



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي

(٥٧٩٠)

حقوق الطبع محفوظة

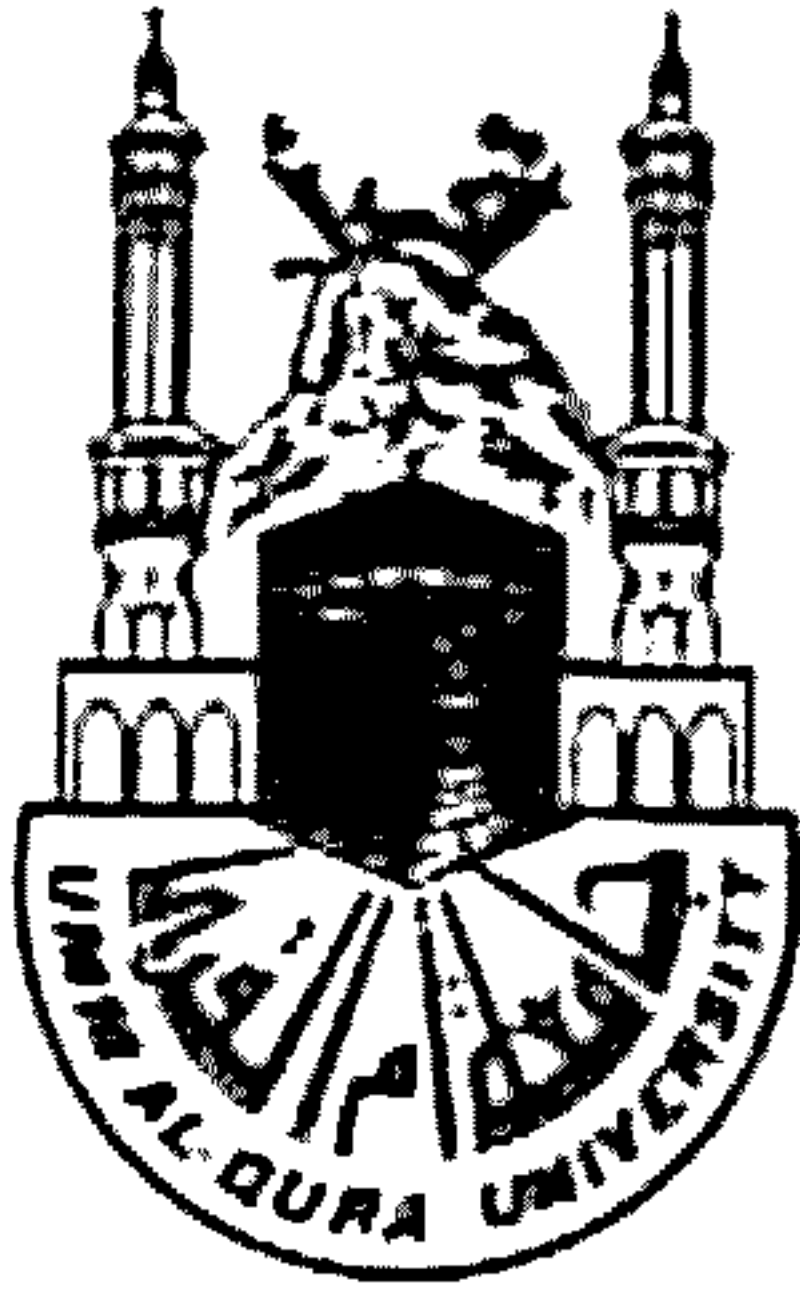
لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي
(٧٩٠ هـ)

الجزء السادس

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح أنفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ
١٠ مج.

رقمك: ٨٣٣-٥-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٨٣٩-٤-٠٣-٩٩٦٠ (ج ٦)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
رقمك: ٨٣٣-٥-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٨٣٩-٤-٠٣-٩٩٦٠ (ج ٦)

حقوق الطبع محفوظة

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

إعراب الفعل

٤٠٥

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ

مَنْ جَازِمٌ وَنَاصِبٌ كَتَسَعَدُ

قد تقدم في أول الأرجوزة أن الفعل المضارع معرب إن عرئ من نون توكيد مباشر، ومن نون جماعة المؤنث، ومر بيانهُ هنالك^(١).

وتقدم أيضا أن إعرابه : رفع، ونصب، وجزم، كما أن إعراب الاسم رفع ونصب، وجر، ومر إعراب الاسم وما يتعلق به.

فأخذ هنا في الكلام على إعراب الفعل، وابتدأ بالرفع لأنه الأصل، ويعني أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم فإنه يرفع حينئذ، فتقول : أنت تَسَعَدُ، وزيدُ يَسَعَدُ، ويخرجُ أبو عبدالله، وما أشبه ذلك. وأتى بالتجريد عن الناصب والجازم على مساق الشرطية، لأنه قال : ارفعه إذا تجدد، فيحتمل أن يكون قد جعل التعرئ هو نفس الرفع للفعل، فيكون مذهبه هنا مذهبه في «التسهيل» لأنه جعل التعرئ هو الرفع، فقال : يُرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين^(٢).

ويحتمل أن يكون قد جعل التعرئ شرطاً في الرفع لا عاملاً، كأنه قال : ارفعه بشرط التعرئ، فيكون الرفع مسكوتاً عنه في كلامه، وإنما ذكر الشرط في الرفع ولم يذكر السبب فيه، لأن الشرط أكيد الذكر، وليس

(١) انظر : « باب المعرب والمبني » البيتين الخامس والسادس (جزء ١ ص).

(٢) التسهيل ٢٢٨.

السبب عنده بأكيد الذكّر. وأيضا فالشرط مُتَّفَقٌ على اعتباره.
وقد قيل : إنه الرفع، والسبب مختلف فيه، وهو بعد في محل الاجتهاد،
فسكّت عن تعيينه إبقاءً للناظر فيه.

وقد اختلف في الرفع هنا على ثلاثة أقوال :

أحدهما : ماذهب إليه في «التسهيل» من أنه التعرّي من الناصب
والجازم^(١)، وهو مذهب الفراء وأصحابه.

والثاني : أنه ارتفع لوقوعه موقعَ الاسم، وهو مذهب سيبويه والجمهور من
البصريين^(٢).

والثالث : أنه ارتفع بالزوائد الأربع التي في أوله، وهو أضعفها وأشدّها
مخالفةً للقياس والسمع.

والذي نكّت عليه، إن كان أراد أن التعرّي هو الرفع، هو مذهب
البصريين.

وجه التّكيت أن الرفع لو كان الوقوعَ موقعَ الاسم لما ارتفع بعد (لَوْ)
ولا بعد حرف التحضيض، لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في
موضع اسم، فالرفعُ، على قولهم، في هذا معدوم، ولا يقال : إن المراد بوقوعه
موقعَ الاسم وجودُ ذلك فيه على الجملة، وأنت تعلم أن الاسم قد يقع بعد (لَوْ)
وحرف التحضيض نحو: «لَوْذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(٣).

(١) المرجع السابق : ٢٢٨.

(٢) الكتاب ١١/٣.

(٣) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب، مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند.
والعرب تلبس الإماء السوار، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف عليّ. ويضرب في الكريم
يظلمه الننيء الخسيس.

وقوله (١):

* فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا *

فالوقوع موضع الاسم حاصل - لانا نقول : لا يخلو مرادكم بالوقوع موقع الاسم من أن يكون / بمعنى أن الموضع للاسم في الأصل ٤.٦ أو في الاستعمال، أو ما هو أعم من هذا.

فالاول : مُنْتَقِضُ بالرفع بعد حروف التخصيص لأنه ليس للاسم في الأصل.

والثاني منتقض بالرفع بعد (كاد) فإنه ليس للاسم في الاستعمال. والثالث: منتقض بالجزم بعد (إن) الشرطية، فإنه موضع صالح للاسم في الجملة، نحو: إن زيداً قامَ أكرمته. وإذا بطل على كل تقدير صحَّ أن الرفع له ماتقدم.

وهذه الأدلة من ابن مالك غيرُ واردة على مقصدٍ سيئويه في الوقوع موقع الاسم، فانظره لابن خروف في «شرح الكتاب» فليس بنا حاجة إلى الإطالة بذكره. والمسألة على الجملة لا ينبغي عليها حكم، فالأمر فيها قريب. ثم أخذ في ذكر النواصب فقال :

وَيَلَنِ انْصِبْهُ وَكَيَّ كَذَا بِأَنْ

لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالتَّى مِنْ بَعْدِ ظَنْ

(١) هو الصفة القشيري، والبيت بتمامه :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَنَاعَةٍ إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

الخرزانه ٦٠/٣، ٥١٣/٨، والمغنى ٧٤، ٢٦٩، ٢٠٧، ٥٨٤، والعيني ١١٦/٣، ٤٥٧/٤، ٤٧٨، والتصريح ٤١/٢، ٢٦٢، والهمع ٣٥٢/٤، والدرر ٨٣/٢، والأشعرونى ٢٥٩/٢، ٥٢/٤، والعماسة بشرح المرتضى ١٢٢٠

يقول : خبرت أن ليلى أرسلت إلى ذا شفاعه تطلب جأها عندي، فلأ جعلت نفسها شفيعا.

فَانْصَبَ بِهَا وَالرُّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقِدَ
تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ فَهُوَ مُطَرَّدٌ
وَيَعْضُضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى
مَا أَخْتَبَاهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

ذكر الناظم نواصب أربعة وهى : لَنْ، وَكَيْ، وَأَنْ، وَإِذَنْ، وهى التى تنصب
بنفسها. وما عداها غيرُ ناصب نفسه، كَحَتَّى، والواو والفاء فى الأجوبة الثمانية،
وَأَوْ، بمعنى (إِلَّا)

فهذه وما أشبهها مما نُصِبَ، الفعل بعدها منصوبٌ بإضمار (أَنْ) لابتساف
ذلك الحرف على حَسَبِ ما يذكره إثر هذا.

والضمير المنصوب فى «انْصَبْ» عائدٌ على الفعل، أى انصبه بهذه
الحروف المذكورة.

أما «لَنْ» فینتصب الفعل بعدها بها لا بغيرها، فتقول : لَنْ يَكْرِمَكَ زَيْدٌ، وَلَنْ
يُهَيِّنَكَ عمرو.

وجَعَلَهُ الناصبَ نفسَ «لَنْ» دليلٌ على اعتقاد مذهب سيبويه أنها ليست
بمركبة من (لَا أَنْ) كما يزعمه الخليل، فإن النصب على مذهبه يكون بـ«أَنْ»
وحدها لا بـ«لَنْ» بجملتها^(١).

والمختار ما أشار إليه الناظم أنها غيرُ مركبة، لأن التركيب على خلاف
الأصل، فلا يدعى إلا بدليل، ولا دليل، ولا (لَا أَنْ) مع الفعل والفاعل كلامٌ تام، ولو
كان أصلها (لَا أَنْ) لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال.

(١) الكتاب ٥/٣.

ورَدَّه سيبويه بأنه لو كان كذلك لم يتقدّم معمولٌ معمولها عليها، لأن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول، و(أن) حرفٌ موصول، وأنت تقول : زيدا لن أضرب، وهو جائز، فدلُّ على عدم تقدير الخليل^(١).

وأما «كَيَّ» فتتصب أيضا بنفسها، فتقول : جئتُك لكَي تُكرِمَنِي.
ومنه قوله تعالى : {لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَافَاتَكُمُ} ^(٢). وقوله : «لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ» ^(٣) الآية.

ودلُّ من كلامه على كونها ناصبةً بنفسها عطفه «كَيَّ» على «لَنُ» كأنه قال : وبِكَيِ انْصَبُهُ أيضًا.

وهنا إشكال في كلامه / وهو أنه نصُّ على نصبها بنفسها مطلقا ٤٠٧ من غير تقييد، وذلك غير صحيح، لأن (كَيَّ) على وجهين :

أحدهما : أن تكون ناصبةً بنفسها كما قال، ويتعَيَّن ذلك إذا دخلت عليها لامُ الجر، نحو الآيتين المتقدمتين.

والثاني : أن تكون جارةً لاناصبية؛ بل يكون نصب الفعل الواقع بعدها بإضمار (أن) و(أن) والفعل في موضع اسم هو مجرور «كَيَّ»

والجرُّ بها ثابت من كلام العرب، فإنها قد وقعت موقعَ اللام مع اسم الاستفهام. قال سيبويه : وبعض العرب يجعل «كَيَّ» بمنزلة (حَتَّى) يَعْنِي حرفَ جرٍّ، وذلك أنهم يقولون : كَيْمَةً؟ في الاستفهام، فيعملونها في

(١) المرجع السابق ٥/٣.

(٢) سورة الحديد : ٢٣.

(٣) سورة الأحزاب : ٣٧.

الاسماء، كما قالوا : حَتَّامَةٌ؟ وَحَتَّى مَتَى؟ وَلِمَه^(١)؟ ثم أتمَّ الكلام عليها، وأنَّ النَّصْبَ بعدها بـ(أَنْ) مضمرة، لأنه لاوجه في (كَيْمَةٌ) إلى حذف الألف إلا أنها مثل اللام في (لِمَةٍ) ولايدخل هنا اللامُ عليها لأنها حرفٌ جرٌّ مثلها، وحرفُ الجر لايدخل على مثله، وإذا كان ذلك ثابتاً من كلام العرب كان كلامه هنا بإطلاقه غيرَ مستقيم.

والعجبُ أنه أتمَّ الكلامَ عليها في كتبه، وترك ذكرَ ذلك هنا، إلا أن يقال : إنه ذهب هنا مذهبَ الكسائي في جعله «كَيٌّ» قِسْماً واحداً، وهي الناصبة بنفسها، وتأوَّل (كَيْمَةٌ) على أنها منصوبة على مذهب المصدر، كقول القائل : أقومُ كَيَّ تقومُ. فسمعه المخاطب ولم يفهم «تَقُومُ» فقال : كَيْمَةٌ؟ يريد : ماذا؟ فالتقدير : كَيٌّ تفعلُ ماذا؟ فموضع «مَةٍ» نصبٌ على جهة المصدر والتشبيه به، وليس لـ«كَيٍّ» في «مَةٍ» عمل، وهو مذهب مردود لاينبغي أن يقال به، وحملُ كلام الناظم عليه ضعيفٌ جداً.

وقد حكى الأستاذ^(٢) - رحمه الله - أن بعض المتأخرين ذهب إلى أن «كَيٌّ» الداخلة على الأفعال هي الناصبة على كل حال، سواءً تقدمها حرفُ جر أم لا، فإن تقدمها فلا إشكال في أنها الناصبة، وإذا لم يتقدمها كان مقدراً قبلها.

وأما من جعلها من العرب حرفَ جر فإنه لايدخلها على الأفعال أصلاً، لأن جعلَ ذلك في (لام كَيٍّ) و(لام الجحود) و(حتى) الجارة ينبغي أن يكون موقوفاً على السماع، ولو كان ذلك قياساً لجاز أن تقول : عجبتُ مِنْ تُكْرِمَنِي،

(١) الكتاب ٦/٣.

(٢) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

وهذا لك بِتَقْوَمَ، تريد : من أن تُكْرِمَنِي، وبأنْ تَقُومَ، فإذا لم يكن ذلك قياسا وجب الاقتصار على الموضع الذي قامت الدلالة على أنه من ذلك. قال الأستاذ^(١): وهذا تحقيقُ في الموضع كان يجب الأخذُ به، لولا أن سيبويه قد أثبت دخول (كَي) الجارة على الأفعال^(٢).

هذا ما حكاه الأستاذ، وما أسعده بكلام الناظم حين أتى بها في (باب حروف الجر) فدل ذلك على اختصاصها بالأسماء، وأتى بها هاهنا، فدل على اختصاصها بالأفعال.

والدليل على أن هذا رأيه أنه لم يذكر (كَي) فيما يُنصب بعده الفعل/ بإضمار (أن) حين أتى بحتى، ولام كى، ولا الجحود، والجواب ٤.٨ بالقاء، والواو، وأو، ولم يأت معها بـ(كَي) الجارة، كما أتى بها غيره مع هذه الأشياء، فهذا يوضح أنه ما أراد سواه، ولا قصد إلا إيأه.

والقياس يَعْضُدُه، وذلك أن «كَي» ظهر منها أمران:

أحدهما : دخولها على الأسماء على حدّ دخول حروف الجر، نحو : كَي مَه؟ كما تقول : حَتَّى مَه، وَلِمَه؟ ولا شك في كونها هنا جارة، ولا تكون جارة حتى تختص بما جرته.

والثاني : دخولها على الأفعال المضارعة، فيُنْصَب ما بعدها. والأصل أن يُنسب الفعل إليها حتى يدل على خلاف ذلك دليل.

وأیضا، قد دل الدليل الواضح على صحة وقوعها في النواصب، وهو دخول اللام الجارة عليها، نحو: [لِكَيْلَا تَأْسَوْا]^(٣). وهي هنا ناصبة

(١) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) الكتاب ٥/٣.

(٣) سورة الحديد : ٢٣.

باتفاق.

والأصل في العامل ألا يعمل حتى يختص، فأنتج هذا النظر غير مانّقه الأستاذ - رحمه الله - ولا يلزم من ذلك مخالفة السماع، ولا إبطال القياس، لأن «كى» بهذا الاعتبار لفظ مشترك لموضعين^(١)، ولا ينكر مثل هذا.

وقد يجاب عن السؤال أيضا على مذهب الجماعة ومذهبه في «التسهيل»^(٢) وغيره أن ما أتى به هنا صحيح، لأنه إنما أتى بـ«كى» الناصبة وحدها، ولم يتعرض للجارة.

والدليل على هذا من كلامه أنه ذكر الجارة في حروف الجر، وجعلها منها إذ قال: «مَنْذُ مَنْذُ رَبِّ اللّامِ كَى وَأَوْ وَتَا» فأتى هناك بها حرف جر، ومُحال أن يريد أن الجارة هناك هي الناصبة هنا، فلا بد من مُبَايَنَة إحداهما للأخرى، فتنبّت القسمان من كلامه، إلا أنه يبقى نظراً آخر. وهو أنه لم يذكر في الجارة ما هو واجب الذكر فيها، من كونها لاتجر إلا تقديراً، فيقع بعدها الفعل مقدراً قبله (أن) ولا يقع بعدها الاسم الصريح إلا (ما) الاستفهامية.

فإطلاقه أنها حرف جر، ولم يذكر لها غير ذلك، يُوهم أن لها حكم سائر الحروف، وليس كذلك، فالإخلال واقع في عدم ذكر حكم مجرورها.

فلو قال مثلاً إذا أخذ في ذكر ما ينتصب على إضمار (أن) :

وَيَعْدَكِي إِضْمَارُ أَنْ يَغْلِبُ إِنَّ

جُرَ بِهَا تَحْوَانَتِهِ كَيْلَايَهُنَّ

أو نحو هذا - لتخلص عن هذا الشغب، فالواجب إذا حمل على ما تقدم

(١) اللفظ المشترك هو الذي له أكثر من معنى، كلفظي (العَيْن، برأى) ونحوهما.

(٢) انظر : ص ٢٢٩.

قبل هذا.

ثم قال : «كَذَا بَأْنٌ لِأَبْعَدَ عِلْمٍ» يَعْنَى أَنَّ (أَنْ) المفتوحة حكمها حكمُ (أَنْ) و(كَيْ) في كونها ناصبةً بنفسها، ولا خلاف في هذا، لكنه شرط ألا تكون (أَنْ) بعد العلم، وحقيقة هذا الاشتراط وما ذكر معه يُعطى في (أَنْ) تقسيماً، وهو أن (أَنْ) على ثلاثة أقسام :

أحدها : ألا تقع بعد علم ولا ظن، فهذه هي الناصبة للفعل، نحو : جِئْتُكَ أَنْ تُكْرِمَنِي، وأعجبني أن تقوم [وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ] ^(١) ونحو ذلك.

ولاتقع غير ناصبة إذا دخلت على المضارع إلا نادراً، كما سيذكره، وهو الذي ابتداء به الناظم.

والثاني : أن تقع بعد (العلم) فمقتضى اشتراطه ^(٢) ألا تقع الناصبة بعده دليل على أنها بعد العلم غير ناصبة للفعل وإن وقعت بعده، فتقول : علمتُ أَنْ يَقُومَ زيدٌ وعلمتُ أَنْ لَا يَقُومَ / زيدٌ، ترفع الفعل هنا ٩. ٤ لاغير، إذ أخرج (أَنْ) معه عن النصب جملة، وكونها بعد العلم مخففة من الثقيلة هو السبب في عدم النصب، على ما يذكره إثر هذا.

ولا يختص هذا الحكم بـ(عِلْمٍ) وحدها؛ بل كل ما يُعطى معنى العلم فحكمه حكمه، نحو : تَيَقَّنْتُ أَنْ لَا يَقُومَ زيدٌ، ورأيتُ أَنْ تَخْرُجَ، وتحققتُ أَنْ لَا تَقُومَ، ونحو ذلك لقوله : «لأبعد علم» فعم أفعال العلم.

والثالث : أن تقع بعد (الظن) نحو : ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخَلِيتُ،

(١) سورة البقرة : ١٨٤.

(٢) في الأصل «كلامه» وما أثبت من (س، ت) أولى.

ورأيتُ، ونحوها مما يُعطى معنى الظن.

فإذا وقعت (أن) بعد أحد هذه الأفعال أو نحوها فلك وجهان :

أحدهما : أن تنصب بها ما بعدها، فتقول : حَسِبْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَخِلْتُ أَنْ تَخْرُجَ. ومنه قوله تعالى : { أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ^(١) } الآية، وقوله : { أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتْرَكَ سُدًى } ^(٢) وقوله : { إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ } ^(٣) و{ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ } ^(٤).

وقدّم النصب هنا كأنه أرجح عنده من الرفع وأكثر، ويشعر بذلك قوله : «فَانْصِبْ بِهَا» فأتى بالنصب في مساق الاعتماد عليه، ثم استدرك وجه الرفع وصحّحه، وإلا فكان يقول : «فَانْصِبْ بِهَا وَارْفَعْ» وكذلك قال ابن المؤلف في «تكملة الشرح» ^(٥) قال : ولذلك اتَّفَقَ على النصب في : أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ^(٦) وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى : { وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً } ^(٧) وهم غير أبي عمرو وحمزة والكسائي، والرفع لهؤلاء الثلاثة ^(٨).

والثاني : ألا تنصب بها، بل يبقى ما بعدها على رفعه، نحو قولك : حَسِبْتُ أَنْ لَا تَقُولُ ذَلِكَ، وَظَنَنْتُ أَنْ لَا تَفْعَلَ ذَلِكَ.

ومنه قوله تعالى : { وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً }، على قراءة أبي عمرو وحمزة

(١) سورة العنكبوت : ١، ٢.

(٢) سورة القيامة : ٣٦.

(٣) سورة البقرة : ٢٣٠.

(٤) سورة القيامة : ٢٥.

(٥) لوحة [٢١٦ - أ].

(٦) سورة العنكبوت : ٢.

(٧) سورة المائدة : ٧٨.

(٨) السبعة لابن مجاهد : ٢٤٧.

والكسائي (١).

وهما على وجهين مختلفين، أما النصبُ بعدها فلجريانها على بابها، من عدم التحقيق وثبوت التردد، فصارت كالرجاء بـ(عسى) فالموضع لـ(أن) الناصبة.

وأما الرفع فعلى معنى أنك أثبت ذلك في ظنك، وأدخلته مدخل العلم، وعلى إجرائه مجرى العلم صارت هنا (أن) غير ناصبة، وإلى هذين أشار بقوله : «وَأَلْتِي وَمِنْ بَعْدِ ظَنِّ. فَأَنْصِبُ بِهَا وَالرُّفْعَ صَحَّحَ» يعنى أن (أن) إذا وقعت بعد الظن فالنصب هو الأكثر، والرفع صحيح جائز.

ثم أخذ في بيان وجه الرفع بعدها حيث لم تقع ناصبة فقال : «وَأَعْتَقِدُ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ»

يعنى أن (أن) التى لا تنصب الفعل الواقع بعدها لا ينبغي أن يُعتقد أنها هى الناصبة للفعل؛ بل هى غيرها، لأن عامل النصب من شأنه ألا يتخلف عن عمله في موضع من المواضع من غير مانع، وأن يكون مختصاً بما يعمل فيه، لا يدخل على غيره كسائر العوامل، فإن شأن العامل أن يكون عاملاً على / الإطلاق، ومختصاً بما يعمل فيه على اللزوم، إلا ما ٤١. خَرَجَ من هذا عن أصله، نحو (ما) فإنها تعمل مرةً ولا تعمل أخرى، وذلك خلاف القاعدة الأصلية، والقياس المستمر؛ فلا بد أن يُعتقد في (أن) هذه التى لم تعمل أنها غير الناصبة، وأنها المخففة من (أن) الناسخة للابتداء، فيقال : إنها لم تعمل [لأنها المختصة بالأسماء فلا تعمل في الأفعال. لكن قد يقول القائل : ما الحامل لكم على هذا التقدير، ولعلها (أن) الناصبة، لم

(١) المرجع السابق : ٢٤٧.

تعمل هنا^(١) كما لم تعمل في مواضع أخرى كما سيأتى؟

فأجاب الناظم عن هذا بأن تخفيف (أَنْ) مُطَّرِد في كلام العرب، على أن يكون اسمها مقدَّر لا يَبْرُز إلا في الضرورة، وبيان أطْراده قد تقدّم في باب (إِنْ) ووقوع الفعل بعد (أَنْ) غير الناصبة للفعل كثيرٌ مطرد أيضاً، كما تقدم.

فالحق أن يُحمل المُطَّرِد على المُطَّرِد، ولا يُحمل على أنها (أَنْ) الناصبة للفعل لم تعمل، فإن ذلك ليس بمُطَّرِد ولا كثير، بخلاف التخفيف من (أَنْ) وحكمها مبينٌ في موضعه، فلم يَحْتَج إلى ذكره هنا، وعلى أنه كَرَّر حكمها في «التسهيل» في باب (إِنْ) وفي نواصب الأفعال^(٢)، وإن التكرار ينافي الاختصار.

واعلم أن الذى تعرض للكلام عليه من (أَنْ) المخففة من الثقيلة هي التي لم يقع بينها وبين الفعل فاصلٌ سوى (لا) النافية، لأنه إذا وقع بينهما فاصلٌ غيرُ (لا) لم يقع بينها وبين الناصبة للفعل لَبَسٌ، لأنك إذا قلت : خِلْتُ أَنْ سَيَكُونُ كَذَا، أو خِلْتُ أَنْ لَنْ تَقُومَ – لم يمكن أن تكون هنا ناصبة، لمكان الفاصل الحائل بين (أَنْ) وبين ما كان يمكن أن يكون معمولاً لها، فلا يُحْتَاج إلى تفرقة بين المخففة والناصبة في مثل هذا، وإنما يُحْتَاج إلى ذلك حيث يمكن على الجملة أن تعمل (أَنْ) فيما بعدها، وذلك إذا لم يقع بينهما فَصْلٌ، كقولك : علمتُ أَنْ تَقُومَ، وخِلْتُ أَنْ تَخْرُجَ، وذلك على الوجه غيرِ الأحسن المنبّه عليه في باب (إِنْ) أن يقع من الفواصل ما لا يمنع (أَنْ) من تأثيرها في معمولها، وذلك (لا) نحو : خِلْتُ أَلَّا تَقُومَ، وعلمتُ أَلَّا تَخْرُجَ، فهنا يُحْتَاج إلى قانون التفرقة بين (أَنْ) الناصبة للفعل والمخففة من الثقيلة.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : التسهيل : ٦٥، ٢٢٨.

ثم قال : «وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ»

يعنى أن بعض العرب أهمل (أن) فلم يُعملها وهى الناصبة للفعل، فيقول :
أعجبني أن يقوم زيد، وهو قليل.

ومنه ما روى في غير السَّبْع من قوله تعالى : (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَهِ
الرُّضَاعَةَ) ^(١) برفع «يَنْتَهِ» ^(٢) وأنشد السِّيرافي، ورواه ابن جني، عن أحمد بن
يحيى ^(٣) :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُحْكَمَا

مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وقد يكون منه ما أنشد الفراء من قوله ^(٤) :

(١) سورة البقرة : ٢٣٣.

(٢) البحر المحيط ٢/٢١٣، وفيه «ونسبها النحويون إلى مجاهد».

(٣) السيرافي (المجلد الأول - ص ١٢٩) والخصائص ١/٣٩٠، والمنصف ١/٢٧٨، والإتصاف ٥٦٣.
وابن يعيش ٧/١٥، ٨/١٤٣، والمفنى ٣٠، ١٩٧، والعيني ٤/٣٨٠، والتصريح ٢/٢٣٢ والأشموني
٣/٢٨٧، والخزانة ٨/٤٢٠

ومعنى البيت واضح، وقائله غير معروف على الرغم من شدة تداوله في كتب النحو واللغة.

(٤) معانى القرآن ١/١٣٦، وابن يعيش ٧/٩، والعيني ٢/٢٩٧، والأشموني ١/٢٩٢، والخزانة
٨/٤٢١، واللسان (نوح)

وقبله :

إِنْسِي زَعِيمٌ يَأْتُوْنَقَةً إِن سَلَمْتُ مِنَ الرُّذَاحِ

وَسَلَمْتُ مِنْ عَرَضِ الْحَتُوفِ مِنَ الْغُدُوِّ إِلَى الرُّوَّاحِ

والرُّذَاح : شدة الضعف في الإبل حتى تكاد تلتصق بالأرض فلا تستطيع النهوض.

ويرد «من الرُّوَّاح» وهو الموت. والعرض : ما يطرأ من أحداث الدهر.

والحتوف : جمع حتف، وهو الموت. =

أَنْ تَهْـبِطِينَ بِإِلَادَ قَوْمٍ

يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

ثم أخذ في توجيه هذا الإهمال فقال : «حَمَلًا عَلَى مَا أُخْتِهَا»

يعنى أنها الناصبة للفعل، أهملت بالحمل على (ما) أختها، وهى المصدرية، لأنها أختان فى تأويلهما بالمصدر، فكما أن الفعل إذا وقع بعد (ما) مُهْمَلٌ غير منصوب، فكذلك حُمِلَتْ (أَنْ) عليها فـقيل : «أَنْ تَقْرَأَنْ» ونحو ذلك.

٤١١

وقوله : «حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا»/

يعنى أن هذا الإهمال إنما هو فى [موضع استحققت فيه العمل، لافى موضع لاتستحقه فيه، فتحرّز من وقوعها بعد عِلْمٍ أو طَنْ، فإنها هناك غير مستحقة على التفسير]^(١) المذكور أولاً، فليس مخصوصاً بهذا البعض الذى حكى عنه.

وما قرّر من التوجيه هو رأى البصريين، وأحمد بن يحيى من الكوفيين. حكاه عنه ابن جنّى فى كتاب «التعاقب» له ومذهب الكوفيين فى التوجيه : الحَمْلُ على أنها المخففة من الثقيلة، أتى بها من غير فصل، وهو مذهب الفارسي، حكاه عنه ابن جنّى أيضاً فى البيت المتقدم^(٢) :

* أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا *

والأظهر فيه خلافه، لقوله فى البيت :

* وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا *

= والطلاح : جمع طلحة، وشجر الطلح أعظم الغضاء، وأكثره ورقاً، وأشدّه خضرة، وأمدّه ظلاً.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ٢٩٠/١.

فَنَصَّبَ بِهَا، فَلَوْ كَانَتْ الْأُولَى عِنْدَهُ الْمَخْفُفَةُ لَكَانَ مِنَ التَّنَاسُبِ أَنْ تَكُونَ
الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ، وَالْمَذْهَبَانِ مُتَقَارِبَانِ.

لَكِنْ عَلَى النَّازِمِ هُنَا دَرْكُ مَا مَعَ مَا تَقْدُمُ لَهُ فِي بَابِ «إِنْ» وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّمَ فِي
الْمَخْفُفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ أَنْ الْأَحْسَنُ الْفَصْلُ، وَيَجُوزُ تَرْكُ الْفَصْلِ قَلِيلًا، وَذَلِكَ فِي
قَوْلِهِ ^(١) : وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا

ثُمَّ قَالَ : «فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْرٍ أَوْ كَذَا» إِلَى آخِرِهِ، وَنَبَّهَ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ
نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) ^(٢) . وَنَحْوَ الْبَيْتَيْنِ الْمُتَشَدِّينِ ^(٣) ،
فَظَاهِرُهُ فِيمَا تَقْدُمُ أَنَّهَا الْمَخْفُفَةُ، وَهَاهُنَا نَقُضُ ذَلِكَ، فَحَمَلَهَا عَلَى (أَنْ) النَّاصِبَةَ
لِلْفِعْلِ لَا عَلَى الْمَخْفُفَةِ وَالْجَوَابِ أَنْ النَّازِمِ قَصَدَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ صَحِيحٌ.

فَأَمَّا قَصْدُهُ فِي بَابِ (إِنْ) فَالْإِخْبَارُ عَنِ الْمَخْفُفَةِ إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ فِيهَا، وَذَلِكَ
عِنْدَ وَقْعِهَا بَعْدَ الْعِلْمِ، أَوْ بَعْدَ مَا كَانَ نَحْوَهُ، فَلَمْ تَتَّعَيْنِ الْآيَةُ وَلَا الْبَيْتَانِ
بِخُصُوصِهَا لِتُمَثِيلِ عَدَمِ الْفَصْلِ فِي الْمَخْفُفَةِ.

وَأَمَّا نَبُّهُ عَلَى مَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لَهُ هُنَاكَ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْعِلْمِ
أَوْ الظَّنِّ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.
وَأَمَّا الْقَصْدُ هُنَا فَالْإِخْبَارُ عَنِ (أَنْ) الَّتِي لَا تَقَعُ بَعْدَ عِلْمٍ وَلَا ظَنٍّْ، وَهُوَ
مَوْضِعُ الْخِلَافِ.

فَالْكُوفِيُّونَ يَحْمِلُونَهُ عَلَى الْمَخْفُفَةِ، وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ،

(١) النظم بتمامه كما جاء في باب «إِنْ» وأخواتها، هو :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مَعْتَمَدًا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْرٍ أَوْ نَفَرٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذَكَرُوا

(٢) سورة البقرة : ٢٣٣، وسبق الاستشهاد بها.

(٣) انظر : الصفحة السابقة.

فلا تناقض. وعلى هذا التوهّم استظهر بقوله : «حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا»
أى إنما هذا التأويلُ حيثُ تَسْتَحِقُّ العمل، فإن الموضع الآخر حيث
لا تَسْتَحِقُّ العمل مُتَّفَقٌ عليه، وهذا حَسَنٌ من التَّنْبِيهِ كما مرَّ تفسيره آنفًا.

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ

إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوصَلَا

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصَبَ وَارْقَعَا

إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

هذا هو الموضع الرابع من الأدوات الناصبة بأنفسها، وهو (إِذْنٌ)
وهو حرف جوابٍ وجزاء.

فقوله : «وَنَصَبُوا بِإِذْنٍ» نصٌّ في أنها الناصبة بنفسها.

وقد حكى المؤلف في «التسهيل» عن الخليل^(١) : أن النصب
بعنها بإضمار (أَنْ) قال : ابنه^(٢) : وإنما مُسْتَنَدُهُ فيه قولُ السِّيرافي
في / أول شرح الكتاب : روى أبو عُبَيْدَةَ عن الخليل أنه قال : ٤١٢
لَا يُنْصَبُ شَيْءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا بِأَنْ مُظْهِرَةً، أَوْ مَضْمَرَةً فِي (كَيْ، وَلَنْ
وَإِذْنٌ) وغير ذلك.

قال^(٣) : وليس في هذَانِصُّ، لجواز أن تكون مركبة عنده من (إِذْ)
التي للتعليل و(أَنْ) كما يقول في (لَنْ)

(١) التسهيل : ٢٣٠.

(٢) تكملة شرح التسهيل لابن الناطم (٢١٧ - ب).

(٣) أى ابن الناطم.

قال : وهذا على ضعفه أقرب من تلك الدعوى (١).

هكذا قال، ولم يَدْرِ أن سيبويه حكى ذلك عنه في باب (إِذَنْ) وردَّ عليه، فتأملُه (٢).

والنصب بعدها بإضمار (أَنْ) مذهب الزجاج أيضا، وردَّ عليه الفارسي في «الإغفال» بما فيه كفاية، فطالعه ثمة إذ لاحاجة إليه هنا (٣).

ثم شرط في عملها النصب شروطا أربعة :

أحدها : أن يكون الفعل الذي تنصبه مستقبلا من جهة معناه.

فقوله : «المُسْتَقْبَلُ» على حذف الموصوف، أى : وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ، كقولك لمن قال : أَتَيْكَ غَدًا، فتقول : إِذَنْ أَكْرَمَكَ.

ومن ذلك قول ابن عَنَمَةَ الضَّبِّي (٤) :

ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ

إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

(١) عبارة ابن الناظم كما في تكملة شرح التسهيل (٢١٨ - أ) هي : «وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إِذَنْ) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إِذْ) التي للتعليل و(أَنْ) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إِذْ) التي للتعليل و(أَنْ) محنوقاً همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لَنْ) والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إِذَنْ) غير مركبة».

(٢) انظر : الكتاب ١٦/٣.

(٣) الإغفال.

(٤) الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١٠/٢، وابن يعيش ١٦/٧، والخزانة ٤٦٢/٨، والحماسة بشرح المرنوقي ٥٨٦، والمفضليات ٢٨٣، واللسان (كوب، سوا) ويرى «أزجر حمارك لا يرتع بروضتنا» والنزع : السلب، والسوية : شيء يجعل تحت برذعة الحمار، كالجلس للبعير، والجمع، سوايا. والعير : الذكر من الحمير، والمكروب : الشديد القتل. والمعنى : انته عنها، وأزجر نفسك عن التعرض لنا، وإلا وددناك مضيقا عليك ممنوعا من إرايتك.

فلو كان الفعل غير مستقبل لم تَنْصِبْه (إِذَنْ) فتقول إذا حَدَّثْتَ حَدِيثًا :
 إِذَنْ أَظْنُفُهُ فاعلا، وإِذَنْ أَظْنُفَكَ صادقًا، فرفعتْ لأنك حالة الإخبار في ظَنْ،
 فخرجتْ بذلك عن باب (أَنْ، وَكَيْ) لأنهما لا يَنْصَبَانِ إلا المستقبل، وهى مشبهة
 في العمل بهما، فلا يجوز أَنْ تَنْصِبَ إلا ما يَنْصَبَانِ، وهو المستقبل.

والثاني من شروط النصب بها : أَنْ تقع صدرَ الكلام، وذلك قوله : «إِنْ
 صُدِّرَتْ» والتَّصْدِيرُ فيها على إطلاقه، من كَوْنِهَا لا يقع قبلها شيء، لاحرفُ عطفٍ
 ولاغيره، لأنه قد ذَكَرَ وجهين فيما إذا تقدَّم حرفُ العطف.

و«إِذَنْ» لها ثلاثة أحوال، أَنْ تتقدَّم، وَأَنْ تتأخَّر، وَأَنْ تتوسط.

فأما إذا تقدَّمت : فتَنْصِبُ، فتقول في جواب من قال : أتيتك : إِذَنْ أَحْسِنِ
 إِلَيْكَ. وأما إذا تَوَسَّطَتْ أو تأخَّرت : فلا تعمل، فتقول في الجواب : أنا إِذَنْ
 أَكْرَمُكَ، ووالله إِذَنْ أَكْرَمُكَ.

ومنه قول كُثَيِّرٍ عَزَّة، أنشده سيبويه^(١):

لَنْ عَادِلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا

وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

فقوله : «إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا» مبنيٌّ على اليمين^(٢)، فصار متوسِّطًا.

(١) الكتاب ١٥/٣، والخزانة ٤٧٣/٨، والعيني ٤٨٢/٤، وابن يعيش ١٢/٩، ٢٢ والهمع ١٠٦/٤،
 والتصريح ٥/٢، والأشعوني ٢٨٨/٣

والضمير في «بمثليها» يعود للأمنية. وأصل الإقالة في البيع، وهو فسخه.

وكان عبدالعزیز بن مروان قد جعل له أن يتعنى عليه بعد أن مدحه، فتمنى أن يجعله عاملا، وكان
 كثير أميا لا يعرف الكتابة، فاستجله عبدالعزیز وأبعده، فقال هذا الشعر.

(٢) يعني قوله في البيت السابق لهذا :

حلفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مِنَى يَقُولُ الْفَيَّافِي نَصُهَا وَذَمِيلُهَا

وكذلك إذا قلت : أكرمك إذن، فأخّرت.

وقد أنشد بيت حكي فيه النصب بها مع توسّطها، وهو قوله (١):

لَا تَتَّشِرْكُنِّي فِيهِمْ شَطِيرًا

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرًا

ومُنْشِده الفراء.

وإنما أَعْمِلْت مَبْتَدَأَةً ولم تَعْمَلْ على غير ذلك، لأنها أصل وضعها جوابٌ تَكْفِي من بعض كلام المتكلم، كما تكفى (نَعَمْ، وَلَا) فتقول : إن تَزُرْنِي أَزُرْكَ، فيقال : إِذْنُ أَزُورُكَ، أى للشَّرْط الذى شرطت، فنابت عن الشرط، وكَفَّتْ من ذكره.

فلما كانت جواباً قَوِيَتْ في الابتداء، لأن الجواب لا يتقدّمه كلام.

ولمّا وَسَّطَتْ وَأَخَّرَتْ زَايِلَهَا مذهبُ الجواب، فبَطَلَ عملها.

وشَبَّهَهَا الخليل بـ(أرى) / فى أنه إذا تقدّم بُنى الكلام عليه فأعمل. ٤١٣
فإذا توسّط أو تأخّر أُلْغِيَ لدخوله بعد بناء الكلام على غيره، فصار لغوّاً،
فكذلك (إذن)

والثالث من الشروط أن يكون الفعل الذى تَعْمَلْ فيه بعدها لا قبلها،
وذلك قوله : «وَالْفِعْلُ بَعْدُ» وهى جملة فى موضع الحال من ضمير
«صَدُرَتْ» [أى : إن صَدُرَتْ] (٢) (إذن) حالة كون الفعل واقعاً بعدها.

(١) معانى القرآن ١/٢٧٤، ٢/٢٢٨، والإنصاف ١٧٧، والخزانة ٤٥٦/٨، والمفنى ٢٢، والعينى ٢٨٣/٤، والتصريح ٢/٢٢٤، وابن يعيش ١٧/٧، والهمع ١٠٦/٤، والدرر ٦/٢، واللسان (شطر) وينسب لرؤية، وليس فى ديوانه. والشطير : الغريب.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وليس هذا الشرط داخلا تحت الأول، لأن (إِذَنْ) قد يكون الفعل واقعا بعدها، وهى بَعْدُ غيرُ مصدرَة نحو : إِنِّى إِذَنْ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك، فإن تقدُّم الفعل عليها لم يصح نصبه، فلايجوز أن تقول : يقوم إِذَنْ زيدٌ، ويُخرج إِذَنْ. ووجه ذلك راجعُ إلى ما تقدَّم قبل هذا، من أن حَقَّها التَّصدير. وأيضاً، لايتَّصِرُف في معمولها بالتقديم، لأن أختيَّها وهما (أَنْ، وَكَيْ) لا يكون ذلك فيهما، فلا يتقدَّم معمولُها، فكَذلك ما حُمِلَ عليهما، وهو أُخْرَى بذلك، لنَقْص رُتْبته عن رُتْبتهما.

والرابع : أن يكون الفعل مُتَّصِلاً بـ(إِذَنْ) غيرَ مفصول بينهما بفواصل مُعْتَدَّةً به. وذلك قوله : «مُوصِلاً أو قَبْلَهُ الْيَمِينِ». و«مُوصِلاً» حال من «الفعل» والعامل فيه الِكَوْنُ والاستقرارُ الذى دَلُّ عليه الظرف؛ بل الظرفُ نفسه لقيامه مقامه.

فإذا اتصل الفعل بـ(إِذَنْ) نَصَبْتَ فقلت : إِذَنْ أَقُومَ. فإن فَصَلَ بينهما فاصلٌ فلا يخلو أن يكون مِمَّا يُعَدُّ فاصلاً أولاً، فإن كان كذلك بَطَلَ العمل، فلا يجوز أن تقول : إِذَنْ أَنَا أَكْرَمَكَ، ولا إِذَنْ زَيْدٌ يُحْسِنُ إِلَيْكَ؛ بل يجب الرفع، وكذلك إذا فُصِلَ بمفعول أو غير ذلك نحو : إِذَنْ طَعَامَكَ أَكُلُ، وإِذَنْ دَرَهْمًا أُعْطِيكَ.

وإنما امتنع النصبُ لأجل الفصل بين العامل والمعمول؛ إذ كنتَ لاتفصل بين (أَنْ) أو (كَيْ) ومنصوبها، فلاتقول : أعجبني أَنْ زَيْدًا تَضْرِبُ، ولاجنتك كَيْ دَرَهْمًا تُعْطِينِي، فصارت (إِذَنْ) كحروف الابتداء، نحو (إِنَّمَا، وَكَأَنَّمَا) لاتعمل شيئاً.

وإن كان الفاصل [لايَعْدُ فاصلاً] ^(١) لم يَضُرْ، وبقي العمل منسحباً على الفعل، وذلك اليمين نحو : إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك، لأن القَسَمَ في حكم الزائد المطرَح، ودخوله كخروجه، وإنما دخوله لمجرد التوكيد، ولذلك يقع في مواضع لا يقع فيها غيره.

ثم ذكر حكم ما إذا تقدمها حرفُ العطف فقال : «وَأَنْصِبْ وَأَرْفَعْ» إلى آخره.

يعنى أنه إذا وقعت (إِذَنْ) من بعد حرف العطف، ولم يتقدمها غيره، فلك في العمل وجهان : أحدهما : النصبُ فتقول : فَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، وإِذَنْ أَتَيْكَ.

قال سيبويه ^(٢) : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف [وَأِذَنْ لَايَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً] ^(٣).

قال ^(٤) : وسمعنا بعض العرب قراها : «وَأِذَنْ لَايَلْبَثُوا» وهي قراءة

٤١٤

هارون / القارىء.

والثانى : الرفعُ، فتقول : وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، وهو الأكثر، ومنه قوله تعالى : {فَأِذَنْ لَايُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا} ^(٥). وقراءة الجماعة : {وَأِذَنْ لَايَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً}.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) الكتاب ١٣/٣.

(٣) سورة الإسراء : ٧٦، وقراءة النصيب هذه هي قراءة أبي عبد الله بن مسعود، رضي الله عنهما، وانظر : البحر المحيط ٦٦/٨.

(٤) الكتاب ١٣/٣.

(٥) سورة النساء : ٥٣.

وإنما جاز الوجهان لأن حرف العطف صَيَّرَ (إِذَنْ) بتقدمه عليها كمتوسطة، فألغيت تارة اعتباراً بتوسطها، وأعملت تارة اعتباراً بكون العاطف غير معتد به.

ويدخل تحت إطلاقه نوع آخر من مسائل العطف، وذلك أن العطف يجوز أن يكون عطفَ جملة على جملة ليس بينهما عُلقة، فالنصبُ هنا هو المحكومُ به، لأن (إِذَنْ) في ابتداء الجملة.

ويجوز أن يكون عطفَ شيء ليس بجملة على ما قبله مما له به عُلقة، فلم تقع (إِذَنْ) مبتدأً بها، فالحكم فيه الرفع.

ويتبين لك هذا في مسألة سيبويه^(١)، وهي قولك : إِنْ تَأْتِنِي أَتِكَ، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، [فان جعلتَ (وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ)^(٢) جملةً مستأنفة غير متعلقة بالأولى أعملت وألغيت على وجهي العطف، وإن جعلتها متعلقة جزمت، فقلت : وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، عطفًا على (أَتِكَ) وإن شئتَ نصبتَ لا على (إِذَنْ) بل على العطف على الجواب، كقوله تعالى : {فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ}^(٣). بعد قوله : وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ، الآية.

فقد تُصَوِّرُ في المسألة وجهان على الجملة، إعمالُ (إِذَنْ) إهمالها، لكن قد يقال : إنه لا يشمل كلام الناظم لقوله : «وَأَرْفَعًا» فجعل قسيمَ النصب الرفع، وفي مسألتنا الجزم، فكيف يصح أن يريد مثل هذا؟

والجواب : أن نفس الرفع هاهنا ليس بمقصودٍ في نفسه، وإنما المقصودُ عدمُ إعمال (إِذَنْ).

(١) الكتاب ١٥/٣.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س).

(٣) سورة البقرة : ٢٨٤.

وإذا كان المقصود هذا دَخَلَ فيه ما كان في معناه مِمَّا لَا تَعْمَلُ فيه (إِذَنْ) وعلى أنك في هذه المسألة قادرٌ على جَعْلِها من قَبِيلِ ما يكون فيه الفعل مرفوعاً، بَجَعْلِكَ (إِذَنْ) في موضع (إِنْ) أو إتيانِكَ بفعل الشرط ماضياً وبفعل الجواب مضارعاً، في أحد الوجهين، على ما سيذكر إن شاء الله تعالى.

فعلى كل تقدير يشمل كلامُ الناظم أمثالَ هذه المسائل، والله أعلم.

وعلى كلام الناظم في مسألة (إِذَنْ) أسئلة :

أحدها : أنه جَزَمَ بالنصب مع وجود الشروط الأربعة؛ إذ قال : «وَنَصَبُوا» وأطلق القولَ في ذلك، وهذا الإطلاق غيرُ صحيح، إذ النحويون يحكون مع اجتماع الشروط الوجهين : النصب والرفع.

فقد حكى سيبويه عن عيسى بن عمر^(١) : أنا ناسأ من العرب يقولون :

إِذَنْ أَفْعَلُ في الجواب، يعني مع اجتماع الشروط، قال : فأخبرتُ يونس بذلك فقال : لَا تُبْعِدَنَّ ذَا، [ولم يكن ليروى إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة (هَلْ، وَبَلْ) ومنه الحديث «إِذَنْ يَخْلَفُ يَارَسُولَ اللَّهِ»^(٢) فقد ثبت الوجهان، وكلام الناظم يقتضى الاقتصارَ على وجه واحد، وهو إخلالٌ في النقل.

والجواب عنه أن إلغائها مطلقاً لغةً ضعيفة، على خلاف ما عليه جمهور العرب، ولذلك قال في «التسهيل» : وينصب غالباً بـ(إِذَنْ) وحكاية سيبويه تدل على قلته إذا لم يحفظه يونس وقال له : لَا تُبْعِدَنَّ ذَا^(٣).

وهذا مما يدل على ضعفها في القياس، وقلتها في السماع، فلم يَبْنِ

(١) الكتاب ١٦/٣.

(٢) أخرجه البخاري في الرهن ٦، والنفقات ٤، والإيمان ١٧، ومسلم في الإيمان ٢٢٠.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت) وانظر : التسهيل ٢٣٠.

الناظم عليها على عادته في البناء على الشُّهير من اللغات.

والسؤال الثاني : أنه استثنى من الفصل بين (إِذَنْ) والفعلِ اليمينَ خاصةً، فَيُعْطَى بمفهومه في الاختصار في جواز الفصل عليه ألا يُفصل بغير اليمين، لدخوله تحت منع الفصل /، وذلك لايصح، لأن الفصل يقع ٤١٥ أيضا بالنداء نحو : إِذَنْ يَزِيدُ أَكْرَمَكَ، لأنه يَجْرى مَجْرَى القسم في كونه الفصل به كَلَّا فَصَلَّ.

وكذلك (لا) النافية إذا فصل بها، لم يَمْنَعها ذلك عملها، لعدم اعتبارها فاصلاً؛ إذ كانت تدخل بين الجار والمجرور، والناصب والمنصوب، وغير ذلك.

وكذلك يقول ابنُ عَصْفُور في الظرف والمجرور، قياساً على القسم والنداء [لأنهما قد يُتَصَرَّف فيهما بالتقديم والتأخير ما لا يُتَصَرَّف في المفعول، فصارا بذلك في حكم القسم والنداء] ^(١).

وقد جمع بعضهم شروط إعمال (إِذَنْ) واستثنى من الفصل ما ذكرتُ لك، فقال :

أَعْمِلْ إِذَنْ إِذَا أَتَيْتَكَ أَوَّلًا

وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا

وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلًا

إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا

فجعل النداء و(لا) مع اليمين.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وزاد بعضهم على هذا الظرف والمجرور فقال :

والظرف والمجرور زدهما على

قَوْلِ ابْنِ عُصْفُورٍ نَبِيلِ النَّبَلِ

وزاد ابن خروف أيضا الدعاء إذا فصل به، فلا اعتبار به في ذلك، نحو قولك : إِذْنُ غَفَرِ اللَّهُ لَكَ بِفَعْلٍ كَذَا.

هذه ستة أشياء، ذكر الناظم منها واحدا فقط، وأهمل البواقي، وهذا كله

فيه ما ترى

والجواب : أنه في ذلك مُتَّبِعٌ لكلام سيبويه، لأنه إنما تكلم على الفصل بالقسم خاصة، وكأن ما عدا ذلك إنما هو قياسٌ على القسم.

وأما (لا) فقد علم من حكمها أنها تدخل في الاختيار بين العامل والمعمول مطلقا، فلم يحتج إلى ذكر ذلك فيها، وزيادة ابن عُصْفُورٍ قد لا يُسَلَّمُ له فيها، لأن الظرف والمجرور إنما يُتَّسَعُ فيهما بالسَّمْعِ، ولذلك لمَّا استدل الفارسيُّ على جواز تقدم خبر (لَيْسَ) عليها بجواز تقدم معموله، وتلا قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (١).

اعترض عليه بأن الآية لا دليل فيها، لأن الظرف والمجرور قد يُتَّصَرَّفُ فيهما بالتقديم حيث لا يُتَّصَرَّفُ في المفعول.

وردَّ هذا الاعتراض بأن التصرف في الظرف والمجرور، وإن كثر، موقوفٌ على السمع، فلا يقع إلا حيث سُمِعَ، والظرف والمجرور لم يقع واحد منهما،

(١) سورة هود : ٨.

فاصلاً^(١) أصلاً، فلا ينبغي أن يقال به، وإن كانوا قد قالوا في (لن)^(٢) :

لَنْ مَارَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا

أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

ففصلوا بين (لن) ومعمولها، وهي أشد في طلب الاتصال من (إذن)

فذلك موقوف على السماع.

ومازاده ابن خروف فيلزمه أن يُجيز ذلك في جمل الاعتراض

مطلقاً، فيقول : إِذْنُ فاعَلَمْ أَكْرَمَكَ، وَإِذْنُ لَوْ عَلِمْتَ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك.

ويطول الأمر في هذا، فالأولى الاقتصارُ على ما قَرُبَ مَرْمَاهُ، وسَهْلُ

في الحكم تناوله، كالنداء والقسم.

والسؤال الثالث : أن قوله : «وَانْصِبْ وَارْفَعْ» ظاهره الإشعار بقوة

النصب، وفضيلته على الرفع لتقديمه إيّاه، وكثيراً ما يجري ذلك في

كلامه وقد عرفت أن الرفع هو الأكثرُ على تقدّم ذكره.

والجواب عنه : أن التقديم والتأخير ليس بواجب التحكيم، وأيضاً / ٤١٦

فالوجهان جائزان على الجملة.

وقد مرّ أنه لا يقتصر على المثال المذكور أولاً؛ بل يدخل فيه غيره،

والإعمال والإلغاء مختلف بحسب المسائل، فهو قد أطلق القول في

الوجهين، ولم يعتبر جهة التقديم والتأخير.

والضمير في «قَبْلَهُ» عائد على الفعل.

(١) من هنا ساقط من (س)

(٢) المقرب ٥٦، والمغنى ٢٨٣، ٥٢٩، ٦٩٤، والأشعموني ٢٨٤/٣ وتقديره : لن أدع القتال مع شهود

الهيحاء مدة رؤية أبي يزيد.

وقوله : «مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ» على حذف مضافٍ تقديره : من بعد حرف عطف،
أو في عطف، ويريد الحرف.

وَيَبَيِّنُ لَا وَلَاَمَ جَرُّ التُّزِمِ
إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عُدِمَ
لَأَفَّانَ اَعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا
وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَثْمًا أَضْمَرًا

هنا أخذ في الكلام على ما ينتصب بإضمار الناصب، والمضمر هاهنا
(أَنْ) وحدها من بين سائر أخواتها، لأنها أُمُّ الباب كـ(يا) في حروف النداء،
و(الهمزة) في حروف الاستفهام، و(إِنْ) في حروف الشرط.

والمواضع التي تقع فيها (أَنْ) ناصبةٌ على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون مضمرة لا تظهر أصلاً، ومواضعها المذكورة في هذا
النَّظْمِ خمسة، وذلك بعد (حَتَّى) ولَامِ الجُحود، والجوابِ بالفاء، والواو، و(أَوْ)
بمعنى (حتى) أو (إِلَّا)

ولم يذكر (كَيَّ) الجارة، وقد تقدَّم التنبيه على ذلك.

والثاني : أن يجوز فيها الأمران، ولها موضعان، وذلك بعد : لام (كي)
بغير (لا) وبعد حرف العطف المعطوف به الفعلُ على الاسم الصريح.

والثالث : ألاَّ يجوز الإضمارُ أصلاً، وذلك فيما عدا ما تقدَّم.

وخصَّ بالنصِّ ما إذا وقعت بعد لام (كي) إذا كانت معها لا. وبه ابتداء
الكلام في هذا الفصل فقال : «وَيَبَيِّنُ لَا وَلَاَمَ جَرُّ التُّزِمِ إِظْهَارُ أَنْ»

يعنى أنه إذا كان موضعُ (أَنْ) بعد لام جر و(لا) الذي هو حرف نفي
فإظهارها لازم فتقول : جئت لِئَلَّا تَعْتَبِنِي، وَتَحَصَّنْتَ لِئَلَّا تَخْذُلَنِي.

{لَنْبِلَا يَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ} (١). {لَنْبِلَا يَعْلَمَنَّ أَهْلُ الْكِتَابِ} (٢)

الآية.

وإنما لزم إظهارها لِحَا يَلْزَم لو أَضْمَرْت من قُبْح اللفظ باجتماع
لامَيْن إذا قلت : لِلَا تَعْتَبِنِي، كما أنهم لا يُلْحِقُونَ لام التوكيد بعد (إن)
حيث الخبر مصدرًا بـ(لا) إلا نادرا نحو (٢) :

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا

لِلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءٌ.

لأجل قُبْح اجتماع المثليين.

وإنما قال : «وَلَا مَ جَرٌّ» ولم يَقُلْ : وَلَا مَ كَيٍّ، لأن لام الجر لاتقع في
مثل هذا الموضع إلا كانت للتعليل، وهي لام (كَيٍّ) وأيضًا، فأطلق في لام
الجر لما يَحْتَاج إليه إثر هذا فيما إذا لم يَأْتِ معها (لا) فإنها قد تكون
للتعليل ولغير التعليل، كما يتبين إن شاء الله.

وقوله : «ناصبَةٌ» حالٌ من (أَنَّ) عاملها (إِظْهَارٌ) ومراده أن يبين أن
هذا الحكم لـ(أَنَّ) الناصبة للفعل، لا للمهملة، ولا للتي أصلها (أَنَّ).

ثم قال : «وإنْ عُدِمَ لَاقَاءُ أَعْمَلٍ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا»

يعنى أن (لا) إذا لم يُوْتَ بها مع الجر، فلك في (أَنَّ) وجهان :

أحدهما : أن تُظْهِرَ (أَنَّ) وهو الأصل فيها، لأن الإضمار/على خلاف ٤١٧

(١) سورة البقرة : ١٥٠.

(٢) سورة الحديد : ٢٩.

(٣) المحتسب ٤٣/١، والخزاة ٣٢٠/١٠، والعيني ٢٤٤/٢، والهمع ١٧٥/٢، والتصريح ٢٢٢/١،
والأشموني ٢٨١/١

والبيت لأبي حزام العكلى. ومعناه أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين، والأقربين من
السواء.

الأصل، فتقول : جئتُكَ لأنْ تَكْرِمَنِي، وضربتهُ لأنْ يَتَأَدَّبَ.

والثاني : أنْ تُضْمِرَهَا، فتقول : جئتُكَ لِتُكْرِمَنِي، وضربتهُ لِيَتَأَدَّبَ.

وهذا الحكم لا يختص بلام (كي) بل يكون معها كما ذكر، ويكون مع لام العاقبة، نحو قوله تعالى : [فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا^(١)]، وهذه اللام راجعةٌ في الحقيقة إلى الأولى، ولكن المؤلف من عادته أن يعتبر الظاهر في المعاني.

والثالث : اللام الزائدة في نحو : أريدُ لِتَفْعَلَ كذا^(٢)، ومنه قوله تعالى : [يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ]^(٣)، وقوله : [وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ]^(٤).

ومنه قول الشاعر^(٥) :

أريدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكأنَّمَا

تَمَثَّلُ لِي لِيَلِي بِكُلِّ سَبِيلِ

وأنشد المؤلف في «الشرح»^(٦) :

وَمَنْ يَكُ ذَا عُسُودٍ رَطِيبٍ رَجَابِهِ

لِيَكْسُرَ عُسُودَ الدُّهْرِ فَاكْسِرْهُ

وهذه المعاني الثلاثة التي يتأشى معها دخول اللام على المصدر، فيؤتى لها

(١) سورة القصص : ٨.

(٢) في الأصل «أريد أن تفعل كذا» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من (س، ت).

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢/٢٤٨، والمحاسب ٢/٣٢، والخزانة ١٠/٣٢٩، والمغني ٢١٦.

(٦) البيت لنصيب الأسود، أو لتوبة بن الحمير. ديوان نصيب ٩٢، والمغني ٢١٥، ورواية الأول فيه :
ومن يك ذا عظم صليبٍ رجًا به.

ب (أَنْ) والفعل.

وبقى قسم رابع خالف حكمه هذا الحكم، وذلك لام الجحود، فلذلك استدركها إثر هذا.

وإنما خص الإضمار باللام دون غيرها، لأنه لا يجوز ذلك مع غيرها، كالباء و (فى) ونحو ذلك : بل يلتزم الإظهار، نحو : رغبت فى أن تفعل، وعن أن تخرج، وعجبت من أن تضرب زيداً، وسررت بأن تقول كذا. وكذلك سائرهما، لأن استعمال اللام فى الكلام أكثر من استعمال غيرها، فاستُخِفَّ ذلك فيها لكثرة دورها فى الاستعمال دون غيرها.

ثم استثنى من جواز الوجهين لام الجحود، وهو أول المواضع الخمسة فقال : «وبعد نفى كان حتماً أضمرًا».

يريد بعد اللام التى بعد نفى (كان) ولا يريد مطلق نفىها؛ بل بقيد تقدم لام الجر، فهو مستثنى من وقوع (أن) بعد لام الجر مضمرة أو مظهرة.

ومعنى كلامه أن لام الجر إن إذا وقعت بعد (كان) المنفية. فإن العرب ألزمت إضمار (أن) فلا يجوز إظهارها، فتقول : ماكنت لأفعل، وماكان زيد ليقوم، ولايجوز أن تقول : ماكان زيد لأن يفعل، ولا لأن يقوم. ومنه قوله تعالى : (وماكان الله ليُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(١) وقوله : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢). (وما كان الله ليُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ)^(٣). وهو كثير.

وتسمى لام الجحود، لأنها تقع بعد الجحود، وهو النفى.

(١) سورة الأنفال : ٣٣.

(٢) سورة آل عمران : ١٧٩.

(٣) سورة آل عمران : ١٧٩.

ويريد بقوله : «ونفى كَانَ» فعلَ الكَوْنِ مطلقا، كأنه يقول : ونفى فعلِ كَوْنٍ، وليس المثالُ بُعَيْنٌ للماضى فى قَصْدِ الناظم؛ بل الحكم جَارٍ إذا كان الفعل المنفى مضارعا، نحو يكن ليفعل. ومنه قوله تعالى : { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا }^(١). فَعَمُ الذى يلزم أن يكون فعلُ الكون ماضيا معنئى، ولا / يلزم أن يكون ماضيا لفظا.

٤١٨

ووقع لابن خروف هاهنا مخالفة لهذه القاعدة، فزعم أن لام الجحود قد تقع بعد النفى وإن وإن لم يكن ثم (كان) إذا اقتضى المعنى ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى { مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ }^(٢). قال : لأن المعنى : ما كان الله ليفعل كذا، وهذا خلاف ما عليه الناس، والحق أن اللام فى الآية إنما هى اللامُ التى تدخل فى الإيجاب فى نحو قوله : { يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ }^(٣). بدليل قوله إثر الآية المستشهد بها : { وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ }^(٤).

وأتى أيضا بحديث وقع لأبى عبيد فى «غريبه» من حديث أبى الدرداء أنه قال فى الركعتين بعد العصر : «ما أنا لأدعهما، فمن شاء أن ينحَضَّ فَلْيَنْحَضْ»^(٥) أى يَنْقُدْ من الغَيْظ. وهذا أيضا نادر.

والصُّمْرِى أطلق القول بذلك، وأن لام الجحود هى الواقعة بعد النفى مطلقا^(٦).

(١) سورة النساء : ١٣٧.

(٢) سورة المائدة : ٦.

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) غريب الحديث ١٤٧/٤.

(٦) التيسرة والتذكرة ١/٤٠٤.

وعلى ما قال الناظم : جِلَّةُ النحويين، وهم أعرف بكلام العرب، لأن ذلك راجع إلى صحة ظهور (أن) وعدم صحته.

فالجمهور على جواز ظهورها في نحو : ما جئتُكَ لتَسُبُّنِي، ولزوم إضمارها في : ما كان زيدٌ لِيَقُومَ، وإنَّما لزم الإضمار هنا دون ما تقدَّم لأن لام الجَحْد جوابُ لِفَعْلٍ ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ الاسم، وهو الفعل الداخل عليه السين أو سوف

فقولك : (ما كان زيدٌ لِيَخْرُجَ) الأصل فيه : كان زيدٌ سَيَخْرُجُ، أو سوف يَخْرُجُ ففكرهوا في الجواب إظهارَ (أن) لأن ظهورها يحقق تقدير الاسم، فيخرج بذلك عن مذهب الجواب.

وأیضا، تقديرُ الكلام من حيث كان جواباً لمستقبل : ما كان زيدٌ مُقَدَّراً لأنَّ يَخْرُجَ، أو مستَعِداً، أو هَامِئاً أو عازِماً، أو نحو ذلك من التَّقْدِيرَاتِ التي توجب الاستقبالَ للفعل، و (أن) توجب الاستقبال فيه، فاستُغْنِيَ عن ذكر (أن) بما تَضَمَّنَ الكلامُ من الدلالة على الاستقبال.

وقد زعم الكوفيون أن اللام هنا في الناصبة بنفسها، سواء كانت لامَ جَحْدٍ أم لا، وليست عندهم بلام جَرٍّ، وذهبوا في ذلك مذاهبَ لافائدة في الاشتغال بها إذا فهم وجهُ الكلام، وهو ما ذكر الناظم مما تقدَّم شرحه، ثم قال :

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي

مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الْآ أَنْ خَفِيَ

وهذا موضع ثانٍ من المواضع الخمسة التي يلزم فيها إضمار (أن) ويعنى أن الحذف لازم في (أن) أيضا إذا وقعت بعد (أو) التي بمعنى (حتى) أو التي بمعنى (إلا) وذلك أن (أو) على وجهين إذا وليها المضارع :

أحدهما : أن يكون ذلك المضارع مساوياً للفعل التى قبلها فى الشك أو الإبهام أو غيرهما ، فحكم هذا أن يتبع الثانى الأول فى الإعراب ، فتقول : هو يقيم أو يذهب ، ويعجبني أن تقيم أو تذهب ، وليقم زيد أو يذهب ، وهذا مبين فى باب العطف .

والثانى : أن / يكون المضارع بعد (أو) مخالفا لما قبلها ، بأن يكون ما بعدها على الشك وما قبلها على اليقين ، فحكم هذا عدم التبعية للإعراب ، لأنه لم يشاركة فى الحكم ، فلا يشاركه فى الإعراب ؛ بل ينصب بـ (أن) لازمة الإضمار ، كما قال الناظم .

و (أو) فى المخالفة تارة تكون بمعنى (حتى) وأراد الجارة المرادفة لـ (إلى) نحو : لألزمك أو تقضيني حقى ، ولأسيرن أو تغرب الشمس ، ومن ذلك ما أنشده الأثنان دانى من قول عبد الله بن ثعلبة^(١) :

فَلاَ وأَسَافَ لا تَلْطَوْنَ دونه

تيوسا بقوسى أو تعضكم الحرب
وحكى الكسائى فى قراءة أبى : [تُقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا]^(٢) . تقديره :
حتى يسلموا .

وتارة تكون بمعنى (إلا) كقولك : لأقتلنك أو تسقينى ، ولأقتلن الكافر
أو يسلم . وأنشد سيبويه لزياد الأعجم^(٣) :

(١) معانى الشعر ، ص ٢١ .

(٢) سورة الفتح : ١٦ ، وانظر : البحر المحيط ٩٤/٨ .

(٣) الكتاب ٤٨/٣ ، والمقتضب ٢٨/٢ ، وابن الشجرى ٣١٩/٢ ، وابن يعيش ١٥/٥ ، والمغنى ٦٦ ، والعينى ٢٨٥/٤ ، والتصريح ٢٣٦/٢ ، والأشمونى ٥٩٥/٢ ، واللسان (غمز) .
والغمز : العصر باليد - والقناة : الرمح . والكعب : هو الناشز فى أطراف الأنايب .

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

التقدير : إلا أن تستقيم، وأنشد أيضا لامرئ القيس^(١) :

فَقُلْتُ لَهُ لَا تُبِكَ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرَا

فإن قلت : كان يجزيه أن يقول : إذا يصلح في موضعها (إلا) ولا يحتاج إلى ذكر (حتى) لأن كل ما يقدر بحتى يصح أن يقدر بإلا. فلو قلت : لألزمك إلا أن تقضيني حقى، وتقاتلونهم إلا أن يسلموا، أو غير ذلك من المثل - لصح المعنى، مع أن سيبويه^(٢) والنحويين إنما يقدرونها ب (إلا) ويفسرونها بذلك، فيقولون : و (أو) بمعنى (إلا أن) فظهر أن الإتيان بحتى شطط من غير معنى زائد.

وقد قال ذلك ابن النازم في «التكملة»^(٣) من أن كل ما يصح فيه تقدير (أو) ب (إلى أن) يصح أن يقدر ب (إلا أن).

فالجواب : أن المعنى فيما قال ظاهر، لأن قول القائل : لألزمك أو تقضيني حقى، ولأسيرن أو تغرب الشمس - ليس معناه أن الأسير أو اللزوم

(١) ديوانه ٦٦، والكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والخصائص ٢٦٣/١، وابن يعيش ٢٢/٧، ٢٣ والخزانة ٥٤٤/٨، والأشعري ٢٩٥/٣.

قاله لعمر بن قميئة البشكري، حين استصحبه في مسيره إلى قيصر ليستعد به على بنى أسد، وقبله :

بكى صاحبي لما رأى الدرب بونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

(٢) انظر : الكتاب ٤٧/٣.

(٣) معنى تكلمته لشرح التسهيل، وانظر : لوحة ٢١٨ - ب .

يقع عند عدم الغروب أو القضاء، وأما إذا وقع ذلك فلا يقع سَيْرٌ ولا لزوم؛ بل المعنى أن السَّيْرَ واللزوم واقعٌ على كل حالٍ إلى هذه الغاية، بخلاف ما إذا قلت : لأَقْتُلَنَّه أو يُسَلِّمَ، فإن المعنى فيه أن القتل يقع عند فَقْدِ الإسلام خاصة، لا أنه واقع إلى غاية الإسلام. فمعنى (حَتَّى) في الأول ظاهر، وفي الثاني محال.

نَعَمْ، قد يقول القائل : لأَكْزِمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي، على معنى (إِلَّا) كأنه يقول : إِلَّا أن تَقْضِيَنِي، على ما تقدم في الوجه الثاني، وذلك صحيحٌ وداخلٌ تحت قوله : «أو إلّا»، وعليه فسرُ سيبويه والنحويون.

وسبب ذلك أن معنى (إِلَّا) لازمٌ لمعنى (إِلَى) فإن قولك : لأَكْزِمَنَّكَ إلى هذه الغاية، كمعنى قولك : لَتَصِلَنَّ اللزومُ إلّا أن تَقْضِيَ، وهذا ظاهر، فإذا لَبِذُ من ذَكَرَهُ.

فإن قلت : على كل حال لا يُحْتَاجُ إلى ذكرها؛ إذ لا يوجد معنى (إِلَّا) مفارقاً لمعنى (إِلَى) فكان الاجتزاء بها أولى.

فالجواب : أن الاختصار على (إِلَّا) لا يُشْعِرُ بمعنى (إِلَى) فذكره محتاجٌ إليه لأجل ذلك.

وقوله : «أَنْ خَفِيَ» «أَنْ» مبتدأ. و«خَفِيَ» خبره، و«بَعْدُ» متعلق بـ ٤٢٠ «خَفِيَ» كأنه قال : تَخْفَى (أَنْ) أيضاً بعد كذا وكذا.

فإن قلت : ما الذي أحرزَ بقوله : «أَنْ خَفِيَ». وكان قوله : «كَذَاكَ» مُجْزِئاً عنه، لأنه يُعطى تشبيهه حكم هذا المتأخرُ بحكم المتقدم، وذلك يكفي، فالظاهرُ لِبَادِي الرأى أنه حَشَوُ؟

فالجواب : أنه احترازٌ وليس بحشو، وذلك أن قوله : «كَذَاكَ» إشارة

إلى متقدّم.

فإمّا أن تعتبر دلالة الكاف فتقول : إنه إشارة إلى غير القريب، وذلك لام (كى) إذا لم تكن بـ (لا) والوجهان هناك جائزان، فلو لم ينص على لزوم الإخفاء لأخذ له الوجهان، وهو فاسد.

وإمّا ألا تعتبر دلالتها فتقول : إنه يشير إلى أقرب مذكور، فذلك غير ظاهر، لأن الكاف لاتقع فى إشارة إلى القريب، فلا يفهم أنه راجع فى لزوم الإضمار إليه، فلا بد من ذكر ذلك رفعاً لهذا الإيهام.

وقوله : «خَفَى» يحتتمل أن يكون فعلاً ماضياً، ويحتتمل أن يكون وصفاً، لكن خفف الياء للقافية، وأصلها التشديد.

وَيَعْدُ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ

حَتَّمُ كَجُدَّ حَتَّى تَسُدُّ ذَا حَزْنُ

وَيُلَوِّحُ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً

بِهِ أَرْفَعُنْ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَ

وهذا موضع ثالث من المواضع التى يلزم فيها إضمارُ (أَنْ) وذلك بعد (حَتَّى) فلا يجوز أن تظهر معها (أَنْ) أصلاً، فلا تقول: سِرْتُ حَتَّى أَنْ تطلعَ الشمسُ، ولا جُدَّ حَتَّى أَنْ تَسُرَّ ذَا حَزْنُ.

وما ذكر من أن النصب بعدها بإضمار (أَنْ) هو مذهب سيبويه والبصريين.

وذهب الكوفيون والجرميّ من البصريين إلى أن النصب بحَتَّى نفسها^(١).

(١) انظر : الإنصاف ٥٩٧ (المسألة الثالثة والثمانون) .

زعم الكوفيون أنها ليست بحرف جر، وإنما هي ك (كَيُّ، وَأَنْ) فإذا دخلت على الأسماء فالجرُّ بعدها بإضمار (إلى) وهو مذهبُ مَرْدُودُ، أصله الدُّعْوَى.

وإنما الأقرب أن يدعى فيها أنها لفظ مشترك للنصب في الأفعال، والجر في الأسماء، كما يقول السَّيرافي في (لا) من حيث كان أصلها النَّفْيُ، ثم تعمل في الاسم النصب والرفع، وفي الفعل الجزم نحو: لاَتَفْعَلْ، فهذا يمكن أن يقال.

ولكن الأصحُّ ما ذهب إليه الناظم، لأن الجر قد ثبت من عملها. ومواقعها المعلومة في الكلام ثلاثة: تقع حرف ابتداء، تأتي بعدها الجملة الاسمية والفعلية، وتقع حرف عطف وقد تقدّم ذلك، وتقع حرف جر، كما تقدم أيضا.

وهاهنا لم يثبت لها نصبُ بأمرٍ بَيِّن، فإذا رجعنا إلى المواضع الثلاثة أمكن فيه منها أن تكون جارةً لأجل نصب الفعل بعدها، فلا بُدُّ من تقدير ما يصير به الفعل في تقدير الاسم المجرور وهو (أَنْ) وصارت (حَتَّى) في ذلك كلام الجُحود و (كَيُّ) الجارة ونحو ذلك.

وهذا غير خارج عن قياس النحو، بخلاف ما إذا ادعى أنها ناصبة مطلقا، والاسم بعدها مجرور بـ (إلى) فإن هذا غير جارٍ على / ٤٢١ قياس، ولا يساعده سماع.

وقوله: «إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ» «إِضْمَارُ أَنْ» مبتدأ و «حَتْمٌ» خبر، وهو بمعنى: لازم. و «بَعْدَ حَتَّى» متعلق باسم فاعل حال، يعمل فيه قوله: «حَتْمٌ» أى: إضمار (أَنْ) لازم حالة كونها بعد (حَتَّى) ويجوز تعلُّقه بـ

«إِضْمَار» وذلك شاذ، كقوله^(١):

* كان جزائي بالعصا أن أجلدا *

ويريد أن إضمار (أن) لازم، لا يجوز إظهارها مع (حتى) كأنهم جعلوها عوضاً من اللفظ ب (أن).

وشبهه سيبويه (أن) في هذه المواضع بالفعل في (أما) في قولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت معك.

ومثال الناظم وهو: «جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ» «حَتَّى» فيه بمعنى (كَيُّ) كأنه قال: جُدْ كَيُّ تَسُرُّ ذَا حَزْنٍ. و (حَتَّى) إذا نصبت لها معنيان:

أحدهما هذا، وهو أن يكون ما قبل (حتى) سبباً فيما بعدها، ولم يقع، ومنه قولك: أسلمت حتى أدخل الجنة، وكلمته حتى يأمر لي بشئ،

والثاني: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، وسواء أكان ما قبلها سبباً فيما بعدها أم لا، إلا أنه إذا لم يكن سبباً فإنه يتعين الغاية نحو: سرت حتى تطلع الشمس؛ إذ المعنى: سرت إلى أن تطلع، وإذا كان سبباً فيما بعدها احتتمل الغاية، ومعنى (كَيُّ) كقولك: سرت حتى أدخل المدينة، فقد تريد معنى: إلى أن أدخل، وقد تريد معنى: كَيُّ أدخل، لكن يتعين، الدخول في الأول دون الثاني.

ومثال الناظم مُحْتَمِلٌ للوجه الأول أيضاً، وهو معنى الغاية، إلا أن

(١) هو العجاج يشكو عقوق ابنه له، ملحقات بيوانه ٧٦، والمحتسب ٢/٢١٠، والمنصف ١/٢٩، ١٢٠، ٢٠/٢ وابن يعيش ٩/١٥١، والخزانة ٨/٤٢٩، والعيني ٤/١٠، والهمع ١/٣٠٥، والأشمونى ٣/٢٨٤.

وقبله:

رَبِّيتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا رَاضٍ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا

الآخر أظهر.

ثم ذكر الموضع الذى يرفع فيه ما بعدها، والموضع الذى ينصب فيه، لأنها على ما تقدم ذات استعمالات فقال : «وتلوح حتى حالاً أو مؤولاً. به ارفعن». «تلو» مفعول بـ «ارفعن» و «حالاً» حال منه، و «به» متعلق بـ «مؤولاً».

ويعنى أن «تلو (حتى)» وهو الفعل الذى بعدها يليها، لا يخلو من أحد أمرين :

إما أن يكون حالاً حقيقة، أو مؤولاً بالحال، وإما أن يكون مستقبلاً.

فإن كان حالاً أو مؤولاً به فهو مرفوع، لا يضمن بعد (حتى) شئ.

وإن كان ذلك الفعل مستقبلاً فهو منصوب على إضمار (أن) بعد (حتى) فتقول فى المستقبل : لأسيرن حتى تطلع الشمس، وسر حتى تدخل المدينة، وكلمته حتى يأمر لى بشئ ومنه مثاله : جد حتى تسردا حزن. فما بعد (حتى) هنا مستقبل، و (أن) إنما تدخل على المستقبل.

وفى الحال تقول : سرت حتى أدخل المدينة الآن، ومرض حتى لايرجونه، وضربته أمس حتى لا يستطيع اليوم أن يتحرك، ومنه قول حسان بن ثابت - رضى الله عنه^(١):-

(١) ديوانه ٣٠٩، سيبويه ١٢٩/٣، ٦٩١، والهمع ١١٤/٤، والدرر ٧/٢، والأشعمونى ٣٠١/٣.

يمدح آل جفنة الغسانيين. ويقشون : يفشاهم الناس وينزلون بديارهم - وماتهر كلابهم : لا تابع، وهو كناية عن جودهم واعتيادهم لقاء الأضياف والسواد هنا : الشخص. يقولون : لايسألون عن يبدو لهم من الأشخاص، لعلمهم بأنهم طلاب معروف، وأنهم سيلقونهم بالضيافة دون سؤال.

يُغْشِيُونَ حَتَّى مَاتَهُرُ كِلَابِهِمْ

لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

فالفعل هنا مرفوعٌ ولا بُدَّ، لأنه مراد به الحال، و (أَنْ) مُخَلَّصَةٌ

للاستقبال، / فلا يصح أن تدخل إلا على المستقبل.

٤٢٢

وأما المؤول بالحال فذلك المضارعُ الماضي مَعْنَى، إذا كان مسبباً

عما قبل (حتى) فتقول : سرتُ حتى أدخلُها، على معنى : سرتُ فأنَا الآنُ

أدخلُ، على معنى أنك تحكى حالَ الدخول، لا على الحقيقة، فإنه قد مضى.

ومنه قوله تعالى : [وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا

مَعَهُ] (١). الآية، على قراءة الرفع وهي لنافع (٢).

هذا حاصل ما ذكر الناظم، إلا أن هذا الكلام يَحْتَمِلُ بَسْطًا به

يَتَبَيَّنُ مَقْصُودُهُ، وما احتوى عليه هذا الاختصار.

فالمضارع الواقع بعد (حتى) لا يخلو أن يقع بعد المفرد أو بعد

الجملة. فإن وقع بعد المفرد فليس إلا النصب بإضمار (أَنْ) لأن غير

النصب لا يُتَّصَرُّ. وذلك قوله : سَيَرَى حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ، لأن (حتى) هنا

حرف خفض فى التقدير، وما بعدها مخفوض بها، والخافض والمخفوض

فى موضع خبر «سَيَرَى» ولا يصح أن يكون حرف ابتداء، لأن الكلام

بعدها يكون إذ ذاك مستأنفاً، فيبقى المبتدأ بلا خبر، فلا بد أن يكون فى

موضع خفض، وذلك لا يكون إلا بعد تقدير (أَنْ) فلا بُدَّ من النصب هنا.

فإن وقع الفعل بعد الجملة : فلا يخلو أن تكون تلك الجملة تقتضى

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) وقرأ الباقون بالنصب، وانظر : السبعة : ١٨١.

وقوع الفعل أولا تقتضى وقوعه.

فإن كانت لا تقتضى وقوعه فلا بد من نصب ما بعد (حتى) نحو قولك :
ماسرتُ حتى أدخلها، وهل سرتُ حتى تدخلها؟ لأن ما قبلها لا يقتضى وقوع
الفعل، وما بعد (حتى) لا يكون فى الرفع إلا مسبباً عما قبلها، فلا يصح الرفع،
لأن عدم السبب غير سبب للدخول، فلا يصح إلا النصب، بمعنى ماسار إلى هذه
الغاية.

وقد أجاز الأخفش هنا الرفع قياساً منه قولك : ما تأتينا فتحدثنا، فإن
ما قبل (الفاء) مثل ما قبل (حتى) فى أنهما سبب فيما بعدهما، وأنت تُجيز
الوجهين مع (الفاء) فكذلك مع (حتى).

قال النحويون : وهذا منه قياس فى موضع السماع، لأن الرفع وضع فيه
المضارع موضع الماضى، و (حتى) موضع (الفاء) فلا يقال منه إلا ما قالت
العرب، لأنه خروج عن الأصل. ألا ترى أنهم قدروا : سرتُ حتى أدخلها بقولك :
سرتُ فدخلتُ؟

وإن كانت الجملة تقتضى الوقوع فلا يخلو أن يكون سبباً فيما بعد
(حتى) أو غير سبب، فإن كان غير سبب فلا بد من النصب، نحو : سرتُ يؤذنُ
المؤذنُ، وسرتُ حتى تطلع الشمسُ، فالسبب ليس بسبب فى أذان المؤذن، ولا فى
طلوع الشمس.

وإذا لم يكن سبباً فلا يرفع، لأن الرفع من شرطه أن يكون ما قبل (حتى)
سبباً فيما بعدها.

وهذا القسم ليس كذلك، فإنما المعنى هنا معنى : إلى أن يؤذن المؤذن،
وإلى أن تطلع الشمسُ، وهو ماضٍ فى المعنى، لكنه مؤول بالمستقبل، لأنه

بالنسبة إلى السَّيرِ مستقبل.

وإن كانت الجعلة سببا فيما بعدها فلا يخلو أن يكون ما بعدها / ٤٢٢
مستقبلا في المعنى أو ماضيا أو حالا.

فرن كان مستقبلا فلا بد من النصب، نحو قولك: أسلمتُ حتى
أدخلَ الجنةَ، وكلمته حتى يأمرَ لى بشئ، ولأسيِّرُنُ حتى تطلعَ الشمسُ،
وحتى أدخلُ المدينةَ.

وهذا ظاهرُ الدخولِ تحت نص الناظم. ومعناها هاهنا معنى (كَيُ)
في المثالين الأولين، وفي الآخرين معنى (إلى).

ولا يجوز هنا رفعُ ما بعد (حتى) لأن الرفع لا يُحصل ما يراد من
الاستقبال، بخلاف ما إذا نصبت بإضمار (أن) التي تخلص للاستقبال.

وإن كان ماضيا في المعنى جاز الرفعُ والنصبُ، فالرفع على حكاية
الحال، كما تقدّم، وقد نبّه عليه. والنصب على معنى الاستقبال، لأن قولك
: سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ، والدخولُ ماضٍ في معنى المستقبل، وذلك
بالنسبة إلى حال السَّيرِ.

وإن كان حالا فالرفعُ خاصة لقوله : «حالا أو مؤولا به ارفعن».

فالحاصل من هذا التقسيم : أن الرفع إنما يكون إذا كان ما بعد
(حتى) حالا أو مؤولا بالحال، وهو مانصُّ عليه، وسائر الأقسام داخلة
تحت قوله. «وانصبِ المُستقبلا» إذ لا يصح فيها إلا أن تكون مستقبلة.
وقد جعل في «التسهيل»^(١) علامة كَوْن ما بعدها مستقبلا كونه غاية لما
قبلها، أو متسببا عنه، فيصح تقدير (حتى) بمعنى (إلى أن) أو بمعنى

(١) انظر : ص ٢٢٤ .

(كَيُّ) وعلامة كونه حالا صحة جعل (الفاء) مكان (حتى).

ولابد من التسبيب في الرفع، ولذلك كان علامة ذلك (الفاء) المقتضية للتسبب، وذلك أن (حتى) أصلها أن تكون جارة، وكونها جارة يأتي بمعنيين : بمعنى (إلى) وبمعنى (لام السبب) وماعدا ذلك، من ابتداء الغاية والعطف، إنما هو اتساع فيها، ولذلك يصحبها معنى الغاية في جميع الأقسام، فإذا اتسع فيها فلا يكون ذلك إلا في موضع لاتصلح أن تكون فيه جارة، ولا يمكن كونها جارة إذا دخلت على غير الاسم الصريح إلا مع تقدير (أن) وذلك لا يصح إلا مع الفعل المستقبل.

وأما الحال والجملة الاسمية فلا يصلح معها (أن) فلا تدخل عليها الجارة فهنا تكون حرف ابتداء، فيرتفع الفعل بعدها؛ إذ لا سبيل إلى تقدير (أن) وما فيه الوجهان فعلى اللّحظين المذكورين.

وعلى الناظم بعد هذا سؤالان :

أحدهما : أن كلامه يقتضى أن الفعل المضارع إذا كان حالا، كيفما وقع، لازم فيه، ولم يقيد ذلك بقيد. والفعل الحالى لا يرتفع إلا بشرط أن يكون ما قبله سبباً له، وأن يكون موجباً، وأن يكون بعد جملة. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة صح الرفع، وإلا لم تجز المسألة.

أما إن لم يكن ما بعد (حتى) مسبباً عما قبلها نحو : سرتُ حتى تطلع الشمس، على معنى : سرتُ حتى الشمس الآن طالعة، فلا يجوز الرفع، لأن العرب لا ترفع هنا الفعل إلا إذا كان مسبباً، ولا يجوز النصب أيضاً لأنه فعل حال.

وأما إن لم يكن ما قبلها موجباً فكذلك لا يجوز الرفع، لأن / عدم ٢٤

السَّيْرُ لا يكون سبباً للدخول إذا قلتُ : ما سرتُ حتى أدخل المدينة، ولا بُدَّ في الرفع من السببيّ كما ذكر، ولا يجوز النصب لأن الفرض أن الفعل حال.

وأما إذا وقع قبلها المفرد نحو : سَيرى حتى أدخل المدينة، فلا يجوز الرفع، لأن ما بعد (حتى) جملة مبتدأة، فيبقى المبتدأ بلاخبر كما تقدم، ولا النصبُ لأنه فعل حال، والناس قد شرطوا في الرفع في الحال هنا الشروط الثلاثة، فإن تخلف شرط لم تجز المسألة بحال.

فأنت ترى قول الناظم : «وتلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ» يقتضى بإطلاقه أن يُقال ذلك كله، وأن يقع فعلُ الحال في كل موضع، فيقال : سَيرى حتى أدخلها، وماسرتُ حتى أدخلها، وسرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، وذلك كله غير جائز. ولا يقال : إن هذه المسائل تمتنع رأساً، ولم يتكلم هو إلا على ما يجوز، [لأننا نقول : الجواز]^(١) والمنع من كلامه نستفيده لامن خارج، لأنه موضوعُ لبيان ما يجوز في الكلام وما يمتنع.

والسؤال الثاني : أن المستقبل على وجهين كما ذكر في الحال، مستقبل حقيقة كقولك : كلمته حتى يأمر لى بشئ، ومؤول كقولك : سرتُ حتى أدخل المدينة، لأن معناه : فدخلتُ، لكنه يرجع إلى المستقبل بالتأويل كما ذكر، وحقيقته الماضي، فيقتضى أن ما أدل بالمستقبل ليس بمنصوب؛ إذ لم يثبت النصب إلا للمستقبل حقيقة وإلا فإطلاقه القول فيه بعد تقييد الحال يشعر بأن التأويل فيه غير مقصود، وهذا غير صحيح؛ بل هو كالمستقبل في الحكم، إلا أنه يلحظ فيه لحظان، فينصب ويرفع باعتبارهما.

والجواب عن الأول أن يقال أولاً : إن الناظم إنما تكلم على الحال

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

والمستقبل حيث يصلح وقوعه، وإليك النظر في ذلك، ولانكر في هذا، فقد يترك المختصر مثل هذا اتكالا على مايقع في تفسيره.

وأيضاً، أصل (حتى) أن تكون جارة كما تقدم، فلا يصلح مع تقدم المفرد غيرها، كما ذكر قبل، فلم يحتج إلى التنبيه عليه، ولا إلى اشتراط وقوع الجملة قبلها، لأنه مع (حتى) الابتدائية ليس بكلام، ومعلوم أن مالمس بكلام غير معتبر عند النحويين، ولا جائز.

وأما اشتراط كون الكلام موجبا في وقوع الفعل الحالى بعد (حتى) فلم يذكره، لأن الكلام غير الموجب لا يكون سبباً فيما بعد (حتى) وإذا لم يكن سبباً فالفعل غير واقع لعدم وقوع ما قبلها، ولا معنى لكون الفعل مستقبلاً إلا كونه غير واقع، فلم يصلح الموضع لفعل الحال أصلاً.

وأيضاً، فما المانع من أن يكون ذهب في ذلك مذهب أبى الحسن (١) في جواز الرفع، فيكون الحال والمستقبل واردين على الموضع، والقياس على (ما تأتينا فتحدثنا) صحيح في نفسه.

وأما اشتراط أن يكون ما قبلها / سبباً لما بعدها فقد يقال : إن ٤٢٥ ذلك غير لازم عنده، كمذهب الكوفيين القائلين بجواز قولك : سرت حتى تطلع الشمس، بالرفع حكى الفراء عن الكسائي : أن من العرب من يرفع بعدها وإن لم يكن الأول سبباً للثاني وحكى : إننا لجلوس فما نشعر حتى يقع حجر بيننا (٢)، وأنشد (٣):

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.
(٢) معانى القرآن ١/١٢٤، وفيه «حتى يسقط».
(٣) المرجع السابق ١/١٢٤.

وَقَدْ خُضِّنَ الْهَجِيرَ وَعُمِنَ حَتَّى

وَيَفْرُجُ ذَاكَ عَنْهُنَّ الْمَسَاءُ

وعلى هذا اثبتى مذهب أبى الحسن^(١) فى المسألة المتقدمة وإذا كان كذلك لم يكن ما أطلقه الناظم فاسداً. وهذا لجواب فى غاية التكلف، والحق أنه لم يبين على بيان مواقع الفعل بعد (حتى) وهو إخلال.

والجواب عن الثانى : يقال : أتى بالمستقبل على أعم من أن يكون حقيقة أو مؤولاً، وكأنه قال : وانصب المستقبل حقيقة أو تأويلاً، لأنه لما بين ذلك فى الحال علم أن المستقبل يكون فيه ذلك.

وأيضاً : المستقبل المؤول^(٢) راجع إلى الحقيقى، لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى المتكلم، يتصور وقوعه حالا فى الإخبار لا بالنسبة إلى ما قبل (حتى) من الفعل؛ إذ هو بالنسبة إليه مستقبل ليس إلا، فلذلك أطلق لفظ الاستقبال، ولم يقيد كالحال.

وَبَعْدَ فَاجَـوَابِ نَفَرٍ أَوْ طَلَبِ

مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَّـثَرَهُ حَتَّمُ نَصَبِ

هذا موضع رابع من المواضع التى يلزم فيها إضمار (أن) وذلك بعد (الفاء) الموصوفة بما ذكره، وهو أن تشتمل على ثلاثة أوصاف :

أحدها : أن تقع جواباً، ومعنى كونها جواباً أن يكون ما قبل (الفاء) من كلام منفي، أو فعل طلب، سبباً فيما بعدها من الفعل، وشرطاً فيه وذلك لأن الفاء فى جميع أماكنها عاطفة.

وقد يتناول العامل بالعطف الشيتين بإعراب واحد، وبلفظ واحد، على وجه

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) فى الأصل «الاستقبال الأول» وما أثبتته من (س، ت).

واحد، وعلى وجهين مختلفين.

فالوجهُ الواحد كقولك : زيدُ يقومُ فيتكلَّمُ، وأنت تَأْتِينِي فتحدِّثْنِي.
والوجهان المختلفان كقولك : لو يتركُ زيدُ وعمروُ لظلم أحدهما الآخر، ولو تركَ زيدُ والأسدُ لأكَّله، فالتَّركُ وقعَ عليهما معاً في اللفظ، وأحدهما ممنوعٌ، والآخر ممنوعٌ منه، يَجْرِي الحكمُ في (الفاء) فالعطفُ بها على وجهين :

أحدهما ظاهر، وهو أن يكون الثاني جارياً على الأول في إعرابه وظاهرٍ معناه وهذا قد تقدم في «باب العطف».

والآخر مُتَّوَلٍّ، وهو أن يكون ماقبل (الفاء) معلقاً بما بعدها، شرطاً فيه، وهو المتكلَّمُ فيه الآن، وذلك على أوجهٍ مختلفةٍ، أُحْوِجَتْ إلى التغيير وإضمار (أَنْ) لتدل على تلك الوجوه.

وذلك أنك إذا قلت في النفي : ماتَتَيْنِي فتحدِّثْنِي، فالعرب تنصب (فتحدِّثْنِي) لتدل به على معنيين لا يبدلُ الكلامُ عليها مع الرفع:

أحدهما : أن يكون الإتيانُ منفيّاً نفياً مطلقاً، والحديثُ ممتنعٌ من أجل عدم / الإتيان، ولو وُجدَ الإتيان لوجدَ الحديث.

٤٢٦

والوجه الآخر : أن يكون المعنى : ماتَتَيْنِي أبداً إلا لم تُحدِّثْنِي، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك، فالمنفى هو الإتيانُ الذي يكون معه الحديث، لا الإتيانُ مطلقاً.

فهذان الوجهان متعا عطف (تحدِّثْنِي) على (الإتيان) المنفى، لأنه إذا رفع فليس أحدهما شرطاً في الآخر.

ومن هنا يظهر معنى كلام الناظم، في كونه حكماً على ما بعد

(الفاء) بالنصب حَتَّمَا إذا كان جواباً لما ذُكِرَ، أى مسبباً عما قبلها، فذُكِرَ أن (أن) تَنْصِبُ بعد (الفاء) فى جواب النفى أو الطلب، ولم يَذْكَرْ جواز الرفع، وإن كان النحويون قد أجازوه فى المسألة، لأن الرفع لا يكون مع بقاء كَوْنِهِ جواباً فإذا قلت : مَا تَأْتِينِي فتحدثنى، ارتفع من وجهين :

أحدهما : أن تُثْرِكَ الثانى مع الأول فى النفى، كأنك قلت : مَا تَأْتِينِي وَمَا تُحَدِّثُنِي، ولا سببية فى هذا.

(والآخر : أن يكون مُوجِباً، والعطفُ عطفُ الجمل، كأنك قلت : مَا تَأْتِينِي، ثُمَّ أَنْتَ تَحَدِّثُنِي الآنَ، ولا سببية فى هذا أيضاً)^(١) فلم يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ بِحَسَبِ قَصْدِ ذِكْرِ النصب.

ولَمَّا كَانَ الرفع لا يستقيم فيه المعنى الذى أرادوا صَرَفُوا الكلام عن ظاهر لفظه، لئلا يَبْطُلَ ما قصدوه من المعنى، وتأولوه على معناه، فجعلوا الكلام الأول فى تقدير مُصْدَرٍ، وإن لم يكن لفظه المصدر، وجعلوا الثانى مقدراً بمصدر غير ظاهر، فلذلك قُدِّرَتْ (أن) فَعَمِلَتْ عَمَلَهَا. فالكلام فى تقدير : ما يكون منك إتيانُ فحديث، ولا يُنْطَقُ بِهِ لَأنه لا يُعْطَى من المعنى ما يُعْطِيه الكلام الأول. ولم تَظْهَرِ «أن» لأن ظهورها لفظاً كالمصدر الذى ظهر، ولم يَظْهَرِ المعطوفُ عليه؛ إذا الظاهرُ إنما هو الفعل، فكان من المشاكلة لزومُ الإضمار، وعليه نَبَّهَ بقوله : «وَسَتَرُهُ حَتَّمُ» والضمير عائد على «أن» وهى جملة اعتراض بين المبتدأ الذى هو «أن» وخبره الذى هو «نَصَبَ» وقوله : «وَبَعْدَ نَفْيٍ» متعلق بـ «نَصَبَ» .

وقد حصل أن مذهبه كونُ النصب بإضمار «أن» وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

وذهب الجرّمى إلى أن الناصب (الفاء)، كذلك (الواو) الشّبيهة وكذلك (أو) بمعنى (إلا أن) وذهب الفراء إلى أن النصب بالخلاف، كما قالوا مثل ذلك فى خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً، وفى المفعول معه، وخطبُ الخلاف هنا يسير، لا يثبني عليه إلا حفظ حكمة هذه لصناعة خاصة، فلا ينبغي أن يتشأغل فيها بالترجيح، إلا أن ماتقدم تقديره أمكن فى الحكمة الصناعية^(١).

الوصف الثانى : أن تكون جواباً لأحد أمرين : إما النفى، وإما الطلب، وذلك قوله : «جواب نفي أو طلب» ويشملهما أن تكون جواباً لغير الواجب، فإنه إن كان فى الواجب لم يجز النصب إلا فى الشعر، ويكون وجهه فى الضرورة كما فى غير الواجب، ومن ذلك قوله، إنشده سيديويه^(٢) :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأُسْتَرِيحَا
وَأُنْشِدُ لِلْأَعَشَى، وَقَالَ : أَنَشِدْنَا يُونُسَ^(٣) :
لَمُتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ
وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا

(١) انظر اختلافهم فى هذه المسألة فى الإقصاص : ٥٥٧ (المسئلة السادسة والسبعون).

(٢) الكتاب ٣٩/٣، والمقتضب ٤٢/٢، والمحتسب ١٩٧/١، وابن يعيش ٢٧٩/١ والخزانة ٥٢٢/٨، وشرح شواهد المغنى ١٦٩، والعينى ٤٩٠/٤، والهمع ٢٦٥/١، ١١٩/٤، ٣٧٩، والنير ٥١/١، ٧/٢، ١٠، ٩٠، والأشمونى ٣٠٥/٣ والبيت للمغيرة بن حبناء، ويروى «لاستريحاء» وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) الكتاب ٣٩/٣، وديوانه ٩٠

وقبله :

وأنفع عن أعراضكم وأعيركم لسانا كمقراض الخفاجى ملجبا
يقولون : لا أبتغي بما أصنع منكم جزاء، ولكنما جزائى عند الله.

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا

وقال : وهو ضعيف فى الكلام^(٢)، وإنما بابه غير الواجب كما ذكر.

فأما (النقى) فنحو قولك : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وَمَا تُكْرِمُنَا فَتُكْرِمُكَ.

ومنه قوله تعالى : {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ

عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ}^(٣). وقوله تعالى : {لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}^(٤).

وأنشد سيبويه للفرزدق^(٥) :

فَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْجِ دُونَهَا

وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَاءِ وَالْغَلَاصِمِ

وأنشد أيضا لرجل من بنى دارم^(٦) :

(١) الكتاب ٤٠/٣، والمقتضب ٢٤/٢، والمحاسب ١٩٧/١، وديوانه ٤. ويأوى : يلجأ. ويُعصم : يُمنع. يفتخر بعزة قومه ومنعتهم، وحماية من يسجير بهم.

(٢) الكتاب ٤٠/٣.

(٣) سورة الأنعام : ٥٢ .

(٤) سورة فاطر : ٣٦ .

(٥) ديوانه ٨٥٦، والكتاب ٣٣/٣، والهمع ١٢٥/٤، والدرر ٨/٢، واللسان (غصم)

والبيت من قصيدة له يهجو فيها جريرا وقيس بن عيلان، وكان جرير يكافح عن قيس لخزولة فيهم، فنفاه عنهم، كما نفى عنه الشرف فى تميم :

واللهاء : جمع لهاء، وهى مدخل الطعام فى الحلق. والغلاصم : جمع غلصعة، وهى رأس الحلقوم، ويكنى باللهاء والغلاصم عن أعالي القوم وجلتهم.

(٦) الكتاب ٢٥/٣، والمقتضب ١٧/٢، والإهاب : الجلد مالم يذبح.

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعَجَةً
فَيُصْبِحُ مُلْقًى بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا
وَأَنشُدَ لِلغُرَزِدَقِ أَيْضًا^(١) وَمَقَامَ مَنَا قَائِمٌ فِي نَدِينَا
فَيَنْطَلِقُ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أُعْرَفُ
وَأَنشُدُ أَيْضًا لِلْعَيْنِ^(٢) :

وَمَا حَلَّ سَقْدِي غَرِيبٌ بِبِلْدَةٍ
فَيُنْسَبُ إِلَّا الزَّبْرِقَانُ لَهُ أَبُ
وَقَالَ الْآخِرُ^(٣) :

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأُخْبِرُهُمْ
إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وَأَمَّا (الطَّلَبُ) فَعَلَى أَنْوَاعٍ سِتَّةٍ :

-
- (١) ديوانه ٥٦١، والكتاب ٣٢/٣، والخزانة ٥٤٠/٨، والعيني ٢٩٠/٤، والأشعوني ٣٠٤/٣، ٣٠٥.
والسندي : النادي، وهو مجلس القوم يتحدثون فيه، ومعناه : إذا نطق ناطق منا في مجلس
الجماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.
- (٢) الكتاب ٣٢/٣، والخزانة ٥٤٢/٨، ويروى «غريباً»
يقول : تغرب رجل من بني سعد، وهم رَهط الزَّبْرِقَانِ السَّعْدِي، فسئل عنه نسبه انتسب إليه، لشرفه
وشهرته .
- (٣) ابن يعيش ٢٦/٧، والمغنى ١٤٦، والخزانة ٢٥٠/٥، ٢٥٥، والعيني ٢٥٦/١، والتصريح ١٠٤/١،
والأشعوني ١١٥/١، والحماسة يشرح المَرْزُوقِي ١٣٩٢
ويروى لأول «وما أصحابُ من قومٍ فأنكرهم» وهي الرواية الأشهر : والبيت لزياد بن حمل التميمي،
وكان قد نزل بصنعاء اليمن، فاجتواها وحن إلى أهله بنجد، والمعنى : لست أصحاب قومٍ فأنكر
لهم قومي إلا ويزيد هؤلاء قومي حبا إلي، لما أسمعته من شأنهم عليهم.

أحدها (الأمر) نحو: أَكْرِمْ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ، وَأَحْسِنْ إِلَيْهِ فَيَشْكُرَكَ،
ومنه قول أبي النّجم، أنشد سيبويه^(١) :

يَأْنَقُ سِيرِي عَنقًا فَسِيحًا

إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

والثاني (النهي) نحو : لَا تَكْذِبْ فَتُهَانَ، وَلَا تَعْجَلْ فَتَنْدَمَ. ومنه قوله
تعالى : [لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ]^(٢) وقوله : [وَلَا تَطْفُوا
فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي]^(٣) .

والثالث (الدعاء) نحو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا فَتُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وأنشد ابن
المولف في « التكملة »^(٤) :

رَبِّ وَقِّقْنِي فَلَا أُعِذَّلَ عَنْ

سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

والرابع (الاستفهام) نحو قولك : هَلْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وأين بينك
فانزورك.

ومنه قوله تعالى : [فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ
غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ]^(٥) .

(١) الكتاب ٢٥/٣، والمقتضب ١٣/٢، وابن يعيش ٢٦/٧، والعيني ٣٨٧/٤، والهمع ١١٩/٤،
والتصريح ٢٣٩/٢، والأشعوني ٣٠٢/٣، واللسان (عق).

والعق : ضرب من سير الدابة والإبل. والفسيح : الواسع. وسليمان : هو سليمان بن عبد الملك.

(٢) سورة طه : ٦١.

(٣) سورة طه : ٨١.

(٤) العيني ٣٨٨/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والهمع ١٢٠/٤، والدرر ٨٢/٢ والأشعوني ٣٠٢/٣. وسنن
الطريق : نهة، يقال : امض على سقنك والسنن : الطريق، أي وجهك وقصدك.

(٥) سورة الأعراف : ٥٣.

والخامس (العَرَض) نحو : أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا ، وأنشد ابن
الناظم عليه (١) :

يَا أَبْنَ الْكَرَامِ أَمَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

والسادس (التَّحْضِيضُ) وهو قريب من (العَرَضُ) فى المعنى ، ومن
أمثله قوله تعالى : [لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأُصْذِقَ وَأَكُنْ مِنَ
الصَّالِحِينَ] (٢) : وتقول : هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَكْرَمَكَ .

فهذه الأنواع الستة داخلة تحت (الطلب) لأن فيها كلها معناه .

وأما (التمنى) و (الترجى) فليسا بداخلين تحته ؛ إذ معناهما
مخالف لمعنى (الطلب) ولكن الحكم فيهما واحد ، وقد ذكره بعد هذا .

والوصف الثالث : أن يكون النفى والطلب اللذان وقعت (الفاء)
جوابا لهما مَحْضِينَ ، ومعنى المَحْضُ : الخالص ، أى لابد أن يكونا
خالصين من غيرهما ، يريد : إَلَّا يَكُونَ النِّفَى بِالتَّأْوِيلِ ، ولا الطلب بالتأويل
أيضا ؛ بل يكونان صريحين .

والصريح منهما ما تقدم التمثيل به وأما غير الصريح ، وهو / ٤٢٨
المحرز منه ، فالنفى كقولك : أَنْتَ غَيْرُاتِ إِلَيْنَا فَتَحْدُثُنَا ، وغيرُ قائم الزيدان
فيكْرُمُهُما ، فهاهنا لا ينصب عنده ما يعد (الفاء) لأن النفى هنا بالتأويل ،
إذ كانت (غَيْرُ) أصلها مخالف ، واستعمالها فى النفى بالتأويل ، كما

(١) شنور الذهب ٢٠٨ ، والعينى ٢٨٩/٤ ، والتصريح ٢٢٩/٢ ، والأشمونى ٢٠٢/٣ ، وشرح ابن
الناظم ...

(٢) سورة المنافقين : ٨٠ .

قال تعالى : {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} (١). وعدم الجواز في هذا مذهب ابن السراج.

وقد ذهب إلى النصب بعده قوم من النحويين، واختاره المؤلف في «التسهيل» (٢) لأجل دخول (لا) النافية في العطف، كما ذكر في الآية التي في «الفاحة».

وردَّ ذلك ابنُ السراج بأن (غَيْراً) ليس بحرف نفي، وإنما هو اسمُ مضاف. وتحرَّز أيضاً بكون النفي محضاً من أن يكون قد صحب ما يخرجُه عن معناه إلى الإيجاب مع بقاء أداته كقولك : ما زلتَ تأتينا فتحدُّثنا، ولا تزالُ تأتينا فتحدُّثنا، (فلا بدُّ هنا من الرفع في «تحدُّثنا») (٣)

وكذلك أخواتُ (زال) التي يُشترط فيها النفي نحو : ما أنفك، وما فتىء، وما برح، فالنفي هنا قائم، والمعنى معنى (أنتَ تأتينا فتحدُّثنا) فلا بد من الرفع في «تحدُّثنا» إلا على قول من يقول (٤) : وألحقُ بالحجازِ فأستريحَ فلم يكن النفي هنا محضاً.

وهذه المسألة أُدخلُ في رأس المسألة منها في هذا الموضع، وهو قوله : «وَبَعْدَ فَأَجَابَ نَفَرٌ» لأن هذا ليس بنفي في الحقيقة، وكذلك قولك : ما أنت إلا تأتينا فتحدُّثنا، لصيرورته إيجاباً.

(١) سورة الفاتحة : ٧.

(٢) انظر : ص ٢٣١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٤) هو المغيرة بن حبناء، وسبق الاستشهاد بالبيت، وصدره :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ

ومن النفي المؤول التشبيه في قولهم : كَأَنَّكَ وَالْأَلِ عَلَيْهِمَا فَتَشْتُمُنَا، وكأنَّكَ
أَمِيرٌ فَتَضْرِبُنَا.

النصب هنا مذكور، لأن المعنى معنى النفي، كأنك قلت : ما أنتَ وَالِ عَلَيْهِمَا
فَتَشْتُمُنَا، وما أنتَ أَمِيرٌ فَتَضْرِبُنَا.

ولكن الناظم أخرجه عن مراده لكون مثل ذلك غير مُطَّرِد في باب النفي،
ومن ذلك ما جاء في (حَسِبْتُ) من قولهم : حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأَتَيْتُ عَلَيْهِ، نصب
«فَأَتَيْتُ» من حيث الشك الذي في (حَسِبْتُ) وهو يشبه النفي، لأن المعطوف فيه
غير واجب الوقوع، والوثوب لم يقع، لأن الشتم لم يتحقق وجوده، فكانه في
تقدير : مَا شَتَمَنِي فَأَتَيْتُ عَلَيْهِ، وهذا ليس بقياس في مثله، فلذلك تحرز منه.

ويدخل له في التحرز أيضا نفى (قَلَمًا) لأن النفي فيها ليس بحق الأصل،
وإنما هو بالتأويل، فلاتقول : قَلَمًا يَأْتِينِي فَاكْرَمَهُ، وإن جاء فإنما يكون مُتَلَقًى
من السماع.

وانظر في ذلك.

وأما (الطلب) غير المحض، وهو المتحرز منه، فيقع في الأمر، والدعاء،
والاستفهام.

فأما (الأمر) فقد يكون بلفظ الخبر، كقولهم : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، واتَّقَى
اللَّهُ أَمْرًا فَعَلَ خَيْرًا يُتَّبَعُ عَلَيْهِ.

ومنه قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} (١).

(١) سورة الصف : ١١.

ثم قال : [يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ] . فجزمُ الجوابِ فيها دالٌّ على أن
المعنى :

اِكْتَفَى نَيْمُ النَّاسِ، وَلَيَتَّقِ اللَّهَ امْرُؤٌ. والمعنى في الآية : آمَنُوا بِاللَّهِ
ورسوله / وجاهدوا في سبيل الله.

٤٢٩

فمثلُ هذا لا يُنصب فيه الفعلُ بعد (الفاء) على ما يقتضيه (النَّظْمُ)
فلا تقول : حَسْبُكَ الْكَلَامُ فَيَنَامُ النَّاسُ، وَلَا تَقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَيُثَّابُ، ولانحو
ذلك، وهو نصُّ المؤلف في «التسهيل» ونُسب الجواز إلى الكسائي^(١). قال
: ابنه في «التكملة»^(٢) : والقياس يأبى ذلك، لأن المصحح للنصب بعد
(الفاء) بإضمار (أن) إنما هو تأوّل ما قبلها بالمصدر، ليصح العطف عليه،
فإذا كان قبل (الفاء) أمرٌ بلفظ المبتدأ والخبر، أو اسم فعل، تعذر تأوّلُه
بالمصدر، لتعذر تقديره صلةً لـ (فامتنع نصب ما بعد (الفاء).

قال : ومن ثم لم يوافق الكسائي فيما ذهب إليه أحدٌ، إلا أن بعض
أصحاب كتاب سيبويه، وهو أبو الحسن بن عصفور، أجاز نصب جواب
اسم الفعل غير المشتق، ثم ردّ عليه بتعذر تقدير المصدر من اسم الفعل،
وفي الرد نظرٌ، ليس هذا موضعه.

وسياتي الكلامُ على اسم الفعل إثرَ هذا إن شاء الله ، حيث تعرضُ
له الناظم.

وأما (الدُّعاء) فكالأمر في هذا، والخلافُ فيه واحد، إلا أن الفراء

(١) التسهيل : ٢٣٢.

(٢) انظر : لوحة (٢٢٠ - أ).

وافق الكِسائي في النصب، فيجوز عندهما أن تقول : غَفَرَ اللهُ لَكَ فَيُدْخِلُكَ
الجنة، كما لو كان بلفظ الأمر عند المؤلف.

وقد حكى ابن المؤلف في «التكملة» عن البصريين منع النصب في
جواب الدعاء إذا كان بغير لفظ الطلب، وأجازه ابن عُصْفُور، وظاهر كلام
النحويين الجواز، لأن عباراتهم في الجواز مطلقة، وابن السراج نص على عدم
الجواز، وهو الذي يقتضيه السماع؛ إذ لم ينقل البصريون ذلك سماعاً عن
العرب، وإنما نقلوه حيث يكون الأمر محضاً لا مؤولاً، وإذا كان الأمر محضاً
كان النصب جواباً على القياس.

وأما إذا خرج عن ذلك فلا يقاس؛ إذ الأمر ليس على بابه، فلا يترتب عليه
من النصب ما يترتب على ما جاء على أصل الباب، فالأظهر ما أشار إليه من عدم
النصب.

وأما (الاستفهام) فإذا لم يتمحض معناه للكلام بعده ويتبين فلا يجوز
النصب بعده عند الناظم، فإن النصب عند المؤلف فيما ولي (الفاء) أو (الواو)
بعد الاستفهام لا يجوز إلا إذا لم يتضمن وقوع الفعل، إماً لأنه استفهام عن
الفعل نفسه نحو : هل تسير فتصيب خيراً؟ وإماً لأنه استفهام عن متعلق الفعل،
غير محقق الوقوع نحو : متى تسير فأراقك؟

وفي الحديث : «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ
يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ بِهِ؟»^(١) فيُنصب لأنه جواب فعل غير واجب.

(١) أخرجه البخاري في كتاب صلاة المسافرين - باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل
والإجابة فيه ٥٢١/١ حديث رقم ١٦٨.

فلو كان الاستفهام عن متعلق فعل محقق الوقوع كقولك : لِمَ تَأْتِينَا
فتحدثنا؟ وأين ذهب زيدُ فَنَتَّبِعُهُ؟ فالفعل هنا محقق الوقوع، فليس
الاستفهام فيه بمتمحض، فلم يجز النصب لأنه في معنى الواجب.

وعلى أن ابن كيسان^(١) حكى النصب في جواب الاستفهام في
نحو: أين ذهب زيدُ فَنَتَّبِعُهُ؟ وكم مَالُكَ / فنعرفه؟ ومن أبوك فنكرمَه؟
٤٣٠

— قال ابن المؤلف^(٢): ولا أراه يستقيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل
ما قبل (الفاء) باسم معمولٍ لفعل أمر دلَّ عليه الاستفهام، والتقدير: ليكن
منك إعلامٌ [بموضع ذهب زيد فاتباعُ منّا، وليكن منك إعلامٌ بقدر مالك
فمعرفة منّا، وليكن منك إعلامٌ] بأبيك فإكرام مناله.

ثم على الناظم هنا درك من وجهين :

أحدهما : أن نصّه على كَوْنِ النفي محضاً يقتضى أنه إذا دخل
الاستفهام على النفي، فصيرته تقديراً لا يَنْتَصِبُ الفعلُ معه بعد (الفاء) فلا
تقول : أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ فيكرمك؟ لأن النفي هنا غير متمحض؛ بل صيرته
الهمزة إى معنى آخر غير النفي، لكن ذلك جائز مطلقاً، ولا أعلم أحداً
خالف فيه.

قال سيبويه^(٣): وتقول : أَلَمْ تَأْتِينَا فتحدثنا؟ إذا لم يكن على الأول،
يعنى : إذا لم تعطفه على المجزوم، ثم أنشد في النصب^(٤):

(١) تكملة شرح التسهيل : لوحة ٢١٩ - ب.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت) وهو موافق لما في التكملة لابن الناظم.

(٣) الكتاب ٣/٢٤.

(٤) الكتاب ٣/٢٤، وابن السيرافي ٥٤٨، والشتنرى ١/٤٢١، واللسان (فرتج) ويروى «ألم تسلى
فتخبرك» =

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرَّسُومُ

على فِرْتَاجٍ، وَالطَّلَلُ الْقَدِيمُ

ثم قال بعد ذلك^(١): وتقول : أَلَسْتَ قَدْ أَتَيْتَنَا فَتَحَدَّثْنَا؟ إِذَا جَعَلْتَهُ جَوَابًا، وَلَمْ تَجْعَلِ الْحَدِيثَ وَقَعَ إِلَّا بِالْإِثْنَانِ.

فهذا وما كان مثله النصبُ فيه بعد (الفاء) سائغ، وذلك عند الناظم، بمقتضى اشتراطه، غيرُ سائغ، وهو إخلال.

ولو كانت المسألة مختلفًا فيها لكان له بعضُ العذر في الاحتراز منها إن لم يُحجَّجْ بالدليل.

والوجه الثاني أن الاستفهام أيضًا قد يتغير معناه ولا يكون مَحْضًا، فينتصبُ جوابُهُ بعد (الفاء) وذلك نحو قولك : هل أَتَيْتَنَا فَتَحَدَّثْنَا؟ إِذَا جَعَلْتَ (هَلْ) تُعْطِي معنى النفي.

وكذلك : هل أَحْسَنْتَ إِلَى فَاكْرَمِكَ؟ لَأَنْ (هَلْ) قَدْ تَأْتَى لِلإشعار بالنفي نحو قوله : [هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ]^(٢). [وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ]^(٣). وهو جائز قياسًا بلا إشكال. والتقييدُ هنا يُعْطَى خلافَ ذلك.

ولا يقال : إنه دائرٌ بين النفي والاستفهام، فلا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْآخَرِ، وكلاهما يَشْمَلُهُ كَلَامُ النَّازِمِ - لَأَنَّا نَقُولُ : كَلَا الْمَحْمَلَيْنِ غَيْرُ مَحْضٍ فِي مَعْنَاهُ، لَأَنِ الْاسْتِفْهَامَ، الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، مَتْرُوكٌ بِالْمَعْنَى

والبيت للبرج بن مسهر الطائي، والرسوم : جمع رسم، وهو الأثر الباقي من الدار بعد أن عفت، وفِرْتَاج : موضع ببلاد طبرستان. والطلل : مابقي شاخصا من آثارها الديار ونحوها.

(١) الكتاب ٣/٣٥.

(٢) سورة فاطر : ٣.

(٣) سورة آل عمران : ١٣٥.

الطارىء، والنفي غير أصيل في (هَلْ) فلا يدخل له تحت واحد منهما.
والجواب عن الأول : أن نصب الفعل بعد التقرير [الأول]^(١) ليس
جواباً للتقرير، وإنما هو جواب للنفي.

وذلك أنك إذا قلت : أَلَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا؟ [أصله : لم تأتينا
فتحدثنا]^(٢) على معنى : لم تأتينا مُحدثاً، وهكذا كل ما دخل عليه
الاستفهام من النفي.

والنصب قبل الاستفهام جائز، لأن ما قبل (الفاء) منفي حقيقة، فإذا
دخلت الهمزة فإنما دخلت بعد استقرار النفي المحض، فأحدثت التقرير
فبقي اللفظ كما كان، لوجود مُحَرِّزِهِ، وهو أداة النفي، ولا يضر حدوث
ما حدث من المعنى، لأنه غير قادح في أصل معنى الكلام.

والذى يُبَيِّنُ هذا أن التقرير لو كان النصب جواباً له لكان نصباً
بعد الواجب، وذلك لا يكون إلا في الشَّعْر، لأن المعنى قد أتيتنا مُحدثاً.
ونظيرُ هذا في اعتبار الأصل قولهم : كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا، وقولُ
الدارِمِيِّ، أنشده سيبويه^(٣) :

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً

فَيُصْنِبِحَ مَلْقَى بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا

قال الأعلم : شاهده / النصب وإن كان معنى الكلام الإيجاب، ٤٣١
مراعاة لما كان قبل دخول «كأن» يعنى أن معنى الكلام أنك ذبحت،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٣) سبق الاستشهاد به.

وكذلك المعنى في : كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا، أَيْ قَدْ أَتَيْتَنَا.

وعلى ما تقرّر نصّ ابن خروف في التقرير، وقال في هذا البيت : أبقى
النصب كما أبقى الباء في قولك : أَلَسْتُ بِزَيْدٍ؟ يعنى حين دخل التقرير، فنسخ
معنى النفي اعتباراً بالأصل، فإذا قد دخل هذا المعنى تحت النفي المحض، فلا
إشكال على الناظم فيه.

والجواب عن الثانى جارٍ على الجواب الأول في المعنى، لأن أصل الكلام
الاستفهام، فروعى ذلك الأصل، والذي يبيّن ذلك أن النفي فيه ليس بصريح
الدلالة إلا من جهة ما يلزم عن الاستفهام المراد به التقرير.

وأصل المعنى أن المتكلم يستفهم المخاطب عن الإحسان الذى علّق عليه
الإكرام، وجعله سبباً فيه، تقريراً له عليه إذا قال : هل أَحْسَنْتَ إِلَى فَاكْرَمَكَ؟
والمخاطب يعلم أنه لم يُحَسِّنْ إليه، فإذا لإكرام؛ إذ لم يقع إحسان، فالنفي
راجع إلى ما عند المتكلم والمخاطب، لا إلى نفس الاستفهام، لكن حصل من
المجموع النفي معنئى، والاستفهام حاصل، فلا درك على هذا الوجه، والله أعلم.
ولما أتم الكلام على (الفاء) أخذ يذكر حكم (الواو) أختها في هذا الحكم،
وهو الموضع الخامس من مواضع لزوم الإضمار، فقال :

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَعَ

كَأَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعُ

يعنى أن (الواو) التى بمعنى (مَعَ) حكمها حكم (الفاء) في جميع مآلها،
من كونها تقع جواباً للنفي المحض، والطلب المحض، أو جواباً للتمنى أو
الترجى، على حسب ما يذكره بعد هذا.

فينتصب ما بعدها بـ (أن) لازمة الإضمار، وليس مع (الواو) جواباً، لأن

السببية معها لا تكون، وإنما هو على نحوٍ من الجواب في النفي والطلب،
وجهُ النصب بعدها نحوُ مما تقدم في (الفاء) من أن المعنى معها
قد يكون على غير جهة مجرد الجمع الذي هو الأصل فيها.

فإذا قلت : ماتَتَيْنَا وتُحَدَّثُنَا، فأصل الجمع فيه يُفيد التشريك في
عدم الإتيان، ثم إنهم قد يريدون معنى زائداً على الجمع المطلق، وهو
المعنى، أى : ما تجمع بين الإتيان والحديث معاً، فأرادوا أن يدلوا على
هذا المعنى بتغيير الكلام عن حده؛ إذ كان أصل الكلام لا يؤدّيه، ففعلوا
في (الفاء) ليحصل لهم ما أرادوا، فقَدَرُوا (أَنْ) وألزموها الإضمار،
وقَدَرُوا العطفَ على مصدر يُعطيه معنى الكلام الأول، على حسب ما تقدم
في (الفاء) من كل وجه، ولذلك أحال الناظم في حكم (الواو) على (الفاء)
ولا يكون هذا إلا بعد غير الواجب، وهو النفي والطلب اللذان ذكرا.

فأما (النفي المحض) فنحو : ماتَتَيْنَا وتُحَدَّثُنَا، ويقال : لا يَسَعُنِي
شئٌ وَيَعْجِزُ عَنكَ. ومنه قوله تعالى : {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ} (١).

وإذا دخل الاستفهام / على النفي فالحكم كذلك، لأن الأصل النفي ٤٣٢
كما تقدم، فلا اعتراض به على الناظم. ومنه قول الحطّية، أنشده سيبويه
رحمه الله تعالى (٢).

(١) سورة آل عمران : ١٤٢.

(٢) الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمغنى ٦٦٩، والعيني ٤١٧/٤، والهمع ١٢٧/٤، والدرر ١٠/٢،
والأشموني ٣٠٧/٣، وديوانه ٢٦ بقوله لال الزيرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم
ومجافهم.

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونَنَّ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

ومن ذلك ما أنشده أيضا، من قول دريد بن الصمة^(١) :

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لَدَاتِهِ
ذَوَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَلِكَ وَأَجْزَعًا

وقال حسّان بن ثابت - رضي الله عنه - أنشده ابن خروف^(٢) :

فَإِنْ لَمْ أَصَدِّقْ ظَنُّكُمْ بَتِّيُقْنَ
فَلَا سَقَّتِ الْأَوْصَالَ مِنْهُ الرُّوَاعِدُ
وَيَعْلَمُ أَكْفَانِي مِنَ النَّاسِ أَنَّنِي

أَنَا الْحَافِظُ الْحَامِي الذُّمَّارَ الْمُرَاوِدُ

نصب (يَعْلَمُ) على (لَمْ أَصَدِّقْ) أي : إن لم يجتمع هذان، وهذا في صريح

النفي.

وأما النفي غير الصريح فلا ينتصب بعده الفعل، كما لو قلت : أنت غير قائم وتسير، لأن النفي غير متمحض، وكذلك : ما زال يأتينا ويحدثنا، وقلما يأتينا ويحدثنا، وما أنت إلا تأتينا وتحدثنا، وما كان مثل ذلك، من الأشياء التي لم يكن النفي فيها صريحا، فلا بد فيها من الرفع، كما تقدّم في (الفاء).

(١) الكتاب ٤٢/٣، وابن الشجري ٢٧٣/١

واللغات : جمع لدة، وهو الترب الذي ولد يوم ولادتك.

وكان ذؤاب الأسدى قد قتل عبدالله بن الصمة أخا دريد، فقتله دريد بأخيه. فهو يقول : لم أجمع بين الفخر والجزع، بل فخرت بإبراك ثار أخى غير خائف من قوم قاتله، لعزتي ومنعتي.

(٢) ديوانه ٤٩/١، ورواية المصراع الأخير فيه «أنا الفارس الحامي الذمار المناجدة».

وأما (الطلب) فعلى ستة أنواع :

فالأمر نحو : زُرْنِي وَأَزُورَكَ، أَيْ : لِيَكُنْ مِنْكَ لِي زِيَارَةٌ، وَزِيَارَةٌ مِنِّْي لَكَ.

وأنشد سيبويه للأعشى^(١) :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنْ أُنْدَى

لَصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والنهي نحو قولك : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ، وأنشد سيبويه

للأخطل^(٢) :

لَا تُنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقوله تعالى : [وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ]^(٣). الآية. تحتل

النصب والجزم.

والدعاء نحو : رَبِّ وَفَّقْنِي وَأُطِيعَكَ.

وأما نحو : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَيُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، فعلى ما تقدم في (الفاء) وسيأتي

إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٤٥/٣، والإنصاف ٥٣١، وابن يعيش ٢٢/٧، والمغنى ٣٩٧، والعيني ٢٩٢/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشعموني ٣٠٧/٣، وليس في ديوان الأعشى، وينسب كذلك إلى الحطيئة أو ثار بن شيبان النعمري، وأندى : أبعد صوتا، وقبله :

تقول حليقتي لما اشتكىنا سيدر كنا بنو القرم الهجان

(٢) الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ١٦/٢، وابن يعيش ٢٤/٧، والخزانة ٥٦٤/٨، وشرح شواهد المغنى ٢٦١، والعيني ٢٩٢/٤، والتصريح ٢٣٨/٢، والأشعموني ٧/٢ وهذا البيت أشرد بيت قيل في تجنب إتيان مائهي عنه، وقد وجد في عدة قصائد، ومن ثم اختلف في قائله، فنسب إلى المتوكل الليثي الكناني، وإلى سابق البربري، وإلى الطرماح، وإلى أبي الأسود الدؤلي.

(٣) سورة البقرة : ٤٢.

والاستفهام نحو : هل تَأْتِينَا وَتُحَدِّثُنَا؟ وذلك إذا كان الاستفهام عن الفعل،
أو عن متعلق الفعل، وهو غير محقق الوقوع نحو : هل تَأْتِينَا وَتُحَدِّثُنَا؟ وَمَنْ
يَأْتِينَا وَيُحَدِّثُنَا؟

فأما إن كان الاستفهام يتضمَّن وقوعَ الفعل لا يكون النصب إلا ما مرَّ في
(الفاء).

وأصل هذه المسألة للفارسي في «الإغفال» إذ رَدُّ على الزُّجَّاج في
تجويزه النصب في قوله تعالى : [يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ
وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ] (١).

وأنه لو قال : وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ، على معنى : لَمْ تَجْمَعُونَ بَيْنَ ذَا وَذَا - لَجَانَ،
ولكن الذي في القرآن أُجُودُ.

فَرَدُّ عليه الفارسي في هذا بمعنى ماتقَدَّم، من كَوْنِ الفعل هنا واجباً
محقق الوقوع، فلا يصح فيه النصب إلا على مَنْ يَنْصِبُ في الواجب، وهو شاذ،
وقد ذَكَرَ مثلاً ذلك في (الفاء).

والعَرَضُ نحو : أَلَا تَنْزِلُ وَتُصِيبُ خَيْرًا؟

والتَّحْضِيضُ نحو : هَلَّا تَنْزِلُ وَتُصِيبُ خَيْرًا.

والتَّمَنَّى والترجى سياطيان إن شاء الله.

فالحاصل : أن (الفاء) و(الواو) في هذا الباب على حُكْمٍ واحد، وهو
مانصٌ عليه الناظم.

وأتى بمثالٍ من ذلك نُصِبَ فيه مابعد (الواو) بعد النهي، وهو قوله، «لَا تَكُنْ»

(١) سورة آل عمران : ٧٨.

جَلْدًا وتُظْهِرُ الْجَزْعَ» أى لا يجتمع فيه الجَلْدُ وإظهارُ الجزْع، والواوُ فيه تُفِيدُ الْمَعْنَى.

وإنما قَيَّدَها بذلك لأن (الواو) إذا لم تُفِيدَ ذلك المعنى فهى على أصلها من الجَمْعِ المطلق، فلاحاجة إلى تَغْيِيرِ / الكلام، وإخراجه عن ٤٢٣ أصله.

والجلْد من الرجال : الصَّلِيبُ الْقَوِيُّ على الشئ، يقال منه : جَلَدَ الرجلُ جَلْدًا، وجَلَادَةً، وجُلُودَةً، فهو جَلْدٌ وجَلِيدٌ.

والجَزْع : ضد الصَّبْرِ، وقد جَزِعَ - بالكسر - من الشئ، وأجَزَعَهُ غَيْرُهُ.

وجواب «إِنْ تُقَدِّمُ» في البيت محذوف، دَلُّ عليه قوله : «والواوُ كالفاء» وكان الوجه أن يأتى بالماضى، فإن الإتيان بالمضارع مختص بالشعر، وكذلك قوله بعد «إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» وقد مرُّ من هذا مواضع.

وَيَعْدُ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتِمَدُ

إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ

إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ

يَعْنَى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ غَيْرِ الْوَاجِبِ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي تَقْدِّمُ تَفْصِيلُهَا، وَهِيَ يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا مَعَ (الْفَاءِ) فَإِنَّهُ يَنْجَزِمُ مَعَ سَقُوطِ (الْفَاءِ) إِلَّا مَا وَقَعَ بَعْدَ النَّفْيِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْجَزِمُ.

فَقَوْلُهُ : «وَيَعْدُ غَيْرِ النَّفْيِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«اعْتِمَدُ» وَ«جَزْمًا» مَفْعُولٌ «اعْتِمَدُ»

وغيرُ النفي هو الطلبُ إن سقطت (الفاء) التي انتصب بعدها، فتقول في

الامر: إِيْتِنَا تُحَدِّثُنَا، وَأَسْلِمُ تَسْلَمُ.

ومنه قوله تعالى : [وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا] ^(١). وفي الحديث : «وَأَحْسِنُ مُجَاوِرَةً مَنْ جَاوَرَكَ تَكُنْ مُسْلِمًا» ^(٢).

وتقول في النهي : لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ.

وفي الدعاء : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا تَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَارْزُقْنَا مَا لَا نَتَصَدَّقُ بِهِ.

وفي الاستفهام : هَلْ جَاعَنِي أَكْرَمُهُ؟ وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ؟

وفي العرض : أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَبْرًا.

وفي التَّحْضِيضُ : هَلَا تَقْرَأُ تَنْتَفِعُ؟ وَأَنْشُدِ الْفَرَاءَ ^(٣).

لَوْ كُنْتَ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتَ رُؤْيَتَنَا

أَوْ جِئْتَنَا مَاشِيًا لَا يُعْرِفُ الْفَرَسُ

ذَهَبَ الْخَدَبُ ^(٤) إِلَى (لَوْ) هُنَا تَحْضِيضُ لَا تَمَنُّ.

وأما النفي : فَلَا يَنْجُزِمُ الْفِعْلُ بَعْدَهُ إِذَا سَقَطَتْ (الْفَاءُ) وَإِنَّمَا يَكُونُ مَرْفُوعًا

فَتَقُولُ : مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا، وَلَا يَجُوزُ «تَحَدَّثْنَا» وَلِذَلِكَ اسْتِثْنَاهُ النَّاضِمُ.

وعلة ذلك سَتُذَكِّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ثم ذكر أن الجزم، حيث ذكر، لا يكون إلا إذا قُصِدَ الجزاء، وذلك قوله :

«وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ» وهي جملة في موضع الحال، العامل فيها «تَسْقُطُ» من

(١) سورة البقرة : ١٣٥.

(٢) رواه ابن ماجه في : أبواب الزهد - باب الودع والتقوى، حديث (٤٢٧٠) ٤٢٩/٢، والترمذي في الجامع - كتاب الزهد - باب من اتقى المحارم، حديث (٢٣٠٥) ٥٥١/٤.

(٣) معاني القرآن ٢٨٤/٢.

(٤) هو أبو بكر محمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، نحوي مشهور، حافظ بارع، كان يرحل إليه في العربية، موصوفا فيها بالحق والنبل، مات في عشر الثمانين وخمسة.

قوله : «إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» أى إن سَقَطَتِ الْفَاءُ حَالٌ كَوْنُ الْجَزَاءِ مَقْصُودًا
بِذَلِكَ الْفِعْلِ، أَوْ يَكُونُ عَامِلَةً «اعْتَمِدُ» أَيْ اعْتَمَدَ الْجَزْمُ فِي هَذَا الْحَالِ، يَعْنِي
أَنَّ الْحُكْمَ بِالْجَزْمِ فِيمَا ذَكَرُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا قُصِدَ بِهِ كَوْنُهُ جَزَاءً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ
الْكَلَامِ، أَيْ مُسَبِّبًا عَنْهُ، فَهَنَّاكَ يَصِحُّ الْجَزْمُ.

أَمَّا إِنْ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْجَزَاءُ فَلَا يَنْجُزِمُ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَكْرِمُ زَيْدًا
يُكْرِمُكَ، فَ«يُكْرِمُكَ» جَزَاءُ «أَكْرِمُ» أَيْ أَنَّ إِكْرَامَهُ لَكَ مُسَبِّبٌ عَنْ إِكْرَامِكَ لَهُ،
فَإِنْ لَمْ تَقْصِدْ ذَلِكَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : أَكْرِمُ زَيْدًا يَكْرِمُكَ، فَ«يُكْرِمُكَ» مُسْتَأْنَفٌ،
أَيْ هُوَ كَذَلِكَ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ «زَيْدًا»

وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مَجْزُومًا لِأَنَّهُ / قُصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ٤٣٣
الْأَمْثَلَةِ.

وَمِمَّا جَاءَ غَيْرَ مَجْزُومٍ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْجَزَاءُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : {ثُمَّ
ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ} ^(١). وَقَالَ تَعَالَى : {فَاصْطَرْبُ لَهُمْ طَرِيقًا فِي
الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى} ^(٢). وَأَنْشُدُ سَيَبَوِيهَ لِلْأَخْطَلِ ^(٣):

وَقَالَ قَائِلُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا

فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرِيءٍ يُقْضَى لِمِقْدَارٍ

وَأَنْشُدُ أَيْضًا، وَنَسَبَهُ ثَعْلَبٌ لِعَمْرُو بْنِ الْإِطْنَابَةِ وَنَسَبَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ

(١) سورة الأنعام : ٩١.

(٢) سورة طه : ٧٧.

(٣) الكتاب ٩٦/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، والخزانة ٨٧/٩، وليس في ديوانه، ويروى «وقال رائدهم»
والرائد هو الذى يتقدم القوم ليطلب لهم الماء والكلاء، والمراد هنا زعيم القوم. وأرسوا : أقيموا.
ونزاولها : نحاولها ونعالجها والضمير يعود على الحرب. والحتف : الهلاك، والمعنى : قال رائد
القوم ومقدمهم : أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره، لا الجبن ينجيه،
ولا الإقدام يرديه.

لعمرو بن احرىء القيس^(١) :

خَالَفَتْ فِي الرَّأْيِ كُلِّ ذِي فَخْرٍ
يَا مَالٍ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا
تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا
بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا تَكْفُوا
اسْتَشْهَد سَيبويه بِعَجْزِ الْأَوَّلِ وَصَدْرِ الثَّانِي، وَأَنْشُدْ أَيْضًا^(٢) :
كُونُوا كَمَنْ أَسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ
نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا
وَأَنْشُدْ أَيْضًا لِلْأَخْطَلِ^(٣) :

كُرُوا إِلَى حَرَّتِكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا
كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

فهذه الشواهد وأمثالها إنما يُرفع فيها الفعل على أحد ثلاثة أشياء : إما
على القَطْعِ وابتداء الكلام، أو على الحال من المعرفة، أو على الصفة من النكرة،
وعلى هذه يُحمل الفعل بعد النفي.

(١) الكتاب ٩٦/٣.

(٢) الكتاب ٩٦/٣، وروايته فيه «أسى» وهما سواء، والمؤساة والمؤاساة بين الرجلين : التسوية بينهما،
ويقال : أسى فلان فلانا بعله، إذا أناله منه، أو جعله مساريًا له فيه. وقال سيبويه : «كأنه قال :
كونوا هكذا، إنا نعيش جميعًا أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا» والبيت ينسب لمعروف الدبيري أو
لصفوان بن محرز الكناني، وانظر : ابن السيرافي ٥١١.

(٣) الكتاب ٩٩/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، الأشموني ٣/٢٠٩، ديوانه ١٠٨ ركروا : ارجعوا. والحرّة :
أرض ذات حجارة سود نخرة. عُيِّرهم بالنزول في الحرّة لحصانتها، وإيواء الأذلاء إليها،
وامتناعهم بها.

وعليه في هذا الاشتراط نَظَر، فإن ما يَنْجزم بعد هذه الأمور على ضربين :

أحدهما : أن يكون الجزاء مقصوداً فيه كالأمثلة المتقدمة.

والآخر : ألا يُقصد ذلك فيه، ومع ذلك فالجزم فيه سائغ كقولك : قُلْ له يَفْعَلْ كذا، ومُرْهُ يَحْفِرِ البئر، ونحو هذا، فالجزم هنا صحيح وإن لم يكن على معنى : إن تَقُلْ له يفعل، وإن تَأْمُرْهُ يَحْفِرْ، وهو كثير.

وفي القرآن الكريم : {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ} (١).

فهـ «يُقِيمُوا» مجزوم على جواب «قُلْ» وليس المعنى على : إن تَقُلْ لهم يُقِيمُوا، ولو كان على ذلك المعنى لم يَتَخَلَّف عن الإقامة أحد، وليس كذلك، فدلَّ على أنه ليس على معنى قَصْد الجزاء.

وكذلك قوله تعالى : {فَذَرَهُمْ يَخْوضُوا وَيَلْعَبُوا} (٢)، {ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا} (٣)، {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا} (٤)، {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثْنِي وَيَرِثْ} (٥)، على قراءة أبي عمرو، بجزم «يَرِثْ» (٦) وهو كثير.

وإذا ثبت هذا، فمفهوم اشتراط الناظم يقتضى أن مثل هذا لا يَنْجزم، وهو غير صحيح.

والجواب من وجهين :

-
- (١) سورة ابراهيم عليه السلام : ٣١.
 - (٢) سورة المعارج : ٤٢.
 - (٣) سورة الحجر : ٣.
 - (٤) سورة الجاثية : ١٤.
 - (٥) سورة مريم : ٦، ٥.
 - (٦) وكذلك يقرؤها الكسائي. وقرأ الباقون بالرفع، وانظر : السبعة ٤٠٧.

أحدهما : أن يُقال : لعلّه قائلٌ بمذهب المازنيّ والفرأء القائلين بأنّ (يَفْعَل) مبنيٌّ لأنه فعل أمر، يعنى (افْعَلْ) لكن زيد فيه حرف المضارعة حكاية، فإذا قلت : مرّه يحفِرُها، أو قُلْ له يَفْعَلْ، بمعنى : قُلْ له افْعَلْ، وأتى بالياء لأن صاحب الفعل غائب، كما تقول : حَلَفَ زيدٌ لِيُخْرِجَنّ، ولفظُ يمينه «لَاخْرِجَنّ».

قال السّيرافي : وقوّاه الزّجاج، وإذا ساغ هذا فلا عتب عليه.
والثاني : أنه لو سلّم نفي الخلاف في المسألة. لكان له وجهٌ من التّأويل يرجع به إلى ما اشترط، وذلك بأنّ يقدر أن المعنى على : إن تَقُلْ له يَفْعَلْ، على قصد الجزاء. إمّا من جهة تغليب الظنّ بأنّ الأول إذا وقع وقع الثاني، وإمّا ثقةً بأنّ الأمر كذلك يكون. وهذا لا إشكال فيه في كلام العباد، وأمّا في كلام الله تعالى : فعلى أن يكون ذلك/ راجعاً إلى اعتقاد ٤٣٥ العباد [وظنهم]^(١)، كما قال سيبويه في قول الله تعالى : {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}^(٢).

وقد تقدّم تقرير هذا المعنى، وبهذا التقرير يدخل كلّ ما اعتُرِض به تحت اشتراط الناظم، فلا يبقى إشكال.

وفي قوله : «والجزاء قد قُصِدَ» إشعارٌ بالجزم للفعل في الجواب، لأنّ الجزاء إنما يكون لشرطٍ تقدّمه. ولا شك أن المعنى في الكلام مع الجزم على الشرط والجزاء.

وقد أشعر بذلك أيضاً في البيت بعد هذا، فقولك: أَكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) سورة طه : ١٤٤.

في معنى : إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ، وَلَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ، في معنى : إِنْ لَا تَدْنُ مِنْهُ تَسْلَمُ، وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا تَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، في معنى : إِنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ يَكُنْ هَذَا. وكذلك الاستفهامُ وغيره، فقولك : أَيْنَ بَيْتُكَ أَزْرَكَ؟ في معنى : إِنْ أُعْرِفَ مَوْضِعَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ، وقولك : أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُكْرِمُ، في معنى : إِنْ تَنْزِلُ تُكْرِمُ. ولا خلاف في هذا إلا أنهم اختلفوا في الجازم ماهو؟ فمنعهم مَنْ جَعَلَ الْجَزْمُ بِـ (إِنْ) مَقْدَرَةً، كَأَنَّهُ قَالَ : إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ، ثُمَّ وَضَعَ الْأَمْرَ مَوْضِعَ الشَّرْطِ.

ومنهم مَنْ جَعَلَ الْجَزْمَ بِنَفْسِ الْأَمْرِ، لِمَا تَضُمَّنُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ. وكلام سيبويه يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ، وهو أَظْهَرُ فِي الثَّانِي، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمُؤَلِّفُ، وَاخْتَارَ ابْنُهُ الْأَوَّلَ، وَالْخَطْبُ فِي الْمَسْأَلَةِ يَسِيرُ، وَكِلَاهُمَا مُحْتَمَلٌ مِمَّا يُقَالُ بِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِكْثَارِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَلَا يَقُومُ مَقَامُهُ إِلَّا غَيْرُ وَاجِبٍ مِثْلُهُ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ بِخِلَافِ غَيْرِ الْوَاجِبِ، فَلَا يَصْلُحُ لِلْقِيَامِ مَقَامَهُ.

ولما كَانَ النَّفْيُ فِي التَّحْقِيقِ وَاجِبًا لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ غَيْرِ الْوَاجِبِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ إِذَا قُلْتَ : مَا تَأْتِينَا، وَالشَّرْطُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ.

وأيضاً إِذَا قَدَّرْتَ (إِنْ) فِي مَوْضِعِ (مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا) فَلَا يَخْلُو أَنْ تَبْقَى النَّفْيُ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ تَبْقَ لَزِمَ أَنْ يَقُومَ مَا لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ نَفْيٍ مَقَامَ مَا هُوَ فِيهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ، كَمَا يُذَكَّرُ فِي النَّهْيِ إِثْرَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ النَّفْيَ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَلِذَلِكَ نَصَبْتُ مَعَهُ بَعْدَ (الْفَاءِ) وَهَاهُنَا زَعَمْتُ أَنَّهُ وَاجِبٌ.

فالجواب : أن المنفى هناك بغير الواجب أنه غير الخبر المثبت،
وما هنا معناه أنه غير الخبر مطلقا.

فالحاصل أن الجزم بعد النفي مُمتنع، وهو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى جوازه، ونُسب إلى أبي القاسم الزجاجي القول
به من ظاهر كلامه في «الجمل» وهو مذهب مردود بما تقدم أنفا، فلذلك
لم يعتبره الناظم. واعلم أن كلام الناظم يشمل ما تقدم، مما ينتصب بعد
(الفاء) وما سيأتي، فإن الترجي لم يتقدم له ذكر، كما تقدم تفسيره،
وإنما ذكره متأخرا عن هذا الموضع، وهو مما ينتصب معه الفعل بعد
(الفاء) فينجزم الفعل مع إسقاطها بمقتضى هذا / الإطلاق. فتقول : ٤٣٦
لَعَلِّي أَرَاكَ أَتَنَفِّعُ بِكَ، وكذلك التمني نحو : لَيْتَ لِي مَالًا أَتُنْفِقُ مِنْهُ،
ومما جاء من الجزم في التمني قول الشاعر^(١) :

لَعَلَّ التِّفَافَاتُ مِنْكَ نَحْوِي مُيَسَّرُ

يُمَلِّ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ لِلْيُسْرِ جَانِبًا

والكلام في جزمه على ما تقدم.

ثم لما كان النهي محتاجا إلى ضمنية في جزم جوابه أُرْدِفَ بالكلام
عليها فقال : «وشرطُ جزم بعد نهْيٍ أَنْ تَضَعَ إِنْ قَبْلَ لَا»

يعنى أن الجزم إذا وقع بعد النهي فلا بد أن يكون ذلك الجزم بحيث
يصح أن يقع (إن) في التقدير قبل (لا) التي للنهي، فإذا استقام الكلام
صح الجزم.

(١) لم أجده .

فإذا قلت : لا تَدْنُ من الأسد تَسَلِّمْ - صَحَّ الجزم هنا، لأنك إذا قَدَّرته بـ(إن) [قلت : إن لا تَدْنُ من الأسد تَسَلِّمْ، وهذا الكلام صحيح، بخلاف ما لو قلت : لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ، فهنا لا يصح الجزم، لأنك إذا قَدَّرته بـ(إن)]^(١) قبل (لا) لم يَسْتَقِم؛ إذ كنت تقول : إن لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ. وهذا مُحَال لا يصح، من جهة أن عدم الدنو لا يكون سبباً في الأكل، وهذا معنى التَّخَالَف الذي نَبَّه عليه بقوله : «دُونَ تَخَالَفٍ يَقَعُ»

يعنى من غير أن تقع مخالفة بين التقدير بالشرط والكلام الأول، فإذا حصل التخالُف لم يصح الجزم، فينتقل إلى غيره، فيلزم الرفعُ هنا على الاستثناف.

وهذا الحكم في الجزم مُخَالَفٍ لحكم النصب إذا قلت : لا تَدْنُ من الأسد فَيَأْكُلُكَ؛ إذ المعنى فيه : إن تَدْنُ منه يَأْكُلُكَ، فلا يصح فيه الإتيان بـ(لا) بعد (إن) إذ يصير المعنى : إن لا تَدْنُ منه يَأْكُلُكَ، وهذا محال.

وكذلك إن قلت : لا تَدْنُ من الأسد فَتَسَلِّمْ، تقديره على الجزم : إن تَدْنُ منه تَسَلِّمْ، وهو غير صحيح، فلا بد من الرفع.

ومن هنا قال سيبويه^(٢) : وليس كل موضع تَدْخُل فيه الفاء يَحْسُن فيه الجزاء. ألا ترى أنك تقول : مَا تَأْتِينَا^(٣) فَتَحَدِّثْنَا، والجزاء هنا مُحَال، وذلك بعد ما قَرَّر أن قولك : لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ - بالجزم - قبيح، يعنى غير جائز، وأنك إن رفعت فالكلام حسن، وكذلك إن أدخلت الفاء فَحَسَن.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٩٧/٣.

(٣) في الكتاب «ما أتيتنا».

والفرقُ بين الموضعين، حيث لزم في الجزم الإتيانُ بـ(لا) دون
النصب، أن الجزم إنما يجوز في فعل يصحُّ كونه جواباً لشرط، دَلٌّ عليه
فعلُ النهي، وفعلُ النهي منفى في المعنى، فلا بُدَّ من تقدير فعل الشرط
على موافقته فتقول : لا تَدْنُ من الأسد تَسَلِّمَ.

وأما النصب : فإنما يجوز في فعل مسبب عن فعل قبل (الفاء)
لا عن نفيه، لكنه نَهَى عنه طلباً لنفي المسبب لانتفاء سببه، كما في قولك :
لا تَدْنُ من الأسد فَيَأْكُلَكَ، فإن «الأكل» هنا أتى به مسبباً عن «الدنو» ونَهَى
عنه، خوفاً من وقوع مسببه الذي هو «الأكل» بوقوعه.

فالجزم بعد النهي لازم لنفي ماقبله، والنصب بعده لازم لثبوت
ماقبله. فهذه عِلَّةُ اشتراط صحة الإتيان بـ(لا) بعد (إن) في الجزم.
وقد ظهر أن الناظم ذهب في المسألة مذهب الإمام والبصريين.

وذهب الكسائي إلى جواز / التخالف بين التقدير والمقدر، فتقول ٤٣٧
على مذهبه : لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلَكَ، وتقديره بإسقاط (لا) كأنه قال : إن
تَدْنُ منه يَأْكُلَكَ. وقد احتج الكسائي بقول بعض العرب : لا تَسْأَلُونَا نُجِيبَكُمْ
بما تَكْرَهُونَ.

وفي الحديث «أن بعض الصحابة قال في بعض المغازي : يا رسول
الله، لا تُشْرِفْ يُصِيبَكَ سَهْمٌ من سِهَامِهِمْ^(١)».
ودوى أيضا : «مَنْ أَكَلَ من هذه الشجرة فلا يَقْرَبُ مسجدنا يُؤْذِنَا
بريح التَّوَمِ^(٢)» بجزم «يُؤْذِنَا».

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ١٨، والمغازي ١٨، ومسلم في الجهاد ١٣٦.

(٢) أخرجه البخاري في الأذان ١٦٠، ومسلم في المساجد ٦٨، ٧٣، ٧٥، ٧٦ وأحمد في مسنده
١٢/٢، ٢١، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧/٣، ١٨٦، ٣٧٤.

والأكثر في الرواية على إثبات الياء، وجاء أيضا : «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١).

وهذا الذي استدلَّ له به لأمقنع فيه إذا سلَّم صحة الاستشهاد بالحديث في أحكام العربية، وهي طريقة المؤلف، لنُدوره، ولجواز أن يكون المجزوم ثانياً بدلاً من المجزوم أولاً لا جواباً، فالصحيح ما عليه البصريون، وهو كلام العرب.

وقوله : «وشرط» مبتدأ خبره «أَنْ تَضَعَ» و«إِنْ» مفعول «تَضَعَ» و«دُونَ تَخَالَفٍ» متعلق باسم فاعلٍ حالٍ من (إِنْ) أى حالة كون (إِنْ) بلا مخالفة في ذلك الكلام المقدَّر.

وفي لفظه شيء، وذلك أنه جعل الشرطَ وَضَعَ (إِنْ) قبل (لا) ولم يتعرض لـ(لا) والشرط إنما هو أن توجد (لا) في التقدير، وكونها تُوضع (إِنْ) قبلها أو بعدها أمرٌ آخر.

فلو قال مثلاً : أَنْ تَضَعَ (لا) مع (إِنْ) لكان أصرحَ في مقصوده، ولكن لئلاً كان وضع (إِنْ) قبل (لا) لازماً لوجودها اكتفى بذلك لوضوح المعنى. والله أعلم. نَجَزُ الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه.

ويتلوه إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير فعل فلا.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ منه يوم الخميس المبارك تاسع عشر شهر رجب الفرد سنة اثنين وستين وثمانمائة من الهجرة النبوية، على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم.

(١) أخرجه البخاري في العلم ٤٣، والحج ١٣٢، والمغازي ٧٧، والأصاحي ٥، والأدب ٩٥، والحدود ٩، والفتن ٨، والتوحيد ٢٤

ومسلم في الإيمان ١١٨ - ١٢٠، والقسامة ٢٩، والفتن ٥٠.

والأمرُ إنْ كَانَ بغيرِ أَفْعَلَ فَلَا

٢/

تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبِلَا

لما قدم أن الأمر ينتصب بعده الجواب إذا كان مَحْضًا، وكان كل ما يدل على الأمر المَحْض داخلا فيه، فدخل عليه ثُمَّ أَسْمَاءُ الأفعال كُلُّهَا، إذ هي تدل على الأمر دلالة مَحْضَة، لا بالتأويل ولا بغير الوضع الأصيل - أراد أن يُخرج ذلك، ويَخُصَّ مواضع النصب، ويبين أن أَسْمَاءُ الأفعال لا يجري فيها ذلك الحكم، الذي هو النصب بعد الفاء.

وأیضا لَمَّا كان ما يدل على الأمر، وكانت دلالته غير مَحْضَة، خارجًا عن أن يَنْصِبَ معربا بعد الفاء، بما قَيِّدَ به هناك - أراد أن ينص هنا على أن الجزم جائز فيه، وإن لم يَجْزِ النصب، فقال : «والأمرُ إنْ كَانَ بغيرِ أَفْعَلَ» إلى آخره. يعني أن الأمر إذا أتى في الكلام بصيغة غير صيغة الفعل المخصوص بالأمر - فلا يجوز النصبُ معه بعد الفاء، سواء كانت تلك الصيغة - للأمر في الأصل أولاً، ويجوز الجزم إذا سقطت الفاء، وقُصِدَ معنى الجواب كما تقدم. وقد تقدم أن صيغة (أَفْعَلَ) يَنْتَصِبُ معها الفعل بعد الفاء، فلذلك لم يَذْكَرْهُ.

وقد ضَمَّ هذا الكلامُ من أنواع الصيغ الدالة على الأمر ثلاثة :

أحدهما : اسمُ الفعل، سواء كان على وزن (فَعَالٍ) أو على غير ذلك.

فأما ما جاء على (فَعَالٍ) فقولك : نَزَالَ أَكْرِمُكَ، وَمَنَاعَ زَيْدًا مِنَ الشَّرِّ تُؤْجِرُ عَلَيْهِ، وَتَرَكَ زَيْدًا يَخْرُجُ، ونحو ذلك، فتَجْزَمُ بقصد الجواب، والجزم على ما تقدم. ولا يَسُوغُ النصب بعد الفاء، فلا تقول : نَزَالَ فَأَكْرِمُكَ، ولا مَنَاعَ زَيْدًا فَتُؤْجِرْ عَلَيْهِ، وأجاز ذلك الكسائيُّ من أهل الكوفة، وابنُ جَنِّيٍّ من أهل البصرة،

ذَكَرَ ذَلِكَ فِي «الْخَصَائِصِ»^(١) وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَابْنِ عَصْفُورٍ، اعْتِبَارًا بِالِاشْتِقَاقِ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَتَأْتَّى بِسَبَبِهِ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ الْمَصْدَرُ كَالْفِعْلِ، فَكَمَا تَقُولُ فِي تَقْدِيرِ (أَنْزَلَ أَكْرِمَكَ) : لِيَكُنْ مِنْكَ نَزُولٌ فَبِأَكْرَامٍ مِنِّي، كَذَلِكَ تَقُولُ فِي (نَزَالَ) لِأَفَرِقَ بَيْنَ التَّقْدِيرَيْنِ فِي الْفِعْلِ وَاسْمِ الْفِعْلِ.

وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُؤَلِّفِ فِي «التَّكْمِلَةِ»^(٢) بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَوْنِ (نَزَالَ) وَشَبِيهِهِ مُشْتَقًّا مِنَ الْمَصْدَرِ مَا يُصَحِّحُ تَأْوِيلَهُ بِالْمَصْدَرِ، لِأَنَّ الْمَصْحُوحَ لِلنَّصَبِ فِي الْفِعْلِ هُوَ صَحَّةُ تَأْوِيلِهِ بِالْمَصْدَرِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَصِحُّ / أَنْ يَقَعَ صِلَةٌ لـ (أَنْ) مَوْضُوعًا بِالْمَصْدَرِ، حَتَّى يَصِحَّ : أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ، وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ سَائِغٌ إِذَا قُلْتَ : لِيَكُنْ مِنْكَ أَنْ تَقُومَ فَتُكْرَمَ، فِي تَقْدِيرِ : قُمْ فَتُكْرَمَ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفِعْلِ الْمُشْتَقِّ مِنَ الْمَصْدَرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ فِي صِلَةٍ (أَنْ) وَلَا يَقْدَرُ بِالْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي نَفْسِهِ، فَبَانَ الْقَرَقُ بَيْنَهُمَا.

(١) قَالَ ابْنُ جَنِّي (٤٩/٣) : «فَإِذَا دَرَاكَ وَنَزَالَ وَنَظَّارٍ فَلَا أَنْكَرَ النَّصَبِ عَلَى الْجَوَابِ بَعْدَهُ، فَاقُولَ: دَرَاكَ زَيْدًا فَتَنْظَرُ بِهِ، وَنَزَالَ إِلَى الْمَوْتِ فَتَكْسِبُ الذِّكْرَ الشَّرِيفَ بِهِ، لِأَنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ، فَإِنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ، لَا تَرَاكَ تَقُولُ : أَنْتَ سَائِرٌ فَاتَّبِعْكَ، فَتَقْضِبُ مِنْ لَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعْلًا، كَمَا قَالَ الْآخَرُ :

إِذَا نَهَى السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافِ

فَاسْتَبْطِطَ مِنَ السَّفِيهِ مَعْنَى السَّفَى، فَكَذَلِكَ يَنْتَزِعُ مِنْ لَفْظِ (دَرَاكَ) مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعْلًا

أفـ

(٢) التَّكْمِلَةُ عَلَى شَرْحِ «التَّسْهِيلِ» [بُرْهَانٌ ٢٣١ - ب].

وأما ما جاء على غير (فَعَالٍ) فنحو : صَنَ أَكْلَمَكَ، وَمَن تَكْرَمَ، وَرُوِّدَ أَحْسَنَ
إِلَيْكَ، وَأُنْشِدَ ثَابِتٌ فِي «دَلَالَتِهِ»^(١) قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢) :

رُوِّدَ تَصَاهُلٌ بِالْعِرَاقِ جِيَادَنَا

كَأَنَّكَ بِالضَّحَّاكِ قَدْ قَامَ نَادِبُهُ

ومنه أيضا : عَلَيْكَ زَيْدًا أَكْرَمَكَ، وَدُونَكَ عَمْرًا أَحْسَنَ إِلَيْكَ، وَمَكَانَكَ تَحْمَدُ
رَأْيَكَ، ومنه قول الشاعر^(٣) :

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَّاتُ وَجَشَّاتُ

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تُسْتَرِيحِي

وكذلك ما أشبه هذا من أسماء الأفعال.

ولا يجوز النصب كما قال، لا يَسُوغُ التَّنْوِيلُ بالمصدر، لأنها غيرُ مشتقة، ولا
صالحة لأن تقع في صلة (أَنْ) ولا أَنْ يُقَدَّرُ منها ما يصح فيه ذلك، حتى يصح
العطف إذا كان النصب راجعا إلى عطف مصدر على مصدر، قال الفارسي :

وليس العطف بالفاء في هذا كالجواب، فيجوز لقائل أن يقول : يجوز أن
يُجاب بالفاء كما جاز أن يُجاب بجواب مجزوم، لأنَّ الجواب المجزوم ليس

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم بن عبد الرحمن السرقسطي الحافظ. كان عالما بصيرا بالحديث
والفقه والنحو والغريب والشعر (ت ٣١٢هـ)

أكمل كتاب «الدلائل» في شرح الحديث، الذي ألفه ابنه محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي
(ت ٣٠٢هـ) ومات قبل أن يكمله.

وانظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٢، ١/٤٨٠.

(٢) البيت في اللسان (رود) وجمهرة الأمثال ١/٤٨٣، ٤٨٩، دون نسبة.

(٣) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعيش ٤/٧٤، والمفنى ٢٠٣، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٢٤٣،
والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشمونى ٣/٣١٢، واللسان (جشأ) والبيت لعمر بن الإطفاة،
يتحدث عن نفسه. وجشأت : نهضت وارتفعت من شدة الفزع والحزن. وكذلك : جاشت.

بمعطوف فيقتضى أن يكون المعطوف عليه مثله، فلهذا أجاز : صَة يَكُنْ خَيْرًا لك، وَحَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، أَلَا ترى أنك لو قلت : ايتنني آتِكَ، جاز وإن كان الأول مبنيًا والثاني معربًا، لأنه ليس بمعطوف، ولو كان أراد العطف لم يجر : زُرْنِي أُرْزُكَ، وقد أجاز ذلك الكسائي، فيجوز عنده أن تقول : عَلَيْكَ زِيدًا فَأُكْرِمَكَ، وَصَة فَأُكَلِّمَكَ، وهو مرئود بالقياس المتقدم أنفًا، وبعدم السَّماع فيه، فلا يَلْتَفِت إليه.

والنوع الثاني : من الأنواع الدالة على الأمر بلفظ الخبر، وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون دُعاء، والآخر : أن لَا^(١). والدعاء عند النحويين يُطلقون عليه لفظ الأمر، لأن صيغته كذلك.

فأما الدعاء بلفظ الخبر فكقولك : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ، وَأُكْرِمَكَ لَايُحَاسِبُكَ، ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وَيَجْرِي هذا المَجْرَى، يعني مَجْرَى (حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ) ونحوه في الدعاء قولك : غَفَرَ اللَّهُ لِي أَنْجُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، أَيْ. إِنَّ غَفَرَ اللَّهُ لِي نَجَوْتُ، فهذا معناه معنى (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَنْجُ) لكنه جاء مَجْئء لفظ الإخبار بالفقران على خلاف/ الأصل، فصَحَّ الجزم، لأن معنى الشرط فيه صحيح، ولا يصح النصب، فلا تقول : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ فَيَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ، وقد تقدّم وجه ذلك. وأجازه الفراء والكسائي، وليس لهما في ذلك سماع يُسْتَدُّ إليه، ولا قياس يُعَوَّل عليه.

(١) يعني ألا يكون دعاء.

وأما غير الدعاء فمنه قولك : حَسْبُكَ يَنْمُ الناسُ^(١)، أى اكْتَفَى يَنْمُ الناسُ. وقالوا : اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُتَّبَعُ عَلَيْهِ^(٢)، معناه : لِيَتَّقَى، ومنه قوله تعالى : [يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ]^(٣). الآية : بعد قوله : [تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ]^(٤).

قال الزجاج : هو جواب لـ (تُؤْمِنُونَ) أى إن تُؤْمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ، وهو خبر معناه الأمر، والدليل عليه قراءة ابن مسعود : {آمِنُوا وَجَاهِدُوا}^(٥) وفي الآية مَحْمَلٌ آخر.

ولا يجوز أن تُنْصَبَ بعد الفاء، فتقول : حَسْبُكَ فَيَنَامُ الناسُ، ونحو ذلك، والعِلَّةُ في المنع عند ابن المؤلف^(٦) ما تَقَدَّمَ في اسم الفعل، من عدم صحة تقديره بالمصدر، لأن الجملة الاسمية أو الفعلية لا يصح أن تَتَقَدَّرَ بالمصدر، ولا تقع صلة لـ (أَنْ) فلا يصح أن يَنْتَصِبَ بعدها شيء.

والنوع الثالث : التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ ونحوهما، نحو : إِيَّاكَ وَزَيْدًا تَسَلَّمَ مِنْهُ، وَأَخَاكَ أَخَاكَ تَقْوَى بِهِ. وهذا أوَّلَى في الجزم من قولك : حَسْبُكَ يَنْمُ الناسُ، لأنَّ باب «التحذير والإغراء» قام فيه المفعول مَقَامَ الفِعْلِ، فهو مَقْدَرٌ كَأَنَّهُ مَنطُوقٌ بِهِ، و«حَسْبُكَ» لَفْظٌ خَبَرِيٌّ يُعْطَى معنى فعل الأمر، ولادلالة له على لفظه، فكان أبعدَ

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٠٠/٣.

(٢) من أمثلة الكتاب أيضا ١٠٠/٣، ٥٠٤، وروايته «وفعل» بالواو.

(٣) سورة الصف : ١٢.

(٤) سورة الصف : ١١.

(٥) البحر المحيط ٢٦٣/٨.

(٦) ص.. وانظر : التكملة على شرح التسهيل [ورقة ٢٢١ - ب].

منه، إلا أنهم لَازَمُوا هنا تقديرَ الفعل^(١) وعدمَ اللفظ به، فصار الأمر بغير (فَعَلَ) كما في (بُونَك، وَعَلَيْكَ) وعلى ما اقتضاه كلام الناظم هنا لا يقال : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ فَتَسَلَّمَ^(٢) وَلَا أَخَاكَ أَخَاكَ فَتَقَوَّى به، لأنه شبيه بأسماء الأفعال في لزوم إقامته مقام الفعل.

ومن هذا الباب ما قام من المصادر مقام أفعال الأمر لزوماً، كضرباً زَيْدًا يَتَأَدَّبُ، ولا يقال : فَيَتَأَدَّبُ.

وهذا كله إنما أتيت به على ما يحتمله كلامه، وما يسوغه القياس، ولم أر فيه نصاً فانظر فيه. ووجه امتناع النصب ما تقدم من تعذر تقدير الكلام بالمصدر، وعدم تَأْتَى جَعْلُهُ صلةً (أَلْ).
وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبُ

كَنُصِبِ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبِ

هذا تمام الكلام في الجواب بالفاء، وهو ما لم يدخل له تحت العقد المتقدم، لأن (الرَّجَاءَ) ليس بطلب، كما كان الاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها طلباً، وكذلك (التَّمْنَى) لأن الطلب إنما هو ما أُعْطِيَ معنى (افْعَلْ) فالاستفهام والعرض وغيرهما فيها معنى (افْعَلْ) فقولك : هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ في معنى : أَخْبِرْنِي عن قيام زيد، وكذلك : أَلَا قُمْتَ، وهَلَا قُمْتَ، في معنى (قُمْ) بخلاف الرجاء والتمنى.

وقد جعل ابن الناظم^(٣) (التَّمْنَى) داخلاً تحت الطلب، فهو عنده

(١) في (ت) «الزموا هنا تقديم الفعل، وهو تحريف.

(٢) في (ت) «إياك والأسد».

(٣) انظر : شرح ابن الناظم : ٦٧٧.

قسمُ سابعٌ من أقسامه. وقد يُشعر بذلك قولُ الناظم : «كَنَصَبٍ مَا إِلَى التَّمَنَّى
يَنْتَسِبُ» فأتى به في مساق المقرر الحكم، حيث جعله مشبهاً به.

فإن أراد الناظم هذا فهو بعيدٌ، لبُعد الطلب في التقدير من معنى التمنى.
الأتري أنه لا يستلزم حضورَ مخاطب كالترجى، بخلاف الاستفهام وغيره مما
تقدم، فالتمنى والترجى من باب واحد، والفرق بينهما أن الرجاء إنما يكون في
الممكن، كقولك : لَعَلِّي أَحْبُّ، وَلَعَلِّي أَكْرَمُكَ، والتمنى يكون في الممكن وغير
الممكن، نحو : لَيْتَ لِي مَالاً أَنْفَقْتُ مِنْهُ، و(١) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا

لَأَتَرَى فِيهِ عَرِيبًا

فأخبر الناظم - رحمه الله - أن الفعل يَنْتَسِبُ بعد الفاء في الرجاء،
فتقول في الرجاء : لعل لي مالاً فَأَنْفَقَ مِنْهُ، وقرأ حفص عن عاصم : [لَعَلِّي أَبْلُغُ
الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى] (٢) بنصب (أَطَّلِعَ) (٣) وقرأ
عاصم أيضاً : {وَمَا يَذُرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي. أَوْ يَذْكُرُ فَتَتَفَعَّهُ الذُّكْرَى} (٤) بنصب

(١) سيبويه ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٨/٣، والمنصف ٦٠٢/٣، وابن يعيش ٧٥/٣، ١٠٧، والخزانة
٢٢٢/٥، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٣١

والبيت لعمر بن أبي ربيعة أو للعرجي، ويده :

ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيباً

وعريب : أحد، فعيل بمعنى مفعول، ومعناه : أي متكلم يخبر عنا، ويعرب عن حالنا، وهي من
الالفاظ التي لا يتكلم بها إلا في النفي، ومن أمثالهم : ما بها عريب، يقول لمحبيته : ليت هذا الليل
الذي نجتمع فيه طويل كالشهر، لا ينصر فيه أحداً سوانا، ولا نخاف فيه رقيباً.

(٢) سورة غافر : ٣٦، ٣٧.

(٣) وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فَأَطَّلِعُ) رفعا.

واتظر : السبعة : ٥٧٠.

(٤) سورة عبس : ٣، ٤.

(فَتَنْفَعُهُ^(١)) وذلك كله على جواب (لَعَلَّ) ومعناها الترجي. .

وأنشد الفراء^(٢):

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْدُولَاتِهَا
يُذِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّا تَهَا
فَيَسْتَرِيحَ الْقَلْبُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

بنصب «يَسْتَرِيحَ»

والنصب بعدها ليس بكثير، لم يَطْرُد في الكلام أن يقال : لَعَلَّكَ تَأْتِينَا
فَتُحَدِّثُنَا، ولكنه قد جاء في الكلام الفصيح الذي هو القرآن، فلا يُقال : إنه
ممتنع.

وقد حكى ابن المؤلف في «التكملة»^(٣) عن البصريين أنهم يمنعون النصب
بعد (الرجاء) لأنه في حكم الواجب، وحكى جوازَه عن الكوفيين، بناءً على كَوْنِ
«لَعَلَّ» تَأْتِي للاستفهام وللشك فَيُجَابُ في الوجهين. ومن أمثلتهم : لَعَلِّي سَأَحْجُ
فَأُزَوِّرك. والاستفهام بـ(لَعَلَّ) غير معروف عند البصريين. وقد استدل المؤلف على

(١) وقرأ الباقر بالرفع. وانظر السبعة ٦٧٢.

(٢) معاني القرآن ٩/٣، ٢٢٥، والخصائص ٣١٦/١، والإنصاف ٢٢٠، وشرح شواهد الشافية ١٢٩،
والمغنى ١٥٥، والعين ٣٩٦/٤، والتصريح ٣/٢، والأشعموني ٣١٢/٣، واللسان (لم) وروى
«تدلىنا» و«تدني لنا» و«فتستريح النفس»

وصروف الدهر : نوائبه وحدثاته. والثولات : جمع بولة - بضم الدال - وهو ما يتداول، من مال أو
ملك أو سنن، ويتغير ويتبدل، فيكون لقوم دون قوم. ويدلنا : من الدولة - بفتح الدال - وهي
الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء، واللمة : اللقاء اليسير.

والزفرة : إخراج النفس بعد مدّه. وتجمع على (زفّرات) بتحريك الفاء، وأسكنت في الشعر للضرورة.

(٣) تكملة ابن الناطم على شرح التسهيل [لوحة ٢٢٠ - i].

ثبوته بقوله عليه السلام: «لَعَلَّنَا أُعْجَلْنَاكَ»^(١) وبقوله : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلُّهُ
يَزُكَّى}^(٢) ولا حجة في شيء من ذلك.

/ والصحيح أنها محمولة على التمني في نصب الجواب، لأن التمني
والترجي متقاربان في المعنى، فكانهم أُشْرِبُوا (لَعَلَّ) معنى (لَيْتَ) فنصبوا،
وكذلك قال الجزولي^(٣): وَأَشْرَبَهَا معنى (لَيْتَ) من قرأ (فَأُطْلِعَ)^(٤) نصباً.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله : «كَنْصَبٍ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ» أى
نُصِبَ عَلَى حَدِّ نَصَبٍ مَا انْتَسَبَ إِلَى التَّمْنَى، لتقارب مَعْنِيَّيْهِمَا.

ولما كان النصب في الترجي عنده ثابتاً نبّه عليه، وعلى أنه من
كلام العرب، بقوله : «وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبٌ» وأنه مثل التمني،
فلا بد من القول بقياسه، كما يقوله الكوفيون، خلافاً للبصريين على
ما حكى ابنه عنهم، لكن ليس على ما يتأوله الكوفيون، بل على ما يتأوله
البصريون.

وقوله : «بَعْدَ الْفَاءِ» قَيْدٌ لِلنَّصَبِ بَعْدَ «الرَّجَاءِ» وظاهره أنه مُقْتَصَرٌ
به على مَا بَعْدَ الْفَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ مَا بَعْدَ الْوَائِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَلَا يُقَالُ :
لَعَلِّي أَحْبُّ وَأُزَوِّدُ.

وذلك غير مستقيم، لأن النحويين المتأخرين من البصريين يُجِيزُونَ
ذلك مطلقاً.

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الوضوء» باب ٢٤ [فتح الباري ١/٢٨٤] رقم (١٨٠) ومسلم في :
الحيض ٨٢، وأحمد في ٢/٢١، ٢٦.

(٢) سورة عبس : ٣.

(٣) الجزولي.

(٤) سورة غافر : ٢٧، وهذه القراءة لحفص عن عاصم، كما تقدم.

والجوابُ بالفاء والواو في الأجوبة الثمانية صحيحٌ سائغٌ عندهم، ولم يَسْتَنْوِ تَرْجِيًّا ولا غيره.

والجواب عن هذا أن ذِكْرَ الفاء ليس بَقَيْدٍ يُخْرِجُ الواو، بل ذَكْرُهَا لِيُلْحَقَهَا بما تَقَدَّمَ من النفي والطلب، والناظم قد تقدم له أن الواو كالفاء في وقوعها جواباً إذا كانت بمعنى (مَعَ) يعني حيثما وقعت، ومن مواقعها الرجاءُ والتمنى، فلا بُدَّ أن تقع الواو فيهما فتقول إذن : لَعَلِّي أَحْجُ وَأَزُودُكَ، على معنى : لَعَلِّي يَجْتَمِعُ لي حَجٌّ وزيارةٌ لك، وهذا ظاهر.

وقوله : «كَنْصَبُ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ» أى أن الفعل بعد الفاء إذا كان منتسباً إلى التمني، أى واقعاً جواباً له، لأنه إذا وقع جواباً انتسب له، فقليل : جواب التمني، فإنه ينتصب أيضاً، لأن الكلام مع التمني غير واجب، فاستوى في ذلك مع الاستفهام والدعاء ونحوهما، فتقول : لَيْتَ لي مَالاً فَأُنْفِقَ مِنْهُ، ومنه قوله تعالى : {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً} (١). وتقول في الواو إذا وقعت جواباً : لَيْتَ لي مَالاً وَأُنْفِقَ مِنْهُ، ومنه قراءة حفص وحمزة : {فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} (٢) بنصب «نُكَذِّبُ» و«نَكُونُ» (٣) على جواب التمني، أى ياليتنا يَجْتَمِعُ لنا هذا وهذا، وقرأ ابن عامر (٤) بنصب «نَكُونُ» على الجواب، ورفع «نُكَذِّبُ» عطفاً على «نُرَدُّ» / ولم يذكر هاهنا كونَ ما بعد الفاء جواباً في القصد، لذكر ذلك فيما تقدم، فلم يحتج إلى إعادته لأنه معلوم.

(١) سورة النساء : ٧٣.

(٢) سورة الأنعام : ٢٧.

(٣) وقرأ الباقون بالرفع فيهما. وانظر السبعة ٢٥٥.

(٤) المرجع السابق : ٢٥٥.

و«ما» في قوله : «مَا إِلَى التَّمَنَّى» موصولة، وهى واقعة على الفعل الواقع جواباً، بعد الفاء.

وَأَنَّ عَلَى اسْمِ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ

يَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٌ هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنَ الْمَوْضِعِينَ اللَّذَيْنِ يَجُوزُ فِيهِمَا إِظْهَارُ (أَنَّ) وَإِضْمَارُهَا، وَذَلِكَ إِذَا عُطِفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْخَالِصِ. يَعْنَى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمِ خَالِصٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ يَنْتَسِبُ بِ(أَنَّ) ثَابِتَةً غَيْرَ مُحذُوفَةٍ، أَوْ مُحذُوفَةٍ غَيْرَ ثَابِتَةٍ، لَكِنْ قَوْلُهُ: «الْخَالِصُ» يُمَكِّنُ أَنْ يَفْسَّرَ بِأَحَدِ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَا أَرَادَ التَّحْوِيلُونَ بِقَوْلِهِمْ : الْاسْمُ الصَّرِيحُ، أَيْ غَيْرُ الْمُؤَوَّلِ، وَمَتَّلُوا ذَلِكَ بِنَحْوِ قَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي قِرَاعُكَ وَتَفْهَمَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَأَنْ تَفْهَمَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا} ^(١) عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مِنْ عَدَا نَافِعًا مِنَ السَّبْعَةِ ^(٢)، وَأَنْشُدَ سَيِّبُورِيَةَ قَوْلَ الشَّاعِرِ، وَهُوَ لَمَيْسُونُ بْنُ بَحْدَلٍ الْكَلَابِيَّةِ ^(٣):

(١) سورة الشورى : ٥١.

(٢) انظر : السبعة : ٥٨٢.

(٣) الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والمحاسب ٢٢٦/١، وأمالى ابن الشجري ٢٨٠/١، وابن يعيش ٢٥/٧، والخزانة ٥٠٣/٨، ٥٧٤، والمغني ٢٦٧، ٢٨٣، ٣٦١، ٤٧٩، ٥٥١، والعيني ٣٩٧/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١٠/٢، والأشمونى ٣١٣/٣.

والعبادة : جبة الصوف، وتقرعيني : تبرد، وهو كناية عن السرور والرضا، والشفوف : جمع شِف، بالكسر، وهو الثوب الرقيق يصف الجسد.

وكانت ميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية، فلما تسرى معاوية عليها ضاق صدرها، فعذلها على ذلك قائلاً لها : أنت في ملك عظيم، ماترين قدره، وكنت قبل اليوم في العباة، فقالت هذا البيت، وهو ضمن قصيدة قوامها تسعة أبيات، أوردها البغدادي في الخزانة. ومعنى البيت أن لبس العباة مع قرعة العين، وصفاء العيش أحب إلى من لبس الحرير مع نكد العيش.

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّشْفُوفِ
ولا يختص هذا العطف بالواو، بل يجوز في غيرها أيضا، ولذلك لم يقيد
ذلك الناظم، فيدخل فيه العطفُ (أو) كما في الآية المذكورة، والعطفُ بـ(ثم) نحو
قوله^(١):

إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيمٌ مَا تُمْ أَعْقَلُهُ
كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ

وبغير ذلك.

وقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أعمُّ من أن يكون ذلك الاسم مصدراً أو غيره،
فالمصدر كما تقدم، وغير المصدر نحو قوله، وهو كَعَبُ الْغَنَوَى، أنشده
سيبويه^(٢):

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي
وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ
جَعَلَ «وَيَغْضَبُ» معطوفاً على «الشَّيْءِ» أى ما أنا بقَوْلٍ لِلشَّيْءِ: غيرُ نافع،

(١) العينى ٣٩٩/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١١/٢، والأشمونى ٣١٤/٣،
واللسان (عيف) ويروى «كُتَيَّاء» و«سَلَيْكَاء» والآخرى هي المشهورة لدى الناس.

والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وسَلَمٌ أو كَلِيبٌ أو سَلِيكٌ : اسم رجل، وأعقله : أزدى ديتة، من
العقل، وهو الدية، وعَافَ الشَّيْءُ يعافه : كرهه فلم يشربه طعاماً أو شراباً، والمعنى أم مثلي ومثل
قتلي لسليم ودع ديتة كمثل الثور، إذا امتنعت البقر من شروعيها وعجز البيت مثل سائر، يضرب
للرجل يؤخذ بذنب غيره.

(٢) الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ١٩/٢، والمنصف ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٦/٧، والخزانة ٥٦٩/٨،
والأصمعيات ٧٦

ومعناه : لست بقَوْلٍ بشيء يؤدى إلى غضب صاحبي، ولا ينفعنى.

وَلَا يَغْضَبُ، أَيْ لِلْسَبَبِ الْمُوْدِّي إِلَى الْغَضَبِ، وَقَالَ الْآخِرُ (١) :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ

وَأَلْ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَعَكَ عَلَقَمًا

وَمِثَالُ إِظْهَارِ (أَنْ) فِي هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

أَبَتْ الرُّوَادِفُ وَالتُّدِي لِقَمَصِيهَا

مَسَّ الْبُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا

وَأِنَّمَا لَزِمَتْ (أَنْ) هُنَا لِأَجْلِ الْمُشَاكَلَةِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ لَا يُعْطَفُ عَلَى الْاسْمِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْاسْمُ مُشَاكِلاً لِلْفِعْلِ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشَاكِلاً فَلَا يَدُ مِنْ رَدِّ الْفِعْلِ إِلَى الْاسْمِ، وَذَلِكَ مَعَ تَقْدِيرِ (أَنْ).

وَأِنَّمَا / جاز إظهارها لأنها إذا ظهرت مع الفعل كالاسم الصريح، ولذلك يُطْلَقُ سَبِيوِيَّةُ (٣) عَلَى (أَنْ) أَنَّهَا اسْمٌ، لَمَّا كَانَتْ فِي تَقْدِيرِهِ، فَنَاسَبَتْ لِذَلِكَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْاسْمُ الصَّرِيحُ الْمَتَقَدِّمُ، فَجَازَ الْإِظْهَارُ لِذَلِكَ، وَفَارَقَ بِذَلِكَ بَابَ (مَا تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثُنَا) وَهُوَ الْمَتَحَرِّزُ مِنْهُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ، لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِصَّرِيحٍ، فَلَوْ أَظْهَرَ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَامْتَنَعَ.

وَمِنْ هَذَا تَحَرُّزُ بِقَوْلِهِ : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» لِأَنَّ الْمَصْدَرَ فِي (مَا تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثُنَا) غَيْرُ خَالِصٍ (٤)، بَلْ هُوَ مُقَدَّرٌ تَقْدِيرًا مَعْنَوِيًّا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَظْهَرَ (أَنْ)

(١) سَبِيوِيَّةُ ٥٠/٣، وَالْمَحْتَسَبُ ٣٢٦/١، وَالْعَيْنُ ٤١١/٤، ١١٧/٤، ١٤٢، وَالتَّصْرِيحُ ٢٤٤/٢؛

وَالْأَشْعَوْنِيُّ ٢٩٦/٣، وَاللِّسَانُ (رِزْمٌ) وَالْمُفْضَلِيَّاتُ ٦٦ وَالْبَيْتُ لِلْحَصِينِ بْنِ الْحَمَامِ الْمَرِي، وَيَعْدُهُ :

لَا قَسَمْتَ لَا تَنْفَكْ مِنِّي مَحَارِبًا عَلَى آلَةِ حَنْبَاءٍ حَتَمَ، تَتَدَمَّا

(٢) قَائِلُهُ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، دِيوَانُهُ، ص ٤٩٢ (تَحْقِيقٌ : مُحَمَّدٌ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ) .

(٣) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٢٨/٤ .

(٤) فِي الْأَصْلِ «غَيْرُ صَالِحٍ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

تَقْدُمُ ذِكْرُهُ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَجْوِبَةِ.

والوجه الثاني : أن يكون معنى «الاسم الخالص» الذي لم يُشَبَّه الفعل، فكأنَّه خالصُ الاسمِيَّةِ، وعلى هذا حَمَلَهُ ابنُ النَّاظِمِ، ومثاله ماتقدم، قال : فلو كان المعطوف عليه وصفا شَبَّيْهَا بالفعل لم يَجُزْ نصب الفعل المعطوف على ذلك الوصف، كما قد نَبَّه عليه بقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أى غير مقصودٍ به معنى الفعل^(١)، قال ابن النَّاظِمِ : واحْتَرَزَ بِذَلِكَ من نحو : الطائرُ فيَغْضَبُ زَيْدُ الذبابِ، فإن «يَغْضَبُ» معطوف على اسم الفاعل، ولايُمكن أن يُنصب، لأن اسم الفاعل مؤوَّلُ بالفعل، لأن التقدير: الذي يَطِيرُ فيَغْضَبُ زَيْدُ الذبابِ، هذا ماقاله^(١). وهو ممكن في التفسير، إلا أنه يَرِدُ على كلا التفسيرين إشكال.

أما الأول فلاشك أنه يَدْخُلُ عليه النصب، بل وجوبه في مسألة (الطائرُ فيَغْضَبُ زَيْدُ الذبابِ) ونحوها من مسائل عَطَفَ الفعل على الاسم الذي بمعناه، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ وَيَشْتُمُ، والنصبُ هنا غير سائغ، لأنه في المعنى كعطفِ فِعْلٍ على فِعْلٍ، كما تقدم في «باب العطف».

وأما الثاني : فيُخْرِجُ له عن الحكم بالنصب المصدرُ المقدَّرُ بـ(أن) والفعل، لأنه ليس باسمٍ خالصٍ عن قَصْدٍ معنى الفعل، لأن قولك : أعْجَبَتْنِي قِرَاعُكَ وَتَفْهَمُ، في تقدير : أن تقرأ وتَفْهَمُ، فلم يتمحض إلى جانب الاسم.

فإن قال : إن المصدر غير شبيه بالفعل وإن كان عاملاً عمله، وإنما عَمِلَ بالنيابة لا بالشَّيْءِ، إذ لا شَبَّهَ له بالفعل كَشَبَّهَ اسم الفاعل به.

فالجوابُ أن هذا الاعتذار يُدْخِلُ له في وجوب المنصب مسألة (الطائرُ

(١) شرح ابن النَّاظِمِ : ٦٨٧.

فيغضبُ زيدُ الذبابُ) لأن اسم الفاعل، بالالف واللام، إنما عمله بالنيابة لا بالشبه، لأنه في تقدير : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، والدليل على ذلك أنه يعمل وإن كان في معنى الماضي كما تقدم، فالإشكال واردٌ على التفسيرين / معاً.

ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المصدر المقدَّر بـ(أن) والفعل حاصلٌ له حكمُ النصب كيف اعتقدته، فإن اعتبرت فيه تقديرَ الفعل فهو منصوب، فالمعطوفُ عليه مثله، وإن اعتبرت لفظَ المصدر فهو صريح في الاسمية. وأما اسم الفاعل فله أيضاً جهتان :

جهةٌ الاسمية الخالصة إذا قُدِّرَتْها فيه، بحيث يكون نحو (قائم) في حكم : كاهلٍ، وغاربٍ، فلاشك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده، نحو : يُعْجِبُنِي فاضِلٌ وَيَتَكْرَمُ. وعلى هذا التقدير يصح قولك : عجبتُ من رجلٍ ضاربٍ وَيَشْتُمُ، بالنصب.

والأخرى جهةٌ معنى الفعل، والعطفُ فيها في المعنى من «باب عطْفِ الفعل على الفعل» وقد تقدم أن الفعل يُعطف على الاسم الذي يُعطى معنى الفعل، إعمالاً لمعناه، وإهمالاً للفظه، فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار، فخرج له عن الحكم بالنصب.

وأما الثاني : من الإشكاليين فهو قوياً، والاعتذارُ عنه صعب، فلذلك كان التفسير الأول الذي جرى عليه الناس أوّلى، والله أعلم.

وقوله : «فِعْلٌ» مرفوعٌ بفعلٍ مضمَر، يُفسِّره «عُطِفَ» تقديره : وإن عُطِفَ على اسمٍ خالصٍ فِعْلٌ عُطِفَ، و«ثَابِتًا» حال من (أن) وذكره لأن

تذكيره جائز، و«مُنْحَذِفٌ» معطوف عليه، على لغة : رأيتُ زَيْدٌ^(١) أراد «أو مُنْحَذِفًا»

وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبُ فِي سِوَى

مَامَرٌ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

يعنى أن حذف (أن) مع بقاء نصبها في غير المواضع المذكورة، حذفها فيه لا يجوز في الكلام، وما جاء منه فشاذٌ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، ومِمَّا جاء من ذلك ما أنشده سيبويه لعامر بن جُوَيْن الطَّائِي^(٢):

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ

وَنَهْنَهتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

أراد : بعد ما كدت أن أفعله، وأنشد الكوفيون قولَ طرفة^(٣):

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

(١) هي لغة ربيعة أوطى،، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون بدل الألف، ومنه قول الأعشى :
«وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَى عُصْمٌ»

وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

(٢) الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف ٥٦١، والمغني ٦٤٠، والعيني ٤٠١/٤، والهمع ٢٠٠/١، ١٤٢/٤، والدرر ٢٢٣/١، ١٢/٢، والأشعموني ٢٦١/١، ٣١٥/٣، واللسان (خبس)
والخباسة : الغنية. ونهنت : كففت ومنعت.

(٣) سيبويه ٩٩/٣، ١٠٠، والمقتضب ٨٥/٢، ١٢٦، والمحاسب ٢٢٨/٢

والبيت من معلقته. ويروى «اللائى» وه أن أحضره والزاجر : الناهي، واللائم : العاذل العاتب.
والوغي : الجلبة والصوت، والحرب لما فيها من الصوت والجلبة. يقول : أيتها الرنسان الذى ينهاني
عن حضور الحرب وشرب الخمر وإنفاق مالي فيه، هل تضعن لي إذا أنا امتنعت عن ذلك أن تدفع
عني الموت؟

وحكي الكسائي عن العرب : لا يُدُّ من تَتَبِعَها^(١). وقيل : خَذِ اللصُّ قبلَ يَأْخُذْكَ^(١). وهذا نادر، وكلامُ العرب على خلاف ذلك، بل إذا حُذِفَتْ (أَنْ) رفعتَ الفعل، نحو قولهم : «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٢) وعلى الرفع أنشد سيبويه قولَ طرفة^(٣) :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى

وَأَنْ أَشْهَدَ الذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

ويقال : تَفْعَلُ كَذَا أَحْسَنُ، وَتُكْرِمُ الضَّيْفَ خَيْرٌ لَكَ، والمراد : أَنْ تَفْعَلْ، وَأَنْ تُكْرِمَ كقول الله تعالى : {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}^(٤) ومن ذلك في / أحد الوجهين قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ}^(٥) الآية بعد قوله : {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ}^(٦) ففسرَ التَّجَارَةَ بالفعل، والمراد مصدره، فلما حُذِفَتْ أداته وهي (أَنْ) رُفِعَ، وهو كثير في كلام العرب.

وقوله : (فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى) تنكيتٌ على مذهب الكوفيين القائلين بجواز الحذف مع بقاء النصب، قياساً على ما شذَّ من ذلك، على عاداتهم

(١) المغني ٦٤٠

(٢) مثل سائر، كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٩٧، والمعيدى : رجل منسوب إلى معد، قيل هو الصعقب بن عمرو التهدي، وقيل : شقة بن ضمرة التميمي. وأصل المثل حادثة مستفيضة في كتب الأمثال والأخبار. ويضرب برجل النابه الذكر ولا منظر له. ويروى : «أن تسمع» وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت كاملاً، وانظر : الكتاب ١٠٠/٣.

(٤) سورة البقرة : ١٨٤.

(٥) سورة الصف : ١١.

(٦) سورة الصف : ١٠.

في القياس على الشُّذُوزَات، فكأنه يقول : إن ماجاء من ذلك برواية العَدَل فإنَّ حكمه أن يُقبل قَبُولًا، ويُحفظ فَقَطْ، لأنه شاذ، لا أن يُقاس عليه، وهذا رَدٌّ من جهة السَّماع، والقياسُ أيضًا غيرُ قابلٍ له، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء، فلم تَقوَ أن تُحذف ويبقى عملُها، كما تُحذف عواملُ الأسماء، ويبقى عملُها : وإنما حُذِفَتْ (أَنْ) فيما تقدم لوجهٍ من القياس موافقٍ للسَّماع، ولولا ذلك لَمَّا أُعْمِلَ فيها القياس، وهذا ظاهر.

وجَرَّ «سَوَى» بـ(فِي) لأنها عنده متصرفة، وقد تقدم نصُّه على ذلك في باب «الاستثناء».

عوامل الجزم

بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعْ جَزَمًا
فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمْ
وَأَجْزِمُ بِلَنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا
أَيُّ مَسْتَى أَيَّنَ أَيَّنَ إِذْ مَا
وَحَيْثُ مَا أَنَّى وَحَرْفُ إِذْ مَا
كَأَنَّ وَبَاقِي الْأَوَاتِ أَسْمَا

ابتدأ أولاً بتعداد الجوازم للفعل، فذكر خمس عشرة أداة، وقسمها على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلاً واحداً، وهن الأربع المتقدمة : لَا وَاللَّام، وَلَمْ، وَلَمَّا.
ودلَّ على ذلك من كلامه قوله : «ضَعْ جَزْماً فِي الْفِعْلِ» وأول ما يثبت بهذه العبارة الفعل الواحد، وأيضاً لما ذكر قوله : «وَأَجْزِمُ بِلَنْ» فاستأنف ذكر الحكم بالجزم، ودلَّ ذلك على أنه قسم آخر أعقبه بأنه يَجْزِمُ فعلين بقوله : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ»
فحصل أن ماتقدم في القسم الأول إنما يَجْزِمُ فعلاً واحداً، بسبب تقييده القسم الثاني، وإطلاقه في القسم الأول.

فأما (لا) فهي الناهية، لقوله : «طَالِبًا» وهو حال من فاعل «ضَعْ» كأنه قال : ضَعْ جَزْماً فِي الْفِعْلِ بـ(لا) و(اللام) حالة كَوْنِكَ طَالِبًا بهما^(١)، ولا تكون طالبا

(١) في الأصل «نَهْيًا» وما أثبتته من (س، ت).

بهما إلا وهما أداتان للطلب.

وتحرز بكون (لا) للطلب من النافية، نحو : لا يقوم زيد، فإنها غير عاملة، لدخولها على الأسماء والأفعال، وعدم اختصاصها بالفعل.

ومثال ذلك قولك : لا تضرب زيدا، ولا يخرج من عندك، ومنه قوله تعالى : {لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} ^(١)، و{لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} ^(٢) و{لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ} ^(٣) الآية.

وإنما قال : «طالباً» فأتى بلفظ الطلب الذى هو أعم من الأمر والنهى ليحصل له معناه، لأن النهى طلب، وكذلك الأمر طلب.

وقد أتى بأداتين، إحداهما للنهى، والأخرى للأمر، فلو لم يأت بلفظ الطلب لاحتاج إلى أن يقول : (لا) للنهى، واللام للأمر، فأنثر الاختصار.

وأيضاً فيشمل لفظ الطلب الدعاء، نحو قوله تعالى : {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا... رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا} ^(٤) ونحو ذلك، وكذلك قول جرير يهجو الأخطل ^(٥):

بَكَى دَوْبِلٌ لَا يُرْقَىٰ اللهُ دَمْعُهُ

أَلَا إِنَّهُ يَبْكِي مِنَ الدُّلِّ دَوْبِلٌ

(١) سورة طه : ٦١.

(٢) سورة النساء : ١٧١.

(٣) سورة الحجرات : ١١.

(٤) سورة البقرة : ٢٨٦، ونص الآية الكريمة {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ}.

(٥) ديوانه ٢٦٦ (بيروت) واللسان (دمشق).

والدوبل : ولد الحمار، أو هو ولد الخنزير والحمار، وبه لقب الأخطل، لقبته به أمه وهو صغير ويقال: رقأت السمعة، إذا جفت وانقطعت. ولا أرقأ الله سمعت، أى لا رفع الله سمعته.

وأما اللام فهي لام الأمر نحو : لِيَقُمْ زيدٌ، وَلِيَكُنْ كذا. ومنه قوله تعالى :
[فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي] ^(١). وقوله : [فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ
اللَّهَ رَبَّهُ] ^(٢).

وقرأ عثمانُ وأنسُ وأبى : «فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا» بالتاء ^(٣).

ويشمل الطلب لام الدعاء نحو : لِتَغْفِرِ اللَّهُمَّ لَنَا. ومنه قوله تعالى :
[وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ] ^(٤). وقول أبي طالب ^(٥) :

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ

وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

ولم ينص الناظم على اشتراط ظهور اللام، ولا بد منه على مذهب
البصريين، لكنه بإطلاقه يدل على ذلك، لأن الأصل في كل عامل الظهور، وأيضاً
فإنه أتى باللام مع : لا، ولم، ولما، وهن لا يضمنن أبداً، فكذلك اللام، وهو
المذهب الصحيح، وذلك لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وقد ثبت
في حروف الجر أنها إنما تعمل ظاهرة، فكذلك حروف الجزم. وما جاء من ذلك

(١) سورة البقرة : ١٨٦.

(٢) سورة البقرة ٢٨٢.

(٣) سورة يونس : ٥٨.

وفي النشر (٢/٢٨٥) عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ [قل
بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون] يعنى بالخطاب فيهما، حديث حسن
أخرجه أبو داود وكذلك في كتابه. وقرأ الباقر بالغيب.

(٤) سورة الزخرف : ٧٧.

(٥) السيرة النبوية ٢٥/٣، والأشعري ٢٤٤، وقيل :

ياربُّ إِمَّا تَخْرِجْنِي طَالِبِي فِي مَقْتَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَاتِبِ

والمقنب - كمنبر - جماعة الخيل والفرسان. وقيل: ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل.

مخالفًا للقاعدة فشاذٌ، نحو ما أنشده سيبويه لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه^(١):

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا
وأنشد أيضا لثُمَم بن نُويرَة^(٢):

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي
لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ يَكِي
وأنشد الفراء^(٣):

فَلَا تَسْتَطِيلُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي
وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ فَيْكِ نَصِيبُ
وأنشد أيضا^(٤):

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرُ
فَيَدُنْ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَقَادِرُ

(١) الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٤، وابن الشجري ٢٧٥/١، والإنصاف ٥٢٠، وابن يعيش ٢٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، والخزانة ١١/٩، والمغني ٢٢٤، ٦٤١، والعيني ٤١٨/٤، والتصريح ١٩٤/٢، والهمع ٢٠٩/٤، والدرر ٧١/٢، والأشعموني ٥/٤

وينسب البيت كذلك للأعشى وأبي طالب، والتبال والوبال : سوء العاقبة.

(٢) الكتاب ٨/٣، وابن يعيش ٦٠/٧، ٦٢، وابن الشجري ٢٧٥/١، والإنصاف ٥٢٢، والبعضة : مامة بالبادية، بها كان مقتل مالك بن نويرة فيمن قتلوا بأمر خالد بن الوليد. ويقال : خمش وجهه، إذا جرح بشرته، وحر الوجه : ما قبل عليه منه، أو هو الحذ أو الوجنة. يحض النساء على أن ييكن هؤلاء القتل ويخمشن وجوههن.

(٣) معاني القرآن ١٥٩/١، والعيني ٤٢٠/٤، والمغني ٢٢٤، والأشعموني ٥/٤ يخاطب هذا الشاعر ابنه بهذا البيت لما سمع أنه يتعنى موته.

(٤) معاني القرآن ١٦٠/١، والخصائص ٣٠٣/٣، واللسان (زجر) وروايته فيها «المزاجر».

وذهب الكسائي إلى جواز ذلك، وعليه حمل قوله تعالى : (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ) ^(١) الآية / أَيْ لِيَغْفِرُوا، وفي بيت مُتَمِّم شاهد له أيضا على مذهب المؤلف ^(٢). قال ابنه ^(٣): لتسكنه من أن يقول : «وَلْيَبْكْ» وكذلك قوله ^(٤).

قُلْتُ لِـبَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا

تَأْذَنُ فَبِأَنَّى حَمُوْهَا وَجَارُهَا

لأنه لو لم يؤثر الجزم باللام المحذوفة لقال : (إِيْذَنُ) بلفظ الأمر.

وهذا كله لادليل فيه لشذوذه، والآية مجزومة على جواب الأمر، أَيْ قُلْ لَهُمْ : اغْفِرُوا يَغْفِرُوا، وكذلك (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) ^(٥) الآية.

ثم قال : [هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا] يعنى أن الفعل يُجْزَم بهذين الحرفين أيضا، وهما لَمْ وَلَمَّا.

أما (لَمْ) فهي أداة معناها النفي، وهي مختصة بنفى الماضى المنقطع، تقول : نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ تَنْفَعْهُ الدَّامَةُ، أَيْ مَانَفَعَتْهُ عَقِيبَ نَدَمِهِ،

(١) سورة الجاثية : ١٤.

(٢) حيث قال في «التسهيل» (٢٣٧) : «وقد يجزم مسبب عن صلة الذى تشبيها بجواب الشرط اهـ»

(٣) التكملة على شرح التسهيل [لوحة ٢٢٢ - ب].

(٤) المفتي ٢٢٥، والعينى ٤/٤٤٤، والهمع ٤/٣٠٩، والدرر ٢/٧١، والاشموني ٤/٤، واللسان (أذن) والرجز لمنظود بن مرثد، والرواية الأشهر فيه «تِيْذَنُ» بكسر التاء وبالياء، وتوجيه هذه الرواية أن أصله (تَأْذَنُ) ثم كسر حرف المضارعة على لغة من يقول : تَعْلَمُ، بكسر التاء، فانقلبت الهمزة ياء، وهو انقلاب غير لازم إلا في التفاء همزتين نحو : إيمان وإيلاف، وحَمَّ المرأ وحَمَّاهَا : أبو زوجها ومن كان من قبله من الرجال.

(٥) سورة إبراهيم عليه السلام : ٣١.

بخلاف (لَمَّا) فإنها لنفي الماضي غير المنقطع، تقول : نَدِمَ وَلَمَّا تَنَفَّعَهُ الدَّامَةُ
إلى الآن، فـ(لَمْ) لنفي (فَعَلَ) و(لَمَّا) لنفي (قَدْ فَعَلَ).

فمقال الجزم بَلَمْ قَوْلُكَ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ. ومنه قوله تعالى : [هَلْ أَتَى عَلَى
الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا] ^(١). فهذا نفي للماضي المنقطع،
وكذلك قول عبدالله بن عبدالأعلى القرشي أنشده سيبويه ^(٢):

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَخَدَكَا

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَسْبُكَا

فيصح أن يقال هنا : لم يَكُنْ، ثُمَّ كَانَ، وكذلك قول الطِّرِمَّاح ^(٣):

لَمْ يَقُتْنَا بِالْوِثْرِ قَوْمٌ وَالضَّيْمُ

رَجَالٌ يَرْضَوْنَ بِالْإِغْمَاضِ

وَأَمَّا (لَمَّا) فمثالها : لَمَّا يَقُمْ زَيْدٌ. ومنه قوله تعالى : [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ

تَتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ] ^(٤) الآية. أي وَلَمْ يَعْلَمْ إِلَى الْآنَ، فلا يقال في مثل هذا: لم
يَكُنْ ثُمَّ كَانَ، وقال تعالى : [كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ] ^(٥). وقال الشاعر ^(٦):

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ

وَلَا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَزُقُ

(١) سورة الإنسان : ١.

(٢) الكتاب ٢/٢١٠، والمقتضب ٤/٢٤٧، والمتصف ٢/٢٢٢، وابن يعيش ٢/١١، والمغني ٢٧٩،
والعيني ٣/٣٩٧، والتصريح ٢/٣٦، والهيكل ٤/٢٨١، والدرر ٢/٦٠.

(٣) ديوانه، ١٧٦ (ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) بيروت.

(٤) سورة التوبة : ١٦.

(٥) سورة عبس : ٢٢.

(٦) ابن الشجري ١/١٣٥، والمغني ٢٧٨، والأشعوني ٤/٥، والأصمعيات ٥٨، والشعر والشعراء
٣٦١، وبهذا البيت لقب الشاعر المزدق.

واعلم أن (لَمَّا) على ثلاثة أقسام : نافية، وهى الجازمة المذكورة هنا، واستثنائية بمعنى (إِلَّا) وهى نحو قولك : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ. ومنه قوله تعالى : [وَمَنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ] ^(١) و[إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ] ^(٢) على قراءة التشديد، وهى لابن عامر وعاصم وحمزة ^(٣). وحرفٌ وجوبٌ لوجوب فيما مضى، نحو : لَمَّا قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو.

والثانية والثالثة : لاحظُ للجزم فيهما، وكلامُ الناظم لا يقتضى اختصاصَ الجزم بالنافية دون غيرها، ففيه إيهام، إذ لم يبيّن ذلك، وكان حقه أن يبيّن.

والقسم الثانى من قسمى الجواز ما يجزم فعلين، وهى إحدى عشرة أداة، وهى :

إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهُمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَإِذْ مَا، وَحَيْثُمَا، وَأَنْتَى.

وهى قسمان : حروفٌ، وأسماءٌ، / وسيذكر ذلك.

فأما (إِنْ) المكسورة الخفيفة فتقول فيها : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو. ومنه قوله تعالى : [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا] ^(٤). وقوله : [إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ] ^(٥).

وهى أمُّ الباب، ولذلك يجوز أن يليها الاسمُ فى اللفظ فى فصيح

(١) سورة يس : ٣٢.

(٢) سورة الطارق : ٤.

(٣) قرأ باقى السبعة (لَمَّا) بالتخفيف. وانظر: السبعة ٦٧٨.

(٤) سورة الأنفال : ٢٩.

(٥) سورة النور : ٣٢.

الكلام^(١)، وإن كان على إضمار الفعل، فتقول : إن زيد قام أكرمته، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا في الشعر، نحو ما أنشده سيبويه^(٢) :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلُ
وأيضاً فما عداها إنما يعمل عملها لتضمن معناها.

وأما (مَنْ) فهي اسم لمن يعقل، ومثال الجزم بها قولك : مَنْ يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ، قال تعالى : {وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ} ^(٣) وقال : {وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ} ^(٤) الآية، وأنشد سيبويه للأعشى^(٥) :

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءُ
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

(١) (ت) وفي صحيح الكلام.

(٢) الكتاب ١١٢/٣، والمقتضب ٧٥/٢، وابن الشجري ٢٢٢/١، ٢٤٧، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ١٠/٩، والخزانة ٤٧/٣، ٣٨/٩، والعيني ٢٣٤/٤، ٥٧١، والهمع ٢٢٥/٤، الدرر ٧٦/٢، والأشعوني.

والبيت لكعب بن جعيل، والصعدة : القناة. والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل، فيتحير ماؤه، أي يستدير ولا يجري قدماً، يصف امرأة، وشبهها بهذه الصعدة، وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها، وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح.

(٣) سورة التباين : ١١.

(٤) سورة الطلاق : ١١.

(٥) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٢/٢، وديوانه ٨٨، واللسان (ككب) والمجر والمسحب : مصدران ميميّان، أو اسما مكان من : الجر والسحي. وككب : اسم جبل بمكة. والمفنى : من اغتراب عن قومه وقع عليه ظلم كثير، فيحتمله لعدم ناحره، وأخفى الناس حسناته، وأظهروا سيئاته، حتى تكون كالنار في رأس الجبل شهرة وظهوراً.

وَأَنشُدْ أَيْضًا لَزُهَيْرٍ^(١):

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً

فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ تَزَلُّقٍ

وَأَمَّا (مَا) فَهِيَ اسْمٌ مُبْهَمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَمِثَالُ الْجَزْمِ بِهَا : مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ مِثْلَهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ }^(٢). وَقَالَ تَعَالَى : { وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ }^(٣) { وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ }^(٤) الْآيَةُ. وَقَالَ حُسَّانُ^(٥):

مَا يَقْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ غَيْرَ مُبْتَنِّسٍ

مِنْهُ وَأَقْعُدُ كَرِيمًا نَاعِمَ الْبَالِ

وَقَالَ الْكَمِيتُ^(٦):

وَمَا يَكُ فِي النَّاسِ مِنْ نَائِلٍ

جَزِيلٍ فَنَائِلُهُمْ أَجْزَلُ

وَأَمَّا (مَهْمَا) فَهِيَ بِمَعْنَى (مَا) وَكَذَلِكَ أَصْلُهَا عِنْدَ الْخَلِيلِ (مَا) ثُمَّ أُدْخِلَتْ عَلَيْهَا (مَا) فَاسْتَقْبَحُوا تَكَرُّارَ الْفِظِ، فَأَبْدَلُوا الْأَلْفَ الْأُولَى هَاءً^(٧).

(١) الْكِتَابُ ٨٩/٣، وَالْمُقْتَضِبُ ٢٢/٢، ٢٧، وَابْنُ دِيوَانِهِ.

وَيُقَالُ : زَلَقْتُ الْقَدَمَ زَلْفًا، إِذَا زَلَّتْ وَلَمْ تُثْبِتْ، يَقُولُ : مَنْ لَمْ يَقْدَمْ رِجْلَهُ مُثْبِتًا لَهَا فِي مَوْضِعٍ مُسْتَوٍ - زَلَقْتُ رِجْلَهُ. وَيَضْرِبُ مِثْلًا لِلرَّجْلِ لَمْ يَسْتَعِدْ لِلْأَمْرِ قَبْلَ مُحَارَلَتِهِ.

(٢) سُورَةُ فَاطِرٍ : ٢.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١٩٧.

(٤) سُورَةُ الْأَنْفَالِ : ٦٠.

(٥) دِيوَانُهُ ٣٢٤/١.

(٦) لَمْ أَجِدْهُ فِي شَعْرِهِ الْمَطْبُوعِ (جَمْعُ الدُّكْتُورِ دَاوُدَ سَلُومَ).

(٧) الْكِتَابُ ٥٩/٣.

ومن الجزم بها قول الله تعالى : {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ} (١). وقال زهير (٢):

ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

وأما (أى) فنحو قولك : أئى الناس يأتينى أكرمه، وهى لتعميم أوصاف

الشيء. ومن الجزم بها ما أنشده سيبويه من قول ابن همام السلولى (٣):

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ

فِي أئى نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِيلُ

وقال ليبيد (٤):

فَأئى أَوَانٍ مَا تَجِرُنِنِى مَنِيَّتِي

بِقَصْدٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ لَا أَتَعَجَّبُ

وأما (مئى) فمثال الجزم بها قولك : مئى تُكرمنى أكرمك. قال الحطيئة

أنشده سيبويه (٥):

(١) سورة الأعراف : ١٢٢.

(٢) المغنى ٣٢٣، ٣٣٠ والهمع ٣١٩/٤، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشعموني ١٠/٤، ومعلقاته، والخليلة : الطبيعة التى يخلق المرء بها.

(٣) الكتاب ٨٠/٣، والأشعموني ١٠/٤، واللسان (مكن) يصف رجلا اتصل بالسلطين، فأضاع دينه فى اتباع أمرهم ولزوم طاعتهم. وتمكن دنياهم : تمكن من دنياهم، فحذف حرف الجر، وأوصل الفعل بنفسه.

(٤) ديوانه : ٤، والقصد : المعتدل، ومعناه أن منيتى إذا لم تجتنى بما يطمئن نفسي فليست أرى ذلك عجيبا، فقد خبرت فعل المنية فيمن فقدتهم.

(٥) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٥/٢، وابن الشجري ٢٧٨/٢، وابن يعيش ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، والعيني ٤٣٩/٤، وديوانه ٢٥

وتعشو : تأتيا ظلاما فى العشاء ترجو عنها خيرا، وخير نار : أى نار معدة للضيوف التى تطرق ليلا.

/ مَتَى تَأْتِيهِ تَغَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ
وَأُنْشِدْ أَيْضًا قَوْلَ الْآخِرِ^(١) :

مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجُجَا
وَأُنْشِدْ أَيْضًا لَطَرْفَةِ^(٢) :

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً
وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ
وَأَمَّا (أَيَّانَ) فَالَسَّمَاعُ بِهَا قَلِيلٌ، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ^(٣) نَحْوُ: أَيَّانَ تَأْتِنِي أَتْكَ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ الشَّاعِرُ^(٤) :

(١) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٦/١، والإنصاف ٥٨٣، وابن يعيش ٥٣/٧، ٢٠/١٠، والخزانة ٩٦/٩،
والهمع ٢٢١/٥، والدرر ١٦٦/٢، والأشعرون ١٣١/٣

والبيت لعبيد الله بن الحر من قصيدة تجاوز ثلاثين بيتا، قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير
بالكوفة، وتعلم : من ألم الرجل بالقوم إلاما، إذا اتاهم فزل بهم.
والجزل : الغليظ. وتأججت النار : توقدت، أراد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم،
فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصصونها.

(٢) الكتاب ٧٨/٣، والخزانة ٦٦/٩، والمغني ٦٠٦، والعيني ٤٢٢/٤، ومعلقته.
والحلل : الكثير الحلول والنزول، والتلاع : جمع تلعة، وهي مجرى الماء من رحوس الجبال إلى
بطون الأودية. ويسترفد القوم : يطلبون رفدي وعطائي.

يقول : لا أنزل التلاع تفاديا من الضيف الطارق، أو خوفا من استعانة قومي بي في حرب
الأعداء، وإنما أحل الأماكن المشرفة التي تظهر للضيف، ومتى طلب القوم رفدي رفدتهم، وإذا
استعانوا بي في قتال الأعداء أعنتهم.

(٣) في (ت) «ولكنه غير جائز» وهو خطأ.

(٤) العيني ٤٢٣/٤، والأشعرون ١٠/٤.

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَمَتَى
 لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَـذِرًا
 وقد جعلها الفارسي في «التذكيرة» من قبيل ما لا يجازى به، نحو : كَيْفَ،
 وَكَمْ، وما ذاك إلا لندور السَّماع فيها.
 وَأَمَّا (أَيْنَ) فمثال الجزم بها قولك : أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ. قال الله تعالى :
 {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} (١). وقال ابن همام السلولى أنشده سيبويه (٢):
 أَيْنَ تَضْرِبُ بَنَّا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا
 نَصْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي
 وأنشد أيضا (٣):
 صَغْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ
 أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ
 وَأَمَّا (إِذْ مَا) فهي (إِذْ) التى هى ظرفٌ لِمَا مَضَى، زِيدَتْ عَلَيْهَا (مَا)
 فصارت بمعنى (إِنْ) للمستقبل، نحو : إِذْ مَا تَقُمْ أَكْرَمَكَ.
 ولا تكون شرطية دون (مَا) أصلا، والخلافُ في كونها حرفا أو ظرفا
 سيأتي بُعِيدُ هذا إن شاء الله.

(١) سورة النساء : ٧٨.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن يعيش ١٠٥/٤، ٤٥/٧، والأشموني ١٠/٤ والبيت لعبدالله
 ابن همام السلولى.

والعداة : جمع عاد. والعيس : الإبل البيض، والمفرد أعيس وعيساء.

ومعناه : إن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض تصرف العيش نحوهم للقائهم. ولم يرد أنهم
 يلقون العدو على الإبل، لأنهم كانوا يرحلون على الإبل، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل.

(٣) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه.

ومن الجزم بها في السَّماع ما أنشده سيبويه من قول ابن همام
السُّولي^(١):

إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُرْجِي ظَعِينَتِي
أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِعُ
فَأِنِّي مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا
رِجَالِي فَهَمٌّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ

وَأَمَّا (حَيْثُمَا) فهي (حَيْثُ) لحقتها (ما) ولا تكون شرطية إلا مع (ما)
فلذلك أتى بها مع (ما) كما فعل في (إِذْ مَا) بخلاف سائر الأدوات، فإنها يكون
منها جوازٌ بما دونها، فتقول : أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ [وَأَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ]^(٢)
وَمَتَى مَا يَأْتِيَنَّكَ، وَمَتَى تَأْتِيَنَّكَ، ونحو ذلك، فكلُّ ما قيده الناظم بـ(ما)
فلا يكون جازماً إلا بها.

ومن الجزم بها قولك : حَيْثُمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ، وأنشد ابن الناظم^(٣) :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ

نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ
وَمِمَّا يُشْعِرُ بِالْجَزَاءِ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلَّوْا

(١) الكتاب ٥٧/٣، وابن الشجري ٢٤٥/٢، وابن يعيش ٣٧/٧، ٦/٩، والخزانة ٢٣/٩ ويروى «أزجى
مطيتى» يخاطب امرأة، والإزجاء : السرق، والظعينة : المرأة مادامت في الهودج، وأصعدُ :
أنحدر، وأفرع : أصعد وارتفع. وفهم وأشجع : قبيلتان.

(٢) سورة النساء : ٧٨.

(٣) شرح ابن الناظم ٦٩٥، والمفني ١٣٣، والعيني ٤٢٦/٤، والأشعرني ١١/٤ والغابر : الباقي، وهو
كذلك الماضي، لأنه من الأضداد، والأول هو المراد.

وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(١) فأتى بالفاء في الجواب.

وأما (أتى) فهي لتعميم الأحوال، وقد تأتى ظرفَ زمان أو مكان.
ومثال الجزم بها قولك : أَنَّى تَفْعَلُ كَذَا أَكْرَمَكَ، ومنه قول لبيد أنشده
سيبويه^(٢) :

فَأَصْبَحْتُ أَتَى تَأْتِيهَا تَبْتَنَسُ بِهَا

كَلَامَ مَرْكَبِيَّهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

وهنا انتهى ما أتى به من / الأدوات الجازمة لفعلين. ودل ذلك على
أن (كَيْفَ، وَكَمْ) لا يكونان منها، وكذلك (إِذَا).

أما (كَيْفَ) فمذهب البصريين عدم الجزاء بها، وخالف في ذلك
الكوفيون، فجعلوها في الجزاء بها كمَتَى وأَيْنَ، فيجوز عندهم أن تقول :
كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَكَيْفَ تَفْعَلْ أَفْعَلْ^(٣).

وأما (كَمْ) فذكر غير قطرب أنه جائز أن تقول : كَمْ تَلْبَسُ أَلْبَسُ،
ونحوه، ومُعْتَمِدُهُم القياسُ على ظروف الزمان والمكان لملاقاتها إيَّها في
المعنى، إذ كان معنى (كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ) في أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ، كما أن
معنى (أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ) في أيِّ مكانٍ تَكُنْ أَكُنْ، ومعنى (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) في

(١) سورة البقرة : ١٤٤.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن عيش ١١٠/٤، ٤٥/٧، والخزانة ٩١/٧، ٤٥/١٠، وديوانه
٢٢٠.

وتبتنس : يصيبك بؤس، ومركباها : ناحيتاها اللتان ترام منهما، وهما قاعدة الرجل وأخرته.
وشاجر : مشيتك، يخاطب ابن عمه قائلا له : إنك ركبت أمر الاخلاص لك منه، فأتت بمنزلة من
ركب ناقة صعبة، لا يقدر على النزول عنه، لأن رجليه قد اشتبكا بركائبيها، وكلا مركبيها لا يستقر
عليه، إن ركب على مركبها المقدم وهو الرجل، وجده صعبا، وإن ركب على مركبها المؤخر، وهو
الكفل، مال به وصرعه.

(٣) انظر في هذه المسألة : الإنصاف : ٦٤٣ (المسألة الواحدة والتسعون) ومغني اللبيب : ٢٠٥.

أَيُّ زَمَانٍ تَقُمُ أَقْمُ.

وأيضاً فكل اسم من أسماء الاستفهام قد استعمل في هذا الباب، إلا (كَيْفَ، وَكَمْ) وهما قابلان، من حيث وقعا مستفهماً بهما، لاجتماع أدوات الشرط والاستفهام، في كون مابعدهما غير مُوجِب، فإذا دخل جميعُ أسماء الاستفهام في الشرط سماعاً دونهما فالقياسُ سائغٌ فيهما، فيدخلان.

وهذا قياسٌ يَهْدِمُه السَّماع، إذ لم تفعل العربُ ذلك، ولم يُوجد لها الجزمُ بكَيْفَ، وإن كان الجزمُ بها في المعنى صحيحاً^(١)، إذ جائزُ أن تقول : كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

ومِمَّا يدل على ذلك قوله تعالى : {يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}^(٢). وقوله : {فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ}^(٣) إذ المعنى : كَيْفَ يَشَاءُ بَسْطُهُ بَسْطُهُ، وكَيْفَ يَشَاءُ أَنْ يُنْفِقَ أَنْفَقَ.

وإنما امتنع البصريون من الجزاء بهما لعدم السَّماع، لا لأجل القياس، إذ هو قابل للجزاء بهما.

قال الفارسي في «التذكرة» حين ذكر (كَيْفَ) : ونظيرُ ذلك في أن لم يُجَازَ به (كَمْ، وَأَيَّانَ) قال : ولو جُوزِي بكَيْفَ لكان جائزاً، والمعنى عليه، قال : وعلى ذلك يدل كلام سيبويه، وأشار بذلك إلى قول سيبويه^(٤) : وسألتُ الخليلَ - رحمه الله - عن قوله : كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ، فقال : هي مُسْتَكْرَهَةٌ، وليست من حروف الجزاء، ومُخْرِجُهَا على الجزاء، لأن معناها : على أَيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ.

(١) (ت) «صحيحاً في المعنى».

(٢) سورة المائدة : ٦٤.

(٣) سورة الروم : ٤٨.

(٤) الكتاب ٦٠/٣.

وقد فَرَّقَ النحويون بين (كَيْفَ) وغيرها بأوجه، منها أن جوابها لا يكون إلا نكرة فتقول : كيف زيد؟ فيقال : سَقِيمٌ، ولاتقول : السقيم، لأنه سؤال عن الحال، والحال نكرة، بخلاف (مَتَى) وغيرها، فإن جوابها يكون معرفة ونكرة، فلما قَصُرَتْ عن حال أخواتها لم يَبْلُغ من قُوَّتِها أن تَجْرَى في الجزاء مجراها.

ومنها أن (كَيْفَ) قَصُرَتْ عن نظائرها أيضاً بأنها لا يُخْبَر عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما/ يكون ذلك في : مَنْ وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَيُّ وهذا الوجهُ ضعيف، والمعتمد السماع.

وعَلَّلَ المنع في (كَمْ) بأنهم استغفوا عن الجزاء بها بالجزاء بـ(ما) لدخول معناها تحت معنى (ما) إذا قلت : مَا تَأْكُلُ أَكُلُ عَدَدَهُ^(١)، وما تَلْبَسُ أَلْبَسُ عَدَدَهُ، فتقع على المَعْدُودَات وغيرها، لما فيها من الإبهام، كما استغفوا عن (وَذِرْ، وَوَدَعْ) بترك. وباب «الاستغناء» كثير^(٢).

وقد عَلَّلَ الفارسي أيضاً بهذا النحو في (كَيْفَ) وذكر غيره أنهم استغفوا عنها بأنّي، لأنها تأتي بمعناها.

وأما (إِذَا) فلا يُجَازَى بها أيضاً في الكلام، كما أشعر به النظم، فلا يقال : إِذَا تَقُمُ أَقُمُ، وإنما الوجهُ الرفعُ، إلا أن يُضْطَرَّ شاعر إلى الجزم فيجوز، لأن معنى الجزاء حاصل فيها، وأنها للمستقبل كـ(إِنْ) ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت (إِنْ) في جَهَالَةِ الوقت، لأن الكَوْن مع (إِنْ) لا يَدْرَى كَوْنُهُ، فلا يَدْرَى وَقْتُ كَوْنِهِ.

(١) كلمة «عده» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ٢٦٦/١ (باب الاستغناء بالشئ عن الشئ).

ومما جاء مجزوماً بها ما أنشده سيبويه من قول قيس بن الخطيم^(١):

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتَنْضَارِبِ

فقوله : «فَتَنْضَارِبِ» دليل على جزم ما عطف عليه، وهو موضع «كان» وذلك يدل على جزم موضع «قَصُرَتْ» وأنشد أيضا للفرزدق^(٢):

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ

وأنشد أيضا لبعض بني سلول^(٣):

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا

لَهَا وَأكْفُ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ تَسْجُمُ

قال سيبويه^(٤): فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول

(١) الكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٧/٢، وابن الشجري ٢٣٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤، ٧٤/٧، والخزانة ٢٥/٧، وديوانه ٤١

ومعناه أن سيوفنا إذا قصرت في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا نحوهم، وإقدامنا عليهم، حتى تنالهم سيوفنا.

(٢) الكتاب ٦٢/٣، وابن الشجري ٢٣٣/١، وابن يعيش ٤٧/٧، والخزانة ٢٢/٧، وملحقات ديوانه ٢١٦

وخندف : قبيلة، يقول : إذا قعدت بغير قبيلتي فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة.

(٣) الكتاب ٦٢/٣، والشتعري ٤٣٤/١، وابن السيرافي ٥٣١ والواكف : السائل القاطر، وتسجم : تخب. ويروى «تَسْجُمُ» بالياء، و«يَسْكَبُ» بالباء، وعلى هذه الرواية يكون من قصيدة بائية لجريز.

(٤) الكتاب ٦٢/٣.

كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ^(١):

وَإِذَا مَاتَ شَاءُ تَبَعَتْ مِنْهَا
مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا
وَأُنْشِدُ أَيْضًا فِي الرَّقْعِ لَذَى الرُّمَّةِ^(٢):
تُصْنَعِي إِذَا شَدَّهَا بِالرُّحْلِ جَانِحَةً
حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرَزِهَا تَثْبُ

وإنما كان الوجه الرفيع، لأن (إذا) إنما تكون لما كان من المستقبل معلوم الوقوع، بخلاف (إن) فإنها إنما تكون لما يجهل وقوعه، ولذلك يجوز أن تقول: آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ، أو إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ولا يصلح أن تقول: آتِيكَ إِنْ احْمَرَّ البُسْرُ، أو إِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ففارقت (إن) بذلك، فلم تَجْرَ مجراها، لكنها من حيث الاستقبال والمشاركة لها، فاعتُبر ذلك في الضرورة.

ثم قال الناظم - رحمه الله - (وَحَرْفُ إِذْ مَا كَانَ) إلى آخره،
يعنى أن هذه الأدوات التى تَجْزَمُ فِعْلَيْنِ على قسمين: أسماء، وحروف.

-
- (١) الكتاب ٦٢/٣، وابن يعيش ١٣٤/٨، وديوانه ١٦١
والناشط: الثور يخرج من بلد إلى بلد، وهذا أو حسن له وأذعر، وصف ناقته بالنشاط والسرعة
بعد سير النهار كله، وشعبها في انبعاثها وسرعتها بثور قد نعر من صائد أو سبع.
- (٢) الكتاب ٦٠/٣، وابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، واللسان (صفا) وديوانه ٩ ويقال: أصغت الناقة، إذا
أمالت رأسها إلى الرجل، كأنها تستمع شيئاً حين يشد عليها الرجل.
وجانحة: مائلة، والغرز للرجل كالركاب للسرّج. يصف ناقة بأنها تسكن حين يشد عليها الرجل،
فإذا استوى راكبها عليها سارت بسرعة.

فإنما الحروف قَبْلُ وَإِذَا مَا. أَمَّا / كَوْنُ (إِنْ) حرفاً فمعلوم، ولا خلاف
 في ذلك، وأما كون (إِذَا مَا) حرفاً فهو موضع الإشكال، ولذلك اعتمد
 التعريف بذلك فيها، فقال : (وَحَرْفٌ إِذَا مَا) فقدم الخبر تنبيهاً على
 الاعتناء بكونها حرفاً لا اسماً، أو أتى بها نكرة مبتدأ بها، والخبر ما
 بعدها، إشعاراً بالحصر في المعنى، أي إنما هي حرفٌ لا اسم، وشبَّهها
 بـ (إِنْ) التي هي شهيرة في الحرفية، ونَبَّه بهذا الحصر على الخلاف
 الواقع في (إِنَّمَا).

فمذهب سيبويه أنها حرف^(١)، كما ذهب إليه الناظم، وكان أصلها
 (إِذَا) التي هي ظرف زمان لِمَا مَضَى، فَضُمَّتْ إليها (مَا) وصيرتا حرفاً
 واحداً يدل على الاستقبال، وصار التركيب ناقلاً لها.

عن حُكْم أصلها، كما كان التركيب في (إِنَّمَا) و (قَلَّمَا) ونحوهما
 ناقلاً لها^(٢). عن الحكم الأول. ولو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفاً لما
 مَضَى، ولم يصح إن تقع للجزاء.

وأيضاً فلا دليل يدل على بقاء الاسمية ومعناها كمعنى (إِنْ)
 فالحمل على ما ظهر أولى، وهو أصل مُبَيَّن في الأصول، ولا نُكْرَ في أن
 تكون الكلمة قبل التركيب من قبيل، ثم تنتقل بالتركيب إلى قبيل آخر، كما
 في (قَلَّمَا) ونحوه، وعلى ما ذهب إليه الإمام^(٣) جمهور النحويين.

(١) انظر : الكتاب ٥٦/٣، ٥٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) يعني سيبويه رحمه الله.

ونُقل عن المبرد وابن السراج والفارسي القول بأسميتها كما كانت في الأصل، وأنها بمعنى : أى حين، أو بمعنى : أى مكان. ورد عليهم ابن خروف وغيره بالاستقبال وبقوله^(١) :

* إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزْجِي ظَعِينَتِي *

والمراد، لا محالة : إما تَرَيْنِي، فدخل «اليوم» يفسد معنى : أى حين، بلا بد، وقد استدل لمذهبه بأن نقل (إذ) مع (ما) للاستقبال لا يخرجها عن وضعها، فإنها قد تأتى للاستقبال، حكى ذلك عن أبي عبيدة، واستدلوا على ذلك بقوله^(٢) :

يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذْ جَزَى

جَنَاتٍ عَذْنٍ فِي الْعَلَالِي الْعُلَى

وأیضا فلو كان التركيب مع (ما) مُخرجا عن الاسمیه إلى الحرفیة لكان مُخرجا لـ (حَيْثُما) عن الاسمیه، وذلك غير صحيح بالاتفاق، فإنها عند الجميع اسمٌ لاحرف، فكذلك ينبغي أن تكون (إذ ما).

وأجيب عن الأول بأن استعمال (إذ) في الاستقبال غير معروف، وما احتج به لاحجة فيه، لاحتمال حملها على المضى.

وعن الثانى بالفرق بين (إذ ما) و (حَيْثُما) أن (حَيْثُما) لم تزل عما كانت عليه قبل من الدلالة على المكان، بخلاف (إذ ما) فإنها كانت قبل دخول (ما)

(١) هو عبدالله بن همام السلولى، وقد تقدم الاستشهاد به، عجزه :

* أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِغُ *

(٢) هو أبو النجم، واستشهد به ابن الشجرى فى أعاليه ٤٥/١، ١٠٢، ورواية الأول فيه : وثم جزاه الله عنا إذ جزىء والعلالى : جمع علية - بكسر العين وضمها مع تشديد اللام - وهى الغرفة.

عليها اسمَ زمانٍ ماضٍ، فلما دخلت / (ما) عليها صَيَّرَتها تدل على غير ١٨
ما كانت تدل عليه، وهو مستقبل، ولم تَظهر فيها أَمارة اسميَّة، فلذلك
ادَّعى في (حيثُما) البقاءُ على ماكانت عليه، بخلاف (إِذْ ما) وهذا واضح.
وأما الأسماءُ فَمَا عَدَا ماذَكَر، وذلك قوله : «وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ»
أى باقى الأدوات الجازمة لفعلين أَسْمَاءُ لأحروف، وإن كانت مع ذلك تدل
على معنى (إن) لكن أَمارات الأسماء موجودة.

والباقى المذكور تسعُ أدوات، كُلُّها قد تَضَمَّنَ معنى (إن) وبذلك
عَمِلَتْ عَمَلُها، وهى على خمسة أَضْرِب : اسمٌ مَحْضٌ، واسمٌ يُشَبِّه
الظرف، وظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ، وجَارٍ على حُكْمِ ما صاحبه.
فالأول : ثلاثُ أدوات، وهى : مَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا.

والثانى : (أَنْتِ) إِذْ هى فى معنى (كَيْفَ) وقد تُستعمل ظرفاً كقوله :
(أَنْتِ لَكَ هَذَا) ^(١). أى مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ وَيَلْحَقُ بِها (كَيْفَ) عند مَنْ أَلْحَقها.
والثالث : (مَتَى) و (أَيَّانَ) وَيَلْحَقُ بِها (إِذَا) فى الشعر.
والرابع : (حَيْثُما) و (أَيْنَ).

والخامس : (أَيُّ) فهى بحسَبِ ما تضاف إليه، إن أُضيف إلى اسم
مَحْضٍ فهى اسم، أو إلى ظرف فهى كذلك، نحو قولك : أَيُّهُمْ تَكْرِمُهُ
يَكْرِمُكَ، وأَيُّ مكانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ فيه، وأَيُّ يومٍ تَسِيرُ أُسِرْ مَعَكَ.

وفى قوله : «وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ» إشعارٌ بأنْحِتَامَ اسميَّة (مَهْمَا)
عنده، وهو كذلك عند النحويين، لثبوت اسميَّتها بإعادة الضمير عليها فى

(١) سورة آل عمران : ٢٧.

نحو قوله تعالى : { وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ }^(١) الآية، إلا أبا زيد السُّهَيْلِي^(٢)، فإنه زعم أنها تكون اسماً فى الموضع الذى يعود عليها فيه ضمير كما فى الآية، وتكون حرفاً فى الموضع الذى لا يعود عليها فيه ضمير، كقول زُهَيْر بن أَبِي سَلْمَى^(٣) :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ

قال : هى هنا حرف، لأنها لا موضع لها من الإعراب، فهى بمنزلة (إن) قال : وإنما كانت كذلك لأنها مركبة من (مَا) الشرطية و (ما) الزائدة، فإذا غلب عليها حكم الحرف الزائد كانت حرفاً، وإذا غلب عليها حكم (مَا) الشرطية صارت اسماً، ثم فرّق فى الدعوى بينها وبين (حيثما) و (كيفما).

وردّ عليه الشلّوبى بأنّه بنى فى البيت على أنها ليس لها فيه موضع من الإعراب، وإنما ذلك إذا كان «مِنْ خَلِيقَةٍ» فاعل «كان» إن كانت تامة، أو اسمها إن كانت ناقصة، و «مِنْ» زائدة، و «عِنْدَ امْرِئٍ» خبر الناقصة، أو متعلّق بها إن كانت تامة، وهذا لضرورة تدعو إليه إذا ثبتت اسميتها، ويمكن أن يكون/ لها فى البيت موضع من الإعراب، بتقدير كَوْنٍ مرفوع ١٩

(١) سورة الاعراف : ١٢٢.

(٢) هو أبو زيد وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي الحافظ، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، جامعاً بين الرواية والدراية، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث، واسع المعرفة عزيز العلم، وصنف : الروض الأنف فى شرح السيرة، وشرح الجمل، والتعريف والإعلام بما جاء فى القرآن من الأسماء والأعلام، وغير ذلك (ت ٥٨١هـ).

(٣) المغنى ٣٢٣، ٣٢٠، والهمع ٢١٦/٤، ٣١٩، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشمونى ١٠/٤، ومعلقته.

والخلقة : الطبيعة التى خلق الله الإنسان عليها. وخالها : طناها.

(كان) ضميراً عائداً على «مَهْمَا» وأنته حملاً على المعنى، و«مِنْ خَلِيقَةٍ» تفسيرٌ معنى «مَهْمَا» وهذا صحيح. وما ذكره من التوحيد إنما يصح مع موافقة السَّماع، وهو لم يُوافقه فلا يُلْتَفَت إليه.

وقوله: «وَحَرْفُ إِذْ مَا» مبتدأ وخبر، والخبر مقدم، والأصل: وَإِذْ مَا حَرْفٌ، ولكنه قَدِّمَهُ لما ذكر من التَّنْكِيت على مذهب المخالف، ويجوز أن تكون «حَرْفٌ» مبتدأ خبره مابعد، وابتدأ بالتركبة لما فيها من معنى الحَصْر المقصود، كقولهم: «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ»^(١) أى: ما أَهْرُهُ إِلَّا شَرٌّ، فكذلك المعنى هنا.

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ شَرْطَ قُدِّمًا

يَتْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسِمًا

ذكر في هذين الشُّطْرَيْنِ أولاً أن هذه الأدوات المذكورة تَطْلُبُ فعلين اثنين فالضمير في قوله: «يَقْتَضِيَنِ» عائد على لأدوات، واللاقتضاء هنا بمعنى الطلب، أى يَطْلُبُ فعلين، والفعالان المطلوبان هما: فعلُ الشَّرْطِ، ولا بُدُّ من كونه مجزوماً في اللفظ إن كان مضارعاً، أو في الموضع إن كان ماضياً، لأنهنَّ من الأدوات الجوازم، وفعلُ الجواب، ولا بُدُّ أيضاً من الجزم فيه، أو في موضعه.

وفى قوله: «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ» إشعاراً بأن الأدوات المذكورة هي العاملة الجزم في الفعلين معاً، لأنه وَضَعَهَا جوازم، ثم ذكر محلَّ الجزم الذى تَطْلُبُهُ، فذكر فِعْلَيْنِ، فدَلَّ على أن الجزم فيهما معاً بالأداة الداخلة على جُمْلَةِ الشَّرْطِ، وهذا الذى ذهب إليه الناظم هو أحد المذاهب الأربعة فى المسألة.

(١) من أمثلة سيبويه فى الكتاب ٣٢٩/١، وهو مع ذلك مثل سائر، يضرب فيما يستدل به على الشر، كأنهم سبَّحُوا هَرِيرَ كَلْبٍ فى وقت لا يهر فى مثله إلا السوء، فقالوا ذلك أى إن الكلب إنما عمله على الهرير شر. وانظر: مستقصى الأمثال ١٣٠/٢.

فمن النحويين مَنْ ذهب إلى جَزْمهما بالأداة وحدها كما تقدم.

ومنهم مَنْ ذهب إلى أن الفعل الأول مجزوم بها، والثاني : مجزوم

بفعل الشرط، فليس على هذا المذهب بجازمة إلا فعلاً واحداً .

ومنهم من ذهب إلى أن الأداة هي الجازمة للأول وحده، وأما الثاني

فمجزومٌ بالأداة وما عَمِلَتْ فيه، وهو فعل الشرط. وعليه حُمِلَ قولُ

الخليل^(١) : إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنَّ تَأْتِيَنِي أَتِكَ، فَ (أَتِكَ) انجزمت بـ (إِنَّ تَأْتِيَنِي)

وقد يظهر من كلام سيبويه في قوله : وَيَنْجُزُ الجواب بما قبله^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أن جزم فعل الجواب على الجوار، لمجاورته

المجزوم، وهو فعل الشرط.

والأصح من هذه المذاهب مذهبُ الناظم، وقد أشعر في كلامه بالعلّة

التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أَنَّ الْعَمَلَ أَصْلُهُ الطَّلَبُ، فكل

عامل / إِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ الْعَمَلُ إِذَا ثَبَتَ طَلَبُهُ لَهُ، وَإِذَا كَانَ يَطْلُبُ أَكْثَرَ مِنْ ٢٠

عامل واحدٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَ جَمِيعَ مَا يَطْلُبُهُ، كالفعل اللازم،

والمتعدّي إلى واحد، أو إلى اثنين، أو ثلاثة. وبهذا احتجّوا في القول بعمل

المبتدأ في الخبر، وليس بفِعْلٍ وَلَا مُشْتَقٍّ مِنْ فِعْلٍ، وهو ظاهر.

لكنَّ شرط العمل بعد ثبوت الطلب أمران :

أحدهما : الاختصاصُ وهو في الحقيقة، المحقُّقُ للطلب.

والثاني : أَنْ لَا يَصِيرَ مع مطلوبه كالشيء الواحد، فالعلة هي

الطلب، وهو المناسب للعمل وما عدا ذلك شرط.

(١) الكتاب ٦٢/٣.

(٢) المرجع السابق ٦٢/٣.

وهذه المسألة موضعُ بيانها الأصولُ، وقد ذكرها النحويون، وإليها الإشارةُ بقول الناظم : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ» فأتى بعلّة العمل، لِيشعر أن الأداة هي الطالبة للفعلين، وإذا كان كذلك، وَحَصَلَ شَرْطًا العمل، وهما الاختصاص، والأيصير الطالب كجزء من المطلوب - ثَبَّتَ له العمل بلا شك، وثَبَّتَ أن الفعل ليس بعاملٍ في الفعل، لأن الفعل غيرُ طالب للفعل.

فإن قيل : إنه طَلَبه لَمَّا كان شرطاً - فيقال : فالشرط هو الطالب لا الفعل، وكذلك يقال في قول الخليل^(١) : إن الجملة، من الأداة والفعل، هي العاملة، لأن الفعل دَخِلُ في الطَلَبِ، والأداة هي الطالبة.

وأما مذهب الكوفيون فضعيفٌ جداً، فلا معنى للاشتغال برده.

وقد خالف الناظمُ هنا مذهبَه في «التسهيل» إذ جعل الفعل الأول هو الجازم للثاني^(٢)، ومذهبُه هنا أُسَدُّ.

واعترض هذا المذهب بأوجه، منها أن الأدوات لا تَقْتَضِيُ الفاعلين معاً، وإنما تَقْتَضِيُ الفعلَ الأول، والفعلَ الأول هو الذي يَقْتَضِيُ الثاني، فينبغي أن يكون هو العامل. وقد تقدّمت الإشارة إلى الجواب عنه.

أيضاً، فالجزمُ في الفعل نظيرُ الجر في الاسم، وليس في الحروف الجارة ما يعمل جرّين دون إتباع، فوجب أن يكون عامل الجزم كذلك، تسويةً بين النظيرين. وهذا الاعتراض ساقطٌ مع أصل العمل، وهو الطَلَبِ.

وأيضاً، فقالوا : لا يُوجد عامل يعمل في معمولين عملاً مُتَّفِقاً. قيل : إنما

(١) انظر : الكتاب ٦٢/٣، وقد سبق نصه.

(٢) حيث يقول في «التسهيل» (٢٣٧): «وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافاً لزماعى ذلك».

يَعْمَلُ عَمَلًا مُخْتَلِفًا. وَهَذَا لَا يَلْزَمُ (لأنه) ^(١) إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ، فَلَا يَلْزَمُ إِيجَادُ
النَّظِيرِ. وَقَدْ بَسَطَ هَذَا الْمَعْنَى ابْنُ جُنَى فِي «الْخَصَائِصِ» ^(٢).

وَقَدْ اعْتَرَضُوا بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَثْبُتُ مَعَ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ.

وَالْغَالِبُ فِي هَذَا النَّظْمِ إِنَّهُ إِذَا خَالَفَ/ فِيهِ «التَّسْهِيلُ» فَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ٢١
هُوَ الْأَصَحُّ، وَالْأَجْرَى عَلَى الْقَوَاعِدِ. وَقَدْ مَضَى مِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءٌ.

ثُمَّ قَالَ : «شَرْطٌ قُدِّمًا يَتْلُو الْجَزَاءُ» «شَرْطٌ» هُنَا مَبْتَدَأٌ، «وَقُدِّمَ»
خَبَرُهُ، وَهِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لَا تَعْلُقُهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ بَعْدَ تَقْدِيمِ، إِلَّا إِنْ قُدِّرَ
حَذْفُ الْعَاطِفِ. وَكَذَا قَوْلُهُ: (يَتْلُو الْجَزَاءُ).

وَأَرَادَ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا
أَنْ تَأْتِيَ بِهَا أَوَّلًا، ثُمَّ تَأْتِيَ بِالْجَوَابِ، فَتَقُولُ : إِنْ تُكْرِمَنِي أُكْرِمَكَ، وَ«إِنْ
تُكْرِمَنِي» هِيَ جُمْلَةُ الشَّرْطِ، «وَأُكْرِمَكَ» هُوَ الْجَزَاءُ.

فَإِنْ قُلْتَ : أُكْرِمَكَ إِنْ تُكْرِمَنِي، كَانَ ذَلِكَ مَمْتَنِعًا عِنْدَ النَّازِمِ، وَكَذَلِكَ
إِذَا قُلْتَ : أَنَا مُكْرِمُكَ إِنْ أُكْرِمْتَنِي.

وَلَكُونِ الشَّرْطُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ لَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ،
فَلَا يُقَالُ : مَتَاعَكَ إِنْ أَخَذْتَ أُعْطِيكَ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي الْأِسْمِ الْمَبْتَدَأِ
قَبْلَهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ مِنْ «بَابِ الْأَشْتِغَالِ» نَحْوُ : زَيْدُ إِنْ تَكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي «بَابِ الْأَشْتِغَالِ».

فَعَلَى هَذَا إِذَا وَجِدَ مَا هُوَ جَوَابٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى
الشَّرْطِ فَلَيْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (س، ت).

(٢) انْظُرْ : «بَابُ فِي عَدَمِ النَّظِيرِ» ١/١٩٧.

كَذِبًا إِنَّ عُدَّتَا فِي مِلَّتِكُمْ^(١). وقوله : {أَنِّنَّا لَنَا أَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ^(٢)}. ونحو ذلك.

وخالف في هذا الكوفيون والمبرد وأبو زيد الأنصاري، فجعلوا الجواب جائزاً للتقدم، وزعموا أن ما تقدم على الشرط فهو الجواب حقيقة، وقد احتج أبو زيد على صحة ما ذهب إليه بمجى الجواب قبل الشرط مقروناً بالفاء في نحو قول الشاعر، وهو قيس بن مسعود^(٣) :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُنْ
فَطَعْنَهُ لَاغُرُّوْا بِمُفْمِرٍ

وعلى هذا أيضاً حمل قول عمران بن حطان^(٤) :

فَتُمْسِي صَرِيْعًا مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ
وَلَا تَسْمَعُ الدَّائِي وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا

قال : أراد : وَمَنْ دَعَا يُسْمِعُكَ.

ورد هذا المذهب بأن حرف الشرط دال على معنى في الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما يجب تقديم سائر حروف المعاني على ما فيه معناها.

-
- (١) سورة الأعراف : ٨٩.
(٢) سورة الشعراء : ٤١.
(٣) النوادر ٧٠، والخصائص ٢/٢٨٨، والإنصاف ٦٢٦، واللسان (خمس) والبيت لزهير بن مسعود، كما في المصادر السابقة، والغس : الرجل الضعيف النيم والمغمى : الجاهل الذي لم يجرب الأمور، والضعير لفرثه : «أرقه» عائد على الحليس بن وهب، وكان زهير طعنه في غارة على قومه.
(٤) البيت ليعس في النوادر، واستشهد به ابن يعيش في ٧/٩٠، ٢٤/٩٠.

وأما البيت الأول فلا حُجَّة فيه، لاحتمال كون الفاء لعطف ما بعدها على شئٍ تقدَّم قبلها، وإلا فكلُّ ما جاء في كلام العرب، ممَّا ظاهره تقدم الجواب، لم يأتِ بالفاء إلا أن تكون عاطفة، ولا بُدُّ في الجواب من الفاء إذا كان مثل قوله : [قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا] (١) الآية.

وأما البيت/ الثاني : فعلى تسكين العين تخفيفاً، كما سكنت القاف ٢٢ في قوله : [وَيَتَّقْهُ] في قراءة حفص (٢)، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور. وقوله : [يَتْلُو الْجَزَاءُ] أى الجزاءُ يَتْلُو الشرطَ، وأراد بالشرط على هذا التفسير جملة الشرط، لأداة الشرط وحدها، ويحتَمِل هذا الكلام تفسير اثنان، وهو أن يكون الشرط في كلامه يُراد به الأداة، ويعنى أن أدوات الشرط لها صدرُ الكلام، فلا يجوز أن يتقدم عليها معمولها وهو فعل الشرط، ولا معمول معمولها ويكون ذلك مفيداً أمرين :

أحدهما : أن يكون تَنكِيئاً على مذهب الكسائي القائل بجواز تقديم : طَعَامَكَ إِنْ أَكُلْتَ أَكْرَمَكَ، وتنكيئاً على الكسائي والفراء في جواز تقديم ما انتَّصب بالجزاء، نحو : زيداً إِنْ يَقُمْ تَضْرِبُ. ودليلهم على ذلك أن الجزاء حَقُّ التقديم على (إِنْ) كقولك : أَضْرِبُ إِنْ تَضْرِبُ، وكان حقه الرفع، لكنه لما تأخَّر انْجَزَمَ بالجوار، ودليل ذلك قوله أنشده سيبويه (٣) :

(١) سورة الاعراف : ٨٩.

(٢) سورة النور : ٥٢، وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) الكتاب ٦٧/٢، والمقتضب ٧٢/٢، وابن الشجري ٨٤/١، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة ٢٠/٨، والهمع ٢٥٠/١، ٢٣١/٤، والعيني ٤٣/٤، والتصريح ٢٤٩/٢ والأشمونى ١٨/٤.

والبيت لجرير بن عبد الله البجلي، أو لعمر بن خثارم البجلي. وكان جرير البجلي تنافر هو وخاله بن أرمطة الكلبى إلى الأقرع بن حابس التميمي، وكان عالم العرب في زمان، فقال جرير هذا عند المنافرة.

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فالتقدير : تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، وغير ذلك من الأبيات المرفوع فيها الفعل، وإذا ثبت له الصُّدْرِيَّةُ والشُّبَّةُ بأدوات الاستفهام التى لها الصُّدْرُ، لَكُنْ كل واحد منهما يقتضى إبهام وقوع الفعل، ولذلك كان عندهم كلُّ ما يُستفهم به يصح فيه أن يكون شرطاً.

وأما أن أصل الجواب التقديم فليس كذلك، بل الأمر بالعكس، لأن الشرط سببٌ فى الجزاء، والسببُ رُتِبَتْهُ التقديم على المسبب، وإذا كان كذلك فمعموله أولى بالتأخير.

وأما الأبيات فسيأتى توجيهها إن شاء الله تعالى.

والأمر الثانى : أن يكون مُبَيَّنًّا أن اسم الشرط إذا كان معمولاً لفعل فإنه لا يجوز أن يتقدم الفعل على الاسم، وإن كان معمولاً، وحقَّ المعمول التأخير عن عامله فى الرُّتْبَةِ، كما تقرر فى الكتب المُبسَّوطة، فلا يجوز أن تقول نرى نحو (أَيُّ رَجُلٍ تُكْرِمُ يُكْرِمُكَ) : تُكْرِمُ أَيُّ رَجُلٍ يُكْرِمُكَ، لأن قاعدة تأخير المعمول فيه غير معتبرة، لمكان تضمَّن معنى (إن) التى لها صدر الكلام، فلزم تقديم المعمول لأجل ذلك، قال تعالى : أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى [١] وقال ابن همام [٢] :

* فَيُ أَيُّ نَحْوٍ يَمِيلُوا دِينَهُ يَمِلِ *

(١) سورة الإسراء : ١١٠ .

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

• لَمَّا تَمَكَّنَ تَمَكَّنَ أَطَاعَهُمْ •

وقال الآخر^(١) :

* مَتَى تَأْتِيهِ تَعُشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ *

٢٣ / فـ «مَتَى» معمول لـ «تَأْتِيهِ» وقد تقدم عليه. ومثل ذلك كثير، فكان
الناظم خاف أن يتوهم جواز التقديم في مثل هذا اعتباراً بالأصل، فنبه
على جواز التقديم، فكأنه يقول : أداة الشرط لا يتقدم عليها شيء من
المعمولات ولا من العوامل.

فإن قيل كيف لك بمنع التقديم وأنت تقول : زيدا رأيتُهُ تَضْرِبُ،
وزيدا متى رأيتُهُ تُكْرِمُ، وما أشبه ذلك، فتقدم معمول «تَضْرِبُ» وهو جواب
الشرط، ولا يضر كونه مرفوعاً، فإن الرفع هنا سائغ، لكان ماضي فعل
الشرط، كما سيأتي إن شاء الله تعالى. فيظهر أن هذا عين ما رددت على
الكسائي، وهو جائز عند سيبويه والبصريين نصاً عليه سيبويه في أبواب
«الاشتغال» وقبله الجمهور، وإذا كان كذلك انهدم ما بنيته في هذا
التفسير الأول.

فالجواب أن هذه غلطة، لأن سيبويه إنما أجاز ذلك حيث جعل
قولك: «تَضْرِبُ» في : زيدا إن رأيتُهُ تَضْرِبُ، دليلاً على الجواب، أصله
التقديم، لا أنه الجواب بعينه، ولذلك إنما أجازته حيث يكون فعل الجواب
مرفوعاً. وأما إذا كان مجزوماً فهو عنده ممنوع، نصاً على هذا أيضاً،
واعتل للمنع بأنه جواب، فلا يتقدم ما في حيزه على الشرط، فالفعل
المرفوع دليل على الجواب، فجاز تقديم معموله، لأن جملة الشرط صارت

(١) هو الحطينة، وسبق الاستشهاد به، وعجزه :

«تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ»

إذ ذاك كجملّة الاعتراض، وهذا صحيح.

فإذا لم يتقدّم معمولُ الجواب على الشرط فيما أجازهُ سيبويه أصلاً.

وإذا تقرر أن مراد الناظم بقوله : «شَرَطُ قُدِّمًا» هذا التفسيرُ الثاني بَقِيَ التفسير الأول كأنه ساقطُ الاعتبار، فيُعتَرَضُ به.

والجواب أن التفسير الأول على هذا دَلٌّ على معناه من كلام الناظم قوله : «يَتَلَوُ الْجَزَاءُ» أى إِنَّ الْجَزَاءَ يَتَلَوُ ذَلِكَ، أى يَتَّبِعُ مَا ذَكَرَ مِنَ الشَّرْطِ وفعله، فإنه لا يخلو أن يريد أنه يتلو أداة الشرط وحدها، أو أداة الشرط مع فعله، فالأول لا يصح، لأنه يصير الجوابُ فاصلاً بين أداة الشرط ومعمولها وهو أجنبيٌّ منهما، وإذا فُسد هذا ثَبَتَ يَتَلَوُ أداة الشرط مع فعلها، فيكون مفيداً لمرتبّة الجزاء، وإنه بعد الشرط لا قبله.

وما أوهم خلاف ذلك فدليلُ على الجواب وليس إياه، على ما مضى تفسيره. ولا يبعد أن يقصد الناظم هذا التفسير الأخير، كما تقدم في نظائره من المقاصد الخفية، والله أعلم.

وقوله «وَجَوَابًا وَسِمًا» ضمير «وُسِمَ» عائد على «الجزاء» وهو أقرب مذكور، إِنَّ الْجَزَاءَ / وُسِمَ بلفظ الجواب، فيُطْلَقُ عليه أنه جزاء، وأنه جواب. ٢٤ وكذا قال في «التسهيل» : وتسمى الجملةُ الثانيةُ جزاءً وجواباً^(١)، لأنها قد ادَّعِيَتْ فيها أنها لازمةٌ لِمَا جُعِلَ شرطاً، كما يلزم، في عُرِفَ الناس، والجواب السؤال.

(١) التسهيل : ٢٣٦.

والجزاء : الإساءة أو الإحسان، فسُمِّيت بذلك على الاستعارة والتشبيه،
والواسمُ بهذين الوُسْمَيْنِ هم النحويون أهلُ الاصطلاح.

وقوله : «وُسِمَ» أى جُعِلَ لفظ الجواب سِمَةً على تلك الجملة، و «جواباً»
مفعول ثانٍ لـ «وُسِمَ» لأنه بمعنى (سُمِّيَ).

ثم أخذ يذكر كيفية مجئ الفعلين، فعل الشرط، وفعل الجزاء، فقال :

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ

تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنَ

وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنَ

فقسَّم الأمر فيهما إلى إقسام ثلاثة، تصير في التحقيق أربعة :

أحدهما : أن يكونا معاً ماضيين، فتقول : إن قام زيدُ قام عمرو، وإن
أكرمتنى أكرمك. ووقوعُ الماضى هنا ليس بالأصل، لأنَّ الفعلين معاً مستقبَلان
في المعنى بسبب أداة الشرط، ولكن لما كان الفعلان معاً قد علم، باقتران (إن)
أو إحدى أخواتها، استقبألهما لم يُعْتَبَر بالصيغة، فإنَّ الصيغة عندهم : إنما
يُحَافَظ عليها في الدلالة على الزمن المخصوص إذا كان الموضع محتملاً، وأما
إذا كان ثَمَّ ما يعيّن الزمان فلا مبالاة بالصيغ.

هكذا يقول ابن السراج والفارسي في هذا النوع. وقد اعترضه الشَّلَوْبِيُّ
بكى ولام الجحود، واختار أن سبب الإتيان بالماضى أمرٌ معنوي، وهو تحقيق
الأمر، وأنه صار في الاعتقاد كالواجب، والعربُ تفعل مثل هذا، كقوله تعالى :
{أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ} ^(١).

(١) سورة النحل : ١.

ولمّا كان الجوابُ مرتبطاً بالشرط، وأنه لا بُدُّ من وقوعه عند وقوعه،
أتوا بلفظ الماضي تحقيقاً للوقوع.

والثاني أن يكون الفعلان مضارعين، فتقول : إن تُكْرِمَنِي أُكْرِمُكَ،
وإن تُحْسِنَ إِلَيَّ أُحْسِنَ إِلَيْكَ. وهذا هو الأصلُ في الباب والحقيقة، إذا
الأصل مطابقة اللفظ للمعنى، والمعنى مع هذه الأدوات على الاستقبال،
فالمطابقة أولى.

والثالث : التخالف، ويعني به أن يكون الفعلان مختلفين في المضي
والمضارعة لا متفقين، فيكون أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً، ولا يريد
بالتخالف التخالف المطلق/ فيقع مثلاً الماضي مع الأمر، أو المضارع مع ٢٥
الأمر، بل إنما يريد التخالف بين ما ذكر، وذلك الماضي والمضارع.

وللتخالف هنا صورتان :

إحدهما : أن يكون فعل الشرط ماضياً، وفعل الجزاء مضارعاً،
وذلك نحو قولك : إن قام زيدُ يَقمُ عمرو، وإن أكرممتني أُكْرِمُكَ، ويجوز في
الجزاء هنا وجهان : الرفع والجزم كما نذكره إثر هذا.

وهذا الوجه قليل بالإضافة إلى التوافق، ومنه قوله تعالى : [مَنْ كَانَ
يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ
مِنْهَا] (١). وقوله تعالى : [مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ
أَعْمَالَهُمْ فِيهَا] (٢).

(١) سورة الشورى : ٢٠.

(٢) سورة هود : ١٥.

وَأَنشُدْ فِي الْكِتَابِ لِلأَسْوَدِ بْنِ يَعْقُرٍ^(١) :
أَلَاهِلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَّعِلٍ
عَلَى النَّاسِ مَهْمًا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

وَأَنشُدْ لِلْفَرَزْدَقِ^(٢) :
دَسْتُ رَسُولًا بَانَ الْقَوْمُ إِنْ قَدَرُوا
عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ
وَمِنْهُ فِي (إِذَا) قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٣) :

تَرْفَعُ لِي خِنْدَفٌ وَاللَّهُ يُرْفَعُ لِي
نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ
وَقَوْلُ الْآخِرِ السَّلُولِيِّ^(٤) :

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا
لَهَا وَأكْفُ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ تَسْجُمُ
لَأَنَّ (لَمْ) وَمَا بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ فَعَلٍ مَاضٍ.

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهُوَ رَابِعُ الْأَقْسَامِ، أَنْ يَكُونَ فَعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَفَعْلُ
الْجَزَاءِ مَاضِيًا، نَحْوُ : إِنْ تَقُمَ قُمْتُ، وَإِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمْتُكَ.

(١) الْكِتَابُ ٢/٢٤٦، ٣/٦٩، وَبَعْدَهُ :

وَهَذَا رِدَائِي عَنْهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلَبْنِي حَقِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ

وَسَبَقَ الْاسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتَيْنِ فِي «بَابِ التَّرْخِيمِ».

(٢) الْكِتَابُ ٣/٦٩، وَالْهَمْعُ ٤/٢٢٠، وَاللِّسَانُ (وَعَر) وَدِيَوَانُهُ ٢٦٢

وَدَسْتُ رَسُولًا : أُرْسِلْتُ فِي خَفِيَّةٍ لِلْإِخْبَارِ، وَالتَّوْغِيرُ : الْإِغْرَاءُ بِالْحَقْدِ، وَيُقَالُ : أَوْغَرْتُ صَدْرَهُ عَلَى
فُلَانٍ، إِذَا أَحْمَيْتَهُ مِنَ الْفَيْظِ.

(٣) سَبَقَ الْاسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتِ.

(٤) سَبَقَ الْاسْتِشْهَادَ بِهِ.

واقترضى كلام الناظم، حيث لم يفرق بين هذه الوجوه الأربعة، أن الجميع جائز، ولا فضل لأحدهما على الآخر فى القول بالقياس، وقد قال المتأخرون : إنه ضعيف قال الشكويين : ولا أحفظ منه إلا بيتاً واحداً، وهو قوله^(١) :

مَنْ يَكْدِنِي بِسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ

كَالشُّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وضعفه من جهة المعنى، وذلك لأن الإتيان بالماضى فى الشرط أو فى الجزاء إنما القصدُ به تحقيقُ الأمر، وأنه كالواقع، فكيف يُجعل مع هذا القصد مرتباً على فعل لم يكن، وإنما هو بُعدٌ مستقبلي، بدليل الإتيان بالمضارع فيه، فضعف لذلك.

وأيضاً فتكون أداة الشرط قد هيئت للعمل بجزمها الفعل الأول، ثم قُطعت عنه؛ بخلاف ما إذا كان الأمر بالعكس، فإن فعل الشرط إذا لم يعمل فيه الشرط فليس فيه تهيئةٌ للعمل وقطعُ عنه، لأنه إذا عمل فى الثانى علم أنه قد عمل فى الأول من باب أولى، وكذلك إذا كانا معاً ماضيين لايلقى/ فيه محذور، لاستواء العمل فى الموضعين، فهذا معنى ٢٦ توجيه الشكويين.

ولم ير الناظم ذلك، فإنه قد جاء عنده فى النثر الفصيح، وفى النظم الذى قوته قوة النثر، فمن النثر، فمن النثر ما فى الحديث من قوله

(١) هو أبو زيد الطائى، ديوان ٥٢، وجمهرة القرشى ٢٦٢، والمقتضب ٥١/٢، والغزاة ٧٦/١، والعينى ٤٢٧/٤، والأشعوى ١٧/٤.

وكأده يكيد كيدا : خدعه ومكر به . والشجا : ما يعترض فى الحلق كالعظم . والوريد كل عرق يحمل الدم من الجسد إلى القلب، وهو يتبض أبداً.

صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

وفى حديث عائشة رضى الله عنها : «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ»^(٢).

ومن النظم قول الشاعر^(٣):

إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئًا طَارُوا بِهِ فَرَحًا

مِنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وقول الآخر^(٤):

إِنْ تَصْنُرْ مُوْنَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا

مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وصاحب البيت الأول متمكن من أن يقول بدل «إِنْ يَسْمَعُوا»: «إِنْ سَمِعُوا».

وصاحب البيت الثانى متمكن من أن يقول بدل «وَصَلْنَاكُمْ»: «نُؤَاصِلُكُمْ»، وَإِنْ تَصِلُونَا تَمْلُؤُوا» فلمَّا لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه علم أنهم غير مضطرين.

(١) أخرجه البخارى فى «كتاب الإيمان» - باب قيام ليلة القدر من الإيمان، فتح البارى ١/٩١ (الحديث رقم ٣٥).

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الانبياء» - الباب التاسع عشر، فتح البارى ٦/١١٧ (الحديث رقم ٣٣٨٤).

(٣) المحتسب ١/٢٠٦، والمفنى ٦٩٢، والأشمونى ٤/١٧، وسمط اللالكى ٣٦٢، وحماسة أبى تمام ١٤٥٠.

والبيت لقعب بن أم صاحب، ويرى سبة طاروا بهاء والسبة: ما يُسَبُّ به الإنسان من العيوب.

(٤) العينى ٤/٤٢٨، والهمع ٤/٣٢٢، والدرر ٢/٧٤، والأشمونى ٤/١٧ والصرم: القطيعة، والإرهاب: الإخافة.

قال المؤلف : وقد صرَّح بجواز ذلك الفراء، وجعل منه قوله تعالى : {إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} ^(١) لأن «طَلَبُ» بلفظ الماضي، وقد عطف على «نُنْزِلُ» وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه.

هذا جملة ما احتج على مذهبه، ولعله يقول فى قوله ^(٢):

* مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ *

أنه صالح لأن يقال فيه : «مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ أَلُ مِنْهُ» فيجرب على حكم الاختيار، والحق أنه نادر ليس فى رتبة ما تقدم كما يقول النحويون. كل ما احتج به المؤلف جارٍ على طريقته، وقد تقدم له نظائر من هذا النوع.

وقوله : «وَمَاضِيَيْنِ» مفعول ثانٍ لـ (تَلْفِيهِمَا) أى تَلْفِيهِمَا ماضيين أو مضارعين، وألقى بمعنى وجد.

ثم عطف بذكر بعض الأحكام اللاحقة لبعض الأقسام فقال : «وَبَعْدُ ماضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ».

يعنى أن فعل الجزاء يَحْسُنُ رفعه، ولا يكون حينئذٍ إلا مضارعاً، وذلك إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً.

وقوله : «حَسَنٌ» يقتضى أنه لا يُقْتَصَرُ فيه على الرفع، بل يجوز فيه وجه آخر وهو الجزم، ولم يَحْتَجْ إلى ذكره لأنه معلوم الدخول فى حكم الجزم، لما تقدم من إطلاقه جزم الفعلين، وإنما ذكر ما لم يتقدم له، فتقول فى الرفع : إن

(١) سورة الشعراء : ٤.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لأبى زبيد الطائى، وعجزه :

• كَالشُّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ •

أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمُكَ، وَإِنْ قَمْتُ أَقَوْمٌ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ سَيَبَوِيه^(١) :
 وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ
 يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ
 وقال الآخر^(٢) :

فَإِنْ كُنْتُ لَا يُرْضِيكَ أَنْ لَا تَرُدَّنِي
 إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا

٢٧/

/ وقال الآخر :

* وَإِنْ بَعْدُوا لَا يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ *

ولا يلزم هنا أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظًا ومعنى تقدم في
 الأمثلة بل يجوز أن يدخل له في عبارته ما كان ماضيًا معنى لا لفظًا،
 وذلك المضارع إذا دخلت عليه «لَمْ» كقولك إِنْ لَمْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمُكَ. ومنه

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه ١٥٣، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢،
 والإنصاف ٦٢٥، وابن يعيش ١٥٧/٨، والمغنى ٤٢٢، والعينى ٤٢٩/٤، والتصريح ٢٤٩/٢،
 والهمع ٣٣٠/٤، والدرر ٧٦/٢، والأشعرونى ١٧/٤.

والخليل : المحتاج، مأخوذ من الخلّة - بفتح الخاء - وهى الحاجة. والمسألة : السؤال. والحرم :
 الحرام. يقول : إذا ستل لم يعقل لساؤه بأن ماله غائب أو محرم على طلبه.

(٢) الخصائص ٤٣٣/٢، والمحتسب ١٩٢/٢، وابن الشجرى ١٨٥/١، وابن يعيش ٢٨٠/١، والعينى
 ٥١/٢، والتصريح ٢٧٢/١، والأشعرونى ٤٥/٢.

ويروى الشطر الأول «فإن كان لا يرضيك حتى تردنى» وهى الرواية الأشهر.
 والبيت لسوار بن المضرب، وكان الحجاج دعاه إلى أن يخرج لحرب الخوارج، فهرب منه خوفاً
 على نفسه.

وقطرى هو قطرى بن الفجاءة، وكان على رأس الخوارج.

قولُ أعشى باهلة^(١):

لَا يَأْمَنُ النَّاسُ مُمَسَّاهُ وَمُصْنَبَحُهُ

مَنْ كُلُّ أُوبٍ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ يُنْتَظَرُ

والقوافي مرفوعة، وعلى هذا يكون الماضي في قوله : «وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ» أعمُّ من أن يكون ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى دون لفظ، فيشمل ذلك قولك : إِنْ لَمْ تُكْرِمْنِي لَمْ أُكْرِمْكَ، فهما ماضيان، وكذلك إِنْ أَكْرِمْتَنِي لَمْ أُكْرِمْكَ، أو بالعكس، فإنهما ماضيان.

وإنما جاز رفع الفعل الواقع جواباً، والشرط ماضٍ، من جهة أنه مُقَدَّرُ التقديم، وليس عندهم في موضعه، فهو في الحقيقة دليلُ الجواب، كما قلت: أُكْرِمْكَ إِنْ أَكْرِمْتَنِي، ولو قَدَّرْتَ أنه نَفْسُ الجواب لَوَجِبَ الجزم، فقلت : إِنْ أَكْرِمْتَنِي أُكْرِمْكَ.

والذي سَوَّغَ ذلك مجئُ فعل الشرط ماضيا، لأنه إذا كان ماضيا لم يظهر فيه عملُ الجازم، فَحَسُنَ الإتيان بعده بما لا يَنْجزم، على حَدِّ ما لو أتى قبل الشرط.

الآتري أنه لا يجوز: آتِيكَ إِنْ تَأْتَيْتَنِي، إلا في الشعر، ويجوز: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي.. فهذا مثله، وذلك لأن العرب مِمَّا يَكْرَهُونَ أن تعمل (إِنْ) أو غيرها من

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى يرثى بها أخاه لأمه المنتشر بن وهب الباهلي وهي من عيون قصائد المراثي وأبرعها، وقد أوردها البغدادي كاملة في الخزانة (١/١٨٥ - ٢٠٠) وشرحها، كما توجد في الأصمعيات كذلك (٨٧ - ٩٢).

والمُعَسَّى والمُصْنَبَحُ : مصدران مبييان بمعنى : الإمساء والإصباح، والأدب : الجهة والناحية يقول : لا يأمن الناس على حال، سواء غازيا أم لا، فإن كان غازيا خافوا أن يغير عليهم، وإن لم يكن غازيا عاشوا في قلق أيضا، لأنهم يترقبون غزوه وينتظرونه ويروى الثاني : «في كل فج وإن لم يفرز ينتظروه والفج : الطريق الواسع».

أدوات الجزاء في لفظ الفعل جَزْمًا، ثم لا يكون لها جواب (يَنْجَزِمُ) (١)، فعلى هذا الوجه جاز الرفع، فالجزمُ والرفعُ على وجهين مختلفين عند سيبويه (٢).

وأما المبرد فزعم أنه هو الجوابُ بنفسه، وأنه على أرادة الفاء (٣)، ولم يَرْتَضِ مذهبَ سيبويه، من جهة أن الفعل هنا في موضعه وهو الجواب، فادعاءُ كونه مقدمًا إخراجُ له عن موضعه، ودَعْوَى لا دليل عليها. وهذا المذهب ظاهرٌ من كلام الناظم إذ قال: «وَبَعْدَ مَا ضَرَفْتُكَ الْجَزَا حَسَنٌ» فجعله نفسَ الجزاء، ولو أراد أنه دليلٌ عليه يقال: رَفَعْتُ الفعل، أو نحوه مما لا يُفْهَمُ له به أنه جزاءُ بنفسه.

والذي صَحَّحه الناس مذهبُ غيرِ المبرد، لأن حذفَ الفاء من الجزاء لا يكون إلا في الشعر، وهذا كثير في الكلام، وذلك دليل على أنه ليس من ذلك القَبِيلِ، واحتجوا أيضًا بغير هذا، ولكن قد يترجَّح مذهبُ المؤلف بما ذكر، وبأن الجواب هنا يُغْتَفَرُ فيه حذفُ الفاء، لأنه لَمَّا لم يظهر في الفعل الشرطي جزمٌ كان الجواب كجواب (إِذَا) رَفْعًا، تشبيهًا لـ (إِنْ) بـ (إِذَا) لَمَّا لم يَنْجَزِمَ بها فعل الشرط لم يَنْجَزِمَ فعلُ الجواب.

وأما إن كان فعلُ / الشرط مضارعًا فإنَّ الجواب إذا كان مضارعًا ٢٨ إنما بابه الجزمُ كما تقدم، ولا يجوز فيه الرفعُ إلا نادرًا، وهو مراد الناظم بقوله: «وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ».

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(٣) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

الضمير في «رَفَعُهُ» عائد على «الجزاء» على حذف المضاف، يعني أن رفع الفعل المضارع الواقع جزاءً، إذا كان فعلُ الشرط مضارعاً، ضعيفُ نادر، لم يَقُلْ : إنه شاذُّ، كما قال غيره: مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، لَأَن مِثْلَ هَذَا عِنْدَهُ ثَبِتٌ فِي النَّثْرِ، حَكَى ابْنُ جَنَى فِي «المحتسب» عن طَلْحَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ قَرَأَ: [أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ] برفع «يُدْرِكُكُمْ»^(١).

وفي الشعر من هذا جملةٌ صالحة، نحو قول جرير بن عبد الله البجلي أنشده في الكتاب^(٢):

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
وأنشد أيضاً للعُجَيْرُ السُّلُولِي^(٣):
وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي
وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكِ الضَّرَّ أَنْفَعُ
والقَوَافِي مرفوعة. وقال الآخر^(٤):

-
- (١) المحتسب ١/١٩٢.
(٢) سبق الاستشهاد به.
(٣) الكتاب ٧٨/٣، والخزانة ٧٠/٩، والأصول لابن السراج ٢/٢٠٢، والأغاني ١٤/١٥١
يفخر بأنه إذا قدر على الضر والأذى أثر عليهما والإحسان، وضمير «كان» عائد على قوله :
«المستلحم» في بيت قبله، وهو :

- ومستلحمٌ قد صكَّه القوم صكَّه بعيدُ الموالى نيل ما كان يمتنعُ
رددتُ له ما فرط القيلُ بالضحي وبالأمس حتى أبنا وهو أضلعُ
- (٤) الكتاب ٧٠/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وابن يعيش ٨/١٥٨، والخزانة ٩/٥٧، والتصريح ٢/٢٤٩،
والعينى ٤/٤٣١، والأشعرونى ٤/١٨، واللسان (طبع) وبيوان الهذليين ٨/١٥٤ =

فَقُلْتُ لَهُ أَحْمِلْ فَوْقَ طَوِّكَ إِنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا
وهذا النوع قليل.

ووجه ما أشار إليه من ضَعْفِهِ ما تقدم من أَنَّ العرب تَكْرَهُ أَنْ يَظْهَرَ لِأَدَاةِ
الشَّرْطِ عَمَلُ فِي اللفظ، ثُمَّ لَا يَكُونُ لَهُ جَوَابٌ مُجْزِئٌ، وَهَكَذَا أَجْرَى الْأَمْرُ فِي
كَلَامِهِمْ، عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ سَيَبَوِيهِ عَنْهُمْ^(١)، وَهُوَ مَعْنَى مَا عَلَّلَ بِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى
الْجُمْلَةِ.

وَأَمَّا تَأْوِيلُ الْكَلَامِ فَعَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمَرْفُوعُ دَلِيلَ
الْجَوَابِ، لَا جَوَابًا حَقِيقَةً، كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، وَكَذَلِكَ : أَنْفَعُ
مَتَى مَا أَمْلِكِ الضَّرَّ، وَلَا يَضِيرُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَوْجِيهِ الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ هَذَا،
فَيَكُونُ مِثْلَ مَا أَنْشَدَهُ سَيَبَوِيهِ^(٢):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ
وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ

= والبيت لأبي نزيب الهذلي، يصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها وحمل فوق طاقتة لم ينقص
ذلك من طعامها شيئاً. والطوق : الطاقة، والمطبعة : الملوحة، وضاره يصيره : ألحق به الضرر -
ويروى «فقلت تحمل، و«قيل تحمل».

(١) الكتاب ٦٦/٣.

(٢) الكتاب ٦٧/٣، وابن الشجري ٣٣٩/١، والخزانة ٣/٢، ٢٢٦/٥، ٦١/٩، ٥٤٧، والتصريح
١٢٦/١، والجمع ٢٠٥/٤.

وسراقعة : رجل من القراء، نسب إليه الرياء وقبول الرشوة، وحرصه عليها حرص الذئب على
فريسته.

أى : والمرء ذئبٌ إنْ يَلْقَ الرُّشَا. وما أنشده أيضا لذى الرُّمة (١):

وَأَنْتَى مَتَى أُشْرِفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي

بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَافِرٌ

أى : إننى ناظرٌ متى أُشْرِفُ.

والثانى : أن يكون على حذف الفاء من الجواب، فإن الفعل المضارع بعد

الفاء يُرْفَع، فكأنه قال : إنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ فَتُصْرَعُ، وَلَكِنْ مَتَى مَا أُمِّلِكَ الضَّرُّ

فَنَنْفَعُ، وَمَنْ يَأْتِهَا فَلَا يَضِيرُهَا، فيكون على حَدِّ قول جابر بن ثابت، أنشده فى

الكتاب (٢):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وأنشد. أيضا للأسدى (٣):

(١) الكتاب ٦٨/٣، والمقتضب ٧١/٢، والخزانة ٥١/٩، وديوانه ٢٤١، وقبله :

فِيَا مَىْ هَلْ يُجْزَى بِكَانِي بِمَثْهٍ مرارا وأنفاسى إليك الزواقرُ

ومعنى البيتين : يَا مَىْ، هَلْ تَجْزِيَن بَكَانِي مِنْ أَجْلِكَ بِبِكَانِكَ مِنْ أَجْلِى، وَهَلْ تَجْزِيَن نَحْدَى إِلَيْكَ فِى كُلِّ جِهَةٍ تَكُونِ فِىهَا بِنَظَرِكَ إِلَيَّ كَذَلِكَ؟

(٢) الكتاب ٦٥/٣، والنوادر ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتجب ١٩٣/١، والمنصف ١١٨/٣، وابن يعيش ٢/٩، ٣، والخزانة ٤٩/٩، والعينى ٤٢٢/٤، والتصحيح ٢٥٠/٢، والهمع ٣٢٨/٤.

والبيت نسب سيبويه وخدمة كتابه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما يرواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى، وقبله :

إِنْ يَسْلَمِ الْمَرْءُ مِنْ قَتْلِ وَمِنْ هَرَمِ للذة العيش أقناه الجديدان

فَبَاتِمَا هَـذِهِ النِّيَا وَزَيْتُهَا كالزاد لا يـبـد يوما أنه فانى

(٣) الكتاب ٦٥/٣، والمحتجب ١٢٢/١، ١٩٣، والعينى ٤٤٨/٤، والاشعمونى ٢١/٤، واللسان (نكم).

ونكعه حقه : حبسه عنه، ونكعه الورد : منعه إياه. والشرب : الخطر من الماء.

بَنِي ثَعْلٍ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا

بَنِي ثَعْلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

٢٩

/ التقدير : فالله يُشكرها، وَمَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ وَظَالِمٌ.

وكلا التوجيهين لا يجوز إلا في الشعر عند الجمهور، ولكن الذي يُعطيه لفظ الناظم أن الرفع على حذف الفاء، لأنه جعله هو الجزاء بنفسه، لقوله : «ورفعه بعد مضارع فاعاد الضمير على الفعل الواقع جزاءاً بنفسه، أى : ورفع الجزاء بعد مضارع وهن.

وهذا التوجيه مذهب المبرد^(١)، والأول لسيبويه^(٢)، وكلاهما ممكن.

ويقال : وهن الإنسان يهن، وهن بالكسر أيضا، ضعف، وهنته أنا، وأوهنته، وهنته.

وَأَقْرُنْ بِفَا حَتَّمَا جَوَابًا لَوْجُعِلْ شَرْطًا لِأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجِعِلْ

قَدَّمَ الناظم - رحمه الله - أن الفعل الماضي والمضارع يقعان جواباً للشرط، وأطلق القول في ذلك إطلاقاً، ولم يبين أنه مُقْتَصَرٌ به على الفعل خاصة، بل أشار إلى أن الفعل ينجزم إذا كان مضارعاً، وأنه إذا كان ماضياً في موضع جزم، ولم يذكر مايقع من غير ذينك الفعلين جواباً، ولا ما لا يصلح منها أن يكون كذلك، فذكر هنا ذلك.

ولما كان الواقع جواباً منه ما لا يحتاج إلى الفاء ولا يفتقر إليها، ومنه ما يفتقر إليها، بقاعدة حسنة مختصرة، حاصلها أن كل ما صلح من جهة المعنى أن يكون جواباً للشرط إن لم يمكن أن يأتى شرطاً لـ

(١) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(إن) أو غيرها من أخواتها، أى يقع بعدها - فهو مُفْتَقِرٌ إِلَى الفاء، لا بُدُّ لَهُ منها.

وهذا معنى قوله : «إِنْ جُعِلَ شَرْطًا لَأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ» أى : لو قُرِضَ أَنْ يَجْعَلَ يَلَى أداة الشرط لم يَصْلَح.

ويُفْهَم منه أنه إِنْ صَلَحَ جَعَلَهُ يَلَى الشرط فلا يُقَرَّنَ حَتْمًا بالفاء، فتقول : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بغير فاء، لأنك تقول : إِنْ أَكْرَمْتُكَ كَانَ كَذَا، وكذلك تقول : إِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرِمُكَ، بلا فاء، لأنك تقول : إِنْ أَكْرَمْتُكَ يَكُنْ كَذَا، وكذلك إذا قلت : مَتَى أَكْرَمْتُكَ كَانَ كَذَا، أَوْ مَتَى أَكْرِمُكَ يَكُنْ كَذَا، وهذا صحيح.

(فإن قلت : إِنْ تُكْرِمَنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ، فلا بُدُّ مِنَ الفاء، لأنه لا يصلح أَنْ تقول : إِنْ قَدْ أَكْرَمْتُكَ، وكذلك : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فزِيدُ يُكْرِمُكَ، لا بُدُّ فِيهِ مِنَ الفاء، لأنك [لا] ^(١) تقول : إِنْ قَدْ أَكْرَمْتُكَ، وكذلك : إِنْ زِيدُ يُكْرِمُكَ، كان كَذَا) ^(٢) وقد ذَكَرَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي «التسهيل» ^(٣).

والَّذِي يُحْصَلُ تَفْسِيرُهَا عَلَى الْكَمَالِ أَنْ يُذَكَّرَ مَا يَصْلَحُ أَنْ يَقَعَ تَالِيًا لـ (إن) لِمَا يَخْصُهُ مِنَ الْأَوْصَافِ، فَإِذَا انْحَصَرَ فَمَا خَرَجَ/ عَنْ ذَلِكَ ٣. فلا بُدُّ لَهُ مِنَ الفاء، فتقول : الْأَصْلُ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً الْجَوَابِ مُصَدَّرَةً بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ، غَيْرِ طَلْبِيٍّ، مَاضٍ، مُجَرَّدٍ مِنْ (قَدْ) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْأَدْوَاتِ مُطْلَقًا، كَالنَّفْيِ وَنَحْوِهِ، أَوْ مُضَارِعٍ مُجَرَّدٍ، أَوْ مَنْفَى بِـ

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ت).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٣) حيث في يقول (٢٣٦) : «وتسمى الجملة الثانية جزاء وجواباً، وتلزمه الفاء في غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً».

(لَمْ) أَوْ (لَا).

وقد جمع هذا العَقْدُ أو صافاً بها يصح وقوعُ الجملة جواباً من غير فاء.
أحدهما : أن تكون الجملة مصدرّة بفعل، فلو كانت مصدرّة باسم لم
تَصْلَح أن تقع جواباً للشرط دون فاء، لأنها لاتقع تالية للشرط، فلا تقول : إِنْ
تَأْتِنِي زَيْدٌ مُكْرِمٌ، لَأَنْكَ لَاتَقُولُ : إِنْ زَيْدٌ مُكْرِمٌ يَكُنْ كَذَا.

وما جاء مما يُخالف هذا فشانُ يُحفظ، نحو ما أنشده سيبويه^(١):

بَنِي تُعَلِّ لَأَتُنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِيهَا

بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكُمِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

وأنشد أيضاً^(٢):

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * الْبَيْتُ

فإن قيل : فأنت تقول : إِنْ زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمُهُ، فَلِمَ لايجوز على ذلك أن يقال :
إِنْ أَكْرَمْتَنِي زَيْدٌ قَامَ، فضابطُ الناظم يقتضى جوازَ هذا.
فالجوابُ : أن قولك : «إِنْ زَيْدٌ قَامَ» ليست بجملة اسمية، وإنما هي فعلية،
و«زَيْدٌ» مرفوع بفعل مضمر من باب «الاشتغال».

ودليلُ ذلك أن (إِنْ) من خواصِّ الأفعال لاتدخل إلا عليها، لكنهم أضَمُّوا
بعدها لما كانت أمَّ الباب، وأيضاً لايليها الاسم إلا وبعده فعلٌ مفسَّر، كقوله
تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)^(٣).

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) (سبق الاستشهاد به، وعجزه :

• والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان •

(٣) سورة براءة : ٦..

فلو قلت : (إن زيدا قائم) لم يصح فلا يصح، إذن أن تقول : إن قام زيدا عمرو قائم. نعم أستم الإلزام إن كان ما بعد الاسم فعلا، نحو قولك : إن تأتيني زيد يقل ذاك. فقله : «زيد يقل ذاك» جملة مصدرية باسم، لكنه على إضمار فعل من باب «الاشتغال» ولذلك جزم «يقل ذاك» فكأنه قال : إن تأتني يقل زيد ذاك.

أجاز هذه المسألة سيبويه، وجعلها نظير : زيدا ضربته، لما كان الجواب موضع ابتداء على الجملة^(١).

وقد منع المسألة الزجاج في «معانيه» ورد عليه الفارسي في «الإغفال» واستشهد بكلام سيبويه فيها، فإذا قد صار قولك : (زيد يقل ذاك) من وجه يصح أن يجعل شرطاً لـ (إن) لأنك تقول : إن زيدا أتاني أكرمه، وإن زيد يأتي أكرمه، في الشعر.

فالحاصل أنك إن اعتبرت الفعل المقدّر فهو معتبر في الشرط والجزاء، فتخرج الجملة عن التّقدير بالاسم، فليس ما عترض به من الجمل المصدرية بالاسم، وإن لم تعتبر التقدير، وإنما اعتبرت مجرد الظاهر، فاعتبارها جارٍ أيضا في / الشرط والجزاء، وقد تقدم أنه جائز ٣١ في الشرط على تقدير الفعل، فكذلك يجوز في الجزاء فلا اعتراض به، لأننا نقول : الجملة المصدرية بالاسم لا يمتنع وقوعها جواباً بغير فاء مطلقاً، بل يمتنع في وجه، وهو إذا كان الاسم مبتدأ ليس على إضمار فعل، ويجوز في وجع، وهو إذا كان على إضمار الفعل، وهذا ظاهر.

الوصف الثاني : أن يكون الفعل متصرفاً، وقد تقدمت أمثله ذلك،

(١) الكتاب ١١٤/٣.

فلو كان غير متصرف لم يصلح أن يقع جوابا دون فاء، لأنه لا يقع تاليا للشرط فلا تقول: **إِنْ تُكْرِمْنِي عَسَى أَنْ أَكْرِمَكَ**، ولا **إِنْ تُكْرِمْنِي نِعَمَ الرَّجُلُ أَنْتَ**. كذلك (بئس، وليس) بل لابد من الفاء، قال الله تعالى: **{إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}**^(١). وقوله **{إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا، فَعَسَى رَبِّي}**^(٢). الآية.

وإنما امتنع ذلك لأنه لا تصلح هذه الأفعال أن تقع شرطا، فلا تقول: **إِنْ عَسَى أَنْ تَقُومَ، وَإِنْ نِعَمَ الرَّجُلُ أَنْتَ**، ولا ما أشبه ذلك.

الوصف الثالث: أن يكون الفعل غير طلبى، فإن كان طلبيا فلا يقع جوابا إلا الفاء وذلك قولك: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرِمَهُ**.

والأفعال الطلبية هي فعل الأمر كما ذكر، ومنه قوله تعالى: **{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}**^(٣).

والنهي، نحو ما فى قراءة ابن كثير: **{وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَفُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا}**^(٤).

والدعاء، نحو قوله تعالى: **{وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا}**^(٥). وفى الحديث: **{اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا}**^(٦). وكذلك **{لَا تَفْعَلْ}** فى الدعاء، وكذا إذا كان الدعاء بالماضى أو المضارع، نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ**، وإن قعد ف**يَرْحَمَهُ اللَّهُ**.

(١) سورة البقرة: ٢٧١.

(٢) سورة الكهف: ٣٩، ٤٠.

(٣) سورة آل عمران: ٣١.

(٤) سورة طه: ١١٢، وانظر: السبعة ٣٢٤.

(٥) سورة الأنفال: ٣٢.

(٦) أخرجه البخارى فى «كتاب التوحيد» - باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، فتح البارى ٣٧٨/١٣ (الحديث رقم ٧٣٩٣).

ومنه ما أنشده سيبويه من قول الشاعر^(١):

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتَهُ

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرُ

فـ «قام» (دعاء عليها، وقد يكون الفعل طلبياً بالأداة — لداخلة عليه، كالاستفهام، والعرض، والتخصيص،) (ونحو ذلك، فتلزم الفاء، لكن هذا داخل تحت القُد الآخر، وهو قيد التجرد، فكلُّ هذه الأفعال لاتصلح أن تكون جواباً إلا بالفاء، لأنها لاتصل أن تلي أداة الشرط فلا تقول : إن اضرب زيدا، ولا يجوز ذلك.

والوصف الرابع : التجرد من الأدوات الداخلة، فأما في الماضي فأن يتجرد خصوصاً / من (قَدُّ) لفظاً أو تقديرًا، ومن غيرها >عموماً، فإن ٣٢ لم يتجرد عن (قَدُّ) في اللفظ فلا (تقع جواباً دون الفاء، لأنه لا يصح أن يلي الصرط، فلا تقول : إن أكرممتني قَدُّ أكرممتك، (لأنك لاتقول : إن أكرممتك)^(٢) وكذلك إن قَدَرْتَهَا، فإنها في حكم المنطوق بها، فلا بد من الفاء، نحو قوله تعالى : (قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ)^(٣).

(١) هو نو الرمة، ديوان ٢٥٣، والكتاب ٨٢/١، والمقتضب ٧٧/٢، والخصائص ٢٨٠/٢، وابن الشجري ٢٤/١، وابن يعيش ٣٠/٢، ٩٦/٤، والمغنى ٤٣٥، وابن أبي موسى : هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. والوصل - بكسر الواو - المفصل، وهو ملتقى كل عظمين، والمراد بوصلها المفصلان اللذان عند موضع نحرها والجازر : اسم فاعل من : جزر الناقة، إذا نحرها. ويروى «إذا ابن أبي موسى بلال» بالرفع. يخاطب ناقتة ويقول لها : إذا بلغتني المصروح فقد استغنيت عنك، لأنى سأحل عنده فى خصب وسعة واستقرار، فلا أحتاج إلى الرحيل عليك، ودعا عليها بالنحر والجزر، وقد عيب عليه ذلك.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

وقوله تعالى : {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} ^(١) والتقدير كقوله تعالى : {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتُ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ} ^(٢).

ودليل كونه على تقدير (قَدْ) أنه ماض في المعنى، لأن الصدق ليس مسبباً عن كون القميص قَدْ مِنْ قَبْلِ، ولا الكذب مسبباً عن كونه قَدْ مِنْ دُبُرٍ، فكأنه قال : إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَقَدْ صَدَقْتُ، أَيْ فَقَدْ كَانَ قَوْلُهَا صَادِقًا، وكذلك في الطَّرْف الآخر.

وكذلك إِنْ لَمْ يَتَجَرَّدْ عَنْ غَيْرِ (قَدْ) عموماً فلا بُدَّ في وقوعه جواباً من الفاء، كما إذا دخلت عليه أدوات الاستفهام، أو العَرَض، أو التحضيض، أو النفي، أونحو ذلك، كقولك : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَهَلْ أَكْرَمْتَ عَمْرًا، وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ غَمَا قَامَ عَمْرُو. وَأَمَّا التجرد في المضارع فإِنْ لَاتَدْخُلَ عَلَيْهِ أَدَاةٌ مِنَ الْأَدَوَاتِ مَاعِدَا (لَمْ) و(لَا) فلو دخل عليه حرفٌ من حروف الاستفهام أو العَرَض، أو السين، أو سَوْفَ، أو قَدْ، أو غير ذلك لَمْ يَسْتَغْنِ فِي كَوْنِهِ جَوَابًا عَنِ الْفَاءِ، فَتَقُولُ : إِنْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَهَلْ تُكْرِمُ عَمْرًا؟ أَوْ فَهَلْ تُكْرِمُ عَمْرًا، أَوْ فَسَوْفَ تُكْرِمُ عَمْرًا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي} ^(٣) أَوْ فَقَدْ أَكْرَمَكَ.

ولا تقول : إِنْ أَكْرَمْتَنِي سَوْفَ تُكْرِمُ زَيْدًا، وَلَا قَدْ تُكْرِمُ زَيْدًا، لِأَنَّ وَاحِدَةً مِنْ تِلْكَ الْأَدَوَاتِ لَا يَصِحُّ أَنْ تَلِيَ أَدَاةَ الشَّرْطِ إِلَّا (لَمْ) و(لَا) فَإِنَّ الْفَاءَ لَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهَا مَعَهُمَا، فَتَقُولُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرُو (وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ لَا يَقُمْ عَمْرُو، لِأَنَّكَ تَقُولُ :

(١) سورة المائدة : ١١٦.

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦، ٢٧.

(٣) سورة الأعراف : ١٤٣.

إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرُوٌ^(١) وَإِلَّا تَقُمْ أَقُمْ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}^(٢) الآية. وَقَالَ : {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ}^(٣).

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ثَبَتَ أَنَّ مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ مِنَ الْجَوَابَاتِ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الْأَرْبَعَةُ لَمْ تَلْزِمَهُ الْفَاءُ، فَتَقُولُ : إِنْ تُكْرِمَنِي أُكْرِمَكَ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَنَحْوُ هَذَا لَا تَقْدُمُ لَهُ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ، وَكُلُّهَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ فِعْلٌ شَرْطًا.

فَإِنْ قِيلَ : قَوْلُ النَّازِمِ «وَأَقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا / صِفَتُهُ كَذَا» إِلَى ٣٣ آخِرِهِ لَا يَخْلُو أَنْ يَرِيدُ أَنْ مَاعِدًا ذَلِكَ لَا تَقْرُنْ بِهِ الْفَاءُ أَصْلًا، لَصِحَّةِ وَقُوعِهِ شَرْطًا، فَإِذَا جَاءَ أَحَدُ الْفَعْلَيْنِ الْمَوْصُوفَيْنِ جَوَابًا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ الْفَاءُ أَصْلًا، فَيَكُونُ «حَتْمًا» وَصْفًا لَا يُفِيدُ مَفْهُومًا فِي الْمَسْأَلَةِ.

أَوْ يَرِيدُ أَنْ مَاعِدًا ذَلِكَ لَا تَلْزِمُهُ الْفَاءُ حَتْمًا، بَلْ قَدْ تَأْتَى مَعَ أَحَدِ الْفَعْلَيْنِ الْفَاءُ، وَقَدْ لَا تَأْتَى، فَانْتَفَى فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ، وَيَكُونُ وَصْفُ «الْإِنْجِتَامِ» يُعْطَى مَفْهُومًا، وَكِلَا الْقَصْدَيْنِ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ.

فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْأَوَّلَ لَزِمَ أَنْ لَا تَدْخُلَ الْفَاءُ مَعَ الْمَوْصُوفِ بِمَا ذَكَرَهُ أَصْلًا، وَذَلِكَ بَاطِلٌ، فَإِنَّ الْفَاءَ مَعَهُ جَائِزَةُ الدِّخْوَلِ، فَتَقُولُ : مَنْ يُكْرِمَنِي فَأَكْرِمُهُ، وَإِنْ تَأْتَيْتَنِي فَأَعْطِيكَ، قَالَ اللَّهُ : {فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(٤)}. وَقَالَ تَعَالَى : {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ}^(٥). وَقَالَ تَعَالَى : {قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا}^(٦). وَهُوَ كَثِيرٌ.

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ (س).

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٢٤.

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ : ٤٠.

(٤) سُورَةُ الْجِنِّ : ١٣.

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ : ٩٥.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١٢٦.

وإن كان قَصْدُهُ الثَّانِي لَزِمَ أَنْ يَجُوزَ الْوَجْهَانِ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمَوْصُوفِ
بِمَا ذُكِرَ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا، فَإِنَّ الْمَاضِي الَّذِي هُوَ مُسَبَّبٌ عَنْ فِعْلِ الشَّرْطِ
لَا تَدْخُلُهُ الْفَاءُ فَلَا تَقُولُ : إِنْ قَامَ فَقَامَ عَمْرُو، وَلَا إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَأَكْرَمْتُكَ، وَلَا يَثْبُتُ
الَّذِي كَانَ بِقَوْلِهِ (١) :

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرٌ

لأن « قام » دعاء، ولا بقوله تعالى : [فَصَدَقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ] (٢) لأنه على
تقدير (قَدْ) كما لو ظهرت، وليس « الصَّدُق » مسببًا عن الشرط، بل هو قبْلُه،
ومثْلُه لا يصح أن يقع شرطًا لأنه غير مستقبل بـ(إِنْ) فعلى كل تقدير هذا المفهومُ
الذي أعطاه النُّظْمُ غيرُ منتظم في سِلْكِ الصَّحَّةِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْمَفْهُومَ هُنَا
مُعْطَلٌ، فَهُوَ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ، وَيَقْتَضِي إِهْمَالَ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْبَابِ، هِيَ غَايَةُ
الشُّهُرَةِ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهَا ضَرُورِيَّةٌ.

فَالْجَوَابُ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَسْمَيْنِ صَحِيحٌ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ، وَهُوَ كَوْنُ مَا عِدا
مَا ذُكِرَ لَا يُقَرَّنُ بِالْفَاءِ أَصْلًا، فَصَحِيحٌ، لِأَنَّ الْمَضَارِعَ عَلَى قَسْمَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ فِي الْجَوَابِ عَلَى تَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ، فَلَا بُدَّ هُنَا مِنَ الْفَاءِ
لِزُومِهَا، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ صَارَتْ اِسْمِيَّةً . وَالْاِسْمِيَّةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْفَاءِ كَمَا تَقْدُمُ ذِكْرُهُ .
وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلَ الْمَضَارِعَ بَعْدَ الْفَاءِ كَمَا تَقْدُمُ ذِكْرُهُ، وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلَ الْمَضَارِعَ
بَعْدَ الْفَاءِ سَيَبُورِيهِ وَالنَّحْوِيُّونَ.

فَإِذَا قُلْتَ : إِنْ تُكْرِمْنِي فَأَكْرِمُكَ، فَالْمَعْنَى فَإِنَّا أَكْرَمُكَ، لِأَنَّهُ وَاقِعٌ عِنْدَ

(١) هُوَ نُو الرِّمَّةِ، وَسَبَقَ الْاِسْتِشْهَادُ بِهِ، وَصَدْرُهُ : إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَالًا بَلَغَتْهُ

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ٢٦.

سيبويه موقع الابتداء^(١).

قال السيرافي : ولولا هذا لم يَحْتَجْ إلى الفاء، يعنى لولا أنه واقع

موقع الابتداء، والمعنى / فأنا أكرمك، لم يحتج إلى الفاء. ٣٤

وقال ابن خروف في قول سيبويه : وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ^(٢) : هذا نص بأنه لا يرفع بعد الفاء إلا على البناء على المبتدأ ظاهر أو مضمّر. قال : ولذلك أدخلها، يعنى الفاء، ولو لم يرد الاسم لم يدخلها، ولجزم الفعل.

وعلى هذا أيضا حمل ابن خروف كل ما دخلته الفاء من الجوابات، فجعل الأجوبة أخباراً مبتدآت، كقوله تعالى : {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}^(٣) وكذلك قوله : {فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}^(٤).

وإذا كان كذلك فالجملة الجوابية لأربط لها إلا أن يؤتى بالفاء لتربطها بالجملة الشرطية، إذا كان الجزم الحاصل به الربط مفقوداً، ليس على تقدير الظهور، وهى في ذلك نظير جملة الحال، في أنها لا بد فيها من الواو وإن لم يكن فيها ضمير عائد على ذى الحال، إذ لا بد من الربط بينهما.

وبهذا المعنى يتوجه دخول الفاء حيث دخلت. ومن تلك الجهات كلها لم يصح أن تقع تالية للشرط، لأن الشرط مختص بالفعل، لا يدخل على سواء، فإذا كان كذلك فقد دخل هذا القسم تحت ضابطه الذى يقتضى

(١) قال سيبويه في الكتاب (٦٩/٣) : «وقال : إن تأنى فأكرمك، أى فأنا أكرمك، فلا بد من رفع «فاكرمك» إذا سكّت عليه، لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ».

(٢) الكتاب ٦٩/٣.

(٣) سورة المائدة : ١١٦.

(٤) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

لزوم الفاء.

والقسم الثاني : ألا يكون الفعل على تقدير مبتدأ أصلاً، فلا بد من الجزم، لأنه لا مانع من دخوله، ولا مسوّغ لغيره، وليس هذا بموضع لفظاء، لأنه لمعنى الشرط وهو حاصل بالجزم، فلا يصح أن تدخل الفاء هنا أصلاً، وهو الذى يُعطيه المفهوم (على التقدير الأول، فلا خلل في عبارته هذا فز المضارع.

وكذلك الماضى أيضاً على قسمين :

أحدها : أن يكون مستقبل المعنى بالشرط، فلا بد هنا من التجرد عن الفاء، إذ ليس الماضى هنا على تقيير (قد).

وأيضاً فعلى ما قاله ابن خروف : إنما تدخل الفاء إذا كان الفعل في تقدير مبتدأ، فإذا لم يكن كذلك فلا مدخل للفاء، وهو ما أعطاه المفهوم، من جهة أن الماضى في موضع جزم، لأنه في موضع المستقبل الذى يحصل فيه الربط بالجزم.

والثانى : أن لا يكون مستقبل المعنى بالشرط، بل يكون على تقدير (قد) فقد دخلت (قد) في التقدير فهى كالظاهرة، وأنى إذا أتيت بها لأبد لك من الإتيان بالفاء، إذ لأبد من الربط، فقد دخل هذا القسم تحت ضابط لزوم الفاء، فالكلام صحيح.

وأما الثانى، وهى ما أعطاه المفهوم من أن ما عدا ما ذكر غير لأزمة فيه الفاء / بل يجوز أن تلحق وأن لا، فصحيح، لأن الحاصل من ٣٥ المضارع إذا وقع جواباً أنه يجوز فيه الأمران، لكن على قصدين مختلفين، فإذا لم تأت بها فهو بنفسه الجواب، وإن أتيت بها فالجواب

جملة اسمية، وذلك لا يقدح في إطلاق جواز الوجهين، فكُم من موضع في الكلام يكون الوجهان المختلفان فيه في اللفظ على قصدين مختلفين، بل هذا عند أهل البيان^(١) لازم، بخلاف ما إذا كان المضارع غير مجرد، فإنه لا بد من الفاء، ولا يجزى فيه وجه سوى ذلك، فلحاق الفاء فيه عند ذلك حتم.

والحاصل أيضا من الماضي غير المقرون بقَد في اللفظ كما ذكر في المضارع، لأنه إذا كان يجوز فيه أن يؤتى بالفاء وأن لا يؤتى بها، لكن على قصدين، فقد جاز الوجهان، فالفاء غير لازمة.

ولا يقال : إن الماضي مع الفاء مقرون بـ(قَد) تقديرًا، فهو كاللفظ بها معه، فلم يصح أن يكون في الماضي المجرد وجهان لأنا نقول : هو مجرد لفظًا، فالوجهان جائزان، وأيضًا فلحاق الفاء مع قطع النظر عن تقدير (قَد) إنما يكون على إضمار المبتدأ كما تقدم من كلام ابن خروف، فلا اعتبار بتقديرها. فكأنها لم تقدر إذا كان الحكم في الإتيان بالفاء وغيرها وهو تقدير المبتدأ. فإذا ثبت هذا كان الفعل الماضي والمضارع المذكوران يجوز فيهما الوجهان على الجملة فكلام الناظم صحيح وقوله : «واقرن بفا» أراد : بفاء، بالمد، لكن قصر ضرورة، فصار مثل ما حكى من قولهم : شربت ما يافتى. وفي هذا النظم منه مواضع كثيرة.

وقوله : «لو جعل» جملة شرطية في موضع الصفة لـ«جوابا» أي جوابًا هذه صفته، و«أنجعل» فعل مطاوع لـ(جعل) تقول : جعلت الشيء في موضع كذا فأنجعل، وذلك قياس في (فعل) المقصود به العلاج، نحو : قسمته فأنقسم، وفصلته فأنفصل، وصرفته فأنصرف، وما أشبه ذلك. ثم قال :

(١) في الأصل «أهل الشأن» وما ثبت من (س، ت) هو الصواب.

وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ

كَانَ تَجُزُّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

يعنى أن (إذا) التى للمفاجأة، وهى التى فى قولك : خَرَجْتُ فإذا زيد قائم، تقوم مقام الفاء، فتقع فى موضعها خلفاً منها، كما فى المثال المذكور، وهو إن تَجُزُّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ ومثله : إِنْ يَقُمْ زيدٌ إِذَا هو مَائِلٌ بين يَدَيْكَ، ومنه قوله تعالى / : [وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ]^(١) ومنه أيضاً : [وإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِى آيَاتِنَا]^(٢).

قال الفراء : العرب تجعل (إذا) تَكْفِي من (فَعَلْتُ، وفَعَلُوا) لو قال مكانها : (مَكْرُوا) لكان صواباً^(٣).

وإنما وقعت (إذا) المفاجأة بدلاً من الفاء لشبَّهها بها، فى أن كل واحدة لاتقع مبتدأة كـ«إنما» وغيرها من حروف الابتداء، بل لابد أن تقع مبنية على كلام، وأيضاً (إذا) فى الآية واقعة موقع الفعل، كانه قال : قَنَطُوا، كما أن الفاء فى الجواب واقعة موقع الفعل، فلما اشْتَبَهَا فى هذا التصرف وقعت (إذا) موقع الفاء لذلك، ليس ذلك لكونها فى معناها، لأن الفاء تدخل على (إذا) فتقول : خَرَجْتُ فإذا زيد قائم.

وفى كلامه فى (إذا) نظرٌ من وجهين :

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) سورة يونس : ٢١.

(٣) عبارة الفراء فى معانى القرآن (١/٤٥٩) هى «العرب تجعل (إذا) تكفى من فعلت وفعلوا، وهذا الموضع من ذلك، اكتفى بـ(إذا) من (فعلوا) ولو قيل : (من بعد ضراء مسَّتْهُمْ مَكْرُوا) كان صواباً».

أحدهما : أنه يقتضى أن (إذا) تَخْلُفُ الفاءَ حيثما وقعت، فكل موضع تقع فيه الفاء يصح أن تقع فيه (إذا) فإذاً يقتضى أن تقول في نحو قولك : إن تَقُمْ فَعَسَى أن تَأْتِيَنِي، إن تَقُمْ إذا عَسَى أن تَأْتِيَنِي، وفي (إن تَقُمْ فَقَدْ قَامَ عمرو) : إن تَقُمْ إذا قَدْ قَامَ عمرو، وما أشبه ذلك من المواضع التي تدخل فيها الفاء.

وليس كذلك، بل (إذا) إنما تدخل على الجملة الاسمية خاصة، ولا تدخل على كل الجمل الاسمية، بل على غير الطلبية، فلاتقول : إن تَأْتِيَنِي إذا هَلْ أَنَا مُكْرِمُكَ؟ كما تقول : إن تَأْتِيَنِي فإنا مُكْرِمُكَ، وإنما تقول : إن تَأْتِيَنِي إذا أنا مُكْرِمُكَ، كما في الآية : {إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} ^(١) وكما في مثاله «إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ» وأما غير ذلك فلا، لأنها مختصة بالجملة الاسمية، ألا ترى أنه لا يجوز بعدها نصب الاسم على إضمار فعل من باب «الاشتغال» بل يلزم الرفع على الابتداء، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو، وهو مذهب الناظم في (إذا) كما مرَّ تقريره في بابه، فإطلاق هذا الكلام مُشْكَلٌ كما ترى.

والثاني : أنه نصُّ في «التسهيل» على أن (إذا) لاتقع في موضع الفاء إلا إذا كانت جواباً لـ (إن) خاصة، فقال : وقد تنوب بعد (إن) (إذا) المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية ^(٢)، فقيد النيابة بأن تكون بعد (إن) وبأن يكون ما بعدها جملة اسمية غير طلبية، وهو ما ذكر قبل هذا. وعلى هذا المعنى شرح ابنه هذا الموضع في «التكملة» ^(٣).

وإذا استقرأت كلام العرب فقلماً تجده إلا على ما قال، وهذا النظم

(١) سورة الروم : ٢٦.

(٢) التسهيل : ٢٣٨، وما بين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س) والتسهيل.

(٣) التكملة على شرح التسهيل لابن الناظم (لوحة ٢٢٧ - ١).

يَقْتَضِي أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مِنْ) وَ(مَا) وَ(مَتَى) وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَدَوَاتِ فَتَقُولُ / : ٣٧
مَنْ يَكْرِمُنِي إِذَا أَنَا أَكْرَمُهُ، وَمَتَى تَأْتِنِي إِذَا أَنَا أَحْسَنُ إِلَيْكَ، وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ، وَهَذَا غَيْرُ مَقُولٍ كَمَا ذُكِرَ.

وَالْجَوَابُ : أَنْ تَمَثِيلُهُ قَيْدٌ فِيمَا ذُكِرَ، إِذْ لَمْ يَأْتِ (إِذَا) جَوَابًا إِلَّا بَعْدَ
(إِنْ) وَمَعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ غَيْرِ الطَّلِبِيَّةِ، ذَلِكَ قَوْلُهُ : «كَأَنَّ تَجْدُ إِذَا لَنَا
مُكَافَأَةٌ» فَإِنَّهُ قَالَ : «وَتَخْلُفُ الْفَاءُ الْمُفَاجَأَةُ» فِيمَا كَانَ نَحْوَ هَذَا الْمَثَالِ،
وَمِنْ عَادَتِهِ إِفَادَةُ التَّقْيِيدِ بِالْمَثَلِ، وَقَدْ مَرَّ مِنْ هَذَا شَيْءٌ كَثِيرٌ.

و«الْفَاءُ» فِي قَوْلِهِ «وَتَخْلُفُ الْفَاءُ» مَقْعُولٌ بِ«تَخْلُفُ» وَ«إِذَا الْمُفَاجَأَةُ»
هُوَ الْفَاعِلُ، يُقَالُ : خَلَفَ فُلَانٌ فُلَانًا، إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ، وَخَلَفَهُ إِذَا كَانَ خَلِيفَةً
بَعْدَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي} ^(١). وَالْمُكَافَأَةُ : الْمُجَازَاةُ، يُقَالُ
: كَافَأْتُهُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ مُكَافَأَةً، وَكَفَاءً : جَازَيْتُهُ عَلَى فِعْلِهِ.

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ

بِالْفَا أَوْ الْوَإِ بِتَثْنِيَةٍ قَمِنْ

ذَكَرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ
الْبَابِ، فَذَكَرَ مِنْهَا مَسَائِلَتَيْنِ يَشْتَرِكُ فِي النَّظَرِ فِيهِمَا بَابُ النِّوَاصِبِ
وَالْجَوَازِمِ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا عُطِفَ عَلَى الْفِعْلِ الشَّرْطِيُّ، أَوْ عَلَى الْفِعْلِ
الْجَزَائِيِّ.

وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الْعُطْفِ عَلَى فِعْلِ الْجَزَاءِ فَقَالَ : «وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا
إِنْ يَقْتَرِنُ» إِلَى آخِرِهِ.

(١) سورة الأعراف : ١٤٢.

يريد أن الجزاء إذا عطف عليه فعلٌ بأحد حرفَيْن، وهما الواو والفاء، فإنَّ ذلك الفعل يجوز فيه ثلاثة أوجه، وهو التثنية الذي ذَكَرَ [أنه] ^(١) مستحقُّ لها، وهو معنى قوله : «قَمِنْ» أى جديرٌ وخليقٌ بها، وإنما قال ذلك لكونها عنده جاريةً على القياس، صحيحة التنزيل على حسب ما يُذكر بحول الله.

وذكر الجزاء مطلقاً، وهو أعمُّ من أن يكون بالفعل أو بغيره، ولم يُقَيِّده بالفعل الذى يظهر فيه الجزم، أو يكون في تقدير الظهور وهو المضارع والماضى، لأن الحكم واحد فيما إذا كان كذلك، أو كان جملة اسمية أو غير ذلك، فتقول إذا كان فعلاً : إن تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ وأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بالجزم، وأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بالرفع، وأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بالنصب، وكذلك الماضى تقول : إن أتيتنى أحسنتُ إليك وأكْرِمَكَ، وأكْرِمَكَ، وأكْرِمَكَ.

وكذلك إذا كان الجزاء غيرَ الفعل المتقدم نحو : إن تُزُرْنِي فَأَنَا مُحْسِنٌ إِلَيْكَ وأكْرِمَكَ، بالجزم، وأكْرِمَكَ، بالرفع، وأكْرِمَكَ بالنصب. وشَرَطَ الناظم في هذا الجواز أن يكون العطف بأحد هذين الحرفين، وهما الفاء والواو.

فمثال الفاء قوله تعالى : [وَأِنْ تُبَدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُوا يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ / فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ] ^(٢) قُرِئت هذه الآية ٣٨ بالثلاث الحركات في «يَغْفِرُ» و«يُعَذِّبُ» فقراءة الجزم لِمَنْ عَدَا. نافعاً

(١) بدل هذه الكلمة في النسخ الثلاث «هو» وما أثبتته من عندي، وهو الذى تستقيم به العبارة، والله أعلم.

(٢) سورة البقرة : ٢٧٤.

وابن عامر^(١). وقراءة الرفع لهما^(٢). وقراءة النصب في غير السبع، حكاها
سيبويه^(٣)، وهي مرويّة عن ابن عباس وأبي حيوة والأعرج^(٤).

ومثال الواو قوله تعالى : {وَأِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ
وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}^(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «ونكفر» بالرفع
مع النون، وكذلك ابن عامر وحفص إلا أنهما قرأا بالياء، وقرأ الباقيون بالنون
والجزم^(٦)، ودوى عن الأعمش أنه قرأ بالنصب مع النون^(٧).

وقال تعالى : {مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}^(٨)
قرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع مع الياء، وقرأ حمزة والكسائي بالياء وجزم الراء،
والباقيون برفع الراء مع النون^(٩)، وأنشد سيبويه في النصب للأعشى^(١٠) :

-
- (١) في (س) «لن عدا نافعا».
- (٢) هذه الجملة ساقطة من (س) أيضا.
- والصواب في قراءة هذين الحرفين هو ما جاء في كتاب السبعة (لابن مجاهد (١٩٥) والإقناع لابن
الباز (١٦)) من أن قراءة الرفع لعاصم وابن عامر، وقراءة الجزم لن عداهم من السبعة.
- (٣) الكتاب ٩٠/٣.
- (٤) البحر المحيط ٣٦٠/٢.
- (٥) سورة البقرة : ٢٧١.
- (٦) السبعة ١٩١.
- (٧) البحر المحيط ٢٢٥/٢.
- (٨) سورة الأعراف : ١٨٦.
- (٩) السبعة ٢٩٨.
- (١٠) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢/٢٢، واللسان (كيب) وديوانه ٨٨
والمسحب والمجر : مصدران ميميّان، أو اسما مكان من السحب والجري. وكيب : اسم جبل بمكة.
والمعنى : من يقترب عن قومه يجرى عليه من أنواع الظلم الكثير، وإن أحسن أخفى الناس
حسناته، وإن أساء أظهرها سيئاته، حتى تكون واضحة مشهورة كالنار في رأس جبل.

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى
 مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا
 وَتُدَقَّنْ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِئْ
 يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا
 وقد حُمِلَ على هذا قولُ عنترَةَ (١) :
 مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدِينَ تَرْجِفَا

رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا
 فَإِنْ كَانَ الْعُطْفُ بغير الواو فمقتضى كلام الناظم أن ثلاثة الأوجه لا تجوز
 في المعطوف، وكذلك الحكمُ عند سيبويه (٢) والبصريين أن الفعل إذا عُطِفَ بِهِ (ثُمَّ)
 أو غيرها، فالتثنية غير جائزة، بل إنما يجوز عندهم في ذلك وجهان :
 أحدهما : التشريك في الجزم، فتقول : إِنْ تَأْتِنِي أَتِكَ ثُمَّ أَحْسِنْ إِلَيْكَ.
 والآخر الرفعُ فتقول : وَأَحْسِنْ إِلَيْكَ.
 ومن الأول قوله تعالى : [وَأِنْ تَسْأَلُوا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا
 أَمْثَالَكُمْ] (٣).

(١) ابن السجري ٢٨/١، وابن يعيش ٥٥/٢، ١١٦/٤، ٨٧/٨، وشرح شواهد الشافعية ٥٠٥، والخزانة
 ٥٠٧/٧، ٢٢٠/٨، والعيني ١٧٤/٣، والتصريح ٢٩٤/٢، والهمع ٢٤٠/٤، والدرر ٨٠/٢، وديوانه
 ١٠٨

والبيت من عدة أبيات يخاطب بها عمارة بن زياد العبسي، وكان يحسد عنترَةَ على شجاعته،
 ويظهر لقومه تحقيره، فقال له هذه الأبيات.

وفردين : منفردين أنا وأنت خاصة، ليس معي ولا معك معين. والروانف : أطراف الأليتين،
 وأحدثها رانفة، وتستطار : يطلب منك أن تطير خوفاً وجنباً. والعرب تقول لمن اشتد به الخوف :
 طارت نفسه خوفاً.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) سورة محمد عليه الصلاة والسلام : ٢٨.

ومن الثاني : قوله تعالى : [وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُوَلُّوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ] (١).

وذلك أن الرفع والجزم أمرهما ظاهر، ولذلك جازا في غير الواو والفاء، فالجزم على التشريك إما في اللفظ إن كان الجزم ظاهرا، وإما في الموضع إن لم يكن كذلك، والرفع على الاستئناف.

وأما النصب فعلى مَنَزَع (ماتَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) كأن قولك : إِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ، أَوْ فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ، أَرَدْتَ بِهِ : إِنْ تُكْرِمْنِي يَكُنْ مِنِّْي إِكْرَامٌ لَكَ؛ وَإِحْسَانٌ، أَوْ فَأِحْسَانٌ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ) هَاهُنَا كَمَا تَقْدَمُ.

وإنما اِخْتَصَرْنَا هَذَانِ الْحَرْفَانِ بِهَذَا الْحُكْمِ لِلْوَجْهِ الَّذِي اِخْتَصَرْنَا لِأَجْلِهِ بِدَخُولِهِمَا فِي الْأَجُوبَةِ الثَّمَانِيَةِ، لَمَّا / فِي الْفَاءِ مِنْ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ، وَلَمَّا فِي ٣٩ الْوَاوِ مَعْنَى الْمَعِيَّةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ يَقْتَضِي الْإِتِّصَالَ بِمَا قَبْلُ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْحُرُوفِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ قَالَ سَيَبَوِيهِ؛ وَاعْلَمْ أَنَّ (ثُمَّ) لَا يُنْصَبُ بِهَا كَمَا يُنْصَبُ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا مِمَّا يُضْمَرُ بَعْدَهُ (أَنْ) وَلَيْسَ يَدْخُلُهَا مِنَ الْمَعَانِي مَا يَدْخُلُ فِي الْفَاءِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهَا الْوَاوُ، وَلَكِنِهَا تُشْرِكُ وَيَبْتَدَأُ بِهَا (٢).

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ مَاقَرَّرَهُ لَمْ يَكُنِ النَّصْبُ بَعْدَ (ثُمَّ) أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا مِنْ بَابِ قَوْلِهِ (٣).

(١) سورة آل عمران : ١١١.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) سبق الاستشهاد به، وهو للمغيرة بن حبياء، وصدّره :

سأترك منزلي لبني تميم

*** وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا ***

وقد جعلوا النصب مع الفاء والواو ضعيفا، لأنه عطف على الجزاء وهو واجب، والنصب إنما بابه غير الواجب، لكنه في الجزاء قوى من حيث كان الجزاء ليس بواجب الوقوع إلا بعد وقوع الأول، فلما كان كذلك ضارعا مالا يُوجب الفعل كالاستفهام، فنصبوا لذلك.

وقد تقرر أن هذا في الفاء والواو ولمعنى فيهما [فلا يلحق بهما] ^(١) غيرهما، لأنه إما للتشريك، ولا إشكال، وإما للاستئناف، ومعنى النصب خارج عن هذين. وقوله : «إِنْ يَقْتَرِنَ» أتى به مضارعا على الوجه الأقل، لأن الجواب محذوف لدليل قوله : «والفعل من بعد الجزاء بتلخيص قمين».

ونظيره من كل وجه بيت الكتاب ^(٢) :

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

والمراءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

ويقال : هو قمينٌ لكذا، وقمينٌ به، أى حقيقٌ وجدير.

ثم أخذ يذكر العطف بالواو والفاء على فعل الشرط فقال :

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرَفَا

أَوْوَاوِ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

يعنى أن الفعل إذا وقع بين جملتى الشرط والجزاء فصارتا تكتنفا، أى تحيطان به، وكان ذلك الفعل إثرَ واوٍ وفاءٍ - فجائزٌ فيه وجهان :

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) سبق الاستشهاد به.

أحدهما : الجزم، وذلك على التَّشْرِيك في العامل، نحو قولك : إنَّ
تَأْتِنِي فَتَنْزِلُ عِنْدِي أَكْرَمُكَ، أو : وَنَزَلَ عِنْدِي.

والوجه الآخر : النصب، وذلك على ما تقدّم من تقدير المصدر
معطوفاً عليه هذا الفعل بإضمار (أَنْ) كقولك : إنَّ تَأْتِنِي فَتَنْزِلُ عِنْدِي
أَكْرَمُكَ، أو : وَتَنْزِلُ عِنْدِي.

والتقدير : إنَّ يَكُنْ مِنْكَ إِيْتَانٌ فَنَزُولُ أَكْرَمُكَ، أو مع نُزُولٍ.
والنصبُ هنا أمثلةٌ شيئاً منه في المسألة الأولى، لأنَّ العطف هنا
على فعل الشرط، وفعل الشرط غير واجب، فكان قريباً من الاستفهام
والأمر والنهي، ونحوهما.

ومن مثل الوجه / الثاني ما أنشده سيبويه من قول ابن زهير^(١) :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً

فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلُّ

والنصبُ في هذه المسألة أيضاً ضعيف، لأنَّ النصب في قولك : إنَّ
تَأْتِنِي فَتَحْدُثْنِي أَكْرَمُكَ، معناه معنى الجزم، إذ كان قولك : (إنَّ يَكُنْ مِنْكَ
إِيْتَانٌ فَحَدِيثُ أَكْرَمُكَ) في معنى قولك : إنَّ تَأْتِنِي فَتَحْدُثْنِي أَكْرَمُكَ،
فكرهوا أن يَتَخَطَّوْا به من بابه إلى باب آخر من غير زيادة معنى.

وأما البيت فالنصبُ فيه جيّد، لأنه إثر النفي حسنٌ كما تقدم، سواء
كان بعد شرط أو لا.

وَمَنَعَ النّازِمُ الرّفْعَ في هذا الفعل، لأنّه أجاز الجزم والنصب بعد ما
أجاز في المسألة الأولى الأوجه الثلاثة، فدل على أن الثالث غير جائز،

(١) سبق الاستشهاد به.

فلا يجوز على هذا أن تقول : إن تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أَكْرَمَكَ، ولا : وَتُحَدِّثْنِي، بالرفع، لأن «فَتُحَدِّثْنِي» موضوعُ موضعٍ (مُحَدِّثًا) كما كان كذلك لم يَأْتِ بحرف العطف، ولو قلت : إن تَأْتِنِي وَمُحَدِّثًا أو فَمُحَدِّثًا - كان الكلام فاسدًا لأنه ليس في الكلام منصوبٌ يُعطف عليه. وأما ضمير «تَأْتِنِي» فلا يصح العطف عليه، وإذا كان كذلك لم يكن للرفع وجه. هذا معنى تعليل سيبويه^(١).

وقد أجاز ابن خروف الرفع مع الواو خاصة على الحال، كأنه قال : إن تَأْتِنِي وَأَنْتَ تَسْأَلُنِي، ولا يُقَدَّرُ الفعل مع الواو إلا بالجملة، فلا يُقَدَّرُ «وَسَائِلًا» كما يُقَدَّرُ :

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا^(١)

بالجملة، أى : وأنا أرهنهم.

والناظم لم يَرْتَضِ هذا، بل وقف مع سيبويه والجماعة، لكن قد مضى له في باب «الحال» جواز وقوع المضارع المنبث حالاً مع الواو، على إضمار المبتدأ، ومخالفة مَنْ ذهب إلى المنع في المسألة، فما باله مَنع ذلك هنا؟ فكان الأولى به أن يُجيز الرفع مع الواو، لأن ما أُلْزِمَ سيبويه هنا من وقوع الحال مع الواو قد أجاب عنه بأنه على تقدير الجملة، كما قاله ابن خروف، واستدل عليه بالسَّماع، فهو لازم له، فاقتصاره مع الواو على الوجهين غير سديد، أما مع الفاء

(١) الكتاب ٨٨/٢.

(٢) العيني ١٩٠/٣، والهمع ٤٦/٤، والدرر ٢٠٢/١، والأشعوني ١٨٧/٢، والشعر والشعراء ٦٥١/٢، واللسان (رهن).

والبيت لعبدالله بن همام السلولي، وكان عبيدالله بن زياد قد تورعه فهرب إلى الشام واستجار بيزيد فأمنه، وكتب إلى عبيدالله يأمره بالصفح عنه.

ومعناه : لما خفت سيوفهم نجوت منهم بالهرب، وأبقيت في أيديهم مالكا، ومالك هو عريف الشاعر.

فلا سبيلَ إليه، فكان من حَقِّه أن يجمع بين كلاميه.

وقيدَ جوازَ الوجهين في المسألة بشرطين ذكرهما: وأحد الشرطين : أن يكون العطف بالفاء أو الواو كما مرَّ، فدلَّ أن ذلك عنده مختص بهما، ولا يجوز في غيرهما، وهو ردُّ لما أجازَه الكوفيون فيما نُقلَ عنهم في (ثم) من النصب، كما أجازَه الجميع في الواو / والفاء، فيقولون : **إِنْ تَأْتِنِي ثُمَّ تُحَدِّثْنِي أَكْرَمْتُكَ**، بنصب «تُحَدِّثْنِي» ومن حجتهم في هذه قراءة من قرأ : **[وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ]** ^(١) بنصب «يُدْرِكُهُ» وهي قراءة قتادة ونُبيح والجراح. وقد قرئَ بالرفع، وهي لطلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي ^(٢). والجزمُ قراءة الجماعة.

وهذه القراءة لم يُثبت البصريون بها حكماً، لدورها وكونها في القياس كقوله ^(٣):

*** وَالْحَقُّ بِالْحَجَازِ فَأُسْتَرِّحَا ***

لكنها أمثلُ قليلاً، لأنَّ الشرط ليس بواجبٍ في نفسه، وقد تقدَّم وجهُ اختصاص الواو والفاء بهذا الحكم دون غيرهما، فالأولى عدمُ القياس في غيرهما.

والشرط الثاني : أن يكون الفعل مُكْتَنَفًا بجملتي الشرط والجزاء، وذلك قوله : **«إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا»** يعني أنه لا بدُّ من أن تكون جملة

(١) سورة النساء : ١٠٠.

(٢) المحتسب ١/١٩٥، والبحر المحيط ٣/٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) سبق الاستشهاد به، وصدره :

سأترك منزلي لبني تميم

الشرط وجملة الجزاء قد أحاطتا به، قصار بينهما، وقد تقدم تمثيل ذلك.
واكتنفاً في كلامه من قولهم : اكتنف القوم، إذا اتخذوا كنيفاً
لإبائهم، والكنيف : حظيرة من شجر تجعل للإبل، أى إن اتخذ بالجملتين
كنيفاً. ولا يكون من : اكتنف القوم زيدا، أى أحاطوا به، لأنه أتى بالفعل
مستنداً إلى ضمير الفعل، وليس هو المحيط بالجملتين، بل هما المحيطان
به، فإنما يريد أنه اتخذ بهما كنيفاً، أى مايجرى مجراه.

فإن قلت : مالمذى احترز بقوله : «إن بالجملتين اكتنفاً» وهو إنما
يريد أن يكون ذلك الفعل تابعاً لجملة الشرط، سواء أكانت الجملتان
تكتنفانه أم لا، فيظهر أن وصف الاكتناف غير محتاج إليه؟
فالجواب : أن هذا الكلام أحرز به أمرين :

أحدهما : ماتقدم من كونه تابعاً لجملة الشرط للجملة الجواب، إذ
قد تقدم الحكم في ذلك، والآخر : أنه قصد أن يكون الفعل المعطوف
بالواو أو الفاء زائداً على فعل الجواب إن كان فعلاً، لأنه إن لم يكن زائداً
على ذلك فهو الجواب بعينه، وذلك يتصور في المعطوف بالفاء، وإذا كان
هو الجواب بعينه فلايجوز فيه هذان الوجهان أصلاً، بل يلزم فيه بعد
الفاء الرفع، كقولك : إن تأتني فأحدثك، وذلك أن الشرط في الأصل جملة
مبتدأها على فعل وفاعل، والجواب جملة أخرى بآئنة من الأولى، مبتدأها
على مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، ربط إحداهما بالآخرى حرف (إن) أو
غيره من أخواته، ولأحاجة إلى الفاء إذا كان الجواب فعلاً، وجيء بها لماً
احتيج إلى الجواب بالابتداء والخبر، ثم جعل مكان المبتدأ الفعل فارفع،
وليس الجواب الفاء إذا كان مرفوعاً مثل ما انتصب / بين المجزومين، ٤٢

لأن ما انتَّصب بين المجزومين مصدرُ معطوف على مصدر فعل الشرط.

ولو قلت : **إِنْ يَكُنْ إِيَّانُ فُحْدِيثُ**، وسَكَتَ، فليس ذلك بمعطوفٍ على مصدر فعل الشرط، بل هو مرفوع على تقدير مبتدأ بعد الفاء، تقديره : **فَأَمْرِي حَدِيثُ**، أو نحو هذا.

هذا تحليل السِّيرافي، وهو معنى ما في الكتاب من قول سيبويه : وإنما منعه أن يكون مثل ما انتَّصب بين المجزومين أن هذا منقطع من الأول - يعنى قولك : **فَأُحَدِّثُكَ** - **أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنْ يَكُنْ إِيَّانُ فُحْدِيثُ أُحَدِّثُكَ**، فالحديث متصل بالأول، شريك له. وإذا قلت : **إِنْ يَكُنْ إِيَّانُ فُحْدِيثُ**، ثم سَكَتَ، وجعلته جواباً لم يَشْرَكَ الأول، وكان موفِّعاً بالابتداء^(١). فعلى هذا بنى الناظم.

وقد تقرر من هذا أن كلاً الوجهين لا يجوز في جملة الجواب، فلا يجوز الجزم، لأنه مقرونٌ بالفاء، وليس بمعطوف، ولا يجوز النصب، لأنك لم تقصده، فلا بُدَّ من الرفع، فلهذا شرط الناظم شرط «الاکتِنَاف» وظَّهر منه أن ما أجازاه ابن طاهر^(٢) (من النصب مع الفاء لم يرتضيه، وإنما أجازاه ابن طاهر)^(٣) في الشعر حملاً على المعنى؛ لأنك إذا قلت: **إِنْ تَأْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ** فـ«أُحَدِّثُكَ» هنا يتقدَّر بالمصدر كالجواب، وهو أيضاً واقع، فوقع الشرط مثله، فجعل كالمنقطع لذلك، ولايُلْتَفَت فيه إلى تقدير الاتصال إذا مَثَّلْتَه بالمصدر، لأنه تمثيل لاينطبق به، ويكون معنى الكلام : **إِنْ يَكُنْ إِيَّانُ يَكُنْ حَدِيثُ**، لأنك لو أزلت الفاء لجزمت،

(١) الكتاب ٨٩/٣.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالحِثْب، نحوي مشهور، بارع حافظ، اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على الإيضاح، وغير ذلك، وكان يرحل إليه في العربية، موصوفاً بالحدق والنبيل، وكان من حذاق النحويين، وأئمة المتأخرين، وكان أجل تلاميذه ابن خروف - توفي في عشر الثمانين وخمسة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

قَرُوعِيْ ذَٰلِكَ.

وأجاز ذلك ابنُ خروف، وعلى هذا التأويل الذي بسّطه عن شيخه^(١)، وهو ضعيفٌ جداً، ولذلك لم يُجرّزه إلا في الشعر. والشرطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فِيهِمْ هذا الفصل يذكر فيه ما يعرض من الحذف للجملة الجوابية، أو للجملة الشرطية، وذلك أنه قد تقرر قبلُ في مواضع أن الحذف إنما يكون إذا علم المحذوف، وكانت عليه دلالة تُعرّف به، وأما إذا لم يكن ثم دليل فلا سبيل إلى الحذف.

والحذفُ هاهنا على ثلاثة أوجه :

حذفُ جملة الجواب، وهو الأكثر، وحذفُ جملة الشرط، وهو دون ذلك، وحذفُها معاً، وهذا الثالث نادر، ولذلك لم يُعرّج عليه الناظم، ومنه قول النمر بن تولب^(٢):

فَإِنْ الْمَنِيَّةُ مَنْ يَخْشَاهَا

فَسَوْفَ / تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

٤٣

أى : أينما يذهبُ تُصادِفُهُ، وكذلك قول الآخر^(٣):

-
- (١) يعنى ابن طاهر الذى سبقت ترجمته.
(٢) الجمل للزجاجي ٢٧٣، والتصريح ٢٥٢/٢.
(٣) الخزانة ١٤/٩، والمغني ٦٤٩، والعيني ١٠٤/١، ٣٣٦/٤، والتصريح ١٩٥/١، والهمع ٣٣٦/٤، والدرر ٧٨/٢، والأشموني ٣٣/١، ٢٦/٤، والبيت لرؤية، ملحقات ديوانه ١٨٦، ويرى «بنات الحى» و«إنن» بزيادة نون في الموضعين، والضمير المستكن في «كان» يعود على «اليعل» في بيت سابق.

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَاسَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ
أَيُّ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَأَنَا أَتَمْنَاهُ أَوْ أَرْضَاهُ، تعني البعل.
وابتداً الناظم بذكر حذف الجواب فقال : «واشْرُطْ يُعْنَى عَنْ جَوَابٍ قَدْ
عُلِمَ».

يعنى أن جملة الشرط يُعْنَى ذِكْرَهَا عَنْ ذِكْرِ جُمْلَةِ الْجَزَاءِ، فَتُحْذَفُ جُمْلَةُ
الْجَزَاءِ لَعَلَّ الْمُخَاطَبَ بِالْمَحْذُوفِ، وَلَا يُعْنَى بِإِغْنَاءِ الشَّرْطِ عَنِ الْجَوَابِ كَوْنُ الشَّرْطِ
هُوَ الدَّالُّ بِنَفْسِهِ فَقَطْ، بَلِ الْمَقْصُودُ أَنَّهُ يُذَكَّرُ دُونَهُ فَيَسْتَقِلُّ الْكَلَامُ، اتِّكَالاً عَلَى
مَاعِنْدِ الْمُخَاطَبِ مِنَ الْعِلْمِ.

وَالْعِلْمُ الْحَاصِلُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ قَدْ يَكُونُ لَتَقَدُّمِ ذِكْرِ مَعْنَى الْجَوَابِ بَعِيْنِهِ،
وَيَكُونُ لَتَقَدُّمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِهِ، وَقَدْ يَكُونُ لغير ذلك.

فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ : أَكْرِمُكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي، وَأَتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي.
فَالْجَوَابُ الْمَحْذُوفُ هُنَا هُوَ عَيْنُ مَا تَقَدَّمُ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرِمُكَ،
وَإِنْ أَتَيْتَنِي أَتِكَ، وَلَكِنْ حُذِفَ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
ذَلِكَ، وَتَنْبِيْهُ النَّازِمِ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (١) :

* إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ *

وقوله (٢) :

* وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ *

(١) هو جرير بن عبدالله البجلي. وتقدم الاستشهاد به، وصدره :

يا أقرع بن حابس يا أقرع

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

هذا سراقعة للقرآن يدرسه

وهو كثير.

ومن الثانى قوله تعالى : [قَالَتْ إِنِّى أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا] (١)
فليس المعنى : إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا فَإِنِّى أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ، وإنما المعنى : إِنْ كُنْتَ
تَقِيًّا فَلَا تَقْرَبْنِى، (وقولك : فَلَا تَقْرَبْنِى) (٢) دلت عليه الاستعاذة، لأن الاستعاذة
هى طلب العوذ والبعد من كل ضار.

ومنه أيضا قوله تعالى : [إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا] (٣)
الآية هو محذوف الجواب، تقديره : إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ فَأَقْبِلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، لأن قوله
: [وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ] حَكْمُ الْأَزِمَةِ الْمَكْلَفُ، فدلَّ على طلب القبول.
وكذلك يَجْرِى الْحَكْمُ فِي جَوَابِ (لَوْ) لأنها شرط، ومنه قوله تعالى : [وَلَوْ
أَنَّ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلُّم بِهِ الْمَوْتَى] (٤) الآية، أى
لكان هذا القرآن،

ومنه قول امرئ القيس (٥) :

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً
وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقِطُ أَنْفُسًا

(١) سورة مريم عليها السلام : ١٨.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة الأنفال : ٤١.

(٤) سورة الرعد : ٣١.

(٥) ديوانه ١٠٧، وابن يعيش ٨/٨

وتموت جميعة : يعنى أنه مريض، فنفسه لاتخرج مرة واحدة، ولكنها تموت شيئا بعد شىء، وهو
معنى قوله : «تساقط أنفسا» أى شيئا بعد شىء، ويروى «تساقط» بضم التاء وكسر القاف، أى
يموت بموتها عدة من الأنفس.

أى لكان ذلك أهون، أو نحو ذلك، ومنه ما يذكره إثر هذا في اجتماع الشرط والقسم.

ويعترض على الناظم هنا بأنه أطلق القول في فعل الشرط مع حذف الجواب والحق إذا كان محذوفاً أن يكون فعل الشرط ماضياً، كما مضى في الأمثلة المتقدمة من نحو ذلك : **أُكْرِمُكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي** . / ٤٤ ولا يجوز : **أُكْرِمُكَ إِنْ تُكْرِمْنِي** إلا في الشعر، وذلك لأن العرب تكره أن يظهر الجزم في الشرط، ثم لا ينجزم الجواب في اللفظ، وقد مر ذلك، ومن هناك قل أن يأتي الجواب مرفوعاً والشرط مجزوم، وكثر رفعه إذا كان فعل الشرط ماضياً كما تقدم، فكان من حق الناظم أن يبين هذا، ويقيد كلامه، فإنه يقتضى أن الجواب يُحذف إذا علم مطلقاً، سواء كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً، وهذا لا يصح، ولا أجد الآن له جواباً، إلا أنه لم يتعرض لذكر ذلك.

ثم ذكر حذف جملة الشرط فقال : «**وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ**».

يعنى أن الشرط قد يُحذف أيضاً، ويبقى الجواب مذكوراً، لكن إن كان المعنى مفهوماً، أى معنى المحذوف وهو الشرط.

وكرر ذكر شرط «**العلم**» تأكيداً، وتذكيراً بأن هذا لا يكون إلا عند المعرفة بالمحذوف كائناً ما كان، ولأمر آخر يذكر إثر هذا بحول الله.

وتحقيق «**العكس**» أن معنى ما تقدم أن الجواب يُحذف دون الشرط، فإذا حوّلت هذه القضية قلت : إن الشرط يُحذف دون الجواب، وقلل الحذف هنا بقْد في قوله : «**قَدْ يَأْتِي**» يريد أنه ليس حذفه بكثير، كما كان

كثيراً في الجواب.

ومثاله أن تقول : افْعَلْ كَذَا وَإِلَّا ضَرَبْتُكَ تقديره : وَإِلَّا تَفْعَلْ ضَرَبْتُكَ.
ومنه قوله عليه السلام : «إِمَّا لَا فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكُثْرَةِ السُّجُودِ» (١).
التقدير : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَ هَذَا، أَوْ لَا تَقُولُ غَيْرَ هَذَا فَأَعِنِّي. وفي حديث
الغامدية قوله عليه السلام : «إِمَّا لَا قَاذِهِبِي حَتَّى تَلِدِي» الحديث (٢). وكذا تقول
العرب : إِمَّا لَا فافْعَلْ كَذَا، أَيْ أَنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَ هَذَا فافْعَلْ كَذَا. ومن ذلك
قول الشاعر (٣) :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ
وَالْأَيُّعُ مَفْرِقُكَ الْحُسَامُ

وقال الآخر (٤) :

-
- (١) أخرجه مسلم في «كتاب الصلاة» - باب فضل السجود والحث عليه، ج ١ ص ٣٥٣. (الحديث رقم ٢٢٦).
- (٢) أخرجه مسلم في «كتاب الحدود» - باب من اعترف على نفسه بالزنا، ج ٣ ص ١٣٢٢. (الحديث رقم ٢٣).
- (٣) هو الأحوص، ديوانه ١٩، والإنصاف ٧٢، والمفني ٦٤٧، والعيني ٤/٤٣٥، والتصريح ٢/٢٥٢، والهمع ٤/٣٣٦، والدرر ٢/٧٨، والأشموني ٤/٢٥.
- والكف : المساوى في نسب وغيره، مما تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين والمفرق : وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر. والحسام : السيف.
- وكان الأحوص يهوى امرأة جميلة، فتزوجها رجل دميم الخلقة، يقال له : مطو، فلحقته الحسرة لذلك، فهجاه وتهدره.
- (٤) هو المثقب العبيدي، المفضليات ٢٩٢، وابن الشجري ٢/٣٤٤، والخزانة ١١/٨٠، والمفني ٦١، والعيني ٤/١٣٩، والهمع ٥/٢٥٤، والدرر ٢/١٨٥، والأشموني ٣/١١٠، والفت من اللحم : المهزول، وهو ضد السمين، والفت من الحديث : الرديء. وأطرحني : أتركني.
- والمعنى : إما أن تكون أخا مخلصاً، أعرف منه مساوئ من محاسني، وما يفسد مما يصلح، وإلا فاتخذني عنوا لك أحذر وتحذرنى.

فَمَا أُنْ تَكُونُ أَخِي بِحَقٍّ
 فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنًى مِنْ سَمِينِي
 وَإِلَّا فَطَرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي
 عَدُوًّا أَتَقَبَّلُكَ وَتَتَقَبَّلُنِي
 وقال الآخر (١):

أَقِيمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ
 وَإِلَّا تَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّعُوسَا
 وعلى الناظم هنا إشكال، وهو أنه أطلق القول بالحذف، ولم يُقَيِّدهُ،
 وحذفُ جملة الشرط لا يجوز على ما ذكر في «التسهيل» إلا بشرطين :
 أحدهما : أن يكون الجازم (إن) بوزن غيرها من الأدوات، ومنه
 ما تقدم من الأمثلة، فإن كان غيرَ (إن) فلا يجوز (٢)، لا يُقال : مَنْ يَأْتِنِي
 أَكْرَمُهُ وَمَنْ لَا فَلَا أَكْرَمُهُ، وكذا لا يقال : مَتَى تَمْدَحُ زَيْدًا يُعْطِكَ، وَمَتَى لَا
 فَلَا يُعْطِكَ، ونحو ذلك، لأن السماع / إنما جاء في (إن) وحدها، وهو فيها ٤٥
 قليل، كما أشار إليه فلا يتعدَّى.

والثاني : أن يقع بعد (إن) لا النافية كما تقدم تمثيله، فإن لم يقع
 بعدها (لا) فلا يجوز الحذف، فلا تقول : إِنْ جِئْتَنِي فَأَنَا أَتِيكَ وَإِنْ فَلَا
 أَتِيكَ، أو تقول : إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ وَإِنْ فَلَا أَكْرَمُكَ، تريد : وَإِنْ
 أَبْغَضْتَنِي فَلَا أَتِيكَ، وَإِنْ أَسَأْتَ إِلَيَّ فَلَا أَكْرَمُكَ، ومثل هذا لا تقوله العرب.

(١) هو يزيد بن الخذاق الشنّي، الفضليات ٢٩٨، وابن الشجري ٢٨٣/١، وابن يعيش ١١٥/٦،
 واللسان (قوم).

ويروي «كارهين» وأقيموا صدوركم : أزيلوا عوجها.

(٢) بعد هذا خرم مقدار بدقتين في نسخة (س).

وكلام الناظم يَنْتَظَم بإطلاقه هذا كله، ولأجل ذلك قال في «التسهيل»
ويُحذف الجواب كثيراً لقرينة، وكذا الشرطُ المثلَّوَّب (لا) تالية (إن) (١).

والجواب عن الشرط الأول أنه يمكن أن يكون لم يرَاع شرط وجود (إن) بل يجوز عنده قياساً أن يقال : مَنْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ، وَمَنْ لَا فَلَا أَكْرَمُهُ، وكذا في سائر الأنوات. ولا مانع من هذا في القياس، وإن كان السماع إنما ورد به (إن) فليس في ذلك ما يَنْقُضُ القياسَ في غيرها، وعلى أن ابن الأنباري قد حكى في كتاب «الإنصاف» له عن العرب : مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا قَلِيلَ تَعَبٍ بِهِ (٢). وهذا نصٌ في الجواز.

وعن الثاني أن وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوةً كلامه لأنه اشترط فهم المعنى بقوله : «إِنَّ الْمَعْنَى فُهِمَ» وذلك أَنَّ (لا) إذا جاءت مع (إن) يظهر أنها نفى لما تقدم إثباته، وإذا كانت كذلك فقد لزم العلم بما نفَت، وذلك هو الواقع بعدها بلائد، فقد صارت (لا) هي الدالة على المحذوف من هذه الجهة، وبها يفهم معنى الفعل المحذوف.

أمَّا إذا لم يُوْتَ بلا، كما إذا قلت : إِنَّ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ فَلَا أَكْرَمْتُكَ، فلا يفهم معنى المحذوف، لاحتمال أن يكون المعنى : وإن لم يُحَسِّنْ إِلَيَّ، أو يكون : وإن أسأت إليَّ، أو غير ذلك، وإذا لم يفهم معناه لم يَجْزُ حذفه، فلهذا كرر قوله : «إِنَّ الْمَعْنَى فُهِمَ» مع أنه تقدم له ذلك المعنى بقوله : «قَدْ عَلِمَ» وكثيراً ما تجد في كلامه ما ظاهره الحشو أو التكرار، وهو منطوق على فائدة أو فوائد.

وأيضاً لا يمتنع ذلك دون (لا) إذا فُهِمَ المعنى، مثل أن يقال لك : أَتُكْرَمُ

(١) التسهيل : ٢٣٨، وفيه «وكذا الشرط المنفي بلا، وهما سواء».

(٢) الإنصاف ٧٢/١.

زيداً وإن أساء إليك؟ فتقول : أَكْرَمُهُ وَإِنْ، وقد جاء نحو هذا عن العرب،
ولكن في الشعر كقوله^(١):

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

ولكن مثل هذا قليل، وإنما يكثر مع (لا) ثم قال :

وَاحْذَفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ

جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبِلُ نُو خَبَرٍ

فَالشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ

٤٦ / وَرُبَّمَا رَجْعٌ بَعْدَ قَسَمٍ

شَرْطُ بِلَاذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٌ

هذه المسألة جزء مما قبلها، لكنها اجتمعت مع مايجوز حذف
جوابه، وهو القسم، فأخذ يتكلم فيما يُحذف جوابه منهما لدلالة جواب
الآخر عليه.

وأراد بهذا الكلام أن القسم والشرط إذا اجتمعا في كلام واحد
فإن جواب المتأخر منهما يُحذف مُطلقاً، استغناءً عنه بجواب المتقدم، فإن
تقدم الشرط استغنى بجوابه عن جواب القسم، وإن تقدم القسم استغنى
بجوابه عن جواب الشرط، في الأمر العام، ورُبَّما كان الأمر بالعكس وإن
تقدم القسم.

(١) سبق الاستشهاد به.

هذا إذا لم يتقدم ذو خبر، فإنه إن تقدم استغنى بجواب الشرط مطلقاً، سواء تقدم على القسم أم تأخر عنه، هذا جملة ما أراد ذكره.

والحاصل منها قسمان : قسم يستغنى فيه بجواب الشرط مطلقاً، وقسم يستغنى فيه بجواب ما تقدم، ولا بد من بسطها فتقول :

أما قوله : «واحذف» فإن مقتضاه وجوب الحذف، إذ لو أراد الجواز لقال : وجوز الحذف، أو واحذف إن شئت، وقد صرح بهذا المراد بقوله : «فهو ملتزم» وضمير «فهو» عائد على «الحذف» المفهوم من «احذف» كقوله تعالى : {وإن تشكروا يرضه لكم} ^(١) أي فالحذف ملتزم، ولزوم الحذف صحيح، إذ لا يجوز أن يظهر معاً كما سيأتي، فلا تقول : لنن قام زيد لأكرمته أكرمه، أو بالعكس.

وتضمن هذا الكلام معنى آخر، وهو أنه لا يكون ذلك إلا إذا كان جوابهما معاً أمراً واحداً، فإنه كان كذلك استغنى بجواب أحدهما عن الآخر للعلم بما حذف، فلو لم يتحدا في المعنى لم يجر حذف واحد منهما، إذ لا يبقى دليل على ما حذف.

وقد تبين هذا في قوله : «والشرط يغنى عن جواب قد علم» فشرط العلم. وهذه المسألة داخلة تحت ذلك الشرط، ولأجل هذا صح أن يجتمع الشرط والقسم في كلام واحد، وهو قوله : «لدى اجتماع شرط وقسم» يعنى اجتماعهما في كلام واحد، ولا يجتمعان كذلك إلا إذا كان بينهما جامع، وذلك إذا كان الجواب هو المقسم عليه، نحو : والله لنن قام زيد لأكرمته، ونحو ذلك، وعلى هذا فال«التأخير» في كلامه المراد به إذا تصدر الشرط والقسم معاً قبل مجيء جواب واحد منهما، لا أنه يريد : إذا تصدر واحد مع جوابه، ثم تأخر الآخر مع

(١) سورة الزمر : ٧.

جوابه / لأنهما إذ ذاك غير مجتمعين، وقد قال : «لَدَى اجْتِمَاعِ كَذَا» . ٤٧

فإذا تقرر هذا فالذي ذكر في هذه المسألة قسمان :

أحدهما : أن يجتمعا من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر، فالحكم هاهنا كما قال، أن يُحذف جوابُ الآخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول إذا تقدم الشرط : إن جاعى زيدُ واللّه أكرمهُ، ولا تقول : لأكرمَنَّهُ .
وتقول إذا تقدم القسم : والله لئن اتينني لأكرمَنَّكَ، ولا يجوز أكرمَكَ، إلا نادراً كما سيأتي. ومن ذلك قوله تعالى : {وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ} (١) الآية. ومنه قول كثير (٢) :

لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بِمِثْلِهَا

وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا

أنشده سيبويه (٣). وقال الآخر (٤) :

لئن نائباتُ الدهرِ يوماً أدلنَ لي

على أمِّ عمروِ دولةٌ لا أقِيلُهَا

(١) سورة النور : ٥٢ .

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «إعراب الفعل» .

(٣) الكتاب ١٥/٣ .

(٤) لم أجده .

وهو كثير .

وجهُ هذا أن الشرط إذا تقدم، مثلاً، فالاعتمادُ في الكلام إنما هو عليه، والقَسَمُ جيء به بعد ذلك للتوكيد، فصار كالملقى إذ لم يُعْتَنَ به فيُقَدَّم، فصار الجواب إذن لِمَا اعْتُمِدَ وهو الشرط فاستحقَّ الجزم، صار على حُكْم مَالُو لم يكن قَسَم.

وكذلك إذا عكست الأمر فقدمت القسم صار هو المعتنى به المقدم، فاستحقَّ الجواب، فلم يصح الجزم، ودخل الشرط بعد ذلك من حيث كان جواب القسم معلقاً عليه، كما دخل الظرف في قولك وَاللَّهِ الْأَضْرَبُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، حين كان الجواب معلقاً عليه، ومطلب الوقوع فيه، وهذا ظاهر والقسم الثاني: أن يجتمع الشرط والقسم مع تقدُّم ذِي خَبَرٍ، وهو قوله: (وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ).

أى إن تولى الشرط والقسم وقبلهما ذو خبرٍ، فالحكم كذا، وذو الخبر هنا المبتدأ، يريد أنه تقدَّم عليها المبتدأ، فإن الراجع إذ ذاك الشرط، فهو الذى يؤتى له بالجواب، ويبقى القَسَم دون جواب استغناءً بجواب الشرط، وأراد بقوله: (مُطْلَقاً) أى سواء أكان المتقدم الشرط أم القسم، فالمعتبر مُعْتَبَر بتقديم القسم، بل الحكم للشرط دون حذر.

ويعنى بقوله: «بلا حذر» أنه لا مانع يلقي في ذلك، كما كان يلقي إذا لم، يتقدَّم ذو خبرٍ، فتقول هنا: أنا أن تأتني والله أكرمك، وأنا والله إن تأتني أتك، فيستوى الأمران.

وعَلَّ المؤلف ترجيحَ الشرط في إعناء جوابه هنا مطلقاً / بأن تقدير ٤٨ سقوطه مُخِلَّ بالجملة التى هو منها، وتقديرُ سقوط القسم غيرُ مُخِلٍّ، لانه

مَسْئُوقٌ لِمَجْرَدِ التَّوَكُّيدِ، وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ التَّوَكُّيدِ سَائِغٌ، فَفَضِّلَ الشَّرْطَ بِلِزُومِ
الِاسْتِغْنَاءِ بِجَوَابِهِ مُطْلَقًا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْقِسْمِ ذُو الْخَبَرِ. هَذَا مَا قَالَهُ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

ثُمَّ قَالَ: (وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسْمِ شَرْطٍ) إِلَى آخِرِهِ.

يَعْنِي أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ نَادِرًا تَرْجِيحُ الشَّرْطِ عَلَى الْقِسْمِ وَإِنْ تَقَدَّمَ الْقِسْمُ،
فَيَأْتِي الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ، وَيُسْتَفْنَى بِهِ عَنِ جَوَابِ الْقِسْمِ، وَذَلِكَ مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ ذِي
خَبَرٍ، وَهُوَ قَوْلُكَ (بِلَاذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ) لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ذُو الْخَبَرِ مَوْجُودًا مُقَدِّمًا فَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّهُ مُطْلَقًا فَيَقَالُ وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَكْرَمُهُ، وَبَابُهُ الشَّعْرُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «وَرُبَّمَا»
فَأَتَى بِأَدَاةِ التَّقْلِيلِ. وَمِنْهُ مَا أُنْشِدَهُ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تُدْلِجَ اللَّيْلَ لَا يَزُلْ

أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِرِ

وَأُنْشِدُ أَيْضًا^(٢):

(١) معاني القرآن ٦٩/١، والخزانة ٢٤١/١١

والإدلاج : سير الليل كله. وأراد بالبيت جماعة من أقاربه. بقول : إن سافرت الليل أرسلت جماعة
من أهلي يسировن أمامك، يخفرونك ويحرسونك إلى أن تصل إلى مأمك. وقال البغدادي في
الخزانة : «وهذا البيت لم أقف على قائله ولا تمتعته والله أعلم به».

(٢) معاني القرآن ٦٧/١، ١٣١/٢، والخزانة ٣٣٦/١١، والمغنى ٢٣٦، والعيني ٢٢٨/٤، والتصريح

٢٠٤/٢، والهمع ٢٥٢/٤، والدرر ٥٠/٢، والأشمونى ٢٩/٤ والبيت لامرأة من عقيل وبعده:
وأركب حمارا بين سرج وفروة

وأعز من الخاتام صفري شماليا

والقيظ : شدة الحر. والبادى : البارز. وركوب الحمار بين الفروة والسرج هيئة من يندد به ويفضح
بين الناس. وأعر : مضارع أعراه، إذا جعله عاريا.

والخاتام : لغة في الخاتم. وصفري الشمال : خنصرها، ومعناها : إذا كان حمارا للفضيحة،
وجعل شمالي عارية من حسننها وزينتها بقطعها.

لئن كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا
أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَدْيَا
وقال ذو الرمة^(١):

لئنْ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَى كَمَا أَرَى
تَبَارِيحُ مَنْ مَيَّ فَلَمَّوَتْ أَرْوَحُ
ومن أبيات الحماسة^(٢):

لئنْ كُنْتُ لَا أُرْمَى وَتُرْمَى كِنَانَتِي
تُصِيبُ جَانِحَاتِ النِّبْلِ كَشْحَى وَمُنْكَبِي
وفيه كثرة ما، ولذلك قال: (وربما) ولم يقل وشذَّ.

وفى هذا الفصل نظر من وجهين:

أحدهما: أن ترجيح المتقدم من الشرط والقسم ليس مطلقا، بل ذلك عند المؤلف ما لم يكن الشرط امتناعياً، وهو الشرط بلو أو لولا فإنه إذا كان بأحدهما فالحكم للشرط وحده، تقدم على القسم أو القسم عليه، ولذلك قال فى «التسهيل» وإذا توالى قسم وأداه شرط غير امتناعى^(٣): وذكر فى «الشرح»^(٤):

(١) المغنى ٢٣٦، وديوانه ٨٦

والتباريح: الشدائد، وتباريح الشوق: تومجه. وأروح: أرحم، من الروح، وهو الرحمة.

(٢) ديوان الحماسة (١٨٣/١) نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود.

والبيت من ستة أبيات قالها جندل بن عمرو، وقد ضرب بنو عم له مولاة حوشبا.

والكنانة: جعبة صغيرة من آدم للنبل. والجانحات: الكاسرات للجناح، من قولهم: جنحه، إذا أصاب جناحه. والكشح: ما بين الخاصرة والضلوع. والمنكب: مجتمع رأس العضد والكف. جعل الكنانة هنا مثلاً لمولاه، والمعنى: إن رمى مولاي ولم أرم أنا فكان النبل أصابني، فأغضب وانتصر له.

(٣) التسهيل: ١٥٣.

(٤) شرح التسهيل للناظم [لوحة ١٧٢ - أ].

أنه تحرز من «لو» «ولولا» فإنك تقول: لو قام زيد والله لقام عمرو، وكذلك في (لولا) وإذا كان كذلك دخل على النازم في نظمته أن يقال في الشرط الامتناعي: والله لو قام زيد لأكر منه، وذلك لا يقال.

والجواب عن هذا أنه إنما تكلم في هذا الباب في الشرط غير الامتناعي، لأنه أفرد للامتناعي فصلاً يذكر إثر هذا، فالظاهر أنه لم يتعرض له.

والثاني: أنه ذكر فيها إذا سبق ذو الخبر وجهها واحداً، وهو ترجيح الشرط خاصته وهذا مما ينازع فيه، لا يخلو أن يستند في ذلك إلى قياس أو سماع.

أما القياس فعلى خلاف ما قال، بل مقتضاه أن يكون الشرط والقسم معاً، بعد ذي الخبر، إما على أحدهما قبل دخوله، فيقال: أنا إن أتيتني والله أنك، أو يقال أنا والله إن أتيتني لأتيتك، وبيان تسويغ هذا قياسياً أن الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ فهي على حكم الاستقلال، كما لو لم تكن خبراً، إلا ما يلزم من إعادته الضمير، ألا ترى أنها تقع شرطية واستفهامية وغير ذلك، ولا يكون مؤثراً فيها.

وإما أن يكون التقدير غير مرأى فيهما على الإطلاق إما نسخاً بالنسبة إليهما معاً فيجوز الوجهان مطلقاً بعد ذي الخبر، كان المقدم الشرط أو القسم، وعلى هذا يدل كلام سيبويه في «مسأله»^(١): أنا والله إن تأتني لا أتك، إذ حسن الجزم في (لا أتك) على أن يكون الشرط

(١) الكتاب ٨٤/٣.

وجوابه خبر «أنا» والقسم ملغى .

وأجاز ابن خروف أن يُرفع على جواب القسم وجوابه خبر «أنا» والشرط ملغى، وهو كلام صحيح متمكن في القياس وما ذكره المؤلف من الاعتلال لترجيح الشرط فضعيف، فإن سقوط الشرط إذا كان مُخِلًّا فكذلك يخلُ سقوط القسم بحسب القصد، فإن قصد التوكيد ينافى حذف المؤكد، كما أن سقوط الشرط ينافى قصد التقييد به.

وايضا فهو لازم له بعينه إذا لم يتقدم ذوخبر، وإلا فمما الفارق بين تقدير سقوطه بعد ذى الخبر وسقوطه دونه، لافرق بينهما في القياس أصلا.

وايضا فالترجيح بتقدير السقوط ضعيف من جهة أخرى، وهى أن تقدير السقوط جملة إذا سلمنا أنه مُخِلٌّ في الشرط دون القسم لا يؤثر فيما نحن بسبيله، لأن سقوط أحد الجوابين إنما هو للدلالة عليه، فكأنه موجود لفظا، فلا يعود حذف جواب الشرط عليه بنقص ولا أخلال، فالظاهر خلاف ما قال.

وأما السماع فليس له ما يدل على لزوم ما التزم ويمكن أن يقال في الجواب: إنه تعلق بكلام الإمام سيبويه في «المسألة» وهو قوله: وتقول: أنا والله إن تَأْتَنِي لَأَتِكَ، لأن هذا الكلام مبنى على «أنا» ألا ترى أنه حسن أن تقول: أنا والله إن تَأْتَنِي أَتَكَ، فالقسم هنا لغو، فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه^(١).

فهذا الكلام بظاهره يُعطى أن القسم مع تقدم ذى الخبر لغو، وأن الاعتبار هو الشرط وعليه أخذ السيرافي كلام سيبويه، فلا اعتراض عليه بهذا المعنى.

(١) الكتاب ٨٤/٣.

(فصل لَوُ)

لَوُ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مَضِيٍّ وَيَقْلُ
إِيْلَاوُهَا مُسْتَقْبِلاً لَكِنْ قُبْلُ

وهي في الاختصاص بالفعل كإِنْ
لَكِنْ لَوُ أَنْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ
وإنْ مُضَارِعٌ تَلَاها صُرْقَا

إلى المضي نَحْوُ لَوُيْفِي كَفِي

ذكر في هذا الفصل وما بعده بعض أدوات تتعلق بباب الشرط، وبعض
أدوات لا تتعلق به.

أما ما يتعلق بباب الشروط ف (لو) وهي التي ابتداء بها، و (لولا) و (لوماً) لأنهما في معنى الشرط مثل (لَوُ) وقد يقعان تحضيضاً. وذكرها في
هذا الموضع واضح التناسب.

وأما ما لا تعلق بباب الشرط فحروف التحضيض . لكن ذكرها هنا
لوجهين:

أحدهما: أنه لما ذكر ما يشترك في البابين، وهو (لولا) و (لوماً) فإنهما
يقعان في باب الشرط وفي باب التحضيض أدرج ذكر سائر أدوات
التخصيص بالانجرار، لمشاركه (لولا) و (لوماً) في ذلك.

والآخر: أن أدوات التحضيض لم يكن لها باب تختص به، فذكرها في
آخر هذا الباب فصلاً على حده، إذ لا بد من ذكرها، وشركها مع أدوات مثلها

مطلقاً من غير اعتبار معنًى.

ولنرجع إلى كلامه فنقول تقع (لو) على وجهين فى الكلام:

أحدهما: أن تكون مصدرية كائن، وأن، وكى، ومنه قوله تعالى:
«وَدَّوْا لَوْ تَذَهِنُ فَيَذْهَبُونَ»^(١)

وقوله «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ»^(٢).

ولم يتعرض الناظم فى هذا التظم إلى ذكر أحكام الموصولات الحرفية أصلاً، وذكر أحكامها من حيث هى موصولات، بل إنما ذكرها من حيث تعلقها بابواب آخر، كالعمل ونحوه، فلذلك سكّت عن ذكر هذا الوجه.

والثانى: أن تكون شرطية، وهى التى تعرض لها الآن فقال: (لو حَرْفُ شَرْطٍ) ومعنى كونها حرف شرط أنها تقتضى جملتين: الأولى منهما مُستلزمٌ للثانية فالأولى شرط، والثانية جواب ذلك الشرط.

فإذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو، فانت قد أتيت ب(لو) لتجعل قيام زيد يلزم من وجوده قيام عمرو، فالجمله الأولى كجمله الشرط فى (إن) والثانية كجمله الجواب، من حيث كانت كل واحدة من الجملتين الأولىين سبباً فى كل واحدة من الأخرين.

لكن الأحكام مختلفه، فمن الاختلاف بينهما أن (لو) إنما تكون حرف شرط فى المضى لافى الاستقبال/ ولذلك قال الناظم: «حرفُ ٤٩ شرطٍ فى مضى» أى إنها مخالفه لأدوات الشرط فى ذلك، فإنك إذا قلت:

(١) سورة القلم : ٩.

(٢) سورة البقرة : ٩٦.

لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوهُ فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعاً فيما مضى لكان قياماً عمرو، فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعاً فيما مضى لكان قياماً عمرو، واقعاً أيضاً لوقوعه فيما مضى، بخلاف ما إذا قلت : إن قام زيد قام عمرو، فإن معناه إن يكن من زيد قياماً فيما يستقبل يكن من عمرو قياماً أيضاً بسببه.

وقد تضمن قوله : « في ماضٍ » أن الفعل الواقع بعدها، جواباً أو شرطاً، إنما يكون ماضياً صيغةً، كما يكون ماضياً معنًى، وقد أشعر بهذا أيضاً قوله : « وَيَقُلُّ : إِيَّالَؤُهَا مُسْتَقْبَلًا ».

ومن ذلك قوله تعالى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا »^(١) وقوله : « وَلَوْ رَدُّوا الْعَادُو لِمَا نُهُوا عَنْهُ »^(٢). وهو كثير. وهذا هو الباب الأغلب في الاستعمال .

ثم قال : « وَيَقُلُّ إِيَّالَؤُهَا مُسْتَقْبَلًا » يعني أن الباب فيها أن الفعل لا يقع بعدها إلا ماضياً، لكنه قد يقع بعدها المستقبل قليلاً، وأراد بالمستقبل هنا المستقبل الزمان، سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فيجوز عنده أن يقال : لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوهُ، بمعنى لو يقوم زيد فيما يستقبل لقام عمرو. ومن ذلك قوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ }^(٣). ولذلك يقدر بعض الناس (لو) بأن) كانه قال : وإن افْتَدَى به لم يُقْبَلَ منه، وقال تعالى : { وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ }^(٤).

(١) سورة الأنبياء : ٢٢.

(٢) سورة الأنعام : ٢٨.

(٣) سورة آل عمران : ٩١.

(٤) سورة النساء : ٩.

وقال الشاعر^(١):

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْزِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقَا

إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَانِحُ

فالمعنى في الآية : وَلِيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ تَرَكُوا، وكذلك البيت، وهذا قليل في الكلام، ولكنه مقبول كما قال الناظم : «لَكِنْ قُبِلَ» وإشارته بقوله^(٢) : «قُبِلَ» إلى أن السماع به ثابت لا يقبل التأويل إلا بتكلف، والحمل على الظاهر هو الواجب حتى يدل دليل على خلافه، فالشواهد المتقدمة لامدفع فيها.

وهو تنكيت على مَنْ يَجْعَلُ (لَوْ) مختصة بالماضي أبداً، وأنها لا يقع بعدها المستقبل، ويتناول ما جاء من ذلك راداً على مَنْ ذهب إلى الجواز، وهم طائفة من النحويين، ومنهم الفراء على ما حكاه عنه الزمخشري في «المفصل»^(٣)، والظاهر ما قاله الناظم، وإليه ذهب في «التسهيل»^(٤) أيضاً. ولما كان ما جاء من الشواهد على ذلك مقبولاً دل على كونه قياساً، وإن كان وقوع الماضي بعد (لَوْ) هو الأكثر.

(١) المفتى ٢٦١، والعيني ٤/٤٥٣، والهمع ٤/٢٤٢، والدرر ٢/٨٠، والاشعموني ٤/٣٨ والشعر لتوبة

بن الحمير، والجندل : الحجارة، والصفائح : الحجارة العراض التي توضع على القبر. وزقا : صاح. والصدى : رجع الصوت في الجبال والكهوف ونحوهما.

(٢) في الأصل و(ت) «بكونه» وما أثبت من (س) هو الصواب.

(٣) ابن يعيش ٨/١٥٥.

(٤) ص ٢٤٠.

ثم قال : «وهي في الاختصاص / بالفعل كأن» إلى آخره. ٥٠

يعنى أن (لَوْ) حكمها في وقوع الفعل بعدها حكم (إن) يقع الفعل بعدها لزوماً، فكذا (لَوْ) فكما لايجوز أن تقول : إن زيد قائم أكرمته، كذلك لا تقول : لو زيد قائم لقام عمرو، بل لابد من ولاية الفعل، إلا ما شذَّ نحو قول عدي بن زيد^(١):

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقُ

كنت كالغصان بالماء اعتصاري

لكن لا تلزم ولاية الفعل لـ (لَوْ) في اللفظ، كما لا يلزم ذلك في (إن) فكما تقول : إن زيد قام أكرمته، فكذا تقول : لو زيد قام لأكرمته، قال الله تعالى : {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} ^(٢) الآية، فهو على تقدير فعل يفسره قوله «تَمْلِكُونَ» أي لو تملكون خزائن رحمة ربِّي، كما كنت فاعلاً ذلك، بنحو قولك {إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا} ^(٣) الآية وقوله : {وإنَّ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَّرَهُ} ^(٤) الآية.

(١) سيبويه ١٢١/٣، والخزانة ٥٠٨/٨، ١٥٢/١١، ٣٠٣، والمفنى ٢٦٨، والعيني ٤٥٤/٤، والتصريح

٢٥٩/٢، والهمع ٣٤٨/٤، والدرر ٨١/٢، والأشمونى ٤٠/٤، واللسان (عصر) وديوان عدي ٩٣ والشرق : الذى يغص بالماء ونحوه، فلا يقدر على بلعه، والغصان : صفة من الغصص، والاعتصار : أن يغص الإنسان بالطعام فيشرب الماء قليلاً قليلاً ليسيفه. وصدر البيت مثل سائر، يضرب للمتناذى ممن يرجى إحسانه.

ومعنى البيت أنى شرقت بغير الماء أسفت شرقي بالماء، فإذا غصصت به فبم أسيفه.

(٢) سورة الإسراء : ١٠٠.

(٣) سورة النساء : ١٧٦.

(٤) سورة التوبة : ٦.

ومن ذلك في (لو) قول بعض العرب : «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»^(١) وكذلك تقول : أَلَا مَاءٌ وَلَوْ بَارِدًا^(٢)، على تقدير (كان) كما تقول : إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، فهي في هذه الأحكام مثل (إِنْ) فلذلك أحوال في اختصاصها بالفعل على (إِنْ) إلا أَنْ (لَوْ) تختصُّ عنده بحكم زائد على (إِنْ) وذلك صِحَّةٌ وقوع (أَنْ) المفتوحة الهمزة المشددة بعدها، وذلك قوله مستدرِكًا ذلك الحكم : «لَكِنْ لَوْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ»

أراد : لكن (لو) قد تقترن بها (أَنْ) فـ(أَنْ) مبتدأ خبره مابعد، والجملة خبر «لَكِنْ».

يعنى : قد تاتى بعدها تليها، بخلاف (إِنْ) فإن ذلك لا يكون فيها، وذلك قولك : لَوْ أَنْ زَيْدًا جَاعِي لَأَكْرَمْتُهُ، ولو أَنَّهُ كَلَّمَنِي لأَحْسَنْتُ إِلَيْهِ، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ}^(٣). الآية.

{وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ}^(٤)، {وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا}^(٥). الآية، وهو كثير.

ووقعت «قَدْ» هنا في قوله : «قَدْ تَقْتَرِنُ» في غير موضعها، لأنها تستعمل للتقليل، وليس وقوع (أَنْ) بعد (لَوْ) بقليل، بل هو كثير، فكان حقه ألا يأتى بها

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند، ومعناه. لو كانت التي لطمتنى حرة لها ان الأمر، وكان أخف على. ركنى عن الحرة بذات السوار، لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار. ويضرب في الرجل الكريم يظلمه الدنيا الخسيس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ٢٢٧/١).

(٣) سورة النساء : ٦٦.

(٤) سورة البقرة : ١٠٣.

(٥) سورة النساء : ٦٦.

وفي قوله : «لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ» إشارة إلى أنها في وقوع (أَنْ) بعدها على غير حكمها لو لم تقع بعدها، لأنها قبل وقوع (أَنْ) بعدها مختصة بالفعل كما قال، فلو كانت إذا وقعت (أَنْ) بعدها على ذلك الحكم بحيث يُقَدَّر لها فعل يعمل فيها يكون والياً لـ (لَوْ) في التقدير، لم يَحْتَج إلى هذا الاستدراك، فلا بُدَّ أن يكون الحكم عنده مخالفاً، وماذا كان إلا أن (أَنْ) وما بعدها في تقدير اسم مبتدأ محذوف الخبر [وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به] ^(١) كأنك إذا قلت : (لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ) لو قيامك موجوداً، فصارت كـ (لولا) في وقوع المبتدأ / بعدها محذوف الخبر، وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به، وبـ (لولا) شبهها ٥١ سيبويه ^(٢)، وهذا الذي ذهب إليه الناظم هنا من أن (أَنْ) وما بعدها في تقدير مبتدأ هو مذهب سيبويه ^(٣) والجمهور.

وذهب المبرد ^(٤) إلى أطراد وقوع الفعل بعدها، فجعل (أَنْ) وما بعدها في موضع اسم مرفوع على الفاعلية بفعل مضمر، كما كان ذلك حين وقع بعدها الاسم في نحو قوله تعالى : (قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ) ^(٥) الآية.

ورأى أن أطراد الحَمَل على الفعل بعد (لَوْ) أولى من الاختلاف.
وقال ابن خروف : والأولى أن يكون على إضمار (كان) الشَّائِئِيَّة،
وتكون جملة الابتداء أو الخبر مفسرة، قال : ويجوز أن تكون الجملة

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(س) واثبتته من (ت).

(٢) الكتاب ١٣٩/٣.

(٣) المرجع السابق ١١/٣.

(٤) المقتضب ٧٧/٣.

(٥) سورة الإسراء : ١٠٠.

الاسمية وقعت موقع الفعلية.

وذهب أبو الحسن في «المسائل الصغير» إلى أن (أن) بعد (لو) زائدة، وكُرِّرَ الاسم للتوكيد، كما كُرِّرَ في قولهم : ضربتُ القومَ بعضهم، وأعمل (أن) وإن كانت زائدة، كما أُعْمِلَت الحروف الزائدة، واحتج له الفارسي في «التذكرة». وما ذهب إليه الناظم هو الأظهر، لأن الإضمار على خلاف الأصل، وقد يكون الشيء في موضع على حال، فيخالف به في آخر عن تلك الحال إلى حال أخرى، كما نصبوا (غُدُوَّة) مع (لَدُنْ) فقالوا^(١):

لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

ولا ينصبون بعد (لَدُنْ) إلا (غُدُوَّة) وكما قالوا : اذهبْ بِذِي تَسْلَمٍ^(٢)، فأضافوا إلى الفعل والمراد الاسم، لكنهم لا يستعملون مع (ذِي) إلا الفعل، ولهذا نظائر، فد (أن) بعد (لو) من هذا القبيل، وأيضاً فإن (أن) مشبهة بالفعل، ولذلك عَمِلَتْ عملُه، وهو الرفع والنصب، وحُمِلَتْ في ذلك على (لَوْ لَا) لأنها أختها من جهة المعنى.

(١) هو أبو سفيان بن حرب رضى الله عنه، وصدر البيت :

وما زال مَهْرِي مزَجَرَ الكلب منهم

وهو من عدة أبيات قالها يوم أحد يذكر فيها صبره، وقبلة :

ولو شئت نجتني كميت طمرة ولم أحمل الثعالب لابن شعوب

وانظر : السيرة النبوية ٧٥/٣، والعيني ٤٢٩/٣، والتصريح ٤٦/٢، والهمع ٢١٨/٣ والدرر ١٨٤/١، والأشمونى ٢٦٣/٢، واللسان (لدن)

ومزجر الكلب : الموضع الذى يزجر الكلب فيه، أى يكف وينهى، يقال : هو منى مزجر الكلب، ومزجر الكلب، أى بتلك المنزلة، وهى كناية عن القرب، والضمير فى قوله : «دنت» يعود إلى الشمس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ١١٨/٣، ١٥٨).

وأيضاً فالحملُ على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره أصلٌ من أصول العربية، وهو معتمدٌ عند الناظم، وسيبويه يقول به مواضع، ألا ترى كيف جعل (سَيِّدًا) من ذوات الياء، مع إمكان جعله من ذوات الواو بالاشتقاق من قولهم : سَادَ يَسُودُ، ولكنه أثر الظاهر، وكذلك دَعَوَى الزيادة على خلاف الظاهر.

وفي إطلاق الناظم القول في المسألة إشكالٌ ما، وذلك أن غيره يشترط في وقوع (أن) بعد (لو) أن يكون خبرها فعلا، وذلك ليكون عوضا من ظهور الفعل بعد (لو) وعلى هذا كلامُ العرب كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا }^(١) الآية. وقال : { وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ }^(٢) الآية. { وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ }^(٣) / { وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا ٥٢ إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ }^(٤) الآية. وهو من الكثرة بحيث لا يَحْصَى، فلا بُدَّ من اشتراطه، إذ لا يجوز أن يقال : لو أن زيدا حاضري لأكرمته. وإطلاقُ النظم يقتضي الجواز، لأنه لم يقيد (أن) بأن يكون خبرها فعلا.

والجواب : أن ذلك غيرُ مشرط، وإنما اشترطه السيرافي.

قال ابن الضائع : وجرى منه على غلط، يعنى من السيرافي، وتبعه عليه الزمخشريُّ في «المفصل»^(٥) وردّه ابن الضائع وابن مالك بأن وقوع خبر (أن) غيرَ فعل شائع في كلام العرب، كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّمَا فِي

(١) سورة النساء : ٤٦.

(٢) سورة النساء : ٦٤.

(٣) سورة البقرة : ١٠٣.

(٤) سورة الأنعام : ١١١.

(٥) انظر : ابن يعيش ٨/١٥٥.

الأرضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ] ^(١) الآية، ومنه قول الشاعر ^(٢):

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُذَرِّكَ النُّجَا
أَذَرَكَّهُ مُلَاعِبُ الرَّمَا
وقال الآخر ^(٣):

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ
بَعُودٍ ثَمَامٍ مَاتَأَوْدَ عُوْدَهَا
أنشدهما المؤلف على ما حكاه عنه ابنه في «التكملة» ^(٤) وأنشد أيضا غير
هذين ^(٥)، وأنشد النحويون للفرزدق ^(٦):

-
- (١) سورة لقمان : ٢٧.
- (٢) هو ليبيد بن ربيعة، ديوانه ٢٢٢، والمغنى ٢٧٠، والعيني ٤٦٦/٤ والهمع ١٧١/٢، والدرر ١١٥/١، والأشمونى ٤٢/٤ وملاعب الرماح هو أبو براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، عم ليبيد، وكان أبو براء أحد الفرسان الذين ضرب العرب بهم المثل في الشجاعة والفروسية، فقالوا : «أفرس من ملاعب الأسنة».
- (٣) هو الحسين بن مطير أو غيره، العيني ٤٥٧/٤، والأشمونى ٤٢/٤، وأمالى القالى ٤٢/١، واللسان (ثم)
- والثمام : نبت ضعيف له خوص، ربما حشى به وشد خصاص البيوت، وتأود : تعوج، يصف نحول جسمه وهزاله بسبب الحب، وهجران المحبوبة.
- (٤) التكملة على شرح التسهيل لابن النازم [لوحة ٢٢٩ - ب].
- (٥) وهو قول صخر بن عمرو :
- ولو أن حيا فانت الموت فاته أخو الحرب فوق القارح العنوان
وقول الآخر :
- ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وأزنا
- (٦) ديوانه ٨٤٢، برواية «ضئت به نفس حاتم» وابن يعش ٦٩/٢، والعيني ١٨٦/٢ وشذور الذهب ٢٤٥، ٤٤٢، وقبله : =

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا

عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ

والظاهر أن ذلك لا يلزم، بل يقع خبر (أَنَّ) فعلاً واسماً، وإن كان وقوع الفعل أكثر.

ثم قال : «وإن مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفًا إِلَى الْمَضِيِّ» يعنى أن المضارع إذا تلاها، أى وقع بعدها، فإنه يَنْصَرَفُ بوقوعه بعدها إِلَى الْمَضِيِّ، فيصير في ذلك مثل (لَمْ) و(لَمَّا) و(رُبَّمَا) فتقول : لو يَقُومُ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُهُ، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقِفُوا عَلَى النَّارِ} ^(١) الآية. {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ} ^(٢). {وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ} ^(٣) {لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونُ} ^(٤) {وَلَئِنْ لَقَسَمْتَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} ^(٥).

فالمضارع في هذه الآيات وأشباهاها مَصْرُوفٌ إِلَى الْمَاضِي، وكذلك في قول الشاعر ^(٦).

فلما تصافنا إداوة أجهشت إلى غصون العنبري الجراضم

فجاء بجلوسه له مثل رأسه ليشرّب ماء القوم بين الصرانم

وكان الفرزدق صافن رجلاً من بني العنبر إداوة، فسامه العنبري أن يؤثره على نفسه بحصته من الماء، ففعل الفرزدق، وفي ذلك قال هذه الأبيات، والرواية بكسر الميم من «حاتم» على أنه بدل من الضمير المتصل في قوله : «جوده» وكان يمكن فيه الرفع على أنه فاعل للفعل «ضَنَّ» ولكن لما كانت القوافي مجرورة، والبدل ممكن، عدل إليه فراراً من الأقواء الذي هو عيوب الشعر.

(١) سورة الأنعام : ٢٧.

(٢) سورة البقرة : ١٦٥.

(٣) سورة الأنعام : ٣٠.

(٤) سورة الأنبياء : ٣٩.

(٥) سورة الواقعة : ٧٦.

(٦) هو كثير عزة ديوانه ٦٥/١، والخصائص ٢٧/١، والعيني ٤٦٠/٤، ولأشعوني ٤٢/٤ وقبلة :

رهبان ندين والذين عهدتم يتيكون من حذر العذاب قعودا

وخروا : سقطوا.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا

خَرُّوا لِعِزَّةٍ رُكْعًا وَسُجُودًا

ومنه قوله : «لَوْ يَفِي كَفَى» أى لو وفى لنا بعهده كَفَى مُؤَنَّة التعبِ أو الطلبِ أو نحو ذلك.

وفي هذا الإطلاق شيء، وذلك أن الناظم قد ذكر أولاً أن الأكثر أن يقع بعدها الماضى، وقد يقع بعدها المستقبل قليلاً، وفي كلا الحالتين لا يمتنع أن يقع بعدها المضارع وغيره، وإذا كان كذلك فإذا أُريد بما بعدها الاستقبال فقد يكون مابعدهما ماضياً الصيغة كقوله^(١):

* وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ *

وقد يكون مضارعاً نحو ما أنشده المؤلف من قوله الشاعر^(٢):

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا

خُلُقَ الْكَرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وإذا كان / الأمر في (لَوْ) على هذا فلا يصح إطلاق القول بأن ٥٣ المضارع إذا وقع بعدها يُصرف إلى الماضى إلا بأن يدعى أن المضارع لا يقع بعدها بمعنى الاستقبال أصلاً، وذلك شيء لم يثبت في كلام العرب. ولهذا قال المؤلف في «التسهيل» حين ذكر مُخَلَّصَاتِ المضارع إلى الماضى : ولو الشَّرْطِيَّةُ غالباً^(٣)، فقيّد بالغلبة تنبيهاً على أن ذلك غير لازم فيها.

(١) هو توبة بن الحير، وسبق الاستشهاد بالبيت، وعجزه :

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَانِعُ

(٢) المغنى ٢٦١، والعينى ث/٤٦٩، والتصريح ٢٥٦/٢، والأشعموني ٣٨/٤ ومعناه : لا يجدك الذين

يرجون إحسانك إلا مظهراً خلق الكريم ولو كنت فقيراً.

(٣) التسهيل : = .

فما فعله الناظم فيه ما ترى، إلا أن يقال : إنه لم يعتبر ما جاء من ذلك، إذ هو قليل في قليل، وهو وقوع الفعل بعدها مستقبلا، فلذلك ترك ذكره.

ولم يتعرض هنا في (لو) إلى حكم جوابها، وعلى أي وجه، وليس في مثاله ما يشعر بذلك، لأنه لو قصد ذلك لأتى باللام، لأن الفعل المثبت إذا وقع جواباً لها لحقته اللام غالباً، وإن كان مضارعاً فإنما يقع مقروناً بـ(لم) الجازمة، أو ماضٍ منفى بـ(ما) وماعداً هذا فنادر، وليس للناظم في هذا كلام، وهو إخلال بالمسألة، إذ لا يعرف من كلامه كيف جوابها، فلو قال مثلاً .

تُجَابُ بِالْمَاضِي بِلَامٍ أَوْ بِفَاءٍ

أَوْ بِالْمُضَارِعِ بِلَمْ قَدْ جُزِمَا

لَكَفَى فِي هَذَا الْحُكْمِ، لَأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى جَوَابِهَا هَذَا.

(أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمًا)

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا
لِتَلَوِ تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلِفًا
وَحَذَفُ ذِي أَلِفًا قَلٌّ فِي نَثَرٍ إِذَا
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذًا

عرف الناظم - رحمه الله (أَمَّا) هنا بأنها في معنى قولك : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ وهذا صحيح، وذلك أنها تُسَمَّى حرفَ تَفْصِيلٍ وابتداءٍ، لأنها تَفْصِلُ الجملة التي تليها عن الكلام الذي قبلها وتُفْصِلُ الكلام تفصيلاً، فتقول : أكرمتُ زيداً، وأما عمراً فلم أكرمه. وتقول : أما زيدٌ فأكرمه، وأما عمرو فأهينه. قال تعالى : { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ }^(١) وهي مضمَّنة معنى قولك : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، كما ذكر.

فإذا قلت : أما زيدٌ فأكرمه، فكانك قلت : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فأكرم زيداً، فهي قد تَضَمَّنَتْ معنى حَرْفِ الشَّرْطِ، والفعل المشروط به، وما تَضَمَّنَ من فاعله، فلذلك أتى لها بجواب كما يُؤْتَى للشرط بجواب، وكان بالفاء لأنه تَضَمَّنَ معنى الشرط الذي يكون جوابه بالفاء.

وقوله : «وَقَالَتِلْوِ تِلْوَهَا» إلى آخره «فاء» هنا مبتدأ، وابتدأ بالنكرة لأنها غير مُرَادَةٍ بعينها، والخبر قوله : «أَلِفًا» وما قبله متعلق به، أي إن الفاء أَلِفٌ / لِتَلَوِ تِلْوَهَا وجوباً، وتِلْوَهَا : ما وَلَّى اللفظ الذي وليها.

فإذا قلت : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، فالذى ولى (أمّا) قولك : «زيدٌ» والذى ولى زيداً قولك : «منطلقٌ» وإيّاها تَلْزَمُ الفاء.

وقد تضمّن هذا الكلام مسألتين :

إحداهما : أن قوله في الفاء أنها تَلْزَمُ مُشْعِرُ بأن ذلك هو جوابها، وأنها لا بُدَّ لها من جواب، ويبيّن ذلك أنه جعلها في معنى أداة الشرط وفعلها، وأداة الشرط لا بُدَّ لها من جواب، فكذلك ماتضمن معناها.

والثانية : أن الجواب لا يليها، إذ قال : «وَفَا لِيَتْلُوِيَهَا» والفاء قد تقرر أنها إنما تدخل على الجواب، فإذا الجواب لا يكون إلا تالياً لِمَا يَتْلُوها، فلا يجوز أن تقول : أمّا فزيدٌ منطلقٌ، وإن كان (أمّا) نائبا عن الشرط وفعله وفاعله، بل لا بُدَّ من الفصل بينهما، فتقول : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ. وعِلّة ذلك وجهان :

أحدهما : أن (أمّا) كان القياس أن يظهر بعدها فعلُ الشرط، كما يظهر مع (مَهْمَا) وغيرها من الأدوات المضمّنة معنى (إن) فلَمَّا حُذِفَ فعلُ الشرط لجعلِ العربِ (أمّا) نائبةً عنه قَدَّمَ بعضَ الكلام الواقع بعد الفاء ليكون كالعوض من المحذوف، كما كانت (مَا) في قولك : (أمّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ مَعَكَ) كالعوض من الفعل.

والثاني : أن الفاء إنما وُضِعَتْ في كلام العرب للإتباع، لتجعل ما بعدها تابعا لما قبلها، ولم تُوضع لتكون مستأنفة. والإتباعُ فيها على ضربين : إما إتباعُ مفردٍ لمفرد، وإمّا إتباعُ جملةٍ لجملة.

فلو قلت : أمّا فزيدٌ منطلقٌ، لَوَقَعَتِ الفاء مستأنفة ليس قبلها مفردٌ ولا جملةٌ يكون ما بعدها تابعاً له، إنما قبلها حرفٌ معنّى لا يقوم بنفسه، ولا تتعقد به فائدة، فقَدِّمُوا الاسم لذلك، فقالوا : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، ليكون ما بعدها تابعا لما

قبلها على أصل موضوعها. وهذا معنى تعليل الفارسي وابن جني وغيرهما. وهنا نظران :

أحدهما : أنَّ الفاصل بين (أما) وجوابها، وهو تاليها، لا يكون جملة، وإنما يكون مفردا.

وكلامه لا يعطى هذا المعنى، وذلك أنه قال : «لِتَلُوتِلُوْهَا» والتلوت والتلوتى مفهوم إطلاقه أعم من أن يكون مفرداً أو جملة، وذلك لا يستقيم، إذ لا يجوز أن يقال : أما زيد قائم فهو كذا، ولا ما كان نحو ذلك، لأن المقصود بالتالي هنا أن يكون فاصلاً بين (أما) وجوابها كما تقدم، والفصل يقع بالمفرد، كما قالوا في اللام بعد (إن) من كونها مؤكدة معنى (إن) فكرهوا اجتماعهما لفظاً، فالزموا الفصل بينهما / بفاصلٍ ما، ٥٥ فكذا هنا، فيجوز الفصل بالاسم والظرف والمجرور ونحو ذلك، فتقول : أما يوم الجمعة فانت قائم، وأما في الدار فانا قاعد، وأما زيد فسائر.

فإن قلت : إن الجملة قد يفصل بها في الكلام، كما قال تعالى : {وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَّكَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ} (١) ونحو ذلك، فما بعد (إن) يكون جملة من فعل وفاعل، وأنت قد قيدت الفصل بالمفرد، والناظم قد أطلق القول في ذلك، فتدخل له جملة الشرط، لا يحتاج إلى التقييد بالمفرد.

فالجواب : أن جعله على إطلاقه يؤدي إلى مفهوم لايجوز باتفاق وهو وقوع الجملة التامة فاصلاً، كقولك : أما زيد في الدار فينام، وذلك فاسد كما تقدم، فلا بد من التقييد المذكور، وأما جملة الشرط فشبيهة

(١) سورة الواقعة : ٩٠، ٩١.

بالمفرد، من حيث عدم الاستقلال، فقامت مقام صدر الجملة من عجزها، وصارت مع أداة الشرط كالصلة مع الموصول، وأنت تقول : أمّا الذي جاعني فأكرمه، كما قال تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ)^(١) فالتقييد صحيح، والإخلال به فاسد.

والنظر الثاني : أنه يقصد أن يتكلم على حكم الفاصل بين (أمّا) وجوابها، وما العامل فيه، وكان حقه أن يبين ذلك، إذ ليس مما يهتدى إليه الناظر في هذا النظم، وفيه شغب وخلاف، فكان ضروريّ البيان. ولو قال مثلاً :

وتلّوها جزء الجواب قُدّما

للفصل والافعال لن تُقدّما

أو ما كان نحو هذا لكان مجزياً، لأن الذي يفصل بين (أمّا) وجوابها هو جزء من الجواب، عامل أو معمول، كقوله : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)^(٢) (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)^(٣) وأمّا الدار فزيد، وأمّا يوم الجمعة فانت سائر، وأمّا ضاربك فزيد، ونحو ذلك، ولا يتقدم الفعل، فلاتقول : أمّا يقوم فزيد، ولانحو ذلك.

ثم قال : «وحذف ذي الفاعل في نثر» إلى آخره.

يريد أن الفاء اللاحقة لتلّوتلو (أمّا) بابها أن تكون ثابتة لازمة في موضعها، ثم إنه يجوز حذفها على الجملة، لكن ذلك فيها قليل إن لم يحذف معها القول، وهذا من كلامه يقتضى أن حذفها إذا حذف معها القول كثير، لأنه قال :

(١) سورة هود عليه السلام : ١٠٨.

(٢) سورة الضحى : ٩.

(٣) سورة فصلت : ١٧.

وَحَذَفَ ذِي الْفَا : قَلَّ نَثْرٌ إِذَا

لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَ

فمفهوم الشرط هنا أنه إن كان القول نُبِذَ معها فالحذف ليس بقليل، فهو إذن كثير .

فأما حذف الفاء مع غير القول فمنه ما جاء في الكلام ، وهو الذي أشار إليه / بقوله : قَلَّ فِي نَثْرٍ « وذلك نحو ما وقع في « البخاري » من ٥٦ قوله عليه السلام : « أَمَّا بَعْدُ ، مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ » الحديث (١) . ومنه ما جاء في النظم أيضا ، نحو ما أنشده الفارسي وابن جني وغيرهما (٢) :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لِقِتَالٍ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سَيِّراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

وأنشدوا أيضا قول الآخر (٣) :

(١) أخرجه البخاري في « كتاب البيوع - باب الشراء والبيع مع النساء » فتح الباري ٢٧٠/٤ (الحديث رقم ٢١٥٥) .

(٢) المقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وابن الشجري ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٢٤٨/٢ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، والمغني ٥٦ ، والعيني ٥٧٧/١ ، ٤٧٤/٤ ، والتصريح ٢٦٢/٢ ، والهمع ٣٥٦/٤ ، والدرر ٨٤/٢ ، والأشعوني ١٩٦/١ ، ٢٢٤ ، ٤٥/٣ ، والخزانة ٤٥٢١ .

والبيت للحارث بن خالد المزخومي ، والعراض : جمع عَرْض - بضم فسكون - وهو الناحية .
والمواكب : الجماعة وكيانا أو مشاة ، وقيل : ركائب الإبل للزينة .

(٣) ابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، وأسرار العربية ١٠٦ ، والخزانة ٤٥٢/١ ، ٢٦٤/١١ ، واللسان (خسر) والبيت لرجل من الضباب ، وقبلة :

تَزَاحَمْنَا عِنْدَ الْمَكَامِ جَعْفَرُ بِأَعْجَازِهَا إِذَا أَسْلَمَتْهَا صَبُورُهَا

وجعفر : أبو قبيلة ، والأعجاز : جمع عجز ، وهو المؤخر من كل شيء ، وأراد بها هنا النساء لأنهن متأخرات عن الرجال ، وأسلمتها : خذلتها ولم تعنتها . =

فَأَمَّا الصُّورُ لِأَصْدُورٍ لِّجَعْفَرٍ

ولكن أعجازاً شديداً ضريرها

وأما حذفها مع القول فكقولك: أما زيدٌ أجنثتَ تفعلُ كذا، قال الله تعالى :
(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) ^(١) الآية، تقديره: فيقال لهم :
أكفرتُم . وقوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ) ^(٢) .
ونبذ معناه طُرِحَ وأُلْقِيَ من اللفظ ، فلم يُذكر ، يقال : نبذتُ الشيء ، إذا
ألقيته من يدك .

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ

إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا

وَبِهِمَا التَّخْضِيعُ مَرُ وَهَلَا

أَلَّا أَلَا وَأَوَّلَيْنَهَا الْفَعْلَا

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

يريد أ (لَوْلَا) و (لَوْمَا) حرفان من حروف الابتداء ، يلزم أن يقع
بعدهما المبتدأ والخبر ، وذلك إذا كان يدلان على امتناع الشيء لوجود غيره ،
وذلك أن هذين الحرفين يقعان في الكلام على وجهين :

= والصور : جمع صدر ، وأراد به هنا أكابرهم وأشرفهم . والضرير : المضارة ، وأكثر ما يستعمل
في الغيرة ، يقال : ما أشد ضريره عليها .

يقول : إن بني جعفر لا رجال فيهم ، فهم كالتساء ، وأما نساؤهم فهن شديداً الضرر ، هن
كالرجال في المقاومة والمدافعة ، وإيصال الضرر للأعداء .

(١) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٢) سورة الجاثية : ٣١ .

أحدهما : أن يكون حَرْفِي تَخْصِيص ، وسيذكرهما إثر هذا .
والآخر : أن يكونا حَرْفِي امْتِناع لوجود ، وهو الذي ابتداء به ،
وبهذا المعنى يكونان حَرْفِي شرط ك (لَوْ) فلا بُدُّ من جواب ، لكنه لم
يذكر ذلك ، وهو مما يُضْطَرُّ إلى ذكره ، فكان حقه أن يذكر ذلك .
ومعنى الامتناع للوجود فيهما أنك إذا قلت : لولا زيد لأكرمته ،
فالإكرام ممتنع لوجود زيد ، أي إن وجود زيد هو السبب في امتناع
الإكرام .

وقوله : « يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءُ » يعنى (لَوْلَا) و (لَوْمًا) يقع بعدهما
جملة الابتداء والخبر لزوماً ، فلا يجوز إلا أن تقول : لولا زيد لقام عمرو .
ومنه قوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ) (١) الآية . فالمرفوع
بعدها مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه ، وقد يظهر إذا لم يكن
عليه دليل . وقد تقدم الكلام على ذلك في باب « المبتدأ والخبر » وإنما
تعرض هنا للزوم الجملة الابتدائية .

وقد أحرز هذا المعنى فوائد

/ إحداها : أن الجملة الفعلية لا تقع بعد (لَوْلَا) ولا (لَوْمًا) فلا يقال :
لَوْلَا قُمْتَ لأكرمته ، وإن جاء من ذلك شيء فمحفوظ محلُّه الشعر ، نحو
ما أنشد السيرافي من قول الجصوح أخى بنى ظفر ، من سليم بن
منصور (٢) :

(١) سورة النساء : ٨٢ وسورة النور : ١٠ ، ١٤ ، ٢٠ .

(٢) ابن الشجرى ٢/٢١١ ، وابن يعش ١/٩٥ ، ٨/١٤٦ ، والإنصاف ٧٣ ، والخزانة ١/٤٦٣ ،
والسبع الطوال ٥٥١ ، واللسان (عذر) =

لَا ذَرُّ دَرِّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ

لَوْلَا حَدِّتُ وَلَا عُذْرِي لِمَحْنُودٍ

أي لولا الحدُّ والحِرمَان ، وقال الآخر (١) :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا

فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يَنَازِعُنِي شُغْلِي

أي لولا منازعةُ الشُّغل .

والثانية : أن الاسم الذي بعدها مرفوع بالابتداء ، خلافاً لمن زعم أنه مرفوع بفعل مُضَمَّر تقديره : لولا حَضَرَ زيدٌ لأكرمْتُكَ ، أو نحو ذلك ، وهو منقول عن الكسائي ، واستدل على ذلك بظهور الفعل في البيتين المذكورين ، وهو مَرْجُوح ، لأن حذف الخبر أولى من حذف الفعل ، لأن الخبر هو المخبرُ عنه في المعنى ، فحذفُ ما ذكرَ أولى من حذفِ ما لم يذكر .

وأيضاً فحذفُ الفعل دون فاعله قليل جداً في الكلام ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فلا يحذف ما هو كالبعض ، ويبقى البعض الآخر ، فإذا ن اعتقادُ مذهب سيبويه هو الأولى (٢) ، وهو ما رآه الناظم .

= وقوله :

قالت أمامة لما جنت زائرهما فلأرमित ببعض الأسهم السود

وأمامة : زوجته ، ولأردرك : لا كان فيك خير ، وأتيت بخير ، يدعو عليها .

وحديث : حرمت ومنعت والعذرى : المعذرة يقول لها : قد رميت واجتهدت في قتالهم ، ولكني حرمت النصر عليهم ، ولا يقبل عذر لحروم .

(١) ابن يعيش ١٤٦/٨ ، والخزانة ٢٤٦/١١ ، والمغنى ٢٧٦ ، والهمع ٤٢/٢ ، والدرر ٧٧/١ ، وديوان الهذليين ٢٤/١ .

والبيت لأبي ذؤيب ، يقول : ادعت أسماء على أني لا أحبها ، فقلت لها : بلى أحبك ، وأحافظ على عهدك ، لا يمنعني من التردد إليك إلا الشواغل والموانع .

(٢) الكتاب ١٢٩/٢ « هذا باب من الابتداء يضمرفيه ما يبنى على الابتداء » .

والثالثة : التنبيه على أن (لَوْلَا) ليست بعاملة في المرفوع بعدها ، وهو مذهب المحققين . ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أنها عاملة فيما بعدها الرفع ، نقله الفراء عن بعض النحويين ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين مطلقاً^(١) .

وحكى هذا المذهب عن ابن كيسان ، والمعنى عند هؤلاء غير الفراء في قولك : (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، لكن الفعل حُذِفَ ، ثم أُقيمت (لا) مقام ما حُذِفَ ، كما أُقيمت (ما) مقام الفعل في قولهم : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ .

وأما الفراء فيقول : يرتفع الاسم بـ (لَوْلَا) لاستقلال الكلام به ، وأنعقاد الفائدة ، واللام جوابها ، وردَّ الفراء على الآخرين بوجهين : أحدهما : أنه لو كان كما قالوا لوقع « أَحَدٌ » بعدها ، فكنت تقول : لَوْلَا أَحَدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، إذ المعنى عندهم ، لو لم يَمْنَعْنِي أَحَدٌ ، وَلَمَّا لم يَجْزُ ذلك كان التقدير غير مام قَدَرُوا .

والثاني : امتناع : لولا أخوك ولا أبوك ، أي لو لم يَمْنَعْنِي أخوك ولا أبوك ، فلو كان ذلك لَمَّا امتنع وردَّ مذهبه أيضا بوجهين :

أحدهما : أن (لَوْلَا) غير مختصة بالاسم ، لوقوع الفعل بعدها كما تقدم ، ومن شرط العمل الاختصاص كما تقرَّر في الأصول فلا يصح عمل مالم يختص ، وهو ردُّ السيرافي .

وضَعَفَه ابن الضائع بأن وقوع الفعل بعدها ضعيف مختص

(١) انظر : الإنصاف (٧٠/٨) المسألة العاشرة . القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا ، .

والاثني : أن أصل الحرف إذا عَمِلَ في اسم واحد أن يعمل الجرُّ لا الرفع ولا النصب .

وهذا الثاني لا يلتزمونه ، إذ من مذهبهم أن الحرف قد يعمل غير الجر في اسم واحد ، كما يحكى عنهم في اسم (إن) وخبر (ما) ونحو ذلك .
والرابعة : التثنية على أن ضمير الجر إذا وقع بعدها فهو ضمير رفع ، أي في موضع رفع ، فليس بمجرور الموضع ، لأنه ذهب إلى أنهما يلزمان الابتداء ، فأتى بلفظ اللزوم ، فدل على ما ذكر .

وهذا رأى الأخفش والفراء خلافاً لما ذهب إليه سيبويه والخليل ويونس ، من أنه في موضع جرٍّ على ظاهره^(١) ، فهي إذا قلت : (لَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ) من حروف الجر .

واستدل على صحة ما ذهب إليه الناظم بأن الضمان قد يقع بعضها موقع بعض ، وقد قالوا : ما أنا كَأَنْتَ ، فوقعوا ضمير الرفع موقع ضمير الجر ، فلذلك يجوز عكسه ، وهو وقوع ضمير الجر موقع ضمير الرفع ، واحتج الفراء بأنها لو كانت (لولا) مِمَّا تَخْفُضُ لأوشك أن تُرَى خافضة للظاهر ، ولو في الشعر، قال : وإنما قالوا : لَوْلَاكَ ، كما اتَّفَقَ ضمير الرفع والخفض في : فعلنا ، وبِئْنَا ، وكان إعراب المُكْنَى بالدلالات لا بالحركات ، وأيضاً فلا بد لكل حرف جرٍّ من متعلِّق ، فإين مُتَعَلِّقُهُ ؟ وليس بزائد فيقال : إنه لا متعلِّق له ، بل هو كسائر الحروف التي لا تُرَاد ، فإذا لم يكن (لَوْلَا) متعلِّق دَلَّ على أنه ليس بحرف جرٍّ ، كما يزعم المخالف .

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٣ . ٣٧٤ .

وقوله : « عَقْدًا » أى رِبَطًا ، أى إذا رِبَطًا امتناعاً بوجود ، وهو ما تقدم شرحه من معنى الشرطية .

ثم قال : « وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزٌ » إلى آخره ، هذا هو المعنى الثاني للوَلَا وَلَوْما ، وهو التحضيض .

يَعْنَى أَنَّ التَّحْضِيضَ يَقَعُ فِي الْكَلَامِ بِهِمَا ، وَكَذَلِكَ بِـ (هَلَا) مُشَدَّدَةُ اللَّامِ ، وَ (أَلَا) مُشَدَّدَةُ ، وَ (أَلَا) مُخَفَّفَةُ .

فهذه خمسُ أدوات ذَكَرَها لِلتَّحْضِيضِ ، وَعُطِفَ (هَلَا) عَلَى بِهِمَا « وَهُوَ ضَمِيرٌ مُخْفُوضٌ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ ، لِأَنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَهُ فِي الْكَلَامِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

ثم ذَكَرَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ وَحْدَهُ لَفْظًا ، بَلْ يَلِيهَا الْفِعْلُ مُطْلَقًا ، وَيَلِيهَا الْاسْمُ عَلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ . فَالْحَاصِلُ أَنَّهَا كَ (إِنْ) وَ (لَوْ) فِي أَنَّهَا لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَقَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا عَوَامِلُ فِي الْفِعْلِ ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ مَعْدُومٌ فِيهَا ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَذَكَرَهُ ، كَمَا ذَكَرَ فِي (لَمْ) وَ (لَمَّا) وَ (إِنْ) وَنَحْوَهَا ، وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ (لَوْ) غَيْرُ عَامِلَةٍ ، وَ (أَمَّا) كَذَلِكَ حِينَ لَمْ يَنْبَغِ عَلَى ذَلِكَ .

وَنَصُّ هُنَا عَلَى أَنَّ الْبَابَ فِيهَا أَنَّ يَلِيهَا الْفِعْلُ ظَاهِرًا / لقوله : ٥٩ « وَأَوَّلَيْتُهَا فِعْلًا » يَرِيدُ : فِي الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ .

« وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِّقَ » فَجَعَلَ الْاسْمَ فِي هَذَا الْقِسْمِ عَلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ .

وَمِثَالُ وَلَايَتِهَا الْفِعْلُ لَفْظًا قَوْلُكَ : هَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا ، وَأَلَا ضَرَبْتَ عَمْرًا ، وَلَوْ لَا تَقُومُ فَتُكْرَمَ .

وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ فِي (لَوْلَا) قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (١) وَفِي (لَوْ مَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَوْ تَأْتِينَا بِالْمَلَانِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) (٢) . وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا ، وَإِنَّمَا يَقْدَرُ بَعْدُهَا إِحَاقًا لَهَا بِالْأَصْلِ .
ثُمَّ قَالَ : « وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ » إِلَى آخِرِهِ .

« بِفِعْلِ » مُتَعَلِّقٌ بِ (عُلِّقَ) وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ « اسْمٌ » أَيْ :
وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ مُعَلَّقٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، يَعْنِي أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَقَعُ بَعْدُهَا ، لَكِنْ مُتَعَلِّقًا
بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ مُعَلَّقًا بِهِ ، أَيْ مَعْمُولًا لَهُ ، فَتَقُولُ إِذَا قِيلَ : (أَكْرَمْتُ
عَمْرًا) : فَهَلَا زَيْدًا . أَيْ : هَلَا أَكْرَمْتُ زَيْدًا . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ جَرِيرٌ (٣) :
تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْنَعَا

أَيْ : لَوْلَا تَعْقِرُونَ الْكَمَى الْمُقْنَعِ ، وَهَلَا تَعْدُونَ الْكَمَى الْمُقْنَعِ . وَمِنْهُ أَيْضًا

-
- (١) سورة النمل : ٤٦ .
(٢) سورة الحجر : ٧ .
(٣) ديوانه ٣٣٨ ، والخصائص ٤٥/٢ ، وابن الشجري ٢٧٩/١ ، ٢٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ ، وهـ ١٤٥ ، والخزانة ٥٥/٣ ، ٢٤٥/١ ، والمفنى ٢٧٤ ، والعينى ٤٧٥/٤ ،
والهمع ٢١١/٢ ، والدرر ١٣٠/١ ، والأشعموني ٥١/٤ ، واللسان (ضطر) وتعْدُونَ : تعتقنون .
والعقر : ضرب قوائم الناقة بالسيف عند نحرها ، والنيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة .
والمجد : العز والشرف ، والضوْطرى : الرجل الضخم اللثيم الذي لا غناء عنده . وبنو ضوْطرى
كنية : ثم نسب . والكس : الشجاع المتكى في سلاحه . والمقنع : الذي على رأسه البيضة
والمغفر . والمعنى : أنكم تعدون عقر الإبل المسنة التي لا ينتفع بها ، ولا يرجى نسلها أفضل
مجدكم ، فلا تعدون قتل الشجعان أفضل مجدكم ، وهو تعريض بجبنهم وضعفهم عن مقاتلة
الشجعان . والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق .

ما أنشده سيبويه من قوله (١) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

وعلى هذا حمل البصريون ما أنشده الكوفيون من قوله (٢) :

وَتَبَيَّنَتْ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ

إِلَى فَهَلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى : هلأ كان الأمر كذا ، على إضمار (كان) الشائنية ، وكذلك ما أنشده

الفراء من قول الآخر (٣) :

الآن بَعْدَ لَجَاجَتِي يَلْحَيْنَنِي

هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ

فهو على (كان) الشائنية ، و «التقدم» مبتدأ ، والجملة بعده حالية

قامت مقام الخبر ، كقوله عليه السلام : «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ

(١) سيبويه ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، والخزانة ٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، ١٩٥ ،

١٩٣/١١٢٠٣ ، والمغنى ٧٧ ، ٢١٩ ، والعيني ٢٦٦/٢ ، ٢٥٢/٣ ، والاشموني ١٦/٢ .

والبيت لعمر بن قعاس أو قنعاس المرادى المذحجى ، وبعبه :

ترجل لمتى وتقم بيتي وأعطيتها الإثارة إن رضيتُ

والمحصلة - بكسر الصاد - التي تحصل الذهب من تراب المعدن وتلخصه منه .

ويروى بفتح الصاد ، ويريد امرأة أتزوجها بمتعة .

(٢) هو الصفة القشيري ، وسبق الاستشهاد بالبيت في باب « إعراب الفعل » .

(٣) معاني القرآن ١٩٨/١ ، ومجالس ثعلب ٦٠ ، والعيني ٤٧٤/٤ ، والرواية الأشهر « تلحونني » ،

واللجاجة : ملازمة الأمر وإياء الانصراف عنه . ولج فلان : تهادى في خصومته ، ولحا الرجل

أخاه : لأمه وعذله .

يقول : أتلومونني الآن بعد ما فرط متي من الغضب والخصومة ؟ فهلأ كانت هذه الملامة والقلوب

عامرة بالمحبة ا

سَاجِدٌ» (١) قاله ابن خروف . وكان الكوفيون يُجيزون وقوعَ الاسم بعد هذه الأحرف ، ويستدلون بالبيتين ، وذلك ممنوع عند البصريين .

والذي ارتضاه الناظمُ مذهبُ البصريين ، وهو الراجح ، لأن السماع يُسأدهم .

وكذلك يلها الاسم مُعلّقاً بفعل ظاهر مُؤخّر عن ذلك الاسم ، فتقول: هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَ ، وَالْأَمْرَ أَكْرَمْتَ . ولا يجوز هنا رفعُ الاسم لأنها لا يليها إلا الجملةُ الفعلية ، كما ذكر من مذهب الناظم والبصريين .

فإن قلت : هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَ ، وَالْأَمْرَ أَكْرَمْتَ ، ونحو ذلك ، فهو من قبيل النوع الأول الذي علّق بفعل مضمر ، لأن الفعل قد اشتغل بضمير الأول عنه ، فلا بُدَّ من تقدير فعلٍ ناصبٍ ، كما مرَّ في باب « الاستغال » .

(١) أخرجه مسلم في « كتاب الصلاة » باب ما يقال في الركوع والسجود ، ج ١ / ٢٥٠ (الحديث رقم ٢١٥) .

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالذِّي خَبَرَ
عَنِ الذِّي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَةُ
عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ

هذا الباب يُسَمَّى «بابُ الإخبار» وَضَعَهُ النَحْوِيُّونَ بِقَصْدِ التَّدْرِيبِ
وَالامْتِحَانِ، وَلَآنَهُ يُعْرَضُ فِيهِ مَسَائِلُ صَنْعِيَّةٌ، قَدْ يَغْلُطُ فِيهَا الْكُبْرَاءُ مِنْ أَهْلِ
هَذَا الشَّأْنِ لِقَلَّةِ التَّدْرِيبِ فِيهِ، وَفِيهِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي
الْكَلَامِ، وَلِذَلِكَ يُسَمَّى عِنْدَ الْقَدَمَاءِ «سَبْكُ النَحْوِ».

وَقَدْ كَثُرَ فِيهِ النَحْوِيُّونَ، وَوَضَعُوهُ عَلَى أَبْوَابِ النَحْوِ، كَبَابِ الْفَاعِلِ،
وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَ (كَانَ) وَجَمِيعِ الْمَفْعُولَاتِ، وَالتَّوَابِعِ، وَالْإِعْمَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ،
لِيُحْصَلَ لِلطَّالِبِ بِالْامْتِحَانِ فِيهِ مَلَكَةٌ يَقْوَى بِهَا عَلَى التَّصَرُّفِ.

وَأَوَّلُ مَا تَعَرَّضَ النَّازِمُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ التَّعْرِيفُ بِمَعْنَى «الإخبار»
وَهُوَ عِنْدَ النَحْوِيِّينَ أَنْ تُدْخِلَ (الذِّي) عَلَى الْكَلَامِ الذِّي فِيهِ الْاسْمُ الْمَخْبَرُ
عَنْهُ، وَاقْعَةُ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْاسْمِ، ثُمَّ تُبَدِّلُ مِنْ ذَلِكَ الْاسْمِ ضَمِيرًا عَلَى
حَسَبِهِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَيَكُونُ
ذَلِكَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى ذَلِكَ الْمَوْصُولِ أَيْضًا عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الضَّمِيرِ،
وَمُطَابَقًا لَهُ فِيمَا تَقْدَمُ، ثُمَّ تُصَيِّرُ ذَلِكَ الْاسْمَ الذِّي أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْهُ خَبْرًا
لِلْمَوْصُولِ، وَيَأْقَى الْجُمْلَةُ صَلَةَ الْمَوْصُولِ.

فإذا قيل لك : أخبر عن «زَيْدٍ» من قولك : (قامَ زيدٌ) بالَّذِي - قلت :
الَّذِي قامَ زيدٌ، ففي «قام» ضميرُ فاعلٍ يعود على «الذي» وهو الواقع في
موضع «زَيْدٍ» إلا أنه استتَرَ لأنه مفرد مذكر، واتَّصَلَ لأنه لا مانعَ له من
الاتصال.

والدليل على ذلك أنه لو كان مُتْنِي لقلت : اللَّذَانِ قامَا الزُّيْدَانِ، أو
مجموعاً لقلت : اللَّذِينَ قامُوا الزُّيْدُونَ، فيبرز الضمير، و«زيدٌ» في آخر
الكلام خبرُ «الَّذِي».

وهذا معنى ما أراده الناظم - رحمه الله - بقوله : «مَا قِيلَ أَخْبِرُ
عَنهُ بِالَّذِي خَبَرُ عَنْ الَّذِي» إلى آخره.

يعنى أن الاسم الذي يقال لك إذا سئِلْتَ عنه : أخبر عنه بـ (الَّذِي)
يقع خبراً عن (الَّذِي) حالة كَوْنِهِ (الَّذِي) قد استقرَّ مبتدأً أولَ الكلام، فعلى
هذا لا بُدَّ من تقديم (الَّذِي) مرفوعاً على الابتداء، والاسم المخبر عنه مؤخراً
عنه، لأنه قد قَيِّدَ (الَّذِي) بأنه قبلَ الخبر استقرَّ مرفوعاً على الابتداء، فـ
«مبتدأُ حال من «الَّذِي» لأن المراد به في النظم مجردُ اللفظ المخبر به في
المسألة.

٦٣

ثم قال : وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صِلَةٌ يعنى أن ماسوى (الَّذِي)
والاسم المخبر عنه، فاجعله وسطاً ما بين (الَّذِي) وذلك الاسم، صِلَةٌ لـ
(الَّذِي) نحو : الَّذِي ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ، فـ (الَّذِي) قد سبق مرفوعاً على
الابتداء، و«زيدٌ» هو المخبر عنه بـ (الذي) وماتوسط بينهما وهو قولك :
«ضَرَبْتَهُ» في هذا المثال صِلَةٌ لـ (الَّذِي) ولا بُدَّ لكل صِلَةٍ من عائد يعود
عليها، فأخبر أن العائد هو «خَلْفُ مُعْطَى لَتُكْمِلَةً» ويريد بـ «مُعْطَى

التَّكْمِلَةُ : «زَيْدًا» فى المثال المذكور وهو الاسم المخبر عنه، لأنَّ الكلام به تَمَّ
وَكَمُلَ، فهو الذى أُعْطِيَ تَكْمِلَةُ الكلام، وخَلَفَهُ هو الضمير الموضوع فى موضعه،
وهو هنا الهاء فى «ضَرَبْتُهُ» ونَبَّه بهذا على أنه لا بُدَّ للمخبر عنه مِمَّنْ يَخْلُفُهُ فى
موضعه، وهو الضمير العائد على الموصول، كما تقدم فى التعريف أولا.
وقوله :

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا

ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ قَادِرَ الْمَأْخِذِ

هذا مثالٌ مبينٌ لمراده، ونَبَّه على أصله، وهو ضَرَبْتُ زَيْدًا، وقد تقدم
بَسْطُهُ.

ثم قال : «قَادِرَ الْمَأْخِذِ» أى : فاعْلَمْ مَأْخِذَ الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ :
ضَرَبْتُ زَيْدًا، حتى تصيرَ إِلَى قَوْلِكَ : الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، على ما تقدم شرحه.
ثم نَبَّه على وجوب مراعاة الاسم المخبر عنه فى الإتيان بالموصول، من
الإتيان بالموافق لا بالمخالف، فقال :

وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي

أَخْبِرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ

يريد أنك تُرَاعَى فى الإخبار عن الأسم أن يكون الموصول مُوَافِقًا له فى
الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير أو التأنيث، فإذا كان الاسم المخبر عنه مفردا
مذكراً قلت : الذى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، كما تقدم، فجئْتُ بِ (الَّذِي) لأنها واقعة على
المفرد، و «زَيْدٌ» مفرد، ولا بد أن يَخْلُفَهُ الضمير مفرداً أيضاً مذكراً مثله.

وإن كان مثنى نحو : ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ. قلت : اللّٰذَانِ ضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ،
فجئْتُ بِ (الَّذِي) مثنى، وبالضمير مثنى.

وإن كان مجموعاً نحو : ضَرَبْتُ الزُّيْدِينَ.

قلت : الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزُّيْدُونَ، وكذلك فى التَّائِيثِ، فتقول فى (ضَرَبْتُ هَذَا، وَضَرَبْتُ الْهِنْدِيْنَ، وَضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ) : التى ضَرَبْتُهَا هَذَا، وَالتَّانِ ضَرَبْتُهُمَا الْهِنْدَانِ، وَالتَّانِ ضَرَبْتُهُنَّ الْهِنْدَاتِ. و«الْمُنْبِتُ» فى كلامه هو الاسمُ المخْبَرُ عنه، فقد انطبق التعريف المتقدم فى تفسير الإخبار على ما أردته بهذا الكلام.

إلا أنه يرد على الناظم وغيره فى هذا الكلام إشكال، لأنه يقتضى أن يكون/ الاسم المفروض هو المخبر عنه، و«الَّذِي» أو «لألف واللام» وهو ٦٤ المخبر به، لأنهم يقولون : «بَابُ الإخبارِ بِالَّذِي وبِالْألف واللام، وكذا قال الناظم : «ما قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» فجعل «الَّذِي» مُخْبِراً به، والاسم هو المخبر عنه، وما تقدم من التفسير يقتضى أن يقال : أَخْبِرْ عَنْ «الَّذِي» لأنه المَجْعُولُ مَبْتَدَأً، والاسم هو المخبر به.

وقد أجاب النحويون عن هذا بأجوبة، منها لابن عصفور أنهم إنما أرادوا بقولهم: «الإخبارُ بِالَّذِي وبِالْألف واللام» أن يُخْبِرَ عن المسمى، ويكون اسم المخبر عنه فى وقت الإخبار (الَّذِي) أو الألف واللام، ألا ترى أنك إذا قلت : الذى قامَ زيدٌ، أو القائمُ زيدٌ، فالاسم الواقع على المخبر عنه إنما هو «زيد» لأن المخبر عنه هو الفاعل.

وقال ابن الضائع : الأقربُ أن يكون الكلام محمولاً على معنى، وذلك أن «زيداً» هو المخبر عنه فى الحقيقة، فإذا قلنا : القائمُ زيدٌ، فزيدٌ صاحبُ الصِّفَةِ، وهو المخبر عنه فى الحقيقة، وإن كان فى اللفظ خبراً، فعبروا عنه بأنه مُخْبَرٌ عنه نظراً إلى الحقيقة؟

قال : فإن قيل : قَلِمَ لم يُتِمُّوا الحقيقة فيقدموه ، فيجعلوه مخبراً عنه كما هو المخبر عنه في الحقيقة؟

قلت : تأخيرهُ وتقديمُ (الَّذِي) أقربُ مأخذاً غفى الصنعة، بأن تجعل الموصولَ أولَ الجملة التي فيها الاسمُ المخبرُ عنه، وتجعله آخرًا، وتجعلَ في موضعه ضميراً يعود على الموصولِ معرباً بإعرابه، وترفعه فتجعله خبراً عن الموصول في اللفظ.

وأيضاً فإذا أخرته لم يَجُزْ أن يكون (الَّذِي) صفة، فلذلك بَنَوْا على تأخيرهِ.

قال : ومِمَّا يدل على أن هذا إرادتهم قولهم : أَخْبِرْ عن زيدٍ، فلا يمكن أن يَتَنَزَّلَ إلَّا على هذا. قال : وإنما يتوجَّه قولُ ابنِ عصفور في قولهم : أَخْبِرْ بِالَّذِي. انتهى.

وقد وَجَّه بأنه على القلب، وبأن (عن) بمعنى الباء، وذلك بعيد، والله أعلم.

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا

أَخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ

بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاغِ مَا رَعَوْا

لَمَّا عَرُفَ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ أَتَى بِالشُّرُوطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي الْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، إِذْ كَانَ الْأَسْتِقْرَاءُ يُعْطَى أَنْ لَيْسَ كُلُّ اسْمٍ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ أَوْ بِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مِرَاعَاةِ ذَلِكَ، وَإِنْ ذَاكَ يَصِحُّ الْقِيَاسُ فِي مَسَائِلِ الْإِخْبَارِ.

وَأَتَى هُنَا بِشَرْطِ أَرْبَعَةِ لِلْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ/ لَا بُدَّ مِنْهَا :

أحدها : أن يقبل التأخير، وهو قوله : (قَبُولُ تَأْخِيرٍ) وهو مبتدأ خبره قوله : (قَدْ حُتِمًا) أى أن شرط قَبُولِ التأخير فى المخبر عنه حَتْمٌ لازمٌ لا بُدَّ منه، فإذا صَحَّ جوازُ التأخير فى الاسم جاز الإخبار عنه، فإذا أُخبرت عن «زيد» من قولك : زيدٌ قائمٌ - قلت : الذى هو قائمٌ زيدٌ، فجاز ذلِـبُ لأن تأخير «زيد» جائز فى الجملة، فلو لم يجز التأخير لم يجز الإخبار، وذلك الاسم المتضمنة لمعنى الاستفهام، وسائر ما يُلزَمُ التَّصْدِيرُ، نحو : أَيُّهُمْ قَامَ؟ فلا يجوز الإخبار عن «أى» فلا تقول : الذى هكَ قَامَ أَيُّهُمْ؟ لأن «أياً» لها صدر الكلهم.

وكذلك إذا أُخبرت عن «مَنْ» من قولك : مَنْ جَاءَكَ؟ أو (مَا) من قولك : مَا عِنْدَكَ؟

وكذلك أسماء الشرط لا يخبر عنها، لأن لها صدر الكلام، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «أَيُّهُمْ» من قولك : (أَيُّهُمْ يُكْرِمُنِي أَكْرَمُهُ) : الذى هو يُكْرِمُنِي أَكْرَمُهُ أَيُّهُمْ. وكذلك سائر أسماء الشرط، كالاستفهام سواء.

وأيضاً فإذا عَوِضْتَ الضمير من اسم الشرط، أو من اسم الاستفهام، زال معنى الشرط، وزال معنى الاستفهام، لأن الضمير لا يتصمَّنُ مَعْنَى حرف، فاختلف معنى الصلَّة بعد دخولها، ويختصُّ اسم الشرط بأن ما بعده من الفعل مجزوم، فيلزم أن يكون الضمير جازماً، وذلك غير موجود فى كلام العرب.

ومِمَّا يُلزَمُ التصديرُ فلا يُخْبَرُ عنه (كَمْ) الخبرية، فلا يجوز أن تُخْبَرَ عن (كَمْ) من قولك : كم بَطَلَ جَدَلْتُ، فتقول : الذى هو بَطَلَ جَدَلْتُ كَمْ، لِمَا يُلزَمُ فيها من مُحَالَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، منها الجرُّ بالضمير، وإبطال معنى (كَمْ) حين جِئَ بضميرها، والتأخير فيها.

ومن ذلك ما أضيف إلى واحد من الأسماء المتقدمة، نحو : غُلَامٌ مَنْ يَأْتِكَ

فَأَكْرَمَهُ، وَغَلَامٌ مِّنْ أَكْرَمِكَ؟ وَغَلَامٌ كَمَ رَجُلٍ جَاءَكَ؟ فَلَا تَقُولُ : الَّذِي هُوَ مِّنْ يَأْتِكَ فَأَكْرَمَهُ غَلَامٌ، وَلَا الَّذِي هُوَ مِّنْ أَكْرَمِكَ غَلَامٌ، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ.

ومنها الاسم المضاف، نحو : جاعى غلامٌ زيدٌ، فالغلامُ لا يجوز تأخيرهُ، لأنه عامل فى المضاف إليه، وكالجزء منه فلا يتأخرُ، فلا تقول: الذى جاعى هو زيد غلامٌ، وأيضاً فيلزم أن يكون الضمير خافضاً، وذلك لا يصح، وأيضاً فيكون «الغلام» مقطوعاً عن الإضافة، وهو غير جائز، فإنما يُخبر عنه مع المضاف إليه، فتقول : الذى جاعى غلامٌ زيدٌ.

ومنها ضميرُ الأمرِ والشأنِ نحو: هو زيدٌ قائمٌ، فلا يجوز الإخبار عنه، لأنه لازمُ التقديم على الجملة الواقعة خبراً له، فلا يجوز أن تقول /:الذى هو زيدٌ قائمٌ هو، لأنك إذا أضمرته كانت الجملة خبراً لذلك ٦٦ الضمير، فيلزم أن يكون فيها عائداً عليه، لأنه ليس بضميرٍ للشأن، وإنما يستغنى عن إعادة الضمير من الجملة ضميرُ الشأنِ وحدهُ، وخلفه ليس كذلك.

وأيضاً فتكون (الذى) هنا واقعة على الجملة التى هى (زيدٌ قائمٌ) فتصير (الذى) نائبةً عن ضمير الأمر، وذلك لا يجوز. قاله ابن الضائع. وعَلَّ ذلك ابن عصفور بأنه يلزم أن يعود ضمير الأمر إذا أخرته على ما قبله، وذلك لا يجوز.

فمن هذه الأنواع وأشباهاها تحرز بقوله : «قَبُولُ تَأْخِيرٍ». والشرط الثانى : لجواز الإخبار قَبُولُ الاسم التعريف، وذلك قوله : (وتعريف) وهو معطوف على (تأخير) كأنه قال: قَبُولُ تَأْخِيرٍ وقَبُولُ تَعْرِيفٍ. فإذا قَبِلَ الاسم التعريف صحَّ الإخبار عنه، وذلك لأنه لا بدُّ من

إضماره وجعل ضميره حالاً محلّه ومعرباً بإعرابه، والضمير معرفة، فلا بدّ من اشتراط التعريف، فإذا أخبرت عن «قائم» من قولك : زيد قائم - قلت : الذى زيد هو قائم، وهذا على مذهب غير ابن السراج، وسيأتى التنبيه عليه إن شاء الله. فمثل «قائم» يقبل التعريف، فيجوز الإخبار عنه، فإن لم يصح تعريفه لم يصح الإخبار عنه.

وتحت هذا أنواع، منها الحال، فلا يجوز الإخبار عن «قائماً» من قولك : ضربتُ زيداً قائماً، لأنّ الحال من شرطها التنكير، وأنت لو أخبرت عنها لجعلت الضمير خلفاً منها، فقلت : الذى ضربتُ زيداً إياه قائم، فأدى إلى إن ينتصب الضمير على الحال، وهو معرفة، وذلك غير مستقيم.

ومنها التمييز، لما يلزم من تنكيره أيضاً، فإنك لو أخبرت عنه لجعلت الضمير خلفاً منه، يُعرب بإعرابه، وذلك ممتنع، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «زيتاً» من قولك : عندي رطل زيتاً؛ الذى عندي رطل إياه زيت، ولا يجوز ذلك.

ومنها المجرور بـ (رُبُّ) نحو : رُبُّ رجلٍ يقول ذلك، فلا تقول : الذى رُبُّه يقول ذلك رجل، لما يلزم من تعريف مخفوض «رُبُّ» ومن شرط «رُبُّ» ألا تخفّض إلا النكرة.

ومنها مخفوض «كُلُّ» نحو : كُلُّ رجلٍ يأتينى أكرمه، فلا يجوز أن تقول : الذى كلّه يأتينى أكرمه رجل، لما يودى إليه من خفّض «كُلُّ» للمعرفة المفردة ذلك لا يجوز، إذ لا يقال : كُلُّ الرجلِ أكرمه، وإنما يجوز ذلك إذا قلت : كُلُّ الرجالِ أكرمهم. ويجوز أن يُخبر عن مخفوضها إذ ذاك، فتقول : الذين كلّهم أكرمهم الرجال.

ومنها المخفوضُ باسم (لا) العاملة عمل (إن) نحو : لا غلامَ رجلٍ عندك،

فلا يجوز أن تقول : الذى لا غلامه عندك رجل / لما يودى إليه من عمل ٦٦
(لا) فى المعرفة، وذلك لا يصح. وهذه أمثلة تدل على ما كان من شاكلتها.

الشرط الثالث : أن يصح الاستغناء عن المخبر عنه بأجنبى يوضع
موضعه فى كلام الذى هو فيه، وهو قول الناظم : (كَذَا الْغِنَى عَنْهُ
بِأَجْنَبِيٍّ) والضمير فى (عنه) للاسم المخبر عنه، أى الاستغناء عنه بأجنبى
عنه حتم أيضاً، فإن كان كذلك صح الإخبار عنه، كما إذا أخبرت عن
(الكاف) من قولك : زيد أكرمك، فإنك تقول : زيد أكرمه أنت، لأن الأجنبى
يصح أن يوضع فى موضع (الكاف) استغناء به عنه، فتقول : زيد أكرم
عمراً.

فإن كان لا يصح الاستغناء عنه لم يصح الإخبار عنه، وذلك الضمير
الرابط قبل الأخبار، كالهاء فى (زيد ضربته) لا يجوز الإخبار عنه، لأنه
يلزم أن يجعل فى موضعه ضمير يعود على الموصول، فيزول ربطه،

فإن قيل : يبقى متأخراً يربط الخبر - فالجواب : أنه إذا أخر فلا
يبقى فى الخبر، ومثاله لوجاز : الذى زيد ضربته هو، فزيد مبتدأ، خبره
«ضربته» والجملة صلة (الذى) فإن جعلت ضمير «ضربته» عائداً على
«زيد» بقى (الذى) دون ضمير عائداً عليه من صلتته، وذلك ممتنع. وإن
جعلته عائداً على (الذى) بقى المبتدأ وهو (زيد) لاضمير له فى خبره،
وذلك ممتنع أيضاً.

وهذا المنع منسحب على ما لو كان الرابط ظاهراً، كأسماء الإشارة
فى نحو قوله تعالى : (وَلَبَّاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١)، فإن أردت الإخبار عن

(١) سورة الأعراف : ٢٦.

«ذلك» من قولك : قيامُ زيدٍ ذلك حَسَنٌ، [قلت] ^(١) الذى قيامُ زيدٍ هو حَسَنٌ ذلك، لأن «هُوَ» عائد على (الذى) فيبقى المبتدأ بلا رابط.

وكذلك إذا كان الرابط تَكَرَّارَ المبتدأ بلفظه، نحو: زيدٌ ضَرَبْتُ زيدا.

فإن كان فى الجملة رابطُ ثانٍ عائدُ على المبتدأ جاز الإخبار عنه لوجود الشرط، وهو الاستغناء عنه بأجنبى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى داره، فإلهاء فى «ضَرَبْتُه» يصح أن يجعل فى موضعه أجنبى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى داره، فإذا نصح أن تقول : الذى ضَرَبْتُه فى داره هو، فإلهاء من «ضَرَبْتُه» تعود إلى (الذى) وبقي ضمير «فى داره» رابطاً للخبر بالمخبر عنه، وهو «زيد» و«هو» الأخير عائدُ على «زيد» أيضاً.

الشرط الرابع : أن يصح الاستغناء عنه بمضمّر يحل محله، وذلك قوله : «أَوْ بِمُضْمَرٍ» تقدير كلامه: كذا الغناء عنه بمضمّر شرط، أى مُعْتَبَرُ مُرَاعَى، وذلك لأن الاسم المخبر عنه لابد من جعل المضمّر يَخْلُفه فى أحكامه إذا أُخِر، فلا بد إذن من صحه إضمّاره. فإذا قلت: ضربت زيدا، فزيدُ يصح إضمّاره فتقول : ضربته، إذن أن تُخبر عنه فتقول : الذى ضَرَبْتُه زيدٌ.

فإن لم يصح إضمّاره لم يصح الإخبار عنه، ولهذا أمثلة :

منها النعت، إذا أُخبرت عنه دون المنعوت لم يَجُز، نحو: ضَرَبْتُ زيدا العاقل، فلا يجوز أن تقول : الذى ضَرَبْتُ زيدا إِيَّاهُ العاقل، لما يؤدى إليه من وقوع الضمير نعتاً، وذلك ممنوع.

ومنها الاسمُ المنعوت، فلا تقول : الذى ضَرَبْتُه العاقلَ زيدٌ، لما يؤدى إليه من نعت المضمّر، وذلك لايجوز، اللهم إلا أن تريد الإخبار عن المنعوت بنعته، فيجوز ذلك، نحو قولك فى المثال المذكور: الذى ضَرَبْتُه زيدٌ العاقل، وإضمّاره

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

يصح لأن النعت والمنعوت بمنزلة الاسم المفرد، فزيدُ الأحمرُ عند من لا يعرف زيدا وحده بمنزلة زيدٍ عند مَنْ يَعْرِفُهُ وحده، وأنت تقول: زيدُ العاقلُ جاعلي، فتضميره بنعته، فلذلك يسوغ الإخبار عنه.

ومنها الأسماءُ العاملةُ كُلُّهَا، لا يجوز الإخبار عنها، لأنها لا يصح أن تضمير، فلو قلت: ضربكُ زيدا حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ - لم يجز، لما يؤدي إليه من إعمال الضمير، وذلك غير جائز عند أهل البصرة، فإذا أردت الإخبار عن «ضربك» فقلت: الذي هو زيدٌ أحسنُ ضربك، لم يجز، لبعد الضمير عن العمل.

وأجاز ذلك أهل الكوفة، فيقال: إذنٌ على مذهبهم في قولك: زيدٌ ضاربٌ عمراً، إذا أخبرت عن «ضارب»: الذي زيدٌ هو عمراً ضاربٌ.

والسماعُ بمثل ما ذهبوا إليه لا يكون إلا في الشاذ، نحو قول زهير^(١):

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ

وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

كأنه قال: وما الحديثُ عنها بالحديثِ المُرْجَمِ، وقد مرَّ بيانهُ في «إعمال المصدر» ولكن يجوز على كلا المذهبين إذا أخبرت عنه بمفعوله فقلت: الذي زيدٌ هو ضاربٌ عمراً، وكذلك تقول في قولك: (ضربكُ زيدا حسنٌ) الذي هو حسنُ ضربكُ زيدا، لأن العامل على هذا يجوز إضماره، لأنك تقول: ضربكُ زيدا حسنٌ تبعتهُ فيه، فالهاءُ في «فيه» عائدةٌ إلى الضربِ» بمعموله.

وأختلفوا في الخبر إذا كان مشتقاً هل يجوز الإخبار عنه، نحو: زيدٌ قائمٌ، بناءً على أن الضمير يَخْلُفُهُ أَوْ لَا؟

(١) سبق الاستشهاد به في باب «إعمال المصدر».

فمن النحويين مَنْ مَنَعَ هذا، لأنَّ المشتقَّ يَتَحَمَّلُ ضميراً، والضمير لا يتحمّله.

قال / ابن الضائع: وهذا لا يلزم إلا في الموضع الذي يُشترط فيه ٦٩ الاشتقاق، وبالجمله في الموضع الذي يُخالف الإضمارُ الإظهار.

والناظم لم يلتزم أحدَ القولين، وإنما التزم ما يَنْبَنِي عليه الخلاف، ومنها المفعولُ له، لا يجوز الإخبار عنه عند ابن عَصْفُور، لأنه لا يصح أن يقع في موضعه المضمَرُ معرباً كإعرابه.

فإذا قلت: قمتُ إجلالاً لزيد، فأخبرتَ عن «إجلالٍ» فقلت: الذي قمتُ إِيَّاهُ إجلالُ لزيد، فهذا غير صحيح، لأنه يصحُّ أن يُعْرَبَ «إِيَّاهُ» مفعولاً له أصلاً.

وغيرُ ابن عَصْفُور أجاز الإخبارَ عنه، لكن لا على نصب الضمير، إذ هو ممنوع عند الجميع، كما قال ابن عصفور، بل على أن تدخل عليه اللام، فتقول: الذي قمتُ له إجلالُ لزيد.

ومنها الاسمُ الواقع بعد خافِضٍ لا يقع بعده مضمَرٌ كالكاف، وحتَّى، والتاء، ومن، والواو، و«ذُو» بمعنى: صَاحِبٍ. فإذا قلت: زيدُ كعمرو، فأردتَ الإخبارَ عن «عَمْرُو» لم يَجْزُ، لأنك تقول: الذي زيدُ كعمرو، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة، نحو قوله^(١):

(١) سيبويه ٢/٢٨٤، والعيني ٣/٣٥٦، والخزائنة ١٠/١٩٥، والتصريح ٢/٤، والهمع ٤/١٩٦، والدرر ٢/٢٧، والأشعموني ٢/٢٠٩، وديوان روية ١٢٨.

والبيت روية أو العجاج، يصف حماراً وأتته، والبعل: الزوج، والحلائل: جمع حليلة، وهي الزوجة، والحائل: المانع، وهو العاضل سواء، والمراد المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريد من. والمعنى أن تلك لأتن جديران بأن يمنعهن هذا الحمار.

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا خَالًا
كَهُوَ وَلَا كَهُنُّ إِلَّا حَاطِلًا

فإن (الكاف) إنما تخفض الظاهر لا المضمرة.

وكذلك إذا قلت : ألقى رحله حتى الزاد، فأردت أن تخبر عن «الزاد» لم يَجْز، إذ كنت تقول : الذى ألقى رحله حتاه الزاد، و (حتى) لا تخفض المضمرة إلا اضطراراً نحو قوله^(١) :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَسٌ
فَتَى حَتُّكَ يَا بَنَ أَبَى يَزِيدٍ

وكذلك (ذو) إذا قلت: رأيتُ ذا المال، لا يجوز أن تخبر عنه، فتقول: الذى رأيتُ ذاهُ المالُ لأن (ذا) لا يَجُزُّ المضمرة إلا نادراً، نحو^(٢) :

* أَبَانَ نَوَى أَرُومَتِهَا ذُووها *

وكلُّ ما كان مثل هذه الأنواع يمتنع الإخبار عنها.

هذه جملة الشروط التى جاء بها الناظم - رحمه الله - لجواز الإخبار عن الاسم.

وقوله : (فَرَاعَ مَارَعَوْا) يقال : راعى الأمر يرأعيه، إذا نظر إلآم يصير.

(١) الخزانة ٤٧٤/٩، والعينى ٢٦٥/٣، والهمع ١٦٦/٤، والدرر ١٦/٢، والأشعمنى ٢١٠/٢

ويرى «يا ابن أبى زياد» و «لا يلقاه ناسى» وحتاك : إليك، أى إلى لقيك. ومعناه : أنهم لا يجدون فتى إلى أن يلقوك، فحينئذ يجدون الفتى. والله أعلم.

(٢) ابن يعش ٥٣/١، ٣٨/٣، والهمع ٢٨٤/٤، والدرر ٦١/٢

والبيت لكعب بن زهير، ديوان ٢١٢، ومصدره :

* صبحنا الخزرجية مرهفات *

ويرى «أبار» بدل «أبان».

وَرَأَيْتُهُ أَيْضًا: لَاحِظَتُهُ، وَرَأَيْتُهُ أَيْضًا: مِنْ مُرَاعَاةِ الْحَقُوقِ، أَيْ الْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا، وَرَأَيْتُ الشَّيْءَ: حَفِظْتُهُ، وَمِنْهُ: رَأَى الْإِبِلَ وَالْمَا شَيْءَ كُلِّهَا.

أَي لَاحِظُ مَا حَفِظُوا مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ، وَانْظُرْ إِلَى مَاذَا يَصِيرُ الْأَمْرُ فِيهَا تَجِدُهَا ضَرُورِيَّةً لَاشْتِرَاطِ.

وَعَلَى النَّازِعِ فِي هَذَا الْفَصْلِ نَظَرُ مَنْ وَجَّهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَتَى بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ، كَرَّرَ مِنْهَا اثْنَيْنِ عَلَى شِدَّةِ مَحَافِظَتِهِ عَلَى الْإِخْتِصَارِ وَاجْتِنَابِ الْإِكْثَارِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ اقْتَصَرَ فَتَرَكَ شُرُوطًا مُعْتَبِرَةً عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ، لِأَبَدٍ مِنْهَا، إِذْ بِهَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ، / وَبِدُونِهَا لَا يَسْتَقِيمُ، وَالَّتِي تَرَكَ أَكْثَرَ مِنَ الَّتِي ذَكَرَ، ٧. وَهَذَا غَرِيبٌ، فَأَمَّا التَّكَرُّارُ فَإِنَّهُ شَرْطُ قَبُولِ التَّعْرِيفِ فِي الْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، وَشَرْطُ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَضْمَرٍ، وَهَذَانِ فِي الْحَقِيقَةِ شَرْطٌ وَاحِدٌ، إِذْ شَرْطُ قَبُولِ التَّعْرِيفِ دَاخِلٌ فِي اشْتِرَاطِ وَقُوعِ الْمَضْمَرِ مَوْقِعَهُ، فَلَوْ أَسْقَطَ اشْتِرَاطَ قَبُولِ التَّعْرِيفِ لَخَرَجَ لَهُ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ وَمَخْفُوضُ (رُبِّ) وَ (كُلِّ) وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدِمُ شَرْحَهُ، عَنْ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَخْلُفُهُ الْمَضْمَرُ، وَلَا يَسْتَغْنَى عَنْهُ بِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ اشْتِرَاطَ قَبُولِ التَّعْرِيفِ فَضْلٌ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

وَلَمَّا ظَهَرَ هَذَا التَّكَرُّارُ لِابْنِ الضَّائِعِ، حِينَ أَتَى النُّحَوِيُّونَ بِالشَّرْطَيْنِ الْمَفْتَرِقَيْنِ، اُعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ، لِأَنَّ إِعْرَابَهُ يُنَاقِضُ التَّعْرِيفَ، وَالْمَضْمَرُ مَعْرِفَةٌ، يَعْنِي كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ لِأَنَّ لَهُ حُكْمًا آخَرَ يُنَاقِضُ الْإِضْمَارَ، كَالنَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ. قَالَ: فَلِهَذَا جَاءَ وَابَهُمَا شَرْطَيْنِ، وَالْأَفْجَوَازُ الْإِضْمَارُ يَعْمُ الْوَجْهَيْنِ، قَالَ:

ويمكن أن يكون الحال والتمييز مِثَالَيْنِ لِلثَّانِي، لأن إضمارهما يمتنع من الوجهين: التعريف، وأنهما لمعنى لا يدلُّ الإضمار عليه، فالإضمار يُبْطِلُ المعنى المرادَ منهما، كما في النعت والمنعوت. هذا ما قاله ابن الضائع، ولايجزى اعتذاره في هذا النظم، لأن مقصوده الاختصار والجمع للمسائل المتعددة في اللفظ اليسير، بخلاف غيره ممن قصد البسط. ويسوغ الاعتذار عنه بما ذكر.

وأيضاً فإني أقول: أن اشتراط قبول التأخير غير محتاج إليه مع اشتراطه الاستغناء بأجنبي أو بمضمر، وذلك أن قبول التأخير احتراز من أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و (كَمْ) الخبرية، وما أضيف إلى واحد من ذلك، ومن المضاف. وكل واحد من هذه لا يصح الاستغناء عنه بالضمير أصلاً، لأن الضمير لا يؤدي معناه، ولا يخفّض مابعده، وقد تقدّم التنبيه على ذلك، وهو احتراز أيضاً من ضمير الشأن والقصة، وهو مما لا يصح فيه الاستعناء بأجنبي، إذ لا يقع موقعه غيره، ولذلك لم يقع ضميره موقعه كما تقدم، فإذن الشرطان الأولان فضل غير محتاج إليهما. وأما الاقتصار، وترك ما هو محتاج إليه، فإنه أهمل ذكر شروط سبعة سوى ما ذكر:

- أحدها: أن يكون في الإخبار عن ذلك الاسم فائدة، كجميع/ ماتتقدم ٧١ من الأمثلة الجائزة، فلو عرّي الإخبار عن الفائدة لم يسغ فإذا قيل لك: أخبر عن «ضرب» من قولك: ضربت ضرباً - لم يجز، لأنك إذا قلت: [الذي]^(١)، ضربته ضرب - كان غير مفيد، لأن كل أحد يعلم أن الذي

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي يستقيم بها التعميل.

ضَرَبْتَ ضَرْبًا، وقد رُدَّ مذهبُ أهل الكوفة في معاملتهم ضميرَ المتكلم والمخاطب^(١)، إذا أُخبر عنه مُعَامَلَةُ الظاهر حين أجازوا في الإخبار عن «أنا» من قولك: أنا قائم؛ الذى أنا قائم أنا، وفى : أنت قائم الذى أنت قائم أنت، وإنما رَدَّه أهل البصرة لأَوْجُهٍ، منها كونُ الخبر غير مفيد فالفائدة، ولأبَدٍ، مطلوبة في الإخبار.

وكذلك لا يجوز أن يُخبر عن «اثنين» من قولك: هذا ثانى اثنين، فلا تقول: الذى هذا ثانيهما اثنان، ولا عن «ثلاثة» من قولك: هذا ثالث ثلاثة، فلا تقول: الذى هذا ثالثهم ثلاثة، ولا ما كان نحو ذلك، لأن كونهما اثنين، أو كونهم ثلاثة قد تقرر قبل المجئ بالخبر، فكان الإخبار غير مفيد، فامتنع ذلك. والأمثلة في هذا كثيرة.

والثانى : أن يكون ذلك الاسم متصرفاً، يجرى بوجوه الإعراب، ويقع فاعلاً، ومفعولاً، ومبتدأً، وخبراً، ونحو ذلك. وعلى الجملة فالمطلوب أن يصح استعماله مرفوعاً خبراً، فأمّا إذا كان غير متصرف، ولزم طريقة واحدة، فلا يجوز الإخبار عنه، لما يؤدى إليه من إخراج الاسم عما ألزمته العرب، نحو (سَحَرَ) ليوم بعينه، لا يجوز الإخبار عنه، لأنه كان يخرج من لزوم نصبه على الظرفية إلى الرفع، وذلك غير جائز. وكذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ، وعِنْدَكَ، وما أشبه ذلك، فلو أُخبرت عن (سَحَرَ) من قولك : خرجتُ سَحَرَ، لقلت: الذى خرجتُ فيه سَحَرَ، وذلك لا يجوز. وكذلك لو قلت فى (عِنْدَكَ) : من (زيدٌ عِنْدَكَ) : - الذى زيدٌ فيه عِنْدَكَ - لم يصح.

(١) فى (س، ت) «ضمير المتكلم والمخاطب»

فإن قيل: لِمَ لا يجوز الإخبارُ عنه، ويَبْقَى منصوباً فيكون خبراً عن
(الَّذِي)؟

فالجواب: أنه لا يجوز نصبه خبراً إلا أن يكون ظرفاً للمخبر عنه،
والإخبارُ إنما هو أن تجعل الاسمَ الموصولَ هو المخبر عنه في المعنى،
وإذا كان ظرفاً له كان غيره، ولم يكن الظرف مخبراً عنه في المعنى، وهذا
الشرط معتد في «باب الإخبار» أيضاً.

والثالث : أن يكون غيرَ تابع، ماعدا العطفَ بالحرف، فالنعت
لا يجوز الإخبار عنه كما تقدم.

وكذلك عطفُ البيان عند بن أبي الربيع وطائفة، لأنَّ عطف / ٧٢
البيان إنما يُؤْتَى به بَيَانًا، وأنت إذا أخبرتَ عنه، فجعلتَ في موضعه
الضميرَ، فالضميرُ ليس ببيان، وإنما هو مُبْهِمٌ يَحْتَاجُ إلى البيان.

وكذلك التوكيدُ لا يجوز الإخبار عنه، لأن التوكيد إنما هو بالفاظٍ
مخصوصة محصورة، والإخبارُ عنه يؤدي إلى تأكيد الظاهر بالضمير
مطلقاً، وهو لا يجوز.

وأما البدلُ فكذلك لا يجوز الإخبار عنه عند طائفة من النحويين،
وقَبَّحه المازني، لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ أخيكَ، فأخبرتَ عن البدل قلت :
الذي مررتُ برجلٍ بِهِ أَخُوكَ، فأتيتَ به، لا يَسْتَقِلُّ الكلامُ بدونه، ولذلك كان
عند بعض النحويين في تقدير جملة أخرى.

وقد أجاز فيه ذلك طائفةٌ أخرى، وإليه مَالُ ابنِ الضائع، وسَوَّى بين
البدل في هذا وبين العطف بالحرف، والمعطوفُ يجوز الإخبار عنه، فكذلك
البدل، فكما تقول في (رأيتُ زيداً وعمراً) إذا أخبرتَ عن «عمرو»: الذي

رَأَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاهُ عَمَرُوا، فَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي (رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ) الَّذِي رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. وَقَدْ أَجَازَ سَيَبَوِيه^(١) : أَزِيدُ ضَرَبْتَ عَمْرًا وَأَخَاهُ. فَكَذَلِكَ يَجُوزُ : أَزِيدُ رَأَيْتُ عَمْرًا أَخَاهُ؟ وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِ ذَلِكَ.

والرابع : أَلَّا يَكُونُ عَامِلُهُ اللَّفْظِيُّ مَقْدَرًا غَيْرَ مَنْطُوقٍ بِهِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ.

فَإِذَا قُلْتَ : مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا، فَأَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «سَيِّرٍ» لَمْ يَجْزِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : الَّذِي مَا أَنْتَ إِلَّا إِيَّاهُ سَيِّرٌ، وَالضَّمِيرُ لَا يَدُلُّ عَلَى فِعْلٍ، فَيَبْقَى إِذَا ذَاكَ بِغَيْرِ نَاصِبٍ، وَذَلِكَ مَمْتَنِعٌ. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، لَا تَقُولُ فِيهِ : الَّذِي لَهُ صَوْتُ إِيَّاهُ صَوْتُ حِمَارٍ.

وَمَنْ هَاهُنَا قَالُوا فِي الْإِخْبَارِ عَمَّا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ نَحْوُ : تَبَسَّمْتَ وَمِیْضَ الْبَرْقِ : مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ، أَيْ أَوْمَضْتَ وَمِیْضَ الْبَرْقِ، لَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ لِمَا تَقْدِمُ. وَمَنْ نَصَبَهُ بِهَذَا الظَّاهِرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ، أَجَازَ الْإِخْبَارَ عَنْهُ، فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : الَّذِي تَبَسَّمْتَهُ وَمِیْضَ الْبَرْقِ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ.

والخامس : جَوَازُ وَقُوعِهِ فِي الْوَاجِبِ، تَحَرُّزًا مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّائِمَةِ لِلنَفْسِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، كَأَحَدٍ، وَعَرِيبٍ، وَكَتَّيْعٍ، وَنَافِخٍ^(٢)، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ الْإِخْبَارُ عَنْهَا غَيْرُ جَائِزٍ، لِمَا يُوْدِي إِلَى مِنْ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْوَاجِبِ عَلَى خِلَافٍ وَضْعِهَا. فَإِذَا أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «أَحَدٍ» مِنْ قَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا، فَقُلْتَ : الَّذِي مَا رَأَيْتُهُ أَحَدًا، فَقَدْ

(١) الْكِتَابُ ١٧٠/٨

(٢) مِنْ أَمْثَالَتِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ السَّاذِرَةُ قَوْلُهُمْ : مَا بِالْأَدَارِ أَحَدٌ، وَمَا بِالْأَدَارِ عَرِيبٌ، وَمَا بِالْأَدَارِ كَتَّيْعٌ، وَمَا بِالْأَدَارِ نَافِخٌ ضَرْمَةٌ، وَكُلُّهَا بِمَعْنَى : لَيْسَ بِهَا أَحَدٌ، وَلَا تَقَالُ فِي غَيْرِ النَّفْسِ.

أُوجِبَتْ لِلَّذِي مَارَأَيْتَهُ أَنَّهُ أَحَدٌ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ / ٧٣
الْمَخْتَصَّةُ بِالنَّفْيِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُرِدَتْ الْإِخْبَارُ عَنْ «زَيْدٍ» مَثَلًا مِنْ قَوْلِكَ :
مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، فَإِنَّكَ تَقُولُ : الَّذِي مَارَأَيْتُهُ زَيْدٌ، فَصَحَّ الْإِخْبَارُ، لِأَنَّ «زَيْدًا»
يَصَحُّ وَقُوعُهُ فِي الْوَاجِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا، وَجَاعَنِي زَيْدٌ، وَهَذَا
ظَاهِرٌ.

وَقَدْ وَجَّهَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْمَنْعَ هُنَا أَيْضًا بِأَنَّ «أَحَدًا» يُرَادُ بِهِ الْعَمُومُ،
وَعَلَى هَذَا وَضَعُهُ، وَ«الَّذِي» إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ، فَلَمْ يُطَابَقِ الْإِخْبَارُ
الْمَخْبَرُ عَنْهُ.

وَالسَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْمَخْبَرُ عَنْهُ بَعْضُ مَا يَصَحُّ الْوَصْفُ بِهِ،
مِنْ جُمْلَةٍ، أَوْ جُمْلَتَيْنِ فِي حَكْمِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ مَثَلِ مَا تَقْدِمُ، وَالْجُمْلَتَانِ
الَّتَانِ فِي حَكْمِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ كَجُمْلَتَي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، فَتَقُولُ فِي
الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ : (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) : الَّذِي إِنْ قَامَ قَامَ
عَمْرُو زَيْدٌ، وَفِي الْإِخْبَارِ عَنْ «عَمْرُو» : الَّذِي إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو،
وَجُمْلَتَي الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ، فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ : (وَاللَّهِ
لَأَكْرِمَنَّ زَيْدًا) : الَّذِي وَاللَّهِ لَأَكْرِمَنَّهُ زَيْدٌ، وَجُمْلَتَي التَّنَازُعِ، فَتَقُولُ فِي
الْإِخْبَارِ عَنْ «الزَّيْدَيْنِ» مِنْ قَوْلِكَ : (أَكْرَمَانِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ) : اللَّذَانِ
أَكْرَمَانِي وَأَكْرَمَتْهُمَا الزَّيْدَانِ، وَعَنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ : الَّذِي أَكْرَمَاهُ وَأَكْرَمَهُمَا
الزَّيْدَانِ أَنَا، وَالْجُمْلَتَيْنِ الْمُرتَبِطَتَيْنِ بِالْفَاءِ، فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ
قَوْلِكَ : (يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ) : الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ،
وَعَنْ «الذُّبَابِ» الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذُّبَابِ.

فَسَاغَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْأِسْمِ فِي هَذِهِ لَامِثَةٌ لِنَصْحَةِ الْوَصْفِ بِهَا، فَلَوْ

لَمْ يَصِحَّ الوصف لم يُخْبَرَ عنها، كالاسم فى الجملة الطَلْبِيَّة أو الإنشائيَّة نحو : اضْرِبْ زَيْدًا، وَلَعَلَّ زَيْدًا قائمٌ، وعسى زيدٌ أن يقومَ وما أشبه ذلك، فلا يجوز أن تقول : الذى اضْرَبَهُ زيدٌ، ولا الذى لَعَلَّهُ قائمٌ زيدٌ، ولا ما أشبه ذلك.

وكذلك الاسم فى الجملتين المستقلَّتَيْن، وليس فى الأخرى ضميرُهُ، نحو : قام زيدٌ وخرج عمروٌ، فلا تقول فى الإخبار عن «زيد» الذى قام وخرج عمروٌ زيدٌ، إذ لا عائدٌ على الجملة الثانية. وهذا الشرط استدركه ابنُ الناجم فى «شرحِه» وكأنه عنده ضرورى فى الموضع^(١).

والسابع : أن يكون الاسم تامًا لابعض اسم فى الحقيقة، لأنه إن كان كذلك لم يصحَّ الإخبار عنه، كالاسم الثانى من المركَّب فى لغة الإضافة، نحو : «كَرْبٍ» من : مَعْدٍ يَكْرِبُ، والاسم الثانى من الكلِّى، نحو «بَكْرٍ/ من : أبى بَكْرٍ، وكذلك الأسماء المسمىُّ بها من المضاف والمضاف ٧٤ إليه، نحو : «امْرِئٍ» مِنْ امْرِئِ الْقَيْسِ، وكذلك «قَبَّانٌ» من : حِمَارِ قَبَّانٍ، و«قِثْرَةٌ» من : ابنِ قِثْرَةٍ^(٢)، إذ كان (كَرْبٍ، وَبَكْرٍ، وَالْقَيْسُ، وَقَبَّانٌ، وَقِثْرَةٌ) حين استعملت فى هذه الأسماء غيرَ مرادٍ بها معنى، ولا مسمىُّ تحتها، وإنما هى بمنزلة الدال من (زيد) لأنها فى تعليقها على مُسمَّياتها كزيد فى تعليقها على مُسمَّاه، فكما لا يُخْبَرُ عن جزء (زيد) كذلك لا يُخْبَرُ عَمَّا تَنْزِلُ مِنْزِلَتَهُ، فلو أردت الإخبار عن «بَكْرٍ» من قولك : (أَكْرَمْتُ أبا بكرٍ) فقلت : الذى أَكْرَمْتُ أَبَاهُ بَكْرٌ، لم يصح، وكذلك فى (رَأَيْتُ امْرَأَ الْقَيْسِ)

(١) شرح ابن الناجم : ٢٢.

(٢) حمار قبان : ضرب من الخنافس يضرب به المثل فى الذلة. وابن قثرة : حية صغيرة من أخبث الحيات، والجمع : بنات قثرة.

لا تقول : الذى رأيتُ امرأه القيسُ.

وأجاز المازنى الإخبار عن جميع ذلك، فسَوَّغ أن يقال: الذى أَكْرَمْتُ أَبَاهُ بَكْرًا، والذى رأيتُ حمارة قَبَّانٍ، وسائر ما يُتَّصَرُّ منها، مستَدِلًّا على الجواز بقول الشاعر^(١):

* أَوْحَيْتُ عَلَّقَ قَوْسِهِ قُرْحَ *

فأخبر عن «قُرْح» من «قَوْسٍ قُرْحَ» وهى القوس التى فى السماء، و«قُرْح» وحده ليس تحته معنى :

قال ابن عَصْفُور : وهذا لاحِجَّةٌ فيه لأن «قُرْحَ» اسم شيطان، فلعلَّ قول العرب: قَوْسٌ قُرْحٌ، على نِسْبَةِ القوس إلى الشيطان، فلا يكون بمنزلة قَبَّانٍ، ولا قِثْرَةً.

قال ابن الضائع: وهذا ضعيف جداً وشاذُّ، فلا يُقاس عليه.

فهذه شروط سبعة أهمل الناظم ذكرها، فاقتضى كلامه جواز كل ما مَنَعَتْ هذه الشروط من المسائل المتقدمة فى التمثيل، وما كان من بابها، وذلك فاسد.

ولم يظهر لى فى الوقتِ جوابٌ عن النظر الأول.

وأما النظر الثانى: فإنَّ ذكر هذه الشروط غيرُ ضرورى عليه.

أما الشرطُ الأول، وهو حصول الإفادة، فإنَّ ذلك معلوم من خارج، ومن النظم، لأنهم إنما يأتون بالإخبار على طريق أنه كلام مستقل، وذلك يستلزم

(١) العينى ٤٧٩/٤، والهمع ٢٩٩/٥، والدرر ٢٠٤/٢، والحماسة بشرح المزدقى ١٨٨٤ والشعر للحكم بن عبدل، أو شقيق بن سليك الأسدى، وصنره:

* فكاننا نظروا إلى قمر *

وقوس قُرْح : قوس ينشأ فى السماء أو على مقربة من مسقط الماء من الشلال ونحوه، ويكون فى ناحية الأفق المقابلة للشمس، وترى فيه ألوان الطيف متتابعة.

كونه ذا فائدة، إذ يشترطون في الكلام الإفادة، كما قال الناظم : (كَلَامُنَا
لَفْظُ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِم) فلم يذكر هذا الشرط لأجل هذا.

وأما اشتراط التصرف فمعلوم من قرئ المسألة، لأن فرض
الإخبار إنما هو فيما يصح الإخبار عنه أو به، والأسماء غير المتصرفة
لا يجوز أولاً الإخبار بها ولا عنها، فلا يتصور فيها الإخبار إذ ذاك.

وأما اشتراط كون غير تابع، فلا يلزم ذكره أيضاً، لأن النعت وعطف
البيان داخلان تحت شرط الغناء عن المخبر عنه بمضمّر.

أما النعت : فقد تقدم بيانه، وأما عطف البيان فمن منع ذلك فيه
علل بأن / خلفه غير مبين كنفس المعطوف، وهذا راجع إلى أن الضمير ٧٥
لا يقع في موضعه، ولا يستغنى به عنه.

وأما البدل فالظاهر فيه الجواز كما تقدم ذكره.

وأما اشتراط ظهور العامل اللفظي فراجع أيضاً إلى أن الضمير
لا يستغنى به عنه، لأن وقوع المصدر بنفسه في نحو: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا،
فيه دلالة على العامل، بخلاف الضمير فإنه لا يدل عليه، فلم يقع إذن خلفاً
له.

وأما اشتراط وقوعه في الواجب فكذلك أيضاً داخل تحت اشتراط
الاستغناء عنه بالضمير، لأن الأسماء المستعملة في النفي عامة فيما دلّت
عليه، والضمير الذي يخلّفها خاص لأعام، لأنه عائد على «الذي» و«الذي»
واقع في الواجب فلا يعم، فلم يغن عنه إذن.

وأما اشتراط صحة الوصف به غير محتاج إليه في هذا
الباب، لأنه خاص بباب الموصول لا باب الإخبار، وقد تقدمت الإشارة

إليه فى بابه.

وأما اشتراطُ التَّمَامِ فى الاسم فداخِلُ تحت اشتراطِ الإفادة، وقد تقدم جوابه.

هذا ما ظهر من الجواب عن الشروط، وفى بعضه ضعف.

ثم أخذَ يذكر حكمَ الإخبار بالالف واللام فقال:

وَأَخْبِرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا

يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلٍ

كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ

يعنى أن النحويين أخبروا فى هذا الباب بالالف واللام، ويريد الموصولة، كما أخبروا بـ (الَّذِى) و (الَّتِى) وفروعهما عن بعض ما يكون فيه الفعل مقدماً.

و «ما» هنا موصولة واقعة على الكلام الذى يُخْبَرُ عن بعضه، والكلام الذى يتقدم فيه الفعل هو الجملة الفعلية، و «البعض» هنا أيضاً واقع على الاسم، كأنه قال : أخبروا هنا بِأَلٍ عن الاسم الذى هو بعضُ كلامٍ يتقدمه الفعل، أى الاسم الواقع فى الجملة الفعلية.

فإذا قلت : قَامَ زَيْدٌ، فزَيْدٌ بعضُ هذه الجملة الفعلية، وكذلك ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً، فزَيْدٌ وعمروُ بعضانِ من الجملة، وكذلك ما أشبهه.

ومثال ذلك أن تريد الإخبار عن «زيد» من قولك : (قَامَ زَيْدٌ) بالالف واللام، فإنك تقول : القائمُ زَيْدٌ، وذلك بأن تُبَدِّلَ من العامل فى الاسم الذى تريد الإخبار عنه بالالف واللام واسم الفاعلِ إن كان العامل فيه فعلَ فاعِلٍ، أو اسمَ مفعولٍ إن كان العامل فيه فعلَ مفعولٍ، ثم تدخل عليه الألف واللام التى بمعني (الَّذِى)

و (الَّتِي) وَتُبْدِلُ / من الاسم الذي تريد الإخبار عنه في موضعه ضميراً ٧٦
على حَسَبِهِ في الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع، ويكون ذلك
الضمير عائداً على الألف واللام، إذ قد تقدّم من كلام الناظم أنها اسم في
«باب الموصول» والألف واللام في الأحوال كلها على حال واحدة، ثم
تُصَيَّرُ ذلك الاسم الذي أردت الإخبار عنه خبراً لذي الألف واللام، فـ
(القائم) في مسألتنا قد استتّر فيه ضميرٌ عائِدٌ على الألف واللام، وهو
خَلْفٌ: «زيد» في الرفع على الفاعلية.

وكلُّ ما تقدم من الشروط المشترطة في الإخبار بـ (الَّذِي) جاريةٌ
هنا، إذ لم يخص الناظم ذلك الاشتراط بـ «الذي» دون غيرها لقوله :

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَغْرِيفٍ لِمَا

أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

فقوله : (هاهنا) يعنى في هذا الباب لا في (الَّذِي) خاصة، ولذلك
قال في هذا الموضع : «وَأُخْبِرُوا هُنَا» أى في المواضع الذي أُخْبِرَ فيه بـ
(الذي) والموضع الذي يُخْبِرُ فيه بـ (الذي) لا بُدَّ من توفر الشروط فيه،
فكذلك فيما وقع موقعها، واستعمل في موضعها.

ويزيد هذا الموضع شرطين ذكرهما الناظم زيادةً على تلك الشروط
المذكورة قبلُ:

أحدهما : أن يكون الكلام المتضمن للاسم المخبر عنه جملةً فعليةً،
وهي التي يتقدمها الفعل، وذلك قوله : «عَنْ بَعْضٍ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ
تَقَدَّمَ».

فإذا كان كذلك صحَّ الإخبار بالألف واللام، كما إذا أُخبرت عن

«زيد» من قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فإنك تقول: الضَّارِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، والضمير الذى هو خَلْفُ «زيد» مستترٌ تظهر علامته فى التثنية والجمع كقولك الضاريان عمراً الزيدان، والضاربون عمراً الزيدون. فإن أُخبرت عن عمرو قلت: الضَّارِبُ زَيْدٌ عمرو، وكان الأصل أن يقال : الضَّارِبُ زَيْدٌ إِيَّاهُ عَمْرُو، لأن موضع المفعول بعد «زيد» لكنه لما كان الاتصال مُمَكِّنًا لم يُعَدَّلْ عنه، لأنه ممكنُ التقديم، ولا فاصلٌ بينه وبين عامله يَمْنَعُ من اتصاله، فلا بُدَّ من الاتصال، ولا بُدَّ من التقديم على الفاعل، إذ ليس فى الكلام : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرُو وإِيَّاهُ، وعلى هذا النحو تقول فى نحو : عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا أَخَاكَ، إذا أُخبرتَ عن «زيد» قلت : العالمُ عَمْرًا أَخَاكَ زَيْدٌ، وإن أُخبرتَ عن «عَمْرُو» قلت : العالمُ زَيْدٌ أَخَاكَ عَمْرُو، إذا وصلت الضمير، وإن فصلته تركته فى موضعه الأصلى فقلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا إِيَّاهُ أَخَاكَ عَمْرُو، وإن أُخبرتَ عن «الأخ» / قلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا إِيَّاهُ أَخُوكَ، إذا فصلت، وإن وصلت قلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا أَخُوكَ.

فإن كانت الجملة غيرَ فعلية، سواءً أكانت عَرِيَّةً عن الفعل جملةً، نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، أم فيها فعلٌ مؤخرٌ، نحو: زَيْدٌ يَقُومُ - فلا يصح الإخبار فيها عن الاسم، لتعدُّ صَوِّغَ اسمِ الفاعل أو اسمِ المفعول.

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن سَزيدٍ من قولك : (زيدٌ قائمٌ) بالالف واللام، فالمسألة لا تُتَّصَرُّ، وكذلك : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ، ونحو ذلك، لأن الفعل فى ذلك غير متقدِّم، وذلك لأن الألف واللام إنما تُوصل باسمِ الفاعل واسمِ المفعول، نحو : الضَّارِبُ، والمَضْرُوبُ، وذلك لا يَبْنَى إلا من الفعل. وما جاء من قول الشاعر^(١):

(١) العينى ٤٧٧/١، والمغنى ٤٩، والبهج ٢٩٤/١، والدرر ٦١/١ وقائمه مجهول، ودانت : انقادت.

مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ
لَهُمْ دَأْنَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

فشاد لا يقاس عليه.

وأيضاً فلا يُبنى من الفعل أينما وقع، وإنما يُبنى منه إذا كان صدرَ
الجملة، فلو كانت الجملة الفعلية لكن تقدّم مفعولها عليها، نحو: زيداً ضربَ
عمرو - بل لم يسعُ إلا أن يتقدّم الفعل.

وكذلك إذا كان الفعل متقدماً على جميع معمولاته، لكن تقدّمت عليه أداة
من الأدوات الداخلة للمعانى أو للعمل فى ذات الفعل، فلا يصحُّ الإخبار أيضاً،
ويبدل على ذلك قوله: «يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ» فنصَّ على التقدم بإطلاق.

فإذا دخلت عليه أداة لم يصح إطلاق التقديم إلا مجازاً، فإذا أردتَ
الإخبار عن «زيد» فى (ما يقوم زيد) أو (لا يقوم زيد) لم يسعُ مع (ما) أو مع
(لا) صوغ اسم الفاعل.

وقد قيّد فى «التسهيل»^(١)، الفعل المصوغ منه بأن يكون موجباً، تحرراً
من المنفى. وكذلك إذا أردت الإخبار عن «زيد» فى قولك : (لَمْ يَقُمْ زيد) و (إنَّ
قَامَ زيدُ قامَ عمرو) وما أشبه ذلك، والإخبار هنا بـ (الذى) سائغ، فتقول : الذى
مايقوم زيد، والذى لا يقوم زيد، والذى لم يقم زيد، والذى إن قام قام عمرو زيد.
وسببُ المنع هنا ما فى الألف واللام من عدم تأتى صوغ الصلة لـ (أل)
مع تلك الأدوات المتقدمة، فكان الفعل معدوم وجوداً.

والشرط الثانى : أن يصح صوغ اسم الفاعل من ذلك الفعل، وبناءؤه منه،
وذلك قوله : «إِنْ صَحَّ صَوِّغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ» والضمير فى «مِنُّهُ» يعود إلى الفعل.

(١) انظر : ص ٢٥١.

والصُّوْغُ بمعنى البناء والتَّحْلِيْقُ، يقال : صُغْتُ الشَّيْءَ أَصْوَغًا، كأنه
 ٧٨ قال : إنَّ صَحَّ أَنْ يُبْنَى مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَا يَكُونُ صَلَةً لَّأَلٍ، وَلَمْ يُعَيَّنْ / هُنَا
 اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ اسْمِ مَفْعُولٍ، بَلْ عَبَّرَ بِالصَّلَةِ، لِأَنَّهَا أَعَمُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ
 «المَوْصُولِ» أَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ تُوصَلُ بِالصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ، مِنْ اسْمِ فَاعِلٍ، أَوْ
 اسْمِ مَفْعُولٍ، لَكِنْ إِنَّمَا يُصَاغُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ
 مِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ.

فَمِثَالُ الصَّلَةِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَثَلِ، وَمِنْهُ مِثَالُ النَّازِمِ
 الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ وَهُوَ «وَأَقِي مَنْ وَقَى اللَّهَ الْبَطْلَ». فَإِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ اسْمِ «اللَّهِ»
 بِالْآلِفِ وَالْلامِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ قُلْتَ: الْوَاقِيَّ الْبَطْلَ اللَّهَ، أَوْ مِنْ «الْبَطْلِ» قُلْتَ:
 الْوَاقِيَهُ اللَّهَ الْبَطْلَ.

وَوَقَى اللَّهَ الرَّجُلَ، يَقِيهِ وَقَايَهُ- بِالْكَسْرِ- أَيْ حَفِظَهُ، وَالْبَطْلُ:
 الشُّجَاعُ، يُقَالُ: بَطْلٌ- بِالضَّم- يَبْطُلُ، بِطَوْلَةٍ، أَيْ شَجَعٌ.

وَمِثَالُهُ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ، كَمَا إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ:
 (ضُرِبَ زَيْدٌ) فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْمَضْرُوبُ زَيْدٌ، وَخَلْفَ «زَيْدٍ» مَسْتَثَرٌ فِي «ضُرِبَ»
 (الزَّيْدَانِ) عَائِدٌ عَلَى الْآلِفِ وَالْلامِ، وَتُظْهِرُ عَلَامَتَهُ فِي غَيْرِ الْإِفْرَادِ إِذَا قُلْتَ فِي
 (ضُرِبَ الزَّيْدَانِ) أَوْ (الزَّيْدُونَ): الْمَضْرُوبَانِ الزَّيْدَانِ، وَالْمَضْرُوبُونَ الزَّيْدُونَ.
 وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: عَلِمَ زَيْدٌ أَخَاكَ، فَأَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «زَيْدٍ» قُلْتَ:
 الْمَعْلُومُ أَخَاكَ زَيْدٌ. وَعَنْ الْآخِ قُلْتَ: الْمَعْلُومَةُ زَيْدٌ أَخُوكَ، أَنْ فَصَلْتَ قُلْتَ:
 الْمَعْلُومُ زَيْدٌ أَيَّاهُ أَخُوكَ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَصَحُّ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ صَلَةٌ لَّأَلٍ، فَلَا يَتَّصِرُ
 الْإِخْبَارُ بِالْآلِفِ وَاللَّامِ.

والفعل الذي لا يتصوّر ذلك فيه على أوجه:

منها أن يكون غير متصرفاً، بل شبيهاً بالحرف كليس، فمثل هذا إذا وقع صدرَ الجملة لا يصح الإخبار فيها بالالف واللام، لأنه لا يصح أن يبنى منه اسم فاعل.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: ليس زيدٌ منطلقاً فقل لا يصح، بخلاف «كان» وأخواتها، وإن لم تتمحص للفعلية لعدم دلالتها على الحدث، فإنها تتصرف تصرف الأفعال الحقيقية، فتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: (كان زيد أخاك) الكائن أخاك زيد، وفي الإخبار عن «الأخ» تقول: الكائن زيد إياه أخوك، أو الكائنه زيد أخوك. وأما (ليس) فإنها هي في حكم (ما) فلا يبنى منها شيء أصلاً.

ومنها أن يكون الفعل دالاً على الحدث والزمن، قابلاً للتصرف، لكنه لم يتصرف فيه اتفاقاً لا استغناءً، نحو: (تبارك) و(سقط في يده) و(ينبغي) وما كان من بابها^(١). فإنها لم يستعمل منها فعلٌ مغاير، ولا يبنى من مصادرها غيرها إن فرض وجود مصادرها فإذا قيل لك: أخبر عن اسم «الله» من قولك: (تبارك الله) لم يسغ، لأن العرب لم تستعمل منه: (متبارك) / فلا تقول: المتبارك الله، وكذلك «زيد» من قولك: سقط في زيد، ٧٩ لا تقول: المسقوط في يده زيد، وكذلك سائرهما.

ومنها أن يكون الفعل متصرفاً إلا أنه لم يستعمل منه اسم فاعل ولا مفعول، نحو (يذرُ ويدعُ) فلا يجوز فيها الإخبار بالالف واللام، فلا تقول في (يدعُ زيد): الوداعُ زيد، ولا في (يذرُ زيد): الودارُ زيد، لرفض العرب

لذلك ،استغناء باسم الفاعل من (تَبَارَكَ اللَّهُ) وكذلك إن كان متصرفاً، لكنه لم يستعمل منه اسمُ مفعول، فلايجوز الإخبار هنا إذا كان فعل الجملة مبنياً للمفعول، ومثله ابنُ عصفور بقولهم: غلب زيدُ، إذا جعلَ غالباً. قال: ولايقال فى هذا المعنى: مُغْلِبُ. قال: وإنما المُغْلِبُ المَغْلُوبُ.

وما فرضه ابنُ عصفور مثالا لو ثبت كذلك لكان صحيحاً، ولكن الجوهرى حكى فى (المُغْلِب) أنه المَغْلُوبُ كثيراً^(١). قال: والمُغْلِبُ أيضاً من الشعراء المحكوم بالغلبه على قرنه^(٢). فقد حكى الجوهرى ما لم يحكه ابنُ عصفور، ولكن ابن عصفور اتبع فى ذلك ما نقل عن يونس، ونقله ابنُ قُتَيْبَة، أنه يقال للشاعر إذا غلب : مُغْلِبُ، وإذا غلبَ قيل غُلِبَ^(٣)، وسلّمه ابنُ السّيد، ولم يحك خِلافه. فعلى هذا يصح الاستشهادُ بالمثال المذكور.

فإن قلت : هل صَوَّغُ اسمُ الفاعل أو المفعول عند الناظم لازم فى باب الإخبار حين اشترط فى الفعل أن يصحّ منه الصَّوَّغُ، أم ليس عنده بلازم، لأنه لم يُحْتَمَ القول بالصَّوَّغُ، بل شرط صحته، ولايلزم من إمكان الصَّوَّغُ وصحة وجوده حتماً؟

فالجواب : أن هذا الموضع لم يتعرض فيه للزوم الصَّوَّغُ، وإنما الباب جارٍ على باب «الموصول» وقد مرَّ له فيه ما يقتضى صحة وصلِّ الألف واللام بالفعل المضارع فى الاختيار، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى وصلِّها بالصفة، فلا مانع من

(١) فى الصحاح «مرارا».

(٢) الصحاح (غلب).

(٣) فى اللسان (غلب) «محمد بن سلام : إذا قالت العرب : شاعر مُغْلِب، فهو مغلوب، وإذا قالوا : غلب فلان، فهو غالب، ويقال : غلّبت ليلى الأخيلىة على نابغة بنى جعدة، لأنها غلبته، وكان الجعدى مُغْلِباً».

اعتباره هاهنا، لأن الجميع من باب «الموصول» فإذاً يصح لك أن تدخل الألف واللام على الفعل نفسه، إذا كان مضارعاً، لا إذا كان غير مضارع، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك : (يَضْرِبُ زيدُ عمراً) الِیَضْرِبُ عمراً زيدُ، كائنك قلت : الضاربُ عمراً زيدُ، وفي الإخبار عن «عمرو» : الِیَضْرِبُهُ زيدُ عمرو، كما في اسم الفاعل مطلقاً. وقد تقدم التنبيه على أن هذا المذهب للمؤلف مذهبٌ مُخْتَرَعٌ / نِحْلَةٌ مَبْتَدَعَةٌ، خالف ٨٠ جميع النحويين، وطريقة العرب، وهو مذهبٌ فاسدٌ بعيدٌ عن الصواب.

ولمّا كان الوصف الذي به وصلت الألف واللام تارةً يَجْرِي على مَنْ هُوَ لَهُ، كما تقدم، فلا يحتاج إلى زيادة على ما ذُكِرَ من الحكم، وتارةً يَجْرِي على غير مَنْ هُوَ لَهُ، فلا بُدَّ من بُرُوزِ الضمير الذي رَفَعَتْهُ الصِّفَةُ - أَخَذَ يَذْكُرُ ذلك فقال :

وإنْ يَكُنْ مَارَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ

ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنُ فَاثْنَفَصْلَ

يريد أن الصِّفَةُ الواقعة صلةً للألف واللام إذا رَفَعَتْ الضمير - ولا تَرَفَعُ الضميرَ إلا وهو عائد على الألف واللام، إذ لا بُدَّ من ضمير من الصِّلَةُ عائدٍ على الموصول - فإنَّ ذلك الضمير إذا كان لغير الصِّلَةِ، أي ليس واقعاً عليها من جهة المعنى، لا بُدَّ من فَصْلِهِ وإبرازه، ليكون فَصْلُهُ وإبرازه دليلاً على أن الوصف جَرَى على غير مَنْ هُوَ لَهُ، إذ لو بقي موصولاً لالتبس. وقد مر هذا في باب «الابتداء» حيث تعرّض له الناظم.

وهذا الكلام تضمّن ثلاث مسائل، واحدةً بالتصريح، واثنان

بالمفهوم.

إحداها : أن يكون مرفوعُ الصلة غيرَ ضمير، بل ظاهراً، فهذا لاضمير يبرز فيه، وإنما مرفوعه ظاهر، لكن لا بدُّ من ضميرٍ عائد على الألف واللام، ليس بمرفوع، فيكون في نفسه بارزاً اتَّصل بالصفة أو انفصل لموجب غير الإخبار، وذلك إذا أردت أن تخبر عن «عمرو» من قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فإنك تقول : الضَّارِبُ زَيْدٌ عمرو، فالألف واللام هنا لغير «الضَّارِب» وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب، وهو «عمرو» فقد جَرَتْ الصفة على غير مَنْ هِيَ له، وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبداً، ولا يلزم في ذلك محذور (اللبس) ^(١).

وكذلك إذا أخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرَبَ أَخُو زَيْدٍ عَمْرًا. قلت : الضاربُ أخوه عمراً زيد، وما أشبه ذلك.

ولمَّا كان اللبس مع رفع الظاهر مُنتَفِياً صَيَّرُوا الضمير المرفوع بالصفة عند اللبس كالظاهر بالفصل، لزوال اللبس بظهوره، تشبيهاً له بالظاهر حقيقة.

وهذه المسألة هي التي أحرز بقوله : (وإنَّ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَهُ أَلْ ضَمِيرٌ غَيْرَهَا) فأخرج الظاهر من هذا الحكم، إذ لا مدخل له فيه.

والثانية : أن يكون مرفوعُ الصلة ضميراً، لكنه ضميرُ الألف واللام، فمقتضى كلامه / أنه لا يُفصل ولا يُبان، وهذا صحيح، لأنه لا يفصل إلا ٨١ عند اللبس، وذلك عند جريان الصلة على غير مَنْ هِيَ له، فالألف واللام معناها معنى الصلة، والضمير المرفوع عائدُ على الألف واللام، فانتظم الكلام، فلا موجب للفصل، وذلك كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ، فإذا أخبرت عن

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

«زيد» قلت : الضاربُ زيدٌ، فالألف واللام والصلّة معاً لزيد، فلا يبرز الضمير، وكذلك ما أشبه هذا.

والثالثة : هى المنصوصُ عليها، وهى أن يكون مرفوعُ الصلة ضميراً ليس لها من جهة المعنى، فلا بدُّ هنا من إبرازه، لأنه عائد على الألف واللام، والألف واللام ليست للصلة، فقد جرت الصفة على غير مَنْ هِىَ له، فإذا أُخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا - قلت : الضَّارِبُ أَنَا زَيْدٌ، فأبرزت الضمير المستتر فى «الضَّارِبِ» وليس العائد على الألف واللام، لأن الألف واللام لزيد، وهو المفعول، لا للمتكلم و«الضَّارِبِ» للمتكلم لزيد، فوجب إبراز الضمير. وكذلك إذا أُخبرت عن الكاف من (ضَرَبْتُكَ) قلت : الضَّارِبُ أَنَا أَنْتَ، فالألف واللام لـ (أنت) والصفة لـ (أنا) فلم يستتر الضمير.

وكذلك إذ أُخبرت عن الياء فى (ضَرَبْتَنِي) قلت : الضَّارِبُ أَنْتَ أَنَا، فالألف واللام هنا لـ (أنا) و«الضَّارِبِ» هو «أنا» وإن شئت قلت فى هذه المسألة : الضَّارِبِ أَنْتَ أَنَا، فأتيت بالضمير العائد على الألف واللام على المعنى ، على حدِّ قول الشاعر^(١):

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بِكَرًا بِالْقَنَا

وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ

وعلى هذا الوجه أتى النحويون بالبيت المشهور، الذى أنشده ابن النحاس

(١) المقتضب ١٢٢/٤، وابن يعيش ٢٥/٤، يروى «وتركت مرة» والبيت لمهلل بن ربيعة. والقنا: جمع قنّاء، وهى الرمح. والسنام : كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير أو الناقة، ومن كل شئ : أعلاه، ومن القوم : شريفهم، يقول : أنا الذى أكثرث القتل فى قبيلة بكر، وتركت قبيلة تغلب ذليلة.

فى «كافيه»^(١)، وقال أنشد أبو بكر بن شقير النحوى^(٢):

كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا

أَنَا أَنْتَ الضُّارِ بِى أَنْتَ أَنَا

وَأَبْنَتْ الشَّيْءَ، أُبْنِيهِ، أَى أَزَلْتُهُ وَأَذْهَبْتُهُ، وَأَبْنَيْتُهُ أَيْضًا : قَطَعْتُهُ وَفَصَلْتُهُ.

ومن قولهم : ضَرَبَهُ فَأَبَانَ رَأْسَهُ مِنْ جَسَدِهِ، وهذا الثانى هو مقصود الناظم،

أَى قُطِعَ مِنَ الْفِعْلِ فَأَنْفَصَلَ.

(١) هو كتاب «الكافى فى أصول النحو» وابن النحاس هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوى المصرى. كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، غزير الرواية، كثير التأليف، ومن أجل تصانيفه كتاب «معانى القرآن» وكتاب «إعراب القرآن» (ت ٢٢٧هـ).

(٢) الخزانة ٧٢/٨، ٩٠، وهذا البيت وضعه النحاة للتعليم، ويروى :
كيف يخفى عنك ما حلَّ بنا أنا أنت القاتلى أنت أنا

الْعَدَدُ

ثَلَاثَةٌ بِالثَّاءِ قُلُ لِلْعَشْرِ

فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

فِي الضِّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمِيزُ أَجْرٌ

جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

شَرَعَ النَّاظِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَعْدَادِ وَمُمِيزَاتِهَا،

وَأَبْتَدَأَ بِ(ثَلَاثَةٍ / وَثَلَاثٍ) وَتَرَكَ ذَكَرَ (وَاحِدٍ، وَاثْنَيْنِ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا ٨٢
يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَائِيسِ النَحْوِيَّةِ، وَاحِدٌ، وَاثْنَانِ وَنَحْوُهُمَا مِنْ بَابِ اللَّغَةِ، وَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ ثَنَتَانِ كَاثْنَتَيْنِ،
فَالَّذِي لَمَّا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ فِي الْعَدَدِ مِنَ الْأَلْفَاظِ: وَاحِدٌ لِلْمَذَكَّرِ، وَوَاحِدَةٌ لِلْمَوْثِقِ،
وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَثَنَتَانِ لِلْمِثْنِ، وَلَا يَحْتَاجَانِ إِلَى التَّفْسِيرِ، فَلَا يُقَالُ: اثْنَا
دِرَاهِمَ، وَلَا ثِنْتَا أَذْرُعَ، وَكَذَلِكَ (الوَاحِد) لَا يُقَالُ: وَلَحْدُ دِرَاهِمَ، وَلَا وَاحِدَةٌ
أَذْرُعَ، وَمَا جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَشَاذٌ نَحْوُ: قَوْلِ الرَّاجِزِ (١):

(١) سيبويه ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمقتضب ١٥٦/٢، والمنصف ١٣١/٢، وابن الشجري ٢٠/١، وابن يعيش ١٤٣/٤، ١٤٤، ١٨٨/٦، والخزانة ٤٠٠/٧، والعيني ٤٨٥/٤، والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع ٧٤/٤، والدرر ٢٠٩/١ والرجز لخطام المجاشعي أو غيره، والتدليل: التعلق والاضطراب، والظرف: الوعاء.

وخص ظرف العجوز، لأنها لا تستعمل طيباً ولا غيره، مما يستعمله الشباب، وإنما تتدخر فيه ما تتعاني به من الحنظل والأنوية. والحنظل: نبات مر الطعم، ويقال له: العلقم. وخص الحنظل ليبسه، شبه خصيه في استرخائهما حينما شاخ واسترخت جلدة استه بظرف عجوز فيه حنظلتان.

كَانَ خُصِّيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ

ظَرْفُ عَجَزٍ فِيهِ ثِنْتَانِ حَنْظِل

هذا إذا أرادوا أن يأتوا بالفاظ العدد أنفسها، وإنما لم يحتاجوا فيها إلى التفسير استعناءً عنه، إِمَّا لِإِتْيَانِهِمْ فِي الْكَلَامِ بِمَا يُبَيِّنُهَا، كَقَوْلِكَ : عِنْدِي مِنَ الْأَوْلَادِ اثْنَانِ، وَمِنَ الْبَنَاتِ ثِنْتَانِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَإِمَّا الْإِتْيَانُ بِالْمَعْدُودِ نَفْسِهِ، وَهُوَ أُخْرَى بِعَدَمِ التَّفْسِيرِ، لِلْإِسْتِغْنَاءِ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَلَفْظِ التَّثْنِيَةِ، كَقَوْلِهِمْ : رَجُلٌ، وَرَجُلَانِ، وَامْرَأَةٌ، وَامْرَأَتَانِ، وَبِنْتُ، وَبِنْتَانِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِذَا أُكِّدُوا بِالْبَيَانِ أَتَوْا بِالْفَافِ الْعَدَدِ تَابِعَةً، فَقَالُوا : رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَامْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، وَرَجُلَانِ اثْنَانِ، وَامْرَأَتَانِ ثِنْتَانِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ. وَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضَ النَّاظِمُ لَذِكْرِهِ، وَإِرَادَةُ الْإِخْتِصَارِ، وَلَا تَعَرَّضَ لِذِكْرِ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ بِهِ بَأْسٌ، لِأَنَّهُ تَكْمِيلٌ كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ مِنَ النَحْوِيِّينَ.

وقوله : (ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ) إِلَى آخِرِهِ،

يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا عَدَدْتَ مَا كَانَتْ أَحَادُهُ مُذَكَّرَةً لِمَوْثِقَةٍ، مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ، فَإِنَّكَ تَأْتِي فِي الْفَافِ الْعَدَدِ فِيهِ بِالتَّاءِ الَّتِي لِلتَّائِيثِ، فَتَقُولُ : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ، وَخَمْسَةُ رِجَالٍ، وَسِتَّةُ رِجَالٍ، وَكَذَلِكَ فِي : سَبْعَةٍ، وَثَمَانِيَةٍ، وَتِسْعَةٍ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَهَذَا مَعْنَى «لِلْعَشْرَةِ» أَيْ مُنْتَهِيًا إِلَيْهَا، وَاللَّامُ قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى (إِلَى) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ] ^(١)، وَقَوْلُهُ : [كُلُّ يَجْرِي لِأَجْلِ مُسْمًى] ^(٢)، وَخَصَّ ذَلِكَ بِالثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، لِأَنَّهُ مَافُوقُ ذَلِكَ لَهُ حُكْمٌ آخَرٌ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَدَدُ لِلْمَوْثِقِ فَيُخْلَافُ الْمَذْكُورَ، لِاتِّلَاقِهِ التَّاءَ، بَلْ يُجَرَّدُ اسْمٌ

(١) سورة الأعراف : ٥٧.

(٢) سورة الرعد : ٢.

العددمنها، وذلك قوله : (فى الضدَّ جَرْدٌ) والُضدُّ هو ضِدُّ المذكَر المذکور، وهو المؤنَّث/ ومفعول «جَرْدٌ» محذوف، وهو ثلاثة وما بعده إلى العشرة، ٨٣
أى جَرْدُ هذه الأسماء عن التاء المذكورة، فتقول : ثلاثُ بناتٍ، وأربعُ أخواتٍ، وما أشبه ذلك.

والتانيثُ المذكور هنا هو التانيثُ المعنويُّ، كان حقيقياً أو مجازياً، لا التانيثُ اللفظي الذي هو بالتاء، كطلحةَ وحمزةَ، ونحو ذلك، فإنك تقول : ثلاثةُ طلحاتٍ، وأربعةُ حمزاتٍ، ولاتقول : ثلاثُ ولا أربعُ. وكذلك فى التذكير، إنما المعتبرُ التذكيرُ المعنوي لا اللفظي، فزينبُ، وهندُ، ودعدُ ألفاظُ لاتانيثُ فيها، ومع ذلك لا تلحق التاء فى عدّها، لأنها فى المعنى مؤنثة، فتقول : ثلاثُ زيانِبٍ، وأربعُ دَعَداتٍ، ونحو ذلك. وكذلك التانيثُ المعنويُّ المجازيُّ، كدارٍ ونارٍ، وقَدَمٍ، ونحو ذلك، فإن التانيثُ فيها معنويٌّ بالمجاز، فتُحذف التاء من العدد معها.

وشَرَطَ فى التذكير والتانيث هنا أن يكون فى الأحاد، لأنه قال : «فى عدٍّ ما أحاده مُذَكَّرَةٌ» ثم قال : «فى الضدَّ جَرْدٌ» أى فى ضدَّ ما ذُكر من الأحاد المذكورة، وهى الأحاد المؤنثة، فلذلك يقال : ثلاثةُ سِجِلاتٍ، وأربعةُ سُرَادِقاتٍ، وخمسةُ حَمَاماتٍ، وستةُ دُنَيْيرَاتٍ، وما أشبه ذلك، لأن المفرد مُذَكَّرٌ، فيُعتبر وإن كان الجمع مؤنثاً.

وطائفة من النحويين خالفت هذا، فاعتبرت لفظ الجمع لالفظ المفرد، فيقولون: ثلاثُ سِجِلاتٍ وأربعُ حَمَاماتٍ، وخمسُ سُرَادِقاتٍ، ونحو ذلك. والعرب على خلاف ما قال هؤلاء، بل هم يُلحِقون التاء فى هذا، وهو مذهب البصريين، وإيَّاهُ اختار الناظم على ما دلَّ عليه كلامه.

وعلى هذا التقدير فكلُّ اسمٍ فيه لغتان، التذكيرُ والتانيثُ، فإنَّ لحاقِ التاء وعدمَ لحاقها مُعْتَبَرٌ بذلك، فعلى لغة التذكير تَأْتِي بالتاء فى العدد، وعلى لغة التانيث تُسْقَطُها، فتقول فى (لِسَانٍ، وَعَضِدٍ، وَحَالٍ) : ثلاثةُ أَلْسِنَةٍ، وثلاثُ أَلْسُنٍ، وثلاثةُ أَعْضَادٍ، وثلاثُ أَعْضَادٍ، وثلاثةُ أَحْوَالٍ، وثلاثُ أَحْوَالٍ.

واخْتَلَفَ بعد تقرير الحُكْمِ النحويون فى سببِ لحاقِ التاء عَدُّ المذكر، وعدمِ لحاقها فى عَدُّ المؤنث، وكان الأصل أن يكون عَدُّ المذكر بلفظٍ مذكر، وعَدُّ المؤنث بلفظٍ مؤنث.

فقال بعضهم : إن ذلك للمشاكلة والمناسبة بين الأصول والفروع، فكأنهم جَعَلُوا أصلاً مع / أصلٍ، وفرعاً مع فرعٍ، وذلك أن ألفاظ العدد كلها مؤنثة، فمنها ما هو مؤنث بعلامة، كثَلَاثَةٍ وأَرْبَعَةٍ، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة، كثَلَاثٍ وأَرْبَعٍ، والمؤنث بالعلامة أصلٌ للمؤنث بغير علامة، والمعدود أيضاً على قسمين : مذكرٌ ومؤنثٌ، والمذكر أصلٌ للمؤنث، فَجَعَلُوا الأصل من أسمِ العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا : ثلاثةُ رجالٍ، وجَعَلُوا الفرع من اللفاظ العَدَدُ مع الفرع من المعدود، فقالوا : ثلاثُ نِسْوَةٍ.

وهذا التعليلُ ظاهرٌ من أبى القاسم الزجَّاجي^(١). وعَلَّلَ السِّيرافي بأنَّ الثَّلَاثَ إلى العَشْرَ من المؤنث مؤنثاتٌ الصَّيْغَةُ، فَالثَّلَاثُ كَعَنَاقٍ، وَأَتْنٌ وَعَقْرِبٌ، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ علامةُ التانيث، ولا يجوز أن تدخل تاءُ التانيث على مؤنث كان تانيثه بعلامةٍ أو بغير علامة.

(١) الجمل ١٢٥ (نشرة جامعة اليرموك).

وأما الثلاثة إلى العشرة من المذكر فإنما أُدْخِلت الهاء فيها لأنها واقعة على جماعة، والجماعة مؤنثة، والثلاث من ثلاثة مُذَكَّر، فأُدْخِلت التاء عليه لتأنيث الجماعة.

وعلى هذا إذا سُمِّيَ بـ (ثَلَاث) الأول رجل لم يَنْصَرَف كَعَنَاقٍ، إذا سُمِّيَ به رجل، ولو سُمِّيَ بـ (ثَلَاث) من (ثَلَاثَة) لَانْصَرَفَ، لأنه بمنزلة (سَحَاب) من (سَحَابَة) وقد عللُ بأشياء كثيرة، يكفي هذا منها.

وعلى الناظم هنا سؤالان :

أحدهما : أنه اعتُبر في لحاق التاء وعدم لحاقها مُفْرَدَ المعدود، فعلى حُكْمِهِ، من تذكير أو تأنيث، أُجْرِيَ اللّحَاقُ وعدمه، ولم يُبَيَّن أن ذلك بالنسبة إلى الجمع أو غيره. والنحويون يقولون : إنَّ المعدود إذا كان جمعا حقيقة فلا بُدَّ من اعتبار المفرد، كان الجمع مُذَكَّرًا أو مُؤنَّثًا، إلا ما ذُكِرَ من الخلاف، وكلامه على هذا صحيح.

وإن كان اسم جمع أو اسم جنس اعتُبر عند المؤلف اسم الجمع أو اسم الجنس، ولم يُعْتَبَر المفرد، فتقول : ثلاث من الشَّاءِ ذُكُورٌ، وثلاث من النِّسَاءِ، وثلاث ذُودٌ^(١)، وأربع من الخيل. وتقول: ثلاثة رَهْطٌ، قال تعالى : [وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةٌ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ]^(٢) الآية.

وتقول على طريقته أيضا : ثلاث من النُّخْلِ، وثلاثة من النُّخْلِ، لأن النخل يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، قال تعالى : [كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ]^(٣). وقال : [كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ

(١) الذُّودُ : القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر، والجمع : أنواد.

(٢) سورة النمل : ٤٨.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ^(١) وتقول : ثلاثٌ من البَطِّ ذُكُورٌ، وثلاثٌ من الحَمَامِ، ونحو ذلك/ لأن اسم الجنس هنا فاعْتَبِرْ، ولو فُرِضَ أنه مذكر لَلْحَقَّتِ التاء. هذه ٨٥ طريقة المؤلف.

ولبعض المتأخرين في ذلك طريقة أخرى في اسم الجنس خاصة، وهو أنه يَعْتَبَرُ وَاحِدَهُ ليس إلا، فتقول : ثلاثٌ نَخْلٍ، لاغير، لأن واحدَهُ (نَخْلَةٌ) وهى مؤنثة وأما اسم الجمع فكما تقدّم.

وذهب ابن عصفور والأبْذِي^(٢) إلى أن اسم الجمع إمّا أن يكون لعاقلٍ أو غيره، فإن كان لعاقل اعتُبرَ واحدَهُ لاغير، لأن الإخبار عنه إخبارُ المذكر، وإعادة الضمير عليه كذلك، وإن كان لغير عاقل عُمِلَ معاملة المؤنث، لأن الإخبار عنه إخبارُ المؤنث، وإعادة الضمير عليه كذلك.

وإن كان اسم جنس فوجّهان، واعتباراً بتذكير لفظه وتانيثه، وربما كان مؤنثاً في الاستعمال لاغير، أو مذكراً لاغير، فاعتُبرَ في العدد لفظه لذلك، فهذا طريقة ثالثة.

وظاهرُ كلام الناظم اعتبارُ الواحدِ خاصّةً، إذ لم يُقَيَّد ذلك بكون المفسر جمعاً أو غيره، فإذا أُخِذَ على إطلاقه خرَجَ عن كلام الناس، وعن كلام نفسه في «التسهيل»^(٣) وغيره. قال في «شرح التسهيل» لَمَّا شَرَحَ ما أراد شَرْحَهُ من لفظ التسهيل : قال حاصل أن نحو (ثلاثة) وأخواتها لتانيث واحدٍ مفسَّرُها، لا لتانيثه إن كان جمعاً، ولتانيثه نفسه دون تعرُّض

(١) سورة القمر : ٢٠.

(٢) سبقت ترجمتهما.

(٣) انظر : ص ١١٦، ١١٧.

لواحدته إن كلام اسم جنس أو جمع. والذي يقتضى هذا النظم، أن يقال : ثلاث من النخل، خاصّة، وأن يقال فى نحو (ذوْد) إذا أريد به المذكر، ثلاثة ذوْد ذكور، ثلاثة من الخيل ذكور، كذلك. وهذا لا يقال. وقد كان يَمْشَى له هذا الحكم فى اسم الجنس على رأى من يرى ذلك، لكنه لا يَمْشَى له فى اسم الجمع أصلاً، لأنّ أسماء الجموع معتبرة فى نفسها، ولا اعتبار بأحاديها اتفاقاً من أهل الطرق الثلاثة، فكلامه غير مُحْصَل.

والسؤال الثانى : أن التذكير والتأنيث إمّا أن يُريد به اللفظى أو المعنوى، وكلاهما مُشْكَل.

أما اعتبار اللفظى من غير اعتبار معنى فيلزمه أن يقول : ثلاث طَلْحَاتٍ، وأربع حَمَزَاتٍ، ونحو ذلك، وهو باطل اتفاقاً، وأن يقول : ثلاثة زَيَانِبَ، وأربعة دُعُودٍ، فى جمع : زَيْنَبَ، ودَعْدَ، ونحوه.

وإن اعتبر التذكير والتأنيث المعنوى فيلزمه أن يقول : ثلاثة من البَطَ ذكور، وأربعة / من القُرود ذكور، وثلاثة عَقَارِبَ ذكور، وغير ذلك ممّا له ٨٦ تأنيث معنوى، فكان يُفَرِّق بين الذكر والأنثى فى هذا، وذلك غير صحيح لا يقول به أحد، فإنّ الأجناس، التى لها تأنيث معنوى، وتذكير معنوى، منها ما يكون فيه اللفظ تابعاً للمعنى، كامرأة، وامرئ، وغلام، وجارية ونحو ذلك. ومنها ما لا يكون فيه اللفظ تابعاً للمعنى، بل يكون الأمر بالعكس، فالبقرة، والشاة، والبطة، والحية، والعقرب، والحمامة، ونحو ذلك، مؤنثة اللفظ، كان المدلول ذكراً أو أنثى، فنقول : هذه حمامة ذكراً، وحمامة أنثى، وهذه شاة ذكراً، وشاة أنثى، وكذلك سائرهما، فتُعَامَلُ اللفظ على التأنيث فى الإخبار عنه، والإشارة إليه، وإعادة الضمير عليه، وغير ذلك

من الأحكام الجارية على المؤنث.

وإذا كان اعتبارُ التانيث المعنويَّ أو اللفظيَّ غيرَ مُطَرَّد، واعتبارُ التذكير اللفظيَّ أو المعنويَّ كذلك غيرَ مُطَرَّد - لم يصح إطلاقه هنا، كان غيرَ مستقيم.

والجواب عن السؤال الأول أنه لم يتعرض في هذا النظم للكلام على اسم الجمع واسم الجنس، وذلك أن المعدود لابد أن يتبع العدد تمييزاً له، إذ لا يعرف المعدود من غير أن يذكر، وإذا كان كذلك فالناظم إنما ذكر هنا التمييزَ مقيداً بكونه جمعاً بقوله : (والمُمَيِّزُ اجْرَرُ جَمْعاً) فهو إنما اعتبر الجمع خاصة، ولاشك أن المعتبر في لحاق التاء في العدد وعدم لحاقها ما يُمَيِّز به، فإذا مَيِّزَ بجمع اعتبر واحده في التذكير والتانيث، فعومل اسم العدد على تلك القصد.

وأما إذا مَيِّزَ بغير ذلك فله حكم آخر لم يتعرض إليه بنص، فلا اعتراض عليه إلا من جهة ترك ذكر ذلك مع كثرته في تمييز الأعداد. ويجاب عنه بأن التمييز بالجمع الحقيقي أكثر، فلم يُمكنه بالنسبة إلى قصد الاختصار إلا ذكره وحده.

والجواب عن السؤال الثاني أن التذكير والتانيث إنما يُعتبر هنا بالمعاملة اللفظية، أعنى معاملته في الإخبار عنه، وعود الضمير عليه، والإشارة إليه، وغير ذلك، فإذا كان مُعاملاً في ذلك : معاملة المذكر اعتبر فيه التذكير البتة، ولا يُنظر إلى غير ذلك، وإذا كان يُعامل معاملة المؤنث اعتبر فيه التانيث كذلك، وعلى هذا الترتيب تارة يكون اللفظ تابعاً للمعنى، كما في : رَجُلٌ، وامْرَأَةٌ، وغلَامٌ، وجاريةٌ، وتارة يكون الأمر/ بالعكس، كما

فِي حَمَامَةٍ، وَعَقْرَبٍ، وَحَيَّةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالاعتمادُ فِي التذكير والتأنيث لى استعمال العرب، ولذلك لم يقيدَها الناظم بلفظي ولا معنوي، بل قال : «فِي عَدٍّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ» و«فِي الضدِّ جَرَّدٌ» يريد ما كان من الجمع أحاده مذكَّرة أو مؤنَّثة، ولم يقل: لفظيًّا ولا معنويًّا، فيرجع في ذلك الأحكام، وذلك واضحٌ إن شاء الله تعالى، ثم قال : «والمُمَيِّزُ أَجْرُ جَمْعًا» إلى آخره.

يريد أن مميِّز هذا العدد الذى هو من ثلاثة إلى عشرة، إذا أتى به، فإنه يَأْتِي وقد تَوَفَّرَتْ فيه ثلاثة أوصاف :

أحدها : أن يكون مجرورًا، فتحرَّزَ بذلك من مميِّز (أحدَ عشرَ) وما بعده، إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) وما بعده إلى (تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ) فنقول : خمسة أثوابٍ، وأربعة رجالٍ، وثلاثة أعبدٍ، ونحو ذلك. وهذا لازمٌ فيه.

وأما النصبُ فبابُه الشعرُ أو نادرُ الكلام الذى لا يُقاس عليه، كما قام بعضهم : خمسة أثواباً^(١)، والمؤلف يحكى هذا فى الثلاثة وما بعدها إلى العشرة، ولكنه لم يرَها هنا الاعتمادَ عليه، وتبع فى ذلك سيبويه^(٢)، إذ لم يُجزَّ مثلُ هـ إلا فى الشعر، وأنشد فى مثله قولَ الرُّبِيعِ بنِ ضُبَيْعٍ الفَزَارِيّ^(٣):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا

فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) انظر سيبويه ١٦١/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٨/١.

(٣) الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، والمعينى ٢٨١/٤٤، والهمع ٧٦/٤، وابن يعيش ٢٣، ٢١/٦، والأشعرى ٦٧/٤، والتصريح ٣٧٣/٢، والمعمرين ١٧، واللسان (فتا)

ويروى «أودى المسرة» و«ذهب اللذاة» والفتاء : الشباب. وصف الشاعر فى هذا البيت هروم وذهاب هروته ولذته، وكان قد عمَّرَ نيفًا ومائتي عام فيما يروى.

وقد أجاز ابن خروف النصب في الكلام، وجعل الخفض هو الأكثر، قياساً على (العشرين) وكلام العرب على الإضافة، لأن هذا النوع شبيه بإضافة الشيء إلى نوعه الذي هو منه، كثوب خَزٍّ، وباب ساجٍ، وخاتم حديدٍ، وكذلك أضيف : مائة ثوبٍ، وألف ثوبٍ، ونحو ذلك، لأنه الأصل فيه. ولم يذكر هنا وجه خفض المميز، وكان من حقه أن يبين ذلك، لأن المميز هنا إذا خُفض على وجهين:

إحدهما : أن يُخفض بالإضافة، وهو الأكثر. والآخر : أن يكون مخفوضاً بـ (مِنْ) نحو : ثلاثة من الرجال، وهذا أقلُّ من الأول إذا كان المميز جمعاً، فإن كان اسم جمع أو اسم جنس فلا بُدَّ من الإتيان بـ «مِنْ» وما جاء على خلاف ذلك فغير مُقيس عند المؤلف، فقد يذهب الوهم في إطلاقه الخفض إلى ما لا يسوغ.

والجواب : أنه لما لم يذكر للجر أداة، ولم يأت بها دلٌّ ذلك على أن الخفض إنما هو بالإضافة لا بغيرها، وما جاء من الجرِّ بـ (مِنْ) فقليل. وأما اسم الجمع واسم الجنس فقد تقدّم أنه لم يتكلم فيه، فلا يُعترض به.

والثاني : أن يكون جمعاً، والجمع هنا هو الحقيقي / وتحرز به من ٨٨ اسم الجنس واسم الجمع.

أما اسم الجنس فمُفردٌ، ولذلك تقول : نخلٌ طويلٌ، ونخلٌ طويلٌ، فتعامله معاملة المفرد.

وأما اسم الجمع فكذلك أيضاً، ألا ترى أنك تقول : هو الأنعامُ، وتجمع (الرَّهْطَ) جمع المفرد، فتقول : أرهطٌ وأراهطٌ : جمع الجمع، نحو :

كَلْبٌ، أَكْلَبٌ، وَأَكْلَابٌ، فما أراد إلا الجمع الحقيقي.

وإطلاقه يُشعر بأن هذا لا يختص بجمع تكسير دون جمع سلامة، بل يكون جمع مؤنث سالم، ونحو : سَبْعُ بَقَرَاتٍ، وَسَبْعُ سَمَآوَاتٍ، ويكون جمع مذكر سالم، نحو : ثَلَاثُ سِنِينَ، وَأَرْبَعُ سِنِينَ، ويكون جمع تكسير، نحو : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَأَرْبَعَةُ أَكْلَبٍ، وَثَلَاثَةُ قُرُودٍ.

وما جاء مما عُوْمِلَ معاملة الجمع من غيره فقليل لم يعتبره، نحو قوله تعالى : [وَكَانَ فِي الْحَدِيثَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ]^(١). وقول صلى الله عليه وسلم : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذُودٌ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ»^(٢) وقول العرب : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، وَ«أَشْيَاءَ» اسم جمع عند سيبويه والجمهور،

وقولهم : خَمْسَةُ رَجُلَةٍ^(٣)، وكان الأصل في مثل هذا ألا يضاف، بل يُجَرُّ بـ (مِنْ) لكنه عُوْمِلَ معاملة الجمع الحقيقي.

وقد وَجَّهَ هذا الاستعمال في (أَشْيَاءَ) وَ (رَجُلَةٍ) بأنهما كان لهما نصيب من الجمع على (أَفْعَالٍ) فلما عُدِلَا، هذا إلى (فَعْلَاءَ) وهذا إلى (فَعْلَةٍ) جُعِلَا كَالنَّائِبَيْنِ عَنْ جَمْعَيْهِمَا، ولذلك لَحِقَتْهُمَا التَاءُ في اسم العدد، فقالوا : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، وَثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ، بخلاف (ذُودٍ) وَ (رَهْطٍ) فَإِنَّهُمَا لَمَّا لم يكن لهما مفردٌ من لفظهما يَسْتَحِقُّ جَمْعاً عُدِلَ إِلَيْهِمَا، فكان ذلك فيهما على خلاف القياس.

والثالث : أن يكون ذلك الجمع جمع قَلَّةٍ، لا جمع كَثْرَةٍ، وهذا الوصف هو المراد بقوله : (بِلَفْظِ قَلَّةٍ).

(١) سورة النمل : ٤٨.

(٢) أخرجه البخاري في «كتاب الزكاة» - باب زكاة الودق، فتح الباري ٢/٢١٠ (الحديث رقم ١٤٤٧).

(٣) الكتاب ٥٦٤/٣.

وحاصل المسألة أن المعداد إما أن يكون له جمع قلة فقط، أو جمع
كثرة فقط، أو الجمعان معاً.

فإن كان له جمع قلة فقط فهو الذي يميز به ليس غير.
وجموع القلة في التفسير : أَفْعُلُ وَأَفْعَالُ، وَأَفْعِلَةٌ، وَفِعْلَةٌ. وَجَمْعُ
السَّالِمَةِ لِلْقِلَّةِ عِنْدَ طَائِفَةٍ. وَلِذَلِكَ لَعَا قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ (١) :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

قيل له : لَقَدْ قَلَّتْ جِفَانُ قَوْمِكَ وَأَسْيَافُهُمْ (٢).

فعلى هذا القول : سَبْعُ سَمَاوَاتٍ، وَسَبْعُ بَقَرَاتٍ، وَتِسْعُ آيَاتٍ، وَثَلَاثَةُ
أَرْسَانٍ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِنَّمَا جُمِعَتْ جَمْعَ قِلَّةٍ، أَيْ عَلَى مِثَالِ الْقِلَّةِ.
وإن/ كان له جمع كثرة فقط أتى به على ذلك للضرورة، نحو : ٨٩
حَمْسَةُ دِرَاهِمٍ، وَسِتَّةُ دَنَانِيرٍ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ، أَوْ أَنْاسِيٍّ.

وإن كان له الجمعان معاً فالأكثر أن يؤتى بجمع القلة، نحو : ثَلَاثَةُ
أَكْلَبٍ، وَأَرْبَعَةُ أَفْلُسٍ، وَخَمْسَةُ أَكْبُشٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَقَدْ يَجُوزُ : ثَلَاثَةُ كِلَابٍ،
وَأَرْبَعَةُ فُلُوسٍ، وَخَمْسَةُ كِبَاشٍ. وَقَدْ قَالُوا : ثَلَاثَةُ كِلَابٍ، مَعَ وَجُودِ (أَكْلَبٍ)

(١) ديوانه ٢٧١، والأغاني ١٨٨/٨، وسيبويه ٥٧٨/٣، والمقتضب ١٨٨/٢، والخصائص ٢٠٦/٢،
والمحتسب ١٨٧/١، ١٨٨، وابن يعيش ١٠/٥، والخزانة ١٠٦/٨، والعيني ٥٢٧/٤، والأشمونى
١٢١/٤.

والجفئات : جمع جفنة، وهى القصعة. ويقول : جفاننا معدة للضيقات والفقراء بالفداة، وسيوفنا
تقطر بالدم لنجدتنا وكثرة حروبنا.

(٢) القائل له ذلك النابغة الذبياني، وكانت تضرب له قبة حمراء من آدم بسوق عكاظ وتأتيه الشعراء،
فتعرض عليه أشعارها. وانظر : الأغاني ١٨٨/٨، والموشح للمزباني ٨٢، وخزانة أدب ١٠٦/٨.

ولكنه قليل.

ولذلك قال الناظم : (بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) يعنى أن الأكثر فى كلام العرب أن يُضاف إلى العدد جمعُ القلة لاجمعُ الكثرة.

وقد دُخِلَ له فى هذه العبارة القسمُ الثانى، وهو مَالَهُ جمعُ كَثْرَةٍ فقط، فإنه، وإن كان يُضاف العدد إليه ولا بُدَّ، فهو قليلٌ فى بابهِ، فعلى الجملة إضافةُ العدد إلى جمع الكثرة قليل.

ومِمَّا جُمِعَ فيه التمييزُ على لفظ الكثرة، وإن كان له مثالُ قلة (ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ)^(١) مع أن له (أَقْرَاء) ومنه فى الحديث : (دَعَى الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ)^(٢) ولم تقل العرب : ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ، كأنهم اسْتَفْنَوْا بجمع الكثرة عن جمع القلة.

قال المؤلف: لأنَّ واحده (قَرء) كَفَلَسَ، وجمعُ مثله على (أَفْعَالٍ) شَاذٌ، فَتَرِكَ لمخالفته القياسَ، وكذلك (شَسِعُ)^(٣) قالوا : ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ، مع أن له (أَشْسَاعًا) وجمعُ مثله على (أَفْعَالٍ) مُطَرَّدٌ، إلا أن أكثر العرب يَسْتَفْنُونَ بـ (شُسُوعٍ) عن (أَشْسَاعٍ) فعُدِلَ عن جمع القلة لذلك، وكذلك (أَرْبَعَةُ شَهْدَاءَ) عُدِلَ عن (أَشْهَادٍ) فأوْثِرَ عليه، مع أن (أَفْعَالًا) يُجمع عليه مثلُ : شَاهِدٍ وشَهِيدٍ وشَهِيدٍ، كَشَرِيفٍ وأَشْرَافٍ، وصَاحِبٍ وأَصْحَابٍ.

فقد تقرر من هذا كله أن الإتيان بجمع القلة هو الأكثر، والأتیان بجمع الكثرة قليل.

وجه التفسير بجمع الكثرة وجهان:

-
- (١) سورة البقرة : ٢٢٨، والقراء - بضم القاف وفتحها - الحيض أو الطهر منه.
(٢) أخرجه الترمذى فى «أبواب الطهارة» - باب ما جاء فى المستحاضة، وبألفاظ أخرى.
(٣) الشسع : سير يُدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه فى الثقب فى صدر النمل.

أحدهما : أن يكون من إضافة الشيء إلى جنسه، فهي من الإضافة التي على تقدير (من).

والثاني : أن يكون من إضافة الجزء إلى الجملة، فهي بمعنى الإضافة التي بمعنى اللام. وهنا نظرٌ من أوجه :

أحدها : أن قوله : في الأكثر (يمكن أن يرجع إلى قوله : (بلفظ قلة) فيكون قد نبه على ما جاء هنا بلفظ الكثرة، كما تقدم تمثيله، ويمكن رجوعه إلى الأوصاف الثلاثة، فإن كل واحد منها أكثرى كما تقدم.

أما الأول : فعلى طريقة ابن خروف، حيث جعل النصب جائزا، والجر هو الأكثر.

وأما الثاني : فلأنه قد جاء ما يخالفه كتسعة رهط، وخمس ذود ونحوه. وهذا أولى من الاحتمال الأول.

- والثاني : أن النحويين يجعلون من / جموع القلة جمع التصحيح. ٩٠ فاقترض ذلك أن يكون أولى من جمع الكثرة في التكسير، وليس كذلك.
- قال المؤلف في «التسهيل» : ولا يجمع المفسر جمع تصحيح، ولا بمثال كثرة من غير باب (مفاعل) إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلا^(١).
- فجعل جمع التصحيح في هذا الباب كجمع الكثرة، لا يصر إليه في غير ضرورة إليه إلا قليلا، فلا يجمع بالالف والتاء، ولا بالواو والنون، وإن كان قابلا لهما، مع وجود جمع قلة. وقد أطلق القول هنا في جمع القلة كيف ما كان، فاقترض أنه أولى.

(١) التسهيل : ١١٦.

وقد يقال : إنه لم يُردِّ هنا إلا جمع التفسير، وتَرَكَ جمع التصحيح فلم يَذْكُرْهُ، ولكن كلامه لا يُعْطَى شيئاً من هذا أو يقال : إن هذا الجمع عنده جمع للقلَّة والكثرة، فيَجْرى مَجْرى جمع الكثرة.

والثالث : أنه لم يَرْتَضِ مذهب المبرد في إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة، قياساً على تأويل : ثلاثة من كذا، وأربعة من كذا، فيقول : ثلاثة كِلَابٍ، وثلاثة حَمِيرٍ، وجعل من ذلك قوله تعالى : {ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ} ^(١).

وردُّ عليه بأن ذلك لو جاز لم يكن للقصر على القلة معنى، لأن كل جمع للكثرة صالح لأن يقدر بـ (من) فكان يقال : ثلاثة فلوس، وثلاثة دُورٍ، ونحو ذلك. ولما كانت العرب قد تَحَرَّرتْ جمع القلة إلا في القليل دلَّ على أن ذلك القصد عندهم غير معتبر.

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ

وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِّفَ

لما كانت مراتب العدد أربعاً، مرتبة الأحاد، والعشرات، والمئين، والآلاف، وابتدأ بذكر مرتبة الأحاد، وحكم التمييز معها، وأنه جمع مخفوض ذكر ما يشاركه في الخفض لا في الجمع، وهو (مائة) و (ألف).

ونصب (المائة والألف) بـ «أضِفْ» و «للفرد» مُعَلِّق به، أى : أضف المائة والألف للفرد، يعنى أن هذين العقدين، وهما (مائة، وألف) مُمَيِّزُهُمَا مُفْرَدٌ لاجمع، ومخفوضُ بالإضافة لا منصوب، فتقول : مائة رجل وألف رجل، ولا يقال : مائة رجال، ولا ألف رجال إلا مأنذر في (المائة) ممَّا يُذكر إثر هذا.

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، وانظر : المقتضب ١٥٦/٢.

وَلَمَّا يُعَيَّنْ هُنَا لِلْمَذْكُرِ مَحَلًّا، وَلِلْمُؤَنَّثِ مَحَلًّا، وَلَمْ يَذْكُرْ عِلَامَةً
وَلَا تَرْكُهَا دَلًّا عَلَى أَنَّ (المائة، والألف) كذلك يكونان للمذكر والمؤنث معًا،
فتقول : مائة امرأة، وألف امرأة، ونحو ذلك، وهو صحيح.

وَنَبَّهَ بِكَوْنِهِ يُجَرِّبًا لِإِضَافَةِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْبَابُ فِيهَا، وَمَا جَاءَ
عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَنَادِرٌ، نَحْوُ قَوْلِ الرَّبُّيعِ بْنِ ضَبْعٍ (١).

٩١ / * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا * الْبَيْت

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ (المائة) قَدْ يَأْتِي تَمْيِيزُهَا بِجَمْعٍ لَكِنْ قَلِيلًا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :
«وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ».

يَعْنِي أَنَّ (مائة) جَاءَتْ مَرْدُفَةً بِالْجَمْعِ تَمْيِيزًا قَلِيلًا. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى : {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ} (٢) بِإِضَافَةِ (مائة) إِلَى
(سِنِينَ) وَهِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِي (٣).

(مائة) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، خَبَرُهُ (قَدْ رُدِفَ) أَيْ قَدْ تَبِعَ بِالْجَمْعِ. وَلَعَلُّ
قَائِلًا يَقُولُ : إِنْ قَوْلُهُ : «وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ» لَمْ يَعْينَ فِيهِ جَرًّا
وَلَا نَصَبًا، فَمَنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَصَدَ جَمْعًا مُضَافًا؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ وَصَفَ الْمُمَيِّزَ أَوَّلًا بِوَصْفَيْنِ، وَهُمَا الْإِفْرَادُ وَالْإِضَافَةُ،
ثُمَّ اسْتَدْرَكَ عَلَى وَصْفِ الْإِفْرَادِ شَيْئًا، فَبَقِيَ الْوَصْفُ الْآخَرُ عَلَى وَضْعِهِ،
وَهُوَ الْإِضَافَةُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ غَيْرَهُ.

وَإِنَّمَا كَانَ (مائة، وألف) مُضَافَيْنِ إِلَى مُفْرَدٍ، فَخَالَفَا (عَشْرًا) وَبَابَهُ

(١) سبق الاستشهاد، وعجزه :

* فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرُوعُ وَالْفَتَاءُ *

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) وقرأ باقي السبعة بتتوين «مائة» وانظر : السبعة : ٣٨٩.

فى الإضافة إلى الجمع، وخالفنا (عِشْرَيْن) وبابه فى الإضافة إلى منصوب، لأن (المائة) اجتمع فيها ما افترق فى (عَشْرٍ) و (عِشْرَيْن) من الإضافة والإفراد، لأنها عَقْدُ العَشْرَةِ^(١)، وتلى التسعين، فاخذت منهما حكمن، فالمائة من التسعين كالعشرة من التسعة.

وربما لم يقولوا فى (الألف) : ألف رجل، ولا ألف رجلاً، لأن (الألف) عوض من قولك: عَشْرُ مائة، وحكمها حكم ثلثمائة، وأربعمائة، فلما كان عوضاً مِمَّا يُمَيِّزُ بمفرد مضاف عُمِلَ معاملة ما عوض منه، فقل : ألف رجل، وألف امرأة.

وجه الإضافة إلى الجمع فى قوله تعالى : [ثَلَاثِينَ سِنِينَ]^(٢) أنه وضع الجمع موضع المفرد، لأن المفرد هنا فى معنى الجمع، فحسن لذلك، جعله الناظم نَزْراً، لأن هذا لم يكثر فى كلام العرب، وإنما كثر الإفراد، والمتبع هو السماع.

واعلم أن الناظم أهمل هنا ذكر مسألتين :

إحداهما : تمييز (مائة، وألف) إذا تثنيا، فإن الحكم فيهما حكم المفرد، فتقول : مائتاً رجل، وألفاً رجل، وقد ينصب فى الشعر كما تقدم^(٣)، وترك ذكر هذا قريب، أتكالا على أن المثنى حكمه حكم المفرد فى التمييز، ومثل هذا لا يشكل إلحاقه بما ذكر.

والثانية : تمييز ثلاث، وأربع، إلى التسع، إذا أضيف إلى (المائة) كيف

(١) العقد من الأعداد : العشرة والعشرون إلى التسعين، وجمعه : عقود.

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) يشير إلى قول الربيع بن ضبع الفزارى :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفتاء

تكون (المائة) إذ ذاك من الأفراد أو الجمع، إذ الوهم يذهب إلى الجمع،
فيقول مثلا : ثلاث مئتين، أو مئتان أو مئتي كما قال (١) :

* وحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ المِئِي *

/ ويكون العذر له في هذا الوهم أن (الثلاثة) ومابعدھا إلى ٩٢
(العشرة) يُفسَّر بجمع مخفوض. كثلاثة رجال، ولذلك جعله سيبويه
القياس، فقال: وأما تسعمائة وثلاثمائة، فكان ينبغي أن يكون في القياس
مئتين ومئتان، ولكنهم شبهوه بعشرين، وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به
العدد واحداً، لأنه اسم لعدد، كما أن عشرين اسم لعدد (٢). ثم بين أنه
لا يستنكر أن يوضع المفرد موضع الجمع، وأنشد على ذلك (٣).

(١) نوادر أبي زيد ٩١، والخصائص ٣١١/١، وابن السجري ٢٨٢/١، والخزانة ٢٧٥/٧، ٣٠/٨،
١١/٢٧٤، ٤٥٦، وشرح شواهد الشافعية ١٩٢، والعيني ٥٦٥/٤، واللسان (مئتي)

والرجز لامرأة من عقيل أو من عامر، تفتخر بأخوالها، وقيل:

* حَيَّةٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلَى *

وحيدة ولقيط وعلى وحائم : أعلام أشخاص بنواتهم،

(٢) الكتاب ٢٩٠/١.

(٣) عبارة سيبويه في الكتاب (٢٠٩/١) هي : «وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا
والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام، وقال علقمة بن
عبدية:

بها جيف الحسرى فاما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب

وقال :

لاتنكروا القتل وقد سبينا في خلقكم عظم وقد شجينا

يقول المحقق : انظر البيت الأول في ديوان علقمة الفحل ١٣٢، والمفضليات ٢٩٤ والحسرى :
جمع حسر، وهي المعيبة يتركها أصحابها فتموت، وابتضت عظامها لما أكلت السباع والطيور ما
عليها من لحم، فبدت وصارت بيضا، وصليب : يابس لم يذيق، يصف فلاة قطعها إلى الممدوح،
والشاهد في قوله : «جلدها» لأنه أتى به مفردا وهو يري الجمع، أي : جلودها.

وأما البيت الثاني فهو للمسيب من زيد مناة الغنوي، وانظره في ابن يعيش ٢٢/٦، وحواشي
شراح الحماسة للمرزوقي ١٩٦، واللسان (شحا).

ومعناه : لاتنكروا قتلنا لكم وقد سببتم مناخلكم، فقد شجيتم بقتلنا لكم، كما شجينا نحن من قبل

وأيضاً فذلك الحكم ثابت فى (الألف) إذا جاد مميّزاً للثلاثة وأخواتها،
 نحو : ثلاثة آلاف، وأربعة آلاف، ونحو ذلك، بخلاف (المائة).
 وأيضاً قريباً جأى ذلك مُصرّحاً به فى الشعر، كما قال كعبُ بن مالك
 الأنصارى^(١).

ثَلَاثَةُ أَلْفٍ وَنَحْنُ نَصْرِيَّةٌ

ثَلَاثَ مِئَتَيْنِ إِنْ كُنَّا فَرَبْعٌ

فالقياس إنما هو أفراد (المائة) فتقول : ثلاثمائة، وأربعمائة. قال الله
 تعالى : (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ)^(٢) الآية، وهو الوجه، وماعداه
 سماعٌ لا يقاس عليه، وإن كان أصلاً قياسياً، لأن السماع غلبه، والسماع هو
 المقدم مالم يكن القياس مستعملاً، فيكونا معاً مُعْتَبَرَيْنِ فى القياس. وهذه مسألة
 بيانها فى الأصول، فكان من حقّه أن يبيّن ذلك، لأنه ضرورى.

ولم يَحْتَجْ إلى ذكر حكم (ثلاثة) وأخواته مع (مائة، وألف) لأن كلامه أولاً
 يشمله، إذا كان (الألف) لفظاً مُذَكَّراً فتلحق التاء، فتقول : ثلاثة آلاف، وأربعة
 آلاف، ولفظُ (المائة) مؤنثٌ، فلا تلحق التاء، فتقول : ثلثمائة، وأربعمائة، وكذلك
 ما بعدُ إلى (تسعمائة)

وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلْنَهُ بَعَشْرُ

مُرْكَبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكْرُ

لَمَّا أتمّ الكلام على (الثلاثة) و (العشرة) وما بينهما أخذ يذكر ما فوق

= بمن سببتم منا. والشاهد فيه استعمال (حلتكم) مفرداً مراد به الخلق.

(١) ديوانه ٢٢٥، واللسان (نصاً).

ويرى «نحن عصابة» و «نحن بقية» والنصيّة : الخيار الاشراف.

(٢) الكهف : ٢٥ .

ذلك من (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) لأنه نوع من أنواع العدد، له حكمٌ مخالف لأحكام غيره، ويوافق في بعض.

وابتدأ بذكر (أَحَدَ) و (إِحْدَى) فبيّن أنك تذكر (أَحَدَ) هذا اللفظ موصولاً بعَشَرَ، مفتوح الشين دون تاءٍ، إذا قصدت أن تعد أحاداً مُذَكَّرَةً، فجعل (أَحَدَ عَشَرَ) مخصوصاً بالمعدود المذكّر، كقولك : أَحَدَ عَشَرَ رجلاً، وأحَدَ عَشَرَ جملاً، وأحَدَ عَشَرَ كتاباً، ونحو ذلك.

93 والتذكيرُ هنا / على ما فُسِّرَ في الفصل قبل هذا، وكذلك التانيثُ، لكن جعله مركباً، أى صِلَ (أَحَدَ) بـ (عَشَرَ) مُرْكَباً معه، ولاشك في أن التركيب يوجب البناء وهو تركيبُ المَزْجِ، فكأنه قال : رَكَّبَهُ معه وابْنَهُ.

وهذا حكمه، وذلك أن (أَحَدَ عَشَرَ) كان أصله في القياس : أَحَدُ وَعَشْرَةٌ، بالعطف، لكن العرب رَكَّبَتَهُمَا، فجعلتهما كالكلمة الواحدة، كما فَعَلَتْ في (مَآسِرْجِسَ) و (وَأَمْهَرُمُزَ) و (بِلَالَابَاذَ) ونحو ذلك. وَبَنَتْ (أَحَدَ) على الفتح، على حسب ما فعلت في غيره.

فالتركيبُ سببُ بناء (أَحَدَ) وكذلك (إِحْدَى) في المؤنث وكان التركيب سبباً للبناء، لأن الكلمة الثانية لما عُوْمِلَتْ مُعَامَلَةً الجزء من الأولى صارت مُفْتَقِرَةً إليها افتقارَ الحرف إلى ما بين معناه، فرجع البناء بالتركيب إلى شَبِّهِ (الافتقار) وقد تقدم مثل هذا التقرير في موضعٍ احتجّ إليه فيه.

وأما بِنَاءُ (عَشَرَ) من (أَحَدَ عَشَرَ) فسيُذكر حيث تعرّض الناظم للتنبيه عليه إن شاء الله تعالى.

وقوله : (قَاصِدٌ مَعْنُودٌ) منصوبٌ على الحال من ضمير (أَذْكُرُ) و«مُرْكَباً» أيضاً منصوبٌ على الحال من «أَحَدَ» أى اذكر أَحَدَ مُرْكَباً مع

عَشْرَ حَالَةٍ كَوْنِكَ قَاصِدًا لِمَعْدُودٍ ذَكَرٍ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيْ
قَاصِدًا عَدًّا مَعْدُودٍ ذَكَرٍ. ثُمَّ قَالَ :

وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ

وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً

يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا عَدَدْتَ الْمُؤْنْتَ قُلْتَ : إِحْدَى عَشْرَةَ، فَصِيرْتَ (أَحَدًا)
إِلَى (إِحْدَى) عَلَى وَزْنِ (فَعْلَى) وَأَلْحَقْتَ (عَشْرَ) التَّاءَ مَعَ إِسْكَانِ الشَّيْنِ عِنْدَ
أَهْلِ الْحِجَازِ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ إِتْيَانُهُ بِلُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَهُوَ كَسْرُ الشَّيْنِ، بِقَوْلِهِ
: (وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً) أَيْ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَجْعَلُونَ عَلَى الشَّيْنِ
كَسْرَةً.

فَإِذَنْ أَهْلُ الْحِجَازِ عَلَى السَّكُونِ الْمُتَقَدِّمِ، فَتَقُولُ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ
الْحِجَازِ : إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، بِإِسْكَانِ الشَّيْنِ،
وَتَكْسِرِهَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ فَتَقُولُ : إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَنَحْوَ
ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الثَّانِيَةِ لَا فِي التَّذْكِيرِ، لِأَنَّهُ قَدَّمَ الْكَلَامَ فِي التَّذْكِيرِ أَنَّهُ
مَفْتُوحُ الشَّيْنِ بِلا تَاءٍ، وَهَكَذَا مُطْلَقًا، وَلَمْ يَقِيدْهُ بِلُغَةِ دُونَ لُغَةٍ ، فَدَلَّ أَنَّهُ
لَا يُقَالُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ : أَحَدَ عَشْرٍ، أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي (عَشْرَةَ)
إِذَا عَدَدْتَ الْمُؤْنْتَ، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَقْرَعُونَ : {فَإَنْفَجَرْتُ مِنْهُ اثْنَتَا
عَشْرَةَ عَيْنًا} ^(١) / بِالْإِسْكَانِ. وَبَنُو تَمِيمٍ يَكْسِرُونَ، قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ ^{٩٤}
وَمُجَاهِدٌ وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ فِي جَمَاعَةٍ ^(٢) (اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) وَكَذَلِكَ رَوَى
هَارُونُ وَعَبْدُ الْوَارِثِ وَالْخَفَّافُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ هُنَا، وَفِي

(١) سورة البقرة : ٦٠.

(٢) هم يحيى بن وثاب وابن أبي ليلى ويزيد، كما في البحر المحيط ٢٢٩/١.

«الأعراف»^(١) قال ابن جنى : لغة أهل الحجاز فى غير العددِ نظير [عَشْرَة] عَشْرَة، يَكْسِرُون الثانى، فيقولون : يَبْقُ وَفَخِذُ، وبنو تميم يُسَكِّنُون فيقولون : نَبَقَّةً، وَفَخِذُ. قال : فلما رُكِّبَ الاسمان، يَعْنَى العدد، استحال الوضع، فقال بنو تميم : إِحْدَى عَشْرَة، وَثْنَتَا عَشْرَة إلى تِسْعَ عَشْرَة بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَة، بسكونها^(٢)، ثم بيَّن أن ذلك من جملة الانحرافات التى لَحِقَت العدد، ومن نَقَضَ العادة الذى كُتِرَ فيه. وأتى بنظائر لذلك^(٣).

وقوله : «والشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً» لا يشعر بالتزام الكسرة ولا بدُّ، بل يدلُّ على أن كسرة الشين من لغتهم. ويبقى بعد ذلك النظرُ فى كونهم يلتزمون ذلك أولاً، لم يدل عليه. وحَسَنُ ما فَعَلَ، فإن لتميم لغة أخرى فى هذا يَشْرَكُهُمْ فيها قَيْعَسُ فِيمَا نُقِلَ، وهى فتح الشين، فيقولون إِحْدَى عَشْرَة وَثْنَتَا عَشْرَة، وهى قراءة مرويَّة عن الأعمش، وعن طَلْحَةَ بنِ مَصْرُوفٍ^(٤). والأشهرُ عن تميم الكَسْرُ، فلذلك لم يَنْقُلِ الناظم غيره.

ثم قال :

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ إِحْدَى

مَامَعُهُمَا فَعَلَتْ فَا فَعَلْ قَصْداً

(١) الآية ١٦٠، وانظر : البحر المحيط ٤/٤٠٦.

(٢) عبارة ابن جنى فى المحتسب (٨٥/١) «وذلك أن لغة الحجاز فى غير العدد نظير عَشْرَة : عَشْرَة، وأهل الحجاز يكسرون الثانى، وبنو تميم بسكونه، فيقول الحجازيون : نَبَقَّةً، وَفَخِذُ، وبنو تميم تقول : نَبَقَّةً، وَفَخِذُ، فلما ركب الاسمان استحال الوضع، فقال بنو تميم : إِحْدَى عَشْرَة، وَثْنَتَا عَشْرَة، إلى تسع عَشْرَة، بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَة، بسكونها»

(٣) المحتسب ٨٥/١، ٨٦، ٢٦١.

(٤) انظر : المحتسب ٨٥/١، والبحر المحيط ١/٢٢٩.

«مَعَ» الأولى متعلّقة بـ «افْعَلْ» و «ما» موصولة في موضع نصب على المفعولية بـ (افْعَلْ) و «مَعَهَا» متعلق بـ «فَعَلْتَ» وهى صلة «ما» والعائد محذوف تقديره : مامعهما فعلته وتقدير الكلام : افْعَلْ مع غير أحدٍ وإحدى، وهو ثلاثة، وأربعة، وما بعدها إلى تسعة، فإنك تفعل به مع (عَشْرَ) مثل ما فعلت بهما معه.

والذى فُعل مع أحدٍ وإحدى أمور :

أحدها : أنه أُتِيَ بأحدٍ مع عَشْرٍ من غير تاء فى (عَشْرَ) دالاً على عدّ ما أحاده مذكّرة، فكَذلك تَأْتى به مع غير أحدٍ، نحو : ثلاثة عَشْرَ، وأربعة عَشْرَ، وخمسة عَشْرَ.

وقد مرّ فى الكلام المتقدم حكمُ ثلاثة وأربعة وما بعدها إلى الستّة، من أن التاء تَلحقها فى عدّ المذكر، فكَذلك تفعل هاهنا / أيضا ٩٥ كما مثّل.

وأما (إحدى) فإنه أُتِيَ به مع (عَشْرَة) بتاء فى (عَشْرَة) دالاً على ما أحاده مؤنثة، فكَذلك يكون الحكم هنا.

وتقدم أن (ثلاثة) وما بعدها تُجرّد من التاء مع المؤنث، فكَذلك تفعل هنا، فتقول : ثلاث عَشْرَة، وأربع عَشْرَة، وخمس عَشْرَة، إلى تسع عَشْرَة. وقد تحصّل من هذا أن (عَشْرَة) فى هذا الفصل خالفت حكمها فى الفصل الثانى قبل، إذ كانت قبلُ تَلحقها التاء مع المذكر، وتُجرّد مع المؤنث، وصار الحكم على العكس. وماعدا (العَشْرَة) باقى على حكمه الأول، كما سيّنبّه عليه.

وإنما خالفوا الحكم فيها، وكان الأصل أن يقال فى المذكر ثلاثة

عَشْرَةٌ، كراهيةً لاجتماع علامتي تانيث، لأنهما بلفظ واحد، فإن مدلول تاء (ثلاثة) و (عَشْرَةٌ) تذكيرُ المعدود، فاتّحدا لفظاً ومعنى، فكُره اجتماعُهما في شيئين، هما كالشيء الواحد.

وهذا بخلاف (إحدى عَشْرَةٌ) فإنّ علامتيه قد اختلفتا معنى، لأن مدلول تاء (عَشْرَةٌ) التذكير، ومدلول ألف (إحدى) التانيث، واختلفتا لفظاً، لأن هذه ألفٌ، وهذه تاء، ولذلك اجتمعت العلامتان بوجهٍ ما في نحو : حَمَراوَاتٍ، ولم تجتمع التاء ان في : طَلْحَاتٍ ونحوه، فلم يكن اجتماع العلامتين في (إحدى عَشْرَةٌ) كاجتماع (ثلاثة عَشْرَةٌ) لوقيل، فرفضوه لذلك.

وخالفوا الحكم في المؤنث أيضاً، وكان الأصل أن يقولوا : ثلاث عَشْرٌ، كما خالفوه في المذكر، ولأن ثلاثاً وعَشْرٌ بناءً أن مختصَّان بالمؤنث، فكُرهوا أن يتركوهما كذلك لأنهما كالعلامتين.

ولما كان (النِّيف) مقدِّماً على (العقد) تركوه مع التذكير بالعلامة على أصله، ومع التانيث بلا علامةٍ على أصله أيضاً، تقديماً للدلالة على المقصود.

الأمر الثاني : التركيب، فلما رَكَّبوا في (أحد عَشْرَ) و (إحدى عَشْرَةٌ) وبنَّوه على الفتح، فكذلك في (ثلاثة عَشْرَ) و (ثلاث عَشْرَةٌ) وأخواتهما، وما ذكر من علة البناء جارٍ هنا، لافرق بينهما، فتقول : ثلاثة عَشْرَ، وأربعة عَشْرَ، وكذلك : ثلاث عَشْرَةٌ، وأربع عَشْرَةٌ، إلى سائر الأخوات.

الأمر الثالث : جَرَيَانُ اللغتين في (عَشْرَ) عند عدِّ المؤنث، فتقول : ثلاث عَشْرَةٌ امرأةً، بالاسكان على مذهب أهل الحجاز، وثلاث عَشْرَةَ امرأةً، بالكسر على مذهب بني تميم ، ويجوز الفتحُ أيضاً على مذهبهم ومذهب قيسٍ على ما

تَقَدَّمَ. وكذلك في أربعَ عَشْرَةَ/، وخمسَ عَشْرَةَ، وما بعده إلى تسعَ عَشْرَةَ. ٩٦
و (قَصْدًا) في كلامه مصدرُ في موضع الحال، وهو من القَصْدِ
الذي هو بين الإسرافِ والإقتارِ، وهو العَدْلُ. ومنه قوله تعالى : [وَأَقْصِدْ
فِي مَشْيِكَ] ^(١) أى ليكنْ عدْلًا بين السرعة والإبطاء، وأنشد سيبويه ^(٢) :
على الحَكَمِ المائِيَّ يَوْمًا إذا قَضَى

قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُوزَ وَيَقْصِدُ

لَمَّا قَدَّمَ أَنْ لَفْظَ (العَشْرَةَ) مخالفُ لما تقدَّمَ له فيه قبلَ ذلك، خافَ أَنْ
يُتَوَهَّمُ أَنَّ الحَكَمَ في غيره كذلك أيضًا، يخالف ما تقدَّمَ، فاستدركَ هنا
التنبيهَ على ذلك، وَأَنَّ الحَكَمَ الأولَ باقٍ، من تجريدها مع عَدِّ المؤنثِ،
والحاقها التاءَ مع عَدِّ المذكرِ، فتقول : ثلاثة عشرَ رجلًا، وثلاثَ عَشْرَ
امرأةً، ونحو ذلك إلى التسعة والتسع، وقد تقدمَ وَجْهُ ذلك وعِلَّتُهُ. فكأنَّه
يقول : الثلاثة والتسعة وما بينهما من أخواتهما حكمهما في التركيب كما
تقدم قبلَ التركيب، فكما تقول : ثلاثة رجالٍ، وثلاثُ بناتٍ، كذلك تقول :
ثلاثة عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشرةَ بنتًا، وهذا كُلُّهُ إنما هو في ما عدا : اثنتي
عشرَ، واثنتي عَشْرَةَ، لأن لهما حكمًا آخرَ، ولذلك قال : «ولثلاثة وتسعة
وما بينهما» إلى آخر. ولم يقل : ولثنتين وتسعة وما بينهما. فلمَّا خرَجًا عن
ذلك الحَكَمِ أَخَذَ يذكرهما فقال :

(١) سورة لقمان : ١٩.

(٢) الكتاب ٥٦/٣، والمحتسب ١٤٩/١، ٢١/٢، وابن يعيش ٣٨/٧، ٣٩، والخزانة ٥٥٥/٨، والمغنى
٣٥٩، واللسان (قصد)

والبيت من قصيدة لأبي اللحام التغلبي، أو عبد الرحمن بن أم الحكم. ومعناه : واجبٌ على كل
حكم بين الناس يُؤتى لفصل الخصومات أن لا يجوز في حكمه إذا قضى قضيته، وحكم حكمه،
وعليه أن يقصد ويعدل في قضاياء.

وَأَوَّلَ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا
 اِثْنَى إِذَا اِثْنَى تَشَا أَوْ ذَكَرًا
 وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلِفِ
 وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلِفٌ

يعنى أنك تولى لفظ (عَشْرَة) بالتاء بإسكان الشين أو كسرهما، لفظ (اِثْنَى) هكذا بلا نون، أى تجعل (عَشْرَة) تلى (اِثْنَتَى) وهكذا لفظ (عَشْر) بفتح الشين من غير تاء، تجعله يلى (اِثْنَى) فتقول فى الاول : اِثْنَتَى عَشْرَة، وفى الثانى : اِثْنَى عَشْر، وذلك إذا أردت أن تعدّ الإناث، أو أردت أن تعدّ الذكور.

وقوله : «إِذَا اِثْنَى تَشَا» راجع إلى قوله : «وَأَوَّلَ عَشْرَةِ اِثْنَى» .

وقوله : «أَوْ ذَكَرًا» راجع إلى قوله : «وَعَشْرًا اِثْنَى» فكأنه قال : أَوَّلَ

عَشْرَة اِثْنَتَى إِذَا اِثْنَى تَشَا، وَأَوَّلَ عَشْرَ / اِثْنَى إِذَا ذَكَرًا تَشَا، فردّ الاول ٩٧ إلى الاول، والثانى إلى الثانى، من باب «الْفَتْحُ وَالنُّشْرُ»^(١). ومنه قوله تعالى : [وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ]^(٢).

(١) الف والنشر ضرب من ضرب «البديع» وهو أنت تذكر شيئين أو أشياء، ثم تذكر أشياء على عدد ما ذكرت، كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، وتفوز إلى عقل السامع ردّ كل واحد إلى ما يليق به، لا أنك تنص عليه. ويسمى أيضاً «الجمع والتفريق» ثم إن النشر أو التفصيل يأتى على ثلاثة أقسام : أن يكون على ترتيب الف، كما الآية الكريمة. وقد يكون على ترتيب معكوس، كقوله تعالى : [يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ] الآية وقد يكون على غير ترتيبه، لا طردا ولا عكسا، ويسمى «المشوش».

(٢) سورة القصص : ٧٣.

والحاصل أنك تقول فى المؤنث : رأيتُ اثنتى عشرة امرأة، و [تقول فى المذكر] ^(١) اثنتى عشر رجلاً، وتعيينه بالـ ألف الوصل لا يدفع (اثنتى) بلا ألف، فإنهما مترادفان، فتقول : اثنتا عشرة، كما تقول : اثنتى عشرة.

فإن قلت : إن قوله : «إذا أنثى تشاء أو ذكراً» عبارة مُشكِلة، وإن كان المعنى مفهوماً، إذ الأولى أن لو قال: إذا إناثاً تشاء أو ذكوراً، أى قصدت بالعدد الذكور أو الإناث، وليس المقصود الإفراد فى هذا لأنه يعدُّ. وأيضاً فقوله : «إذا أنثى تشاء» إنما تحصيل العبارة : إذا عدُّ أنثى تشاء. وأما أن يريد نفس الأنثى فلا.

فالجواب أن قوله : «إذا أنثى تشاء أو ذكراً» ليس المقصود منه الإناث أو الذكور فى قصد الناظم، بل قصده حكاية التمييز، كأنه قال : إذا أردت اثنتى عشرة أنثى، أو اثنتى عشر ذكراً، فنصبُ (أنثى) و (ذكراً) على حكاية التمييز، أى إذا أردت التفسير بهذين اللفظين، وصار (أنثى) و (ذكراً) عبارة عن جنس التمييز الذى ينصب بعدهما، وهذا ظاهر، والله أعلم.

ثم قال : «وَأَلْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلِفِ» يعنى أن هذين اللفظين وهما (أنثى وأثنتى) معربان، لامبنيان، كما بُنيت سائر ألفاظ هذا النوع، وهما فى إعرابهما كالمثنى، يرفعان بالألف، وينصبان ويخفضان بالياء، فتقول : هؤلاء اثنا عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، قال تعالى : [فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا] ^(٢) وفى النصب : رأيتُ اثنتى عشر، واثنتى عشرة، وكذلك الخفض. وقال : [وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا] ^(٣) وقد تقدم التنبية على إعرابهما فى

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

(٢) سورة البقرة : ٦٠.

(٣) سورة الأعراف : ١٦٠.

باب «المعرب والمبني» في قوله : «اثنان واثنان كائنين وابنتين يجريان»
فقد يقول القائل : هذا تكرار لا يحتاج إليه، إذ كان الأولى به أن
يقتصر على الموضع الأول، فيترك ذكر ذلك هاهنا.

فيقال في الجواب عن هذا : إن ما ذكر هنا لا بد منه، ولو لم يذكره
لأخل، وذلك أنه قدّم أن هذا النوع مما وقع مركباً / والمركب مبني، بإد
٩٨ بد، فلو لا ذكر التنبيه على إعراب هذين اللفظين لشملهما ظاهر القاعدة،
فكان يؤهم أنهما مبنيان مع بعدهما، فنبه على الإعراب فيهما، وأنهما
باقيان على ما كانا عليه، ومن هنا زلّهما في الذكر وحدهما عن سائر
الألفاظ، من (أحد عشر) و (ثلاثة عشر) وأخواتهما.

فإن قلت : فلم أعرب والموجب لبناهما قائم، فإن القصد منهما ومن
غيرهما من أخواتهما واحد، وأخواتهما مبنيات، فكان الأولى إلحاقهما
بهما؟

فالجواب : أن أخواتهما إنما بُتيت لوقوع مابعدهما منها^(١)، موقع
تاء التانيث كسائر ما بُني للتركيب، ولذلك بُني الصدرُ على الفتح، بخلاف
(اثنى، واثنى) فإن الثاني فيهما إنما وقع منهما موقع نون الاثنين، وما
قبل ذلك محلّ إعراب لابناء، فصار إلى كمضاف إليه، فلم يبطل الإعراب.
والدليل على هذا القصد فيهما أن العرب تصنيف إلى (عشر) في
قولك : أحد عشر، وثلاثة عشر، ونحوه، فتقول : هذه أحد عشر، وثلاثة
عشر، ولا تُضيف إلى (عشر) في قولك : اثنى عشر، واثنى عشرة، فلا
تقول : هذه اثنا عشر، ولا اثنتا عشر، كما لا يقال : اثنان،

(١) في جميع النسخ «لوقوعها بعدها منها» وأراه تحريفاً، وأن ما أثبتته هو الصحيح. والله أعلم.

ولا غلامانك، ولا نحو ذلك، فدلّ على ما قاله النحويون في هذين اللفظين.

ثم قال : «والفَتْحُ في جُزْأَي سِوَاهُمَا أَلِفٌ» يعنى أن ماعدا هذين اللفظين المتقدمين أَلِفٌ في جُزْأَيهِ فَتَحُ آخرهما، فهو المستعمل فيهما. والجزءان هما جُزْأُ المركب، صَدْرُهُ وَعَجْزُهُ فأحدَ عَشَرَ جُزْأً مَبْنِيَّانِ على الفتح، وكذلك ثلاثة عَشَرَ، وأربعة عَشَرَ، وأخواتها إلى تِسْعَةِ عَشَرَ، من المذكر، وتِسْعَ عَشْرَةَ من المؤنث.

وقد نبّه بهذا الكلام على فوائد :

إحداها : أن اللفظين مَعَا مَبْنِيَّانِ، إذ كلن لفظ الفتح إنما نُطْلِقُهُ غالباً على حركة البناء، كالضم والكسر، أما بناء الصدر فقد تقدم بيانه، وأما بناء العَجْزِ فقالوا : إنه بُنِيَ لتضمُّنُهُ معنى الحرف العاطف، لأن الأصل فيها : أحدُ عَشْرَةَ، وثلاثة عَشْرَةَ، وهكذا إلى آخرها، مثل : أحدُ عِشْرُونَ، وثلاثة عِشْرُونَ، ونحوها، لكنهم ضَمَّنُوا العَجْزَ معنى ذلك الحرف، فبَنَوْهُ لذلك، وإلا فلو لم يكن مَبْنِيًّا لَجَرى بوجوه الإعراب، غير منصريف/ كمَعْدٍ يَكْرِبُ، ورَامَهُرْمَزُ، وبابه. وقد قالوا في عَجْزِ (اثنى عشر) ٩٩ و(اثنى عشر) : إنه مَبْنِيٌّ لوقوعه موقع النون، والأولى طُرْدُ الحُكْمِ في كون البناء لتضمُّن معنى الواو العاطفة.

فإن قلت : تنبيهه على بناء الصدر تَكَرُّار، لأنه قد تقدّم له ذكر ذلك في قوله : «وأحدَ اذْكُرْ وَصِلْنَهُ بِعَشْرِ مُرَكَّبًا» فنبّه على موجب البناء، وهو التركيب، فما له كَرَّرَ هذا وليس من عادته ذلك؟

فالجواب : أن ذِكْرَ البناء هنا مفهومٌ من ذكر الفتح، والقصد ذكر بناء العَجْزِ، وجاء معه التَّنْبِيهُ على بناء الصدر بالعرض لا بالقصد، وإنما

ذِكْرُ بِالْقَصْدِ مَا صَرَّحَ بِهِ، وَهُوَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ. وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَلَازِمٌ لَهُ، فَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَا يُجْعَلُ مَقْصُودًا لَهُ، وَمَالِمَ يَذْكُرُهُ يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مَقْصُودًا.

وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْحَرَكَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَيْهَا، وَهِيَ الْفَتْحَةُ، وَهُوَ نَصُّهُ، فَأَمَّا الصَّدْرُ فَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحَةِ، لِأَنَّ الْعَجْزَ مِنْهُ وَقَعَ مَوْقِعَ تَاءِ التَّانِيثِ، وَمَا قَبْلَ تَاءِ التَّانِيثِ مَفْتُوحٌ، فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَوْجِهٍ الشَّبْهِ بَيْنَ الْمَرْكَبِ وَالْمُؤَنَّثِ بِالتَّاءِ فِي بَابِ «مَا لَا يَنْصَرِفُ».

وَأَمَّا بِنَاءُ الْعَجْزِ عَلَى الْفَتْحِ فَلِقَصْدِ التَّخْفِيفِ، لَخَفَّةِ الْفَتْحَةِ دُونَ أُخْتِهَا.

وَالْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمَالُوفَ وَالْمَعْتَادَ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ الْفَتْحُ، فَمَا جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِمُعْتَادٍ، فَهُوَ إِذَنْ قَلِيلٌ.

وَالْقَلِيلُ الَّذِي جَاءَ عَلَى خِلَافِ الْمَعْتَادِ لَهُ مَوْضِعَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِذَا أُضِيفَتْ، فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُعَرِّبُهَا فِي آخِرِ الْعَجْزِ فَيَقُولُ: هَوْلَاءُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرِكَ، يَجْعَلُهَا كَبَعْلَبِكَ قَالَ سَيَبَوِيه: وَهِيَ لُغَةٌ رَدِّيَّةٌ^(١). وَالَّذِي عُوِّلَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ بَقَاءُ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، وَهُوَ الَّذِي أُلِفَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ النَّاظِمُ، فَيَقَالُ: هَوْلَاءُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ شَبَّهَ سَيَبَوِيه بـ (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)^(٢) فِي عَدَمِ تَأْثِيرِهَا بِالْعَامِلِ.

وَالثَّانِي: (ثَمَانِي عَشْرَةَ) فِي عَدِّ الْمُؤَنَّثِ، فَإِنَّهُ كَلَامُهُ يُعْطَى أَنَّ الْفَتْحَ هُوَ الْمَالُوفُ فِيهِ وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ، فَإِنَّ أَشْهُرَ اللُّغَاتِ فِيهِ: هَذِهِ ثَمَانِي عَشْرَةَ. قَالَ السَّيْرَافِيُّ: وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ كَأَخَوَاتِهَا.

(١) الْكِتَابُ ٢٩٩/٣.

(٢) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ٢٩٩/٣.

ومنهم من يقول : ثَمَانِي عَشْرَةَ، شُبَّهَ بِمَعْدٍ يَكْرِبُ، وَأَيَادِي سَبَا،
وَقَالِي قَلًا، نحو.

ومنهم من يَحذف الياء وَيُبقي الكسرة، فيقول/ : ثَمَانِ عَشْرَةَ. ١٠٠
ومنهم من يَقلب الكسرة فَتَحَةً، فيقول: ثَمَانُ عَشْرَةَ. ومنه قول
الأعشى (١):

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا

وْثَمَانُ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

ومِمَّا جاء في هذه اللفظة من غير المؤلف إضافة الصُّدْر إلى
العَجْز، أنشد الكوفيون عليه قول الشاعر (٢):

كُلَّفَ مِنْ عَنَانِهِ وَشِقْوَتهُ

بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

عُومِلَ معاملة (مَعْدٍ يَكْرِبُ) فيمن يُضَيِّفُ، ولكنه شاذ جدًا. قال

السيرافي في البيت : لم يَعْرِفه البصريون .

والفائدة الرابعة : أنه لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الفتح هو المؤلفُ والمعتادُ عند

العرب أَشْعَرَ ذلك بَأْثُهُ القياس، وأن غيره مِمَّا ليس بمعتادٍ ولا معروفٍ

ليس بقياس، ودَلَّ على أن مَذْهَبِي الْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءِ لَيْسَا بِمَرْضِيَيْنِ عنده.

(١) المقرب ٦٧، والأشمونى ٧٢/٤، واللسان (ثمن).

(٢) معانى القرآن للفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، والإنصاف ٣٠٩، والخزانة ٤٠٣/٦، والعينى ٤٨٨/٤،
والتصريح ٢٧٥/٢، والهمع ٣٠٩/٥، والدرر ٢٠٥/٢، والأشمونى ٧٢/٤، والحيوان ٤٦٣/٦،
والمخصص ٩٢/١٤، ١٠٢/١٧.

والرجز لنقيع بن طارق، كما فى الحيوان. والعناء : التعب و النصب. والحجة - بالكسر - السنة.

أما الأخفش فإنه أجاز أن تُعرب هذه المركبات في أواخرها إذا أُضيفت، قياساً على ما حكاه سيبويه من اللغة الرديئة^(١)، فهو عنده قياس، فيقول : هؤلاء خمسة عشر، وثلاثة عشر، ومررت بخمسة عشر، ونحو ذلك. ونقل سيبويه يعطى أنها لغة غير مرتضاه^(٢)، فلا ينبغي القياس عليها.

وأما الفراء فإنه أجاز إعراب هذه المركبات إعراباً : عبد الله، وامرئ القيس، سواء أُضيفت أم لم تُضف، فيقول : هؤلاء خمسة عشر، وخمس عشرة، قياساً على ما أمشد من قوله^(٣) :

* بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ *

قال الفراء : وإذا أُضيفت الخمسة عشر إلى نفسك رفعت الخمسة، فتقول : ما فعلت خمسة عشر؟ ورأيت خمسة عشر، وإنما أُعربت الخمسة لإضافتك العشر، فلما أُضيفت العشر [إلى الياء منك]^(٤)، لم يستقم للخمسة إن تُضاف^(٥) وبينهما عشر، فأضيفت عشر لتصير اسماً، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً^(٥). قال الفراء : سمعتها من أبي فقّس وأبي الهيثم العُقيلي^(٦).

وهذا من القليل الذي يُنقل ولا يُعتمدُ بمثله، ولا يُبنى عليه.

وهاتان الفائدتان الأخيرتان قد نبّه الناظم عليهما تصريحاً إثر هذا

بقوله :

(١) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لنفيع بن طارق، وقبلة:

* كَلَّفَ مِنْ عَنَانِهِ وَشِقْرَتِهِ *

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من معاني القرآن ٢٣/٢.

(٤) في معاني القرآن «أن تُضاف إليها».

(٥) معاني القرآن ٢٣/٢.

(٦) نفسه ٢٣/٢.

وإن أضيفَ عَدَدُ مُرَكَّبٌ

يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يَغْرِبُ

لأنهما مأخوذتان هنا بالمفهوم، والتصريحُ بهما أحسن.

ثم يَبَيِّنُ تَمْيِيزَ (العِشْرِينَ) وأخواتها / و (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواتها فقال ١٠١

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لَا تَسْعِينَا

بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

يعنى أن (العِشْرِينَ) وأخواتها، وهى (الثَلَاثُونَ) و (الأَرْبَعُونَ) و

(الخَمْسُونَ) وما بعدها إلى (التَّسْعِينَ) تُمَيِّزُ بمفرد منصوب.

أما كونه مفردا فهو قوله : «بِوَاحِدٍ» فلا يفسر بجمع، فلا يقال :

عِشْرُونَ دَرَاهِمَ، ولا ثَلَاثُونَ أَثْوَابًا، لأنَّ المطلوب تمييزُ جنسِ المعدود،

والمفردُ يُكْفَى من ذلك.

والجمعُ هو الأصل ، إذ كان الأصل أن يقال : عِشْرُونَ من

الدَّرَاهِمِ، لكنهم أرادوا التخفيفَ، فأتوا بالمفرد عوضاً من الجمع، لما

يُؤَدَّى من معناه.

وإن جاء ما ظاهره خلافُ ذلك فمؤول، كقول علقمة بن عبدة^(١):

فكان فيه ما أتاك وفي

تَسْعِينَ أَسْرَى مُقَرَّنِينَ صُفْدَ

ف « أَسْرَى » ليس بتمييز، وإنما هو صفة للتَّسْعِينَ، والتمييز

محذوف، أي تسعين رجلاً أسْرَى، وكذلك ما أنشد في الحماسة من قول

(١) ديوانه ١، ص ١٠٣.

ابن ماثية^(١) :

تَجَوَّدْتُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ
قَرَأَهَا وَتَسْعِيْنُ أُمَثَالَهَا
فـ «أُمَثَالَهَا» بدلٌ وليس بتمييز.

وقد أجاز السيرافي إذا أردت أن تجمع جماعاتٍ مختلفة أن تفسر
(العشرين) ونحوها بجماعة، فتكون (عِشْرُونَ) كلُّ واحدٍ منها جماعة، ومثل ذلك
: التَّقَى الْخِيَالَانِ، فتقول على هذا : عشرون خَيْلاً، قال^(٢) :

تَبَسَّقَلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّسْبَقْلِ
بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ
قال : فتقول على هذا : عشرون رِمَاحاً، تريد : عشرين قَبِيلَةً، لكل
واحدة منها رِمَاحٌ. وقال^(٣) :

(١) من مقطوعة له عدتها ستة أبيات، بديوان الحماسة، شرح المزدوقي (٦٠٤ - ١٠٨) وقبلة :

وقافية مثل حَدُّ السَّنَانِ تَبْقَى وَيَذْهَبُ مَنْ قَالَهَا

وتجوت : اخترت جيدها. والقرى : ما يقدم للضيف من طعام وشراب، كأن القوافي لما تواردت عليه
أحسن القيام بها، وجود القرى لها.

(٢) ابن يعيش ١٥٣/٤، ١٥٤، ١٥٥، وشرح شواهد الشافية ٣١٢، والخزانة ٢/٣٩٠، واللسان (بقل)
والرجز من أرجوزة طويلة لأبي النجم، هي أجود أرجوزة للعرب، وانظر فيها : الأغاني ٧٤/٩،
والشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٨٦، والطرائف الأدبية للمعني ٥٥ - ٧١، والخزانة ٢/٣٩٠
وتبقلت : رعت البقل، وهو من النبات ماليس بشجر دق ولاجل، وإذا رعى لم يبق له ساق - ومالك
ونهل : قبيلتان.

(٣) ابن يعيش ١٥٣/٤، والمقرب ٨٠، والخزانة ٧/٥٧٩، والهمع ١/١٣٩، والأغاني ١٨/٤٩،
والشعر لعمر بن العداء الكلبى، وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخته عمرو بن عتبة
بن أبي سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم، ففى ذلك يقول الشاعر هذين البيتين =

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبِداً
فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمَرُو عِقَالَيْنِ

لَأَصْبَحَ النَّاسُ أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا

عِنْدَ التَّفَرِّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ

وكلام الناظم يدفع هذا الجواز، ودفعه ظاهر، لأن مبني على قولهم : خَيَّلَانِ وَجِمَالَانِ، ونحو ذلك، وهو قليل، فلا ينبغي أن يبنى عليه، ومثل هذا القياس يلزمه في المركب أيضاً، وفي (مائة) و (ألف)، وسينبئ على ذلك إثر هذا إن شاء الله.

وأما كَوْنُ المميز منصوباً فيعطيه مثاله، وهو قوله : «كَأَرْبَعِينَ حِينًا» فـ «حِينًا» مفرد منصوب، وإلزامه النصب بما أشار إليه المثال ودليل على أنه لا يعتبر الخفض / بالإضافة قياساً، فلا يقال : ثَلَاثُو دِرْهَمٍ، وَلَا أَرْبَعُو ثُوبٍ، كَمَا مِائَةُ دِرْهَمٍ، وَمِائَتَا ثُوبٍ.

وقد حكى الكسائي أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُضَيِّفُ (العشرين) وأخواته إلى المفسر مُنْكَرًا أو معرفًا، فيقول : عِشْرُو دِرْهَمٍ، وَثَلَاثُو ثُوبٍ، وَأَرْبَعُو عَبْدٍ، وَلَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهِ النَّازِمُ فِي الْقِيَاسِ، فَلِذَاكَ لَمْ يَذْكُرْهُ.

وإنما نُصِبَ (عشرون) وأخواته تشبيهاً بـ (ضاربين زيدا) وذلك أنهم لما أفردوه زادوه تخفيفاً أيضاً بَحَذَفَ (مِنْ) وأعملوا (العشرين) في

= وسعى : من قولهم : سعى الرجل على الصدقة، إذا عمل على أخذها من أربابها. والعقال : صدقة عام، وعقالاً وعقالين : منصوبان على الظرف، وأراد : مدة عقال، ومدة عقالين، والسبد : الشعر والوبر، والأوباد : جمع وبْدَ - بفتحتين - وهي شدة العيش وسوء الحال. والهيحاء : الحرب. والمعنى : أنه تولى علينا سنة في أخذ الزكاة، فظلمنا ونهب أموالنا، حتى لم يترك لنا شيئاً، فكيف بنا لو أن تولى علينا سنتين؟ أو على أي حال كنا نكون؟!

(درهماً) فنصّبوه تشبيهاً بـ (ضاربين) في ثبات النون والنصب، وحذفها والخفض على الجملة، لأنك تقول : ضاربون زيداً، وضاربو زيدٍ، وكذلك تقول : عشرون درهماً، وتحذف النون وتخفض، وذلك إذا كان ما بعدها مالِكاً أو نحوه، نحو : عشرو زيدٍ، كما تقول : غلمانُ زيدٍ، فلما كانت (عشرون) كـ (ضاربين) في هذا المعنى، وكانت تقتضى مفسراً كما يقتضى (ضاربون) معمولاً - نُصب به لذلك.

واعلم أن الناظم لم يتعرض هنا لحال (النيف) مع هذه العقود، والحكم فيها أن العقود تُعطف بالواو على (النيف) فتقول : أحدٌ وعشرون، واثنان وثلاثون وثلاثة وأربعون.

وكان حقه أن يذكر ذلك، ترك ذلك للعلم به، وعلى أنه قد ذكر لزوم الواو مع اسم الفاعل المشتق من العدد، نحو : الحادى والعشرين، ونحو ذلك. وأما حكم (النيف) مع لحاق التاء مع المذكر، وعدم لحاقها مع المؤنث، فتشمله القاعدة الأولى.

وكذلك إطلاقه لإتيان بالعشرين للتسعين، من غير تفريق فيها بين مذكر ومؤنث، يشعر بأن التفريق فيها مهمّل، فيجوز أن تعدّ بها المذكر والمؤنث، فتقول : عشرون رجلاً، وعشرون امرأة، ونحو ذلك، كما كان ذلك في (مائة، ولف) وإنما فرق بين المذكر والمؤنث في (العشرة) وحدها من جملة العقود، وأما (النيف) فهو الذى التزم ذلك فيه. ثم قال :

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا

مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا

يعنى أن العدد المركّب، وهو من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ميّزته

العربُ بمفرد منصوب، كما ميّزت (عِشْرِينَ) وأخواته بواحدٍ منصوب،
وقَصْدُهُ أن هذا التمييز المذكور هو المعتبر في هذا النوع من
العدد، لادخولٍ لغير ذلك فيه، كما كان ذلك في (عِشْرِينَ) فلا يُفسَّر
بمخفوضٍ/، ولا يجمع، فلا يقال : أَحَدَ عَشَرَ دَرَاهِمَ، وَلَا أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمَ.
١٠٢ أمّا النصب فلأنّ العرب جعلت المركّب كالمنون، وعَامَلَتْهُ، معاملةً،
قاله سيبويه^(١). قال السيرافي : لا يصح إلا ذلك، لأنّ لأصل خمسة
وعَشْرَةً، فليس بعد الخمسة شيءٌ أُضِيفَتْ إليه، فوجب أن تكون مُنَوَّنَةٌ
ومحلُّ العشرة محلُّ الخمسة، فكانت مُنَوَّنَةٌ مثلاً.
وأيضاً فلم تر شيئين جُعِلَا اسماً واحداً، وهما مضافان أو أحدهما
فوجب النصب لذلك، كذا قال السيرافي في التعليل فانظر فيه .
وأما الإفراد فلما تقدّم من أنه كافٍ لعِلْمِ المقدار.
وقوله : «فَسَوَّيْنَهُمَا» يريد : سَوَّيْنِ المركّب في هذا الحكم، وهو
وجوب الإفراد والنصب، وبين (عِشْرِينَ) وأخواته. ونكّت بذلك على ما ذهب
إليه الزمخشريُّ في «الكشاف» في قوله تعالى : {وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ
أَسْبَاطًا أُمَمًا} ^(٢). من أن «أَسْبَاطًا» تمييز.
قال الزمخشري : فإن قلت : مُعَيَّن ماعدا العشرة مفرد، فما وجهُ
مجيئه مجموعاً؟ فالجواب : أن المراد وقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قَبِيلَةً وكلُّ
قَبِيلَةٍ أَسْبَاطٌ لاسِبْط، فَوَضَعَ «أَسْبَاطًا» موضعَ قبيلة، كما قال :

(١) الكتاب ٥٥٧/٣.

(٢) سورة الأعراف : ١٦٠.

* بَيْنَ رَمَاحٍ مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ * (١)

قال المؤلف: فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ أُنْعَامًا، إذا أريد إحدى عَشْرَةَ جَمَاعَةً، كُلُّ واحدةٍ منها أُنْعَام. قال ولا بأس برأيه في ذلك لو سَاعَدَهُ اسْتِعْمَالُ، لكن قوله: (كُلُّ قَبِيلَةٍ أُسْبَاطٌ لِاسِبِطٍ) مخالف لما يقوله أهل اللغة، من أن السِبْطَ في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب. قال: فعلى هذا معنى (قَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُسْبَاطًا) قَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قَبَائِلَ، فـ (أُسْبَاطٌ) واقعٌ موقعٌ (قَبَائِلُ) لا موقعٌ قبيلة، فلا يصح كونه تمييزًا، وإنما هو بَدَلٌ، والتمييز محذوف. وعلى هذا المَحْمَلِ حمل الآية أيضًا غيرَ ابن مالك، كالشَّلُوبَيْنِ وابن أبي الربيع وغيرهما.

وقد جعل هذا بعضهم قياسًا، على أن يكون بدلًا يقوم مقام التمييز، وهذا غير مُمْتَنِع، وإنما الممتنع أن يُنْصَبَ على التمييز كما قاله الزمخشري.

وما رآه السيرافي في (عِشْرِينَ) وأخواته من جواز التمييز بالجمع على التقدير المذكور جارٍ له هنا، إذ لا فرق بين أن تقول: هذه / ١٠٤ عِشْرُونَ خَيْلًا، وثَلَاثُونَ رِمَاحًا، وبين أن تقول إحدى عَشْرَةَ خَيْلًا، وثَلَاثَ عَشْرَةَ رِمَاحًا، فيكون الناظم أيضًا قد تحرز من هذا المذهب:
وإن أضيفَ عَدَدُ مُرْكَبٍ
يَبْقَى الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(١) الكشاف ٩٨/٢، والرجز لأبي التجم، وقد سبق الاستشهاد به، وقبله:

* تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ *

يعنى أن العدد المركب إذا أضيف فإن البناء يبقى على ما كان عليه قبل الإضافة. وهذا الكلام مؤذن أولاً بجواز الإضافة إلى العدد المركب، فتقول : هذه أحد عشر، وثلاثة عشر زيد، فيبقى على ما كان عليه من البناء على الفتح، وذلك فى الجزعين معاً، فالصدر لتركيبه مع الثانى، والجز لتضمنه معنى الحرف، وهذا الاستعمال هو الأكثر فى كلام العرب.

وقد يُعرب العجز، يعنى قد يقع الإعراب فى آخر العجز، فتقول : هؤلاء أحد عشر، ومررت بأحد عشر زيد، كما يُعرب المركب فى آخره. وقد مر ذكر هذا.

ويريد أن العجز هو المعرب، وما عداه مبنى، ولا يؤخذ من هذا أن إعراب العجز يؤدى إلى إعراب الصدر ضرورة، إذ كان إعرابه لا يمكن إلا باستقلاله بنفسه، وإزالة التركيب، وذلك يستلزم أن يكون مضافاً إليه، والأول مضاف، فيصيران معاً معربين، كما مرى القيس، وعبد الله، ونحوه، لانا نقول : ذلك غير لازم، ولا يستلزم إعراب العجز إعراب الصدر، الأثرى أن المركب تركيب مزج مبنى الصدر، معرب العجز، فالصدر فى مسأله باقٍ على الحكم الذى قدم فيه، وهو البناء، ولا يصح أن يقال : لعله نبه على كلاً السماعين، وما حكاه سيبويه، وما حكاه الفراء، وقد ذكر قبل^(١)، لانا نقول : إن الناظم إنما قال : «وعجز قد يُعرب» فافرد العجز وحده بالإعراب، ولو كان مراده ذلك لقال : وقد يُعرب المركب، أو ما يُعطى هذا المعنى، فإنما نبه على ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : خمسة عشر، قال : وهى لغة رديئة^(٢).

(١) انظر : ٢٦٩ والكتاب ٢٩٩/٣، ومعانى القرآن ٢/٣٣.

(٢) الكتاب ٢٩٩/٣.

قال ابن خروف : يقول : هـى كَبَعْلَبَكُ فى الرُّدَاءِ، ولهذا قال الناظم : «وَعَجَزُ قَدْ يَغْرَبُ» فَنَبَّهَ عَلَى قِلَّتِهَا وَضَعْفِهَا .

وَصُغُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى

عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا

وَاخْتِمُهُ فِى التَّانِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى

ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرَتَا

هذا الفصل يُذكر فيه اسمُ الفاعل المشتقُّ من أسماء العدد، ويُقرَّر/ ١٠٥ الحكم الذى له فى قوانين النحو. وله فى هذا الباب ثلاثة مواضع:

أحدها : الأحادُ من اثنين إلى عشرة، والثانى : من أحد عشر إلى تسعة عشر والثالث : من عشرين إلى تسعين.

وأحكامه مختلفة باختلاف هذه المواضع، فذكر كل فصلٍ على حدِّته، وابتدأ بذكره مع الأحاد، لكنَّه قدَّم مقدِّمةً نَقْلِيَّةً، تشمل جميع المواضع، وهى الإخبار عن جواز صوغ اسم الفاعل من هذه الألفاظ، فقال : «وَصُغُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ» إلى آخره. يعنى أنه يجوز أن تصوغهن هذه الألفاظ التى هى :، اثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، وما بعدها إلى العشرة اسمًا يُوازن اسمَ الفاعل المبنى من فعل ثلاثى، وهو (فاعِلٌ) الجارى على (فَعَلَ) فنقول : ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ، وخامسٌ، وهكذا إلى عاشرٍ، كأنك تُجريها على : ثَنَيْتُ، وثَلَّثْتُ، ورَبَّعْتُ، إلى : عَشَرْتُ، كما تقول : ضَارِبٌ مِنْ (ضَرَبْتُ) وحَامِلٌ مِنْ (حَمَلْتُ) ونحو ذلك.

وإنما قال : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا» فَبَيَّنَ أَنَّ ذلك إنما يكون كالمبنى من الثلاثى، تحرُّزًا من سَبْقِ الفهم إلى جواز البناء على مُوازنة اسم الفاعل

من غير الثلاثي. كمُفْعِلٍ، ومُتَفَعِّلٍ، ومُفْتَعِّلٍ، ونحوه، فإن مثل هذا لا يجوز وهو قد قال : «كَفَاعِلٍ» ف (فَاعِلٍ) قد يكون عبارة عن اسم الفاعل، لا عن نفس البناء.

وإنما نبّه على جواز الصّوْغ هنا، لأنه على خلاف لأصل، ألا ترى أنه على أحد الوجهين يُصاغ من نفس اسم العدد لا من مصدره، وذلك إذا كان بمعنى بعض أصله، فليس فيه رائحة من معنى الاشتقاق الذي في نحو : ضَارِبٍ من (ضَرَبَ) فلما كان كذلك احتاج إلى الإعلام بأن ذلك سائغٌ ومنقولٌ من كلام العرب، وعليه يَنْبَنِي الكلام في هذا الفصل.

والبناء الذي نبّه عليه هنا على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسم العدد نفسه، فتقول : ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ، ورَابِعٌ أَرْبَعَةٌ، وخَامِسٌ خَمْسَةٌ، فهذا لم يَقع بناؤه من مصدرٍ استعمالٍ أصلاً، إذ لا يقال : ثَلُثْتُ الثَلَاثَةَ ثَلَاثًا، ولَارْبَعْتُ الأربعةَ رُبْعًا، ولاخْمَسْتُ الخمسةَ، ولا ما أشبه ذلك، فلم يكن له مصدر تُشتق منه هذه الصيغة، فثالثٌ مشتق من لفظ (الثلاثة) ورابعٌ من (أربعة) وهكذا ماعداها. وهو داخلٌ في الاشتقاق السماعي، وهو الاشتقاق/ من أسماء الأجناس، ١٠٦ كَتَرَبْتُ يَدَاهُ من (التُّرْبِ) واستَحْجَرَ الطَّيْنُ، من (الحَجَرِ) واستَتَّيَسْتُ الشَّاةُ، من (التَّيْسِ) على ما هو مبينٌ في علم «الاشتقاق».

والوجه الثاني : أن يكون البناء من المصدر حقيقة، فتقول : ثالثُ اثْنَيْنِ، ورابعُ ثَلَاثَةٍ، وخامسُ أَرْبَعَةٍ، ونحو ذلك، فهذا النوع لم يَقع بناؤه من اسم العدد نفسه، لأنك تقول : ثَلُثْتُ الاثْنَيْنِ، ورَبَعْتُ الثَلَاثَةَ، وخَمَسْتُ الأربعةَ، ونحو ذلك. هذا وإن كان المصدر مشتقاً من اسم العدد، فإنَّ

المصدر الاستعمالي هو الأصيل في الاشتقاق، بخلاف أسماء الأجناس، كما ذكر في «كتاب الاشتقاق»^(١) وكلا القسمين هو المذكور بعد هذا.

ولما كانت ألفاظ العدد مخالفة لسائر الأسماء في لحاق علامة التانيث، فإنها تلحق إذا أريد بها المذكر، وتسقط إذا أريد بها المؤنث، على عكس الأمر في سائر الأسماء - خاف أن يتوهم أن حكم المخالفة منسحب على اسم الفاعل فيه، فنص على أن حكمه موافق لسائر الأسماء فقال : «واختيمه في التانيث بالتاء» إلى آخره.

يعنى أنك تلحقه التاء إذا أردت به المؤنث، فتقول : ثلثه ثلاث ورابعة أربع^(٢)، وخامسة خمس، وكذلك في المخالف^(٣) نحو: رابعة ثلاث، وخامسة أربع، وما أشبه ذلك.

وتسقطها إذا أردت المذكر فتقول : ثلث ثلاثة، ورابع أربعة، وكذلك ثالث اثنين، ورابع ثلاثة ونحو ذلك .

و «بالتاء» متعلق ب «اختيمه» و «في التانيث» حال من ضمير «اختيمه» البارز، أي اختيمه بالتاء حال كونه في التانيث، جعل التانيث له ظرفاً مجازاً، ثم بين مواضع القسمين المذكورين، وهما اسم الفاعل المشتق من اسم العدد، والمشتق من المصدر، والحكم فيهما، وتنزيل اللفظ على معناهما، فقال :

وإن ترد بغض الذي منه بُنى
تضيف إليهِ مِثْلَ بغضِ بَيْنِ

(١) كتاب الاشتقاق هذا للشارح، وقد ذكره غير مرة في الكتاب.

(٢) في الأصل «ثلاثة ثلاث، وأربعة أربع» وهو تحريف، والصواب ما أثبتته من (س، ت).

(٣) في (ت) «المخالفة».

وإنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا

فَوْقَ فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

اعلم أن مدلول اسم الفاعل في باب العدد واحدٌ من آحاده مطلقاً،
فثالثٌ، أو رابعٌ، مدلوله فردٌ من أفراد الثلاثة، أو من أفراد الأربعة، لأن
(فاعلاً) و (فاعلةً) في سائر الأبواب معناه واحدٌ وواحدةٌ، فكَذلك هنا،
فإِذَنْ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ/ إِلَّا كَذَلِكَ لِمَقْصِدٍ خَاصٍّ فِي الْإِخْبَارِ بِذَلِكَ ١٠٧
الواحد، أو الإخبار عنه.

وَالْقَصْدُ بِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَجْهَانِ :

أحدهما : أن تَقْصِدَ بِهِ قَصْدَ الْبَعْضِ، بِمَعْنَى أَنَّكَ تَرِيدُ الْإِخْبَارَ عَنْ
وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِ الْعَدَدِ، مِنْ حَيْثُ هُوَ بَعْضُهَا خَاصَّةً، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :
«وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ» أَيْ إِنْ تُرِدْ بَعْضَ الْعَدَدِ الَّذِي بُنِيَ اسْمُ
الْفَاعِلِ مِنْ لَفْظِهِ، فَالْحُكْمُ أَنْ تَحْكُمَ لَهُ بِحُكْمِ الْبَعْضِ الْبَيِّنِ، أَيْ الظَّاهِرِ
الموجود في نَصِّ الْكَلَامِ، فَتَقُولُ : ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ، وَرَابِعٌ أَرْبَعَةٌ، فَتُخْصِفُ
(الْثَلَاثَةَ) إِلَى (ثَالِثٍ) وَ (الْأَرْبَعَةَ) إِلَى (رَابِعٍ) كَمَا تُخْصِفُ لَفْظَ الْبَعْضِ لَوْ
قُلْتَ : بَعْضٌ ثَلَاثَةٌ، وَبَعْضٌ أَرْبَعَةٌ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى حَكْمَيْنِ:

أحدهما : لَزُومُ الْإِضَافَةِ فِي هَذَا الْقَصْدِ، لِأَنَّ مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ
هَذَا مَعْنَى الْبَعْضِ، فَكَمَا أَنَّ الْبَعْضَ يَلْزِمُ الْإِضَافَةَ، فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي
مَعْنَاهُ. وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ اسْمِ الْعَدَدِ نَفْسِهِ، فَلَا إِشْعَارَ لَهُ
بِالِاشْتِقَاقِ الَّذِي يُؤَدِّي مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهُوَ سَبَبُ الْعَمَلِ، وَمِنْ هُنَا لَمْ تَنْطِقْ
الْعَرَبُ بِالْفِعْلِ كَمَا تَقْدَمُ قَبْلُ، فَلَا يَجُوزُ إِذَنْ أَنْ يَقَالَ : هَذَا ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ، كَمَا

لا يقال: هذا بَعْضُ ثلاثة، إذ لاناصبَ له، وهذا مذهب الجمهور.

وقد أجاز الأخفش النصبَ والتنوينَ في هذا القسم، فتقول: هذا ثالثُ ثلاثة ورابعُ أربعة، ونحو ذلك، وكأنه قاسَ ذلك على قول العرب: ثَنَيْتُ الرجلَيْنِ، إذا كنتَ الثانيَ منهما، فهاهنا يصح أن يقال: هذا ثانِ اثْنَيْنِ، وهو بمعنى: أحدُ اثْنَيْنِ أو بعضُ اثْنَيْنِ، فكذلك ينبغي على هذا أن يقال: هذا ثالثُ ثلاثة، بمعنى واحدٍ من ثلاثة، وكذلك رابعُ أربعة، وخامسُ خمسة، ونحو ذلك.

وردَّه المؤلف بأن مُوَازِنَ (فَاعِلٍ) المشارَ إليه إذا أُريدَ به معنى (بَعْضٍ) لافِعِلَ له، فإن العرب لا تقول: ثَلَّثْتُ الثلاثة، ولارَبَعْتُ الأربعة، وجاز ذلك في (ثَانِيِ اثْنَيْنِ) لأن له فعلاً يجرى مَجْرَى القسم الثاني الجارى مَجْرَى اسمِ الفاعل.

والحكم الثاني: أن يكون الإضافة إلى المُتَّفِقِ لا إلى المُخْتَلِفِ، فتقول: ثالثُ ثلاثة، ورابعُ أربعة، لأن المعنى أحدُ ثلاثة، أو بعضُ ثلاثة، ولا يصح أن تقول في هذا الفصل: ثالثُ/ اثْنَيْنِ، ولارابعُ ثلاثة، ونحو ١٠٨ ذلك، لأن قَصْدَ البَعْضِ هنا يُفسد المعنى، إذ كان المعنى: بعضُ اثْنَيْنِ وهو ثالثُ، أو بعضُ ثلاثة وهو رابعُ، وهذا فاسدٌ وهذا الحكم لم يَنْصُ عليه الناظم نصاً، ولكن تَرْكَهُ لتَضَمُّنِ الاشتراطِ المعنوي إياه، وهو كونه بمعنى (بَعْضٍ).

والقصدُ الثاني من القَصْدَيْنِ في (فَاعِلٍ) من أسماء العدد: أن تُريدَ به معنى جَعَلَ الأقلَ من العدد مثلاً ما فوقه، فإذا كان (ثلاثة) أردتَ أن تجعله (أربعة) أو (خمسة) أردتَ أن تجعله (سِتَّة) فاسمُ الفاعل هنا

تَحْكَمُ لَهُ بِحَكْمِ «جَاعِلٍ» اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ (جَعَلَ) وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ» إِلَى آخِرِهِ.

يُرِيدُ أَنَّكَ تَحْكَمُ لَهُ بِحَكْمِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَتَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ، بِالْإِضَافَةِ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اِثْنَيْنِ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً .

وَيَتَضَمَّنُ هَذَا الْكَلَامُ أَيْضًا حَكْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : عَدَمُ لَزُومِ الْإِضَافَةِ، بَلْ تَجُوزُ الْإِضَافَةُ وَحَذْفُ التَّنْوِينِ، وَالنَّصَبُ مَعَ التَّنْوِينِ، كَمَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَأَيْضًا فَيُشْتَرِطُ فِيهِ مَا يُشْتَرِطُ فِيهِ مَا يُشْتَرِطُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَيَجْرِي عَلَى مَا يَجْرِي عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَمْ يَعْمَلْ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاِسْتِقْبَالِ جَازَ إِعْمَالُهُ، وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا بِشُرُوطٍ تَقْدُمُ ذِكْرَهَا فِي «اسْمِ الْفَاعِلِ» كَالْاعْتِمَادُ عَلَى حَرْفِ نَفْيٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نِدَاءٍ، أَوْ وَقُوعِهِ خَبْرًا، أَوْ حَالًا، أَوْ صِفَةً، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدُمُ ذِكْرَهُ، لِأَنَّ (ثَانِيًا) وَ (ثَالِثًا) هُنَا مِنْ : ثَنَيْتُ، وَثَلَّثْتُ، كَمَا كَانَ (جَاعِلًا) مِنْ : جَعَلْتُ.

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَدَدِ مُوَافِقًا، فَلَا تَقُولُ بِهَذَا الْمَعْنَى هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اِثْنَيْنِ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ، لِأَنَّ مَعْنَى (جَاعِلٍ) لَا يَتَّصِرُ إِلَّا مَعَ الْمَخَالِفِ، فَ (ثَالِثُ اِثْنَيْنِ) يَصِحُّ عَلَى مَعْنَى : جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، بِخِلَافِ (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ بِهِذَيْنِ الْحَكْمَيْنِ، لِأَنَّهُ قَالَ : «وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ» فَهَذَا مُسْتَلْزَمٌ لِلْمَخَالَفَةِ. قَالَ «فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ اِحْكُمًا» فَهَذَا مَعْنَى إِجَازَةِ النَّصَبِ فِيهِ وَالتَّنْوِينِ.

إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أنه قال : «وصُغْ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ» ثم بيّن أن الاستعمال / على وجهين، بمعنى (بَعْضُ) وبمعنى (جَاعِلِ) فاقترضى هذا ١٠٩ الكلام أن يجوز صَوُغَ (فَاعِلِ) بمعنى (جَاعِلِ) من اثْنَيْنِ، ومن شرطه لأُضَافَ إلّا إلى العدد المخالف، فيقال : هذا ثانٍ واحدٌ، وهذا ثاني واحدٌ، كما تقول : هذا ثالثُ اثْنَيْنِ، وهذا ثالثُ اثْنَيْنِ، لكن هذا لا يُقال .

وقد ذكر المؤلف في «شرح التسهيل»^(١) أن العرب لم تستعمل (ثانيًا) بمعنى (جَاعِلِ) وإنما جعلته بمعنى (بَعْضُ) والتزمت ذلك فيه^(٢). وأصل النقل في منع ذلك لسيبويه^(٣).

وأيضاً فمقتضى كلامه لزوم الإضافة في اسم الفاعل الذي بمعنى (بَعْضُ) مطلقاً، وقد تقدم أنه يُستعمل ذا وجهين في (ثانٍ) كالذي بمعنى (جَاعِلِ) حكاه أيضاً المؤلف كما تقدم. فيجوز على ما نقل أن يقال : هذا ثاني اثْنَيْنِ بالإضافة، وثانٍ اثْنَيْنِ، بالتثنية والنصب، لأنك تقول : ثَنَيْتُ الاثْنَيْنِ، ولا يصح هنا أن يكون بمعنى (جَاعِلِ) إذ لا يمكن أن يقال : جعلتُ الاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ. فإطلاق الناظم الكلام في هذه المسألة يؤدي إلى معنى غير صحيح.

والوجه الثاني : أن قوله : «فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا» يقتضى أن جواز الوجهين في هذا الباب يُساوَى الجواز في اسم الفاعل مطلقاً، وقد قالوا في الإضافة في هذا الباب:

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١٠٦/٣).

(٢) الكتاب ٥٥٩/٣.

إِنَّ أَوَّلَى، بخلاف باب «اسم الفاعل» فإن الإضافة فيه ليست بأوَّلَى من الحب، وفَرَّقَ بينهما بعضُ شيوخنا بأن اسم الفاعل مشتق من أصلٍ (بالمصدر)، واسم الفاعل هنا مشتق من فَرُع، لأنه مشتق من مصدر اشتقَّ من اسم العدد، فحيث ضَعُفَ الاشتقاق قَوِيَتْ الإضافة، وحيث نَبَى الاشتقاق ضَعُفَت الإضافة. وإذا ثَبَتَ هذا ظَهَرَ أن إطلاق الناظم القولَ بأن حكم اسم الفاعل هنا حكمُ (جَاعِلٍ) مطلقاً فيه ما ترى.

والجواب عن الأول لا يَحْضُرُنِي الآن.

وَأَمَّا الثَّانِي فَإِنْ سَلَّمُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ فَلَا خَلَلَ فِي ذَلِكَ، لجواز الوجهين على الجملة. وقد مضى له من هذا أشياء يُتْرَكُ فِيهِ التَّرجيحُ، إذ لا مَحْذُورَ يُلْقَى فِي ذَلِكَ الْإِطْلَاقُ.

ونُورِلُهُ : «مِثْلُ بَعْضِ بَيْنٍ» «بَعْضُ» هنا المراد به هذا اللفظ، ولكن نَكْرَهُ كَمَا يُنَكِّرُ الْعَلَمُ إِذَا قُلْتُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَزَيْدٌ آخَرٌ، لَأَنَّ / الْأَلْفَاظَ أَعْلَامٌ ١١٠ عَلَى أَنْفُسِهَا، لَأَنَّكَ تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ ثَلَاثِيًّا، وَلَا تُجْرِي عَلَيْهِ النِّكَرَةَ صِفَةً، فَكَانَ حَقٌّ أَنْ يَقُولَ : مِثْلُ بَعْضِ الْبَيْنِ، أَيْ الْمَذْكُورِ فِي الْفَرْقِ، لَكِنْ ذَهَبَ مَذْهَبُ تَكْرِيهِهِ فَصَحَّ وَقَدْ مَرُّنَا مِنْ هَذَا فِي «بَابِ الْمَعْرِفِ بِالْأَدَاةِ».

ونُورِلُهُ : «فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا» «حُكْمٌ» منصوب على المصدر المشبَّه به، أَيْ أَحْكَمُ حَكْمًا مِثْلَ حُكْمِ (جَاعِلٍ) وَلَا يَكُونُ اسْمًا، لِأَنَّ التَّعْدِيَّ إِلَى الْأَسْمِ بِالْبَاءِ، فَإِنَّمَا يَقَالُ : أَحْكَمُ بِحُكْمِ كَذَا، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى حَذْفِ الْبَاءِ، لِأَنَّ بَابَ :

* تَمْرُونُ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا * (١).

(١) عجزه : * كلامكم على إذن حرام * =

شاذ، والكاف فى قوله : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا» اسمٌ تعدى إليه «صُنْعٌ» أى صُنْعٌ
مثل فاعل، فجعل الكاف اسماً، كما قال الأعشى (١) :

أَتَنَّتْهُـونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

فالكاف فى «كالطَّعْنِ» فى موضع رفع على الفاعلية، وقال امرؤ القيس (٢) :

فإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ

ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ

وإن أردت مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ

مُرْكَبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ

إِلَى مُرْكَبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشْرًا

وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكَرًا

وَبَابِهِ الْفَاعِلِ مِنْ لَفْظِ الْقَدِّ

بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَأَوْ يُعْتَمَدُ

== وهو لجريز، وسبق الاستشهاد به فى «باب حروف الجر» والمراد بهذا الباب تعدية الفعل اللازم
بنفسه بعد حذف حرف الجر، ونصب المجرور، وأصله: تعرون بالذيار، فحذف وأوصل.

(١) ديوانه ٤٨، والمقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وابن الشجرى ٢٢٩/٢، ٢٨٦، وابن يعيش
٤٣/٨، والخزانة ٤٥٣/٩، والعينى ٣٩١/٣، والهمع ١٩٨/٤، والدرر ٢٩/٢

والشطط : الجرد. والفتل : جمع فتيل، وهو ماقتله الإنسان بين أصابعه من خيط أو وسخ. يريد :
أنه طعن جانف نافذ إلى الجوف، يغيب فيه الزيت والفتل.

(٢) سبق الاستشهاد به.

هذا هو الموضع الثانى من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم العدد [وهو العدد] ^(١) من أحد عشر إلى تسعة عشر.

واعلم أن الاشتقاق هنا إنما يكون بمعنى (بعض) لا بمعنى (جاءل) فلذلك قال : «وإن أردت مثل ثانى اثنين مركباً» فبين بقوله : «ثانى اثنين» أن المستعمل هنا إنما هو اسم الفاعل الذى بمعنى (جاءل) اسم قاعل حقيقة، واسم الفاعل إنما يبنى من الثلاثى المفرد كما تقدم. والمبنى منه هنا مركب لا مفرد، فهو أكثر حروفاً من الثلاثى، وأيضاً فلا يبنى من المركب اسم فى صريح كلام العرب، وما جاء من نحو قولهم : عبّسى، وعبّسمى ^(٢)، لا يبنى عليه، ومن هنا منعه أبو الحسن الأخفش، فإذا لا يتصور هنا هذا الاستعمال.

فإن قلت : حذف الجزء الثانى من الأول فاقول: هذا ثالث اثنى عشر، ورابع ثلاثة عشر ونحو ذلك.

فالجواب : أن ذلك لا ينبغى أيضاً / أن يجوز، لأنه فرع ذلك الممتنع ١١١ ومحذوف منه، فيمتنع بامتناعه، اللهم إلا أن يثبت من كلامهم : ربعت الثلاثة عشر، أو نحوه، فإنه يصح على هذا أن يقال : هذا رابع ثلاثة عشر.

وفى «التذكرة» عن أصحاب سيبويه جواز ذلك، لأن (عشر) فى حذف، فهو بمنزلة ما ليس فى الكلام، فإنما بنى (فاعِل) من (ثلاثة) و (أربعة) التى فى الكلام.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) نسبه إلى : عبد القيس، وعبد شمس، وانظر : سيبويه ٢٧٦/٣.

قال أبو علي : يُقَوَّى ذلك أن (حَادِي) ونحوه معرب، فدل الإعراب على أن ذلك المحذوف ليس مَعْنِيًا به، وصار مثل الأسماء التي تجرى على الفعل. هذا ما قال.

وقد حكى بعضهم أنه يقال : رَبَعْتُ الثلاثة عشر. وقالوا: مَعِي عشرة فَأَحْدُهُنَّ لِي^(١)، فهذا بمنزلة رابعُ ثلاثة عشر، فتقول : هذا حَادِي عشرة، وحَادِ عشرة، فصح من هذا أن المركب من العدد يمتنع أن يُبْنَى منه بمعنى (جَاعِل) إذا كان البدء من مركَّب، ولا يمتنع إذا كان من غير مركب.

فإن قلت : فإذا كان حَكِي هذا جاز^(٢) إذن في المركب استعمال الذي بمعنى (جَاعِل) مطلقا، والناظم قد قِيدَ ذلك بمثل (ثَانِي اثْنَيْن) فكان ينبغي أن يُطلق القانون إطلاقا، إذ قد أجازوا ذلك، نَصُّ عليه الشَّلُوبِيْن وغيره، وهو موافق لما حَكِي^(٣)، ولا يلزم من امتناع البناء امتناعُ البناء من غيره.

فالجواب : أن السَّماع بذلك، أعنى بقولهم : رَبَعْتُ الثلاثة عشر، ونحوه نادر، فلم يَعتَبره، وعلى أطراحه بَنَى في «التسهيل»^(٤)، فلا اعتراض عليه فيما ذهب إليه، ومع أن شيخنا الأستاذ^(٥) - رحمه الله - عَمَّ^(٥) الجواز مطلقا قياسا على ذلك المسموع، وذلك ظاهر من جهة أن التركيب لازم إما لفظا وإما تقديرا، وهو مانع من البناء على الإطلاق. وأما اسم الفاعل بمعنى (بَعْض) فَيَسُوغ استعماله في المركب وغيره، إذ يَسُوغ لك أن تَبْنِيَه من اسم العدد،

(١) اللسان (وحد) وفي «وحكى يعقوب» معنى عشرة فأحدهن لي، أى صيرهن لي أحد عشر.

(٢) يعنى قول العرب «معى عشرة فأحدهن لي».

(٣) ص ١١٢.

(٤) هو أبو عبد الله، محمد بن علي ابن الفخار الألبيري. وسبق التعريف به.

(٥) فى جميع النسخ «عَمَز» وما أثبتته من حاشية الأصل هو الصواب.

وَتُرْكِبُهُ مَعَ غَيْرِهِ فَنَقُولُ : ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَذَكَرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ فِي لِمَرْكَبٍ ثَلَاثَةَ أَوَاجِهِ أَحَدَهَا : أَنْ تَأْتِيَ بِتَرْكِيبَيْنِ اثْنَيْنِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ» نَحْوُ قَوْلِكَ : حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِي عَشَرَ، وَكَذَلِكَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ هَذَا فِي الْمَذْكُورِ.

وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ : هَذِهِ حَادِيَةِ عَشَرَ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَثَانِيَةِ / عَشَرَ ١١٢ ثِنْتِي عَشْرَةَ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ إِلَى تَاسِعَةَ عَشَرَ تِسْعَ عَشْرَةَ، وَتَشْبِيهِهُ بِثَانِيِ اثْنَيْنِ يُعْطَى أَنْ التَّرْكِيبَ الْأَوَّلَ مُضَافًا إِلَى الثَّانِي، وَذَلِكَ صَحِيحٌ، وَلِذَلِكَ تَأْتِي بِالْيَاءِ فِي اثْنِي عَشَرَ، إِذَا قُلْتَ : ثَانِي عَشَرَ اثْنِي عَشَرَ.

وَقَوْلُهُ : «فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنْ (الْحَادِي) وَنَحْوَهُ هُنَا مَرْكَبٌ كَأَحَدَ عَشَرَ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرٌ مُشْتَقٌّ كَأَحَدٍ، فَيَكُونُ إِذَنْ بِنَاوُهُ عَلَى الْفَتْحِ، وَهَذَا يُعْطَى أَنْ يَكُونَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً، كَحَادِي وَثَانِي مُفْتَوَحًا كغَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوا فِيهِ الْوَجْهَيْنِ: الْفَتْحُ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ تَتَحَرَّكُ فِي الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ : حَادِيَةِ عَشْرَةَ، وَالْإِسْكَانُ جَرِيًّا عَلَى مَا أَطْرَدَ فِي الْأَسْمَنِ الْمَرْكَبِينَ نَحْوُ : مَعْدٍ يَكْرِبُ قَالَهُ الشُّلُوبِيُّ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ تُحْذَفَ الْعَجْزُ مِنَ التَّرْكِيبِ الْأَوَّلِ، وَيَبْقَى التَّرْكِيبُ الثَّانِي عَلَى حَالِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ : «أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أُضِفَ إِلَى مَرْكَبِ» الْبَيْتِ.

يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِ (فَاعِلٍ) وَحْدَهُ مُضَافًا إِلَى الْمَرْكَبِ الثَّانِي، فَنَقُولُ : هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِيِ اثْنِي عَشَرَ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةَ

عشر، ونحو ذلك، فإنه مُوفٍ بالغرض الذي أردت، إذ كان المحذوف في حكم المنطوق به، وهو العَجْزُ من المركب الأول.

وقوله : «بِحَالَّتِيهِ» يريد حَالَّتِي التذكير والتانيث، فمثال التذكير ماذكر، ومثال التانيث : حاديةٌ إحدى عشرة، وثالثةٌ ثلاثٌ عشرة، ونحوه. وقوله : «أُضِفَ» يريد أن حكم الإضافة باقٍ، لكن يبقى حكم اسم الفاعل إذا حُذِفَ ما بعده، هل يبقى على تركيبه أو يرجع إلى الإعراب. ولم يتكلم الناظم عليه، والحكم فيه الرجوعُ إلى الأصل من الإعراب، إذ لا يمكن أن يُبنى مع التركيب الثاني، لأن ثلاثة أشياء لاتصير شيئاً واحداً.

ولا يقال : يبقى على بنائه الأول، لأن المحذوف مُقَدَّرٌ - لآنا نقول : البناءُ للتركيب اللفظي وقد زال، وأيضا فالرجوعُ إلى الأصل يكون بأدنى سبب، ولا يخرج عن أصله إلا بسبب قوي. وإذا ثبت هذا كان حكمه حكم الأسماء المعربة التي آخرها ياء في استتار الضمة والكسرة وظهور الفتحة فتقول : هذا حَادِي أحدَ عشر، ورأيت حَادِي أحدَ عشر، ونحوه.

وقوله : (بِمَا تَنْوِي يَفِي) / المجرور متعلق بـ (يَفِي) الفعل مجزوم ١١٣ على جواب قوله : (أُضِفَ) و «فاعلاً» مفعول بـ «أُضِفَ» والتقدير: أُضِفَ وفاعلاً بحالَّتِيهِ إلى مركب يَفٍ بما تَنْوِي، أي يُعْطِ من المعنى ما يُعطيه الأصل من غير إخلال إذا هو حُذِفَ لدليل.

والوجه الثالث : أن تُحذف العَجْزُ من التركيب الأول، والصدر من التركيب الثاني، استغناءً بما ثبت عمّا حُذِفَ من الأول لما أُثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني لما أُثبت نظيره في الأول، وهو قوله : (وَشَاعَ الاستِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا) يعني أن هذه الكيفية من الاستعمال شائعة

مستعملة كثيراً عندهم في (حَادِي عَشَرَ) وما أشبهه من الألفاظ المركبة إلى (تاسع عشر) وذلك لأنها أقرب إلى غرضهم من الاختصار واجتناب الإكثار.

ومثله في الكلام العربي شائع، ومنه قوله تعالى : {وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ} ^(١) الآية، المعنى حتى يَطْهَرْنَ وَيَتَطَهَّرْنَ، فإذا طَهَّرْنَ، يريد : من الدم، وَتَطَهَّرْنَ : يعني بالماء، فَأَتُوهُنَّ من حيث أمركم الله. وقال تعالى : {قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ} ^(٢). التقدير : فعلى إجرامي، وأنتم برأء منه، وعليكم إجرامكم وأنا برئ منه.

وحكم التذكير والتانيث في هذا الوجه كما تقدم، فتقول : ثالث عشر، وثالثة عشرة، إلا أن الحكم من البناء أو الأعراب في الأول لم يذكره.

أما الثاني فبناؤه ظاهر لبقاء سببه، وهو تضمن معنى الحرف كما تقدم.

والأول يجوز فيه الوجهان : بقاء الإعراب والإضافة، فتقول : هذا حَادِي عشر، ورأيت حَادِي عشر، بفتح الياء على حَدٍّ سائر المعربات، وكأنه على نيّة حذف الجزء الثالث الذي هو صدر التركيب الثاني. وبعضهم ينسب هذا الوجه إلى البصريين. وبناء الجزعين أحدهما مع الآخر، فيقول : هذا ثالث عشر، ورابع عشر. ويجوز في (حادي) و(ثاني) مع (عشر) الوجهان المذكوران، وهما الفتح والإسكان، وينسب إلى الكوفيين.

وعلى هذا الوجه يصير قولك : هذا ثالث عشر بعد التركيب الذي ذهبوا إليه على صورة : ثالث عشر، الذي هو على حَدٍّ : هذا ثالث، فيقع اللبس بين

(١) سورة البقرة : ٢٢٢.

(٢) سورة هود : ٢٥.

المعنيين، لكن يُعتبر المعنى بالقرائن وما يقتضيه / المساق، ولَمَّا لم يذكر ١١٤
الناظم وجه هذا الاستعمال الثالث دَلٌّ على أَنَّ كِلَا القولين فيه ممكنٌ
عنده.

وعلى إجازة الوجهين، من الإضافة والتركيب مطلقاً، اعتمد
الشَّلُوبين، ولم يَنْسُبْهُمَا، بل أخذ بهما معاً، وكأنهما عنده ثابتان نقلاً عن
العرب، فلا إشكال إذن في الجواز، وما نُسب إلى الكوفيين والبصريين
ينبغي أن يُستظهر عليه وانظر نقل السيرافي .

وقوله : «وَشَاعَ كَذَا» يعنى أن هذا الوجه هو الشائع الكثير، وكذلك
في «شرح التسهيل»^(١) جعله غالباً، فهو أكثر استعمالاً من الوجهين
الأولين، ويليه في كثرة الاستعمال الثانى، وهو ما حُذِفَ منه عَجْزُ الأول،
ويليه الوجهُ الأول، فهو أقلُّ الاستعمالات. قال سيبويه^(٢) : وبعضهم يقول
: ثالثَ عشرَ ثلاثة عشر، فعزاه إلى بعض العرب لا إلى جميعهم.

وَمَثَلُ هَذَا بِحَادِي عَشْرَ، لَأنه أولُ أَعْدَادِ هَذَا الْعَقْدِ، وَأَيْضاً فَقَالَ ابْنُهُ
: لَمْ يُمَثَّلْ بِثَانِي عَشْرَ، لِيَتَضَمَّنَ التَّمَثِيلُ فَائِدَةَ التَّنْبِيهِ عَلَى مَا التَّزَمَوْهُ حِينَ
صَاغُوا (أَحَدًا) وَ (إِحْدَى) عَلَى (فَاعِلٍ) وَ (فَاعِلَةٍ) مِنَ الْقَلْبِ، وَجَعَلَ الْفَاءَ
بَعْدَ اللَّامِ، فَقَالُوا : حَادِي عَشْرَ، وَحَادِيَّةٌ عَشْرَ، وَالْأَصْلُ : وَاحِدٌ وَوَاحِدَةٌ^(٣).

ثم ذكر الموضع الثالث من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم
العدد، فقال : (وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرْ وَيَا بِيهِ الْفَاعِلُ) إلى آخره.

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمراء : ١٠٧/٣)

(٢) الكتاب ٥٦٠/٣.

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٣٧.

يعنى أن فوق العشرين حكمه أن يُؤْتَى فيه باسم الفاعل مشتقا من (النَّيْف) معطوفا عليه العشرون بالواو العاطفة. وقد تَضَمَّن قوله : (مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ) البناء من (واحد) وما بعده، فتقول : الحادى والعشرون، والحادى والثلاثون، إلى آخره، ولا يستعمل (الْحَادِى) إلا مع (عَشْرَة) و (عِشْرَة) وأخواتهما. تقول : الثانى والعشرون، والثالث والعشرون، إلى التاسع والعشرين.

وقوله : (وَبَيَّاهُ) يعنى به الثلاثين، والأربعين، والخمسين إلى التسعين فتقول : الحادى والثلاثون، والثانى والأربعون، ونحو ذلك.

وقوله : «بِحَالَّتِيهِ» يعنى حالتى التذكير والتانيث، فالتذكير كما مثل، والتانيث نحو : الحادية والثلاثون، والثانية والعشرون، والخامسة والخمسون،/ ونحو ذلك، واسم الفاعل هنا بمعنى (بَعْضُ) لا بمعنى ١١٥ (جَاعِلٍ) لأنك إذا قلت : الحادى والثلاثون، استوى مع قولك : الواحد والثلاثون.

وأيضاً فلا فِعْلَ له يُشْتَق من مصدره، فلا يكون بمعنى (جَاعِلٍ) ولم يَنْبُه الناظم على هذا اتكالا على إدراك القارئ له.

وقوله : (قَبْلَ وَأَوْ يُعْتَمَدُ) يعنى أنه لا بُدُّ من العطف، إذ لا يقال : حادى عشرين، كما يقال : خامسُ خَمْسَةٍ.

فإن قلت : ما مراده بقوله : «يُعْتَمَدُ» فالظاهر أنه فَضْلٌ غيرُ محتاج إليه، إذ كان قوله : «قَبْلَ وَأَوْ» يُجْزَى عنه، وليست عادته؟

فالجواب : أنه مُحْتَاجٌ إليه، والذي قَصِد به أن الواو هى المعتمد فى هذا الموضع من حروف العطف، كما كانت هى المعتمدة فى : واحدٍ

وعشرين، وثلاثة وثلاثين، فكما لا يجوز أن يقال : أحد ثم عشرون، ولا أحد
فـعشرون، إذ لا يصح الترتيبُ فيه عَقْلاً، لأن الجميع اسمٌ لهذه العِدَّة، فكذلك
لا تقول : الحَادِي ثم العشرون، لنفس ذلك المعنى.

وأيضاً فلفائدةٍ أخرى، وذلك أنه قَدُمَ في المركب أنك تقول : ثالثُ ثلاثةٍ
عشر، و (ثلاثة عشر) هنا نظيرُ ما بعد العاطف في الثالث والعشرين، وتقول
ثالثَ عشرَ ثلاثةٍ عشر، فتأتى بعَجْزِ المركَّبِ الأول، ونظيره في القياس في
العشرين أن تقول : هذا ثالثُ عشرين ثلاثةً وعشرين، فيحصل الإتيانُ بعشرين
غيرَ معطوف أصلاً، وكما هو الحكم في خامسِ خَمْسَةٍ، وثالثِ ثَلَاثَةٍ، فَلَمَّا كَانَ
ذلك احتاج إلى التَّنْبِيهِ على تأكيد الواو في الموضع، وأنها لا بُدَّ منها. وعلى ذلك
كلامُ العرب، وما يُعْطِيهِ القياسُ مُطَرَّحُ فيه والله اعلم.

{ كَمْ، وَكَأَيِّنُّ، وَكَذَا }

مَيِّزُ فِي الِاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا
 مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَمْ شَخْصًا سَمًا
 وَأَجْزَانِ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا
 إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا
 هذا الباب يذكر فيه ألفاظًا جَرَتْ مَجْرَى أَسْمَاءِ الْعَدَدِ فِي طَلَبِ
 التَّمْيِيزِ، لَأَنَّهُا تَوْدِي مَعْنَى الْعَدَدِ.

فَإِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ؟ فَمَعْنَاهُ : إِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ
 عِشْرِينَ أَمْ ثَلَاثِينَ أَمْ كَذَا؟ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ خَبَرِيَّةً إِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلًا
 رَأَيْتُ. أَيْ عَدَدًا كَثِيرًا مِنْهُمْ رَأَيْتُ، فَالْأُولَى سَوَالٌ عَنْ عَدَدٍ، وَالثَّانِيَةُ تَكْثِيرُ
 لِلْعَدَدِ / عَلَى جِهَةِ الْإِفْتِخَارِ أَوْ غَيْرِهِ. وَهِيَ فِي أَدَائِهَا لَهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ ١١٦
 مُبْهَمَةٌ، فَآتَى بِحَكْمِ التَّمْيِيزِ مَعَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهَا،
 لِأَنَّهُا فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَتَقَعُ فَاعِلَةٌ، وَمَفْعُولَةٌ،
 وَمَبْتَدَأَةٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاقِعِ.

وَأَيْضًا فَتُبَيَّنَ التَّصْدِيرُ لـ (كَمْ) مِنْ حَيْثُ أَدَّتْ مَعْنَى حَرْفِ
 الِاسْتِفْهَامِ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

و (كَأَيِّنُّ) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُا بِمَعْنَاهَا فِي التَّكْثِيرِ. وَالَّذِي يُخْرَجُ مِنْ
 حَكْمِ التَّصْدِيرِ (كَذَا) فَإِنَّكَ تَقُولُ : رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا رَجُلًا، وَكَذَا وَكَذَا رَجُلًا
 رَأَيْتُ، لَكِنْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَ (كَمْ) فِي مَعْنَاهَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

وسيأتى النظرُ فى هذا آخر الباب إن شاء الله.

وتكلم الناظم أولاً على (كَمْ) وقسمها قسمين : استفهامية وخبرية.
وبدا بالاستفهامية فقال : «مَيِّزُ فِى الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ» لأنها الأصل، ولذلك
تقول طائفة من النحويين : إنَّ الخبريةَ محمولةٌ فى البناء على الاستفهامية، لأن
الخبريةَ خاليةٌ من موجبِ البناء وقد تقدّم الكلامُ فى هذا، والنظرُ فى سبب بنائها
فى كلا قسميها فى «المعرب والمبنى» حيث قال : «وَالسَّائِكِينَ كَمْ» فأغنى ذلك عن
إعادته.

ويريد أن (كَمْ) الاستفهامية إذا أردت أن تميزها ميزتها بمثل ما تميز به
(عشرين) من العدد. وقد تقدم أن مميِّزَ (العشرين) ونحوه واحدٌ منصوب،
فكذلك تفعل هنا، فتأتى بواحدٍ منصوب، فتقول : كَمْ دِرْهَمًا أُعْطِيتَ؟ وَكَمْ ثَوْبًا
مَلَكْتَ؟ وَمِنْهُ مِثَالُهُ : كَمْ شَخْصًا سَمَا؟ وَالشَّخْصُ : سَوَادُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وهو
مذكر يقع على المذكر والمؤنث. وَسَمًا : أَى عَلَا وَارْتَفَعَ، أَى كَمْ شَخْصًا ارْتَفَعَ؟
وفى تقييده تميِّزَ (كَمْ) هنا بكونه كتمييز (عشرين) فى الأفراد يُعطى
معنيين:

أحدهما : أنه ارتضى مذهبَ البصريين فى لزوم إفراد التمييز فى
الاستفهامية، فلا يجوز أن تقول : كَمْ أَثْوَابًا مَلَكْتَ؟ وَلَا كَمْ دَرَاهِمَ أُعْطِيتَ؟ لأن
(كَمْ) أُجْرِيَتْ فى التمييز مُجْرَى عَدَدٍ لَا يَكُونُ مُمِيزُهُ إِلَّا وَاحِدًا، فلا ينبغى أن
يُخَالَفَ بِهِ ذَلِكَ الْبَاب. قال سيبويه : لَمْ يُجْزَ يُونُسُ وَالْخَلِيلُ : كَمْ غُلْمَانًا لَكَ؟ لِأَنَّكَ
لَا تَقُولُ : عَشْرُونَ ثِيَابًا لَكَ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ (لَكَ مِائَةٌ بَيْضًا) وَ (عَلَيْكَ رَاقُودٌ خَلَا)^(١).

(١) الكتاب ١٥٩/٢

يعنى أنه لا يأتى / مجموعاً إلا أن يكون منصوباً على الحال، ويكون ١١٧
إذ ذاك التمييز محذوفاً، كأنك قلت : كَمْ صَبِيًّا لَكَ غِلْمَانًا، أى حالة كونهم
علماناً.

وعلى هذا التقدير فلا بد أن تقول : كَمْ لَكَ غِلْمَانًا؟ ولا يصح تقديم
(الغلمان) على المجرور، لأنه عامل غير متصرف، فلا يعمل فى الحال
متقدمة عليه، إذ لا تقول : عبدُ الله قائماً فيها^(١).

وأما إذا أفردت (الغلمان) فالتقديم والتأخير بين المجرور والتمييز،
وهو (الغلام) جائز، لأن العامل (كَمْ) من حيث جرى مجرى الاسم التام
بالتنوين أو بالنون، نحو : رِطْلُ زَيْتًا، وعشرين درهماً.

والمعنى الثانى : أن المنصوب بعدها لا يكون ذلك مجروراً، كما
لا يكون ذلك فى تمييز العشرين، فكما لا تقول : عِشْرُ وِدْرِهِمْ، وثَلَاثُ ثَوْبٍ،
كذلك لا تقول : كَمْ رَجُلٌ عِنْدَكَ؟ وأنت تستفهم.

لكن لما كان مميز كَمْ قد اختص بموضع يجوز فيه جر التمييز
دون «باب عشرين» أخذ يذكر ذلك، فقال : «وَأَجْزَانُ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا»
إلى آخره.

يعنى أن المميز يجوز أن يُجر وإن كان مميزاً للاستفهامية، ولكن
لا يجوز ذلك إلا بشرط أن تكون (كَمْ) مجرورة بحرف جر مظهر، فإذا
كانت كذلك جاز جر التمييز، فتقول : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ؟ وعلى كَمْ
جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنًى^(٢)؟ فلو كانت (كَمْ) غير مجرورة بحرف لم يجز أن يكون

(١) المصدر السابق ١٥٩/٢.

(٢) فى (ت) «بَيْتُكَ مَبْنًى» .

ما بعدها من المميز مخفوضاً، نحو : كَمْ درهمًا أعطيت؟ وكَمْ غلامًا ملكت؟ وكذلك ما أشبه ذلك.

وهذا الفصل المجمل قد اشتمل على مسائل :

إحداها قوله : «وَأَجِرْ أَنْ تَجُرَّهُ مِنْ» فجعل الجر إذا حصل الشرط جائزاً لا واجباً، وهذا صحيح، فإن لك أن تقول : بَكَمْ درهمًا اشتريت ثوبك؟ وعلى كَمْ ابناً تُنْفِقُ؟

قال سيبويه عن الخليل : القياسُ النصبُ، وهو قول عامة الناس^(١). فثبت أنه قول عامة العرب، وأنه القياس، وذلك لأن العرب عاملت (كَمْ) الاستفهامية معاملة اسم مُنُونٍ، كما عوملت (خمسَة عشر) تلك المعاملة، وكلاهما مبني لاتنوين فيه.

وقد تقدم التنبيه على هذا، فإذا كان كذلك كان الأولى والقياسُ ألايختلف الحكم مع الجر وغيره.

والثانية قوله : (وَأَجِرْ أَنْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرًا) فجعل الجر على إضمار (مِنْ) بغير ذلك، وهذا مذهب جمهور البصريين.

/ قال ابن خروف : هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، نقولك : ١١٨
بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ؟ على تقدير : بَكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ؟ وهذا في القياس ضعيف، من حيث كان حرف الجر لايجوز حذفه إلا في النادر والشاذ، ولكن الجاهم إلى تقديره ماتقدم مِنْ العرب عاملت (كَمْ) هنا معاملة المنون، فصارت من تلك الجهة لاسبيل إلى خفض مميزها، كما لاسبيل إليه في (عِشْرِينَ) مع بقاء النون، فاضطروا إلى تقدير الحرف.

(١) الكتاب ٢/ ١٦٠.

قال سيبويه : فأما الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها تخفيفاً على اللسان، وصارت (عَلَى) عوضاً منها. قال : ومثل ذلك : اللَّهُ لَا أَفْعَلُ. فإذا قلت : لَا هَا اللَّهُ لَا أَفْعَلُ، لم يكن إلا لجرُّ، وذلك أنه يريد : لَا وَاللَّهِ، ولكنه صار (ها) عوضاً من اللفظ بالحرف الذى يَجُرُّ، وعاقبته. ومثل ذلك : اللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ؟ إذا استفهمت، أضمرُوا الحرفَ الذى يَجُرُّ وحذفوا تخفيفاً على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه فى اللفظ معاقباً^(١).

ولهذا نظائرُ أُخَرُ، مثل ما ذكره سيبويه فى حذف الحرف الجار والتعويض. وقد حكى النحاسُ عن الزجاج أنه كان يخفض المميّز هنا بكم، ولا يَحذف شيئاً.

وذكر ابنُ بَاشَاذ وحده أن مذهب إضمار الجار ليس مذهب المخففين. وقوله فاسد، ومذهبُ الجمهور المحققين، كما تقدّم، إضمارُ الحرف.

قال ابن خروف : ولا يمكن الخفضُ بها، لأنها بمنزلة عددٍ يُنصَبُ ما بعده قولاً واحداً، فيجبُ لما حمل عليه، ونُزِلَ منزلته، أن يكون كذلك.

قال المؤلف : فلو خفضت ما بعدها مرةً ونصبته مرةً لزم تفضيلُ الفرع على الأصل، وأيضاً لو كانت صالحة للجرِّ بها إذا دخل عليها حرف جرٍّ لصلحت للجرِّ بها إذا عرِيتُ من الحروف الجارة، إذ لاشئ من الميزات الصالحة لتنصب مميّزها ولجرِّه بإضافتها إليه يُشترط فى إضافته أن يكون هو مجروراً^(٢)، فإذاً الحقُّ ما ذهب إليه الجمهور.

المسألة الثالثة قوله : «وَلَيْتُ كَمْ حَرْفٍ جَرٌّ» فقيّد الجرُّ بكونه بحرف،

(١) الكتاب ٢/١٦٠، ١٦١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية/ ١١٧، ١١٨).

فاقتضى ذلك أن الجرَّ إن كان باسم، وهو الجرُّ بالإضافة، لم يكن الحكمُ
ذلك، بل الواجب النصبُ، فتقول : غُلَامَ كَمْ رجلاً ملكْتَ؟ ودَارَكَمْ رجلاً / ١١٩
دخلت؟ وما أشبه ذلك، ولاتقول : غُلَامَ كَمْ رجلٍ ملكْتَ؟ كما لاتقول : كَمْ
علام ملكْتَ؟ وإن كان الجميع على تقدير (مِنْ) لأنَّ التمييز على هذا المعنى
استقرَّ في هذه الأوجه كلها، فإنما يقال حيث سُمِعَ، لأنه على خلاف
القياس والمُطَرِّد.

ولم يُنبَّه الناظم على أن النصب هنا هو الأكثر، كما تقدم عن
الخليل، لأنه قد لا يعتبر مثل هذا، بل يُطلق الجواز، وإن كان أحد
الوجهين أرجح من الآخر، كما مرَّ في مواضع.

والمسألة الرابعة لاحقة بقوله : «كَمْ شَخْصًا سَمًا» وهو أن هذا
المثال ليس بقيد في كون التمييز متصلًا بـ (كَمْ) في هذا الباب، بل إنما
أتى ذلك فيه بحكم الاتفاق، إذ كان يجوز لك أن تقول : كَمْ سَمًا شَخْصًا؟
كَمْ عِنْدَكَ غُلَامًا؟ وكَمْ لَكَ ثَوْبًا؟ وما أشبه ذلك، ومنه قولهم : كَمْ تَرَى
الْحَرُورِيَّةَ رجلاً، إلا أن الاتصال بـ (كَمْ) أقوى من الانفصال، وإن كان
الانفصال عربيًّا جيّدًا.

قال سيبويه : وزعم الخليل أن : كَمْ درهمًا لك؟ أقوى من : كَمْ لك
درهما؟ وإن كانت عربية جيّده^(١). ثم علَّل ذلك - وإن كانت (كَمْ) بمنزلة
(عِشْرِينَ) وعِشْرُونَ لايجوز فيها الفصلُ إلا في الشعر - بأن (كَمْ) صار
ذلك فيها عوضًا من التمكن الذي فاتها دون عشرين، لأن (كَمْ) لاتقع إلا
مبتدأة في الكلام، ولايجوز تأخيرها فاعلةً ولا مفعولةً، فلا تقول : رَأَيْتَ كَمْ

(١) الكتاب ٢/١٥٨.

رجلاً؟ وتقول : كَمْ رجلٍ أَتَانِي، ولاتقول: أَتَانِي كَمْ رجلٍ، بخلاف (عشرين)
فإِمْ الفصل معها قَبِيحٌ، لاتقول : أَتَاكَ ثَلَاثُونَ اليومَ درهمًا، لأن العدد هنا
لايَقْوَى قوَّةَ اسمِ الفاعلِ في جوازِ الفَصْلِ^(١)، ثم أنشد من الشاذِّ قولَ
الشاعر، أنشده سيبويه^(٢):

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى

ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ

وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلًا

ولأجل ما اعتُبر من هذا التصرفُ المذكورُ جازَ جرُّها إذا دخل
عليها حرفُ الجرِّ، فخالفت بذلك بابَ (عشرين) إذ لايجوزُ الجرُّ في
(عشرين) لما تقدَّم من ضَعْفِهِ عن اسمِ الفاعلِ.

ووجَّهَ المؤلفُ جوازَ الفصلِ بأن العددَ المميِّزَ بمنصوبٍ مستطالٌ
بالتركيبِ إن كان مركَّبًا، وبالعلاَمَتَيْنِ في الآخرِ إن كان (العشرين) أو
إحدى أخواتها، فوضعُ التمييزِ من العددِ بعيدٌ وإن كان بلا فصلٍ، فلو
فُصلَ / بشئٍ لازاداد هذا، فمِنَعُ الفصلُ إلا في الضرورة، و (كَمْ) بخلاف ١٢٠

(١) بتصريف شديد في عبارة سيبويه في الكتاب ١٥٨/٢.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٣، والإنصاف ٣٠٨، وابن يعيش ١٢٠/٤، والخزانة ٢٩٩/٣،
٤٦٧/٦، والمغنى ٥٧٢، والعيني ٤٨٩/٤، والهمع ٧٧/٤، والدرر ٢١٠/١، والأشعموني ٧١/٤،
واللسان (كمل).

والشعر بـمـ مرداس رضى الله عنه، الحول : العام، والكميل : الكامل. والحنين أن ترجع الناقة
صوتها إثر ولدها، ومنه معنى الاشتياق والعجول من الإبل : الواله التي فقدت ولدها. ونوح
الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها. والهديل : صوت الحمام، والذكر منه، أو الحمام الوحشي.
ومعناها: لم أنس عهدك على بعده، وكلما حنت عجول أو صاحت حمامة رقت نفسى فنكرتك.

ذلك، فلم يلزم اتصالٌ مميزٌها^(١).

فإن قلت : كلامُ الناظم يُعطي بسِياقه أنه لابدُّ من ولاية التمييز لـ (كَمْ) لأنه لما جعله في التمييز مثل (عشرين) وكان التمييز مع (عشرين) تلزم ولايته له كما تقدم آنفاً، فكذلك يكون الحكم مع (كَمْ) ويُرشَّح هذا المعنى التمثيلُ بما اتَّصل فيه التمييزُ، وهو قوله : فإن جاز ذلك في (عشرين) جاز في (كَمْ) لامحالة بنص كلامه، وأما في حالة الأفراد فيُعْطى قطعاً عدم جواز الجر بمن، وهو جائز.

والثاني : أن جرَّ [تمييز]^(٢) (كَمْ) بعد الاستفهامية شرط فيه شرطاً واحداً، وهو جرُّ (كَمْ) بالحرف، واقتصر عليه.

وقد ذكر الناسُ لذلك شرطاً ثانياً، وهو أن يكون التمييز متصلاً بـ

(كَمْ) نحو : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ؟ فلو كان مفصّلاً بينهما / فليس ١٢١
إلا النصبُ، نحو : بِكَمْ اشتريتَه درهماً؟ ولا يجوز : بِكَمْ اشتريتَه درهم؟

وعَلَّ السَّلَوِيُّ هذا الشرطَ بأنهم لما جعلوا الحرفَ الخافضَ لـ

(كَمْ) كالعِوض من الخافض المحذوف، لم يفهم مقامه إلا إذا كان المخفوض متصلاً به، أو في حكم المتصل فالتصلُ نحو : اللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ، والذي في حكمه : عَلَى كَمْ جِذْعِ بَيْتِكَ مَبْنِيٌّ؟ لأن «جِذْعاً» وإن لم يتصل بـ «عَلَى» في اللفظ، فهو في حُكْم المتصل، لأن (كَمْ) متصل بها، والتمييز متصل بـ (كَمْ) فكأنَّ (عَلَى) متصلة بالتمييز، فإذا فصل بينهما نحو : بِكَمْ اشتريتَ ثوبَكَ درهماً؟ - لم يَجُز الخفض، لأنَّ التفسير لم يتصل، فالمجوزُ

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحزبية ١١٧/٢).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، أثبتته من (س، ت).

للخفض مفقود، فامتنع فلزم النصب، فكلام الناظم يقتضي جواز : بكم اشتريت ثوبك درهم؟ فذلك لايجوز كما ذكر.

والثالث : أن قوله (إن وليت كم حرف جر مظهرًا) أتى فيه بلفظ «مظهر» وظاهره حشو، لأن قوله : «إن وليت كم» يعطى أنه مظهر، وأيضا فهو. (كم شخَصًا سَمًا) وإذا كان كذلك لم يعط كلامه ما فسر به أولا، بل ضده، لكن ضده غير صحيح لما تقدم ذكره عن أهل العربية، فصار كلامه هنا مشكلا.

فالجواب : أن كلامه هنا لايعطى المساواة بين (عشرين) و (كم) فيما ذكرت، لأنه إنما قال : ميزه بما ميزت به عشرين، فهو إنما عرف بالتمييز نفسه، وأنه ميز بمميز (عشرين) ولم يتعرض لغير ذلك، من التعريف بكونه متصلا أو منفصلا، لأن هذا تعريف بأمر خارج عن حقيقة التمييز في نفسه، ومراده التعريف بحقيقته، فصَحَّ التفسير المتقدم، و زال الإبهام المورِد. إلا أن في كلامه نظرا في أمر آخر، وذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه يقتضى أن تميز (كم) لايجوز جرّه بمن، لأن قوله : «ميز في الاستيفهام كم بمثل ما ميزت عشرين» ظاهر في لزوم النصب، من حيث كان مميز (عشرين) لازم النصب أيضا، إذ لايجوز لك أن تقول : في (عشرين درهما) : عشرون من درهم، فذلك يكون مميز (كم) لأنه محال عليه في الحكم، كما أحوال عليه في الأفراد، ولزوم لإفراد، ومنع الجر بالأضافة، فيقتضى أن لايقال : [كم من درهم عندك؟ لايقال]^(١) : إن مميز (عشرين) يجوز جرّه بمن على وجه، وهو أن يؤتى به جمعا، نحو : عشرين من الدراهم، وإذا ثبت جرّه

(١) ما بين الحاصرتين ليس في النسخ، وزدتها حتى يستقيم المعنى، والله اعلم.

بِمَنْ عَلَى الْجُمْلَةِ جاز مِثْلُ ذَلِكَ فِي (كَمْ) أَنْ يُقَالَ فِي (كَمْ) : كَمْ مِنْ الدَّرَاهِمِ عِنْدَكَ: الْأَصْلُ، فَمِمَّ تَحَرَّزَ بِهِ؟

والجواب عن الأول : أَنَّ كَلَامَهُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ (كَمْ) مِنَ التَّمْيِيزِ، وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَفْرَادٍ أَوْ جَمْعٍ، وَعَلَى هَذَا دَلٌّ كَلَامُهُ فِي هَذَا الْبَابِ. وَأَمَّا النِّصْبُ وَحُكْمُهُ مِنْ كَوْنِهِ لَازِمًا، أَوْ غَيْرَ لَازِمٍ، بَلْ يَجُوزُ جَرُّهُ، أَوْ كَوْنُهُ نَكْرَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ - فَبَابُ ذِكْرِ ذَلِكَ بَابُ «التَّمْيِيزِ» وَلِذَلِكَ لَمْ يُفَسِّرْ كَلَامَهُ أَوَّلًا إِلَّا بِمَازَادٍ عَلَى بَابِ «التَّمْيِيزِ» الْمَطْلُوقِ، إِذْ لَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ كَوْنِهِ مُنْكَرًا، وَلَا مَمْنُوعَ التَّقْدِيمِ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هُنَا مَا يَخْتَصُّ بِبَابِ (كَمْ) كَمَا ذَكَرَ فِي «بَابِ الْعَدَدِ» مِنْ أَحْكَامِ التَّمْيِيزِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ، وَهُوَ قَدْ قَالَ فِي «بَابِ التَّمْيِيزِ» :

وَأَجْرُ مَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَطِبَ نَفْسًا تَفْدُ

ولاشك أن التمييز في باب (كَمْ) ليس بذی العدد، لأن ذا العدد هو ما كان بعد عشرين وثلاثين وخمسة عشر ونحو ذلك، هذا وإن كان هنا محمولاً عليه معنًى فليس إيأه حقيقةً، ولا هو أيضاً فاعلُ معنى، فنُبت جوازُ جَرِّهِ بِمَنْ ظَاهِرَةٌ، وَأَنَّهُ لَا يَلِيزُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ، لِأَنَّهُ لَوْ ذُكِرَ، تَكَرَّرُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ. وَهَذَا وَاضِحٌ وَأَمَّا النَّظَرُ الثَّانِي : فَلَمْ يَحْضُرْنِي الْآنَ جَوَابُهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا زِمَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا تَكَلَّمُ عَلَى الْأَمْرِ الشَّائِعِ فِي تَمْيِيزِ (كَمْ) وَهُوَ كَوْنُهُ مُتَصِلًا / بِهَا، وَهُوَ الَّذِي مِثْلُ بِهِ، وَيَكُونُ مَاعِدَاهُ مِنْ ١٢٢ الْفُصُولِ مُسْكُونًا عَنْ حُكْمِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الشَّرْطِ الْوَاحِدِ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْمَقْصِدِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ كَمَا تَرَى، فَلَوْ قَالَ مِثْلًا :

تَقْدِيرٍ مِنْ مَعَهُ أَجِزُ إِنْ يَلِ كَمْ

وَوَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مَلْتَزَمٌ

أو ما يُعطى هذا المعنى لحصل القصدُ مكملاً، ولم نقيهُ من مقصد بيته إلا أن الجر مُصاحِبٌ لتقدير (مِنْ) وذلك معلوم، كما علم أن (كَمْ) مجرورة بقوله : (إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِراً).

والجواب عن الثالث : أن «مُظْهِراً» أتى به على جهة الاحتياط، وحيث قَدَّمَ إضمارَ حرف جر، وهو (مِنْ) فخاف أن يتوهم استصحاب الإضمار، فذكر قيدَ الإظهار لذلك، والله أعلم.

وَلَمَّا أَتَمَّ الْكَلَامَ عَلَى أَحَدِ قِسْمَيْ (كَمْ) ذَكَرَ الْقِسْمَ الْآخَرَ فَقَالَ :

وَأَسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ

أَوْ مِائَةً كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرْكَبٍ

وهو قِسْمُ الْخَبَرِيَّةِ، يعنى أن (كَمْ) استعملتْ أخراً على أنها خبرية، فإذا جئتَ بها فى الكلام فانت مُخبرٌ بها أو عنها، وقد تجردت من معنى الاستفهام، وهو أصلها، فإذا قلت : كَمْ رَجُلٍ قَصَدَنِى، وَكَمْ عَبْدٍ لِي - فالمقصود الإخبارُ بكثرة مَنْ جَاعَى من الرجال قاصداً لى، وكثرة مِنْ الْعَبِيدِ، فكأنَّ الكلام فى تقدير : كثيرٌ من الرجالِ قَصَدَنِى، وكثيرٌ من الْعَبِيدِ لى، فهذا معنى الإخبار فيها، وفيها معنى الافتخار، ولذلك شَبَّهَهَا سيبويه^(١) بـ (رُبِّ) وجعل معناها كمعناها، إلا أنهما عنده للتكثير.

وقَصْدُهُ تقريرُ حكم التمييز معها إذا كانت خَبَرِيَّةً، ولذلك قال : (وَأَسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ) أى كعشرةٍ إذا عِيَزَتْ، أو كمائةٍ كذلك، ولذلك قيدَ

(١) الكتاب ٢/١٦١.

بالمثال، وهو قوله : (كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً) ويُستفاد على هذا من كلام
الناظم فوائد :

إحداها : أن لها في التمييز وجهين، أحدهما أن يكون جمعاً
ومفرداً، فإنه جعله كعَشْرَةٍ أو مائة، والمتقرر في (عَشْرَةٍ) التمييز بجمع،
نحو : عشرة أثوابٍ، وعشرة غلمانٍ، ونحو ذلك، والمتقرر في (مائة)
التمييز بواحد، نحو : مائة رجلٍ، ومائة غلامٍ، فذلك تقول هنا في (كَمْ)
إذا أخبرت : كَمْ رجالٍ أعطيتُ، وكَمْ غلمانٍ ملكتُ.

والفائدة الثانية : خَفُضَ ذلك التمييز في كِلَا حَالَتَيْهِ كما تقدم
تمثيلُ، فكما يلزم الخفضُ في مَفْسَرٍ (عَشْرَةٍ) و (مائة) فذلك فيما حُمِلَ
عليه. ووجهُ ذلك حَمْلُهَا على مَا مَفْسَرُهُ من / العدد مخفوضٌ، وهو ١٢٣
(عَشْرَةٍ) و (مائة) وبهذا أشعر تشبيهُ الناظم، وهى الفائدة الثالثة، وذلك
لأنَّ الخفض فيها أولاً للفرق بينها وبين الاستفهامية، فحصل التفريق في
التفسير. ولَمَّا كانت (كَمْ) تُعطى معنى العدد، وكان العدد في التفسير
على وجهين، صَرَفُوا وَجْهَيْ (كَمْ) في التفسير إلى وَجْهَيْ تفسير العدد،
لكن خَصُّوا الْخَبَرِيَّةَ بِالْخَفْضِ، والاستفهامية بالنصب، لأن (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ
تُسْتَعْمَلُ في المباهاة والافتخار، كما تُسْتَعْمَلُ (رُبُّ) في ذلك فَحِمِلَتْ عليها،
وأيضاً فإن (كَمْ) للتكثير، و (رُبُّ) للتقليل، فَحَمَلُوهَا على ضِدِّهَا، إذ
كان من كلامهم حملُ الشئ على ضِدِّهِ.

ألا ترى أَنَّ النحويين استدَلُّوا على أن (طَالَ) فَعْلٌ، بضم العين، لَمَّا
كان ضِدُّهُ وهو (قَصُرُ) على ذلك البناء، ومن ذلك أشياء كثيرة.
وأيضاً فَلَمَّا كانت للتكثير أشبهتُ من العدد ما هو كثيرٌ، وهو

(مائة) ونحوها، فُحِمِلَتْ عليها، إذ كانت تفسرُ بالمفرد والجمع، نحو : مائة رجلٍ، وثلاثمائة سِنِينَ، أو يقال : كان حقُّ (مائة) أن تفسرَ بجمعٍ كما قرَّر النحاة، لكن عدل إلى المفرد، فظهر في (كَمْ) الوجهان، ولما استحقت الخبريةُ الخفضَ تعينَ النصبُ للاستفهاميةُ.

وأيضاً فلما كانت (كَمْ) سؤالاً عن العدد قَلِيلُهُ وكَثِيرُهُ أُعْطِيَتْ ما للمتوسط منه، لأنَّ الوَسْطَ عدلٌ بين الطرفين.

والفائدة الرابعة : أن الخفضَ في مميِّز (كَمْ) بالإضافة لا بـ (مِنْ) مقدرةٌ تقديرها مع الاستفهاميةُ، وذلك أنه قرَّر أن حكم (كَمْ) هنا حكمُ (عَشْرَةَ) و (مائة) والتمييزُ معهما مخفوضٌ بالإضافة اتفاقاً، فكذا يكون الحكمُ في (كَمْ) على هذا التقدير.

وأيضاً فلو كان عنده بمنِّ مقدرةٌ لَبَيَّنَ ذلك، كما بيَّنه في الاستفهاميةُ، لأنه من الأحكام التي تفتقر إلى البيان، فلماً لم يفعل ذلك دلَّ على أن الخفضَ بما ظُهر، وهو الإضافة.

قال سيبويه : واعلم أن (كَمْ) في الخبرِ بمنزلة اسم يتصَرَّف في الكلام غيرِ مَنْونٍ يَجُرُّ ما بعده إذا أُسْقِطَ التنوين^(١)، فجعلها سيبويه بمنزلة اسم غيرِ مَنْونٍ، نحو : ثلاثة : أثوابٍ، فالجرُّ ولا بدُّ، بالإضافة^(٢).

وذهب القراء إلى أن الجرَّ بعدها بإضمار (مِنْ) كما قال أهلُ البصرة في الاستفهامية إذا انْجَرَّ ما بعدها لم يَرْتَضِ النّاظم، وإنما ارتضى مذهبُ

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) عبارة، سيبويه في الكتاب (١٦١/٢) هي : «ذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجرَّ الدرهم لأن التنوين ذهب وبخل فيما قبله، والمعنى معنى ربٍّ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب».

الجماعة، لأنه لو كان / الجرب (مِنْ) مُقَدَّرَةٌ لكان جوازه مع الفصل ١٢٤
مُسَاوِيًا لجوازه بلا فصل، لأن معنى (مِنْ) مراد، واستعمالها شائع مع
الاتصال والانفصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال
لكان جائز البقاء مع الانفصال نثرًا ونظمًا. وكما كان الأمر بخلاف ذلك
دلَّ على أَنَّ الخفض بما ظَهَرَ لا بمقدَّر.

وقوله: (كَكَمَّ رَجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ) أصل «مَرَّةٍ» مَرَأَةٌ، لكن سهل الهمزة
بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو القياس في مثلها، وقد
حُكِيَ: المَرَأَةُ، والكَمَاءُ في: المَرَأَةُ، والكَمَاءُ^(١)، وعلى هذا التسهيل وقع
الحَمُّ في الهجاء، بكتبه بالفاء بعد الراء، على خلاف كَتَبَ: المرء، والخَبِيُّ.
وبقى في هذا الحكم الذي قرره الناظم نظرٌ من أوجه:

أحدها: أن كلامه يَقْتَضِي أن حكم التمييز مع (كَمَّ) كحُكْمِهِ مع
(عَشْرَةٌ) في جميع أحواله، وقد تقرر في باب «العدد» أن تمييز (عَشْرَةٌ)
بِجَمِّ الْقِلَّةِ غالبًا لاجتماع الكثرة، فإحالة عليه هنا تُقَرَّرُ أَنَّ الغالب هنا
كذلك، فلا يقال: كَمَّ جِمَالٍ مَلَكْتُ، إلا قليلًا مسموعًا. وإنما الشائع: كَمَّ
أَجْمَالٍ مَلَكْتُ، لأنك تقول: عشرة أجمالٍ، ولا تقول عشرة جِمَالٍ، إلا
مسموعًا، كقولهم: ثلاثة كِلَابٍ، وهو مفهوم غير مستقيم، لأن (كَمَّ)
تَقْتَضِي الإضافة إلى جمع الكثرة، من حيث كانت للتكثير.

والثاني: أن إحالته في الحكم على (مائة) يُعْطَى أن التمييز يجوز
وقوعه نكرةً، ومُعَرَّفًا بالالف واللام، لأنَّ الحكم في تمييز (مائة) كذلك،
فتقول: مائة درهم، ومائة الدُّرْهِمِ،

(١) انظر: سيويه ٤٥/٣ [باب الهمز].

إمّا وقوعه مع (كَمْ) نكرة فصحيح، وأمّا وقوعه معرفة فغير صحيح،
إذ لا يصح أن يقال : كَمْ الغلامَ عندك، أصلاً، وهذا أيضاً لازم في الجمع،
لأنك تقول : ثلاثة الأثواب، ولا تقول : كَمْ الأثوابِ عندك.

الثالث : أن تمثيله إمّا أن يؤخذ على صفته كما أتى به، فيُعطى أن
مميز الخبرية لا يجوز الفصل بينه وبين (كَمْ) فلا يجوز إلا أن تقول : كَمْ
رجلٍ جاعٍ، وهو غير صحيح، لأن الفصل جائز، لكنه لا بدّ معه من
النصب، فتقول : كَمْ عندك غلاماً، ولم ملكت عبداً، وأنشد سيبويه
لزهير^(١):

تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ
مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوِّبًا غَارَهَا
وأنشد أيضاً للقطامي^(٢):

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ
إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِشْتَارِ أَحْتَمِلُ

قال سيبويه: قال : / يعنى الخليل : إذا فصلت بين (كَمْ) وبين الاسم ١٢٥
بشيء، واستغنى عليه السكوت أولم يستغن فاحمله على لغة الذين

(١) الكتاب ١٦٥/٢، والمحتسب ١٢٨/١، والإنصاف ٣٠٦، وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والعيني
٤٩١/٤، والأشعوني ٨٢/٤، واللسان (غرد) وليس في ديوانه.

وتؤم : تقصد، والمحدوب : المعوج غير المستقيم، والغار : المطنن من الأرض، والمفارة في الجبل،
وجمعه : أغوار وغيран، وينكر ناقت، وأنه يزوم بها هذا المنوح، على بعد الطريق وصعوبته، لما به
من أكام ومتون.

(٢) الكتاب ١٦٥، ٢، والمقتضب ٦٠/٣، والإنصاف ٣٠٥، وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والعيني ٤٩٤/٤،
والهمع ٨٢/٤، ٨٣، والدرر ٢١٢/١، والأشعوني ٨٢/٤، وجمهرة القرشي ١٥٣، وديوانه ٦.

والعَدَم. فقد اطلال وقتته، الإفقار : الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوا عليه عند فقره، حين
بلغ به الجهد أنه لا يستطيع الارتحال في طلب الرزق. ويروى «أجتمل» بالجيم، أى أجمع العظام
لاستخراج جَمِيلِهَا، وهو الودك.

يَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمِ مَنْوُنٌ، لِأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، لِأَنَّ الْمَجْرُورَ دَاخِلٌ فِي الْجَارِ، فَصَارَا كَأَنَّهُمَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْأَسْمُ الْمَنْوُنُ يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ، تَقُولُ هَذَا ضَارِبُ بِكْ زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ : هَذَا ضَارِبُ بِكْ زَيْدٌ^(١)، ثُمَّ أَنْشُدَ الْبَيْتَيْنِ^(٢).

وَأَمَّا أَنْ يُؤْخَذَ كَلَامُهُ عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ فَيَقْتَضِي أَنْ الْجَرُّ ثَابِتٌ مَعَهُ قِيَاسًا، وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ مَعَ الْفَصْلِ إِلَّا شَاذًا، نَحْوُ مَا أَنْشَدَهُ فِي الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَغْرٌ وَسُوقَةٌ
حَكَمَ بِأَرْذِيَّةِ الْمَكَارِمِ مُخْتَلَبِي
وَأَنْشُدَ أَيْضًا^(٤):

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ
ضَخَمَ الدَّسِيعَةَ مَاجِدِ نَفَّاعٍ

(١) الْكِتَابُ ١٦٤/٢.

(٢) أَيْ السَّابِقِينَ.

(٣) الْكِتَابُ ١٦٧/٢، وَابْنُ السِّيرَاقِ ٣٥٦، وَالشَّنْتَمَرِيُّ ٢٩٦/١
وَالْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ (دِيَوَانُهُ ١/٣٥) وَالْأَعَزُّ : الْمَشْهُورُ، وَالسُّوقَةُ : الرَّعِيَّةُ وَالْعَامَّةُ وَالْحَكْمُ : الْحَاكِمُ
وَالْقَاضِي. وَالْإِحْتِبَاءُ : أَنْ يَجْلِسَ الْمَرْءُ عَلَى أَلْيَتَيْهِ، وَيَضُمُّ فَخْذَيْهِ وَسَاقِيهِ إِلَى بَطْنِهِ بِذِرَاعِيهِ لِيَسْتَنْدَ.
وَيُقَالُ : احْتَبَى بِالثَّوبِ، إِذَا أَدَارَهُ عَلَى سَاقِيهِ وَظَهْرِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ، وَكَانَتْ السَّادَةُ
مِنَ الْعَرَبِ تَعْتَادُ هَذَا فِي مَجَالِسِهَا، وَلَا تَحُلُ حَبِوتَهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ.

(٤) الْكِتَابُ ١٦٨/٢، وَالْمُقْتَضِبُ ٦٢/٣ وَالزُّنَاصِفُ ٣٠٤، وَالْخَزَانَةُ ٤٦٨/٦، وَالْعَيْنِيُّ ٢٩٢/٤، وَابْنُ
يَعِيشَ ١٣٠/٤، ١٣٢، وَالْأَشْمُونِيُّ ٨٢/٤
وَالدُّسْعَةُ : الْعَطِيَّةُ، أَوْ الْجَفْنَةُ، وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنِ الْجُودِ، وَالْمَاجِدُ : الشَّرِيفُ. يَصِفُ كَثْرَةَ السَّادَاتِ فِي
هَذِهِ الْقَبِيلَةِ.

وأنشد أيضا^(١):

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا
وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وهذا شاذٌ محفوظ غير مُنْقَاسٍ، وَيَبْعُدُ أَنْ يَلْتَزِمَ مَذْهَبَ الْفَرَاءِ وَالْكَوْفِيِّينَ الَّذِينَ يُضْمَرُونَ (مِنْ) فَيُجِيزُونَ الْجَرَّ مَعَ الْفَصْلِ، لِأَنَّهُ مَذْهَبٌ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ، وَقَدْ خَالَفَهُ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢) وَ«شَرْحِهِ»^(٣) وَظَاهَرُ كَلَامِهِ هُنَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِمْ كَلَامُهُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ.

والرابع : أَنَّهُ لَمْ يُعْرَجْ عَلَى جَوَازِ النَّصْبِ مَعَ الْخَبَرِيَّةِ، فَأُعْطِيَ أَنَّهُ مَمْتَنَعٌ، كَمَا امْتَنَعَ فِي (عَشْرَةِ) وَ(مِائَةِ) إِذْ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِيهِمَا إِلَّا نَادِرًا، نَحْوُ : ثَلَاثَةُ أَثْوَابًا، وَقَوْلُهُ^(٤):

* إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا *

وهذا غَيْرُ مَانْقَلَةٍ النَّاسِ، بَلِ النَّصْبُ مَعَهَا جَائِزٌ حَمَلًا عَلَى الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، لِأَنَّهُ أَصْلُهَا، فَأَمَّا مَعَ الْفَصْلِ فَالنَّصْبُ ظَاهِرٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَأَنَّهُ لَا زَمَّ لِجَائِزٍ. وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ فَقَالَ سَيَبَوِيه : وَاعْلَمْ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يُعْمَلُونَهَا فِيمَا بَعْدَهَا

(١) الْكِتَابُ ١٦٧/٢، وَالْمُقْتَضَبُ ٦١/٣، وَابْنُ يَعِيشَ ١٢٢/٤، وَالْإِنْصَافُ ٢٠٢، وَالْخَزَانَةُ ٤٦٨/٦، وَالْعَيْنُ ٤٩٢/٤، وَالْهَمْعُ ٨٢/٤، وَالْأَشْعَوْنِيُّ ٨٢/٤

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَأْنَسِ بْنِ زَنْيَمٍ يَخَاطِبُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ. وَالْمَقْرَفُ : النَّذْلُ اللَّئِيمُ الْأَبُّ يَقُولُ : قَدْ يَرْتَفِعُ الَّذِينَ بِجُودِهِ، وَيَتَضَعُ الْكَرِيمُ الْأَبُّ بِبَخْلِهِ. وَبِجُوزْنِي كَلِمَةً «مَقْرَفًا» أَوْجَهَ الْإِعْرَابُ الثَّلَاثَةَ. وَانْظُرْ : سَيَبَوِيه.

(٢) ص ١٢٤.

(٣) انْظُرْ : نَسْخَةُ الزَّائِرَةِ الْحَمْزِيَّةِ ١١٩/٣.

(٤) هُوَ الرَّبِيعُ بْنُ ضَبْعٍ الْفَزَارِيُّ، وَقَدْ مَرَّ الِاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ فِي بَابِ «الْعَدَّةِ» وَعَجَزَهُ : فَقَدْ ذَهَبَ الْمُسْرَةُ وَالْفَتَاءُ

في الخبر، كما يُعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ مُنُونٌ.
قال : ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رُبُّ)
إلا أنها تنصب لأنها منونة^(١). ثم أنشد أبياتا^(٢). ثم قال : وبعضُ العرب
يُنشد قولَ الفرزدق^(٣) :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

فهم كثير، ومنهم الفرزدق^(٤).

هذا كلامُ الإمام، ونقل المؤلف في «شرح التسهيل» عن بعضهم أن
النصب بعدها لغةٌ تميم^(٥).

والخامس : أنه لم يبيّن جوازَ دخول / (مِنْ) على التمييز، فيقال : ١٢٦
كَمْ مِنْ غَلامٍ ملكتُ، وهو استعمال شائعٌ في الكلام، ومنه قوله تعالى :

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) هو قول يزيد بن ضبة (أو الربيع بن ضبع الغراري) :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء
وقول الأعد بن براء الكلبى :

أنعت عيِّراً من حمير خنزرة في كل غير مائتان كمرّة

وقول الفرزدق التالى.

(٣) الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، والخزانة ٤٨٥/٦، والمقتضب ٥٨/٣، والعينى ٥٥٠/١، ٤٨٩/٤، وابن
يعيش ١٣٢/٤، والهمع ٨١/٤، والتصريح ٢٨٠/٢، والأشمونى ٢٠٧/١، ٨٠/٤، ٨١، وبيوانه
٤٥١

والفدعاء : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل. والعشار : جمع عشاء، وهى الناقة التى أتى عليها
من حملها عشرة أشهر. يصف نساء جرير بأنهن راعيات يحلبن عليه عشاره.

(٤) الكتاب ١٦٢/٢.

(٥) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحزبية ١١٩/٣).

{وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ} ^(١) الآية. وقال : {وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ فِي الْأُولِينَ} ^(٢).

والجواب عن الأول : أن المقصود إنما هو الإضافة إلى المجموع خاصة، وإجازة ذلك رفعا لتوهم من يتوهم المنع من التمييز بالجمع، كما امتنع في (كَمْ) الاستفهامية، وإنما عيّن (عَشْرَة) لأن التمييز بالجمع مُسْتَعْمَلٌ فيها هكذا على الجملة.

وبقى كَوْنُهُ جمعَ قَلَّةٍ أو جمعَ كَثْرَةٍ لم يتكلّم عليه، وقد يُشير إليه تمثيله بِرِجَالٍ، لأنه جمع كَثْرَةٍ، وإذا اعتبرت المعنى في البابين وجدتَ بابَ (كَمْ) للتكثير، فلا يُضاف إلا إلى جمع الكثرة، إلا أن يُعَدَمَ أو يَأْتِيَ على خلاف القياس، وبابَ (عَشْرَة) للتقليل، فلا يُضاف إلا إلى جمع قَلَّةٍ، إلا أن يُعَدَمَ أو يَأْتِيَ على خلاف القياس.

وبابُ «العدد» ممّا يُضاف فيه الشيء إلى جنسه، كقولك : ثوبٌ خزٌ، فالثوبُ خزٌ ^(٣)، وتقول : ثلاثةُ أكلبٍ، فالثلاثةُ أكلبٌ، ولا يحسن أن يقال : ثلاثةُ كِلَابٍ، لأن الثلاثة لا يحسن أن يُطلق عليها (كِلاب) لاختصاص (الفعال) بالكثرة، وكَوْنُ الثلاثة قليلةً، فكذا يكون الأمرُ في الجمع مع (كَمْ) لا يحسن أن يقال : كَمْ أَكْلَبٍ عِنْدَكَ، وإنما الوجه : كَمْ كِلَابٍ، لأن مدلول (كَمْ) كثير، فينبغي أن يُضاف إلى الجمع الكثير.

ومن هنا قال بعضهم : إنما جُمِعَ التمييز مع (كَمْ) حملاً على ما كان الأصل في (مائة) و(ألف) لا حملاً على (عَشْرَة) وبابه، لبنائهما في القِلَّةِ

(١) سورة النجم : ٢٦.

(٢) سورة الزخرف : ٦.

(٣) في الأصل و(ت) «فالثوبُ جزء» وما أثبتته هو الصواب. وكلمة «خز» ساقطة من (س).

والكثرة.

والجواب عن الثاني : أن كَوْن التمييز نكرةً هو الأصلُ مطلقاً، ولذلك يلزمه التنكير، ومع ذلك فإنما تُعرَّف كما مرَّ في بابه، فتمثُّله برجالٍ ومرةٍ يُقَيِّد ما أراده من التَّنْكير، ومع ذلك فإنما تُعرَّف مع (المائة) لَمَّا احتِيج إلى تعريف المضاف وهو (المائة) إذ لا يمكن تعريفها بالآلف واللام، من أجل أنه لا يجمع بين الآلف واللام والإضافة.

وأما (كَمْ) فإنها شبيهة بـ(رُبُّ) في أداء معنى الافتخار، وهي أشبه بـ(رُبُّ) منها بـ(مائة) من جهة المعنى و(رُبُّ) لا تخفُّض إلا النكرات، فكذلك ما كان في معناها، فلم يصلح في (كَمْ) التعريف، لعدم قبول معناها للتعريف، وإذا كان كذلك لم يحتج إلى التحرز منه، لكونه أمراً لاحقاً بعد / حصول التمييز، وهو نكرة.

١٢٧

والجواب عن الثالث : أنه حكم بالخفض حكماً مطلقاً، ولا شك أنَّ الخفض بالإضافة، وقد تقدم في باب «الإضافة» منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر، أو في مواضع ليس هذا منها، وإذا كان الفصل ممتنعاً مع الخفض بقي النظر : هل يجوز مع الرجوع إلى النصب، فنقول : كَمْ لك غلاماً، أولاً يجوز رأساً؟

وظاهر ما في نظمه عدم جواز الفصل مع الخفض، وهو صحيح وسكت عن جواز النصب، وكأنه إنما تكلم على ما أعطاه مثاله.

والجواب عن الرابع، وهو جواز النصب مع عدم الفصل، أنه نص في «التسهيل» أنه نادر، وأن الوجه الخفض^(١). وإذا كان عنده قليلاً

(١) التسهيل : ١٢٤.

فلاضئِرَ في تَرْكِ ذكره.

والجوابُ عن الخامس، ظاهرٌ ممَّا عُلِمَ من أن التمييزَ جائزٌ ظهورُ (من) معه إلا مع الفاعل المعنى، وبابِ «العدد» وهذا من قِسْمِ مايجوزُ ذلك فيه، فلمَ يَحْتَجُ إلى ذكره.

كَمَّ كَأَيُّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ

تَمْيِيزُ ذَيْنِ وَبِهِ صِلٌ مِنْ تُصِبُ

هذان اللفطان، وهما (كَأَيُّنْ) و(كَذَا) مما يَلْحَقَانِ بِيَابِ (كَمَّ) لانهما عبارةٌ عن العدد، وكنايةٌ عنه.

ويعنى أنهما مثل (كَمَّ) في المعنى، وفي طلب التمييز، لأن معنى (كَأَيُّنْ) كنعنى (كَمَّ) الخبرية، فقولك : وكَأَيُّنْ من غُلامٍ مَلَكْتُ. فهو كقولك : كَمَّ من غُلامٍ مَلَكْتُ.

وكذلك (كَذَا) في أحد معنييها، تقول : لِي عِنْدَهُ كَذَا درهمًا، أو كَذَا وَكَذَا درهمًا، أى دراهمك متعددة. ومعناها الآخر أنها كناية عن الشيء، تقول : فَعَلْتُ كَذَا، ولم أَفْعَلْ كَذَا، فهل النظرُ من جهة المعنى.

وأما كونهما مثل (كَمَّ) في طلب التمييز فلأن قولك : (كَأَيُّنْ أُعْطِيتُكَ) مُبْهِمٌ مُحتاج إلى تفسير المُعْطَى ماهو، كما كان قولك : (كَمَّ أُعْطِيتُ) محتاجاً إلى التفسير.

وكذلك (له عِنْدِي كَذَا) و(لِي عِنْدَهُ) مُبْهِمٌ لايفهم معناه حتى يُفَسَّرَ، فهذا معنى قوله : «كَمَّ كَأَيُّنْ وَكَذَا» ولايريد أنهما مثل (كَمَّ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمَّ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمَّ) أن لها صدرَ الكلام، وذلك مفقود في (كَذَا) وإن وافقتها (كَأَيُّنْ) في ذلك.

ثم بيّن حكم التمييز مع هذين، وأنه منصوب لامجرور، فقال :
«وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ».

يعنى أن تمييز (كَأَيْنُ) و(كَذَا) مخالف لتمييز (كَمْ) فينتصب هنا،
بخلاف الخبرية، فتقول : كَأَيْنُ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ، وَكَأَيْنُ / قَدْ أَتَانِي رَجُلًا،
وهما من أمثلة سيبويه^(١)، وتقول : أُعْطِيَتْهُ كَذَا دَرْهَمًا، وَأَعْطَانِي كَذَا ثَوْبًا،
وأنشد المؤلف في النصب بعد (كَأَيْنُ)^(٢).

اَطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيْنُ

أَمَلًا حُمُّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ

و(كَأَيْنُ) مثل (كَاعِنُ) لغة فيها ثانية من الخمس^(٣)، والثالثة (كَأَيْنُ)
بوزن (كَعَيْنُ) والرابعة : بتقديم الياء على الهمزة، بوزن (كَيْعِنُ)،
والخامسة : (كَئِنُ) مثل (كَعِنُ) .

ويقتضى هذا الكلام أنه يُمنع خفضُ بالإضافة كمفسرُ الخبرية،
فلا يقال : كَأَيْنُ رَجُلٍ جَاعِنِي، وَلَا جَاعِنِي كَذَا رَجُلٍ.

قال في «شرح التسهيل»^(٤) : وكان حقُّهما أن يضافا إلى مميّزهما،
كما تضاف (كَمْ) التي تُساويهما في المعنى، لكن منع من إضافة (كَأَيْنُ)

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) المغنى ١٨٦، والعيني ٤٩٥/٤، والتصريح ٢٨١/٢، والهمع ٨٤/٤، والدرر ٢١٢/١، والأشعوني ٨٥/٤.

والياس : القنوط، والرجا : الرجاء، وقصر للضرورة، وحُمُّ : قُدْر. ودوايته في المراجع السابقة
«الماء بدل «أمل» وهو اسم فاعل من : ألم يَألم، إذا وجع.

يقول : لا تقنط، وترج حصول الفرج بعد الشدة، فكم من فقير قَدَّر الله غناه.

(٣) أى خمس اللغات التى تجوز فيها.

(٤) انظر : نسخة الزاوية الحمزية ١٢١/٣.

أنها لو أُضِيفَتْ لَزِمَ نَزْعُ تَنْوِينِهَا، وَهِيَ مُسْتَحِقَّةٌ لِلْحَكَايَةِ، لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافٍ التَّشْبِيهِ وَأَيُّ، فَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ (يَزِيدُ) مَسْمُومٌ بِهِ لَزِمَ الْحَكَايَةُ كَالْجُمْلَةِ.

وَأَمَّا (كَذَا) فَفِيهَا مَا فِي (كَأَيُّنُ) مِنَ التَّرْكِيبِ الْمَوْجِبِ لِلْحَكَايَةِ، وَفِيهَا زِيَادَةٌ مَانِعَةٌ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ عَجْزَهَا اسْمٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْلَ التَّرْكِيبِ نَصِيبٌ فِي الْإِضَافَةِ، فَأُبْقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

هَذَا مَقَالُهُ الْمُؤَلَّفُ، وَهُوَ تَعْلِيلُ مَا عَيَّنَ هُنَا مِنَ النَّصَبِ، وَنَكَّتْ بِهِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ فِي (كَأَيُّنُ) حَيْثُ أَجَازَ فِي تَمْيِيزِهَا الْجَرُّ مَطْلَقًا، وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ بِ(مِنْ) وَبِغَيْرِ (مِنْ) بِفَصْلٍ، وَبِغَيْرِ فَصْلٍ، فَاطْلُقَ الْقَوْلُ فِي جَوَازِ جَرِّهِ بِالْإِضَافَةِ، وَوَجَّهَ بَقَاءَ التَّنْوِينِ بِأَنَّهُ صَارَ عِنْدَ التَّرْكِيبِ نَوْنًا، وَكُتِبَ بِالنُّونِ، وَوُقِفَ بِالنُّونِ.

قَالَ : وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ دَخَلَتْ عَلَى كَلِمَةٍ عَلَى وَزْنِ (فَيَعِلُ) لَمْ تُسْتَعْمَلْ مَفْرَدَةً، فَرُكِّبَتْ مَعَ الْكَافِ فَقِيلَ : (كَأَيُّنُ) وَلَمْ يَحْكُ فِي ذَلِكَ سَمَاعًا مِنَ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا قَالَ الْخَلِيلُ : إِنْ جَرَّهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ فَعَسَى أَنْ يَجْرَهَا بِإِضْمَارِ (مِنْ) كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِيمَا ذَكَرْنَا فِي (كَمْ) ^(١) وَلَمْ يَحْكُ الْخَلِيلُ سَمَاعًا فِي الْجَرِّ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْجَرَّ بِالْإِضَافَةِ لَا يَجُوزُ عَلَى مَا عُلِّلَ بِهِ الْمُؤَلَّفُ الْمَنْعَ دَلُّ كَلَامِ الْخَلِيلِ هُنَا فَتَأَمَّلْهُ.

وَالثَّانِي مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ : مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ فِي (كَذَا) لِأَنَّهُ أَجَازَ الْجَرَّ فِي تَمْيِيزِهَا بِالْإِضَافَةِ، مَفْرَدًا وَمَجْمُوعًا، فَيُقَالُ عَلَى مَذْهَبِهِ : أُعْطِيْتُكَ كَذَا دِرَاهِمًا، وَكَذَا دِرْهَمًا، بِنَاءً عَلَى جَعْلِهِ (كَذَا وَكَذَا) / بِالْعَطْفِ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ ١٢٩

(١) الْكِتَابُ ١٧١/٢.

معطوف، و(كَذَا كَذَا) بلا عطف بمنزلة عدد مركّب و(كَذَا) بمنزلة عدد مضاف، والعددُ المضاف على وجهين : مضافٌ إلى مفرد، وهو (مائة) و(ألف) ومضافٌ إلى مجموع، وهو (ثلاثة) وبابه، فنُزل حكم (كَذَا) على ذلك.

قالوا : وماقاله المبرد دَعَوَى وقياسُ في اللغة، ولاسماغ من العرب في ذلك، فلا يُعتبر، ولايؤخذ مثلُ ذلك إلا بالمشافهة من العرب.

ثم قال الناظم : «وَبِهِ صِلْ مِنْ تُصِيبُ» الضمير عائد على التمييز، يعنى أنه يجوز لك أن تصل بالتمييز هنا لفظ (مِنْ) فتجره بها، فإنه صحيح وقياسٌ مُطَرَّد، بل هو الأغلب في (كَأَيِّنْ) أَلَا تَرَاهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مَجْرُورًا بِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ} ^(١). وقوله : {فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا} ^(٢).

وقال الشاعر ^(٣):

وَكَأَيِّنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
تَرَاهُ لَوْ أَصِيبَتْ هُوَ الْمَصَابَا
وَأَنشَدَ سَيِّبُورِيهِ لَعَمْرُو بْنِ شَأْسٍ ^(٤):

(١) سورة آل عمران : ١٤٦.

(٢) سورة الحج : ٤٥.

(٣) هو جرير، ديوانه ١٧، وانظر أمالي ابن الشجري ١٠٦/١، وابن يعيش ١١٠/٣، ١٣٥/٤ والخزانة ٢٩٧/٥، والمفنى ٤٩٥، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٤٦/١، ٢١٢، ١٤٢/٢، والأشمونى ٨٧/٤

وفي الشطر الثاني عدة روايات. والأباطح : جمع أبطح، وهو مسيل واسع للماء، فيه دُقاق الحصى. والمعنى أن هذا الصديق من فرط مودته ومحبة لك بعد مصيبتك كأنها مصيبته هو.

(٤) الكتاب ١٧٠/٢، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٢١٣/١ ويردّى «أمام الألف» والمدجج : الملابس للسلح كاملا، ويردّى : يمشى الرُديان، وهو ضرب من المشى فيه تبختر. والمقتع : المغطى رأسه بالسلح، كالبيضة والمغفر وغيرهما.

وَكَايْنِ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ
يَجِيءُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَرْدِي مُقْنَعًا

قال سيبويه : إن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (مِنْ) ^(١).

ووجه ذلك المبرد بأنه إذا قال : كَأَيُّ رَجُلًا أَهْلَكْتُ، يجوز أن يكون تمييزاً
فيكون في معنى (جَمِيع) ويجوز أن يكون مفعولاً بـ (أَهْلَكْتُ) أي كَأَيُّ رَجُلًا
أَهْلَكْتُ رجلاً؛ فيكون الرجلُ واحداً، فإذا أُدْخِلَ (مِنْ) بيّن ذلك المراد، وكذلك تقول
على ما اقتضاه هذا الكلام : أعطيتُه كَذَا مِنْ درهم.

ثم إذا تقرر هذا فيقال هذا الكلام مُعْتَرِضٌ مِنْ أوجه :

أحدها : أنه شَبَّهَ (كَأَيُّ) و(كَذَا) بـ(كَمْ) و(كَمْ) على قسمين : خَبَرِيَّةٌ،
واستفهاميَّةٌ، أما الاستفهامية فلاحظْ لـ(كَأَيُّ وَكَذَا) فيها، لأنهما عَرِيَّانِ عن
معناها، إلا ما حكى المؤلف في (كَأَيُّ) شاذاً مُسْتَقَرِّئاً من حديث أبي مع ابن
مسعود حيث قال له : كَأَيُّ تَعْدُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ ^(٢)؟ فقال عبدالله : ثلاثاً
وتسعين . كانه قال : كَمْ تَعْدُ؟ ولم يأت في غير هذا، فلا مَعْوَلٌ على قياسِ مثله،
ولا ثبوتَه مِنْ غير ذلك.

وأما الخَبَرِيَّةُ : فهي التي حُمِلَا عليها، ولذلك قال في «التسهيل» : معنى
(كَأَيُّ) و(كَذَا) كمعنى (كَمْ) الخَبَرِيَّةُ ^(٣). وإذا ثَبِتَ هذا فإِطلاقُ القول في (كَمْ)
يُؤْخَذُ له مِنْهُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

(١) الكتاب ٢/١٧٠.

(٢) في (س) «تقرأ سورة الأحزاب» وفي (ت) «تقرأ سورة الأحزاب تعد».

(٣) التسهيل : ١٢٤.

إمّا أنها مثلُ أحدِ قِسْمِيَّهَا غيرَ معيّن، وإمّا مثلُهَا في كِلَا قِسْمِيَّهَا،
فيكون مستعملَيْن في الخبر والاستفهام مثل (كَمْ) وهذا لا / يقوله أحد. ١٣.

والثاني : أنه ذكر نصب التمييز، ولم يبيّن كونه مفرداً، أو مجموعاً
أو يجوز فيه الأمران، والحكم فيه الأفراد لا غير، بخلاف ممیز (كَمْ) فإنه
قد يكون مفرداً أو مجموعاً، وترك التقييد بالأفراد يوهم جواز كونه
مجموعاً، وذلك إخلال.

والثالث : أنه أطلق القول في جواز إلحاق (مِنْ) للتمييز اللاحق
لهما، إذ قال : «وَبِهِ صِلْ مِنْ تُصِيبُ» وضمير «بِهِ» عائد على تمييز «هَذَيْنِ»
والإشارة لـ (كَأَيْنُ) و(كَذَا) فالتمييز المراد في كلامه تمييزهما معاً.
فأما إلحاق (مِنْ) لتمييز (كَأَيْنُ) فقد تقدّم بيانه. وأما إلحاقه لتمييز
(كَذَا) فغير مستقيم بنص المؤلف نفسه، لأنه ألزمه النصب مطلقاً.

قال في «الشرح» : وأما (كذا) فلم يجيء مميّزها إلا منصوباً،
وأنشد عليه بيتاً لم أقيده^(١).

وقال ابن خروف : ولا يكون مفسّر (كَذَا وَكَذَا) إلا منصوباً، لأنها
حُمِلَتْ على (كَمْ) في الاستفهام في النصب، ولم أر نصّاً مخالفاً لهذين،
فعبارته مُخْتَلَةٌ.

والجواب عن الأول أن يقال : إنما شبّه الناظم (كَأَيْنُ) و(كَذَا)
بـ(كَمْ) التي هي أعم من الاستفهامية والخبرية، لأنها، في كِلَا قِسْمِيَّهَا،

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١٢٢/٢) والبيت هو قول الشاعر :

عَدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ يُوسَاكَ ذَاكِرَا كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ تُسَيِّ الْجَهْدُ

وانظر فيه أيضاً : المغنى ١٨٨، والعيني ٤٩٧/٤، والتصريح ٢٨١/٢، والهمع ٨٦/٤، والدرر

٢١٢/١، والأشعوني ٨٦/٤.

كناية عن عدد مُبْهِمٌ مُحْتَاجٌ إِلَى التفسير، وَكُونُهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الاستعمال مِثْلَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ أَوَّلًا - أَمْرٌ آخَرُ، مَحَلُّ بَيَانِهِ اللُّغَةُ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْقَصْدِ وَصَحَّتِهِ أَنَّ سَيَبَوِيهَ فَسَّرَهُمَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ (كَذَا) قَالَ : وَهُوَ مُبْهِمٌ فِي الْأَشْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ) وَهُوَ كِنَايَةٌ لِلْعَدَدِ بِمَنْزِلَةِ (فُلَانٍ) (١).

ثُمَّ قَالَ : وَكَذَلِكَ : كَأَيُّنُ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ زَعَمَ ذَلِكَ يُونُسُ (٢).

وَإِذَا كَانَ هَذَا الْقَصْدُ صَحِيحًا أَنْ يُصَارَ إِلَيْهِ كَانَ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ أَوَّلَى، وَلَيْسَ بِمُنَاقِضٍ لِتَفْسِيرِ مَنْ فَسَّرَهُمَا بَأَنَّهُمَا مِثْلَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ لِأَنَّهُمَا مَعَ صَحَّةِ التفسير لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي الْخَبَرِ، فَلَا إِبْهَامٌ وَلَا إِيهَامٌ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي : أَنَّ قَصْدَهُ الْإِفْرَادُ، وَيُؤْنِسُ بِهِ أَنَّهُمَا مَحْمُولَانِ عَلَى (كَمْ) وَلَمَّا كَانَ الْمَنْصُوبُ فِي بَابِ (كَمْ) لَازِمُ الْإِفْرَادِ كَانَ مَا أَشْبَهَهُ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ فِي بَابِ « الْعَدَدِ » لَا يَكُونُ فِي النِّصْبِ إِلَّا مَفْرَدًا، فَلَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِ تَوْهَمُ الْجَمْعِ، وَفِي هَذَا الْجَوَابِ مَا تَرَى.

وَأَمَّا الِاعْتِرَاضُ الثَّالِثُ فَوَارِدٌ عَلَيْهِ، وَلَا أَجِدُ لَهُ الْآنَ مَخْلَصًا مِنْهُ.

(١) الْكِتَابُ ١٧٠/٢.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ١٧٠/٢.

{ الحكاية }

١٣١

/ إْحْك بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ

عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْحِينَ تَصِلُ

الحكاية في اصطلاح النحويين : أن تَنْطِقَ بِمِثْلِ مَا نَطَقَ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ،
أو بِيَعْضِهِ، أو بِمَا يُؤَدِّي إِعْرَابَهُ، إِشْعَارًا تَتَعَلَّقُ مَا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ.

فَإِذَا قُلْتَ : قَالَ زَيْدٌ : عَمْرُو مَنْطَلِقُ، فَانْتَ قَدْ أَتَيْتَ بِمِثْلِ كَلَامِهِ لِتُعْلِمَ
أَنَّ مَا نَطَقْتَ بِهِ هُوَ عَيْنُ مَا نَطَقَ بِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا نَطَقْتَ بِيَعْضِهِ.

والحكاية على ثلاثة أقسام :

حكاية الكلام كله، وهذا هو المَحْكِيُّ بالقول، والمحكى في باب
«التَّسْمِيَةِ بِالْجُمْلِ» وما أَشْبَهَهَا، نحو قُلْتَ : عَمْرُو مَنْطَلِقُ، ونحو : تَأْبُطُ
شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ الْمُسَمَّى بِهِ.

وهذا القسم لم يتعرض له الناظم في هذا النظم أصلاً، ولا أشعر
بحكم من أحكامه إلا بالانجرار^(١)، فحيث تَكَلَّمَ عَلَى كَسْرٍ (إِنْ) وَفَتْحًا قَالَ
هَنَالِك : «أَوْحِيَتْ بِالْقَوْلِ» وَحَيْث تَكَلَّمَ عَلَى (الْعَلَمِ) وَأَقْسَامِهِ قَالَ : «وَجُمْلَةٌ
وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا» وَفَصَّلُ «حِكَايَةِ الْقَوْلِ» وَفَصَّلُ «التَّسْمِيَةِ» مَعًا أَهْمَلَهُ^(٢)،
كَمَا أَهْمَلَ مِنْ بَابِ الضَّمَاثِرِ «الْفَصْلُ» وَغَيْرَ^(٣) ذَلِكَ.

(١) يعنى : استطرادا، وتبعاً لغيره.

(٢) أى لم يذكره في «الالفية».

(٣) يعنى ضمير الفصل.

والثاني : حكاية بعض الكلام.

والثالث : حكاية مثل الإعراب الحاصل في بعض الكلام وهذان الفصلان هما اللذان تكلم عليهما هنا.

وابتدأ بالثالث، وهو حكاية مثل الإعراب فقط، وذلك بـ(أى) وبـ(من) إذا قصد بهما حكاية النكرات، فإن قصد بهما حكاية المعارف الذي يذكر في القسم الآتي بعد هذا إن شاء الله.

وكان الأصل في حكاية النكرات بـ(أى) أو (من) أن تذكر معهما المحكيّات، كما تُذكر المعارف، لأنه هو المقصود بالحكاية، لكن إنما يحكى في الاستعمال بالأداتين خاصة، وذلك قوله في (أى) : «احك بِأَيِّ مَالٍ مَنكُورٍ» وكذلك قال في (من) وسبب ذلك أنه إذا قيل لك : جاعى رجل، فأردت أن تُعيد لفظ «الرجل» فإمّا أن تعيده معرفة أو نكرة على ما كان، فإن أعدته نكرة، وهو القياس في الحكاية، لم يستقم، لأن النكرة إذا أعيدت بلفظها لم يفهم منها أن مدلولها هو الأول.

(ألا ترى أنك إذا قلت : أكرمت رجلاً وضربت رجلاً، لم يفهم أن الثاني هو الأول^(١)) ولهذا أخذ كثير من الناس «إن لكل عسرٍ يسرين» من قوله تعالى : [فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا]^(٢). لأنه لو أراد اليسر الأول لقال : إن مع العسر اليسر، كما قال تعالى : {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}^(٣).

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وزُيِّدته من (س، ت).

(٢) سورة الشرح : ٦، ٣.

(٣) سورة المزمل : ١٥، ١٦.

وإن أعدت الرجل المقصود / حكايته بالالف واللام، وهو القياس، لم ١٣٢
تَجُزْ حكايته، لأن لم يُعَد بلفظه، فانتصرفوا عن هذا إلى حكاية إعرابه
خاصة، وذلك بـ (أى) و(من).

وشرع في الحكاية بـ(أى) فقال : (احك بِأَيِّ مَا الْمَنْكُورِ سُئِلَ عَنْهُ
بِهَا)

«ما» واقعة على الإعراب وغيره، من الأفراد والتثنية والجمع،
والتذكير والتانيث، ونحو ذلك وهى الأحوال الحاصلة في النكرة المحكية،
يَعْنَى أَنَّكَ تَحْكِي بلفظ (أى) ما استقرَّ للاسم النكرة إذا أُريد السؤال عنه
بها، وذلك أَنَّ الحكاية إنما تقع بـ(أى) أو (من) إذا سُئِلَ عنه بإحدى
الأداتين، فتقول لمن قال : (رأيتُ رجلاً) : أياً، ولن قال : (جأني رجل) :
أى، ولن قال : (مررتُ برجل) : أى، فسألت عن تعيينه بـ(أى) وقوله :
«فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ» يَعْنِي يَعْنِي أَنَّ الحكاية بـ(أى) لاتختصُّ
بالوقف، كما تختصُّ به (من) كما سيأتى إن شاء الله، بل يجوز لك إذا
وصلتَ أن تقول في (جأني رجل) : أياً ياهذا؟ وفي (مررتُ برجل) : أى
يافتى؟ وفي (رأيتُ رجلاً) : أياً يافتى؟

وكذلك إذا وقفت، فتقول في حكاية المنصوب : أياً؟ واقفًا على
الالف، وفي حكاية المرفوع والمجرور : أى، بالإسكان أو الإشمام أو غيره،
هذه حكاية المفرد المذكور.

فإن حَكَيْتَ المفردَ المؤنثَ قلتَ في الوصل إذا قلت لك : (رأيتُ
امراًة) : أَيْةُ يافتى؟ أو قيل لك : (هذه امرأة) : أَيْةُ يافتى، وفي الجر : أَيْةُ
ياهذا، وتقول في الوقف : أَيْةُ، بإبدال التاء هاء،

وفي التثنية : (أَيَانُ؟) في الرفع و(أَيَيْنُ؟) وفي الجمع : (أَيُونُ؟)

و(أَيُّن؟) في المذكر، و(أَيَّات؟) في المؤنث، هذا الذي أُعطي كَلامُه، وهى اللغة الشُّهرى، وفيها لغة ثانية، وهى إبقاء (أَيُّ) في المؤنث والجمع على حالها في الإفراد.

قال المبرد : ولو أفردتَ (أَيَّاً) في الاثنين والجمع، وذكَّرتَه في المؤنث لجاز^(١). و(أَيُّ) إذا حُكى بها باقيةً على أصلها من الإعراب، فلذلك إذا حكيتَ بها المفردَ عاملتها معاملة اسمٍ مُنَوَّن، فلا تُلحق آخرها شيئاً زائداً، بخلاف (مَنْ) فإنك تُلحق المَدَّاتِ علامةً على الإعراب.

وكذلك تُنَى (أَيَّاً) وتجمعها كالجمع الحقيقي، بخلاف (مَنْ) فإنها مَبْنِيَّة، فما لُحِقَ آخرها من علامة فهو دليلٌ على حالة المَحْكى، من تثنيةٍ وغيرها، لا أنه يُنَى أو يُجمع حقيقةً، إذ من شرط ذلك الإعرابُ كما تقدم ذكره.

وقوله / : «في الوقفِ أو حينَ تَصِلُ» يعنى أن الحكاية بـ(أَيُّ) هنا ١٣٣ مطلقة في الوصل والوقف، وإنما كان كذلك لأن (أَيَّاً) كزيد وعمرو في دخول التنوين، فكان حكمه في الوصل والوقف كحكم زيد، بخلاف (مَنْ) فإنها في الوصل مَبْنِيَّة على السكون، فليس لها ما يلحقها، من إعراب، ولا علامة تثنية ولا جمع، لأنها غيرُ مستَحِقَّة لذلك، فالحقوها العلامات في الوقف، إذ لم تَقوَ قُوَّة (أَيُّ) في الحكم.

ثم أخذ الناظم يذكر حكم (مَنْ) مع النكرات فقال :

(١) عبارة المبرد في «المقتضب» (٢/٢٠٢) هى : «وإن شئت قلت في جميع هذا، ذكراً كان أو أنثى، جميعاً كان أو واحداً : أَيْ يافى إذا كان مرفوعاً، وأَيَّاً وأَيُّ، إذا كان منصوباً أو مخفوضاً، لأن «أَيَّاً» يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد، وللمؤنث على لفظ المذكر، وكذلك التثنية، لأنها بمنزلة (مَنْ) و(ما) لأنهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد، وإنما جاز في «أَيُّ» التثنية والجمع لأن أخواتها لأنها تضاف وتفرّد، ويلحقها التنوين بدلا من الإضافة، فلذلك خالفت أخواتها».

وَوَقَّفَا أَحَكَّ مَا لَمِنْكَوَرٍ بِمَنْ
وَالنُّونَ حَرَكَ مُطْلَقًا وَاشْبَعْنَ
وَقُلْ مَنَانٍ وَمَنْيْنٍ بَعْدَ دَلِي
إِلْفَانٍ كَابْنَيْنٍ وَسَكَنٌ تَعْدِلِ
وَقُلْ لِمَنْ قَالِ أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ
وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُتْنَى مُسَكَّنَةٌ
وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ الثَّاءَ وَالْأَلِفَ
بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِيسْوَةٍ كَلِفُ
وَقُلْ مَنُونٍ وَمَنْيْنٍ مُسَكَّنًا
إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا
وَبِإِنْ تَصِلُ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْصَلُفُ
وَنَادِرٌ مَنُونٌ فِي نَظْمٍ عُرِفُ

لَمَّا كَانَتْ (أَيُّ) مَعْرَبَةً، تَصْلُحُ لَوُجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَصِفَةُ تَصْلُحُ عَلَى الْجُمْلَةِ
لِلتَّنْثِيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَالتَّانِيثِ، لَمْ يَحْتَجِ النَّازِمُ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ كُلِّهِ، بَلْ قَالَ : أَحَكَّ
بِهَا مَا لَمِنْكَوَرٍ، وَاكْتَفَى بِذَلِكَ، عَلِمًا بِأَنَّهَا تَقْبَلُ تِلْكَ الْأَحْكَامَ كَسَائِرِ الْمَعْرَبَاتِ.
وَأَمَّا (مَنْ) فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، لَا تَصْلُحُ لِلْحَاقِ إِعْرَابٍ، وَلَا تَنْثِيَةَ، وَلَا جَمْعَ، وَلَا تَانِيثَ.
وَالْحِكَايَةُ بِهَا لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ لَحَاقِ عِلَامَاتٍ تُؤَدِّي تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْلاحِقَةَ
لِلْمَحْكِيِّ ضَرُورَةً، فَاحْتَاجَ إِلَى ذِكْرِهَا وَتَفْصِيلِهَا، إِذْ لَا تَنْضَمُّ إِلَى عَقْدٍ، حَتَّى تَعْدَ
بِأَشْخَاصِهَا.

ثُمَّ إِنَّ (مَنْ) لَهَا حَالَانِ : حَالُ وَصْلٍ، وَحَالُ وَقْفٍ، لِأَنَّهَا الْحَالُ الَّتِي تَكُونُ
فِيهَا الْحِكَايَةُ، فَقَالَ : «وَوَقَّفَا أَحَكَّ مَا لَمِنْكَوَرٍ بِمَنْ» .

يَعْنَى أَنَّ النُّكْرَةَ يُحْكَى مَالَهَا مِنْ حَالِ إِعْرَابٍ، وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ، وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ، بِلَفْظِ (مَنْ) فِي الْوَقْفِ، أَيْ إِذَا وَقَفَ، أَيْ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى (مَنْ).

لَكِنْ إِذَا حَكَيْتَ بِهَا فَلِلْمَحْكِيِّ بِهَا سِتُّ أَحْوَالٍ :

الحالة الأولى : حالة الإفراد والتذكير، وهي التي ابتدأ بها فقال :
«وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ».

والذي دَلَّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ الْإِفْرَادَ أَنَّهُ أَتَى / بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّثْنِيَةِ ١٣٤
وَالْجَمْعِ. وَالَّذِي دَلَّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ التَّذْكِيرَ إِتْيَانُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّأْنِيثِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَحْكِيَّ لَا يُذَكَّرُ مَعَهَا، فَذَكَرَ هُنَا أَنَّ النُّونَ مِنْ (مَنْ)
تُحَرِّكُ لِلْقَا، يَعْنِي بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ : الضِّمَّةِ، وَالْفَتْحَةِ، وَالْكَسْرِ، لَا يُقْتَصَرُ
بِهَا عَلَى حَرَكَةٍ دُونَ حَرَكَةٍ، وَتُشَبَّعُ بَعْدَ ذَلِكَ الْحَرَكَاتُ، فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا الْأَحْرَفُ
الثَّلَاثَةُ : الْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ، فَمِنْ الْفَتْحَةِ الْأَلْفُ، وَمِنْ الضِّمَّةِ الْوَاوُ، وَمِنْ
الْكَسْرِ الْيَاءُ.

وَهَذَا كُلُّهُ حِكَايَةُ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي لِلْمُنْكَرِ الْمَحْكِيِّ، وَهِيَ الرِّفْعُ
وَالنَّصَبُ وَالْجَرُّ، فَتَقُولُ إِذَا حَكَيْتَ (جَاعَنِي رَجُلٌ) : مَنْوٍ، أَوْ (رَأَيْتُ رَجُلًا)
: مَنًا؟ أَوْ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) مَنِي؟

هَذَا هُوَ الْأَعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَمَا حَكَى سَيَبَوِيهِ^(١) عَنْ يُونُسَ :
أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : ضَرَبَ مَنْ مَنًا ؟ فَجَعَلَ (مَنْ) كـ(أَيْ) يُحْكَى
بِهَا فِي الْوَصْلِ - نَادِرٌ يُحْفَظُ، وَاسْتَبْعَدَهُ سَيَبَوِيهِ، وَقَالَ : لَا تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبُ،
وَلَا يَسْتَعْمَلُهُ نَاسٌ كَثِيرٌ^(٢). ثُمَّ أُجْرِيَ (مَنْوَنَ أَنْتُمْ؟) عَلَى هَذَا.

(١) الْكِتَابُ ٤١١/٢.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٤١١/٢.

قال : وينبغي لهذا ألا يقول : منو، في الوقف، ولكن يجعله كائى^(١)، يعنى معرباً،

ولما كان هذا شاذاً لم يبين عليه الناظم. وهذا الذى ذكر في إلحاق الحركات ثم الحروف هو مذهب السيرافي، إذ قال^(٢) : إن الحركات لحقت ببياناً لإعراب المحكى، ثم أشبعوا، فهذه الحروف، كحروف الإطلاق، تبع للحركات، من السكون.

وحكى عن المبرد^(٣) عكس هذه القضية، وأنهم إنما أرادوا أولاً الحروف، ثم أتبعوها زيادة الحركات، فالحروف هى التى أحرزت لفظ الأول.

وصوب ابن خروف ماذهب إليه المبرد، ولم يذكر للتصويب وجهاً.

ومذهب السيرافي هو ظاهر كلام المؤلف في «التسهيل»^(٤) على موافقة النظم، فعلى رأى الناظم تكون الألف والواو والياء من المدات المجهولة، التى تُعينها الحركات التى قبلها، وجملة المدات عشرة^(٥).

ثم ذكر^(٦) ما قال ابن خروف في «باب النُدبة» وما ذكر ابن عبيدة في إعراب المثنى والمجموع، ثم قال^(٦) : وعلى رأى غير الناظم يكون الأمر في

(١) المصدر السابق ٤١١/٢.

(٢)

(٣) انظر : المقتضب ٣٠٥/٢.

(٤) ص ٢٤٨.

(٥) بعد هذا بياض بمقدار كلمة واحدة في جميع النسخ، ولعل الشارح رحمه الله كان يريد أن يذكر أنواع المدات، ولكنه لم يفعل. أو ذكرها واختصرها الناسخ، كما أبينه في التعليق التالى.

(٦) في الأصل، و(ت) «ثم اذكر... ثم قل» بصيغة الأمر، وما أثبت هو الصواب، وتكون هذ العبارة من كلام الناسخ، اختصر به كلام الشارح، والله أعلم.

الأحرف بخلاف ذلك قال ابن الضائع : والأمرُ في ذلك قريب.

الحالة الثانية : حالة التثنية والتذكير، وذلك قوله : «وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْنٍ

بَعْدَلِي إِلْفَانٍ كَابْنَيْنِ».

يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا حَكَيْتَ مَا لِلْمَثْنَى أَلْحَقْتَ عَلَامَتَيْنِ كَعَلَامَتَيِ الْمَثْنَى،

فَتَقُولَ لِمَنْ قَالَ : (إِلَى إِلْفَانٍ) / : مَنْانٌ؟ وَلَمْ يَقُلْ : (رَأَيْتُ أَبْنَيْنِ) أَوْ (مَرَرْتُ ١٣٥

بَابْنَيْنِ) : مَنْنَيْنِ؟ إِلَّا أَنَّ النونين مُسَكَّنَتَانِ، لِأَنَّهُمَا فِي الْوَقْفِ، وَلَا يَكُونُ

الوقف على حركة.

وَأِنَّمَا نَبَّهَ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ : «وَسَكَّنْ تَعْدِلٍ» لِأَنَّهُ أَتَى بِهِمَا فِي النِّظْمِ،

أَعْنَى بِالنُّونَيْنِ فِي (مَنْانٍ وَمَنْنَيْنِ) مُحَرَّكَتَيْنِ، إِذْ لَمْ يُمْكِنْهُ أَنْ يُسَكَّنَهُمَا لِفُلَاً

بِجَمْعٍ سَاكِنَانِ فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ قَافِيَةٍ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْ ذَلِكَ

شَيْءٌ فِي الرَّجْزِ وَلَا فِي غَيْرِهِ، إِلَّا مَا جَاءَ فِي عَرُوضٍ مِنْ أَعَارِيضِ

«الْمِتْقَارِبِ»^(١) وَهُوَ قَوْلُهُ :

رُمْنَا قِصَاصًا وَكَانَ التَّقَاصُ

فَرُضًا وَحَثْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ

وَهُوَ فِيهِ مَخْتَصٌّ بِالْعَرُوضِ أَيْضًا، فَلِذَلِكَ احْتَاجَ إِلَى قَوْلِهِ : «وَسَكَّنْ

تَعْدِلٍ» أَيْ سَكَّنَ النونَ الَّتِي حَرَّكَتُهَا اضْطِرَارًا

تُصِيبُ الْعَدَلَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، لِأَنَّ وَضْعَهَا عَلَى السَّكُونِ، إِذْ هِيَ

مَبْنِيَّةٌ لِمُعَرَبَةٍ، فَلَيْسَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ بِإِعْرَابٍ فِيهَا، لِثَبَاتِ مُوجِبِ

الْبِنَاءِ، وَلَوْ كَانَ إِعْرَابًا لَكَانَ الدَّرَجُ أَوَّلَى أَنْ يُثَبَّتَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ

(١) المِتْقَارِبُ: بحر من بحر الشعر، وزنه (فَعُولُنْ) ثمانى مرات. والعروض من البيت : آخر شطره الأول.

الوقف، وغير على هذا النحو لتكون فيه دلالة على المستنول عنه.

وقد نبّه تمثيله بقوله : «لى الفان» على كيفية الحكاية على الجملة كما تقدم. وإنما أتى بالمثاليين، ولم يقصد حكم الاجتماع في الحكاية، فإنه لو قصد ذلك لكان (من) الأول غير لاحق به علامة، لكونها تنافي الوصل، وذلك أنه إذا اجتمع في الكلام الأول اسمان، فأردت أن تسأل عنهما وتحكيهما - فإمّا أن يختلف إعرابهما أولاً، فإن اختلف أتيت لكل واحد بأداة تحكيه بها، فتقول في (لى الفان كابنين) : من ومنين؟ فتركت العلامة في الأول لأنه غير موقوف عليه، فلاتلحقه العلامة، كما سيأتى في كلامه إن شاء الله.

فإن عكست فقلت : لى كابنين إلفان - قلت : من ومنان؟ وكذلك في الأفراد، تقول في (ضرب رجل، وضربت رجلاً) من؟ وفي (ضربت رجلاً، وجاعى رجل) : من ومنو؟ وعلى هذا السبيل في الأحوال كلها، ولا يجوز أن تننى أو تجمع مع اختلاف الإعراب، لبطلان الحكاية.

وإن اتفق إعرابهما نحو : (جاعى رجل وامرأة) قلت : من، ومنو؟ على سبيل ماتقدم، وكذلك في التثنية والجمع، وكذلك إذا قلت : (رأيت امرأة ورجلاً) قلت : من، ومنان؟ على ماتقدم.

/وقال ابن خروف : ينبغي ألا يجوز هنا (منين) لأنهم كانوا ١٣٦ يجيزون بـ(من) من حيث كان أحدهما موصولاً، وقد ذهب منه العلامة.

ويتركب هنا سائل في الحكاية بـ (من) و(أى)، لاجابة إلى نقلها من حيث قصد الشرح.

الحالة الثالثة : حالة الأفراد والتانيث، وذلك قوله : «وقل لمن قال

أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةٌ.

يعنى أن حكاية المفرد المؤنث بـ(مَنْ) أن تُلْحَق (مَنْ) تاءً، وتُبدِّلُها هاءً للوقف، ويكون ما قبلها مفتوحاً، لأن تاء التانيث التى شأنها أن تُبدل هاءً لأبد من فتح ما قبلها، فتقول لمن قال لك : (أَتَتْ بِنْتُ) : مَنَّة؟ على وزن (سَنَّة) وكذلك إذا قلت : (رَأَيْتُ بِنْتًا) تقول : مَنَّة؟ أو (مررتُ بِبِنْتٍ) تقول : مَنَّة؟

ولم يُنبِّه هنا على اختلاف في آخر (مَنَّة) بحسب اختلاف إعراب المحكى، إعلماً بأن الحكم لا يختلف في التانيث مع الأفراد، فإنها إذ ذاك تُشَبِّه (أَيَّة) في الحكاية بـ(أَي).

ولم يَحْتَج إلى التنبيه على إسكان الهاء، لأنها كذلك وقعت في النظم، والحال حال وقف، فاستغنى عن ذكر ذلك.

ولمَّا كانت (أَيَّة) لا تختلف بحسب اختلاف الإعراب في المفرد أجروا (مَنَّة) مجراها حين أشبهتها، ولمَّا كانت (مَنَّة) على هذا السبيل قاسها يونس على (أَيَّة) مطلقاً^(١)، فأجاز الحكاية بها في الوصل والوقف، فتقول في (جاءتني امرأة) : مَنَّة يا هذا؟ وفي (رأيت امرأة) : مَنَّة يا فتى؟ وفي (مررتُ بامرأة) : مَنَّة يا هذا؟ بتحريك النون قبل التاء، على شاكلة (أَيَّة) من كل وجه، فتكون عنده معربة.

وهذا لم يرتضه الناظم، فلذلك جعل الحكاية بها في الوقف خاصة، وهو رأى سيبويه،

ولم يرتضِ مذهب شيخه يونس، قال : وإنما يجوز هذا على قول شاعرٍ

(١) سيبويه ٤١٠/٢.

قاله مرة، ثم لم يُسمع بعد^(١)، وأنشد^(٢) :

* أَتَوَانَرِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ *

وألزمه سيبويه أنه كذلك ينبغي أن يقول إذا أثر ألا يُغَيِّرَهَا فِي الصلة، قال : وهذا بعيد^(٣).

الحالة الرابعة : حالة التثنية والتانيث، ولما كان حال المثنى هنا معلوماً من حال المثنى في التذكير لم يَحْتَج إلى التثنية على لحاق العلامتين، لكن احتاج إلى التعريف بما زاد على العلامتين، وهو حكم النون التي قبل التاء، فحكى فيها وجهين :

أحدهما : / الإسكان، وهو الأكثر والمعروف في الكلام، وذلك قوله : ١٣٧ «وَالنُّونُ قَبْلَ تَاِ الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ».

يعنى أن هذا هو الحكم المطلق فيها، والقياس المطرد، فإذا حكيت نحو (جاءتني امرأتان) قلت : مثنان، أو نحو (رأيت امرأتين) أو (مررت بامرأتين) قلت : مثنين. قال سيبويه : وإن قال : رأيت امرأتين، قلت :

(١) المرجع السابق ٤١٠/٢.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢، وفوائد أبي زيد ١٢٣، والمقتضب ٣٠٧/٢، والخصائص ١٢٩/١، والخزانة ١٦٧/٦، والعيني ٤٩٨/٤، ٥٥٧، وابن يعيش ١٦/٤، والهمع ٢٤٦/٥، ٢٢١/٦، والدرر ٢١٨/٢، والأشعوني ٩٠/٤، ٢٢٠، والتصريح ٢٨٢/٢.

وعجزه : فَقَالُوا الْجِنَّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا ويَعْدُه : فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ
زَعِيمٌ نَحْسُدُ الْإِنْسَ الطَّعَامًا

وينسب هذا الشعر لسمير بن الحارث، أو لتابط شرا، وهناك أبيات على زوى الحاء تنسب إلى جذع بن سنان الغساني، وعموا ظلاما : نعم ظلامكم.

يذكر الشاعر أن الجن طرقت له ليلاً، وقد أوقد نار الطعام، فدعاهم إلى الأكل معه، فلم يجيبوه وزعموا أنهم يحسدون الإنس لتفضيلهم عليهم بأكل الطعام.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢.

مَنْتَيْنِ، كما قلت : أَيُّتَيْنِ، إلا أن النون مجزومة^(١)، وإنما سَكُنَتْ لأن أصلها كذلك، فـ(مَنْه) أصلها مَنْتٌ، ساكنة النون، كَبِنْتُ، وَهَنْتُ، لكن لَمَّا أَرَادُوا الوقوف عليها حَرَكُوا ما قبلها، فإذا صاروا بها إلى الوصل صِيُرَتْ كما كانت في الأصل.

والوجه الثاني : فَتَحُ النون، فتقول : مَنَّتَانِ، وَمَنْتَيْنِ. وعلى ذلك نَبَّه بقوله : «وَالْفَتْحُ نَزْرٌ» أى قليل، وقد حَكَى ذلك في «التسهيل»^(٢) أيضاً.

والحالة الخامسة : حالة جمع المؤنث، وذلك قوله : «وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِمَنْ بِإِثْرِهَا بِنِسْوَةٍ كَلَفٌ».

يريد أن حكم حكاية جمع المؤنث بـ(مَنْ) أن تصل بها ألفاً وتاءً، فإذا قال : (هذا بنِسْوَةٍ كَلَفٌ)^(٣) قلت : مَنَاتٌ، وكذلك إذا قال : هؤلاء نِسْوَةٌ، ورأيت نِسْوَةً، اللفظ واحد لا يختلف بحسب اختلاف الإعراب، إجراءً له مَجْرَى (أَيَّاتٍ) في جمع المؤنث، والتاء مُسَكَّنَةٌ لأنه موقوف.

وَالْكَفُّ : الِوْلُوعُ بِالشَّيْءِ، كَلِفْتُ بِهِ : كَلَفًا، والصفة منه كَلَفٌ.

والحالة السادسة : حاله جمع المذكر، وذلك قوله : «وَقُلْ مَنُونٌ وَمَنِينٌ مُسَكَّنًا» إلى آخره.

يعنى أنك إذا حكيتَ المجموع تُلْحَقُ الأداة التى بها الحكاية، وهى (مَنْ) واوًا ونونًا في الرفع، وياءً ونونًا في النصب والجر، وتُسَكِّنُ النون، وذلك قوله : «مُسَكَّنًا» لأنه حالة وقف، فتقول لمن قال : (جَاءَ قَوْمٌ) : مَنُونٌ، ولمن قال : (جِئْتُ

(١) المرجع السابق ٤٠٩/٢.

(٢) ص ٢٤٨.

(٣) بعد هذا في نسخة (ت) خرم بمقدار درجتين.

لقوم) : مَنِينٌ، وكذلك لمن قال : (رَأَيْتُ قَوْمًا) مَنِينٌ.

وَأَتَى بِثَالِيْن فِي مِثَالٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ قَصْدُهُ بِذَلِكَ الْحِكَايَةِ الْمَفْرَدَةِ،
أَعْنَى أَنْ يَقَعَ السُّؤَالُ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ، بَلْ أَرَادَ حِكَايَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَرْفُوعِ
وَالْمَخْفُوضِ عَلَى حَدِّثِهِ، وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَقَالَ : وَقُلْ مَنْ وَمَنِينٌ، لِأَنَّ (مَنْ)
الْأُولَى وَقَعَتْ فِي الْوَصْلِ، كَمَا تَقْدَمُ فِي مُثْلِهِ.

و«فُطْنَاءٌ» مَمْدُودٌ، جَمْعُ فُطْنٍ، وَهُوَ الْفَهْمُ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الْفِطْنَةُ كَالْفَهْمِ، يُقَالُ : فُطِنَ لِلشَّيْءِ، إِذَا فَهِمَهُ
وَعَلِمَهُ، وَفُطِنَ، بِالْكَسْرِ، فُطَانَةً، وَفُطَانِيَّةً، وَفِطْنَةً : صَارَ فُطْنًا.

وَبَعْدَ تَقْرِيرِ هَذَا الْحُكْمِ، فَهِنَا مَسْأَلَتَانِ مُتَعَلِّقَتَانِ :

١٣٨ إحداهما : أَنْ / الْحِكَايَةُ بِـ(مَنْ) إِنَّمَا تَكُونُ لِمَنْ يَعْقِلُ، وَهَذَا وَضْعُ
(مَنْ) أَنْ تَكُونُ كَذَلِكَ، عَلَى مَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ النَحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ، بِخِلَافِ
(أَيُّ) فَإِنَّهَا تَكُونُ لِمَنْ يَعْقِلُ وَلَا لَا يَعْقِلُ. فَإِذَا قَالَ : (رَأَيْتُ حِمَارًا) قُلْتَ
(أَيُّ) وَإِذَا قَالَ : (رَأَيْتُ رَجُلًا). قُلْتَ : (مَنْ) و(أَيَّا) إِنْ شِئْتَ، لِأَنَّ (أَيَّا)
تَصْلُحُ لِهَمَا، وَإِذَا قَالَ : (رَأَيْتُ رَجُلًا وَحِمَارًا) قُلْتَ : مَنْ وَأَيَّا، أَوْ (حِمَارًا
وَرَجُلًا) : أَيَّا، وَمَنْ.

وَالنَّازِمُ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي هَذَا النَّظْمِ عَلَى تَعْيِينِ (مَا) وَلَا (مَنْ) وَلَا (أَيُّ)
وَلَا ذَكَرَ عَلَى مَاذَا تَقَعُ، فَقَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ : هَذَا نَقْصٌ، إِذْ يُتَوَهَّمُ مِنْهُ عَدَمُ
الِاخْتِصَاصِ، وَجَوَازُ وَقُوعِ (مَنْ) عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَالْجَوَابُ : أَنْ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَا يُشْعِرُ بِمَقْصُودِهِ، وَأَنْ (مَنْ) إِنَّمَا
يُحْكِي بِهَا مَنْ يَعْقِلُ، وَأَنْ (أَيَّا) بِخِلَافِ هَذَا الْإِلْتِزَامِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أُطْلِقَ الْقَوْلُ
فِي (أَيُّ) وَلَمْ يَقْيِدْهَا فِي الْحِكَايَةِ بِشَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ. وَأَمَّا (مَنْ) فَتَقْيِدُهَا

بالمثل، إذ لم يأتِ بمثال إلا لمن يَعْقِل، فدلَّ ذلك على اختصاص (مَنْ) بمن يُقَل.

وأيضاً المسألة لُغَوِيَّة، ودخولها في النحو بالعرض، فليس تفسير معناها أو معنى غيرها بِضَرُورِيٍّ عليه.

المسألة الثانية : أن ما تقدم في الحكاية هو المشهور في كلام العرب.

وحكى سيبويه عن يونس^(١) : أن ناساً من العرب يلتزمون في الحكاية بـ(مَنْ) المَدَّاتِ الثلاثَ التي للمفرد أبداً، سواءً كانت لمثنى أو مجموع أو مفرد، فيقولون في مَنْ قال : (جَاعَنِي رَجُلٌ) : مَنُو، و(رَجُلَانِ) : مَنُو، و(جَاعَنِي رَجَالٌ) مَنُو، وفي (رَأَيْتُ رَجَالاً) : مَنَّا، وكذلك في (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ) : مَنَّا، وفي (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ) : مَنِي، ونحو ذلك، لا يُعَيِّرُونَ الحكم الحاصل مع المفرد في المثنى ولا مجموع، قالوا : وكذلك في المؤنث يقولون في نحو : (جَاعَتْنِي امْرَأَةٌ) مَنُو، كما في (جَاعَنِي رَجُلٌ) وفي نحو : (جَاعَتْنِي امْرَأَتَانِ) : مَنُو، وكذلك في سائر المثل لا يخالفون الحكم وإن اختلفت الأحوال، والذين يقولون هذا يقولون في (أَيُّ) : أَيُّ وَأَيَّا وَأَيُّ، عَنَى واحداً أو اثنين، أو جماعةً، أو مذكراً أو مؤنثاً.

وإنما فعلوا ذلك حملاً على معنى (مَنْ) لأنه يُعَنَى بها الواحد، والاثنان، والجماعة، والحكم اللفظي باقٍ على إفراده، فتقول : مَنْ قال ذلك؟ وأنت تعنى أكثر من واحد، أو مؤنثاً.

وكذلك (أَيُّ) تقول : أَيُّ قال ذلك؟ فَأَقَرُّوا (مَنْ) و(أَيَّا) على حكم

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

اللفظ، وهو الواحد/. ولما كانت هذه اللغة أقلية لم يذكرها، وذكر اللغة ١٣٩ المشهورة. وهنا تم كلامه على حكم (مَنْ) في الوقف.

وأما حكمها في الوصل فأخذ يذكره فقال : «وإن تصل فلفظ مَنْ لا يَخْتَلِفُ».

يعنى أن (مَنْ) إذا حكيت بها النكرة، فوصلت كلامك، ولم تقف على (مَنْ) فإن لفظها لا يختلف باختلاف الأحوال التى للمحكى، كما اختلف لفظها حالة الوقوف عليها، فتقول لمن قال : (جأني رجل) : مَنْ يا هذا؟ أو (جأني رجلان) مَنْ يا هذا؟ أو (جأني رجال) : مَنْ يا هذا؟

وكذلك في التانيث، ولاتقول منّا يا هذا؟ ولا مَنّة، ولا مَنان، ولا مَنون، ولا مَنات، إذا وصلت. وقد تقدم وجه ذلك، وأن (مَنْ) لا تستحق تثنية ولا جمعاً، ولاتانيثاً، بخلاف (أَيُّ) فإنها صفة مستحقة لذلك، فلم تقو (مَنْ) أن تكون مثلها في الوصل، وليس هاهنا أن توصل (مَنْ) بالمحكى، فإن المحكى إذا كان نكرة مرفوض الذكر، كما تقدم.

ثم نبّه على ما جاء مخالفا لهذا الحكم شاذاً في الشعر، فالحقوا العلامة وصلاً، وذلك قوله : «ونادر مَنون في نظم عريف».

يعنى أن لحاق العلامة في الوصل قد جاء، لكن إنما عريف في النظم، ومختصاً بلحاق الواو والنون، فعين اللفظ المسموع خروجاً عن عهدة السماع، ولأجل ما قال سيبويه^(١) من أنه قول شاعر، قاله مرة، ثم لم يسمع بعد.

والبيت المشار إليه هو قول شمر بن الحارث، وينسب أيضاً إلى

(١) الكتاب ٢/١١٠.

تَأْبُطُ شَرًّا^(١)؛

أَتَوْنَارِي فَقُلْتُ مَنُونٌ أَنْتُمْ

فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُّوا ظَلَامًا

وَيُنْشَدُ أَيْضًا : «عِمُّوا صَبَاحًا» وهو صحيح، وَقَعَ كَذَلِكَ فِي قَصِيدَةِ حَائِثِيَّةٍ مَنْسُوبَةٍ إِلَى إِبْنِ جِذْعَ بْنِ سِنَانِ الْفَسَّائِي^(٢)، فَهَمَا شَاهِدَانِ، لَا كَمَا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِي^(٣).

فَأَتَى فِي الْبَيْتِ بِالْعَلَامَتَيْنِ، وَذَلِكَ فِي الْوَصْلِ، وَحَمَلَهُ سَيْبُويَةُ عَلَى لُغَةٍ مَنٌ قَالَ : ضَرَبَ مَنٌ مَنًّا.

قَالَ : فَإِنَّمَا يَجُوزُ (مَنُونٌ) عَلَى هَذَا^(٤)، فَهُوَ عِنْدَهُ مُعَرَّبٌ كـ(أَيُّ) فَجَمَعَهُ الشَّاعِرُ عَلَى هَذَا.

وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : وَرَبَّمَا احتَاجَ الشَّاعِرُ فَرَادَ هَذِهِ الزَّوَائِدِ فِي الْوَصْلِ.

قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : وَتَوَجَّيْهُ سَيْبُويَةَ أَجُودٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُعَرَّبًا، وَجَمَعُهُ كـ(أَيُّ) قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ : وَيُظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ سَيْبُويَةَ لِأَنَّهُ قَالَ : / يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقُولَ : (مَنُونٌ) فِي الْوَقْفِ، وَلَكِنْ يَجْعَلُهُ كـ(أَيُّ)^(٥) يَعْنِي ١٤٠.

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) انظر العيني ٤/٤٩٩، والأشعوني ٤/٩١، وبعد البيت :

نَزَلْتُ بِشَعْبِ وَادِي الْجِنِّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَ

(٣) قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِي فِي الْجَمَلِ (٣٣٦) : «وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ لَا يَعْرِفُ هَذَا الشَّعْرَ يَرْوِيهِ «عِمُّوا صَبَاحًا» وَهُوَ غَلَطٌ».

(٤) الْكِتَابُ ٢/٤١١.

(٥) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ٢/٤١١.

معرباً، ووجه الزجاج البيت بأنه وقف عن (من) وسكت، ثم ابتدا. وهو بعيد.

وقد حكى الكوفيون أن منهم من يجعل الزيادة في مستأنف الاستفهام، فتقول : مَنْو أنت؟ وَمَنْانِ أنتما؟ وَمَنْونَ أنتم؟ فيكون البيت على هذا. وعلى الجملة فالبيت نادر لا يُقاس عليه.

وكأن قول الناظم : «فى نَظْمٍ عُرِفَ» أنه يُبَكَّت على ما حكى الكوفيون من ذلك، ويكون هذا من فوائد تعيينه لـ (مَنْونَ) والله اعلم.

ولما أتم الكلام على حكاية النكرة أخذ يتكلم فى حكاية المعرفة، فقال :
وَالْعَلَمَ أَحْكِيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ

إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

اعلم أن الاسم المعرفة يصح أن يُؤتى به إثر (من) فى النكرة، ولم يكتفوا بهما فى المعرفة حتى يذكروا الاسم بعدهما، لأن السؤال عنهما من وجهين مختلفين، فالسؤال عن ذات النكرة، لاعت صِفَتِها، فيقول المجيب : زيدٌ أو عمرو. وإذا قيل : رأيتُ عبدَ الله، فإنما يُحتاج إلى تخصيصه^(١) بالنعته، فلا بد من ذكر المنعوت حتى يقال : العاقل، أو الكريم، أو نحو ذلك.

هذا تعليل السيرافى . وأفاد أنه لا يكتفى عن المعرفة بـ (أى) ولا بـ (من) وهو الذى نبه عليه الناظم بقوله : «وَالْعَلَمَ أَحْكِيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ» فلم يكتفِ كما أكتفى فى النكرة.

وتضمن كلام الناظم ما يحكى عن المعارف وما لا يحكى، وما شرط الحكاية

(١) فى جميع النسخ «تلفيظه» وما أثبتته هو الأخرى بالصواب . والله اعلم.

فيما يُحكى.

وجملة ذلك أن كل معرفة اجتمع فيها ثلاثة أوصاف فهو الذي يُحكى في المسألة :

أحدها : أن يكون تعريفه بالعلمية، وذلك قوله : «والعلمُ حُكَيْهٌ» فتقول إذا قيل : (جاء زيد) : مَنْ زيد؟ وإذا قال : (رأيتُ زيدا) : مَنْ زيدا؟ وإذا قال : (مررتُ بزيد) : مَنْ زيد؟ فتأتى به على إعراب الكلام الأول في اللفظ، وإن كان إعرابه في التحصيل مبتدأ أو خبر مبتدأ، وكذلك (أى) و (مَنْ) في حكاية النكرة.

فلو كان الاسم غير علم لم تجز حكايته. فإذا قيل : (رأيتُ أخاك) قلت : مَنْ أخوك؟ أو (مررتُ بالرجل) قلت : من الرجل؟ فترفعه لاغير، ولا يحكى إلا على قول من قال / : دُعْنَا من تَمْرَتَانِ، وقد قيل له : ما عنده ١٤١ تَمْرَتَانِ، وليس بقُرْشِيَّاء، لمن قال : أليس قُرْشِيَّاء؟ وهو قليل ضعيف لا يبنى على مثله قياس^(١). والفرق أن الأصل والقياس ألا يجوز، ولذلك قال سيبويه: وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أَقْيَسُ الوجهين^(٢). غير أنهم أرادوا أن يحكوا كلام المسنول لئلا يتوهم أن السؤال عن غير مَنْ قُدِّم، وأيضا الحكاية تغيير، والأعلام كثرت في كلامهم، فأجازوا فيها لذلك ما لم يُجيزوا في غيرها، كالترخيم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فلذلك اشترط هنا العلمية.

ويجوز مجرى (زيد) و (عبد الله) في جواز الحكاية الكنية واللقب،

(١) الكتاب ٢، ٤١٣، والأشعوني ٩٢/٤.

(٢) الكتاب ٢، ٤١٣.

لأنهما من أقسام العلم، وقد قال في باب العلم : «وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا»
فتقول إذا قيل لك : (رأيتُ أبا عبد الله) : مِنْ أبا عبد الله؟ وإذا قيل لك :
(مررتُ بِقُفَّة) مَنْ قُفَّة؟ وهذا ظاهر.

وهذا الوصف يقتضى أن الناظم لم يَرْتَضِ مَا رَوَى عن يونس أن الحكاية
جائزة في جميع أقسام المعارف، فتقول في مَنْ قال : (رأيتُ أَخَاكَ) مَنْ أَخَاكَ؟
وفى مَنْ قال : (رأيتُ الرجلَ) : مَنْ الرجلُ؟ ونحو ذلك.

وهذا المذهب غير مَرْضَى عند سيبويه والمحققين، وإنما ذلك عندهم كقوله
: دَعْنَا من تَمَرَتَانِ، وأيضاً فهو غير مسموع^(١)، وإنما لم يَرْتَضِ الناظم إمَّا
لضعف النقل عن يونس، إذ حكاه المبرد عن يونس في «مُقْتَضَبِهِ»^(٢) ولم يحكه
عنه سيبويه، فغمزه السِّيرافي بأن قال : لا أدري من أين له هذه الحكاية؟ وإمَّا
لضعف الجواز في القياس، فإن للأعلام من التغيير ما ليس لغيرها كما تقدم.

قال سيبويه : ولا يجوز في غير الاسم الغالب، لأنه الأكثر في كلامهم، وهو
الأول الذي به يتعارفون^(٣).

والثاني : أن يكون السؤال عنه ب (مَنْ) فإذا كان كذلك جارة الحكاية،
كالمثل المتقدمة، فإن سئل عنه ب (أَيُّ) لم تجز الحكاية، فإذا قيل : (رأيتُ زيداً)
قلت : أَيُّ زيد؟ أو (مررتُ بزيد) قلت : أَيُّ زيد؟ لذلك قال سيبويه : فإذا قيل :

(١) انظر : الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) عبارة المبرد المقتضب (٣٠٨/٢) هي «وكان يونس يجرى الحكاية في جميع المعارف، ويروى، بابها
وياب الأعلام واحد».

(٣) عبارة سيبويه كاملة، كما في الكتاب (٤١٣/٢) هي : «فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً غالباً
على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم، وهو العلم
الأول الذي به يتعارفون».

(رأيت زيدا) قلت : أى زيد؟ فليس إلا الرفع، تُجرىه على القياس^(١).
ووجهوا اختصاصَ الحكاية بـ (مَنْ) بوجهين :

أحدهما : كثرة استعمال (مَنْ) قال سيبويه : وإنما جازت / ١٤٢
الحكاية فى (مَنْ) لأنهم لـ (مَنْ) أكثر استعمالاً، وهم يغيرون الأكثر فى
كلامهم عن حال نظائره^(٢).

والثانى : أن (مَنْ) مبنية لا يظهر فيها قبحُ الحكاية لسكونها فى كل
حال، بخلاف (أى) فإنه لو حكى بها فقيـل : أى زيدا؟ وأى زيد؟ لظهر
القبح فى اختلاف إعرابى المبتأ والخبر.

قال ابن الضائع : والأول أولى، وعليه اعتمد سيبويه، وعلل ابن
خروف بالوجهين، وزاد ثالثاً وهو كون (مَنْ) على حرفين. وفى ضمن هذا
الشرط حصل حكم (أى) فى باب «الحكاية» من كلام الناظم، فلم يُغفل
ذكر ذلك.

والثالث : خلُو (مَنْ) من أن يقترن بها عاطفٌ داخل عليها، فإنه إذا
كان كذلك لم تجز الحكاية، ورجع إلى القياس، فإذا قيل لك : رأيت زيدا،
فقلت : ومن زيد؟ فليس إلا الرفع، وكذلك فى : مررتُ بزید، ونحوه. وكذلك
الفاء إذا قلت : فمن زيد؟

وسبب ذلك أن الغرض بالحكاية بيان أن المسئول عنه هو المتقدم
الذكر لاغير، فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسئول صار فى ذلك
بيان أن المسئول عنه هو الأول، لأنك لا تبدئ سؤالاً عاماً لم يذكر مصدراً

(١) الكتاب ٢/٤١٤.

(٢) المصدر السابق ٢/٤١٤.

بحرف العطف، إذ كان حرف العطف لازماً للتوسط بين معطوف ومعطوف عليه.

ثم النظر في هذا الكلام من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكره من الحكاية عند اجتماع الشروط هي لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ولا يحكون، بل يقولون لمن قال : (جاء زيد، أو رأيتُ زيداً، أو مررتُ بزيد) : مَنْ زيدُ؟ بالرفع، قال سيبويه : وهو أقيسُ الوجهين^(١)،

وإذا كان كذلك فاقْتصارُه على إحدى اللغتين، مع أن الأخرى فصيحٌ ومشهورةٌ وغيرُ قاصره في الكثرة والقياس عن غيرها، غيرُ لائق بهذا المختصر، بل كان حقه أن يذكرهما، كما ذكر اللغتين في باب (فَعَالٍ) فيما لا ينصرف^(٢)، وغير ذلك.

والثاني : أنه أخلَّ ببعض الشروط في لغة أهل الحجاز، ولابد منها، وتركها إخلالاً، وذلك أن الناس ذكروا لها خمسة شروط، الثلاثة المذكورة.

والرابع : ألا يكون الاسم المراد حكايته متبوعاً بتابع بيان، ألا ما جعل مع تابعه كالكمة الواحدة، وذلك نحو ما تقدم، فإن كان متبوعاً

بنعت، نحو مررتُ/ بزيدٍ الطويل، أو يعطف بيان، نحو : مررتُ بزيدٍ أبي ١٤٣
عبد الله، أو بتوكيد، نحو : مررتُ بزيدٍ نفسه، أو ببَدَل^(٣)، نحو : مررتُ بزيدٍ أخيك - فلا سبيل إلى الحكاية، فلا تقول فيها كلها إلا (مَنْ زيدُ

(١) الكتاب ١٢/٢، وعبارته «هو أقيس القولين».

(٢) انظر : ٥ / ٦٦٩ - ٦٧٠.

(٣) هنا آخر ما سقط من نسخة (ت).

الطويل؟) بالرفع، و (مَنْ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ؟) و (مَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ؟) و (مَنْ زَيْدٌ أَخُوكَ؟) وإنما فُعِلَ ذلك استغناءً بإطالته عن الحكاية، وذلك أن الغرض بالحكاية بيان أن المسئول عنه هو المتقدم الذكر لا غير، وإذا ذكر الاسم الأول منعوتاً، أو معطوفاً عليه، أو مؤكّداً، أو مبدلاً منه، ثم أعيد كذلك في السؤال عُلِمَ أن السؤال وارد على ذلك المذكور، فلم يُحتج إلى الحكاية، كما لم يُحتج إليها مع عطف جملة السؤال بالواو.

فإن كان التابع مع ماتبعه كالشيء الواحد جازت الحكاية، نحو : رأيت زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، فيمن جعلهما بعنزة اسم واحد، فإن تقول : مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو؟ والخامس : ألا يكون معطوفاً عليه بالحرف، لكن هذا الشرط ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وذلك أنك إذا عطفت في الجملة المسئول عنها، فسُئِلَ عنها، فإن سيبويه نقل عن يونس أنه يردّه إلى الأصل والقياس، فإذا قيل : رأيت زَيْدًا وَعَمْرًا، قلت : مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرٍو؟ هكذا مطلقاً، وذلك لأنه يظهر منه السؤال عن المذكور، لأنه بعيد أن يُسأل عن غيره، واتفق في ذلك الغير أن شُرْكُ معه مثلَ ما شُرْكُ مع الأول، وإذا كان قد تعيّن المسئول عنه فلا فائدة للحكاية، وهذا ما قال يونس^(١).

وحكى سيبويه عن قوم أنهم قَاسُوا وأُتْبِعُوا الثَّانِي الأول، يعنى أنهم حَكَّوْا، لكنهم اعتبروا الأول، فإن كان مما يُحْكى حَكَّوْهُ، وحَكَّوْا معه الثاني، سواء كان مما يُحْكى أولاً، فيقولون في مَنْ قال : (رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَخَاكَ) : مَنْ زَيْدًا وَأَخَاكَ؟ فأُتْبِعُوا أَخَاكَ في لحكاية، وإن كان لا يُحْكى وحده.

وإن كان الأول مما لا يُحْكى تَرَكُوا الحكاية، وأُتْبِعُوا الثَّانِي الأول في ترك

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

الحكاية، وإن كان مما يُحكى وحده فيقولون في مَنْ قال : (رأيتُ أخاك زيدا) : مَنْ أخوك وزيدُ، قال سيبويه : وهذا حسن^(١).

فإذا ذكروا (مَنْ) مع المعطوف كان لكل واحد حكمه، فإذا قال :
رأيت زيدا وأخاك، قلت : مَنْ زيدا؟ وَمَنْ أخوك؟ أو قال : رأيت أخاك /
١٤٤ وزيدا، قلت : مَنْ أخوك؟ وَمَنْ زيدا، وشبَّهه سيبويه بقولهم : تبا له وويحاً،
فَتَتَّبِعُ إذا لَمْ تَذْكُرْ «لَهُ» فإذا ذكرتَ «لَهُ» كان لكل حكمه، فقلت : تبا له،
ويح له^(٢).

فالحاصل أن المعطوف والمعطوف عليه بالحرف إننا الأيْحَى أصلاً،
وإمّا أن يُعتبر المتقدم، وذلك إذا لم تُكْرَرْ (مَنْ) وكلام الناظم يقتضى
خلاف ذلك كله.

ويمكن الجواب عن الأول بأن ليس من شَرْطه في هذا المختصر أن
يأتى بنقل اللغتين جنسياً، بل قد يَجْتزئُ بنقل لغة الحجاز بين لكونها
أشهر، وبها نزل القرآن.

الأ تراه في باب (مّا) إنما ذَكَرَ الإِعمالَ فيها خاصّةً، وهى لغة أهل
الحجاز وتَرِكَ لغةَ بنى تميم وإن كانت هى الجارية على القياس، كما قال
سيبويه : فذلك غير ضائر. وأما الثانى : فالظاهرُ ورودُهُ، فلو قال مثلاً :

وَالْعَلَمَ أَحْكُ بَعْدَ مَنْ إِنْ يَخْلُ مِنْ

تابع أو مِنْ عَاطِفٍ بِمَنْ قُرِنَ

أو ما يُعطى هذا المعنى - لحصل المقصود، ولم يَبْقَ عليه اعتراض، ويكون
شَرْطُ نَفْيِ التَّبعية مطلقاً بناءً على قول يونس في المعطوف والمعطوف عليه.

(١) المصدر السابق ٤١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١٤/٢، وفيه «تَبَّالَه وَوَيْلَاهُ وَتَبَّالَه، وَوَيْلُ لَهُ».

{ التانيث }

عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ

وَفِي أَسْمَاءٍ قَدْ رُؤِيَ التَّانِيثُ كَالْكَتِفِ

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ أشخاص الجواهر، وهي على قسمين : حيوان وجماد.

والحيوان ضربان : ذكر وأنثى، فاللفظ الموضوع ليدل على الذكر فقط فرقت العرب بينه وبين اللفظ الذي وضع ليدل على الأنثى فقط في أحكام كثيرة، كالأخبار، والوصف، والإشارة، وغيرها.

ولما كان هذان المعنيان لا يكونان إلا للأسماء كانت تلك الأحكام التي قصدت التفرقة بها مختصةً بالأسماء.

ثم إن العرب قسّمت الأسماء الدالة على الأشخاص بالنظر إلى تلك الأحكام على ثلاثة أقسام:

قسم التزمّت فيه أحكام اللفظ الدال على الذكر، وقسم التزمّت فيه الأحكام الدالة على الأنثى، وقسم جوّزت فيه الأمرين.

فإذن التذكير والتانيث، عند النحويين، هو أن يُخبر عن اللفظ على صفةٍ ما، أو يُشار إليه كذلك، إلى غير ذلك من الأحكام الخاصة بكل واحد.

١٤٥ فظهر أن التذكير والتانيث خاص بالأسماء / ولم ينص الناظم على هذه الاختصاص، ولكن لما كانت العلامات الفارقة بين المذكر والمؤنث

التي يذكروها إثر هذا من خصائص الأسماء - أشعر ذلك بكونه للأسماء خاصة، وإلا فالأفعال والحروف لا يصح الإخبارُ عنها، ولا الإشارةُ إليها، ولا تصغيرُها.

فإن قيل : فهم يقولون : الأفعالُ مذكّرة، والحروفُ تذكّر وتؤنث.

فالجواب أن المحققين إنما يقولون في الأفعال : إنها لاتأنيث فيها، لا أنهم يُكَبِّتون لها التذكير، وإن أطلقوا عليها لفظ التذكير فعلى هذا المعنى وأما الحروف فإنما استقرّ التذكيرُ والتأنيثُ فيها، حيث سمّوا بلفظ الحرف، كقوله^(١):

* وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُحْزُونُ *

وهي إذ ذاك أسماء، فيصحُّ فيها التذكير والتأنيث، وبسط الكلام على هذا المعنى موضعٌ غير هذا، فليس هذا من ضرورة هذا الشرح.

وقول الناظم : (عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ كَذَا) تعيينٌ للعلامة، وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت استحقاق لها.

والقاعدة أن العلامة إنما تلحق ما لا يدرك فيه ذلك المعنى المعلم عليه، وأصلُ الأسماء التذكير، لأنه الأغلب عليها، ألا ترى أن أعمَّ الألفاظ الدالة على المعاني الموجودة «شَيْءٌ» و«الشَّيْءُ» مذكّر.

قال سيبويه : لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم يُختصُّ بعد^(٢). يعنى

(١) هو أبو طالب، وانظر : ديوانه ٧، وسيبويه ٢٦١/٣، والخزانة ٤٦٣/١٠، والأغانى ٤٨/٤، والبيت هو:

لَيْتَ شَعْرِي مُسَافِرُ بْنُ أَبِي عَمْرِو وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُحْزُونُ

وهو من عدة أبيات رثى بها مسافرين أبي عمرو القرشى، وكان صديقا له، وكان بهوى هند بنت عتبة وتهواه، ومات غريبا بسببها، وبعده

أَيُّ شَيْءٍ دَمَاكَ أَمْ غَالِ مَرًّا لَنْ وَهَلْ أَقْدَمْتُ عَلَيْكَ الْمُنُونُ

(٢) الكتاب ٢٤١/٣.

أن التانيث إنما يكون في الخاص لا في العام، فالأعم «شئ» وهو مذكر، فإذا خرج عن أصله من التذكير المُدْرَك بغير علامة، فلا بُدَّ من العلامة الدالة على ما خرج إليه، فقالوا : (قائم) إذ أرادوا المذكر، و (قائمة) إذ أرادوا المؤنث، وكذلك : امرؤ، وامرأة، وابنُ وابنة. ونحو ذلك.

وإذا ثبت استحقاق المؤنث العلامة انصرف النظر إلى تعيينها، فعين الناظم للتانيث علامتين، فقال : (علامة التانيث تاء أو ألف).

يعنى أنها منحصرة في هذين القسمين، فلا يوجد في تحقيق الاستقراء علامة ثالثة، وقد عدّها الزجاجي ثلاثاً^(١)، وجعل الثالثة الهمزة في نحو (حمرأء) وجعلها بعضهم خمساً، وعدّ منها الياء في (هذي) و (تفعلين) والكسرة في نحو (ضربت) وجعلها ابن الأنباري^(٢) خمس عشرة علامة، المختص منها بالأسماء ثمانية : الألف المقصورة، والممدودة،

والتاء في نحو : (بنت، وأخت) والتاء في نحو (قائمة، وطلحة) / والألف ١٤٦ والتاء في نحو (الهندآت) والنون نحو (هْن، وأنتن) والكسرة نحو (أنت) والياء نحو (هذي). والباقي في الأفعال والحروف، والثابت من هذه كلها ما ذكره الناظم، أما الهمزة فهي الألف في الحقيقة، لأنها لو كانت الهمزة هي العلامة حقيقة لثبتت في الجمع إذا قلت في (صحرأء) : صَحَارِي، فكنت تقول : صَحَارِي، وهذا لا تقوله العرب، وإنما قالوه بالياء، فصارت في الجمع ياء، فدلَّ على أنها غير أصلية.

وأما الياء في (هذي) فليست بعلامة، وإنما جاء التانيث من

(١) الجمل له : ٢٩١.

(٢) المذكر والمؤنث له : ١٦٦.

الصيغة، وكذلك القول في كسرة (ضَرَبْتَ) ونون (هَنْ) و [تاء] ^(١) (بَنْت، وأُخْتُ) ليست بتاء التانيث، لسكون ما قبلها، وهو غير الألف، وتاء (هِنْدَات) هي المذكورة أولاً، والألف قبلها سبقت للجمع.

وأما الياء في (تَفْعَلِينَ) فضميرٌ عند سيبويه، فهي كالنون في (تَفْعَلْنَ) ولم يقولوا إنها علامة للتانيث، بل صيغةٌ تدل على المؤنث.

وأما مذهب الأخفش فيها فلم يَرْتَضِهِ النازم، وإنما اختار مذهب سيبويه، على ما تقدمت الإشارة إليه في باب (الضمائر).

وقوله : « تاءٌ أو أَلِفٌ » ارْتِضَاءٌ لمذهب أهل البصرة في كَوْنِ العلامة هي التَّاءُ لا الهاءُ، فإنَّ الكوفيين يزعمون أن أصل التاء هاء، ويَعْكُس البصريون.

والدليل على صحة مذهب البصريين أن الوقف موضع تغيير، فالأولى أن يدعى التغيير فيه لا في الوصل.

وأيضاً فقد تآتى التاء علامة حيث لا تُقْلَبُ هاء في الوقف، وذلك في الجمع بالألف والتاء.

وأيضاً فمن العرب مَنْ لا يبدلها هاء في الوقف. وهذه مُرَجَّحات لِمَا ذهب إليه النازم، والخطبُ في المسألة يسير، إذا ليس باختلافٍ في حُكْمٍ يَبْنَى عليه في الكلام شئٌ.

وقوله : (تاءٌ أو أَلِفٌ) فأتى بـ (أو) التي هي لأحد الشينين، إشارةً إلى أنَّ العلامتين لا تتواردان على محلٍّ واحد، فلا تجتمعان في كلمة واحدة. فلا يقال في (نِكْرَى) مثلاً : ذِكْرَاءُ، ولا في - حُبْلَى) : حُبْلَاءُ، لصحة الاجتزاء بإحدهما

(١) ما بين الحاصرتين ليس في نسخ، وزدته لتستقيم العبارة. والله اعلم.

عن الأخرى، وما أُوْهِمَ خلافَ ذلك، فعلى خلاف ظاهره.

ومن ها هنا روى عن أبي عبيدة أنه قال : ما رأيتُ أُظرفَ من أمر
النحويين، يقولون : إن علامة التانيث لاتدخل على علامة التانيث، وهم
يقولون : عِلْقَاءُ.

١٤٧

/ وقد قال العجاج^(١):

* فَكَّرْتُ فِي عِلْقَى وَفِي مُكُورٍ *

يريد أبو عبيدة أنه قال : «عِلْقَى» فلم يصرف للتانيث، ثم قالوا مع
هذا : «عِلْقَاءُ» أى فالحقوا تاء التانيث ألفه.

قال أبو عثمان : كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا، وذلك أن
من قال : (عِلْقَاءُ) فالألفُ عنده للإلحاق بباب (جَعْفَرٍ) كالف (أَرْضَى) فإذا
نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه، وجعل الألف للتانيث، فهي
مع التاء للإلحاق، ومع عدمها للتانيث، ولهذا نظائر كـ (بُهْمَى، وبُهْمَاءُ) و
(شُكَاغَى، وشُكَاعَاءُ) و (سُمَانَى، وسُمَانَاءُ) و (بَاقِلَاءُ، وبَاقِلَاءَةُ) ومن الممدود
(طَرْفَاءُ، وطَرْفَاءَةُ) و (قَضْبَاءُ، وقَضْبَاءَةُ) و (حَلْفَاءُ، وحَلْفَاءَةُ)^(٢) فمن لم
يلحق التاء فالهمزة للتانيث، ومن ألحقها فلغير التانيث.

ثم قال : (وَفِي أَسَاكِ قَدَرُوا التَّا كَالْكَتِفِ) الأَسَاكِ عَلَى (أَفَاعِلٍ) :

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) العِلْقَى : شجر دائم الخضرة، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. والأَرْضَى : شجر ينبت بالرمل،
يطول قدر القامة، وله نور ورائحة طيبة. والبُهْمَى : نبت تحبه الغنم حبا شديدا مادام أخضر.
والشُكَاغَى : شجرة صغيرة ذات شوك، زهرتها حمراء يتداوى به. والسُمَانَى : ضرب من الطير.
والبَاقِلَى والبَاقِلَاءُ : الفول. والطَرْفَاءُ : شجر ليس له خشب، وإنما يخرج عصياً سمحة فى السماء.
والقَضْبَاءُ : القصب الكثير. والحلفاء : نبات أطرافه محدده كئنها أطراف سعف النحل والخصص.

جمعُ أسماءٍ، الذي هو جمعُ اسْمٍ، فأسَامُ جمعُ الجمع، على حذف الزيادة.
ولمَّا كانت علامة التانيث منحصرة في علامَتَيْن، ولكل واحدة حَكْمٌ يتعلّق
بها في الكلام على كل واحد من القسمين، وابتدأ بذكر التاء.

ثم ما فيه التاء على وجهين :

أحدهما : ما ظهرت فيه التاء، فهذا لاتفصيل فيه، ولاحكم يتعلّق به، لأنه
الأصل، إلا ما نذكره في التاء الفارقة إثر هذا.

والثاني : ما لم تظهر فيه العلامة، وهي حقيقة بأن تظهر، فأخذ في التنبية
على ذلك فيها، ويعنى أن الأسماء المؤنثة بالتاء على وجهين :

أحدهما : ما ظهرت فيه ، نحو : شَجَرَةٌ، وَثَمَرَةٌ، وَبَطَّةٌ، وَحَمَامَةٌ، وَتَمْرَةٌ،
وقَائِمَةٌ، وقَاعِدَةٌ.

والثاني : ما لم تلحقه علامة تانيث، بل لفظه لفظُ المذكر، وأجرت العرب
عليه أحكامُ المؤنث، فلا بدُّ من تقدير التاء في ذلك الاسم المؤنث، لأن دخولها فيه
هو الأصل، فإذا لم تدخل كان على تقديرها، نحو ما ذكر من (الكَتِفِ) فإنَّ التاء
مقدّرة فيها.

وتقدير التاء يحتمل معنيين في كلامه :

أحدهما : أن يكون مراده أنها مقدّرة في آخر الكلمة، لا يمنع من ظهورها
مانعٌ إلا الاستعمال، وقد ترجع إذا استعملت استعمالاً آخر، وهذا هو الثاني،
ومنه مثاله، ومنه (عَيْنُ) و (شَمْسُ) و (غَضِبُ) و (قَدَمُ) و (سَاقُ) و (عَضْدُ) و (كَبِدُ)
و (كَرِشُ) و (أُذُنُ) ونحو ذلك، وهو كثير، فهو على تقدير التاء في آخره، حتى
كانك قلت : عَيْنَةٌ، وشَمْسَةٌ، وَغَضَذَةٌ.

والدليل على ذلك ظهورها في التصغير، نحو : كُتَيْفَةٌ، وَعُيَيْنَةٌ، وشُمَيْسَةٌ،

وَفُخْزِيذَةٌ، وَقُدَيْمَةٌ، وَسُوَيْقَةٌ، وكذلك سائرُها، إلا ألفاظًا / جاءت عن العرب ١٤٨
مُصَغَّرَةٌ بغير تاءٍ شذوذاً، وسيأتي ذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى.
فيكون هذا التقدير لا مانعَ له إلا الاستعمال خاصَّةً، من غير أن يكون
مُعَوِّضاً عنه، وعلى هذا ينطبق مثاله إن كان المثال أتى به مقصوداً له.

والثاني : أن يَقْصِدَ ما هو أعمُّ من هذا، وهو أن يكون المؤنث على
تقدير الهاء، سواءً أَظْهَرَتْ في التصغير أم لم تظهر، فهي في حكم المقدَّر.
أما الثلاثي فكما تقدَّم، وأما الرباعي فالحرفُ الرابع فيه قام مقام
الهاء، نحو : عَنَّا قُ، وَذِرَاعُ، وَعُقَابُ، و (لِسَانُ) فيمن أنث و (أَتَانُ) ولذلك
إذا صَغَّرُوا هذا الصَّنْفَ لم يُلْحَقُوهُ الهاءَ إلا ما شَذَّ، ومنَعُوا صرفه، كما
يمنعون صرفَ ما فيه الهاء، فهذا القسم كأن الهاء موجودة فيه لفظاً،
فهي إذن مُقَدَّرَةٌ الظهورِ كالثلاثي، وهذا أولى أن يُحْمَلَ عليه كلامه.

والدليل على أنه على تقدير التاء أنه إذا صَغُرَ المَزِيدُ منه تصغيرُ
الترخيم ظَهَرَتْ، نحو : عُنَيْقَةٌ في (عَنَّا قُ) وَذُرَيْعَةٌ في (ذِرَاعُ) وشبه ذلك،
لكن يُشْكَلُ هذا الكلامُ مع كلامهم في مسألة أخرى، وذلك أنهم
يَقْسِمُونَ المؤنث على ثلاثة أقسام، باعتبار ما يَحْتَاجُ إلى العلامة
وما لا يَحْتَاجُ إليها :

أحدها : ما الاسمُ فيه مستحقٌ للتفرقة بين المذكر والمؤنث، لكون
اللفظ أُطْلِقَ عليهما معاً، وهذا أكثرُ ما يوجد في الصفات، كقائم وقائمة،
وقاعد وقاعدة، وكريم وكريمة، ومنه في غير التاء أَحْمَرُ وَحَمْرَاءُ، وَأَصْفَرُ
وَصَفْرَاءُ، وَأَفْضَلُ وَفُضْلَى، وَسَكْرَانُ وَسَكْرَى، ونحو ذلك.

وقد يكون في الأسماء، كامرئٍ وامرأةٍ، وابنٌ وابنةٌ، ونحو ذلك،

وسياتى ذكره إن شاء الله. فهذا القسم هو الذى إذا لم تلحق العلامة فى المؤنث، وهو محتاج إليها، فهو حقيق أن تُقدَّر فيه الهاء.

والثانى : أن يكون المؤنث مخالفاً لفظه لفظ المذكر، لأنه صيغ دلالة على المؤنث خاصة، فلا حاجة هنا إلى العلامة، لصيرورته معروفاً بالصيغة نفسها، فإن دخلت فيه فلتأكيد التانيث، وذلك نحو : (عناق) فإنه فى مقابلة (جدي) و (رخل) فى مقابلة (حمل) وكذلك : حمار وأتان، وشيخ وعجوز، ورجل وامرأة، و غلام وجارية، وفرس ذكر وحجر، وضبان وضبع، بكر وقلوص، وأسد ولبؤة /، ومن هذا كثير، فكان ينبغى على ١٤٩ هذا ألا يجعلوا مالم تلحق الهاء على تقديرها أصلاً، وإلا فما الفائدة فى هذا؟

والثالث : أن يكون المؤنث لا مشاركة للمذكر فيه، كحائض، وطاهر، وطامث، وقاعد - يعنى عن الحيض - وطالق، ومذكر، ومُحمق، ومُطفل، وذئبة مجر، ومُخشف، مُغزل^(١)، ومُقرَّب - أى قَرَبَ ولادها - نحو ذلك، فهذا أيضاً مما لا يحتاج إلى علامة، فتقديرها مُشكل على هذا.

والناظم قد أطلق القول فى التقدير بقوله : (وفى أسام قدروا التأ كالكتف).

والجواب : أن يقال : الأصل فى التاء أن تدخل للفرقة بين المذكر والمؤنث، كما سياتى بعد إن شاء الله، لكنها قد تدخل قياساً، كما فى

(١) ذئبة مجر : ذات جرو، وهو الصغير من ولد الكلب والأسد والسباع. ويقال : أخشفت الظبية، إذا كان معها خشف، وهو الظبى أول ما يولد، فهو مُخشف، ويقال : ظبية مُغزل، إذا كانت ذات غزال.

الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وقد تدخل سماعاً كما في امرئ وامرأة، وابن وابنة، ورجل ورجلة. وهذا الثاني لاضابط له إلا السماع.

وأما الأول فهو الذي يُنظر فيه، من حيث هو داخل تحت النظر القياسي، ولكن الجميع غير متخلف عن التفرقة، حسبما يأتي أن شاء الله . وهكذا هي في جميع أصنافها، فإذا ظهرت العلامة فذاك، وإذا لم تظهر فالأحكام تبين أنها على تقدير التاء، ويستدل على ذلك بالأحكام كالتصغير وغيره.

وأمّا ما ذكر من نحو : حِمَارٍ وَأَتَانٍ، وَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَشَيْخٍ وَعَجُوزٍ، ٣٩٦
فسماع لا يعتد به في القياس، ومع ذلك فهو في تقدير التاء، بدلالة الأحكام.

وأمّا باب (حَائِضٌ، وَطَالِقٌ، وَمُطْفَلٌ) فالأصل أن تلحقه العلامة، إلا أنه منع من ذلك مانع، سيذكر إن شاء الله.

ولم يتكلم في هذا الباب إلا على التاء الفارقة وما لحق بها، لأن الباب وُضِعَ للتفرقة بين المذكر والمؤنث على الجملة، وهو الأصل كما تقدم، وماعداه من أقسام التاء فطوّاري عليها بعد ثبوت أصلها، فلا اعتراض على الناظم في تقدير التاء في ما لا تاء فيه من المؤنث، فإنه صحيح.

ثم أشار إلى ما يُعرف به كَوْنُ اللفظ على تقدير التاء فقال :

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ

وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

يَعْنَى أَنْ تَقْدِيرُ التَّاءِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَاءٌ يُعْرَفُ
بِأَشْيَاءٍ يَظْهَرُ بِهَا، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهَا مُؤَنَّثَاتٌ لَا مَذَكَّرَاتٌ عَلَى ظَاهِرٍ لَفْظِهَا. وَعَيْنُ
من/ تلك الأشياء شَيْئَانِ، وَأَشَارَ إِلَى الْبَاقِي، فَقَوْلُهُ : (بِالضَّمِيرِ) تَعْيِينُ ١٥٠
لأحدهما، وَقَوْلُهُ : (وَنَحْوَهُ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَعْرُوفَةِ.

ثُمَّ جَاءَ بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الرُّدُّ فِي التَّصْغِيرِ، وَالْمُرَادُ يَكُونُ
هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُعْرُوفَةً أَنْ تَأْتِيَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى ذَلِكَ السَّبِيلِ، فَتَكُونُ
الْعَرَبُ هِيَ الَّتِي أَعَادَتْ عَلَى الْأَسْمِ الْمَقْرُوضِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، أَوْ صَغُرَتْ،
فَأَعَادَتْ التَّاءَ فِي التَّصْغِيرِ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَحْكَامِ، لَا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّكَ
تُعِيدُ عَلَيْهِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، فَتَعْرِفُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، لِأَنَّ إِعَادَةَ الْمُتَكَلِّمِ ضَمِيرَ
الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْأَسْمِ ثَانٍ عَنْ مَعْرِفَتِهِ بِكَوْنِهِ مُؤَنَّثًا، فَلَوْ تَوَقَّفَتْ مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ
كَوْنًا عَلَى إِعَادَةِ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ عَلَيْهِ لَزُومُ الدَّوْرِ^(١)، وَالْأَيُّعْرِفُ أَبَدًا، فَإِنَّمَا
يَرِيدُ أَنَّ الْعَرَبَ وَجَدْنَاهَا أَعَادَتْ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْأَسْمِ، فَعَرَفْنَا بِذَلِكَ
إِعْتِقَادَهَا فِيهِ، وَأَنَّهُ التَّانِيثُ، وَكَذَلِكَ التَّصْغِيرُ وَغَيْرُهُ مِمَّا سَيُذَكَّرُ بِحَوْلِ اللَّهِ.
وَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ مِنَ الْإِسْتِقْرَاءِ عَامِلْنَاهَا بَعْدُ - إِذَا
أَحْتَجْنَا إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهَا، أَوْ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - مُعَامَلَةً
الْمُؤَنَّثِ، وَهَذِهِ فَائِدَةُ ذِكْرِ ذَلِكَ فِي كِتَابِ النُّحْوِ، وَإِلَّا فَالتَّعْرِيفُ بِتَذْكِيرِ الْمَذْكَرِ
وَتَانِيثِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ وَظِيفَةِ اللَّغْوِيِّ، حَتَّى يَأْخُذَهَا مِنْهُ النُّحْوِيُّ مُسَلِّمَةً.

فَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنَ الضَّمِيرِ فَهُوَ أَنَّ يَعُودُ عَلَى الْأَسْمِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ،

(١) الدَّوْرُ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ تَوَقَّفُ كُلِّ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

كما تقول : الدارُ تَهْدُمْتُ، والشمسُ طَلَعَتْ، وأُعْجِبَنِي طُلُوعُهَا قال تعالى :
[وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا] ^(١). وقال تعالى : {وَأَنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ
الْحَيَوَانُ} ^(٢). وقال تعالى : {جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا} ^(٣).

هذا الأمر العام ماجاء على خلاف ذلك : فإِذَا شَاءَ وَإِذَا عَلَى
التأويل، فقله ^(٤) :

فَلَا مُزْنَهُ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فأعاد على «الارض» ضميرَ المذكر - شاذُّ، وكذلك ما جاء من نحو
قوله تعالى : [السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ] ^(٥)، هو على أن «مُنْفَطِرًا» على معنى
النَّسَب، كحائض، ومُرْضِع، ومُطْفِل، وكذلك قوله : بعضُ أصابعه قَطَعْتُهَا،
فأعاد ضمير المؤنث على «البعض» وهو مذكر، وإنما ذلك على التأويل كما
تقدم في باب «الإضافة».

وأما ما ذكر من الردُّ في التصغير فمعناه أن تَرْجِع التاءُ المقدرة في
تصغير ذلك الاسم/ الذي تلحقه العلامة، وذلك قولهم في (عَيْن) : عَيْنَةٌ، ١٥١

(١) سورة يس : ٣٨.

(٢) سورة العنكبوت : ٦٤.

(٣) سورة إبراهيم : ٢٩.

(٤) سيبويه ٢/٢٦، والخصائص ٢/٤١١، والمحتسب ٢/١١٢، وابن السجري ١/١٥٨، ١٦١، وابن
يعيش ٥/٩٤، والخزانة ١/٤٥، ٧/٤٣٧، والمغنى ٦٥٦، والعيني ٢/٢٦٤، والتصريح ١/٢٧٨،
والهمع ٦/٦٥، والدرر ٢/٢٢٤، والأشمونى ٢/٥٣

والشعر لعامر بن جوين الطائي، يصف أرضاً قد أخصبت لكثرة الغيث، والمزنة : واحدة المزن،
وهو السحاب يحمل الماء، والودق : المطر وأبقلت الأرض : أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس
بشجر.

وفى (يَدٍ) : يَدِيَّةٌ، وفى (أُذُنٍ) : أُذُنِيَّةٌ، وما أشبه ذلك، وهذا هو الأكثرُ، والأكثرُ كافٍ، فلا يَنْقُضُ هذا التعريفَ ما جاء من نحو : فُرَيْسٍ، وَغُورِسٍ، وَعُرَيْبٍ، والْفَرَسُ والقَسُ والعَرَبُ مؤنثات، فإن هذا قليل نادر فلا يُعْتَدُ به.

والتَّعْرِيفُ بالتصغير مختصٌ بالثلاثى من الأسماء، لأنَّ التاء لا تُرْجَعُ فى التصغير قياساً إلا فى الثلاثى. وأما الرباعى وما فوقه فلا تَلْحَقُ التاء إلا سماعاً، كما سيأتى ذكره فى «التصغير».

وأما ما أشار إليه بـ«نحو» فمن ذلك إسنادُ الفعل بالتاء نحو: طَلَعَتِ الشمسُ، وَتَهَدَّمَتِ الدَّارُ، وَانْفَطَرَتِ السَّمَاءُ، وَوَجِعَتِ الإصْبَعُ، وهذا إنما تدل على التانيث إذا لَحِقَتِ التاء، فإن لم تَلْحَقْ لم يَدُلْ، إلا أن يكون الفاعل ضميراً، فيرجع إلى عَوْدِ ضمير المؤنث كما تقدم.

ومن ذلك عدمُ لحاقِ التاء فى أسماء العدَدِ، فإنه إنما تَسْقُطُ العلامة مع المؤنث، نحو : ثلاثُ أفراسٍ، وأربعُ أذرعٍ، وستُ أعينٍ، وثلاثُ أثْنٍ، وخمسُ أعْقَبٍ، جمع : أتانٍ، وعُقَابٍ.

وكذلك فى العدد المعطوف وفى المركب كما تقدم.

وما جاء على خلاف ذلك فقليلٌ خارجٌ عن القياس المُطَرَّدِ، نحو قولهم: ثلاثُ شُخُوصٍ، و«الشَّخْصُ» مذكر، وإنما اعتُبر فيه المعنى إذا أراد النساء، قال ابن أبي ربيعة، أنشده سيبويه^(١) :

(١) الكتاب ٥٦٦/٣، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ٧٧٠، والخزانة ٣٩٤/٧، والعينى ٣٨٣/٤، والتصريح ٢٧١/٢، ٢٧٥، والأشعرونى ٦٢/٣، وديوانه ٩٢٤، والرواية لأشهر «فكان مجئى» والمجن : الترس. يذكر أنه استتر من الرقباء بثلاث نسوة. والكاعب =

فَكَأَنَّ نَصِيرِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي

ثَلَاثَ شَخُوصٍ كَأَعْبَانٍ وَمُعْصِرٍ

وكذلك قولهم : ثلاثة أنفُس، مع أن «النَّفْسَ» مؤنثة، إنما أرادوا أن «النَّفْسَ» عندهم إنسان، فحملوه على المعنى، والباب^(١)، على قولهم : ثلاثة أنفُس.

ومما خالف المشهور قول الحطيئة، أتشدّه سيبويه^(٢):

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ

لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

ومن ذلك لحاق التاء الوصف، نحو قوله تعالى : {وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَأَعْيَةٌ}^(٣). وقوله تعالى : {وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ}^(٤).

ومن ذلك الإشارة إشارة المؤنث، نحو : هذه عَيْنٌ، وهذه قِدْرٌ، قال تعالى : {هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ}^(٥)، وقال تعالى : {هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ}^(٦).

== التي برز ثديها، والمعصر : التي دخلت في عصر شبابها.

(١) ففى (ت) «التأنيث» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٢١٤/٢، والإنصاف ٧٧١، والخزانة ٣٦٧/٧، والعينى ٤٨٥/٤، والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع ٧٥/٤، ٦٣/٦، والدرر ٢٠٩/١، ٢٠٤/٢، ٢٢٤، والأشعرونى ٦٣/٤، وديوانه ١٢٠.

والذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر، والعيال : أهل البيت، ومن يعوله الإنسان، الواحد : عَيْلٌ، يتحسر على ثلاث نوق له، كان يتقوت بألبانها وتعيش عليها عياله، فضلت عنه فى أحد أسفاره.

(٣) سورة الحاقة : ١٢.

(٤) سورة الأنعام : ٣٢.

(٥) سورة الزحمن : ٤٣.

(٦) سورة الطور : ١٤.

فإن جاء ما ظاهره خلافُ هذا فمؤول، كقوله تعالى : [هَذَا رَحْمَةٌ
مِّن رَّبِّي] ^(١) فالإشارة هنا إلى الأمر المتقدم الذكر في قوله : [فَمَا
اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ] ^(٢) يَعْنِي (السُّدُّ) فهو راجع إلى ذلك المذكور الذي
هو (السُّدُّ).

ومن ذلك الجمع على (أَفْعَلٍ) / فيما كان من الثلاثي الأصول قبل
١٥٢ آخره مَدَّةُ كَفَعَالٍ، وَفِعَالٍ، وَفُعَالٍ، وَفَعِيلٍ، نحو : عَنَاقُ وَأَعْنُقُ، وَأَتَانُ وَأَتْنُ،
وَذِرَاعُ وَأَذْرُعُ، وَلِسَانُ وَأَلْسُنُ، وَعُقَابُ وَأَعْقَبُ، وَكُرَاعُ وَأَكْرُعُ - فيمن أنثُ
- وَيَمِينُ وَأَيْمُنُ، ونحو ذلك، فإن هذا البناء من الجمع مختصٌ بما كان من
هذه الأبنية للمؤنث، كما اختص بها في المذكر (أَفْعِلَةُ) نحو : حِمَارُ
وَأَحْمَرَةٌ، وَقَذَالُ وَأَقْذَلَةٌ، وَهَابُ وَهَبَةٌ، ونحو ذلك.

وقد يأتى على خلاف ذلك، فَيُجْمَع المذكر على (أَفْعَلٍ) كطِحَالٍ
وَأَطْحَلٍ، وَجَبِينٍ وَأَجْبِينٍ، وهو قليل لا يُعْتَدُ بمثله في الاعتراض على القاعدة
المستمرة.

ومن ذلك الإخبارُ نحو : أَذُنُكَ وَأَعْيَةٌ، وَعَيْنُ زَيْدٍ نَاضِرَةٌ، وَيَقْرَبُ هَذَا
من الصفة.

ومن ذلك الحالُ، نحو : رَأَيْتُ الشَّمْسَ طَالِعَةً، وَالِدَارَ مُنْهَدِمَةً.
هذه جملة ما ذكر الناسُ في معرفة تقدير التاء في المؤنث غيرِ
الحقيقي، وهي تسعة تضاف إلى علامتين المتقدمتين، وهما التاء والألف،
فيصير الجميع إحدى عشرة علامة.

(١) سورة الكهف : ٩٨.

(٢) سورة الكهف : ٩٧.

وزاد بعضهم كسرَ الكافِ والتاءِ فى نحو : ضَرَبَكَ، وضَرَبْتَ، وذلك فيما إذا خاطبتَ الاسمَ غيرَ العاقلِ على جهةِ المجاز، كقوله تعالى : {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاعِكَ^(١)}. وينضاف على هذا الاعتبار ياءُ الواحدِ المخاطبةِ، كقولك : افْعَلِي، ولم نَعُدَّهُ فيما تقدم، لأنه داخلٌ فى التفسير بالضمير، فإن الكافَ المكسورة، والتاءَ المكسورةَ ضميرٌ مؤنثٌ بجملته، كالياءِ فى (افْعَلِي) وكالياءِ والالفِ فى (ضَرَبْتُهَا) ولذلك تصحُّ أن ترجع الأخبارُ والوصفُ والحالُ إلى شئٍ واحد، لأنها فى تحصيل الأخبارِ واحدةٌ.

وَلَاتَلِي فَارِقَةً فَعُولًا

أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلًا

كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا يَلِيهِ

تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْذُوذٍ فِيهِ

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ

مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ

اعلم أن التاءَ الفارقةَ هى اللاحقةُ للاسم الذى ينطلق على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فلا يفهم التذكيرُ ولا التأنيثُ حقيقةً من إطلاق اللفظ بمجردِه، بل إنما يسبقُ التذكيرُ، فجعلت العربُ التاءَ مُبَيِّنَةً للمؤنث، ومُفَرِّقَةً، بينه وبين المذكر.

وهذه التاءُ الفارقةُ غالبُ أمرها، وأكثرُ استعمالِها فى الصفات،

لأنها التى جاء فيها اللفظ / واقعاً على المذكر والمؤنث بعينه، لكونها ١٥٢ مُشْتَقَّةٌ وَمُبَيِّنَةٌ من مادةٍ واحدة، وعلى بناءٍ واحد.

(١) سورة هود : ٢٤ .

وأما الأسماء الجوامدُ فالتاء الفارقة لاتلحقها إلا قليلا، نحو : امرئ
وامرأة، وابن وابنة، وشيخ وشيخة، على ما يذكر.
وإنما كثر في الجوامد عندهم التفرقة بالألفاظ، نحو : جدى وعناق، ورجل
وامرأة، وشيخ وعجوز، وجمل وناق، وما أشبه ذلك.
وقد يعتدون بالتفرقة بالوصف بـ «الذكر» و«الأنثى» نحو : حية ذكر، وحية
أنثى، وبطة ذكر، وبطة أنثى، وفرس ذكر، وفرس أنثى، ونحو ذلك، وهذا بخلاف
الصفات، فلذلك احتاجوا فيها إلى التاء الفارقة.

فأراد الناظم أن هذه التاء لاتلحق من الأوصاف ما كان على بناء من هذه
الأبنية المذكورة، وهي خمسة : فعول، ومفعال، ومفعيل، ومفعل، وفعل، وهذه
الأبنية من أبنية الصفات، وإياها قصد، فلم يرد أنها لاتلحق هذه الأبنية مطلقا،
سواء كانت أسماء أوصاف، وإنما قصد ما كان ذلك مشتقا جاريا على
موصوف، لفظا أو تقديرا، فنحو : خروف، وعثود، وعمود، وعجوز، وشبه ذلك،
مما هو على وزن (فعول) من الأسماء.

وكذلك : منقار، ومصباح، ومفتاح، ومحراب، ومسمار، ونحو ذلك، مما
جاء على (مفعال).

وكذلك : منبر، ومرفق، ومجن، ومذرى، ونحوه، مما جاء على (مفعل)،
وكذلك (مفعيل) نحو : منديل، ومشریق، وهو مدخل الشمس من الباب.
وكذلك : بعير، وقضيب، وكثيب، وجريب، ونحوه مما هو على (فعل)
لاتدخل له في مراده، لأن التاء الفارقة قلما يحتاج إليها فيها، فلم يعتبرها كذلك
الناظم.

فأما (فعول) الذي قصده من الصفات فمثاله قولهم : امرأة صبور وظلوم،

وَعَضُوبٌ، وَقَتُولٌ، وَعَدُوٌّ، وَغَشُومٌ.

وكذلك : امرأةٌ كَنُودٌ، وكَفُورٌ، وطَرُوحٌ، أى تطرح ثيابها، ثقةٌ بحسن خلقها، وناقَةٌ كَثُومٌ، أى لاتكاد ترغو، وناقَةٌ ضَرُوسٌ سيئةُ الخلقِ عند الحلب، وناقَةٌ ضَجُورٌ، أى ترغو عند الحلب، لأنه يشق عليها، وناقَةٌ زَحُوفٌ، أى تجرُ رجليها تمسح بهما الأرض، وشاةٌ عَزُودٌ، ضيقةُ الإحليل، وكذلك : الحَصُورُ، وناقَةٌ جَرُودٌ، شديدةُ / الأكل، وكذلك المرأة قال^(١) :
١٥٤

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبِيَّةٌ جَرُودًا

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا

وامرأةٌ نَزُورٌ، قليلةُ اللبن. قال العباس بن مرداس^(٢) :

بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا

وَأُمُّ الْمُسْقَرِ مِثْلُهَا نَزُورٌ

وأنشد ابن مالك فى «شرح التسيهل»^(٣) :

(١) نوادر أبى زيد ١٧٢، والهمع ١٥٦/٢، والدرر ١١٢/١

ويرى «ترى العجوز» وه تاكل فى مقعدها، والخبة - بفتح الخاء وكسرهما - الخداعة. وناقَة جرود : أكل تاكل كل شئ. والقفيز : مكبال معروف، ويستشهد النحويون بهذا الرجز على جواز إتيان خبر «إن» منصوباً كاسمها.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢٨٨/٢، واللسان (قلت، بفت، نزل) وديوان الحماسة بشرح المرتضى ١١٥٤، وقد ينسب لكثير عزة.

والبغاث - بفتح الباء وضمها - الأثم الطير وشرارها، ومالا يصاد منها، والمقلادة من الإنسان والحيوان : التى لا يعيش لها ولد، أو التى تلد ولداً واحداً، ثم لاتلد بعد ذلك. والنزود : قليلة الولد أيضاً.

(٣) العينى ١٨٩/٢، والهمع ١٢٩/٢، والدرر ١٠٥/١، والتصريح ٢٠٧/١، والأشمونى ٢٦٢/١، والبيت للكعبة العرينى أو لرجل من طين.

والجوى : شدة الوجد، والوشاة : جمع واش، وهو النعام.

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ

فَاتَى بِغَضُوبٍ بغير هاء.

وإنما لم تدخل التاء الفارقة هنا، لأن دخولها - كما تقدم - بالحمل على الفعل، فإنما يصح دخولها في الصفة مابقيت على أصلها، من الجريان على الفعل، فإذا خرجت عن ذلك لم يحسن الجريان على الفعل، وذلك أن (فَعُولًا) مصروف عن (فَاعِلٍ) هنا، و (فَاعِلٍ) هو الجارى في القياس صفة على (فَعَلٍ، يَفْعُلُ) وأما (فَعُولُ) فغير جارٍ على (فَعَلٍ) أصلاً، كما جرى (مَفْعُلُ) على (أَفْعَلُ) فلحقته التاء؟

وكذلك (فَعَلُ) جرى على (فَعَلٍ) و(فَعِيلُ) بمعنى (فَاعِلٍ) جرى على (فَعَلٍ) فمُكْرِمُ جارٍ على : إكْرَمَ يَكْرِمُ، وحَذَرُ جارٍ على حَذَرَ يَحْذَرُ، وظَرِيفُ جارٍ على ظَرَفَ. ومعنى الجريان هنا أنه الموضوع اسمُ الفاعل له بحكم الأصل، فصار (فَعُولُ) ليس بجارٍ على هذا التقرير، فلم تلتحقه العلامة.

هذا تعليل ابن الأنباري ومثله لابن خروف.

وأطلق القول هنا في منع الإلحاق لفَعُولٍ، وهو غير صحيح لأن (فَعُولًا) على وجهين :

أحدهما : أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهو الذى لا تلتحقه التاء كما ذكر.

والثانى : أن يكون بمعنى (مَفْعُولٍ) فحكمه أن تدخله التاء مطلقاً، ليُفرقوا بين القَصْدَيْنِ، وذلك قولهم : ناقةٌ حَلَوِيَّةٌ، أى محلوبة، وهذه أكلةُ الرَّاعِي، للشاة التى يُسَمِّنُها لنفسه. وقال الله تعالى : (فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ)^(١). لم

(١) سورة يس : ٧٢.

يُؤَنَّثُ لَأَنَّ الْقَصْدَ : فَمِنْهَا مَا يَرْكَبُونَ، فَلَمْ يَقْصِدِ التَّانِيثَ، وَفِي مَصْحَفِ
عَبْدِ اللَّهِ «فَمِنْهَا رَكُوبَتُهُمْ» هِيَ قِرَاءَةُ عَائِشَةَ وَأَبَى بَنِ كَعْبٍ^(١)، أَيْ :
مَرْكُوبَتُهُمْ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الرُّكُوبَةُ : مَا يَرْكَبُونَ، وَالْعُلُوفَةُ : مَا يَعْلِفُونَ،
وَالْحُلُوبَةُ : مَا يَحْلُبُونَ، وَالْحَمُولَةُ : مَا احْتَمَلَ عَلَيْهِ الْحَيُّ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ حِمَارٍ
أَوْ غَيْرِهِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ}^(٢) وَالْقَتُوبَةُ مِنَ الْإِبِلِ
: الَّتِي تَقْتُبُهَا بِالْقَتَبِ، وَهُوَ رَحْلٌ صَغِيرٌ قَدْرَ السَّنَامِ. وَقَالُوا : جَارِيَةٌ
قَصُورَةٌ، إِذَا كَانَتْ مَحْبُوسَةً / لَيْسَتْ بِخَارِجَةٍ، وَهَذِهِ : رُضُوعَةُ الْفَصِيلِ، ١٥٥
أَيْ مَرَضُوعَتِهِ، وَالنُّسُولَةُ : الَّتِي يَتَّخِذُ نَسْلُهَا، وَالْجَزُوزَةُ : الَّتِي تُجَزُّ
أَصَوَافُهَا، وَطَرُوقَةُ الْفَحْلِ : مَا بَلَغَ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهَا الْفَحْلُ، وَمِنْ هَذَا كَثِيرٌ.
فَهَذَا الْقِسْمُ لَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ التَّاءُ أَصْلًا، كَمَا لَا تَمْتَنِعُ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ،
وَقَدْ احْتَرَزَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣)، فَقَالَ : أَوْ (فَعُولٌ) بِمَعْنَى
(فَاعِلٍ) فَكَانَ إِطْلَاقُهُ هُنَا مُخِلًّا.

وَالْجَوَابُ : أَنْ قَوْلَهُ : «أَصْلًا» بَيَّنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ (فَعُولٍ)
تَقْدِيرُهُ : لَا تَلِيَّ فَارِقَةً (فَعُولًا) حَالَةَ كَوْنِهِ أَصْلًا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَصْلًا أَنْ
يَكُونَ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ (فَعُولٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) فَهُوَ أَصْلٌ لَهُ
بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ النَّازِمِ فِي «شَرْحِهِ»^(٤).

وَأَمَّا (مِفْعَالٌ) فَمِثَالُهُ : امْرَأَةٌ مِذْكَارٌ، وَمِثْنَاتٌ، وَمِحْمَاقٌ، وَمِعْطَارٌ،

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٧.

(٢) سورة الأنعام : ١٤٢.

(٣) انظر : التسهيل : ٢٥٤.

(٤) شرح ابن النازم : ٧٥٢.

إذا كانت تَلِدُ الذكورَ، والإناثَ، والحمقى، ومِعْطَاءُ، من العَطِيَّةِ،
 وسَحَابَةُ مِدْرَارٍ، وناقَةٌ مِلْوَا حُ، يَعْنِي سَرِيعَةُ العَطَشِ، وَأَيْضًا لَوَحَهَا السَّفَرِ،
 وشَاةٌ مِمْفَارٌ وَمِنْفَارٌ، إذا كان من عَادَتِهَا أَنْ تَحْلُبَ لِبْنًا يُخَالِطُهُ دَمٌ، وناقَةٌ
 مِعْجَالٌ، إذا أَلْقَتْ وَلَدَهَا لغير تَمَامٍ، ومِلْحَاحٌ، للتي لا تَكَادُ تَبْرَحُ الحَوْضَ،
 وامرأةٌ مَيْسَانٌ، من الوَسَنِ، ومِنْعَاسٌ، من النُّعَاسِ، ومِكْسَالٌ، من الكَسَلِ،
 ونَخْلَةٌ مَيْقَارٌ، من الوِقْرِ، ومَيْثُخَارٌ، من التَّأخِيرِ.

وإنما لم تَدْخُلِ التَّاءُ هُنَا لَنَحْوِ مِمَّا امْتَنَعَ لَهُ دُخُولُهَا فِي (فَعُولٍ) إذ
 هِيَ صِفَةٌ لَا تَجْرِي عَلَى فِعْلٍ.

قال ابن الأنباري^(١): وانْعِدَالُهَا عن الصفات الجارية أشدُّ من
 انْعِدَالِ (صَبُورٍ، وشَكُورٍ) وما أَشْبَهَهُ من المصروف عن جهته، لَأَنَّهُ شَبَّهَ
 بالمصادر لزيادة هذه الميم فيه، ولأنه مَبْنِيٌّ عَلَى غير فِعْلٍ، ويجمع على
 (مَفَاعِيلٍ) ولا يُجمع المذكر بالواو والنون، ولا المؤنث بالالف والتاء إلا قليلا.
 وأما (مِفْعِيلٌ) فَمِثَالُهُ قولهم : امرأَةٌ مِعْطِيرٌ، من العِطْرِ، ومِنْشِيرٌ، من
 الأَشْرِ، وهو البَطَرُ، وفَرَسٌ مِحْضِيرٌ، أى كَثِيرُ العَدُوِّ، وامرأةٌ مِئْطِيقٌ،
 وهو أَقْلٌ فِي الوجود من (مِفْعَالٍ) والعِلَّةُ الَّتِي لأجلها امْتَنَعَتِ التَّاءُ
 مِنْهُ هِيَ مَا تَقْدَمُ ذِكْرُهُ فِي (مِفْعَالٍ).

وأما (مِفْعَلٌ) بفتح العين وكسر الميم فَمِثَالُهُ : امرأَةٌ مِرْجَمٌ، ومنه :
 مِطْعَنٌ، ومِدْعَسٌ ومِقْوَلٌ، يقال / ذَلِكَ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى بِلَا تَاءٍ، وَعِلَّةُ عَدَمِ
 اللَّحَاقِ مِثْلُ مَا تَقْدَمُ.

(١) المذكر والمؤنث له : ٥٢٢.

وأما (فَعِيلُ) فسيأتي ذكره أثر هذا إن شاء الله.

وقول الناظم : «وما تليّه تاء الفرق من ذى فشذوذ فيه» ذى إشارة إلى هذه الأبنية المذكورة، يعنى أن ما لحقته من هذه الأبنية التاء التى للفرق بين المذكر والمؤنث، فإنما لحقته شذوذاً لا على الاطراد، ونادراً يحفظ ولا يقاس عليه. ونبه بهذا الكلام على حاجاء في السماع مخالفاً لما تقدم أنه مطرد. فَمِمَّا شَذَّ فِي (فَعُولٍ) قَوْلُهُمْ : هِيَ عِدْوَةُ اللَّهِ.

ووجّه بانه أُجْرَى مُجْرَى (صَدِيقَةٍ) وقال الكسائى : جعلوها اسماً كالذبيحة، فقد دخلت تاء الفرق في (فَعُولٍ) ولكنه شاذ، وإنما قال : «تاء الفرق» احترازاً من التاء اللاحقة لَفِعُولٍ، وليست للفرق أصلاً، كقولهم : امرأة صرورة، ومنونة، أى كثيرة الامتنان، وعروفة بالأمور، ولجوجة، من اللجاج، وفروقة، من الفرق، وملولة، من الملل، وألوفة، إذا كانت تألف، ومن هذا كثير، فالحاء في مثل هذا ليست للفرق.

والدليل على ذلك قولهم : رجل صرورة، ومنونة، وعروفة، ولجوجة.

وكذلك سائر المتل، يستوى فيها المذكر والمؤنث مع وجود التاء، فإين معنى الفرق فيها؟ وإنما لاحقة للمبالغة، كما سيأتي التنبيه عليه آخر الفصل إن شاء الله.

فلما كانت التاء هنا لاحقة في (فَعُولٍ) كثيراً جداً بين مقصوده أولاً بقوله : «ولا تلي فارقة»، وثانياً بقوله : «تاء الفرق».

وأما (مِفْعَالٌ) فلا أعلم مجيء التاء فيه للفرق، ولكن جاءت تاء المبالغة فيه كثيراً، وهى التى تحرز الناظم منها، نحو رجل مجذامة، أى قاطع للأمر،

قال الهذلي (١):

يُجِيبُ بَعْدَ الْكَرَى لَبَّيْكَ دَاعِيَهُ

مِجْذَامَةً لِهَوَاهُ قُلُقُلٌ عَجَلُ

و(مِجْذَامُ) أيضا.

ورجلٌ مِعْزَابَةٌ، ورجلٌ مِطْرَابَةٌ، وما أشبه ذلك، مما تدخله التاء في المذكر، فلا يصح فيها ادعاء الفرق.

ومِمَّا شَذُّ فِي (مِفْعِيل) قولهم : رجلٌ مِسْكِينٌ، وامرأةٌ مِسْكِينَةٌ، شَبَّهَوهَا بِفَقِيرَةٍ، فالتاء فيها للفرق، فإن جاء في هذا البناء (مِفْعِيلَةٌ) فإما للفرق شذوذا، وإما لغيره، ولا يبالى بالكثرة فيه.

ومِمَّا شَذُّ فِي (مِفْعَل) / ناقةٌ مِصْكَةٌ، وَجَمَلٌ مِصْكٌ، أى قوىٌ شديد. ١٥٧

قال سيبويه : و(مِفْعَلٌ) قد جاءت الهاء فيه كثيرا، نحو : مِطْعَنٌ،

وَمِدْعَسٌ.

قال : ويقال : مِصْكٌ، وَمِصْكَةٌ (٢)، ونحو ذلك.

فقد جعل سيبويه لحاق الهاء هنا للفرق كثيرا، ولكنه عند الناظم لم يَبْلُغَ الاطراد، بل هو عنده قليلٌ بالنسبة إلى عدم لحاق التاء، وَمِدْعَسٌ وِمِطْعَنٌ ليس مما تلحقه التاء في المؤنث، نصُّ على ذلك السيرافي.

(١) هو المتنخل الهذلي، والبيت من قصيدة له يرش ابنه أثيلة، (ديوان الهذليين ٢/٣٥) ويجيب بعد

الكرى : أى إذا دعاه داع بعد نومه قال له : لبيك. والمجذامة : من الجذم، وهو القطع، يقول : يقطع هواه إذا كان فيه غى. والقُلُقُل : الخفيف.

ويروى «وَقِلُّ» بدل «عَجَلُ» ومعناه : جيد التوقُّل، وهو التصعيد في الجبل.

(٢) الكتاب ٣/٣٨٥.

ثم قال الناظم : «وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ» «مِنْ فَعِيلٍ» متعلق بقوله : «تَمْتَنِعُ» أى تمتنع التاء أيضا من (فَعِيلٍ) وقد مضى مافى هذا التعلُّق من الخلاف، لأن معمول خبر المبتدأ هنا قد تقدّم، حيث لايجوز للعامل أن يتقدم.

يعنى (فَعِيلًا) الذى هو مثل (قَتِيلٍ) إذا جرى صفة على موصوفٍ مذكورٍ لفظًا أو معنى، فإن التاء تَمْتَنِعُ منه غالباً، يعنى تاء الفرق فالألف في قوله : «الْثَا تَمْتَنِعُ» لتعريف العهد في الذكر وقد تضمن هذا الكلام، لامتناع دخول تاء الفرق، شرطين :

أحدهما الذى أعطاه المثال في قوله : «كَقَتِيلٍ» وهو (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) وذلك (فَعِيلًا) يأتى على وجهين في الاستعمال المشهور، فأحد الوجهين أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهذا لابد من لحاق علامة الفرق فيه، نحو : كَرِيمَةٌ، وَشَرِيفَةٌ، وَظَرِيفَةٌ، وَعَلِيمَةٌ، وَرَحِيمَةٌ، وَنَبِيلَةٌ، وَعَتِيقَةٌ في الجمال، وما أشبه ذلك، فجرى مجرى (فَاعِلٍ) لأن (فَعِيلًا) يجرى على الفعل، نحو : ظَرُفْتُ، فهى ظَرِيفَةٌ، ففَعِيلٌ جارٍ اسم فاعلٍ على (فَعُلَ) اطرادًا، فصار كفاعلٍ مع (فَعُلَ).

ومن هذا القسم تحرّز الناظم حين نبّه بالمثال، من حيث كان دخول التاء هنا قياسًا، وعلى هذا ما جاء من المعتل ظاهر أمره أنه (فَعِيلٍ) وكان بمعنى (فَاعِلٍ) فدخلته التاء في المؤنث، فهو (فَعِيلٌ) حقيقة، نحو : امرأة حَيِيَّةٌ، وَبَهِيَّةٌ وَعَيِيَّةٌ، فإن لم تدخله التاء حمل على أنه ليس على وزن (فَعِيلٍ) حقيقة، وإنما هو (فَعُولٌ) كبغى في قوله تعالى : (وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا) ^(١) فلم تدخل التاء، والأصل (بَغْوَى) ثم صيّرته الإعلال إلى (بَغَى).

(١) سورة مريم : ٢٨.

وهذا الموضع مَزَلَّةٌ قَدَمٌ، وقد سأل المازني جماعةً من نحويي الكوفة / بحضرة الواثق^(١)، فلم يأتوا بوجه الصواب فيها، فسأله الواثق عنها ١٥٨ فقال : لو كان (بَغِيٌّ) على تقدير (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلَةٍ) لَحِقَتْهَا الهاء، مثل : كَرِيمَةٍ، وَظَرِيفَةٍ، وإنما تُحذف الهاء إذا كانت في معنى (مَفْعُولَةٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وَكَفَّ خَضِيبٌ، و(بَغِيٌّ) هذا ليس بفَعِيلٍ ما هو (فَعُولٌ) ثم ذهب في المسألة إلى تعامها، نقل القصة الزبيدي^(٢).

والوجه الثاني : هو الذي أراده الناظم، وهو أن يكون (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وشاةٌ ذَبِيحٌ وَنَطِيعٌ، وَعَيْنٌ كَحِيلٌ، وَكَفَّ خَضِيبٌ، وَلَحِيَّةٌ دُهَيْنٌ، وناقَةٌ نَهَيْسٌ وَلَسِيعٌ، إذا لسعتها الحية، وكذلك : لَدِيعٌ، وَذَمِيمٌ، أى مَذْمُومَةٌ، وامرأةٌ لَعِينٌ، وَشَتِيمٌ، وَسَتِيرٌ، بمعنى : مَسْتُورَةٌ، وناقَةٌ كَسِيرٌ، وَعَقِيرٌ، وَبَقِيرٌ، أى بَقَرٌ بَطْنُهَا ومن ذلك كثير.

فهذه كلها بمعنى (مَفْعُولٍ) فلم تَلْحَقْهَا التاءُ فرْقًا بين اسم الفاعل والمفعول، وَلَحِقَتْ اسمُ الفاعل دون المفعول، لأنه مَبْنَى على الفِعْلِ، أى جارٍ عليه كما تقدم، بخلاف اسم المفعول.

وهذه العلة جاريةٌ في (فَعُولٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) أو (مَفْعُولٍ) فإنها إذا كانت بمعنى (فَاعِلٍ) لم تَجْرِ على الفعل، فلم تَلْحَقْهَا التاء، ولحقت في المفعول فرْقًا بينهما بهذا علَّل ابن الأنباري^(٣).

(١) هو الواثق بالله، أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون الرشيد، من خلفاء الدولة العباسية بالعراق (ت ٢٣٢هـ).

(٢) طبقات النحويين واللفويين : ٩٤.

(٣) المذكر والمؤنث له : ٤٥١.

والشرطُ الثاني : لاستتاع دخول تاء الفرق : أن يكون (فَعِيل) الذي بمعنى (مَفْعُول) قد تَبِعَ موصوفة، وذَكَرَ معه، وذلك قوله : «إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ» وضمير «تَبِعَ» هو «فَعِيلٌ».

ومثال ذلك ما تقدّم من قولك : كَفَّ خَضِيبٌ، وَلِحْيَةٌ دَهِينٌ.

وقال تعالى : {وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ} (١).

ويدخل تحت هذه التَّبَعِيَّةُ ما لو كانت الصِّفَةُ خبراً عن موصوفها،

نحو : شَاتُكَ ذَبِيحٌ، وَكَفُّكَ خَضِيبٌ، فإنها جارية عليه من جهة المعنى.

وكذلك الحال، نحو : مررتُ بِنَاقَتِكَ طَلِيحاً، وَرَأَيْتُ كَفُّكَ خَضِيباً.

ويدخل أيضاً تحت معنى التَّبَعِيَّةِ التَّبَعِيَّةُ تَقْدِيرًا لا لَفْظًا، كقولك :

مررتُ بِامْرَأَتَيْنِ صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ، وَرَأَيْتُ نِسَاءَكَ مَا بَيْنَ لَدِيعٍ وَجَرِيحٍ، ونحو ذلك.

فإنما إن تَتَّبِعَ الصِّفَةُ التّي على (فَعِيل) موصوفها، فمفهومُ هذا

الشرط أن التاء لا تَمْنَعُ، بل تَدْخُلُ على المؤنث مطلقاً، وذلك / صحيح. ١٥٩

وقد أُعْطِيَ هذا الكلام، على ما وَقَعَ من التفسير المتقدم، أن (فَعِيلًا)

غيرَ الجَارِي على الموصوف هو الذي اسْتُعْمِلَ استعمال الأسماء، لأنه إذا

لم يكن كذلك كان على تقدير الموصوف، وقد ثَبَتَ أن مثل هذا داخلٌ في

لفظ التابع لموصوفه، ومثالُ هذا قولهم : أَكِيلَةُ السَّبْعِ، وقال الله تعالى :

{وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنُّطِيحَةُ} (٢)، وقرأ الشعبي : «وَأَكِيلَةُ السَّبْعِ» (٣) وكذلك :

(١) سورة الذاريات : ٢٩.

(٢) سورة المائدة : ٢.

(٣) سورة المائدة : ٣، وانظر : المحاسب ٢٠٧/١، ومختصر شواذ القراءة ٣١ والمذكر والمؤنث لابن

الأنباري ٤٥٢.

الذَّبِيحَةُ، وفَرِيسَةُ الأسدِ، والضَّحِيَّةُ، وفي الحديث : «كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»^(١).

وقولهم : (هذه قَتِيلَةُ بَنِي فلان) من هذا، كقولهم : هذه فَرِيسَةُ الأسدِ، فالوجه الذي لأجله لحقت التاء في غير التابع لموصوفه هو استعماله استعمالَ الجوامد، فصار مستقلاً في الحكم بنفسه، لا يفتقر إلى ما يجرى عليه. وقوله : «غالباً» نَبَّه به على أن ما اجتمع فيه الشرطان من (فَعِيل) فعدمُ لحاقِ التاء فيه غالبٌ أَكْثَرُ^(٢).

وقد يأتى في كلام العرب بالتاء على غير الغالب، فيُوقَف على مَحَلِّه، ولا يقاسُ عليه، قالوا : ناقةٌ بَكِيٌّ، إذا قَلَّ لبنُها، كأنها مَنَعَتْه. ويقال : بَكِيَّةٌ أيضاً.

ويُقال : نَعْجَةٌ ذَبِيحَةٌ، ونَعْجَةٌ نَطِيحَةٌ، والأكثرُ ذَبِيحٌ، ونَطِيحٌ. وقالوا : امرأةٌ سَتِيرٌ، وسَتِيرَةٌ، وأَمَةٌ رَقِيقٌ، ورَقِيقَةٌ، وأَمَةٌ عَتِيقٌ، وعَتِيقَةٌ، أى مُعْتَقَةٌ، وامرأةٌ جَلِيدَةٌ، أى مَجْلُودَةٌ، ومِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ. قال الفراء : وبعضُ قَيْسٍ يقولون : جَدِيدَةٌ^(٣)، هذا إن قيل إنهما بمعنى مَجْدُودَةٍ، أى مَقْطُوعَةٍ.

وقد غَلَطَ الفارسيُّ في «التَّذَكِرَةِ» من قال هذا، لأنه مأخوذ من الجِدَّةِ ضدَّ الخُلُوقَةِ. قال : ولا معنى للقطع في هذا، ولو كان كذلك لم تَدْخُلْه الهاء. وقد حكى سيبويه إدخالها^(٤)، قال : وهذا من الشاذِّ عن الاستعمال، وإن

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الأنبياء» - الباب السادس - فتح الباري ٢٧٦/٦، (الحديث رقم ٢٢٤٤).

(٢) في جميع النسخ «فلحاق التاء فيه غالب أكثرى» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من حاشية الأصل.

(٣) المنكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٥٧.

(٤) انظر : الكتاب ٦٠/١، ٦٢٨/٣.

لم يكن شاذاً عن القياس، لأن القياس كان أن تدخل التاء كما تدخل في ظُرَيْفَةٍ، وشَرِيفَةٍ، ونحوهما، إلا أنه شَذُّ في أحرف، نحو : رِيحٌ خَرِيقٌ، وَكُتَيْبَةٌ خَصِيفٌ، وأحرفٍ أُخَرُ^(١).

وقد تدخل التاء الفارقة هنا قليلاً، نحو : رجلٌ رهينٌ بعمله، وامرأةٌ رهيئةٌ، قال الله تعالى : {كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ}^(٢) وقال تعالى : {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ}^(٣). ويقال للرجل : أُخِيدَ، أى أُسِيرَ، والمرأة : أُخِيدَةُ، /حكاه ابن الأنباري عن يعقوب^(٤).

١٦٠

وحَصَرُ الناظم عدمَ اللَّحَاقِ في هذه الأبنية الخمسة يشعر بأن ماجاء من غيرها، ولم تَلَحَقْه التاء، ليس في الحقيقة، فمن ذلك (فَاعِلٌ) و(مُفَعِّلٌ) و(مُفَاعِلٌ) فإن التاء لا تَلَحَقُها في الأكثر كغيرها مما ذكر.

تقول في الأول : امرأةٌ حائضٌ، وطالقٌ، وطاهرٌ، وطامثٌ، وعاقِرٌ، ونحو ذلك، فلا تَلَحَقُ التاء وتقول في الثانية : امرأةٌ مُحْمِقٌ، ومُذَكِّرٌ، ومُؤَنِّثٌ، وذِئْبَةٌ مُجَرٌ، وظَبْيَةٌ مُحْشِفٌ، ومُغْزِلٌ، ومُطْفِلٌ ونحوه.

وتقول في الثالث : قطاةٌ مُطَرَّقٌ، إذا دَنَا خروجُ بَيضِهَا، وناقَةٌ مُمْلَحٌ، إذا كان فيها شيءٌ من شَحْمٍ، ومُعْضَلٌ، إذا اشتدَّ النَّتَاجُ عليها.

وتقول في الرابع : ناقَةٌ مُجَالِحٌ، إذا دَرَّتْ في القُدِّ والجوعِ، وناقَةٌ مُقَامِحٌ، إذا أَبَتْ أن تشرب الماء، ومُعَالِقٌ، في معنى : عَلُوقٌ، وهى التى

(١) على حاشية الأصل و(ت) : «في طرة المنقول منه مانصه : وقد داخلني شك في ثبوت قوله : «وقد غلط الفارسي» إلى قوله : «وقد تدخل التاء» فكتبت احتياطاً».

(٢) سورة الطور : ٢١.

(٣) سورة المدثر : ٣٨.

(٤) المذكر والمؤنث : ٤٦٠، وإصلاح المنطق : ٢٥٢.

لَا تَرَامُ بِأَنْفِهَا وَلَا تَدِرُ، وَمُغَارٌ، إِذَا نَفَرَتْ قَرَفَتِ الدَّرَّةُ، وَمُحَارِنٌ، إِذَا ضُرِبَتْ
فَلَمْ تَلْقَحْ، فَكُثِرَ ذَلِكَ مِنَ الْفَحْلِ وَمِنْهَا. وَمِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءُ^(١).

فهذه أبنية ليست مما تقدم، وإن لم تَلْحَقْهَا التَاءُ فِي الْمُؤنْثِ، لِأَنَّهَا
جَارِيَةٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى مُذَكَّرٍ، كَأَنَّهُ قَالَ : شَيْءٌ حَائِضٌ، أَوْ مُطْفِلٌ، أَوْ
مُطَرِّقٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ تَكُونُ عَلَى مَعْنَى النُّسَبِ، لَا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ
قَالَ : ذَاتُ كَذَا، إِذْ لَوْ كَانَتْ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ لَكَانَتْ بِالتَّاءِ مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ :
حَائِضَةٌ غَدًا، نَحْوَ ذَلِكَ. وَهَكَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ إِذَا أَرَادَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ.

وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٢) هَذِهِ الْأَبْنِيَّةَ، مَاعِدًا فَاعِلًا، مِمَّا لَا تَلْحَقُهُ
التَّاءُ فِي الْمُؤنْثِ، وَجَعَلَ (فَاعِلًا) عَلَى وَجْهَيْنِ، فَمَا كَانَ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمُؤنْثِ
لَحِقَتَهُ التَّاءُ لِلتَّفَرُّقَةِ، وَمَا اخْتَصَّ بِالْمُؤنْثِ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ
فِيهِ، فَجَعَلَ الْاِخْتِصَاصَ بِالْمُؤنْثِ مَجْرَدًا مِمَّا لَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى التَّاءِ،
وَارْتَضَاهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٣)، وَرَدَّ هَذَا الْمَذْهَبَ جَمَاعَةُ الْبَصَرِيِّينَ، وَالنَّاطِقُ
مِنْهُمْ، وَلِتَفْصِيلِ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ وَاسِعٌ لَا يَسَعُ ذِكْرُهُ فِي هَذَا
الْمَخْتَصَرِ، وَيَكْفِيكَ مِنْهُ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ : امْرَأَةٌ حَائِضٌ غَدًا، إِذَا أَرَادَتْ
مَعْنَى الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : حَائِضَةٌ غَدًا (فَلَوْ كَانَ عَدَمُ لِحَاقِ التَّاءِ لِأَجْلِ
الْاِخْتِصَاصِ فَلَا يُتَوَهَّمُ تَذَكِيرٌ - لَكَانُوا خُلُقَاءَ أَنْ يَقُولُوا : امْرَأَةٌ حَائِضٌ
غَدًا)^(٤) وَعَلَى هَذَا أُلْزِمَ الْفَرَّاءُ مَنْ أَلْزَمَهُ الْأُتْلُحُّ التَّاءُ فِي الْفِعْلِ إِذَا كَانَ
ذَلِكَ الْفِعْلُ لَاحِظٌ / لِلذَّكَرِ فِيهِ، نَحْوُ : طُمَثَ هِنْدٌ، وَحَاضَ فَاطِمَةُ، إِذَا

١٦١

(١) انظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٥٣٠، وما بعدها.

(٢) انظر : المصدر السابق : ١٣٩.

(٣) المصدر السابق : ١٤٠.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ت).

التفرقة حاصلة، من جهة المعنى بين هذا وبين قولك : قام زيدٌ وخرج عمروٌ.
وقد رآه ابنُ الأنباري الانتصارَ للفرأء في هذا بما لاحاجة إلى ذكره، فإن
أردتَ الاطلاعَ عليه فانظره في «المذكر والمؤنث»^(١) له.
وعلى الجملة فالبصريون أقربُ إلى الصواب في المسألة والله أعلم. وهنا
مسالتان :

إحدهما : أن الناظم لما كان قد هَيَّد التاء بالفرق في هذا الفصل، إذ
قال : «لَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا» ولم يَقُلْ : وَلَا تَلِي فَعُولًا — أشعر ذلك من كلامه بأن
التاء تأتي غيرَ فارقة، فلا بُدَّ من ذكر أنواع التاء المشهورة وهي خمسة :
أحدهما : التي ذَكَرَ، وهي تأتي في الأسماء والصفات، أما في الصفات
فظاهرٌ، لأنها محمولةٌ في ذلك على الفعل، كطَالِمٍ وطَالِعةٍ.
وأما في الأسماء فهي على وجهين :

الأول : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث وإن اختلف اللفظان، بمعنى
أنهم لما أرادوا أن يُوْنِثُوا أَتَوْا بالعلامة، وَتَرَكُوا المذكر على أصله، نحو : غُرْفَةٌ،
وَقَرْيَةٌ، وَمَدِينَةٌ، وَعِمَامَةٌ، وَشُقَّةٌ، وَبَلَدَةٌ، فهذا ما أرادوا تأنِيثَهُ. وقالوا : حَجَرٌ،
وَتُرَابٌ، وَثَوْبٌ، وَدِرْهَمٌ، وَمَنْزِلٌ، وَقَمَرٌ، فهذا ما أرادوا تذكيره، فقد حصل الفرقُ
بالتاء هنا على الجملة، لأن التأنيث غيرُ معروفٍ في مثل هذا إلا من جهة اللفظ،
وهو بأحد العلامتين. وحين أُعَوِّزَت العلامةُ رَجَعُوا إلى أحكامِ أُخْرَى لَفْظِيَّةٍ، عَرَفُوا
بها كَوْنُ اللفظ في تقديرها، كدَارٍ وَشَمْسٍ، وقد تقدم.

والثاني : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث مع اتفاق اللفظ، وهو على
وجهين :

(١) انظر : ص ١٣٩، وما بعدها.

أحدهما : أن تكون التفرقة بين المذكر والمؤنث.

والآخر : أن تكون التفرقة بين الواحد والجمع.

فالأول هو ظاهر قصد الناظم، وله في السماع كثرة، لكن في المؤنث والمذكر المعنوي، كقولهم : امْرُؤٌ وامْرَأَةٌ، والمرء والمرأة، وهرٌّ وهرَّةٌ، وعقربٌ وعقربةٌ، ووعِلٌ ووعلةٌ، وأتانٌ وأتانةٌ، وطائرٌ وطائرةٌ، وجوذرٌ وجوذرةٌ، وثورٌ وثورةٌ، وشيخٌ وشيخةٌ. وفيما نُسِخ من القرآن : {الشيخُ والشيخةُ إذا زَنَيا فارجمُوهُما البتَّةُ}.

١٦٢

وغلَامٌ وغلَامةٌ، أنشد الفارسي / وغيره^(١):

مُرْكُضَةٌ صَرِيحِي أَبُوهَا

يُهَانُ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ

وَرَجُلٌ وَرَجُلَةٌ، أنشد الفارسي أيضاً وغيره^(٢):

خَرَقُوا جَيْبُ فُتَاتِهِمْ

لَمْ يَرَأَعُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ

وَبِرْثُونٌ وَبِرْثُونَةٌ ؛ أنشد ابن الأنباري للناطقة الجعدي^(٣):

(١) ابن الشجري ٢٨٧/١، وابن يعيش ٩٧/٥، واللسان (ركض، وظم) والشعر لأوس بن غلفاء الهجيمي، يصف فرسا، والمركضة : من أركضت الفرس، إذا اضطرب جنيثها في بطنها، ويروى «مِرْكُضَةٌ» بكسر الميم، فيكون معناه أنها تركض على الأرض بقوائمها، إذا عدت وأحضرت. ويروى «بَسْلَهَبَةٌ» وهي من الخيل : ما عظم وطال وطالت عظامه. والصريحى : الكريم التسبب، وكان للخيل عندهم أنساب، كما للإنسان.

(٢) ابن الشجري ٢٨٧/٢، وابن يعيش ٩٨/٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩١، واللسان (رجل) ويروى «مَرْقُوا» ولم يبالوا، وقيل :

كُلُّ جَارٍ ظَلٌّ مُغْتَبِطٌ غَيْرُ جِيرَانِي بَنَى جَبَلَةً

(٣) ديوانه ١٢٤، والمذكر والمؤنث ٩٦، والحيوان ٢٨٢/٣، والمنصف ٤/١، والخزانة ٢٢٨/٦، =

وَبِرْذَوْنَةٍ بَلُّ الْبَرَّادِينَ تُفْرِهَهَا

وَقَدْ شَرِبْتُ مِنْ آخِرِ الصُّيْفِ أَيْلًا

وَحِمَارٌ وَحِمَارَةٌ، وَبَكْرٌ، لِلْفَتَى مِنَ الْإِيلِ، وَبَكْرَةٌ لِلْأُنْثَى، قَالَ عُرْوَةُ^(١) :

أَكْلَفُ مِنْ عَفْرَاءٍ سِتْنَيْنِ بَكْرَةٌ

وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانٍ

وَأَسَدٌ وَأَسَدَةٌ، وَتَمُّ أَشْيَاءَ غَيْرُهَا هَذَا .

والثاني : هو التفرقة بين الواحد والجمع، نحو تمرٌ وَتَمْرَةٌ، وَشَجَرٌ وَشَجَرَةٌ، وَبَقْرٌ وَبَقْرَةٌ، وَبُرٌّ وَبُرَّةٌ، وَجَرَادٌ وَجَرَادَةٌ، وذلك في أسماء الأجناس، ألحقوا التاء هنا دلالة على المفرد، فإذا لم تلحق دلت على الجنس، ويتبع ذلك التانيث، فالتَمْرَةُ مؤنثة، وكذلك الشَّجَرَةُ، وسائر مفردات الجنس.

وأما الجنس فللعرب فيه التذكير والتانيث، نحو قوله تعالى : {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ}^(٢) وفي آية أخرى : «نَخْلٍ خَاوِيَةٍ»^(٣).

وقد جاء هنا التانيث بالعكس، فأنثوا الجنس، وَذَكَّرُوا المفرد، قالوا : رَجُلٌ

= واللسان (أول).

والبيت من قصيدة له، يهجو بها ليلي الأخيلية، مطلعها :

أَلَا حَيْنًا لَيْلَى وَقَوْلًا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبْتُ أَمْرًا أَغْرُ مُحْجَلًا

والبرنون : التركي من الخيل، وهو خلاف العرب منها. والثغر للسباع وكل ذي مخلب : كالفرج، والحياء للناقة. والأيل : تيس من تيبوس الجبل، وجمعه أيايل.

ويريد : شربت لبن أيل، وألبان الأيايل تهيج طاعمها.

(١) ديوانه ٤، والخزانة ٣/٣٧٥، والمذكر والمؤنث ٩٩

ويروى «يكلفني غنى ثمانين ناقةً ومالي والرحمن غير ثمان»

(٢) سورة القمر : ٢٠.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

بَغَالٌ وَجَمَالٌ، فَإِذَا أَرَادُوا الْجَمْعَ قَالُوا : بَغَالَةٌ وَجَمَالَةٌ، أَنَشَدَ الْفَارِسِيُّ قَالَ :
أَنَشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(١) :

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَايِدَةٍ

شَلَا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَةَ الشُّرْدَا

وَحَمَارٌ لِلوَاحِدِ، وَحَمَارَةٌ لِلْجَمْعِ، وَمِنْهُ الْكَمُّ لِلوَاحِدِ، وَالْكَمَاءُ لِلْجَمْعِ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : سَمِعْتُ يُونُسَ يَقُولُ : هَذَا كَمٌّ كَمَا تَرَى، لِلوَاحِدِ الْكَمَاءُ،

فَيَذْكُرُونَهُ، فَإِذَا أَرَادُوا جَمْعَهُ قَالُوا : هَذِهِ كَمَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ : قَالَ مُنْتَجِعٌ : كَمٌّ وَاحِدٌ، وَكَمَاءٌ لِلْجَمْعِ وَقَالَ أَبُو خَيْرَةَ :

كَمَاءٌ لِلوَاحِدِ، وَكَمٌّ لِلْجَمْعِ، فَمَرَّ رُوْبَةُ بْنُ الْعَبَّاجِ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ : كَمٌّ وَكَمَاءٌ، كَمَا

قَالَ مُنْتَجِعٌ^(٢).

وهذا النوع قليل، والشاعر هو الأول.

والنوع الثانى : من أنواع التاء : أَنْ تَأْتِيَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، وَذَلِكَ

قَوْلُكَ : رَجُلٌ عَلَامَةٌ، وَنَشَابَةٌ، وَسَائِلَةٌ، مِنَ السُّؤَالِ، وَرَوِيَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِمْ : (رَجُلٌ فَرُوقَةٌ، وَمَلُوءَةٌ، وَحَمُولَةٌ) : الْحَقْوَاهَا

الْقَاءُ لِلتَّكْثِيرِ، كُنْيَابَةٌ وَرَأْوِيَّةٌ.

وَقَالُوا : رَجُلٌ فَقَاقَةٌ، وَهَلْبَاجَةٌ، أَيْ أَحْمَقُ، وَرَجُلٌ زُمَيْلَةٌ، أَيْ جَبَانٌ

(١) ابن الشجري ٣٥٨/١، ٢٨٩/٢، والإنصاف ٤٦١، والخزانة ٣٩/٧، والهمع ١٨٣/٣، والدرر

١٧٤/١، وديوان الهذليين ٤٢/٢، واللسان (قتد، سلك) والشعر لعبد مناف بن ربيع، وأسلكوهم :

جعلهم يسلكون : وقتادة : اسم مكان أو جبل بعينه، والمراد : في طريق هذا المكان أو الجبل،

والشل : الطرد. والجمالة : جمع جمال، وهو صاحب الجمل والعامل عليه. والشرد : جمع شريد،

وهو من الإبل : الذى ينفر من الشيء إذا رآه، فإذا طرد كان أشد لنفاره، والمعنى : حتى إذا

أسلكوهم في هذا المكان طردوهم طردا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

(٢) النوادر : ٥١٤.

ضعيف/، ورجلٌ تَلْقَامَةٌ وتِلْعَابَةٌ. وقد يُسْقِطُونَ التَاءَ من هذه الأسماء. ١٦٣

ووجهُ المبالغة أنه ذُهِبَ به إلى الدَاهِيَةِ في المدح، وإلى معنى البَهِيمَةِ في الذم، قاله الفراء.

والنوع الثالث : أن تَلْحَقَ على معنى النُسْبِ، نحو : المَهَالِبَةُ، جمع مُهَلَّبِيٍّ، والمَنَازِرَةُ، جمع مُنْذِرِيٍّ، والأَشَاعِثَةُ، جمع أَشْعَثِيٍّ، والأَشَاعِرَةُ، جمعُ أَشْعَرِيٍّ، فجاء الجمعُ المكسَّرُ في هذه الأشياء على حَدِّ جمع التصحيح، في كَوْنِ ياءِ النُسْبِ حُذِفَتْ فيهما، فصارت التاءُ اللاحقة في التَكْسِيرِ دالَّةً على النُسْبِ، كما صار الجمعُ بالواو والنون دالًّا على ذلك.

والنوع الرابع : أن تَأْتِيَ للعُجْمَةِ، وجَعَلَهَا المؤلفُ في «التسهيل»^(١) للتعريف لا للعُجْمَةِ، نحو : مَوَازِجَةٌ، جمع مَوْزَجٍ، وهو الخُفُّ، وجَوَارِيَةٌ، جمع : جَوْرَبٍ، وسَبَابِجَةٌ، جمع سَبِيجِيٍّ، وهم قومٌ من السُّنْدِ، كانوا بالبصرة يُسْتَأْجَرُونَ، قالوا : والهاءُ فيه للعُجْمَةِ والنُسْبِ^(٢).

والنوع الخامس : أن تَأْتِيَ عِوَضًا من محذوف، وذلك نوعان : أحدهما : أن تكون عِوَضًا من محذوفٍ غير لازم الحذف، وهي اللُّحَقَةُ لمثال (مَفَاعِيلٍ) في الجمع، نحو : جَحْجَاحٌ، للسَّيِّدِ، وجَحَّاجَةٌ، وَزَنْدِيقٌ وَزَنَادِقَةٌ، وَفِرْزَانٌ وَفَرَازِنَةٌ^(٣)، ونحو ذلك.

ويجوز أن تأتى بالياء ولاتأى بالهاء، وهما متعاقبان، قالوا : والتاءُ في هذا النوع لِحَاقُهَا عِوَضًا قِيَاسُ مُطَرَّدٍ، فتقول في (قُنْدِيلٍ) : قَنَادِلَةٌ،

(١) انظر : ص ٢٥٤، وفيه «التعريب».

(٢) اللسان (سبج).

(٣) الفرزان : من لعب الشطرنج، وهو الملكة.

وفي (مَنَدِيل) : مَنَادِلَةٌ، وما أشبه ذلك.

والثاني : أن تُعَوِّضَ من لازم الحذف، نحو : رِيَّةٌ، وشِيَّةٌ، وفِيَّةٌ، ومَانَةٌ، وبَابُهُ، فالتاء هنا لازمة، إذ لا يَرْجِعُ مَا عُوِّضَتْ مِنْهُ.

وَجَعَلُوا أَيْضًا مِنْ أَنْوَاعِ التَّاءِ أَنْ تَكُونَ لِتَأْنِيثِ الْجَمْعِ نَحْوُ : صَيَاقِلَةٌ، وَصَيَارِفَةٌ، وَقَشَاعِمَةٌ^(١).

وكذلك التاء في (أَفْعَلَةٌ) و(فِعْلَةٌ) ونحو ذلك كم أُبْنِيَةِ الْجَمْعِ.

وجعلوا من ذلك إتيانها لتأكيد التانيث، استيثاقًا منه وتوكيدًا، وهو نحو : غُرْفَةٌ، وَكُدْيَةٌ، وَعَقَبَةٌ. وقد تقدم تَسْوِيعُ هذا النوع في نوع ما جاء للفرق بين المذكر والمؤنث. وإنما نَبَّهْتُ على أقسام التاء لِتَنْبِيهِ النَّاظِمِ كَمَا تَقْدِمُ، وَإِلَّا لَكَانَ هَذَا الشَّرْحُ غَنِيًّا عَنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ الْقَصْدُ اسْتِجْلَابُ الْفَائِدَةِ مَعَ اتِّبَاعِ النِّظْمِ، لِالنَّقْلِ الْمَطْلُوقِ، فَإِنَّ الْكُتُبَ الْمُبَسَّوطةَ / أَغْنَتْ عَنْ هَذَا. ١٦٤
وَاللَّهُ يَنْفَعُ بِالْقَصْدِ بِفَضْلِهِ.

المسألة الثانية : أنه لما قال : «وَلَا تَلِيْ فَارِقَةٌ» أَيْ حَالُ كَوْنِهَا فَارِقَةٌ - دَلَّ عَلَى أَنَّ التَّاءَ الَّتِي ذَكَرَ، وَهِيَ تَاءُ التَّأْنِيثِ، هِيَ الْمُنْقَسِمَةُ، لِأَنَّهُ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى التَّاءِ الْمَتَقَدِّمَةِ الذَّكَرُ فِي قَوْلِهِ : «عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ» ثُمَّ قَسَمَهَا هُنَا إِلَى فَارِقَةٍ وَغَيْرِ فَارِقَةٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا تَاءُ أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي جَمِيعِ الْأَقْسَامِ، وَهَذَا صَحِيحٌ، نَصُّ عَلَيْهِ الْفَارَسِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» فَقَالَ حِينَ ذَكَرَ التَّاءَ، وَأَنَّ التَّاءَ لِلْعَوِّضِ يُجْتَرَأُ بِهَا عَنْ الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، قَالَ : لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَعَانِيهَا، فَكَانَ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْوَاحِدِ مِنَ الْجِنْسِ،

(١) الصَّيْقَلُ وَالصَّيْقَالُ : مِنْ صَنَاعَتِهِ الصَّيْقَلُ، وَهُوَ جِلْدُ السَّيْفِ وَالْمِرَاةِ وَنَحْوَهُمَا وَالْجَمْعُ : صَيَاقِلُ وَصَيَارِفُ. وَالصَّيْرُفُ وَالصَّيْرُفِيُّ : صَرَافُ الدِّرَاهِمِ، وَهُوَ مَنْ يَبْدُلُ نَقْدًا بِنَقْدٍ، وَالْجَمْعُ : صَيَارِفُ وَصَيَارِفَةُ وَالْقَشَاعِمَةُ : جَمْعُ قَشْعَمٍ، وَهُوَ الْمَسْنُونُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسْرُ وَالرَّخْمُ.

نحو : جَرَادَةٌ وَجَرَادٌ، ومنها ما يَدُلُّ على العُجْمَةِ نحو المَوَازِجَةُ، والسَّبَابِجَةُ، ومنها ما يَدُلُّ على النِّسْبَةِ نحو : المَهَالِبَةُ. ومنها ما يكون بدلاً من حرفٍ كان يلحق الكلمة، نحو : زَنَادِقَةٌ - فكلُّها تَجْتَمِعُ في أنها علامة تانيث، ألا ترى إنك إذا سَمَّيتَ بشيءٍ من هذه الضروب، التي تَلْحَقُ الهاءُ مع اختلافها، اتَّفَقْتَ في أنها لا تنصرف في المعرفة، فهذا يدل على أنه كالشيء الواحد، والقَبِيلُ المفرد، ومن ثَمَّ لم يَجُزْ أن تدخل في أوصاف القديم سبحانه، نحو: عَلامَةٌ، لأنَّ لحاقها للتكثير لم يُخرجها عن أن تكون للتانيث.

وما قاله صحيح، فكانُ النَاطِمُ نَبَّهَ على هذا المعنى، وهو حَسَنٌ من التَّنْبِيهِ إن كان قصده.

ولمَّا أتمَّ الكلام على ما يتعلَّق بالتاء من الأحكام شَرَعَ في الكلام على حكم (الآلف) ومواضعها، فقال:

وَالِـفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَـصْرِ
وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْتَى الْغُرِّ
وَالِـشْتِـهَارُ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى
يُبْنِيهِ وَذَنْ أَرَبَى وَالطُّوَلَى
وَمَرَطَى وَوَذَنْ فَعَلَى جَمْعَا
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
وَكُحْبَارَى سُمِّيَ سَيَطْرَى
ذِكْرَى وَحِثْيَى مَعَ الْكُفْرَى
كَذَاكَ خُلِيطَى مَعَ الشُّقَارَى
وَاعْزُ لِفَيْرٍ هَذِهِ اسْتِثْنَاةٌ

قَسَمَ الألف التي للتانيث قسمين :

ألفا مَقْصُورَة، وهى ذات القَصْر، وهى الباقية على أصالتها،
ولكونها قُصِرَت عن الحركة سُمِّيت مَقْصُورَة، أو لكونها لم يَقَع قبلها مَدَّة.
وَألفاً مَمْدُودَة، وهى ذات المَدِّ، ولَمَّا كان حرف المَدِّ موجوداً قبلها،
وهى آتية بعده نُسب / المَدُّ إليها.

١٦٥

وَمَثَلُ الممدودة بَأُنْثَى الغُرِّ، والغُرُّ : جمع الأغرِّ، وهو ذو الغُرَّة،
والغُرَّة : بياضٌ في جَبْهَةِ الفَرس، يقال : فرسٌ أَغرٌّ، والأغرُّ : الأبيضُ.
وعلى الوجهين فالأنثى : غَرَاءٌ على (فَعْلَاءً) فالألف هنا ممدودة،
وهى التى صارت همزةً لضرورة الإعلال، لأنها اجتمعت مع ألف المَدِّ،
وهما ألفان فلا يجتمعان، فقلبوها همزة.

وَتَرَكَ تمثيلَ المقصورة لبيانها في نفسها، من حيث هى باقيةً على
أصلها.

ثم أخذ يذكر مواضع الألف المقصورة، ومواضع الممدودة، لأنهما
قد تَلْتَبَسَانِ على الطالب، إذ كانت الهمزة تأتى آخرَ الكلمة فلا يُعرف
كَوْنُهَا للتانيث، وقد تأتى للإلحاق، وقد تأتى للتكثير، فتَلْتَبَسُ إحداها
بالأخرى، وأيضاً قد تأتى الكلمة وآخرها يَحْتَمَلُ أن يكون ممدوداً أو
مقصوراً أو فيه الوجهان. وهذا الاحتمال إما بِحَسَبِ المتعلِّم، وإمَّا بِحَسَبِ
الأمر في نفسه.

فَمَثَالُ التَّبَاسِ همزة التانيث بهمزة الإلحاق (فُعْلَاءً) ومَثَالُ التَّبَاسِ
الْأَلْفَيْنِ (فَعْلَى) وسيأتى بيان ذلك بِحَوْلِ اللَّهِ.

والتفرقة بين هذه الألفات أكيدٌ في الصَّنَاعَةِ، إِمَّا يَنْبَغِي عليه من

الاحكام في (مالا يَنْصَرِفُ) وفي (التَّصْغِير) وغيرهما .

وأيضاً فإنَّ المقصورة قد تَلْتَبِس بالممدود، بحيث لا يُعْلَم في الكلمة هل آخرها مقصورٌ أم ممدودٌ، وذلك كلُّه لا يَنْضَبِط في أعيان الأسماء، وإنما ذلك حَظُّ اللُّغَوِيِّ، فأمكنهم، ومنها ما ليس كذلك بل يكون مشتركاً مثل (فِعْلَى) بكسر الفاء، نحو: ضببطها بالأبنية فإن من الأبنية التي آخرها ألف ما يكون مختصاً بألف التانيث.

ذِفْرَى، وذِفْرَى، هو ذو وجهين، وقالوا : مِعْزَى ودِفْلَى، فالأولى للإلحاق، والثانية للتانيث، وكذلك بناء (فَعْلَى) مُشْتَرِك للآلف والهمزة، و(أَفْعَلًا) و(فَعْلَلًا) ومن ذلك كثير، فأرادوا أن يَحْصُرُوا الأبنية التي تختص بالنوع الواحد دون الآخر، على عادتهم في ضَبْط ما يرجع من اللغة إلى القياس.

فذكر الناظم ذلك، وابتدأ بالأبنية المختصة بالآلف المقصورة، فقال :
«والاشْتِهَارُ في مَبَانِي الأولى» إلى آخره.

١٦٦ «الاشْتِهَارُ» مبتدأ، خبره «يُبْدِيهِ» و«في / مَبَانِي» متعلق
ب«الاشتهار» والمَبَانِي : جمع مَبْنًى، أراد به الأبنية أنفسها و«يُبْدِيهِ» أي
يُظْهِرُه وزن كَذَا وكَذَا.

يعنى أن الآلف الأولى في الذَّكْر، وهى المقصورة، اشتهر في مبانيتها هذه العِدَّة في الأمثلة المذكورة، فلا توجد فيها الآلف إلا التانيث، وقيد ذلك بالاشتهار، لأن ما ذكره هى التى كثر عنده فيها ذلك استعمالاً، بخلاف غيرها من الأبنية، وإن اختلفت بالتانيث فإنها لم تَشْتَهَر، ولم يَكْثُر فيها الاستعمال، كما كثر في هذه. وسينبئ آخرأعلى هذا.

وعَدَّ من الأبنية المشهورة اثْنَى عَشَرَ بناءً.

البناء الأول : بناءُ (أُرَبَّى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وفتح العين، من أبنية التانيث بالالف، فلا تُوجد ألفه للإلحاق، إذ ليس في الكلام وزنُ (فُعَلَل) ولا يكون أيضا ممدوداً على ما قال : والأُرَبَّى : الداهية، قال الشاعر^(١) :

فَلَمَّا غَسَى لَيْلِي وَأَيَّقَنْتُ أَيَّهَا

هِيَ الْأُرَبَّى جَاءَتْ بِأُمِّ حَبَّوْكَرَى

ومثله (الأُرَتَى) وهو حبُّ بقلٍ يطرح في اللبن، فيُخْنِهُ ويُحَبِّبُهُ، و(أُدَمَى)

لموضع.

وقيل : الأُدَمَى : حجارةٌ حُمْرُ في أرض بني قُشَيْر، و(جُنْفَى) اسم موضع، و(الجُعْبَى) عظامُ النمل التي يَعْضَضُنْ، ولهنَّ أفواهٌ واسعة. و(شُعْبَى) موضع.

البناء الثاني : بناء (الطُولَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وإسكان العين. يَخْتَمُ بالتانيث بالالف، إذ ليس في الكلام (فُعَلَل) بناءً أصيلاً على مذهب سيبويه والجمهور، فَجُخْدَبُ وَجُنْدَبُ^(٢) ونحوهما، مُفْرَعَان عند الضم، وهو عند الأخفش بناء أصيل، فالإلحاق به سائغ، وقد حكى في الإلحاق به (سُودَدُ) وسيأتى الكلام عليه في التصريف إن شاء الله تعالى.

وأيضاً فر(فُعَلَاءُ) ممدوداً أتت همزته للإلحاق، نحو : قُوبَاءُ، هو ملحق بِقُسْطَاسٍ، فلذلك عَدَّ (فُعَلَى) من المختص بالالف التانيث.

(١) اللسان (حبكر، غسا)

والبيت لعمر بن أحمـر الباهلي، وَغَسَا اللَّيْلُ، يَفْسُو، غَسَا، إِذَا أَظْلَمَ.

ومن أمثالهم في الداهية تولهم : جاء فلان بأم حبوكرى، روقع فلان في أم حبوكرى.

(٢) الجُخْدَب - بضم الدال وفتحها - الضخم الغليظ من الرجال والجمال، والجمع : جَخَابِب.

والجُنْدَب - بضم الدال وفتحها أيضاً - الذكر من الجراد، أو الصغيرة منه، والجمع : جَنَابِب.

و(الطُولَى) تانيث الأطول، وهو قياس في «أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ» إذا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الألف واللام، ومثله : الكُبْرَى، والصُّغْرَى، والطَّرِيقَةُ الْمُتَلَى، والأُخْرَى، والأُولَى، وذلك كثير.

ومثله في غير التفضيل (الأنثَى) و(العُذْرَى) من العُذْر، واليُسْرَى، والعُسْرَى، والعُمْرَى، من الإعمار، و(العُقْبَى) العاقبة، و(العُتْبَى) الرجوع عما عُوْتِبَتْ عليه والحمى، والحبلى، و(حُزْوَى) موضع، وذلك كثير.

البناء الثالث : بناء (مَرَطَى) وهو (فَعَلَى) بفتح الفاء والعين.

يَخْتَصُّ بالتانيث بالألف أيضا، إذ ليس في الكلام / وزن (فِعْلَلٌ) ١٦٧ وأيضا فإن (فَعَلَاءً) بالمدُّ مُنْتَفٍ على ما يقتضيه كلامه.

و(المَرَطَى) السريعة من الإبل، يقال : فَرَسٌ يَعْدُو المَرَطَى، وهو فوق التقريب، ودون الإهذاب، قال طُفَيْلٌ^(١).

تَقْرِبُهَا المَرَطَى والجَوْزُ مُعْتَدِلٌ

كَأَنَّهَا سُبْدٌ بالماءِ مَغْسُولٌ

وقال الأَفْوَه^(٢) :

ورُكُوبُ الخَيْلِ تَعْدُ والمَرَطَى

قَدْ عَلاهَا نَجْدٌ فِيهِ أَحْمِرَارٌ

وأكثر استعمال هذا البناء في الحركة والسُرعة، يقال : ناقةٌ وَكَبَى :

(١) اللسان (سبد، مرط) والجَوْزُ : الوَسَطُ، والسُّبْدُ : طائر لَيْنُ الريش، إذ قطر على ظهره قطرة من ماء جرى من فوقه للينه.

(٢) ديوانه ١٢ (الطرائف الأدبية للميمن) والنَّجْدُ - بفتحتين - العرق من عمل أو كرب أو غيره.

شديدة الوثب، وناقّة وكريّ : شديدة العدو، وناقّة وكفى، أى سريعة، وناقّة
بشكى : سريعة، وناقّة ملسى، أى تمرّ مرّاً سريعاً، وكذلك الجمزى : عدوّ «فيه
نزو، وناقّة شمجى، أى سريعة، وتكون فى غير ذلك، يقال : لقيته النذرى، أى فى
النذرة، وذقرى : اسم لروضة بعينها، وصورى : موضع، وبردى : نهر بدمشق.

البناء الرابع : بناء (فعلّى) بفتح الفاء وإسكان العين.

وهذا المثال على وجهين فى الاستعمال :

فأحدهما : أن يختص بالتانيث بالالف.

والآخر : ألا يختص بذلك، فذكر الناظم هنا ما يحتاج إليه، وترك ما عدا

ذلك، فللاختصاص بالتانيث بالالف ثلاثة مواضع وهى التى عدها :

أحدها : أن يكون جمعاً لامفردت، فإنه إذا كان جمعاً لم يكن فيه إلحاق
فى المفردات، وأيضا فلم يأت الجمع هنا ممدوداً، وما أُوهم خلاف ذلك فهو اسم
جمع لاجمع حقيقة، نحو : حلفاء، وقصباء، ومثاله : مريض ومرضى، وجريح
وجرحى، وقتيل وقتلى، وهالك وهلكى، وصريع وصرعى، وهو كثير.

والثاني : أن يكون مصدراً، فإن الإلحاق بالالف فيها معدوم، ولم يأت
مصدر على (فعلاء) ممدوداً، ومثاله : الدعوى، والنجوى، والعدوى، والرعى، من
الرعاية أو الارعواء، والفتوى، والشكوى.

والثالث : أن يكون صفة، ومثله يشبعى، وهو تانيث (شبعان) و(فعلّى
فعلان) قياس، نحو : سكران وسكرى، وغضبان وغضبى، وملآن وملكى، وريان
وريا، وحران وحرى، وصدیان وصدى، وشهوان وشهوى، وظمان وظمأى، ونحو
ذلك.

وتحرز بالصفة من الاسم، فإن الاسم، على (فَعَلَى) مشترَك الألفِ / بين التانيث والإلحاق، فالتانيثُ نحو : عَلَّقَى، وَرَضَوَى، وَسَلَّمَى، وَعَوَّى، ١٦٨ والإلحاق نحو : عَلَّقَى، بالتثوين ويقال : جاء القوم تَثَرَى، يُنَوِّن ولانَوِّن، وَقُرِىءَ بالوجهين قوله تعالى : {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا} (١) ومعناه : واحدٌ خَلْفَ آخَرٍ، ومنه أيضا : أَرطَى، مَنُونًا لاغير.

و(فَعَلَى) أيضا مشترَك بين المدِّ والقَصْرِ إذا كان اسما، فمن المقصور ما ذكر آنفا. والممدود نحو : النُّعْمَاءُ، والقَصَبَاءُ، والحَلَفَاءُ، والشُعْرَاءُ.

وإنما قَيَّدَ الصفة بالمثال ليبين لك أى صفة أراد، إذ ليس كل صفة على (فَعَلَى) تختص بالألف دون الهمزة، بل تأتى الصفة على قسمين : أحدهما : أن تَخْتَصَّ بالألف دون الهمزة، وذلك ماكان فيها تانيث (فَعَلَان) نحو : سَكَّرَى، وَغَضَبَى، وَرَيَّأ، وتانيث : سَكَّرَانَ، وَغَضَبَانَ، وَرَيَّانَ، ومنه مثاله، لأنه تانيث (شَبَّعَانَ).

والآخر : أن تَخْتَصَّ بالهمزة دون الألف، وذلك ماكان منها تانيث (الأفْعَل) نحو : حمراء، وصفراء، وصهباء، وسوداء، على ماسيذكره في فصل الممدودة، فلإخراج هذا القسم قَيَّدَ (فَعَلَى) بالمثال. والله أعلم. وأما ما عدا هذه الثلاثة فلا تَخْتَصُّ بالتانيث، بل قد تكون للتانيث وللإلحاق، وقد يأتى ممدوداً أيضا مختصاً بهمزة التانيث كما ذكر.

البناء الخامس : بناء (حُبَارَى) وهو (فُعَالَى) بضم الفاء. يَخْتَصُّ بالتانيث بالألف، إذ ليس في الأسماء بناء (فُعَالَل) فيلحق

(١) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتثوين، وقرأه الباقون بلا تثوين، وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٤٦.

به، وأيضا فلم يأت هذا البناء ممدودا، والخبّاري : طائر، قال الشاعر^(١) :

تَوْقَى بِأَطْرَافِ الْقِرَانِ وَعَيْنُهَا

كَعَيْنِ الْخُبَارَى أَخْطَأَتْهَا الْأَجَادِلُ

ويروي «توقى»^(٢) ومثله (الخرّامي) لخيري البر^(٣). ويقال : قُصَارَاكَ

أن تفعل، أي غايته، و(جُمَادَى) للشَّهْر، و(النُّعَامَى) ريح الجنّوب،

و(الشُّكَاغَى) شجرة ذات شوك كثير، وذُنَابَى العقرب : قرنّها، والذُّنَابَى :

الذَّنْب، ويقال : هو مَنبِت الذَّنْب، والسُّمَانَى : طائر، ونحو ذلك.

البناء السادس : بناء سُمَّهَى وهو (فُعْلَى) بضم الفاء وتشديد العين

مفتوحة.

يختص بالتانيث بالالف، لأن مثال (فُعْلَلُ) و(فُعْلَاءُ) غير موجود،

والسُّمَّهَى : الباطل، يقال : ذهب في السُّمَّهَى^(٤)، إذا ذهب في الباطل،

وأيضا فيقال : للهواء الذي بين السماء والأرض / السُّمَّهَى، ويقال ١٦٩

السُّمَّهَى : الذي يُقال له مُخَاطُ الشَّيْطَانِ^(٥).

ومثله الحُلْكَى، وهي شحمة الأرض^(٦)، وبُدْرَى، من البِدَار.

(١) هو أو نزيب الهذلي، ديوان الهذليين ٨٢/١، واللسان (قرن)

وتوقى : تشرف. والقران : جمع قرن، وهو الجبل الصغير، أو قطعة تنفرد من الجبل. والأجادل :

جمع جدل، وهو الصقر، والمعنى : إن هذه المرأة تتبع الجيش مستترة بأعالي الجبال، تنظر منها

وتسألهم، وعينها، من الذعر والخوف، كعين الجبارى التى لم ترها الصقور.

(٢) وهي رواية الديوان واللسان.

(٣) وهي نبتة طيبة الريح.

(٤) اللسان (سمه) ويقال له رِضَا : السُّمَّة، والسُّمَّهَى.

(٥) مخاط الشيطان : هو السهام التى تتراعى في عين الشمس للناظر في الهواء عند الهاجرة. ويقال

له أيضا : لعاب الشمس، وريق الشمس.

(٦) شحمة الأرض : الكمأة البيضاء.

البناء السابع : بناء (سَبَطَرَى) وهو (فِعْلَى) بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يَخْتَصُّ أَيْضاً بِالتَّانِيثِ بِالْأَلْفِ لَعَدَمِ مِثَالِ (فِعْلَلٌ) وَ(فِعْلَلَاءُ).
وَالسَّبَطَرَى : مِشْيَةٌ فِيهَا تَبَخُّثَرٌ، نَقْلُهُ الْقَالِي عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ، وَمِثْلُهُ
(الضَّبْعُطَى) كَلِمَةٌ يُفْرَزُّ بِهَا الصَّبِيَّانِ، وَ(الزَّبْعَرَى) : الضُّخْمُ.

البناء الثامن : بناء (ذِكْرَى) وهو (فِعْلَى) بكسر الفاء وإسكان العين.
وَالذِّكْرَى : مُصَدَّرٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : {تَبْصِرَةٌ وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ} ^(١).
وَنَبَّهَ بِهَذَا الْمِثَالِ عَلَى أَنَّ اخْتِصَاصَ هَذَا الْبِنَاءِ بِالْفِ التَّانِيثِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي
الْمُصَادَرِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَأْتِيَ مُصَدَّرًا وَهُوَ الْمَقْصُودُ، فَلَا تَكُونُ أَلْفُهُ لِلْإِلْحَاقِ، لِأَنَّ
الْإِلْحَاقَ فِيهِ تَابِعٌ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ عَرِيٌّ عَنْ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ مَمْدُودًا
أَيْضًا، لَعَدَمِهِ فِي الْمُصَادَرِ، وَمِثْلُهُ : السَّيْمَى.

وَالْآخَرُ : أَنْ يَأْتِيَ اسْمًا، فَلَيْسَ بِمَخْتَصٍّ بِالْفِ التَّانِيثِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ كَذَلِكَ،
نَحْوُ : الدَّفْلَى، وَالشَّعْرَى، وَ(الْحَجَلَى) لِلْحَجَلِ.

وَقَدْ تَكُونُ أَلْفُهُ لِلْإِلْحَاقِ، فَإِنْ وَزَنَ الْوَاحِدَ، نَحْوُ : الذَّقْرَى، فَإِنْ لِلْعَرَبِ فِيهِ
وَجْهَيْنِ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : ذَقْرَى أُسَيْلَةً، مَمْنُوعَ الصَّرْفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : ذِقْرَى
أُسَيْلَةً مَصْرُوفًا.

وَقَدْ تَأْتِي أَيْضًا مَمْدُودَةً لِلْإِلْحَاقِ، نَحْوُ : عِلْبَاءٌ وَحِرْبَاءٌ، فَلِأَجْلِ هَذَا أَتَى
بِالْمِثَالِ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيُخْرِزَ مُرَادَهُ.

(١) سورة ق : ٨.

البناء التاسع : بناء (حَيَّيْتُ) وهو (فَعَّلَى) بكسر الفاء والعين وتشديدها.

ويختص بالتانيث بالالف، وإذا ليس في الكلام مثال (فَعَّلَلُ) ويقتضى أيضا عدم (فَعَّلَاءُ) وهو اسم مصدر من : حَيَّيْتُه على الشيء، أى : خضضته عليه.

وهذا البناء مختص بأسماء المصادر، فمن ذلك : الهَجِيرَى، بمعنى العادة، وأيضا بمعنى الهُجْر من الكلام، والهَزِيمَى، من الهزيمة، والخصِيصَى من : خَصَصْتُ، والخَلِيفَى : الخلافة، والرَّمْيَا : من رَمَيْتُ، والرَّدِيدَى : من رَدَدْتُ، والمَكْيَيْ : من المَكْتُ، والدَلِيلَى / من الدلالة. ١٧.

البناء العاشر : بناء (الْكُفَرَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يَخْتَصُّ بالتانيث بالالف، إذ ليس في الكلام مثال فَعَّلَلُ، ولا فَعَّلَاءُ. والكُفَرَى، والكافُورُ : وعاءُ طَلَع النُّخْل، سمي بذلك لأنه يَكْفُرُه، أى يَغْطِيه. والشَّيْبَانِي^(١) يجعله الطَّلَع نفسه، والفراء يجعله الطَّلَع حين يَشُقُّ. قال القالي: والأول هو الصحيح، لأن الاشتقاق يدل على صِحَّتِه ومثله : (عُرْضَى) من الاعتراض.

البناء الحادى عشر : بناء (خُلِيطَى) وهو (فُعَّلَى) بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة.

يَخْتَصِفُ بالتانيث بالالف لفقد بناء (فُعَّلِلُ) و(فُعَّلَاءُ). والخُلِيطَى : من الاختلاط، يقال : وَقَعُوا في الخُلِيطَى، أى اختلط

(١) يعنى أبا عمر والشيباني، صاحب كتاب «الجيم» في اللغة.

عليهم أمرهم، ومثله النُّهْيِي، من الانتهاب، وذهبت أبله في العُمِيَهِي
والكُمِيَهِي، إذا تفرقت في كل وجه، فلم يذر أين ذهبت، واللُّغِيَرِي :
الحفيرة الملتوية التي يحفرها اليربوع، والشرطي : من الاشتراط.

البناء الثاني عشر : بناء (الشَّقَّارِي) وهو (فُعَالِي) بضم الفاء وفتح
العين المشددة.

يختص بألف التانيث لأن مثال (فُعَالُ) و(فُعَالَاء) غير موجود.
والشَّقَّارِي : نبت، ومثله : الحُوَارِي، للدقيق المعروف، والعُوَارِي،
والخُبَارِي الخُضَارِي، والزُبَادِي، أسماء نباتات.

هذه جملة الأبنية التي أشار إليها الناظم، وقيدتها بالشهرة، وكثرة
الاستعمال بقوله : «والإشتهارُ في مَبَانِي الأولى» إلى آخره.

ثم نصَّ على أن ماعداً هذه الأبنية نادرٌ في الأبنية المختصة
بالتانيث، فقال : «وَأَعَزُّ لغيرِ هذهِ اسْتِنْدَاراً».

أي أنسب لغير هذه الأبنية المذكورة الاستندار والقلة، ولم يذهب
إلى ذكرها على التفصيل، لقلة استعمالها، ولكونها في عدم الفائدة الكلية
كنقل اللغة الذي لا يذهب إليه النحويُّ من حيث هو نحويُّ.

وقد حصر في «التسهيل»^(١) ما اشتهر وما لم يشتهر، ولا بد من ذكر
بعض تلك النواذر المشار إليها في كلامه.

فمن ذلك (أَفْعُلَوِي) ثلاثياً مضاعف / اللام، نحو (الدَّفْقِي) لمِشِيَّة
فيها تدفق وإسراع، و(الجِيْضِي) لمِشِيَّة فيها اختيال، و(الهِمَقِي) مِشِيَّة
فيها تمأيل، وهو نادر.

(١) ص ٢٥٥

ومنها (فَاعِلِي) نحو : الْبَاقِلِي، بتشديد اللام، قال القالي : ولا أعلم له نظيراً في الكلام.

ومنه (فَعَلِيًّا) نحو : مَرَحِيًّا، مِنَ الْمَرَح، وَقَلَهِيًّا، وَدَرَبِيًّا، وَبَرَدِيًّا، وهو من النادر أيضاً.

ومنها (فَعَلُوتًا) والذي حُكِيَ منه : الرَّهْبُوتَا وَالرَّحْمُوتَا.

ومنها (فِعْلَنًا) نحو : الْعَرِضُنِي، ولم ينقل القالي غيره.

ومنها (إِفْعَلِي) نحو : إِيجَلِي، قال القالي : ولم يأتِ على هذا غيره.

ومنها (إِفْعِيلِي) نحو : إِهْجِيرِي، وإِجْرِيًّا، وهو نادر، ونحو هذا من الأبنية النادرة.

وعَزَا الشَّيْءَ عَزْوًا وَعَزِيًّا : نَسَبَهُ. وأتى بـ«الاستثذار» في معنى النُّور، وهو السُّقُوط والسُّنُود.

ثم على الناظم في هذا الفصل بحسب قصده اعتراضات :

أحدهما : أنه نصُّ على أنه يأتى بالأشهر من أبنية الألف المقصورة، وقد وجدنا من هذه الأبنية ما ليس بمشهور ولا كثير.

فمنها (أُرَبِّي) فهو قليل نادر، قال أبو بكر خطَّاب^(١) : وقد شذَّ من (فُعَلِي) ثلاثة أحرف، أتت مقصورة، وهى (الأُرَبِّي) للدَّاهِيَةِ، و(شُعَبِي) اسم بلد، و(أُنَمِي) اسم موضع، ولم يحك غير هذه الثلاثة الأحرف، ونحو هذا قال غيره حين جعلوا (فُعَلِي) من الأبنية المختصة بالمد.

(١) هو أبو بكر خطَّاب بن يوسف هلال الماردي القرطبي. من جلة النحاة ومحققيهم والمتقنين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وهو صاحب كتاب «الترشيح» في النحو (ت بعد ٤٥٠هـ).

فهذا ضدٌ مذهب إليه الناظم فيه، وجملَةٌ ما حكى القالِيُّ فيه، وهو المتتَبِعُ
للسماع، والحافظُ للنوادر، ماتقدم التمثيلُ به ولم يَزِدْ، وقال : إنه قليل جداً.
وقال سيبويه في «الأبنية»، ويكون على (فُعَلَى) وهو قليل في الكلام^(١)، ثم
حكى ثلاثة ألفاظ.

ومنها (سُمَّهَى) فهو نادر. قال سيبويه : وجاء على (فُعَلَى) وهو قليل،
قالوا : السُّمَّهَى، وهو اسم، والبُدْرَى، وهو اسم^(٢).
ولم يحك منه القالِيُّ إلا ثلاثة الألفاظ المتقدمة، فهو أندرُ من (فُعَلَى) وقد
جعله الناظم من الأبنية الشهيرة.

ومنها (سِبْطَرَى) فهو نادر أيضاً، ولم يذكر منه القالِيُّ إلا ثلاثة الألفاظ
المذكورة قبل، نَعَمْ، حكى من (فِعَلَى) الثلاثي : الحِمَقَى، والدُقَقَى والجِيَضَى
خاصة، والجميع إذا اجتمع من قبيل النادر غير المشهور، فهو، على كل تقدير،
على غير ما زعم الناظم.

وقال سيبويه في الأبنية^(٣) : ويكون على مثال (فِعَلَى) وهو قليل، قالوا :
السَّبْطَرَى، وهو اسم والضَبْغَطَى، وهو اسم.

ومنها (الكُفْرَى) فهو من قبيل النادر أيضاً، إنما حكى منه القالِيُّ :
عُرْضَى، وكُفْرَى، وسَلْحَفَى، ثم قال : ولا نعلم أتى من هذا المثال، غير ما ذكرنا،
هذا مع أنه أدخل فيه (سَلْحَفَى) وهو رباعي، ليس مثل (الكُفْرَى) فالذى صح
من نقله فيه لفظان خاصة.

(١) الكتاب ٢٥٦/٤.

(٢) المصدر السابق ٢٦٤/٤.

(٣) المصدر السابق ٢٦١/٤.

وقال في تقرير الأبنية : إنَّ هذا البناء قليل جداً .

وقال سيبويه^(١) : ويكون على (فُعْلَى) قالوا : العُرُضَى، وهو اسم .

ومنها (الشُّقَّارَى) فهو من النادر، إذ لم يَحْكِ منه القالِي غيرَ ماتقدم، إلا أنه لم ينص على أنه نادر، وكذلك سيبويه لما ذكر بناء (فُعَّالَى) لم يُنبِّه على نُدُورِهِ، فلعله استند إلى هذا القَدْر^(٢) .

هذا ما على الناظم في شهرة هذه الأبنية .

وعليه في بناء (الطُّولَى) نظر من جهة أخرى، لأنه جعله مختصاً، إذ ليس له ما يَلْحَقُ به، لعدم (فُعْلَلِ) أصلَ بناء. وقد أثبت الناظم في «التصريف» فُعْلَلًا، جَرِيًّا على مذهب الأخفش والكوفيين، وهو مذهب يَتَرَجَّحُ عند القائل به بقولهم :سُوْدِدْ، فالحقوه بْبِرْقَمٍ وجُخْدَبٍ. والإلحاق إنما يكون بما هو أصلُ بناء، فعلى هذا يكون ماجاء من نحو (بُهْمَاة) ملحَقًا، لأنَّ الألف يَمْتَنِعُ مع التاء أن تكون للتأنيث كما تقدم، وعند ذلك لا يكون (فُعْلَى) مختصاً بالتأنيث.

وقد يُجاب عن هذا بوجهين :

أحدهما : أن مثاله يُفيد مراده، وهو أنه مثل بفُعْلَى الأفعِلَ، فقد يقال : لم يُرد إلا هذا بخصوصه، وعلى هذا لا يدخل له ما لم يكن من باب التفضيل الذي يكون فيه الإلحاق.

والثاني : أن (بُهْمَاة) حُكِيَ نادرا جدا، ليس له في هذا البناء نظير، ولم يَكْثُر فيه استعمالُ التاء، فلا يُعْتَدُّ به في نقض أصلِ شائع الاستعمال، وهو الاختصاص بالتأنيث.

(١) المصدر السابق ٢٦١/٤ .

(٢) المصدر السابق ٢٥٧/٤ .

الاعتراضُ الثانی على کلامه : أنه ذکر في هذه الأبنية ما ليس مختص بالآلف المقصورة، بل يشاركها فيها الممدودة، وقد جعلها في كتاب «التسهيل»^(١) / من قبيل المشترك، وذلك بناء (أربى) وبناء (مرطى) ١٧٢ وبناء (حيتى) وبناء (خلیطى).

فأما بناء (أربى) وهو (فعلی) فهو أشهر في الممدود منه في المقصور، ولذلك جعلوا بناء (فعلی) مثماً يُعرف به الممدود من المقصور، لا طُراده في الممدود، واعتذروا عن نحو (أربى) وأشباهه بالقلة والندور. ومثاله في المجموع : علماء، وحُكَماء، وقُفَّهَاء، وهو كثير.

وفي المفردات ناقةٌ عَشْرَاءُ، والعدوَاءُ للشُّغل^(٢)، والعروَاءُ : الرُّعدة، والغُلواءُ، والرحضَاءُ : العرق.

والقُوبَاءُ، والخِيَلَاءُ، والنَّفْسَاءُ، والبرحَاءُ، وهو يتنفسُ الصُّعداءَ، ونحو ذلك.

وأما بناء (مرطى) وهو (فعلی) فقد جاء منه : قَرَمَاءُ، لموضع، وجَنَفَاءُ، لموضع أيضا، والسُّحْنَاءُ : الهَيْئَةُ، كالسُّحْنَاءِ، ودَأْتَاءُ وتَأْدَاءُ، للأمة، وتسكن الهمزة أكثرُ فيها، وقالوا : نَفْسَاءُ، في : نَفْسَاءُ، وهى قليلة، والأشهرُ نَفْسَاءُ، لكن المد في (فعلی) قليل، نَبَّه عليه سيبويه، فكانه لا يَتِمُّكن الاعتراضُ لهذا.

وأما بناء (حيتى) وهو (فِعْلِي) فقد جاء منه : الفَحِيرَاءُ، والخِصْرِيَاءُ والزَّلِيلَاءُ، والمِكْيَاءُ، ذكرهما اللحياني.

(١) انظر : ص ٢٥٦.

(٢) أى موانعه، وانظر : اللسان (عدا).

وأما بناء (خُلِّطَى) وهو (فُعِّلَى) فقد تشركه الألف الممدودة، نحو قولهم :
لُخِّلَاءُ، حكى الزُّبَيْدِيُّ : أنا أعلمُ بدُخْيَلَانِكَ.

وهذه الثلاثة نادرة في المد، والذي يَتِمُّكُنَّ الاعتراضُ به هو الأول، على أن
المؤلف قد أثبت في «التسهيل»^(١) أربعة الأبنية من المشترك ولم يفرِّق بين قلة
وكثرة.

ثم ذكر الألف الممدودة فقال :

لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعِلَاءُ
مُتَلَّتْ الْعَيْنُ وَفَعْلَاءُ
ثُمَّ فَعَالًا فَعْلَلًا فَعَاوَلًا
وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًا مَفْعُولًا
وَمُطَلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا
مُطَلَقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أَخِيذاً

يَعْنَى أَنَّ لِمَدِّ أَلْفِ التَّانِيثِ أِبْنِيَّةً مَخْتَصَةً، لَا تَشْرُكُهَا فِيهَا الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةُ،
وَلَا أَيْضًا يَشْرُكُهَا فِيهَا أَلْفُ الْإِلْحَاقِ أَوْ التَّطْوِيلِ، بَلْ تَكُونُ هَذِهِ الْأِبْنِيَّةُ كَالْعَلَمِ
الْمَمْدُودَةِ، فَتَدْخُلُ بِذَلِكَ فِيهَا يَنْضَمُّ وَيُنْحَصِرُ بِالْقِيَاسِ مِنَ اللَّفْظِ، وَجُمْلَةُ الْأِبْنِيَّةِ الَّتِي
ذَكَرَ سَبْعَةَ عَشَرَ بِنَاءً :

أَحَدُهَا : (فَعْلَاءُ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ.

(١) انظر : ٢٥٧.

يَخْتَصُّ بالتَّانِيثِ بالهمزة، لأن (فَعْلَالًا) في غير المضاعف معدوم، إلا ما حُكِيَ شاذًّا من قولهم : ناقةٌ بها خَزَعَالٌ، أى ظَلَع. والقَسْطَالُ : / ١٧٣ الغُبَارُ، وذلك غير مُعْتَدٍّ به.

أما (فِعْلَاءٌ) بكسر الفاء، أو (فُعْلَاءٌ) بضمها، فلا يَخْتَصُّ بالتَّانِيثِ، لوجود (فُعْلَالٍ) و(فِعْلَالٍ) في نحو : قُسْطَاسٍ، وقِرْطَاسٍ، بل هذان البناءان يختصان بالإلحاق، كما اخْتَصَّ (فَعْلَاءٌ) بالتَّانِيثِ، هذا مذهب البصريين. ومن مُثَلِّ (فَعْلَاءٌ) قولهم : السَّرَاءُ، والضَّرَاءُ، والنُّعْمَاءُ، تَانِيثِ (الأفْعَلِ) في قولهم : بَيِّضَاءُ، وصَفْرَاءُ، وسَوْدَاءُ، وصَهْبَاءُ، وذلك كثير.

وليس مُشْتَرَكًا للممدودة والمقصورة، وإن كان الناظم قد ذكرَ (فَعْلَى) قبل هذا، لأنه إنما ذكرها في مواضع لاحظَ فيها للممدودة، وهي كونها جمعًا، أو مصدرًا، أو صفة لمؤنث (فَعْلَانٍ) ولذلك قَيَّدَها فقال: «أَوْصِفَةٌ كَشَبَعَى» وهي في هذه المواضع الثلاثة لاحظَ فيها للمدِّ، وإنما تُمدُّ في غيرها، وهي عند ذلك مختصة بالمدِّ، لاحظَ فيها للقصر.

البناء الثانى : (أَفْعِلَاءٌ) بفتح الهمزة وكسر العين، وهو أحدُ ما قيد بقوله : «مُثَلَّثُ الْعَيْنِ» أى مُضَبَّوْطُ الْعَيْنِ بثلاث الحركات، الضمة والفتحة والكسرة.

يختص بالتَّانِيثِ بالهمزة لعدم بناء (أَفْعِلَالٍ). ومن مُثَلِّه في المفردات : الأَرْبَعَاءُ، لليوم المعروف، والأَرْمِدَاءُ، للرَّمَاد. وهو في الجمع كثير، نحو : أَوْلِيَاءُ، وَأَصْفِيَاءُ، وَأَنْبِيَاءُ، وَأَوْصِيَاءُ، وما أشبه ذلك، وليس مُشْتَرَكًا لها وللمقصورة.

البناء الثالث : (أَفْعَلَاءُ) بفتح الهمزة والعين، وهو الذي يعطيه التقييد أيضا.

يختص بالتانيث لعدم مثله في الأصول.

ومن مثله : الأربَعَاءُ، لليوم المعروف.

قال الأصمعي : اليوم : الأربَعَاءُ، بفتح الباء، والأعرِفُ الأربَعَاءُ بكسر الباء، إلا في جمع ربيع. وقد حكى أبو زيد عن بني عُقَيْل أنهم يقولون : الأربَعَاءُ، بكسر الباء، فهما ثابتان. وهذا البناء قليل في الكلام.

البناء الرابع : (أَفْعُلَاءُ) بفتح الهمزة وضَمُّ العين، وهو الثالث ممَّا أعطاه تقييدُ الناظم.

بالتانيث بالهمزة، كما ذكر في أخويه.

ومن مثله : الأربُعَاءُ، لعمودٍ من أعمدة الخبَاء.

قال القالي : ولم يأتِ منه غيرُ هذا الحرف، ولم يذكر سيبويه هذا المثال في الأبنية، وإنما جاء من قبيل أهل الكوفة، و(أربُعَاءُ) أيضا : موضع.

١٧٤

/ البناء الخامس : (فَعْلَلَاءُ) بفتح الفاء واللام.

يختص بتانيث الهمزة، لفقد مثال (فَعْلَلَالٍ).

ومن مثله : عَقْرَبَاءُ، وَحَرْمَلَاءُ، وَكَرْبَلَاءُ، وَثَرْمَدَاءُ، وهي أسماء مواضع.

وقالوا : لا أدري أيُّ البرنساءِ هوَ أيُّ : أيُّ الناسِ هوَ^(١). وهذا

(١) اللسان (برنس).

المثال جعله سيبويه (فَعْلَاءَ) فالنون عنده أصلية^(١).

البناء السادس : (فِعَالَاءُ) بكسر الفاء.

يَخْتَصُ بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فِعَالَالِ).

ومن مثله : الْقِصَاصَاءُ، لِلْقِصَاصِ. زَعَمُوا أَنَّ أَعْرَابِيًّا وَقَفَ عَلَى بَعْضِ أَعْرَاءِ الْعِرَاقِ فَقَالَ : الْقِصَاصَاءُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَيْ : خَذَلِيَ الْقِصَاصُ. ولم يذكر سيبويه (فِعَالَاءَ) وهو من مستدرَك الزُّبَيْدِيِّ، وليس من الأبنية المشتركة، إذ ليس في أبنية المقصورة ما هو على (فِعَالَى) وقد نفاه سيبويه عن الكلام.

البناء السابع : (فُعْلَاءَ) بضم الفاء واللام.

يَخْتَصُ بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فُعْلَالِ).

ومن مثله : الْقُرْقُصَاءُ، يُقَالُ : قَعَدَ الْقُرْقُصَاءُ، إِذَا قَعَدَ عَلَى قَدَمَيْهِ، وَأَمَسَ الْأَرْضَ إِلَيْتَيْهِ، وهو قليل.

ولم يذكر (فِعْلَاءَ) بكسر الفاء واللام، نحو قولهم : لَيْلَةُ طَرْمِيسَاءُ، وَطَلْمِيسَاءُ، أَيْ مُظْلَمَةٌ، وَأَرْضٌ جِلْحِظَاءُ، أَيْ لِشَجَرٍ بِهَا.

ولعله تركه لكونه من المشترك لأن (فِعْلَالَى) موجود، نحو : هِنْدَبَا، وَحَكَى الْفِرَاءُ : قَعَدَ الْقِرْقُصَاءَ، إِذَا ضَعَمَتِ الْقَافُ مَدَدَتِ، وَإِذَا كَسَرَتْهَا قَصَرَتْ، وقد جعله المؤلف في «التسهيل»^(٢) من المشترك. البناء الثامن : (فَاعُولَاءُ) بضم العين.

يَخْتَصُ بالتأنيث، لعدم بناء (فَاعُولِ) ومن مثله : عَاشُورَاءُ، الْيَوْمُ الْمَعْرُوفُ، وَقَالُوا : أَصَابَتْهُمْ ضَارُوَاءٌ مُنْكَرَةٌ وَهِيَ مِنَ الضَّرِّ، وهو قليل في الكلام.

(١) الكتاب ٢٩٥/٤.

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

البناء التاسع : (فَاعِلَاءُ) يختص بالتانيث أيضا، لعدم مثله في الأصول.

ومن مثله : الغَابِيَاءُ، والقَاصِيعَاءُ، والنَّافِقَاءُ، أَسْمَاءُ لِحِجْرَةِ الْيَرْبُوعِ،
وَالرَّاهِطَاءُ : تُرَابٌ يُخْرِجُهُ الْيَرْبُوعُ مِنْ حُجْرِهِ وَيُجْمَعُهُ، وكذلك الدَّائِمَاءُ،
ومنه أيضا : الْبَاقِلَاءُ، وَعَادِيَاءُ، اسم أبي السَّمُوعِ الْغَسَّانِي. وليس
بمَشْتَرَكٍ لَهَا وَلِلْمَقْصُورَةِ.

البناء العاشر : (فِعْلِيَاءُ) بكسر الفاء واللام،

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لَعْدَمِ مِثْلٍ (فِعْلِيَالٍ) وَمِنْ مِثْلِهِ : الْكِبَرِيَاءُ،
وَالْجَرِّيَاءُ، لَرِيحِ الشَّمَالِ، وَيَخْتَصُّ بِالْمَمْدُودَةِ، فَلَا تَشَارِكُهَا الْمَقْصُورَةُ فِيهِ.

البناء الحادي عشر : (مَفْعُولَاءُ) يختص بالتانيث كغيره،

وَمِنْ مِثْلِهِ : الْمَشْيُوخَاءُ، لِلشَّيُوخِ، / الْمَبْغُولَاءُ، لِلْبِغَالِ، وَالْمَحْمُورَاءُ،
لِلْحَمِيرِ، وَالْمَتْيُوسَاءُ، لِلتِّيُوسِ، وَالْمَعْبُودَاءُ، لِلْعَبِيدِ، وَالْمَصْنُورَاءُ : الصَّغَارُ،
وَالْمَكْبُورَاءُ : الْكِبَارُ.

وَيَكْثُرُ فِي أَسْمَاءِ الْجُمُوعِ كَمَا ذُكِرَ، وَيُقَالُ : أَرْضٌ مَسْلُوءَةٌ، كَثِيرَةُ
السَّلَمِ، وَمَحْضُورَاءُ، اسم ماء، وليس بمَشْتَرَكٍ لَهَا وَلِلْمَقْصُورَةِ.

البناء الثاني عشر : (فَعَالَاءُ) بفتح العين والفاء، وهو أحد ما أعطاه
قوله : «مُطْلَقُ الْعَيْنِ فَعَالًا» يَعْنِي عَدَمَ اخْتِصَاصِ الْعَيْنِ بِحَرَكَةِ مِنَ
الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثَةِ، بَلْ يَكُونُ الْبِنَاءُ مُعْتَبَرًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحْرُكَتُ عَيْنُهُ، مِنْ
الضَّمِّ أَوْ الْفَتْحِ أَوْ الْكُسْرِ، وَأَمَّا الْفَاءُ فَمُفْتَوْحَةٌ الْبَتَّةُ.

وَلَمَّا أَتَى بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْعَيْنِ لَزِمَ مِنْ كُلِّ حَرَكَةٍ مَا يَنْسَبُهَا مِنَ الْمَدَّاتِ،
فَالْفَتْحَةُ تَنْسَبُهَا الْأَلْفُ، فَتَقُولُ : (فَعَالَاءُ) وَالضَّمَّةُ تَنْسَبُهَا الْوَاوُ، فَتَقُولُ :

(فَعُولَاءُ) والكسرة تناسبها الياء، فتقول : (فَعِيلَاءُ).

ولم يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا اِكْتِفَاءً بِعِلْمِ السَّامِعِ بِذَلِكَ، وَلُزُومِ ذَلِكَ لِلتَّحْرِيكِ.

و(فَعَالَاءُ) يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ بِالْهَمْزَةِ، لِعَدَمِ بِنَاءِ (فَعَالَالٍ) وَلَمْ يَجْعَلْهُ مُشْتَرَكًا وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ (فَعَالَى) لِأَن (فَعَالَى) مُخْتَصٌّ بِالْجَمْعِ، وَأَيْضًا لَيْسَتْ هِيَ أَلْفُ التَّانِيثِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَلَامُهُ فِي أَلْفِ التَّانِيثِ فِي الْمَفْرَدَاتِ، وَإِنْ أَرَادَهَا فِي الْجَمْعِ فَحَيْثُ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا وَوَضْعِهَا الْأَوَّلِ، لِابْعَدِ التَّغْيِيرِ.

وَمِنْ مِثْلِهِ : الْعَجَاسَاءُ، لِلْعَظِيمَةِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالثَّلَاثَاءُ، لِلْيَوْمِ، وَالْبِرَاكَاءُ : أَنْ يُبْرِكُوا إِبْلَهُمْ، وَيَنْزِلُوا عَنْ خَيْلِهِمْ، وَيَقَاتِلُوا رَجَالَهُ، وَبِرَاكَاءُ كُلِّ شَيْءٍ : مُعْظَمُهُ، وَالطُّبَّاقَاءُ : الَّذِي يَنْطَبِقُ أَمْرُهُ، وَالِدُبَّاسَاءُ : الْجَرَادَةُ الْأُنْثَى، وَالْخَصَاصَاءُ : الْفَقْرُ.

البناء الثالث عشر : (فَعُولَاءُ) وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْمَقِيدَةِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لَفَقْدِ مِثَالِهِ فِي الْأَصُولِ، وَلَيْسَ بِمُشْتَرَكٍ لَهَا وَلِلْمَقْصُورَةِ. وَمِنْ مِثْلِهِ : حَرَوَاءُ، وَجَلُولَاءُ، لِبَلَدَيْنِ، وَالْحَرُوقَاءُ : الْحُرَّاقُ^(١)، وَالْكَشُوتَاءُ، وَهُوَ نَبَاتٌ، وَالِدُّبُوقَاءُ : الْعَذْرَةُ.

البناء الرابع عشر : (فَعِيلَاءُ) وَهُوَ مَا أُعْطِيَ التَّقْيِيدُ أَيْضًا فِي كَلَامِهِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لِعَدَمِ مَا يَلْحَقُ بِهِ مِنَ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ مُشْتَرَكٍ. وَمِنْ مِثْلِهِ : الْقَرِيبَاءُ، وَالْكَرِيبَاءُ، لَضَرْبٍ مِنَ الْبُسْرِ، وَالْكَثِيرَاءُ : الَّذِي يُلْصَقُ بِهِ الشَّعْرُ، وَسَمِيرَاءُ : بَلَدٌ.

(١) وَهُوَ مَا تَقْدَحُ بِهِ النَّارُ (اللسان - حرق).

البناء الخامس عشر : (فَعَلَاءُ) بفتح الفاء والعين، وهو / أحد ١٧٦
 ما يُعطيه قوله : «وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أَخِذَا» أى : بأى حركة تحركت
 الفاء، من الضم أو الفتح أو الكسر، مع فتح العين لا غير، الجميع مختص
 بالتأنيث، إذ ليس في الكلام مثال (فَعَلَالٍ) ولا (فَعَلَالٍ) ولا (فَعَلَالٍ).
 فأما (فَعَلَاءُ) فمثاله : قَرَمَاءُ، لموضع، وكذا جَنَفَاءُ، ودَأْنَاءُ وثَدَاءُ
 الأُمَّة، والسُّحْنَاءُ للسُّخَاءِ، والغالبُ إسكانُ العين في الثلاثة، ونَفْسَاءُ : لغة
 في نَفْسَاءُ.

البناء السادس عشر : (فُعَلَاءُ) بضم الفاء، وهو مما أعطاه إضلاقُ
 الفاء.

ومثاله : الْقُرَبَاءُ، والرُّحَضَاءُ، للعَرَقِ، والنَّفْسَاءُ والرُّهْطَاءُ، لحُجْرٍ من
 جِحْرَةِ الْيَرْبُوعِ، وكذلك الْقَصْعَاءُ، والخِيَلَاءُ. ويقال : فَعَلَ ذَلِكَ فِي غُلُوءِ
 شَبَابِهِ، أى أوله.

البناء السابع عشر : باقى الثلاثة، وهو (فِعَلَاءُ) بكسر الفاء ومثاله :
 الْعِنَبَاءُ، للْعِنَبِ، وَالْحِيَلَاءُ، للماء الخارج مع الولد، والخِيَلَاءُ، لغة في
 الخِيَلَاءِ، والسِّيَرَاءُ، للثوب المُسَيَّرِ، أى : الذى فيه خطوط، وأيضاً نَبْتُ،
 وأيضاً الذَّهَبُ.

هذه جملة ما ذكر من الأبنية المعروفة بالآلف الممدودة، ولم يلتزم
 الإتيان بما عدا هذا، فورد عليه في هذا المساق سؤالان :

أحدهما : أنه لا يخلو أن يكون قَصْدُهُ بالإتيان بهذه الأبنية وحدها،
 لأجل أن ما عداها نادرٌ بالنسبة إليها، كما قال في المقصورة : «وَأَعَزُّ
 لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِثْنَاءُ» أو يكون قَصْدُ الإتيان بعُثْلٍ منها فقط، وكلا
 الأمرين غيرُ سديد.

أما إن كان قصده أن مذكر هو الأكثرى، وماعداه أقلى، فليس الأمر كذلك، لأنه ذكر أمثلة نادرة الاستعمال جداً، وترك أمثلة لا تقصر عما ذكر في الاستعمال.

فمما ذكر من الأبنية الشاذة (أفعلاء). قال القالى حين مثله بأربعاء : ولم يأت [من هذا المثال غيره. و(أفعلاء) كذلك لم يأت منه غير : أربعاء. ولم يذكره سيبويه. و(فعلاء) لم يأت^(١) منه إلا القصاصاء قالوا : وهو نادر شاذ، ولم يثبت سيبويه. قال القالى : والكلمة إذا حكاها أعرابى واحد لم يجب أن تجعل أصلاً، لأنه يجوز أن تكون كذباً، ويجوز أن تكون غلطاً أيضاً فلم يسمع من ذلك الأعرابي إلا على باب الملك^(٢)، ولم يسمع منه بعد.

قالوا : فلعله بالعجلة واللَّهْف زلَّ لِسَانُهُ، فلا يُقبل منه لهذا الاحتمال. و(فُعُلُلَاء) لم يذكر القالى إلا القُرْفُصَاء.

ونص سيبويه على قلته، ولم يذكر منه إلا هذا الحرف^(٣).

١٧٧ و(فاعولاء) قليل، لم يحك منه القالى إلا عاشوراء/، وضاروراء. وكذلك (فعلياء) لم يحك منه إلا لفظين تقدماً، وهما : كبرياء وجربياء.

وكذلك (فعولاء) قليل، نص عليه سيبويه قال : ويكون على فعولاء في الاسم، وهو قليل^(٤).

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) يعنى ما ذكره أنفاً من أن أعرابياً وقف على بعض أمراء العراق فقال : القصاصاء. أصلحك الله، أى : خذ لى القصاص.

(٣) الكتاب ٢٩٦/٤.

(٤) الكتاب ٢٦٣/٤.

وكذلك (فَعِيلَاءُ) قليل، نَصُّ عليه سيبويه أيضاً^(١)، ولم يَحْكِ منه القالى إلا أربعة الألفاظ المتقدمة.

وكذلك (فَعَلَاءُ) قليل جداً، وكذلك (فِعْلَاءُ) أيضاً، فإذن أكثر ما ذكر من الأبنية قليلة الاستعمال.

وقد ترك أبنية أخر، منها (فِعِيلَاءُ) نحو : دِيكِسَاءُ، و(فُعُولَاءُ) نحو : عَشُورَاءُ، و(يَفَاعِلَاءُ) نحو : يَنَابِعَاءُ، و(تَفْعِلَاءُ) نحو : تَرْكِضَاءُ، و(تَفْعِلَاءُ) نحو : تَفْرِجَاءُ و(فَعْنَلَاءُ) نحو : بَرْنِسَاءُ، عند غير سيبويه. و(فُعْلَلَاءُ) نحو : قَرْقُصَاءُ، و(فُنْعَلَاءُ) و(فُنْعَلَاءُ) نحو : عُنْصَلَاءُ، و(مَفْعِيلَاءُ) نحو : مَشِيخَاءُ، و(مَرْعَزَاءُ) و(فُعْيَعِلَاءُ) نحو : مَزِيْقِيَاءُ، و(فُعْلَاءُ) نحو : سَلْحَفَاءُ.

هذه أبنية مختصة بالتأنيث، وغير مشتركة لها وللمقصورة فكان حقه أن يذكرها، كما ذكر أمثالها.

وأما إن كان قصد الإتيان ببعض المثل لينبه على ما بقي، فذلك غير مفيد في صناعة النحو، لأن المثل لا تُعْطَى في مثل هذا النقل قاعدة يُسْتَنَدُ إليها، لكون الألف الممدودة لا تُنْضَبُ إلا بِحَصْرِ الأبنية، كما انحصرت المقصورة بذلك، وذلك هو الذى قصد فيها، فكان الواجب أن يقصد هنا مثل ذلك القصد.

وأيضاً فكا أتى به من الأبنية كثير، والمثل يكفى منها القليل، لاسيما لمن قصد الاختصار.

والسؤال الثانى : أن ما ذكر من الأبنية لا يُعَيَّن كثير منها الألف الممدودة، لوقوع اشتراك المقصورة معها فيها، وإذا كان كذلك لم يؤثّق بالجميع في إثبات ألف ممدودة، إذ ما من بناء إلا ويمكن للناظر فيه أن يكون مشتركاً، كما كان

(١) المصدر السابق ٢٦٣/٤.

غيره كذلك، فمن المشترك (أَفْعَلَاءُ) فإنهم قالوا : الأَجْفَلَى، والأَوْتَكَى.

ومنه (فَعْلَلَاءُ) فقد قالوا : جَحْجَبَى، وَقَرَّقَرَى، وَقَهَّقَرَى.

ومنه (فُعْلَلَاءُ) فقد قالوا : الْقُرْفُصَا، مقصوراً. حكاه أبو حاتم.

و(فَاعُولَاءُ) فقد قالوا : بادُولَاءُ، اسم موضع.

و(فَعَلَاءُ) فقد قالوا : المَرَطَى، والبَشَكَى، ونَقَرَى، وهو كثير، وقد

أثبتته الناظم بناءً للمقصورة (كما تقدم، و(فُعَلَاءُ) / كذلك أيضاً، فقد قالوا ١٧٨ : أَرَبَى، وأَدَمَى، وشُعَبَى، وقد أثبتته الناظم للمقصورة)^(١) أيضاً.

فهذه ستة أبنية للمشارك في قسم المشترك، أثبتتها في « التسهيل

«^(٢)، وإذا كانت مشتركة فكيف تتميز فيها الألف المقصورة من الممدودة،

فالحاصل أن هذا الحصر من الناظم في هذا الباب في القسمين معاً غير

مرضيٍّ على مقاصد النحو التي قصدتها. والله أعلم.

*** ** *

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

المقصور والممدود

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمُفْعَلُ الْآخِرِ
تُبُوتُ قَصْرِ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
كَفِيعِلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا
كَفِيعَلَةٌ وَفُعَلَةٌ نَحْوُ الدُّمَى

قد تقدم قبل هذا معنى المقصور والممدود، وأن المقصور عند النحويين هو الاسم المُعْرَب الذي قَصَرَه عن ظهور الإعراب فيه كَوْنُ آخره أَلِفًا، أو قَصُرَ عن لحاقه بالممدود.

وأن الممدود هو الاسم المُعْرَب الذي آخره همزة قبلها أَلِف زائدة، لأنه إذا كان كذلك زيد في مَدَّ الألف بسبب الهمزة.

ثم كلُّ واحد منها يُدْرَك من كلام العرب بوجهين :

أحدهما : جهةُ السماع والنقل، وهذا غير لائق ذكره بالنحوى من حيث هو نحوى، وإنما هو وظيفة اللُّغَوَى، فَمَنْ ذَكَرَ مِنْهُ من النحويين شيئاً فليس من جهة كونه نحوياً.

والثانى : جهةُ القياس، وهذا هو اللائق بكتب النحويين، لأنهم إنما يتكلمون فيما كان مَقِيساً من اللغة، فالناظمُ أَخَذَ يَذْكُرُ هذا القسم في كتابه، ويُرشد إلى وجه القياس فيه.

وابتداً بالكلام على قياس المقصور فقال : «إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتْحًا» إلى آخره.

يعنى أن الاسم إذا استوجب أن يكون قبل آخره فتحة لا بد منها، ولا مبالاة بما قبل ذلك وما بعده، فهذا الاسم إذا كان له نظير في نوعه، كما كان لـ (الأسف) نظير، كقولهم : الحزن، والفرح، والطرب، والأشتر، والبطر، ونحو ذلك من المصادر التي تجرى على (فعل يفعل) فإن نظيره من المعتل الآخر يكون مقصوراً قياساً.

وقد اشتمل هذا العقد على أشياء :

أحدها : كَوْنُ هذا الاسم / مفتوح ما قبل الآخر، نحو : البطر، والأشتر، والأسف، الممثل به، وكذلك المدخل، والمخرج، والمدخل، والمخرج. وهذا لا بد منه، لأنه إن لم يكن كذلك لم يتأت نظيره من المعتل أن يكون آخره ألفاً إذ لا موجب لقلب الواو والياء ألفاً إذا لم يكن ما قبلهما مفتوحاً، نحو القاضى، والداعى، والشجى، والعصى، فلا يكون مقصوراً، بل منقوصاً.

وأيضاً يلزم من فتح ما قبل الآخر، ألا يحول بين الفتحة وبينه الألف الزائدة، فإنه إن حالت الألف بينهما لم يكن المعتل الآخر مقصوراً، بل ممدوداً كـ (فعل) مصدر (فَاعَلَ) فإنه يأتى في المعتل ممدوداً، نحو : عادى عداً، ونادى نداءً، ونظيره من الصحيح : قاتل قتالاً، وضارب ضراباً، وصارم صارماً.

والثانى : كَوْنُ ذلك الاسم ذا نظير، ومعنى ذلك أن يكون القياس جارياً في مثله أن يبنى منه ما يراد، وهذا لا يتأتى إلا فيما كان من الأسماء دائراً مع الأفعال في الجريان عليها، والاطراد باطرادها، وذلك

المصادر، وأسماء المفعولين، وأسماء المصادر، والزمان والمكان، ونحو ذلك مما يطرّد بناؤه.

هذا المراد بالتّظير ومنه مثاله : الذى هو (الأسف) فإنه مصدر لـ (فعل يفعل) تقول : أسف أسفاً، كما تقول : حزن حزناً، وفرح فرحاً، وطرب طرباً، وما أشبه ذلك، فإن مثل هذا جارٍ على وتيرة في القياس، ولا يعتد بما خرج عن ذلك لندوره.

فأما إن لم يكن كذلك، بل هو مما قبل آخر مفتوح ذا نظير في القياس، فلا يعتبر في هذا التعريف، لعدم حصول التفرقة بينه وبين الممدود، إلا أن يُسمع، فهو القسم السماعي المذكور قبل، كقولك : عنب، وجمل، وجعفر، فإنه وإن كان له موازٍ، نحو : حمى، وفتى، وعلقى، غير نظير له، إذ لم يجزياً على القياس واحد، فهو موقوف على النقل.

وهذا معنى قول سيبويه : ومن الكلام ما لا يدري أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به، فإذا تكلموا به منقوصاً علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو، ولا يستطيع أن تقول : ذاك كذا، كما لا يستطيع أن تقول : قالوا : (قدم لكذا، ولا قالوا : (جمل لكذا، وكذلك نحوهما^(١)، قال : ١٨٠ فمن ذلك : قفاً، ورحى، وأشباه ذلك، لا يفرق بينهما وبين (سماء) كما لا يفرق بين (قدم) وبين (قذال) إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فعل، وهذا فعال^(٢).

والثالث : ما يثبني على ذلك، ويطرّد باطراده، وهو كون ما آخره

(١) الكتاب ٥٣٩/٣.

(٢) المصدر ٥٣٩/٣.

معتلّ بالياء أو بالواو، ويكون مقصوراً، ويُعرف ذلك منه قياساً، وذلك لأنه إذا كان مَجِيئَةً مَفْتُوحَ ماقبل الآخر قياساً، وكان الأصلُ التَّصْرِيفُ أن الواو والياء إذا تحركا وانفتح ماقبلهما انقلبا ألفا - حصل من ذلك معرفة المقصور منه قياساً، فتقول : عَمِيَ عَمَى، وَشَجِيَ شَجَأً، وَهَوِيَ هَوَى، لأن نظيره : فَرِحَ فَرَحاً، وَبَطَرَ بَطَرًا، ونحوه.

وهذا العقد قد اشتمل، من معرفة المقصور قياساً، على أنواع شتى، ذكر منها نوعين تائيساً بالباقي:

أحدهما : جمعُ ماكان من الأسماء على (فِعْلَةٍ) بكسر الفاء، فإن القياس أن يكون على (فِعْلٍ) فيقع ماقبل الآخر فيه مفتوحاً، فتَنقَلِبُ الياء والواو في المعتل ألفاً، فالصحيح نحو كِسْرَةٌ وَكِسَرٌ، وَإِبْرَةٌ وَإِبَرٌ.

ونظيره من المعتل نحو : حَلِيَّةٌ وَحَلَى، بالكسر، وَجِذْوَةٌ وَجِذَى، وَجِرِيَّةٌ وَجَرَى، وَجَرِيَّةُ الْمَاءِ وَجَرَى، وَلِحِيَّةٌ وَلَحَى، وَدِنِيَّةٌ وَدَنَى، وَفِدِيَّةٌ وَفَدَى، وَفِرِيَّةٌ وَفَرَى، وَبِنِيَّةٌ وَبَنَى، وَمَشِيَّةٌ وَمَشَى، ونحو ذلك.

والثاني : جمعُ ماكان من الأسماء على (فُعْلَةٍ) بضم الفاء، فإن القياس منه (فُعْلٌ) فيقع ماقبل الآخر فيه مفتوحاً، فيكون المعتل مقصوراً، فالصحيح نحو : قُرْبَةٌ وَقُرْبٌ، وَغُرْفَةٌ وَغُرْفٌ.

ونظيره من المعتل : عُرْوَةٌ وَعُرَى، وَعُنْوَةٌ الْوَادِي وَعُدَى، وَحُبْوَةٌ وَحُبَى، وَخُطْوَةٌ وَخُطَى، وَخُصِيَّةٌ وَخَصَى، وَكُنْيَةٌ وَكُنَى، وَقُوَّةٌ وَقُوَى، وَكُدِيَّةٌ وَكُدَى، وَرُبُوَّةٌ وَرُبَى، وَرُدِيَّةٌ وَرُدَى، وَرُشْوَةٌ وَرُشَى، وَدُمِيَّةٌ وَدُمَى، وهو مثاله في النظم، وهذان النوعان هما اللذان مثَّلَ بهما الناظم.

والثالث : ماكان من المصادر لـ(قَعْلٍ يَفْعَلُ) واسم الفاعل منه إمَّا على

(فَعِلْ) أو (أَفْعَلْ) أو (فَعْلَانْ) فَإِنَّ الْمُعْتَلَّ الْآخِرَ مِنْهَا يَقَعُ مَقْصُورًا، لِأَنَّ
نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ مَفْتُوحٌ مَاقْبَلُ الْآخِرِ.

فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : هَوَى يَهْوَى هَوًى، قَهُوَ هَوًى، وَذَوَى يَذْوَى ذَوًى، فَهُوَ ذَوًى،
وَصَدَى / يَصْدَى صَدًى، فَهُوَ صَدًى، وَتَوَى يَتَوَى تَوًى، وَهُوَ تَوًى، أَيْ هَالِكٌ، ١٨١
وَذَوَى يَذْوَى ذَوًى، وَهُوَ ذَوًى، أَيْ أَصَابَهُ دَاءٌ.

وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : بَطَرَ يَبْطُرُ بَطْرًا فَهُوَ بَطِرٌ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا،
وَهُوَ فَرِحٌ.

وَالثَّانِي نَحْوُ : عَمِيَ يَعْمَى عَمًى، فَهُوَ أَعْمَى، وَعَشَى يَعْشَى عَشًى،
وَهُوَ أَعْشَى، وَقَتَى الْأَنْفَ يَقْتَى قَتًى، أَيْ طَالَ، وَهُوَ أَقْتَى، وَقَعَى الرَّجْلُ
قَعًى، وَهُوَ أَقْعَى، وَالْقَعَا : رَجُوعُ طَرَفِ الْأَنْفِ إِلَى أَعْلَاهُ.

وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : يَغُورُ الْمَوْتُ غُورًا، فَهُوَ أَغُورٌ، وَحَوَلَ حَوْلًا،
فَهُوَ أَحْوَلٌ.

وَالثَّالِثُ نَحْوُ : صَدَى صَدًى، وَهُوَ صَدْيَانٌ، وَطَوَى يَطْوَى طَوًى، وَهُوَ
طَيَّانٌ.

وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشًا، وَهُوَ عَطْشَانٌ، وَغَرِثَ
غَرِثًا، فَهُوَ غَرِثَانٌ.

وَالرَّابِعُ : مَا كَانَ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَحْرَفٍ، فَالْمُعْتَلُّ الْآخِرُ مِنْ هَذَا يَقَعُ مَقْصُورًا، لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ
مَفْتُوحٌ مَاقْبَلُ الْآخِرِ، فَتَقُولُ مِنْ (أَعْطَى) وَنَحْوِهِ : هُوَ مُعْطًى، وَمُدْنًى،
وَمُقْصًى، وَمُحْنًى، وَمَرْضًى.

وَنَظِيرُهُ : مُكْرَمٌ، وَمُدْخَلٌ، وَمُخْرَجٌ.

وتقول من (اشْتَرَى) ونحوه : مُشْتَرَى، وَمُفْتَرَى، وَمُعْتَدَى عليه،
وَمُقْتَدَى به، وَمُعْتَنَى به، ونظيره : مُكْتَسَبٌ، وَمُلْتَمَسٌ، وَمُكْتَتَبٌ.

وتقول : من (اسْتَدْعَى) ونحوه : مُسْتَدْعَى وَمُسْتَقْضَى، وَمُسْتَقْصَى،
وَمُسْتَدْنَى، ونظيره : مُسْتَرْجَعٌ، وَمُسْتَبْعَدٌ.

وعلى هذا السبيل يَجْرَى سائرُ ما كان من أسماء المفعولين مبنياً من
فعل زائد على الثلاثة.

والخامس : ما كان من أسماء المصادر وأسماء الزمان والمكان مبنياً
من فعل زائد على الثلاثة، نحو : مُعْطَى، وَمُسْتَدْعَى. وبالجمله لفظه كلفظ
اسم المفعول سواء، أو نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر، هذا فيما
كان فعله زائداً على الثلاثة.

فأما الثلاثي فاسمُ المصدر والزمان والمكان منه أيضاً مقصورٌ
قياساً، لكنه ليس مما يُعتبر بالنظير، لأن نظيره يَخْتَلِفُ، فتارةً يكون
الزمان والمكان فيها ما قبل آخره مكسوراً، وتارةً يكون مفتوحاً، على ما هو
مبين في غير هذا الكتاب.

نعم يدخل له تحت هذا العقد المصدرُ منه، فإنه مفتوح قياساً،
فيكون/ المعتل من أسماء المصادر مقيساً بنظره من الصحيح.

١٨٢

السادس : ما كان من أسماء الفاعلين قياسه (أَفْعَلُ) فإنه يكون
مقصوراً إن اعتل آخره، نحو : عَشِيَ فهو أَعَشَى، وَعَمِيَ فهو أَعْمَى،
وَجَلَى فهو أَجْلَى، إذا انحسر الشعرُ عن مقدّم رأسه، وما كان نحو ذلك،
ونظيره من الصحيح : شَتَرَ فهو أَشْتَرُ، وَصَلَعَ فهو أَصْلَعُ، وَعَوِرَ
فهو أَعْوَرُ.

وقد قَدَّمَ الناظم أنه قياسُ فيما كان من الأفعال على (فَعَلَ) غيرَ مُتَّعَدٍ، وكذلك سائر ما كان من (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) جارياً على القياس فمَعْتَلُهُ مقصور، لأن ما قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح.

والسابع : ما كان من أسماء الأجناس بين واحدٍ وجمعه إسقاطُ التاء، وكان ما قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح، فهو مقصور قياساً، لأن جمع أسماء الأجناس المخلوقة بإسقاطِ التاء قياسٌ، حَسَبَ ما ذكر أربابُ الكتب المبسوطة وغيرهم، فتقول : قَطَاةٌ وَقَطَا، وَقَنَاءَةٌ وَقَنَى، ونَوَاةٌ ونَوَى، وَحَصَاةٌ وَحَصَى، وسَدَاةٌ وسَدَى، وهو البلح^(١).

ونظيره من الصحيح : شَجَرَةٌ وشَجَرٌ، وَتَمْرَةٌ وَتَمْرٌ.

وكذلك إذا كان مكسوراً الأول أو مضمومته، نحو : العِدَى، جمع العِدَاة، والعِدَى : الصفائحُ من الصخور، والحكى : جمع الحكاة، وهى العظاءة، وما كان من نحو ذلك.

والثامن : ذكره في «التسهيل»^(٢) وهو ما كان من الأسماء على وزن (مِفْعَلٍ) مُراداً به آلةُ الفعل، نحو : المِهْدَى، للطبق الذى يَهْدَى فيه والمِقْرَى، للجَفْنَةِ أو العُسِّ أو الصُّحْفَةِ التى يُؤْتَى فيها بِقَرَى الضَّيْفِ، والمِقْلَى الذى يُقْلَى عليه. ونظيره من الصحيح : مِقْرَضٌ، ومِفْتَحٌ، ومِسَنٌ، ومِقْصٌ، ومِطْرَقَةٌ، ومِبْضَعٌ، وهو كثير من ذلك.

إلا أن هذا، على طريقة التعريف، غيرُ مُسَلَّم، وإن كان صحيحاً في نفسه،

(١) في اللسان (سدا) «السُدَى والسُدَاء»، معدود: البلح بلغة أهل المدينة.

وقيل : السُدَى : البلح الأخضر. وقيل : البلح الأخضر بشماريخه، يمد ويقصر يمانيه.

(٢) انظر : ص ٢٥٨.

لأن (مفعلاً) في الآلات يُشاركه (مفعلاً) كمقراض، ومفتاح، ومِسْمَار،
ومِنْسَاج، وما أشبه ذلك، فيقول القائل : لعل نظير : مهْدِي، ونحوه، مِفْتَاحُ
ومِسْمَارُ، لامبْضَعُ ومِنْجَلُ، فلا يَهْتَدِي الطالبُ إلى طريق المقصور، ولا
يُفَرِّقُ بينه وبين الممدود. وهذا هو العُمدَةُ في هذا الباب.

وقد احتَاط السُّلُوبِيْنَ على هذا المعنى، حتى رَدَّ على من جَعَلَ
(فَعَلَى) جمعاً من الأبنية التي يَطْرُدُ فيها القَصْرُ، ونَقَضَ عليه بمثل
(قَصَبَاءَ، وطَرْفَاءَ) في الجمع. قال : فإن قلت : ذلك اسمُ جمعٍ / وهذا ١٨٣
جمع. فالجواب : أنه لايتبين الفرقُ بين اسم الجمع والجمع في هذه
الإلسن إلا لمن قَتَلَ هذه الصنَاعَةَ عِلْماً، فالإحالة للناشئين أو المتوسِّطِينَ
على ذلك خَطَأً.

هذا ماقاله، وما نحن فيه أُخْرَى وأحقُّ أن يُحتَاط فيه، وألاً يُجْعَلَ
في هذا الباب مُعْرِفاً للمقصور وإن كان قياساً.

والتاسع : ماكان من الجموع على (فَعَلَ) جمعاً لـ (الفُعْلَى) أنثى
(الأفْعَلِ) فإن المعتل الآخر فيه مقصور، لأن نظيره من الصحيح مفتوحُ
ماقبل الآخر، نحو : العُلْيَا والعُلَى، والدُّنْيَا والدُّنَى، ونظيره الفضلَى
والفُضْلُ، والكُبْرَى والكُبْرُ، ونحو ذلك.

هذه المثل ونحوها مما قَصِدَ الناظم بعقده في قياس المقصور.
وقد نَقَصَه عَقْدُ ثَانٍ لا يَقْصُرُ على مقاومة ماذكره، وذلك لأن
النحويين يثبتون القياس في المقصور بطريقتين :

أحدهما : طريقُ الاعتبار بالنُّظير، وهو ماتقدم ذكره.
والآخر : طريقُ الاطراد وإن لم يكن نظيرٌ من الصحيح، وله أمثلة :

أحدها : ماكان من الأسماء في آخره ألف، وهو في معنى (المشئي)
نحو : البَشْكِي، والمَرَطِي، والخَوْزَلِي، والهِذْبِي.

فهذا النوع قد اطرّد فيه في كلامهم القصر، فمتى جاءت لفظة وفي
آخرها ألف، وهى من أسماء (المشئي) ولم يذر قصرها من مدّها، حكم
عليها بالقصر، لاطراد نظائرها على القصر.

والثاني : ما جاء من المصادر على بناء (الفعلِي) نحو : الخطِيبِي،
والرُمِّيَّاء، والخَلِيفِي، فهذا أيضا قد اطرّد فيه القصر، إلا ما شذ من قولهم :
الخَصِيصَاءُ، والفَخِيرَاءُ، فهو من الشاذ المسموع غير المقيس، على أن
المؤلف في «التسهيل»^(١) جعل هذا البناء من قبيل المشترك بين المقصورة
والممدودة، فلا يكون من هذا على مذهبه.

والثالث : ماكان على (فعلِي) تانيث (الأفعلِ) نحو: الكُبْرَى،
والصُغْرَى، والفضَلَى، ونحو ذلك، فهو مطرّد في القصر لاينكسر أبداً.
والرابع : ماكان على (فعلِي) من المؤنث، ومذكره على (فعلَان) نحو
: غَضَبَانُ وَغَضَبِي، وسَكْرَانُ وسَكْرِي، فإن القصر في ذلك مطرد
لاينكسر.

والخامس : ماكان المجموع على مثال (فُعَالِي) نحو : سَكَارِي أو
(فُعَالِي) نحو : صَحَارِي.

والسادس : كل ماكان / من المعتل الآخر مجموعاً على (أفْعَالِ) ١٨٤
فإن مفردة مقصور إذا كان آخره ألفاً، نحو : عَصَى وَأَعْصَاءُ، وَرَحَى
وَأَرْحَاءُ، وَقَفَا وَأَقْفَاءُ، ونحو ذلك.

(١) انظر : ٢٥٧.

والسابع : كل ما كان جمعاً على (فَعْلَى) فإنه مقصور قياساً، نحو :
مَرِيضٌ وَمَرَضَى، وَجَرِيحٌ وَجَرَحَى، وَأَحْمَقٌ وَحَمَقَى، وَزَمِنٌ وَزَمْنَى وهذا الذي
اعتراض أبو على الشَّلَوِيِّين كما تقدم، إذ وَجَدَ طَرَفَاءَ، وَحَلَفَاءَ، ونحوه ولكن يُزِيلُ
الاعتراض عنه أن يقال : كلُّ (فَعْلَى) كان جمعاً لَفَعِيلٍ أو فَعِلٍ أو أَفْعَلٍ بمعنى :
مُصَابٍ، أو مُوجِعٍ، ولا إشكال بعد هذا.

والثامن : كل ما كان اسماً لزمان أو مكان من فعلٍ ثلاثي، نحو : المَرَى،
والمَرَعَى، والمَجَلَى، ونحو ذلك. وقد تقدم التنبيه عليه.

فهذه أنواعٌ ثمانية، ذكرها النحويون لأطرافها في أنفسها، وإن لم يكن
لها نظيرٌ من الصحيح. والناظم لم يلتفت إليها كما ترى، ولم يَعْقِدْهَا بِعَقْدٍ كما
عَقَدَ الأنواعَ الآخر، وعلى أنه كذلك فعل في «التسهيل»^(١) فاقْتَصَرَ على العَقْدِ
بالنظير، وترك عَقْدَ الأطراف على شهرته، وكثرة فائدته. والاعتراضُ عليه في
«التسهيل» أقوى منه في هذا النظم المختصر. ومثل هذا الاعتراض يلزمه في
الممدود أيضاً، على حسب ما يذكر إن شاء الله تعالى.

و«الدُمَى» في تمثيله : جمع دُمِيَّةٍ، والدُمِيَّةُ : الصورة من العاج ونحوه،
تُشَبَّهُ بِهِنَ النساءِ، قال الشاعر^(٢) :

وَمِثْلُ الدُّمَى شُمُّ الْعَرَانِينَ سَاكِنٌ بِهِنَ الْحَيَاءُ لَا يُشِغِنُ النَّقَافِيَا
وَقَالَ الْآخَرُ فِي وَاحِدٍ «الدُّمَى»^(٣) :

(١) انظر : ص ٢٥٨.

(٢) لم أجده .

(٣) الشعر للأعشى، ديوانه : ١٢٩، والبيت مطلق من بيتين هما :

كَدُمِيَّةٍ صُورٌ مَحْرَابُهَا بُعْذَقِبٍ فَنِي مَرَّ مَائِرِ
أَوْ بِيضَةٍ فِي الدُّغْصِ مَكْنُونَةٍ أَوْبَرَةٌ شَيْفَتٌ لَدَى تَاجِرٍ =

أَوْ دُمِّيَّةٌ صُورٌ مِحْرَابُهَا
 أَوْ دُرَّةٌ شِيْفَتْ إِلَى تَاجِرٍ
 وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ
 فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ
 كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدِئَ
 بِهِمْزٌ وَصَلَّ أَرْغَوَى وَكَارَتْأَى

هذا عَقْدُ الممدود الذي يُبَيِّنُ المَقِيسَ منه، وهو التعريف بالنظير، يريد أن ما كان من الأسماء قد استحق أن يكون قبل آخره ألف، فإن نظيره من المعتل ممدود وجوباً، ولم يُقَيَّدَ النظير بالمعتل وإن كان الحق فيه ذلك، كما أنه لم يقيد الأول بالصحيح، وكان الوجه ذلك أيضاً، اتكالا على فهم ذلك من التقييد في المقصور، لأنه قال : ثَمَّةُ «فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْلُ الْآخِرِ» إلى آخره.

وقال / في الصحيح : «وكان ذا نظير كالأسف» فقَيِّده بالمثال، ١٨٥ وذلك يدل على أن الممدود نظراً المقصور في ذلك التقييد، فكأنه قال : وما استحق قبل آخره ألفاً من الصحيح الآخر فلنظيره المُعْلُ الآخر المدُّ حتماً عُرِفَ.

وقد تقدّم أن الممدود هو ما آخره همزة قبلها ألف زائدة، لذا الكلام يُعطى أشياء :

أحدها : كون هذا الاسم قبل آخره ألف، وبهذا يتأتى في المعتل أن

المحراب : صدر البيت، ومائر : غائر متداخل، والدعص : كتيب الرمل، ومكنونة : مخبوءة، وشيقت : جليب.

يكون ممدوداً، ما آخره معتلٌ وقبله ألف، فالحكم فيه أن تنقلب الواو أو الياء همزة، لأن القاعدة المستمرة أن الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا همزة، نحو: الاستدعاء، والابتداء، في نظير: الاسترسال، والاقتدار، ونحوه. والثاني : كون الاسم ذا نظير، وقد تقدم أن معناه أن يكون القياس جارياً في مثله أن ينبني منه ما يراد، وهو إنما يتأتى فيما كان من الأسماء دائراً مع الأفعال، ومتصرفها، وذلك المصادر وما إليها.

والثالث : ما ينبني على ذلك، وهو كون النضير المعلن ممدوداً لزوماً كما تقدم، فلا يكون مقصوراً إلا إن اضطر شاعر، كما سيأتي ذكره إن شاء الله آخر الباب.

ثم ذكر نوعاً مما يكون ممدوداً قياساً بقوله : (كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَ بِهِمْزٌ وَصَلٌ).

يعنى أن مصدر الفعل، أى المعتل الآخر، والذي بدئ ماضيه بهمزة الوصل، يكون ممدوداً مطلقاً، لوقوع نظيره من الصحيح ذا ألف زائدة قبل الآخر، فينقلب الحرف المعتل، فيما آخره معتل همزة.

ومثل الناظم ما كان مصدر الفعل بهمزة الوصل بمثالين أحدهما : (ارْعَوَى) وهو (افْعَلْ).

والثاني : (ارْتَأَى) وهو (افْتَعَلَ) من الرأى، ومصدر (ارْعَوَى) الأرْعواءُ و (ارْتَأَى) الارتأءُ.

ومثل ذلك : اقْتَدَى اقْتِدَاءً، و استَوَى اسْتِواءً، وارتَوَى ارتِواءً، واكْتَسَى اكْتِسَاءً.

ونظيره من الصحيح : اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً، واحْتَمَلَ احْتِمَالاً، واكْتَسَبَ

اِكْتِسَابًا. وهكذا كل ما كان بهمزة الوصل فى أوله، كما قال، نحو : اُنْحَنَى
اُنْحِنَاءً، وَاِنْقَضَى اِنْقِضَاءً. ونظيره : اُنْطَلَقَ اُنْطِلَاقًا.

وكذلك : اسْلَنْقَى اسْلِنْقَاءً، وَاَحْرَنْبَى اَحْرَنْبَاءً. ونظيره من الصحيح :
اسْحَنْكَ اسْحِنْكَاءًا، وَاَحْرَنْجَمَ اَحْرَنْجَاءً مًا.

وكذلك : اسْتَسْقَى اسْتِسْقَاءً، واسْتَعْدَى اسْتِعْدَاءً. / ونظيره : ١٨٧
اسْتَعْظَمَ اسْتِعْظَامًا، واسْتَعْلَمَ اسْتِعْلَامًا. وكذلك سائرهما.

إلا أن تقييده الهمز المبدوء به بالوصل تقييدٌ عائدٌ بنقص فى
القانون، لأن كل فعل مبدوء بهمزة زائدة، سواء كانت همزة وصل أو
همزة قطع، فمصدره معدودٌ قياسًا، نحو : أُعْطِيَ اَعْطَاءً، وَأَمْضَى
إِمْضَاءً، وَأَغْنَى إِغْنَاءً، وَأَتَى إِيْتَاءً. ونظيره من الصحيح : أَكْرَمَ إِكْرَامًا،
وَأَسْلَمَ إِسْلَامًا، وَأَلَمَ إِعْلَمَ إِعْلَامًا، فلو قال :

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئًا

بزائد الهمز كَأَعْطَى وَاِرْتَأَى

لَعَمَّ، وكان أكثر غائبة.

وما أتى به الناظم مثال لقاعدته، وهى تشمل أنواعا : أحدها : ما
ذكره.

والثانى : ما كان مصدرًا لِفِعْلٍ عَلَى (فَاعِلْتُ) نحو : رَامَى رِمَاءً،
وَزَانَى زِنَاءً، وَعَادَى عِدَاءً، وَهَادَى هِدَاءً، وَوَالَى وِلَاءً.

ونظيره من الصحيح : قَاتَلَ قِتَالًا، وَضَارَبَ ضِرَابًا. وهذا وإن كان
المطرِد فى مصدره (المُفَاعَلَةُ) فإن المقصود (الفِعَالُ) وأنه ليس بمقصود،
إذ لا يُتَوَهَّم فى (المُفَاعَلَةُ) قَصْرٌ، فلا يَخْطُرُ ببال الناظر. والنظر هنا إنما

هو فى تمييز الممدود من المقصور، إذ يُشكّل الأمر فيهما بحسب المدّ والقصر.

والثالث : ما كان من المصادر صوتًا مضمومًا الأول نحو : الدُّعَاءُ، والمُكَّاءُ، والحدَّاءُ، والرُّغَاءُ، والتُّغَاءُ والنَّدَاءُ بالضم، حكاة ابن جنى، وحكى أن الفراء سمعه كذلك، وسمع : الصِّيَّاحَ، والصِّيَّاحَ، ومنه البُكَاءُ، فأما البُكَاءُ فهو الحزن نفسه عند الخليل.

فكل هذا ممدود، لأن نظيره من الصحيح قبل آخره ألف زائدة، نحو : النُّبَّاحُ، والبُغَامُ، والصَّرَّاحُ، والخَوَّارُ، والجَوَّارُ.

والرابع : ما كان من ذلك مجموعا على (أَفْعَلَة) قياسًا، نحو : أَفْنِيَّةٌ، وأَرَشِيَّةٌ، وأَقْبِيَّةٌ هو جمع : رِشَاءٌ، وفِنَاءٌ، وَقِبَاءٌ، وكذلك : أُبْنِيَّةٌ، وأَحْذِيَّةٌ، وأَرْدِيَّةٌ.

فلا يجوز أن يكون الواحد مقصورا، فيكون (أَفْعَلَة) جمعا للثلاثى، لأنه و (فِعْلَة) فى الأكثر جمعان لما زاد على الثلاثة، وما جاء على خلاف ذلك فساد، نحو جَمْعُهُم (نَدَى) على : أُنْدِيَّة.

ونظيره من الصحيح : قَذَالٌ وأَقْدَلَةٌ، وَحِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ، وَخَوَانٌ وأَخُونَةٌ، ونحو ذلك.

والخامس : كل اسم جُمِعَ جَمْعَ قَلَّةٍ، فإنه لا يكون ذلك الجمع فيه مقصورا وإنما يكون ممدودا، كَرَحَى وأَرْحَاءٍ، وَقَفَا وأَقْفَاءٍ، وَشَلَوِ وأشْلَاءٍ، وَقَنَوِ وأَقْنَاءٍ، وَظَبَى وأَظْبَاءٍ، ونحو ذلك من أصناف الثلاثى، فكل ذلك / ١٨٨ لا يُجْمَعُ جَمْعَ قَلَّةٍ على (أَفْعَل) لأن (أَفْعَل) لا يكون جمعا. ونظير ذلك من الصحيح : طَلَلُ أَطْلَالٍ، وَعَدَلُ وَأَعْدَالُ، وَقَفَلُ وَأَقْفَالُ.

والسادس : ما كان من المعتل اللازم على (فَعَل) ٨ أو (فَعَلَة) فإن جمعه على (فِعَال) ممدود - نحو : ظَبْيٌ وَظِبَاءٌ، وَدَلْوٌ وَدِلَاءٌ، وَقَشْوَةٌ وَقِشَاءٌ، وَجَدْيٌ وَجَدَاءٌ، وَنَهْيٌ وَنِهَاءٌ، وَنَجْوٌ وَنَجَاءٌ، وَعَجْوَةٌ وَعِجَاءٌ، وَحِظْوَةٌ وَحِظَاءٌ، وَخَطْوَةٌ وَخِطَاءٌ، وَلَعْوَةٌ وَلِعَاءٌ.

فمثل هذا لا يكون الجمع فيه مقصورا إلا ما شذَّ، نحو : قَرْيَةٌ وَقُرَى.

ونظيره من الصحيح : جَبَلٌ وَجِبَالٌ، وَكَلْبٌ وَكِلاَبٌ، وَهَضْبَةٌ وَهَضَابٌ، وَقَصْعَةٌ وَقَصَاعٌ، ونحو ذلك.

والسابع : كلُّ ما كان معتلًّا الآخر، قبل حرف العلة فيه ألف زائدة، وفيه تاء التانيث، وهو من الأجناس المخلوق التي تُجمع قياسا بحذف الهاء، فإن الجمع منها ممدود، نحو : عَظِيَّةٌ وَعَظَاءٌ، وَعَبَايَةٌ وَعَبَاءٌ، وَدِرْحَايَةٌ وَدِرْحَاءٌ^(١).
وهو نظير : قَطَاةٌ وَقَطَاءٌ، في المقصور، ونظيره من الصحيح : جَرَادَةٌ وَجَرَادٌ.

هذه الأنواع ونحوها داخل تحت عقد الناظم، ونقصه العقد الثاني، كما نقصه في المقصور، وهو عقد الاطراد وإن لم يكن له نظير من الصحيح، وتحت أنواع.

أحدها : كل جَمْعٍ على (فُعَلَاءَ) بل نقول : كل اسم جمعا كان أو غير جمع، كان على (فُعَلَاءَ) فإنه ممدود اطرادا.

أما الجمعُ فلا يَنْكسر، نحو : عُلَمَاءٌ، وَحُلَمَاءٌ، وَفُقَهَاءٌ، وَظُرَفَاءٌ، وَشُرَفَاءٌ، ونحو ذلك.

(١) العظاية والعظمة : دويبة من الزواحف ذوات الأربع، على خلقة سام أبرص، وأعظم منه شيئا، وتسمى في مصر بالسُّحلية.

والعباية والعبانة : ضرب من الأكسية، واسع، فيه خطوط سود كبار والارحاية : الرجل الكثير اللحم، القصير، الضخم البطن.

وأما المفرد فنحو : العُشْرَاءُ، والعُرَوَاءُ، والعُدَاءُ، والنُّقْسَاءُ، والقُوبَاءُ،
والخِيَلَاءُ، والرُّحَضَاءُ، والصُّعَدَاءُ.

ولم يأتِ مثلُ هذا على (فُعَلَى) مقصورا إلا نادرا نحو شُعْبَى، وإِرْبَى،
وهى ستة ألفاظ معدودة. وقد تقدمت (١).

والثانى : ما كان من الجمع على (أَفْعِلَاءَ) فإنه ممدود، نحو :
أُولِيَاءُ، وَأَصْدِقَاءُ، وَأَشْقِيَاءُ، وَأَصْفِيَاءُ، وَأَبْرِيَاءُ.

والثالث : ما كان من الصفات على (فَعْلَاءَ) مؤنث (لأفْعَلِ) الذى
ليس للتفضيل، نحو : حَمَقَاءُ، وَحَمَرَاءُ، وَصَفَرَاءُ، وَبَيْضَاءُ، وَدَرْدَاءُ، وَعُورَاءُ،
وَشَعْلَاءُ، وَيَلْقَاءُ، ونحو ذلك.

وقد قال ابن خروف. بدل هذه الأنواع : كُلُّ ما كان فى آخره همزة
التانيث، يريد : من (فُعْلَاءَ) و(فَاعِلَاءَ) و(فَاعُولَاءَ) / و (أَفْعِلَاءَ) و (فَعَالَاءَ) ١٨٩
ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وهذا لا يتبغى أن يذكر فى القياس كذا، إلا أن
يكون قد اطرَد فى بعض أبنية ألا يكون مقصورا.

فهذه جملةُ نَقَصَتِ الناظم، وهى أكيدة كالجمله التى ذكر، ولم يعتمد
فى «التسهيل» من القياس إلا على ما ذكر هنا، وهو الاعتبارُ بالنظير
المطرَد، فلعله رأى لذلك وجهاً أداه إلى الاقتصار، عليه وهو مُتَّبِعٌ فى هذا
لسيبويه، إذ لم يذكر إلا ما اعتبر بالنظير.

ويقال : أَرَعَوَى عن القبيح، إذا كَفَّ عنه، وارتأى الشئ : افْتَعَلَ من
الرأى، بمعنى التدبیر.

(١) انظر : ص ٣٨١.

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ ذَا

مَدُّ بِنَقْلِ كَالْحِجَى وَكَالْحِذَا

يَعْنَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمُقْصُورِ أَوْ الْمُدُودِ عَادِمًا لِلنَّظِيرِ، لَمْ يَطْرُدْ فِي بَابِهِ، وَلَا كَثُرَ كَثْرَةً تَقْضِي لَهُ بِالْقِيَاسِ، فَهُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَى النَّقْلِ، وَمُتَلَقٍّ مِنَ السَّمَاعِ، مَوْضِعُهُ كِتَابُ أَهْلِ اللُّغَةِ، لَا مَدْخَلُ فِيهِ لِلنَّحْوِ.

وَقَوْلُهُ : «ذَا قَصْرٌ» حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ «الْعَادِمِ» أَيْ الَّذِي عَدِمَ النَّظِيرَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَ«بِنَقْلِ» مُتَعَلِّقٌ بِاسْمِ فَاعِلٍ مُحَذُوفٍ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَهُوَ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «الْعَادِمُ» أَيْ ثَابِتٌ بِالنَّقْلِ.

ثُمَّ مَثَلُ الْمُسَمَّوعِ مِنَ الْمُقْصُورِ بِمِثَالِ، وَهُوَ (الْحِجَى) وَمِثَلُ الْمُدُودِ بِمِثَالِ آخَرٍ وَهُوَ «الْحِذَاءُ» وَإِنَّمَا قَصَرَهُ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ، فَزَمَا «الْحِجَى» فَهُوَ الْعَقْلُ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

فَإِنْ لَجَّ فِي هَجْرِي صَفَحْتُ تَكْرُمًا

لَعَلَّ الْحِجَى بَعْدَ الْغُرُوبِ يَنْثُوبُ

وَالْحِجَى : السُّتْرُ أَيْضًا، وَبِهِ سُمِّيَ الْعَقْلُ حِجَى لِأَنَّهُ سِتْرٌ لِصَاحِبِهِ مِنْ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ الْقَبِيحُ، وَقَالَ ثَعْلَبُ : الْحِجَى : الْمَلْجَأُ، وَهُوَ بِمَعْنَى السُّتْرِ، وَأَنْشَدَ (٢) :

ذَكَّرَنِي سَعْدًا دُعَاءً بِالْقَرَى

وَنَسَمُ الرِّيحَ إِلَى غَيْرِ حِجَى

وَنَظِيرُهُ فِي كَوْنِهِ مَسْمُوعًا : الْعَصَا، وَالرَّحَى، وَالْفَتَى، وَالْفَتَى، وَالتَّوَى،

(١) لم أجده.

(٢) لم أجده.

والرَّبَّاءُ، والرُّضَاءُ، وكثير من ذلك.

وأما (الحِذَاءُ) فهو ما يُنْتَعَلُ به، وهو أيضا : القِدُّ، يقال : فلانٌ جَيِّدُ الحِذَاءِ، أى جَيِّدُ القِدِّ، وحِذَاءٌ . كل شيءٍ إِزَاوُهُ، ويقال لظلف الشَّاه، وحافر الدابة وخُفُّ البعير حِذَاءٌ .

ونظيره فى السَّمَاعِ : الغِذَاءُ، والغِطَاءُ، والغِنَاءُ المسموع، والكِسَاءُ، والسَّمَاءُ، والسَّنَاءُ، والذَّمَاءُ، والزَّكَاءُ، ونحو ذلك.

وفى كلامه هنا نظر، وذلك أنه ذكر أولاً أن ما كان له نظير/ من ١٩٠ الصحيح فهو فى القَصْرِ أو المدِّ قياسٌ، ثم ذكر هنا أن ما عَدِمَ النّظيرَ فليس بقياس، فاقتضى أن ما ليس له نظير من الصحيح فى بابه فمسموعٌ، وذلك على إطلاقه باطل، فإن من المقصور والممدود ما ليس له نظيرٌ من الصَّحِيح، وهو مع ذلك مُطَرَّد فى بابه، يُؤْخَذُ بالقياس، كما ذكر فى العَقْد الذى فاتهُ، فمِثْلُ (فَعْلَاءَ) تَانِيثُ (الأفْعَلِ) و (فَعْلَى) أُنِيثُ (فَعْلَانِ) يَقْتَضِي أنه غير مأخوذ قياساً، وإنما هو موقوف على النقل، وذلك غير صحيح، بل على قسمين : مَقْيَسٍ، وغير مقيس.

وقَصْرُ ذِي المدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ

عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

هذه المسألة من لَوَاحِقِ باب المقصور والممدود، وهى : هل يجوز قصر الممدود، ومدُّ المقصور أم لا؟

أما فى الكلام المنثور فهذا لا يكون، لأن ما يُقَاسُ فى الكلام لا يكون مأخوذاً القياس إلا من الكلام، ومِثْلُ هذا لم يَأْتِ إلا فى الشُّعْر، فلا يُنْقَلُ إلى الكلام، وهذا ما لا خلاف فيه، فلذلك قال : «وقَصْرُ ذِي المدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ» فقَيِّده بحال الضرورة، وذلك إنما يكون فى الشُّعْر لا فى الكلام،

ويعنى أن هاهنا مسألتين :

إحدهما : مُجْمَع عليها، يريد أنها مُجْمَع على جوازها.

والأخرى : مختلف في جوازها ومنعها.

أما الجائزة بإجماع، على ما ذكر، فقصر الممدود، وذلك قوله : «وَقَصُرُ ذِي
الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ» وذلك أن يُضْطَرُّ شاعرٌ إلى قَصْدِ ما هو بحق الأصل
ممدود، وهو كما إذا أراد أن ينطق في شعره بـ «كِسَاءٍ» ولا يستقيم له الوزن
مع بقاء المد فيه، فيقصّره فيقول : «الكِسَاءُ» هكذا على وزن الحمى والحجى.

وقد جاء مثل هذا كثيراً في الشعر، فمنه قول الراجز^(١) :

* لَا بُدَّ مِنْ صَنَعًا وَإِنْ طَالَ السُّفَرُ *

وقال الآخر^(٢) :

وَالْقَارِحُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمْرَةٍ

مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدْ أَلْهَأَ

أراد «صَنَعَاءَ» و «الْعَدَاءُ» وهو (فَعَّالٌ) من العَدُو. وقال شُمَيْتُ بْنُ

زُبَاعٍ^(٣) :

(١) العينى ٥١١/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والهمع ٣٣٧/٥، والدرر ٢١١/٢، والأشعمونى ١٠٩/٤ ويَعْدُهُ

* وَإِنْ تَحْنَى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَّرَ *

وتحنى : انحنى ظهره، واحدودب. والعود : المسنن من الإبل. ودبّر البعير : عقر ظهره.

(٢) البيت للأعشى، ديوانه ٢٥، والإنصاف ٧٥٢، والأشعمونى ١١٠/٤ والقارح : الفرس الذى بلغ
خمس سنين. والعداء : شديد العدو.

والطِمْرَةُ : الفرس الطويلة القوائم. والقذال : القفا.

(٣) اللسان (ثلب) والإثلب : التراب والحجارة. ومن أمثالهم فى الدعاء بغية الإثلب.

وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً
يَفِي مِنْ أَهْدَاهَا لَهُ الدَّهْرَ إِثْلِبُ
وَأُنْشِدُ الْقِرَاءَ (١) :

قُلُوا أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانَ حَوْلِي
وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ
وَمِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

ولم يذكر الناظم كيفية القصر، ولا ما الذي يُحذف؟ الزائد أم
الأصلي؟ والقياسُ حذف الزائد، وهو الألف التي قبل الآخر.
وأما المسألة المختلف/ فيها فمدُّ المقصور، فأجازهُ الكوفيون ١٩١
والأخفش من البصريين، ومنعه سائر البصريين (٢)، وذلك لوجهين:
أحدهما القياسُ، وهو أن مدَّ المقصور على خلاف الأصل، بخلاف
قصر الممدود فإنه على الأصل، إذ القصرُ هو الأصل، بدليل أن الممدود
لا تكون ألفه إلا زائدة، وألفُ المقصور قد تكون أصلية وزائدة، وإذا كانت
ألف الممدود زائدة أبداً - فالزيادة على خلاف الأصل، فإن لا ينبغي أن
يُخرج عن الأصل إلى غير أصل.
والثاني : أن السماع به إما معدوم، إن تُؤوَّل ما أتوا به من ذلك،
وإما شاذ لا يبلغ القياس.
وحجة الكوفيين وجهان أيضاً : القياسُ، من جهة إجماع على

(١) معاني القرآن ٩١/١، والإنصاف ٢٨٥، وابن يعيش ٥/٧، ٨٠/٩، وخزانة الأدب ٢٢٩/٥، والعين ٥٥١/٤، والهمع ٢٠١/١، والدرر ٣٢/١.

(٢) انظر الإنصاف ٧٤٥ (المسألة التاسعة والمائة).

جواز إشباع الحركات فى الضرورة، فتصير حروفاً، كقوله^(١):

* كَأَنَّ فِى أَنْيَابِهَا الْقَرْنُفُول *

وقوله^(٢):

* أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ *

وقوله، أنشده سيبويه^(٣):

* نَفَى الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ *

وذلك كثير، فمدُّ المقصور إنما هو من هذا القبيل، فَلْيَجُزْ كما جاز ذلك،

والسماغُ، فقد جاء عن العرب، نشده لأخفش وغيره^(٤):

سَيُغْنِينِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى

فَلَا فَفَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

والغنى : مقصور، وأنشد الكوفيون^(٥):

(١) الخائن ١٢٤/٣، والمحتسب ٢٥٩/١، وابن الشجرى ١٥٨/٢، والإنصاف ٢٤، ٧٤٩، واللسان

(قرنفل) وقبله : * مَمْكُورَةٌ جُمُ الْعِظَامِ عَطْبُولُ *

والممكورة : المطوية الخلق الحسنة، والعطبول : الجميلة الفتية الطويلة العنق والقرنفول : القرنفل،
يصف هذه المرأة بالجمال، وثغرها بطيب الريح، وجمال النكهة .

(٢) المغنى ٢٧٢، واللسان (عقرب).

(٣) هو الفرزدق، يصف ناقة، وقد تقدم الاستشهاد به مراراً، وصدره.

* تَنْفَى يَدَاهَا الْخَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ *

(٤) الإنصاف ٧٤٧، والعينى ٥١٣/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، ١١٠/٤٠، واللسان (غنى).

(٥) الخصائص ٢٣١/٢، ٣١٨، والإنصاف ٧٤٦، وابن يعيش ٤٢/٦، والعينى ٥٠٧/٤، والأشعمونى

١١٠/٤، واللسان (حدد، شيش، لها) والرجز لأبى المقدام.

والسعلة: أصله السعلة، وهى الفول أو ساحرة الجن. والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلة:
والجرأ : الفتاة، تقول : هذه جارية. بينة الجراء والخواء : الخلا، تقول : خَوِيَ الرِّبْعُ يَخْوًى، إذا
خلا من أهله. والشيشاء أردأ التمر، وَيَنْشَبُ : يعلق. والمسعل : موضع السعال من الحلق. واللهاة
جمع لهاة، وهى اللحم المطبقة فى أقصى سقف الفم.

قَدْ عَلِمْتَ أُخْتُ بَنِي السَّعْدِ
 وَعِلِمْتَ ذَاكَ مَعَ الْجَزَاءِ
 أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الْخَوَاءِ
 يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ مِنْ شَيْءٍ شَاءِ
 * يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ *
 قالوا : قمدُ (السَّعْلَى) و (الْخَوَى) وكذلك (اللَّهَاءُ) لأنها مقصورة، وأنشد
 ابن الأنباري^(١) :

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ فَبِذَا يُعْطَى وَهَذَا يُحَدُّ
 وأنشد أيضا^(٢) :

لَمْ نُرَحِّبْ بِأَنْ شَخَصَتْ وَلَكِنْ
 مَرَحَبُهَا بِالرُّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا
 ولم يُشر الناظم إلى مذهب له في المذهبين، بل قال : «وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ
 يَقَعُ» يعنى عكس قصر الممدود، وهو مد المقصور.
 وقد أول البصريون هذه الأبيات، ورَمَوْهَا بِجَهَالَةِ الْقَائِلِينَ، وَالْإِنْصَافُ أَنْ
 مَانَقَلُوهُ فَهُمْ ذَوُو عُهُدَتِهِ، وَهُمْ مَحْمُولُونَ عَلَى الصِّدْقِ، وَالتَّأْوِيلُ بَعِيدٌ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ
 نَادِرٌ شَادٍ، لَا يَبْلُغُ مَبْلَغُ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا كَقَصْرِ الْمَدُودِ،
 ثُمَّ يُعَادُ النَّظَرُ مَعَ النَّازِمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:
 أَحَدُهَا: أَنَّهَا مِنْ مَسَائِلِ الضَّرَائِرِ الْمُخْتَصَّةِ بِالشَّعْرِ، فَهِيَ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ،

(١) الإنصاف ٧٤٧، وَيُحَدُّ : يُمنع ويُحرم.

(٢) الإنصاف ٧٤٨، وَشَخَصَ الرَّجُلُ : ذهب من يَدِهِ إِلَى بَلَدٍ، وَالرُّضَاءُ : ضد السُّخْطِ .

غير/ محتاج إليها في كثير سواد المختصرات، ونظمه من المختصرات ١٩٢
التي يكون ما هو أقل منها إجحافاً، فلم أتى بهذه المسألة، مع أنه محتاج
إلى أن يأتى عوضها بقاعدة أو قانون يتعلق بالكلام، وهو أحوج إلى ذلك،
إذ ينقصه من العربية المحتاج إليها كثير.

والثاني : أنه أتى بها على مساق الجواز القياسي، إذ قال :
«وقصر ذى المد اضطراراً مُجمَعٌ عَلَيْهِ» يعنى على جوازه، وهذا الكلام
يُعطى أنه جائز قياساً، وما حله الضرورة كيف يجوز قياساً؟ بل هذا
الكلام شبه المتناقض، لأن الضرورة تؤذن بوقفه على محله، والجواز
القياسي يؤذن بتسويغ النطق به للمؤكد والعربي ابتداءً، فهذا مُشكل.

والثالث : أن الناظم حكى الإجماع في جواز قصر ذى المد هكذا
مطلقاً، وليس النقل كذلك إلا عمن عدا الفراء، وأما الفراء فلا يُجيزه إلا
بإشتراط، فهو لا يُجيز قصر ما لا يجوز أن يأتى في بابه مقصوراً، نحو:
(فَعَلَاءَ) تانيث (الأفعل) في نحو : حمراءَ وبَيضَاءَ، فمثل هذا لا يجوز عنده
أن يُقصر، لأن مذكره : أبيض وأحمر، ف(ففعلاء) تانيث (أفعل) لا يكون
إلا ممدوداً، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون ممدوداً لا غير،
وهكذا يقول في مد المقصور: لا يجوز عنده إلا في ما لا يجي في بابه
ممدوداً، نحو : (فَعَلَى) تانيث (فَعَلَانِ) في مثل : سَكْرَى وَغَضْبَى، فلا
يجوز مدّه لأن (فَعَلَى) تانيث (فَعَلَانِ) لا يأتى ممدوداً أبداً، وكذلك كل ما
يقتضى القياس أن يكون مقصوراً.

والحاصل : أن ما كان مدّه أو قصره داخلاً تحت القياس المتقدم
لا يُجيز الفراء المخالفة فيه في ضرورة ولا غيرها، وأما ما عدا ذلك فهو

الذى يجوز فيه ذلك عنده، فتقول على مذهبه فى (رَحَى، وَهْدَى، وَحَجَى):
رَحَاءٌ، وَحِجَاءٌ، وَهْدَاءٌ، لأنها إذا مُدَّتْ صارت إلى مثل: سَمَاءٌ، وَدُعَاءٌ،
وَرِدَاءٌ.

وتقول فى (سَمَاءٌ، وَدُعَاءٌ وَرِدَاءٌ): سَمَاءٌ، وَدُعَاءٌ، وَرِدَاءٌ، لأنها إذا
قُصِرَتْ صارت إلى مثال: رَحَى، وَهْدَى، وَحِمَى هكذا النقل عنه، فإطلاقُ
الإجماع فى المسألة غير صحيح، وكذلك إطلاقُ الخلاف فى مد المقصور،
وفيه التفصيلُ المذكور عن الفراء، مشكلٌ أيضاً.

والجواب/ عن الأول: أَنَّ المسألة شهيرة الموقع عند النحويين، وهى ١٩٣
عندهم من المسائل الطبولوجية^(١). وقد جعلها ابن الأنبارى من مسائل
«كتاب الإنصاف»^(٢). فالتنبية عليها حَسَنٌ فى هذا المختصر، كما فعل ذلك
فى مسألة «صرف ما لا ينصرف فى الشعر وعكسها» فهما فى الشهرة
سواء، فلذلك ذكرها.

والجواب عن الثانى: إِنَّ باب «ضرائر الشعر» على قسمين منها ما
يكون الشاعر مضطراً إليها كثيراً، فتَعَمُّ بها البلوى، حتى يكثر وجودها
فى الشعر للضرورة، وتَبْلُغُ أَنْ يُقَاسَ عليها فيه، كما يكثر الحكم فى
الكلام، حتى يَبْلُغَ مَبْلَغَ القياس فيه. وقصرُ الممدود من هذا القَبِيلِ، فقد
كَثُرَ فى النُّظْمِ كثرةً لا يُعَدُّ مرتكبها فى الشعر اختياراً لاحقاً ولا خارجاً عن
كلام العرب.

وفى «الضرائر» من هذا جملة، كصرف ما لا ينصرف، وتخفيف

(١) لعله يعنى أنها من المسائل المشهورة، وأنها فى شهرتها كأصوات الطبول، لاتخفى على أحد.

(٢) وهى المسألة التاسعة والمائة (ص ٧٤٥).

المشدد في الوقف، والترخيم في غير النداء، ونحو ذلك. ومنها ما يكون موقوفا على محلّه من السّماع، لايجوز لشاعر مؤلّد استعماله لنُوده في الضرائر، كقوله أنشده سيبويه^(١):

* قَوَاطِنَا مَكَّةً مِنْ وَدْقِ الْحَمِي *
وقولهم في (الجلد) : الجِلْد، قال^(٢):

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ

ضَرْبًا أَلِيمًا بِسَبْتٍ يُلْعَجُ الْجِلْدَا

وما كان نحو ذلك، ومثل هذا لا يقال فيه : إنه جائز، فعلى الجملة، والأمرُ فيما يختص بالشعر بالنسبة إلى الشعر، كالأمر في ما يكون في الكلام حرفًا

(١) الرجز للعجاج، وسبق الاستشهاد به مرارا.

(٢) نوادر أبي زيد ٣٠، والخصائص ٢٣/٢، والمنصف ٢٠٨/٢، والهمع ٣٤١/٥، والنوادر ٢١٤/٢، واللسان (جلد) وديوان الهذليين ٢٨/٢.

والشعر لعبد مناف بن ربيع الهذلي، ويروي «تجارب نوح» والسبت - بكسر السين - الجلد المدبوغ، يتخذ منه النعال، ولعج : يؤلم - وكسر اللام من (الجلد) ضرورة، لأن للشاعر أن يحرك الساكن في القافية بحركة ما قبله.

بحرف وقد بيّنتُ هذا المعنى، في ما أظنُّ في «الأصول».

وعلى هذا القانون يَعرُنُ هنا اعتذار عن الناظم في مثل هذا الموضع، وهو أن يأتى بجملة من مسائل الضرائر، وما يُقاس منها وما لا، ليبنى عليها الشاعر، كما يبنى غيرُ الشاعر على ما يُذكر من القوانين المطلقة، وقد تقدّم التنبيه على مثل هذا.

والجواب عن الثالث : أن الإجماع المحكى في قَصْرِ الممدود صحيح على الجملة، إذا الفراءُ يُجيزه على الجملة، لكن يشترط في الجواز، فهو باعتبار ذلك يُطلق عليه أنه مُجيز، وأيضاً فلما كان خلافه شاذاً لم يُعتد به خلافاً.

{ كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمُدَوْدِ وَجُمُعُهُمَا تَصْحِيحًا }

١٩٤ قَدَّمَ أَوَّلًا إِعْرَابَ التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ التَّصْحِيحَ، وَحَصَلَ فِي ذَلِكَ الْبَيَانُ /
الْكَيْفِيَّةُ الْعَامَّةُ لَهُمَا، وَذَلِكَ لِحَاقِ الْأَلْفِ فِي الرَّفْعِ، وَالْيَاءِ فِي النَّصْبِ
وَالْجَرِّ، تَلِيَهُمَا نُونُ مَكْسُورَةٍ فِي الْمُثْنَى، وَلِحَاقِ الْوَاوِ فِي الرَّفْعِ، وَالْيَاءِ فِي
النَّصْبِ وَالْجَرِّ تَلِيَهُمَا نُونُ مُفْتَرَحَةٍ فِي الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ، وَلِحَاقِ أَلْفٍ وَتَاءٍ
فِي الْمَجْمُوعِ الْمُؤَنَّثِ.

وَهَذَا فِي الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ، لِأَزَائِدٍ فِيهِ
يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ الْمُؤَنَّثِ الرَّبَاعِيِّ فَمَا فَوْقَهُ، لِأَزَائِدٍ
فِيهِ عَلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْإِعْرَابِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ.

لَكِنْ الْمَعْتَلُّ الْآخِرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ الْمَذْكُورَ لَهُ أَحْكَامُ زَائِدَةٍ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ، وَالثَّلَاثِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لَهُ حُكْمُ زَائِدٍ أَيْضًا،
فَوَجِبَ تَبْيِينُ ذَلِكَ.

وَأَتَى بِذَلِكَ هَاهُنَا كَالْمُقَدِّمَةِ لِادْخُولِ بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَلِيَكُونَ شَمْلُ
الْمَجْمُوعِ مُجْتَمِعًا، وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ أَحْكَامِ التَّثْنِيَةِ، فَقَالَ :

أَخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنَى أَجْعَلُهُ يَا

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيًا

كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى

وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى

فِي غَيْرِ ذَا ثَقْلَبُ وَاوَا الْأَلِفُ

وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفُ

المعتلُّ الآخر من الأسماء التي يُراد تثنيتهَا على ثلاثة أقسام :
منقوص، ومقصور، وممدود، فنذكر حكم المقصور والممدود، ولم يذكر حكم
المنقوص، وهو حرٌّ بالذكر لما سيأتى.

وابتدأ بالمقصور، فذكر أنه على أربعة أقسام:

أحدها : ما كان رباعياً فأكثر، فتقع فيه الألف رابعة نحو: حُبلى،
أو خامسة نحو : مُصْطَفَى أو سادسة نحو : قَبْعُثْرَى.

والثانى : ما كان ثلاثياً أصلُ الألف فيه الياءُ نحو: الفَتَى، وهو
مِثْلُهُ، ومثله: الرَّحَى ، عند من قال: رَحِيْتُ، والهُدَى، والعَمَى، والقَرَى.

والثالث : ما لم يكن لألفه أصلٌ من ياء ولا واو، وهو الجامد الذى ذكر،
إذا كان مِمَّا أَمَّالَتْهُ العرب، نحو : مَتَى، فإنه اسمٌ مبنى، والمبنيات إذا
كانت الألف فى أواخرها لا يحكم عليها بأن أصلها الياء أو الواو، لأن ذلك
تَصَرُّفٌ، والتصريف لا يدخل الأسماء المتوغلَّة فى شَبِّه الحرف، كما
لا يدخل الحرف، نحو : إَلَى، وَعَلَى، كما سيأتى ذكره فى التصريف إن
شاء الله.

وهذا فى الأسماء، ومنه فى الحروف (بَلَى) ولم يقتصر فى قوله :
«الجامد» على الأسماء فقط، فإنَّ المقصودُ منها فى هذا الباب إنما هو
بعد التَّسْمِيَةِ، لأنها لا تثنى (١) إذا كانت باقية على أصولها، والأسماءُ
والحروف/ فى هذا على سواء.

١٩٥

والرابع : ما عدا تلك الأقسام الثلاثة، ويدخل فيه نوعان:

(١) سقط من ر .

أحدها : ما كان ثلاثيا أصله الواو نحو : رِضَى، وضُحَى، ورَحَا - فيمن قال : رَحَوْتُ - وعَصَا، وَقَفَا.

والآخر: ما كان جامدا لم يَمَلَّ، سواء كان أسما أو حرفا، نحو : (لَدَى) و (أَمَّا) بمعنى: حَقًّا و (عَلَى) في وَجْهَيْهَا^(١)، و (إِلَى) وما كان من نحو ذلك.

ونوع ثالث : وهو ما كانت ألفه مجهولة ولم تُمَلَّ، وإن كان معربا قابلا للتصريف نحو : (خَسَا)^(٢) بمعنى فَرَدَ، و(لَقَا)^(٣)، بمعنى مَلَّقَى لا يُعْبَأُ به.

فهذه الألفُ فيهما، وما كان مثَّها، لا يُعرف لها أصل، إذ لم يُتَصَرَّف فيها بتثنية ولا جمع ولا فِعْل، ولا أُمِيلَتْ، فلم يكن ثَمَّ دليل على أصلها.

وذكر الناظم أن الأقسام الثلاثة المذكورة أولاً حُكِّمُهَا أن تَنقَلِبَ الألف فيها إلى الياء، وأن القسم الرابع يَنقَلِبُ فيه الألف^(٤) إلى الواو :

وأما القسم الأول : وهو ما كانت فيه ألفٌ رابعة فصاعدا، فقال فيه: «أخِرُ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا» إلى آخره.

يعنى أن الاسم إذا كان مُرْتَقِيًّا عن الثلاثة، بأن يكون رباعيا أو خُماسيا أو سُدَّاسيا، وبذلك تقع الألف فيه غيرَ ثالثة، فإنها تُقَلِّبُ فيه مطلقا، سواء كانت الألف زائدة، كحُبْلَى وقَبْعُورَى، وأَرطَى، فإنك تقول : حُبْلَيَانِ، وقَبْعُورَيَانِ،

(١) يقصد أنها تكون اسما وحرفا، وتكون اسما بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها من كقوله:

* غَدَتْ من عليه بعدما تَعَمَّ ظَمُّوْهَا *

انظر مغنى اللبيب : على.

(٢) في اللسان عن الفراء : «العرب تقول للزوج : زكا، ولل فرد : خسا، ومنهم من يلحقها بيباب فتى».

وفي المقصور والمبذول له ٦٨ : «وخسا وزكا مقصوران بكتاب الألف لأن أصل الزكا زكوت، وأصل خسا الهمز فتكتبان بالكاف ولا يُجْرِيَانِ لازى معرفة، قال الشاعر :

كافرا خسا أو زكا من بون أربعة لم تَخْلُقُوا وَجُسُودُ النَّاسِ تَقْتُلُجُ

ومن أجراها جعفر نكرة بمنزلة بمعنى وثلاث أرباع إذا أجريت وإذا لم تُجْرَ.

(٣) كذا، وفي اللسان : اللقى الشيء الملقى، والجمع القاء.

(٤) ز : الف .

أَرْطَيَانِ، أو كانت منقلبة عن أَصِلِ وَاوٍ نحو : مُصْطَفَى، وَمُعْطَى، فَإِنَّكَ تقول : مصطفيان، ومُعْطَيان، وَإِنْ كَانَ مِنْ صَفْوِ الشَّيْءِ وَصَفْوَتِهِ، وَمِنْ : عَطَا يَعْطُو، أو يَاءٍ، نحو : مُشْتَرَى، وَمُجْتَبَى^(١)، فَإِنَّكَ تقول : مُشْتَرَيان، وَمُجْتَبَيان^(١) .

فَأَمَّا وَجْهُ الْقَلْبِ فَلَأَجْلُ أَنَّ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ لَا بُدَّ مِنْ فَتْحِ مَا قَبْلَهَا، وَهُوَ آخِرُ الْمُتْنَى، وَمَا آخِرُهُ أَلْفٌ لَا يُمْكِنُ تَحْرِيكُهُ، لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ، وَلَمْ يُمَكِّنْ حَذْفُ الْأَلْفِ لِلتَّبَاسِ الْمُتْنَى بِالْمَفْرَدِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ.

وبهذا^(٢) يَبْطُلُ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي إِجَازَةِ حَذْفِ الْأَلْفِ فِي التَّثْنِيَةِ، مِمَّا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ، نحو : قَبَعَثَرَى، وَجُمَادَى، وَنَحْوَهُمَا، فَيَقُولُونَ : قَبَعَثَرَانِ، وَجُمَادَانِ، وَكَانَتْهُمْ يَحْكُونُ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا مِنْهُ شَاهِدًا عَلَى تِلْكَ الْحِكَايَةِ. قَالَ السَّيْرَافِيُّ^(٣) : لَمْ أَرَ الْكُوفِيِّينَ اسْتَشْهَدُوا عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، يَعْنِي مِمَّا ادَّعَوْا عَنِ الْعَرَبِ، وَالَّذِي يَحْفَظُهُ الْبَصْرِيُّونَ^(٤) فِي السَّمَاعِ / مُوَافَقَةُ الْقَاعِدَةِ مِنْ عَدَمِ الْحَذْفِ، وَعَلَى هَذَا اعْتَمَدَ النَّازِمُ ١٩٦ فَلَمْ يَفَرِّقْ فِي وَجُوبِ قَلْبِ الْأَلْفِ بَيْنَ مَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ وَمَا قَلَّتْ، بَلْ قَالَ : « اجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا »، فَإِذَا لَا بُدَّ مِنْ قَلْبِ الْأَلْفِ لِيَتَحَرَّكَ مَا قَبْلَ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ بِالْفَتْحِ .

وَأَمَّا وَجْهُ قَلْبِهَا يَاءٍ عَلَى الْخُصُوصِ فَحُمْلًا عَلَى الْفِعْلِ، لِأَنَّ التَّصْرِيفَ فِي الْأَسْمِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ فِي الْفِعْلِ، وَأَنْتَ لَوْ بَنَيْتَ فَعَلًا مِمَّا فَوْقَ

(١) ز : مجتئى ومجتئيان .

(٢) ز : وهذا .

(٣) لفظ السيرافي في شرحه « على ذلك بشيء » .

(٤) ز : يحفظ .

الثلاثة لقلب الألف إلى الياء، سواء كانت أصلها الواو أو غيرها، فتقول : سَلَقَيْتُ، وَأَعْطَيْتُ، وَاصْطَفَيْتُ، ونحو ذلك. ولم يَأْتِ في الأسماء قلب الألف واوا في التثنية إلا في (مِذْرَوَيْنِ)^(١) فوقف على محله.

وأما القسم الثاني، وهو الثلاثي الذي الألف فيه منقلبة عن الياء، فذكر أن حكمه حكم ما قبله فقال : « كَذَا الَّذِي لِيَا أُصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ».

يعني أن ما كان أصله الياء من الثلاثي تُقلب الألف فيه إلى الياء. وبَيَّن أن مراده « الثلاثي » التقسيم والتمثيل بالفتى، فالياء إذا قلت : الْفَتَيَانِ، هي الأصلية، وكذلك تقول : رَحِيَّانِ، وَهَدْيَانِ، وَعَمِيَّانِ، وما أشبه ذلك.

وإنما قلبت إلى الياء لأن القلب إذا كان لأبَدٍ منه، فلا بُدَّ من واو أو ياء، فالذي هو الأصل أوَّلَى أن يُؤْتَى به.

وأما القسم الثالث، وهو الجامد الذي لا أصل لألفه، لكن أُمِلَ، فذكر أن حكمه الحكم المتقدم بقوله : « وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِلَ كَمَتَى ».

يعني أن الألف تُقلب فيه ياء فتقول في (مَتَى) مُسَمًى به مَتَيَّانِ، أو في (بَلَى) بَلَيَّانِ، ونحو ذلك.

وإنما قلبت إلى الياء دون الواو لأجل الإمالة التي هي مقربة إليها. فإن قيل : فإن الإمالة تكون في بَنَاتِ الياء والواو، فمن أين أُلِزِمَتِ الياء معه حتى لا يجوز قلبها واوا؟

فالجواب : أن الياء على اللأَمَاتِ أغلبُ من الواو، ألا تَرَى أن ما كان فوق الثلاثة يقلب إلى الياء مطلقاً، وإن كان من ذوات الواو، فلما كَثُرَتِ الياء هنالك

(١) المِذْرَوَيْنِ : مثنى مِذْرَى، وهو ظرفُ الآلِية. وشاهد التثنية بالواو قول عنترة :

أَحْرَلِي تَنْفُضُ اسْتَكْ مِذْرَوِيهَا لَتَقْلُنِي فَمَا أَنْدَا عَمَارَا

انظر البيت في كتاب الشعر لأبي علي ١١٨/١.

حكموا مع الإمالة على الألف بالياء دون الواو مع الاستبهام^(١)، حتى يتبين لك أمرها بتصريف أو غيره، فتعمل عليه، كما قالوا : الكِبَا، فأمألوا، ثم قالوا : كبوا وهذا معنى تعليل^(٢) سيبويه .

وأما القسم الرابع : وهو ما عدا / ما تقدم، فذكر أن الألف تُقلب ١٩٧ فيه واوا مطلقا بقوله : " (في غيرِ ذَا تُقْلَبُ واواً الألفُ) .

يعني أن الألف تُقلب إلى الواو في غير الأقسام المتقدمة، فما كان ثلاثيا أصله الواو قلبت الألف فيه إلى أصلها، فقلت : في (رضًا) : رِضَوَانٍ، وفي (ضحى) ضُحَوَانٍ، وفي (رباً) رِبَوَانٍ، وفي (عصاً) عَصَوَانٍ، هكذا مطلقا من غير استثناء لنوع من أنواع الثلاثي.

وهذا الإطلاق يدل على إنه لم يرتض مذهب الكوفيين، إذ فرّقوا بين المفتوح الأول وبين المضموم والمسكور، فوافقوا البصريين في المفتوح الأول، وقلبوا ألف^(٣) المكسورة والمضمومة ياءً، فقالوا : رِضَيَانٍ، وَضُحَيَانٍ، وكتبوهما بالياء.

وحكى الكسائي في (رضاً) رِضَيَانٍ، وهو نادر، قال السيرافي : ويرد على الكوفيين حكاية أبي الخطّاب في (الكِبَا) كِبَوَانٍ، وحكاية الكسائي : حِجَوَانٍ، وَرِضَوَانٍ، وَرِضَوَانٍ، في : رِضًا، وَحِمًا. قال الجوهري : « وسمع الكسائي : رِضَوَانٍ، في تثنية الرضا، والحمى » قال : والوجه حِمَيَانٍ وَرِضَيَانٍ قال : « ومن العرب من يقولها بالياء على

(١) في النسخ : الاستبهام ، وهو محرف .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٦ - ٢٨٧. هذا ويقال للكناية بغناء البيت : الكِبَا.

(٣) س : الألف . وهو خطأ .

الأصل، والواو أكثر»^(١). وكأنه يعنى بالأصل القياسُ عنده، فإن الأصل في الألف الواو ولا بُدَّ^(٢).

والحقُّ ما ذهب إليه البصريون، وهو مُرتضى الناظم^(٣) على ظاهر كلامه، وإنصردت الألف إلى الواو لأنها إذا كان لا بُدَّ من قلبها^(٤) فإلى الأصل أولى، كما تقدم في الثلاثي اليائي.

وما كان جامداً ولم يُعَلَّ قُلِبَتْ أَلْفُهُ واواً، كالذي أصله الواو، فتقول في (لَدَى) مسمًى به : لَدَوَان، وفي (عَلَى) : عَلَوَان، وفي (إِلَى) : إِلَوَان، وفي (أَمَّا) أَمَوَان، ونحو ذلك، ولا تُقلب إلى الياء، وإن كانت الياء أغلب على اللامات كما قال سيبويه^(٤). وغيره، لأنه ليس شئ من بنات الياء تلزم أَلْفَهُ عدمُ الإمالة، بل القاعدةُ العربيةُ أن كل ما أصله الياء فالإمالة فيه جائزة، فالزامهم عدمُ الإمالة، بل القاعدةُ العربيةُ أن كل ما أصله الياء فالإمالة فيه جائزة، فالزامهم عدمُ الإمالة في هذه الأشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها.

فإن قلت : إنما ألزمت العرب أَلْفَ (عَلَى و (إِلَى) ونحوهما الفتح قبل الحكم بالواو، فلم قلت : إن عدم الإمالة دليلُ على الواو، وهي لم تُوجد/ بعد؟

١٩٨

فالجوابُ أن يُقال : إننا لاندعى ما قلت، وإنما نقول : إن هذه الأشياء بعد التسمية داخلَةٌ في حكم ما ألزمتُ العربُ الفتحَ لأجل أن أصله الواو، لا أننا جعلنا إلزامهم عدمَ الإمالة فيها لأجل أن أصلها الواو، فلا إشكال على هذا.

(١) هذا نص الصحاح في مادة « رضا » ، أما في « حمى » فقال « وسمع الكسائي في تثنية الحمى حموان » قال : والوجه حميان . هذا وشى « حمى » محضور لا يقرب . والرضى مصدر رضيت عنه

(٢) يريد أن الأصل في الف رضا الواو ، ولا يشمل قوله حمى ، فإن الأصل في ألفها الياء .

(٣-٢) سقط من س .

(٤) الكتاب : ٢٨٨/٣ .

وقد اقتضى هذا التعليل ترجيح ما ذهب إليه الناظم والجمهور من قلب هذه الألف واوا. وذهب بعضهم إلى قلبها ياء، ورَّجَّحه المؤلف في «الشرح»^(١) بقاعدة سيبويه أن الباء على^(٢) الألف إذا كانت لاماً أغلب لکن ، عارض هذه القاعدة كلام سيبويه في إن إلزامهم عدم الإمالة دليل على الواو؛ إذ ما من ألف أصلها الياء إلا وإلا مالة جائزة فيها، فإنما يريد أن الياء أغلب فيها فيما عدا ما ألزموا فيه عدم إلا مالة والله أعلم.

وما كانت ألفه مجهولة، ولم تمل، قلبت أيضا واوا بمقتضى كلامه فتقول في (خساً): خَسَوَانِ، وفي (لَقَى) لَقَوَانِ، وما كان مثلهما، ولا تُقلب إلى الياء للعلّة المذكورة في النوع قبل هذا، من أن اعتزامهم على ترك الإمالة دليل على الواو.

وبهذا أيضاً يُضَعَّف قول من ارتضى في هذه الألف قلبها ياء، اعتماداً على غلبة الياء على الألف التي هي لام. وقد تقدم ما فيه آنفاً، فالأصح ما ذهب إليه الناظم والجماعة.

ثم قال : «وَأَوَّلِيهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ».

الهاء في «أَوَّلِيهَا» عائدة إلى الألف، أي : أول التي تَقْلِبُهَا ياءً أو واوا ما كان قد أَلِفَ في المثنى قبل هذا، واعتيد فيه من العلامتين، وهما الألف والنون، أو الياء والنون، مفتوحاً ما قبلهما.

وعلى كلام هنا سؤالات :

أحدها: أنه قَصَرَ الكلام في التثنية على المقصور والمسدود، وترك الصحيح، والجاري مجراه من المعتل، نحو : ظَبْيٍ، وَغَزْوٍ، وهذا حَسَنٌ (كما)^(٣) تقدم. وترك أيضاً ذكر المنقوص، فلم يتعرض له. وتركه مع الصحيح والجاري

(١) شرح التسهيل ٩١/١.

(٢) من الأصل : عن .

(٣) عن س .

مَجْرَاهُ يُعْطَى أَنَّهُمَا عَلَى حَكْمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ إِلْحَاقُ الْعِلَامَتَيْنِ دُونَ تَغْيِيرٍ،
وَذَلِكَ، بِإِطْلَاقٍ، غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ الْمُنْقُوصَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُنْقُوصٌ بِقِيَاسٍ،
وَمُنْقُوصٌ بِغَيْرِ قِيَاسٍ.

أَمَّا الْمُنْقُوصُ بِغَيْرِ قِيَاسٍ فَعَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : مَا يُرَدُّ فِيهِ الْمَحْذُوفُ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ، وَهَذَا حُكْمُهُ فِي
التَّثْنِيَةِ أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ. الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ^(١)، لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ فِي اللَّحَاقِ
وَعَدَمِهِ مَجْرَى الْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ: أَخٍ، وَأَبٍ، وَحَمٍّ، وَهَنْ-، فِي اللُّغَةِ الْقَلِيلَةِ -
يُرَدُّ إِلَيْهِ/ الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ، كَمَا يُرَدُّ إِلَيْهِ فِي الْإِضَافَةِ، فَتَقُولُ : أَخَوَانِ، ١٩٩
كَمَا تَقُولُ : أَخُو زَيْدٍ، وَأَبَوَانِ، كَمَا تَقُولُ : أَبُو زَيْدٍ.

وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ فِي هَذَا الْقِسْمِ بِأَنَّكَ [لَا]^(٢)، تَرُدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفَ فَتَقُولُ
وَجَوِبًا : أَخَانِ، وَأَبَانِ، وَحَمَّانِ. وَهَذَا فَاسِدٌ لَا يُقَالُ إِلَّا فِي الشُّذُوزِ.

وَالثَّانِي : مَنْ قِسْمِي الْمُنْقُوصِ غَيْرِ الْقِيَاسِيِّ مَا لَمْ يُرَدَّ إِلَيْهِ^(٣)
الْمَحْذُوفُ فِي الْإِضَافَةِ، نَحْوُ : يَدٍ وَدَمٍ وَهَنْ، فِي اللُّغَةِ الشَّهِيرَةِ. وَحُكْمُهُ
مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ النَّازِمِ مِنْ جَرْيَانِهِ مَجْرَى الصَّحِيحِ، فَتُلْحَقُ الْعِلَامَتَانِ
دُونَ تَغْيِيرٍ، فَهَذَا يَمْشِي لَهُ.

وَأَمَّا الْمُنْقُوصُ بِقِيَاسٍ، وَهُوَ مَا آخَرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً، فَحُكْمُهُ أَنْ
يُرَدَّ إِلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنْهُ وَجَوِبًا، نَحْوُ: قَاضٍ، وَغَازٍ، وَشَجٍّ، وَعَمٍّ، فَتَقُولُ :
قَاضِيَانِ وَغَازِيَانِ، وَشَجِّيَانِ، وَعَمِّيَانِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

(١) فِي ت : «وَهَذَا حُكْمُهُ فِي التَّثْنِيَةِ أَنْ يُرَدَّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فِي حَالِهِ، الْإِضَافَةِ، وَهَذَا حُكْمُهُ فِي التَّثْنِيَةِ
أَنْ يُرَدَّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ»، وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) عَنْ س .

(٣) سَقَطَ مِنْ . س . .

وكلام الناظم يُعطى بمقتضاه إلحاقَ العلامتين من غير تغيير، مكان
يجئ منه : قَاضَانِ، وَغَازَانِ^(١)، مثل : يَدَانِ، وهذا فاسد لا يقال.

والسؤال الثانى : أنه ذكر من أقسام المقصور الجامد، وأراد به ما
لا أصل له من ياء ولا واو، ومثله بـ (مَتَى) ودخل بمقتضى ذلك الحروف
وما كان نحوها من الأسماء.

وهذا القسم لا يخلو أن يكون جامداً بالمعنى الذى أراد قبل التسمية
به أو بعدها، فإن كان قبل التسمية فكونه جامداً صحيح، لكنه فى تلك
الحال لا يُتَنَّى ولا يُجْمَع باتفاق، لأنه لا يُتَنَّى من الكَلِمِ [إِلَّا]^(٢) الأسماءُ
القابلة لذلك، والحروف وما أشبهها من الأسماء لا يصح فيها التثنية.
والناظم إنما أتى بالجامد هنا بناءً على صحة التثنية فيه، وفيها كلامه.

وإن كان بعد التسمية فالتثنية سائغة، لصيرورته كسائر لأسماء
المقصورة، نحو : عَصًا وَرَحَى، لكنه فى تلك الحال غير جامد عند
النحويين أجمعين سِوَاهُ، حَسَبَ ما أظهر كلامه؛ إذ كان النحويون يقولون:
إن الجامد إذا سُمِّي به انتقل عن حالة الجمود إلى حالة سائر الأسماء
الشبيهة به، فإن كان الحرف أو الاسم المبنى على حرفين كـ (مَنْ) و (قَدْ)
صار بعد التسمية بمنزلة : يَدٍ وَدَمٍ، ثلاثياً فى الأصل، ويُقَدَّر أنه حُذِفَ
منه الآخر، ولذلك يَرُدُّونه فى التصغير والتكسير ونحوهما.

وكذلك/ يَفْعَلُونَ فى (مَتَى) و (بَلَى) ونحوهما، فيعتقدون فى الألف...
أنها منقلبة عن أصل، هو واو أو ياء، حَسَبَ ما أعطاهم الدليل. والأصل
هنا الياء فيما أُمِل، اعتباراً بالإمالة كما تقدّم بيانه، فليس (مَتَى) و (بَلَى)
بعد التسمية بجامدين أصلاً، بل هما وبأبهما عند أهل العربية أجمعين

(١) فى ت : قاضيان وغازيان، وهو تحريف.

(٢) زنا هـ لا، ليستقيم السياق.

كَعْصًا: رَحَى، فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، إِلَّا فِي الْعِلْمِيَّةِ خَاصَّةً، وَالتَّثْنِيَّةِ إِنَّمَا تُبْنَى عَلَى ثُبُوتِ التَّسْمِيَةِ.

فَهَذَا الَّذِي قَالَ هُنَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَمُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى جَرَى فِي «التَّسْهِيلِ» وَ«شَرْحِهِ»^(١) مِنْ إِثْبَاتِ الْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ، وَأَسْقَطَهَا فِي «الْفَوَائِدِ» وَجَرَى عَلَى طَرِيقَةِ النَّاسِ .

السُّؤَالُ الثَّالِثُ : أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ. فِي الْأَلْفِ : فِي «غَيْرِ ذَا ثَقْلَبُ وَاوَا الْأَلِفُ» فَاقْتَضَى أَنَّ الْأَلْفَ الْمَجْهُولَةَ ثَقْلَبُ وَاوَا مُطْلَقًا؛ إِذْ لَمْ يَعْينَهَا بِحُكْمٍ سِوَى مَا أُعْطَاهُ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الشُّمُولِ وَالْعُمُومِ فِي الْقَلْبِ وَاوَا .

وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الْأَلْفِ الْمَجْهُولَةِ عَلَى إِطْلَاقِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ تَنْقَسِمُ الْأَلْفُ الْمَجْهُولَةُ إِلَى مُمَالَةٍ عِنْدَ الْعَرَبِ أَوْ بَعْضِهِمْ، وَغَيْرِ مُمَالَةٍ، فَأَمَّا غَيْرُ الْمُمَالَةِ فَهِيَ الَّتِي ثَقْلَبُ وَاوَا، وَأَمَّا الْمُمَالَةُ فَلَا ثَقْلَبُ إِلَّا يَاءُ كَالْأَلْفِ الْجَامِدَةِ عِنْدَهُ، فَلَوْ سَمِعْنَا فِي (خَسَا) الْإِمَالَةَ لَقَلْنَا فِي التَّثْنِيَّةِ : (خَسَيَانِ) كَمَا تَقُولُ فِي (مَتَى) : مَتَيَانِ، كَذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» قَالَ : وَإِذَا تَنَّى الْمُقْصُورُ قُلِبَتْ أَلْفُهُ وَاوَا إِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْهَا، أَوْ أَصْلًا، أَوْ مَجْهُولَةً وَلَمْ تَعْمَلْ، وَيَاءُ إِنْ كَانَتْ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَعَلَى الْمَعْنَى فَسَّرَهُ فِي «الشَّرْحِ»^(٢) «فَهَذَا فِيهِ مَا تَرَى».

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ الْمُنْقُوصَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِيَاسِيٍّ وَغَيْرِهِ، لَكِنِ الْعُرْفُ النَّحْوِيُّ عِنْدَهُ أَنَّ الْمُنْقُوصَ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْقِيَاسِيُّ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣) : «فَإِنْ كَانَ - يَعْنِي حَرْفَ الْإِعْرَابِ - يَاءُ لَازِمَهُ تَلَى كَسْرَةً

(١) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٩١/١.

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٩١/١.

(٣) عِبَارَةٌ فِي التَّسْهِيلِ : «فَإِنْ كَانَ يَاءُ لَازِمَةً تَكُنْ كَسْرَةً فَمُنْقُوصٌ» وَقَالَ فِي الشَّرْحِ ٨٩/١ : «وَالْمُنْقُوصُ - الْقَرْفَى لِاسْمِ الَّذِي حَرْفُ إِعْرَابِهِ يَاءُ لَازِمَةٌ عَلَى كَسْرَةٍ».

فمنقوصٌ عُرْفِيٌّ» وهو الذى يُشكّل على كلامه، وغيرُ القياسى قد جعل فيه ما قبل الآخر كالآخر، فحكمه حكم الصحيح إلا فى : أخ، وأب، وأخواتها، فيُشكل أيضاً. أما المنقوص العُرْفِيٌّ فقد عُلِمَ أنَّ حذف آخره لِعلّة هي ثبوت التنوين، إذ كان أصل (قاصٍ) قَاضِيٍّ، فحُذفت الحركة من الياء استثقالاً، فالتقى ساكنان/ الياء والتنوين، فحُذفت الياء فقليل : قاصٍ، ٢٠١. وإذا^(١) كان كذلك ففي التثنية يزول التنوين لِلْحَاقِّ العلامتين، فلا بُدَّ من رجوع الياء لزوال ما أُوجب حذفها، فتقول : قَاضِيَانِ، وكذلك ما أشبهه . فلما كان رجوع الياء معلوماً من جهة القياس لم يحتج إلى التنبيه عليه، وعلى أنه لو صرّح بحكمه لكان أليق به من تكلف مثل هذا الجواب. وأما (أخ) وأخواته فأشكاله وارد، ولعله لمّا خرج عن باب المنقوص غير القياسى بهذا الحكم لم ينبّه عليه لقلته، إذ هي أحرف معدودة، وهذا إضافيه ما فيه.

والجواب عن الثانى أن مذهب المؤلف فى مثل (متى) و (الآ) و (بلى) ونحوه، أن الألف فيه بعد التسمية أصلية غير منقلبة، اعتباراً بأصلها المنقول منه، وهو مذهب يظهر من «باب التثنية» من «التسهيل» و«شرحه»^(٢) وربما وقع له فى «التسهيل» ما يشير إلى ذلك فى موضع آخر فى ظنّى، وعند قراءته نبّهنا شيخنا القاضى - رحمة الله عليه - وأنه مذهب المؤلف، استظهر على ذلك الموضع بكلامه فى «باب التثنية» ولكن سقط عن ذكرى الآن موضعه، ولاشك أن هذا مذهب مردود، وموضع الردّ عليه غير هذا التقييد^(٣).

(١) فى الأصل : وإذا .

(٢) شرح التسهيل ٩١/١ .

(٣) فى ز : التفسير .

والجواب عن الثالث أن يقال : يمكن أن يكون ترك ذكر الألف المجهولة رأساً لقلتها؛ إذ لا يوجد منها إلا النادر القليل، فلم يحفل بها لأجل ذلك، والله أعلم. وقوله : «آخر مقصور» هو منصوب بفعل مضمّر يفسره

قوله : «اجعله يا» من باب «الاشتغال». و«يا» في قوله : «اجعله يا» وقوله : «كذا الذي اليا أصله» محذوف الآخر ضرورة. وقد جاء منه قولهم : «شربت ما يافتي^(١)». و«عن ثلاثة» متعلق بقوله : «مرتقياً». و«الجامد» معطوف على «الذي» والإشارة بـ«ذا» في قوله : «في غير ذا تقلب واواً الألف» ليس راجعاً إلى أقرب مذكور؛ بل هو راجع إلى جميع ما ذكر من الأقسام التي تقلب الألف فيها ياء، وعادته أنه لا يشير بـ(ذا) و(ذي) إلا إلى أقرب مذكور، ولكن لم يحتز هتا من هذا الإبهام، لأنه لا يتصور إلا أن يكون راجعاً إلى الجميع.

ثم ذكر الناظم حكم الممدود من الأسماء في التثنية فقال :

٢٠٢ / وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوٍ تُنْيَا

وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ

صَحَّحَ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ

فقسم^(٢) الممدود ثلاثة أقسام : ما كانت الهمزة فيه للتأنيث، وما كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل، وما عداهما، وهو ما كانت الهمزة فيه أصلية.

(١) رواه ثعلب بإسناده إلى الكسائي، انظر مجالسه ٨٧ - ٨٨، وسر صناعة الإعراب لابن جني

٧٨٦/٢.

(٢) س : قسم .

وابتداً بالقسم الأول فقال : «وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَإِ ثُنْيَا».

يَعْنَى أَنْ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَمْدُودَةِ هَمْزُهُ كَهَمْزَةِ صَحْرَاءَ، أَيْ فِي كَوْنِهَا لِلتَّائِيثِ، فَإِنْ حَكَمَهُ فِي الثَّنِيَّةِ أَنْ تُقْلَبَ الْهَمْزَةُ فِيهِ وَآوًا مُطْلَقًا، فَتَقُولُ فِي صَحْرَاءَ : صَحْرَاوَنِ، مِثْلَهُ (١) : حَمْرَاءُ، وَغَرَاءُ، وَبَيْضَاءُ، وَزَكْرِيَاءُ، وَعَمِّيَاءُ، تَقُولُ : حَمْرَاوَانِ، وَغَرَاوَانِ، وَبَيْضَاوَانِ، وَزَكْرِيَاوَانِ، وَفِي الْحَدِيثِ «أَفْعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا» (٢) وَقَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

وَلَمْ يَحْتَجِ النَّازِمُ إِلَى تَعْيِينِ مَحَلِّ الْوَآءِ، فَلَمْ يَقُلْ : (آخِرَ الْمَمْدُودِ) (٤) الْمَثْنَى أَجْعَلُهُ وَآوًا، كَمَا قَالَ فِي الثَّنِيَّةِ (٥) : «آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنَى أَجْعَلُهُ يَا» اتَّكَالًا عَلَى فَهْمِ الْمَرَادِ، وَأَنَّ التَّغْيِيرَ اللَّاحِقَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمَثْنَى. وَذَكَرَ الْقَلْبَ وَآوًا، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ، لِأَنَّهُ مَاعِدَاهُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ.

وَقَدْ بَنَى عَلَى بَعْضِ الشُّذُوزَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ الْكِسَائِيُّ وَالْكَوْفِيُّونَ فِي أَشْيَاءَ تُنْبِئُ عَلَيْهَا عِنْدَ تَنْبِيهِ النَّازِمِ عَلَى شُذُوزِ الْبَابِ إِثْرَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) فِي ز : وَمِثَالُهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْظَرَ سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ، كِتَابُ اللَّبَاسِ ٦٣/٤، وَعَارِضُهُ، الْأَحْوَذِيُّ، زِيَوَابُ الْأَدَبِ ٢٣٠/١٠، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ ٢٩٦/٦.

(٣) غَيْرُ مَنْسُوبٍ وَهُوَ فِي الْمُنْتَصَفِ ٦٤/١، ١٤٨/٢، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْكَافِيَةِ ١١٣ - ١١٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ١٥١/٤، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٣٥٦/٣، وَاللَّسَانُ : رَفِيهِ : «وَتَهْضُمَا» وَهُوَ بِمَعْنَى 'فَضْهَدُهُ' : ظَلَمَهُ وَقَهَرَهُ.

(٤) سَقَطَ مِنْ س .

(٥) كَذَا فِي النُّسخِ، وَصَوَابُهُ : فِي الْمَقْصُودِ .

وإنما قُلِبَتِ الهمزة هنا، وكان الأولى تركها على حالها؛ إذ لا موجبَ لقلبها في الظاهر، كما كان لقلب الألف في المقصور موجب، وهو كراهةُ التقاء الساكنين - لأن هذه الهمزة لما كانت بدلاً من ألف التانيث كره بقاؤها، لأن وقوعها بين ألفين كتوالي ثلاث ألفات، فتوقى ذلك ببدل مناسب، وهو إمّا واو وإمّا ياء، فكانت الواو أولى، لأنها أبعدُ شَبَهاً من الألف، وإنما أزيلت الهمزة لقربها من الألف، والياء مثلاً في مقاربة الألف، فتركت وتعينت الواو.

وقال المبرد : قُلِبَتِ واواً لزيادة ثقل الهمزة بين ألفين بالتانيث، ولأن الهمزة ليست من علامات التانيث كالواو، بخلاف الياء، ألا ترى قولهم : (أنت تذهبين) كيف جعلت علامةً للتانيث؟ فكان قلب الهمزة لما ليس علامةً مثلاً أولى.

وقيل : إنما اختاروا الواو لأنها أبين في الصوت من الياء قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله عليه - فيما حكاه عنه شيخنا الأستاذ أبو عبدالله / البَلَنَسِي : والأوجهُ عندي في التعليل أن يقال : لما وجب واوا ٢٠٢ في النسب، بسبب أنها لو قُلِبَتِ ياءً لاجتمعت ثلاث ياءات، كذلك قُلِبَتِ في التثنية واوا، لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجرى مجرى واحداً، قال : وكيف يليق أن يُقال : فَرُوا من الياء لقربها من الألف، مع أنهم قد فَرُوا إليها في مسألة (مطايا) لأنها [لما]^(١) صارت إلى (مطاءاً) كرهوا اجتماع ألفين بينهما همزج تشبه الألف، فصارت كثلاث ألفات، فقلبوها ياء لقربها من أصلها، إذ لم يُريدوا إبعادها عن أصلها جملةً، فقالوا : مطايا.

(١) عن س .

قال : فأنت تراهم رجعوا إلى الياء، فكيف يَفِرُّون منها في التثنية؟! وإنما نحو ذلك فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تَقْلِب الهمزة واوا .

والثاني : أن تَتْرَكها على حالها من غير تغيير، وذلك قوله : «بِوَإٍ أَوْ هَمَزٍ».

أى أنت مخير في هذين الأمرين، إن شئت قلبتها واوا، فقلت في (عِلْبَاءٍ) : عِلْبَاوَانٍ، وفي كِسَاء (كِسَاوَانٍ، وفي (حَيَاءٍ) : حَيَاوَانٍ، وإن شئت تركتها على حالها، فقلت : عِلْبَاءَانٍ، وَحَيَاءَانٍ، وَكِسَاءَانٍ^(١) .

وتمثيله بعِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ هو الذى يَبَيِّن حقيقة الهمزة الجائز فيها الوجهان : وَحَوَى هذا القسم نوعين :

أحدهما : ما كانت همزته مُبْدَلَةً من حرف الإلحاق، وذلك (عِلْبَاءٍ) إذ ليست للتأنيث، لأجل انصراف الاسم، ولا مُبْدَلَةً من أصلٍ، لقولهم : سَيْفٌ مَعْلُوبٌ وَمُعَلَّبٌ : إذا كان مشدودُ المِقْبَض بالعِلْبَاء، والعِلْبَاءُ : عَصَبَةٌ في العُنُق صفراء، قال أبو النّجْم^(٢) :

يَمُرُّ فِي الْحَلْقِ عَلَى عِلْيَاءِهِ

تَعْمُجُ الْحَيَّةُ فِي غِشَائِهِ

وكذلك (الْحَرْبَاءُ) ألفه للإلحاق، وهى دُوَيْبَّةٌ تَسْتَقْبِل الشمس حيثما دارت، ومثله (الْخِرْشَاءُ) لِسَلَخِ الْحَيَّة، و(الْحَرْبَاءُ)^(٣) و(الْجِلْدَاءُ) و(الصِّلْدَاءُ) ونحو ذلك.

(١) في س : وكسأمان وجياعان .

(٢) ديوانه ٥٦، وفيه : «يمر في الخاق»، وتعمجت الحية : تلتوت.

(٣) الحَرْبَاءَةُ : الأرضُ الفليضةُ الشديدةُ الحرّة، والجمع حَرْبَاءٌ، وحَرْبَاءِس. والجِلْدَاءُ مثلها، وكذلك الصِّلْدَاءُ.

وإنما قُلبت واوا في أحد الوجهين تشبيهاً لها بهمزة (حَمْرَاءُ) حيث (كانت) ^(١) كل واحدة بدلا من حرف زائد غير أصلي، وبَقَاؤها على حالها تشبيهاً لها بهمزة (كسَاء) و(رِدَاء).

والنوع الثاني / : ما كانت همزته مُبدَلةً من أصل، وذلك (كِسَاءُ) ٢٠٤ و(حَيَاءُ) فالمتالان معاً معناهما واحد، وكِلَا الهمزتين مبدَلة من ياء ^(٢) هي لام الكلمة، لأنهما من : كَسَى، وَحَيَّى، وَالْكِسَاءُ وَالْحَيَاءُ معروفان لغة، وإنما قُلبت تشبيهاً لها بهمزة (عِلْبَاءُ) حيث كانت كل واحدة منهما ليست بأصل بنفسها؛ بل منقلبة عن غيرها، وكون كل واحدة في مقابلة حرف أصلي، أما همزة (كِسَاءُ) ففي مقابلة ما انقلبت عنه، وأما همزة (عِلْبَاءُ) ففي مقابلة ما أُلحقت به، وهو لام (سِرْبَالٍ) ونحوه.

ولم يذكر الناظم هنا تَفَاوُتاً بين النوعين في قلب الهمزة واوا، وقد نَصُّوا : على التفاوت، وأن الإثبات أجود من القلب مُطلقاً.

قال سيبويه ^(٣) : «اعلم أن كلَّ ممدود كان مُنْصَرَفاً فهو، في التثنية والجمع، بالواو والنون في الرفع ^(٤) ، بالياء والنون في الجر والنصب، بمنزلة ما كان آخره غير معتلٍّ من سِوَى ذلك، وذلك قولك: رِدَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَعِلْبَاءَانِ، فهذا الأجود الأكثر».

فهذا نصُّ على أن الإثبات هو الأولى على الإطلاق.

ثم ذكر بعد ذلك أن (عِلْبَاوَانِ) أكثر من (كِسَاوَانِ) في كلام العرب، لشبهِها بِحَمْرَاءَ.

(١) سقط من س .

(٢) كذا، والمعروف أن همزة كسَاء بدل من واو، وأصل كَسَى كَسَبُو، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة.

(٣) الكتاب ٣/٣٩١.

(٤) عن س ، وبه نصُّ الكتاب .

وعلى هذا درج الناس إلا ابن عصفور، فإنه زعم أن همزة (عِلْبَاء) أولى بالقلب من همزة (كِسَاء) والتصحيح في (كِسَاء) أولى من القلب واوًا، لقرب همزة (عِلْبَاء) من همزة التانيث، وقُرب همزة (كِسَاء) من الهمزة الأصلية كقُرْأء، وعلى هذا تبعه المؤلف، وهو رأى خالف فيه الناس، وقد نقل ابن هانئ^(١) في «شرح التسهيل» عن ابن عصفور^(٢) وعن النحويين غير ما قالوه جميعًا، فبإياك أن تعتمد عليه في هذه المسألة أصلًا. وقال السيرافي^(٣): الباب في تنبيه الأنواع الثلاثة، يعنى ماعدا همزة التانيث، الهمز، لأنه الظاهر، قال: ويجوز فيهن الواو لا ستثقال الهمزة بين ألفين، فعلى كل تقدير فات الناظم التنبيه على الأولوية، ولكنه قد لا يحفل بذكر ذلك؛ إذ^(٤) كان الجميع جائزًا، وقد مر في «نظمه» من هذا القليل مواضع.

ثم ذكر القسم الثالث فقال: (وغير ما ذكر صحح) «غير» منصوب بـ«صحح» أى: صحح غير ما ذكر، يريد أن ماعدا ما تقدم من القسمين حكمه في التنبيه / التصحيح وعدم الإعلال، وهو أن تترك الهمزة على ٢٠٥ حالها بدون تغيير.

ولم يبق لهذا القسم من أقسام الممدود إلا ما همزته أصلية، نحو: قُرْأء^(٥) ووضأ^(٥)، لأنهما من: قَرَأَ، ووضؤ وجهه، أى حسن، فتقول:

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن هالي اللخمي الإشبيلي، كاك إماما في العربية، قرأ على أبي

أسحق الغافقي، وأبي بكر بن عبيد وقد أثبتوا على شرحه للتسهيل، وله غير ذلك من المصنفات.

انظر الدرر الكامنة ٢١٠/٤، بغية الوعاء ١٩٢/١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ - ١٤٤.

(٣) تصرف الشارح في عبارة السيرافي.

(٤) في الأصل، ز: إذ.

(٥) القُرْأء: الناسك. ومثله القارىء والمقرئ. والوضأ والوضي: الحسن النظيف، يقال: وضؤ يوضؤ وضامة.

قُرَاءَانٍ، وَوَضَاءً، إِنْ، وَإِنَّمَا لَمْ تُقْلَبْ هَذِهِ (الهمزة) ^(١) لِقُوَّتِهَا بِالأَصَالَةِ، وَعَدَمِ انْقِلَابِهَا عَنْ غَيْرِهَا، لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَأْتِي بِالتَّغْيِيرِ، فَلَمَّا كَانَتْ أَصْلًا لَمْ يَلْحَقْهَا تَغْيِيرٌ تَحَصَّنَتْ بِذَلِكَ عَنِ الْقَلْبِ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ فِيهَا، وَالَّذِي عَلَيْهِ كَلَامُ الْعَرَبِ. ثُمَّ قَالَ: «وَمَا شَذُّ عَلَى نَقْلِ قُصْرِ» يَعْنِي أَنَّ مَا شَذَّ وَخَرَجَ عَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي كَيْفِيَّةِ التَّثْنِيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى النِّقْلِ، وَمَوْقُوفٌ عَلَى مَحَلِّهِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لِقِلَّتِهِ وَنُدُورِهِ.

وَتَنْبِيْهُهُ عَلَى الشُّذُوْذِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَى تَثْنِيَةِ الْمُدُودِ فَقَطْ، بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَقْسَامِ، مَا ذَكَرَهُ نَصًّا، وَمَا تَرَكَ ذِكْرَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ مَا نُقِلَ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لِلْمَثْنَى، لِيُخْصَلَ بِهِ شَرْحُ مَا أَجْمَلَهُ النَّازِمُ فِي هَذَا الْكَلَامِ.

فَأَمَّا الصَّحِيحُ الْآخِرُ: وَالْجَارِي مَجْرَاهُ فَمِمَّا شَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي (أَلِيَّةِ) أَلْيَانٍ، وَفِي (خُصِيَّةِ): خُصَيَّانٍ؛ إِذْ كَانَ الْحَقُّ عَلَى مَقْتَضَى الْقَاعِدَةِ لِحَاقِ الْعِلَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ شَيْءٍ، لَكِنَّهُمْ شَذُّوا فَحَذَفُوا هَاءَ التَّانِيثِ، وَكَانَ الْأَصْلُ: أَلْيَتَانِ، وَخُصَيَّتَانِ، قَالَ الرَّاجِزُ ^(٢):

* تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الْوَطْبِ *

وَقَالَ الْآخِرُ ^(٣):

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التُّدْلُلِ

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنِيَا حَنْظَلٍ

(١) عَنْ س .

(٢) هُوَ خَطَامُ الْمَجَاشَعِيِّ أَوْ غَيْرِهِ. انْظُرِ الرَّجَزُ فِي الْكِتَابِ ٥٦٩/٣. وَالْمَقْتَضِبُ ١٥٣/٢، وَالْمَنْصَفُ ١٣١/٢.

(٣) مَجْهُولٌ، وَغَيْرُهُ هُوَ نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٢٩٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٤١/١، وَالْمَنْصَفُ ١٣١/٢.

وأما المنقوصُ فمِمَّا شَذَّ منه رَدُّهم لَامَ الكلمة المُعْتَرِزَ حَذْفُها، فقالوا
في (يَدٍ): (١) يَدَيَانِ، قال (٢):

يَدَيَانِ بَيِّضَاوَانِ عِنْدَ مُحْكَمٍ

قد تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وتُضَهَّدَا

وفي (دَمٍ) دَمَيَانِ، ودَمَوَانِ، قال الشاعر (٣):

فَلَوْ أَنَا عَلَى جَحْرٍ (٤) ذَبَحْنَا

جَرَى اللَّامِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

وهذا إذا لم يُحملا على أنهما تثنية للغة القَصْرِ؛ إذ قالوا : الدَّمَا،
والْيَدَا، كَالْفَتَى، وَالرُّحَى. وقالوا في (الأخ) و(الأب) : أَخَانِ، وَأَبَانِ (٥)،
وهما أيضا مُحْتَمَلَانِ لأن يكونا تثنيةً على لغة النُّقْصِ مطلقا.

وأما المقصورُ : فَشَذَّ منه أشياء، منها أنهم قالوا : مِذْرَوَانِ، فقلبوا
الآلف إلى الواو وهي رابعة، قال عنترة (٦):

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتُكْ / مِذْرَوَيْهَا

٢٠٦

لِتَقْتُلْنِي فِيهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

(١) سقط من س .

(٢) تقدم البيت وتخرجه من قريب.

(٣) هو علي بن بدآل السَّلَمِي كما رجح البغدادي في الخزانة ٤٨٩/٧، والبيت في المقتضب ٢٦٦/١، وانظره في نتائج الفكر للسهيلي ٣٦٧.

(٤) في الأصل ز ، س : حجر ، وهو تصحيف .

(٥) في اللسان : قال ابن بَرِّي : شاهد قولهم : أباك، في تثنية أبٍ قولُ تَكْتُمُ بِنْتِ الْغَوثِ :
باعدني عن شتمكم أبانٍ عن كل عيب مُهْذَبَانِ

وفي مادة أَخَا : «وبعض العرب يقول : أَخَاكِ عَلَى النُّقْصِ».

(٦) ديوانه ٢٢٤، وانظر كتاب الشعر لأبي علي ١١٨/١.

وكان القياس : مِذْرِيَّانِ، كَحُبْلَيَّانِ، ولكن لما لم يكن له مفرد مستعمل جعلوا علامتي التننية فيه كتاء التانيث في : شَقَاوَةٌ، وَعَظَايَةٌ^(١)، قد بُنيت الكلمة عليها.

ومنها أن الكوفيين قالوا : إنَّ العرب تُسْقِطُ الألفَ المقصورةَ ممَّا كَثُرَتْ حروفه، كخَوَزَلَى^(٢)، وَقَهَقَرَى، فيقول : خَوَزَلَانَ وَقَهَقَرَانَ.

ولم يَحْكُ البصريون من ذلك شيئاً عن العرب، فإنَّ صحَّ مانقطة الكوفيين فيكون، ولا بُدَّ، من الشذوذ المقصور على النقل، إذ لو كَثُرَ لَقَضَتْ العادةُ باشتهاؤه حتى يَحْفَظَ منه غيرهم شيئاً، فإذا^(٣) لم يَكُنْ كذلك، ولا بُدَّ من تصديق الرواة، فيكون من الشاذِّ. وقد تقدم نقلُ مذهبهم.

وأما الممدود : فَشَذَّ مِنْهُ أَشْيَاءُ أَيْضاً، منها في همزة التانيث إثباتها على حالها، حُكِيَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : حَمْرَاءَانِ^(٤)، وَصَحْرَاءَانِ^(٥)، وذلك نادر، فَمَنْ تَمَّ لَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ النَّاظِمُ، بَلْ حَتَّمَ الْقَلْبَ إِلَى الْوَاوِ.

وقد ذهب الكسائي إلى جواز الهمز قياساً، وهذا إنما بَنَاهُ عَلَى مَا حُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ، وَلَمْ يَحْكُ مِنْ ذَلِكَ عَنْهُمْ شَيْءٌ يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْقِيَاسِ، فَلَا يُبْنَى عَلَيْهِ .
وقد اسْتَحْسَنَ الْكُوفِيُّونَ فِي الْمَدْدِ، إِذَا كَانَ قَبْلَ الْأَلْفِ وَآوُ أَنْ يُثْنُوا بِالْهَمْزَةِ وَيَالْوَاوِ، نَحْوُ : لَأَوَاءُ^(٦)، وَجَأَوَاءُ، وَأَجَاوَا الْوَجْهَيْنِ فِي نَحْوِ : سَوَاءُ^(٧)، فيقولون : سَوَاءَانِ، وَسَوَاوَانِ، وَكَذَلِكَ اللَّوَاوَانِ، وَالْجَأَوَاوَانِ.

(١) العظاية : دوبة على خلقة سام أبرص أعظم منه شيئاً .

(٢) الحَوَزَلَى : مشية فيها تناقل وتبتخر .

(٣) س : فإذا

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٩٣/١ .

(٦) اللوَاء : الشدة وضيق المعيشة. ويقال : فرس أجأى، والآنثى جنواء من الجؤوة، وهولن من ألوان الخيل والابل، وهي حمرة تضرب إلى السواد.

(٧) السواء : القبيحة، والسواة السواء : المرأة المخالفة.

قالوا : والهمز^(١) أكثر في كلام العرب.

ومنها أنهم حذفوها رأساً في التثنية من أربعة ألفاظ، وهي خُنْفَسَاءُ، وَيَاقِلَاءُ، وَعَاشُورَاءُ، وَقُرْفُصَاءُ، فقالوا : خُنْفُسَانِ، وَيَاقِلَانِ، وَعَاشُورَانِ، وَقُرْفُصَانِ.

وأجاز ذلك الكوفيون قياساً في كل ما طال من الممدود كالألفاظ المتقدمة، فيقولون : قَاصِعَانِ، حَاثِيَانِ، فِي : قَاصِعَاءَ، وَحَاثِيَاءَ^(٢)، وكذلك ما أشبهه.

ومنها أنهم حَكَّوْا أن من العرب من يُبدل من الهمزة الياء، فيقولون: حَمْرَايَانِ^(٣)، وَبَيْضَايَانِ، ونحو ذلك، وأجازوه قياساً، أعني الكوفيّين، وكلُّ هذا، إن وُجد في كلام العرب، من قبيل المقصور على النُّقل لندوره، فالصواب ألا يُبنى عليه.

ومنها في المُبدلة من أصل أن الكسائي حكى قلبها ياء عن بعض العرب، فيقولون : كِسَايَانِ، وَرِدَايَانِ، وَقُضَايَانِ، ونحوها، وكأن قولهم : «عَقَلْتُهُ بِثَنَائَيْنِ^(٤)» من هذا، ولكن وجهُ هذا بناؤه على علامة التثنية، كما بنوا (سِقَايَةَ) على التاء، وذلك لأنهم لم ينطقوا له بمفرد، وهذا أيضاً من الشذوذات.

ومنها في الأصلية : قَلْبُهَا واوا، فيقال : قُرَاوَانِ، وَوُضَاوَانِ أجاز ذلك الفارسي^(٥) قياساً على قول بعضهم في النسب : قُواوِيٌّ .

(١) س : الهمز .

(٢) الحاثياء : تراب جحر اليربوع الذي يحثوه برجله .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤ .

(٤) الكتاب ٣/٣٩٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٦٩، الثنايان : جبل واحد تُشَبُّ بأحد طرفيه اليد وبالأخرى الآخر الأخرى، فهما كالواحد. وإنما لم يُهمز لأن لفظه جاء مُثنًى لا يفرّد واحده فيقال : ثناء فتركت على الأصل كما قالوا في مِثْرَيْنِ، انظر لسان العرب : ثنى.

(٥) التكملة ٤٢ .

قال ابن الضائع : وكان الأستاذ أبو علي^(١) يأخذ عليه في ذلك، يعنى في كونه قاس على ما هو شاذ، وكان الشلوّيين يجعل ذلك من شواذ النسب، ثم وجهه الشلوّيين بأن الهمزة في التثنية لها ثقل خاص بها، وهو وقوعها بين ألفين، ومما يدل على ثقلها عندهم أن ممن لغته تحقيق الهمزة من يسهلها إذا وقعت بين ألفين، كالوقف على : رأيت كساءً، حكاه سيبويه^(٢)، كما أن المحققين يسهلون الهمزة المجتمعة مع مثلها.

ولما أتم (الناظم)^(٣) الكلام على التثنية، وما تعلق بها من الأحكام، أخذ يذكر الحكم في جمعي التصحيح، وهما الجمع على حد التثنية، والجمع بالالف والتاء، فقال :

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمُلًا
وَالْفَتْحُ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ
وَأِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفٍ
فَالْأَلِفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ
وَتَاغْذِي التَّاءُ الزَّمْنَ تَنْحِيَةً
وَابْتَدَأْ بِذِكْرِ مَا عَدَاهُ.

والمجموع كما تقدم أربعة أقسام :

(١) هو الشلوّيين، عمر بن محمد الأزدي، إمام من أئمة الأندلس في العربية واللغة، أخذ الجلة عنه كتاب سيبويه، من تاليفه : شرح الجزولية، وإملاء على كتاب سيبويه، وغيره، عاش بين سنتي ٥٦٢ هـ - ٦٤٥ هـ.

(٢) الكتاب ٥٥٣/٢.

(٣) عن س.

فأما الصحيح الآخر : فلا زيادة فيه، على ما تقدم في «باب المُعَرَّب والمبني» فلم يحتج إلى ذكره.

وأما المنقوص : فحكمه في الجمع مخالف لحكم التثنية، فإن التثنية ترد منه فيها ما تردُّه الإضافة، كما ذكر في الاعتراض عليه. وهنا لا يُعتبر شيء من ذلك، بل يبقى المنقوص في الجمع على حاله قبله مطلقاً^(١) سواء كان منقوصاً بقياس أم بغير قياس، ويُعدُّ آخره كأنه لم يُحذف منه شيء، فتقول في (قَاضٍ) : قَاضُونَ، وفي (عَادٍ) : عَادُونَ، وفي (شَجٍ) : شَجُونَ. قال الله تعالى : [بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ]^(٢)، وقال : [بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ]^(٣). وكذلك / إذا سَمَّيتَ بَيْدٍ، وَدَمَ فَإِنَّكَ تَقُولُ : يَدُونَ، وَدَمُونَ، وَلَا تَرُدُّ^{٢٠٨} شيئاً.

هذا هو الحكم الظاهر في الجميع، وإن كان باب (قاضٍ) ونحوه جارياً على قياسِ تَصْرِيفِي؛ إذ كان الأصل أن يقال : قَاضِيُونَ، ثم أُعِلَّ، لكنَّ الحاصل في الظاهر عدمُ التغيير.

والناظم في ترك التنصيص على حكم المنقوص هنا أعذر منه في تركه التنصيص عليه في التثنية؛ إذ لا يلزمه هنا به^(٤) اعتراض، وقد لزمه هناك^(٥)، فلما كان المنقوص على هذا السبيل لم يحتج إلى ذكره هنا.

وأما الممدود فقد ذكر حكمه في التثنية، وأنه الهمزة فيه يختلف الحكم فيها، وكذلك الأمر هنا، فإن كانت أصلية فالإثبات، فتقول : قُرَاءُونَ وَوُضَاعُونَ.

(١) بعده في الأصل « في قاضٍ وقاضين »، وهي مخلة بالسياق.

(٢) سورة الشعراء : ١٦٦.

(٣) سورة النمل ٦٦.

(٤) ز : به هنا.

(٥) في الأصل هـ : هناك.

وإن كانت مُبْدَلَةٌ من ألف التائيت فالقلبُ، فتقول في (زَكْرِيَاءَ) : وَزَكْرِيَاوُونَ
وَزَكْرِيَاوِينَ، وفي (صَحْرَاءَ) اسم رجل : صَحْرَاوُونَ، وَصَحْرَاوِينَ، وكذلك ما
أشبهه.

وإن كانت مُبْدَلَةٌ من أصلٍ أو من حرف الإلحاق فالوَجْهَانِ، فتقول في
(عَطَاءٍ) و(رَجَاءٍ) عَلَمَيْنِ : عَلْبَاعُونَ، وَعَلْبَاوُونَ، وَحِرْبَاعُونَ، وَحِرْبَاوُونَ، وما أشبه
ذلك^(١). وإذا كان حكمه قد تقدم لم يَحْتَجْ إلى إعادته؛ بل أحال على المعلوم فيه.
وبهذا يُعلم أنه لم يَرْتَضَ جوازَ الهمز في نحو : صَحْرَاوُونَ؛ بل جعله على
حكم التثنية على الإطلاق.

وقد أجاز الهمز على مذهب الإبدال المازني فيما ذُكِرَ عنه، اعتماداً منه
على أنها واوٌ مضمومة، وكلُّ ما كان كذلك فيجوزُ في التصريف قلبُها همزةً،
كوجوهٍ وأجوهٍ، ووَقَّتَتْ وأَقَّتَتْ، ونحو ذلك.

قالوا : وما قاله سهوٌ، لأنَّ الضمَّ هنا كَضَمِّ الإعراب في نحو : دَلُوكَ،
وكالضمِّ في التقاء الساكنين إذا قلت : هؤلاء مُصْطَفَوُ النَّاسِ، وما كان مثلَ هذا
فلا يَهْزُ باتِّفاقٍ، لعدم ثبوتِهِ، وكونِهِ عارضاً.

وأيضاً فلما كانت منقلبةً عن الهمز لم يَصِحَّ أن تُرَدَّ إليه، لما يلزم من وقوع
اللَّبس أو نقص الغرض، وهما مُجْتَنَّبَانِ، فالصحيحُ مذهبُ الناظم والجمهور.
ونقل عن المبرد موافقةً المازني والردُّ على سيبويه، ثم ذُكِرَ أنَّ المبرد نَزَعَ
عنه، وردَّ على المازني.

(١) عن س. (١).

وأما المقصور / فهو الذى احتاج إلى ذكره، لأنه فى الجمع لا يبقى ٢٠٩
على أصله بلا تغيير فيلحق بالمسكوت عنه كالصحيح، ولا يثبت له حكم
التثنية من قلب الألف فيستغنى بذكره هناك كالممدود، فلم يكن له بدٌّ من
ذكره، فقال : «واحذف من المقصور فى جمع» إلى آخره.

يعنى أن الاسم المقصور إذا جمع على حد التثنية، وهو أن يجمع
بالواو والنون، أو الياء والنون، فإن الحرف الذى تكمل به ذلك الاسم، وهو
الحرف الأخير، يحذف رأساً، ثم تلحق علامتان، فسواء أكانت الألف
منقلبة عن أصل واوٍ أو ياءٍ، أم كانت رابعة فصاعداً، لتانيثٍ أو غيره
فتقول فى موسى مؤسون ومؤسين ، وفى مصطفى مصطفىون ومصطفين
وفى (زكرياً) مقصوراً : زكريون، وزكريين، قال الله تعالى : (وَأَنْتُمْ
الْعُلَوْنَ)^(١)، وهو جمع (الأعلى)، وقتال تعالى : (وَأَنْتُمْ عِدَدًا لِمَنْ
الْمُصْطَفَيْنَ الْآخِيَارِ)^(٢) وهو كثير. فحذفت الألف مطلقاً، لكن لما حذفوها
تركوا دليلاً عليها يشعر بموضعها، وهو فتح ما قبلها؛ إذ كان قبل حذفها
مفتوحاً، فترك على حاله.

ولما كان هذا محتاجاً إلى استدراكه نبه عليه بقوله : «والفتح أبقي
مشعراً بما حذف» «الفتح» مفعول به «أبقي» و«مشعراً» إما حال من فاعل
«أبقي» أى : حالة كونك مشعراً بإبقائه، أو من مفعوله، أى : حالة كون
الفتح مشعراً. يريد أن الفتح الذى كان موجوداً قبل الألف يبقى على حاله
إشعاراً بأنه قد كان ثم ما فتح له ذلك الحرف، وليس إلا الألف، ولو لم تبق
الفتحة لم يكن ثم دليل على الألف؛ إذ كانت واو الجمع تطلب بضم

(١) سورة آل عمران : ١٢٩.

(٢) سورة ص : ٤٧.

ماقبلها، وياؤه تَطْلُبُ بكسره، فكان اللَّبْس يقع بين المقصور وغيره،
فحَافَظُوا على ما قَصَدُوا من التمييز بالفتحة.

ونَبَّه أيضا بذكر إبقاء الفتحة على مسألة أخرى، وهي ارتضاؤه
لمذهب أهل البصرة؛ إذ كان إبقاء الفتح هو الباب، وعليه كلام العرب، وبه
جاء القرآن، فلم يُحِيزُوا خلافة.

وذهب الكوفيون، فيما نقل بعضُ الناس عنهم^(١)، إلى جواز ضمِّ
ماقبل الواو، وكسر ما قبل الياء، بعد حذف / الألف، فيقولون في ٢١.
(مُوسَى): مُوسُون، وموسين وفي (حُبْلَى)، ومُوسِين، وحُبْلَيْن، كأنه جمع :
مُوسٍ وحُبْلٍ، وكذلك ما أشبه.

والذي نقل^(٢) المؤلف عنهم أنهم يُلِحِقُونَ المقصور، الذي ألفه زائدة
بالمنقوص، فإن كان المقصور أعجمياً أجازوا فيه الوجهين، لإمكان زيادة
الألف وعدمها والذي يُشير إليه كلام سيبويه^(٣) موافقة النقل الأول، والذي
يدل على صحة مذهب الناظم أوجه :

منها أنه القياسُ المعلوم، وذلك لأن الألف إذا جاء من بعدها علامة
الجمع التقى ساكنان، فالقياسُ والضرورة يُعْطِيَان حذفَ الألف
لالتقاءهما، وإبقاء الحركة على حالها هو القياسُ أيضا ولو قلنا : مُوسُون
ومُوسِين، لَكُنَّا نَقْدِرُ حذفَ الألف من قبل دخول علامة الجمع، فلا يظهر
لحذف الألف موجب. وإن قيل : التخفيفُ هو الموجب لَزِمَ جواز الحذفِ
تخفيفا في الجمع بالألف والتاء، فكنتَ تقول في (حُبْلَى) و(سَكْرَى)

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٧١.

(٢) شرح التسهيل ١/٩٥.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٤.

وَشُكَايَ^(١) وَ(حُبَارَى) : حُبَلَاتٌ، وَسَكْرَاتٌ، وَشُكَاعَاتٌ، وَحُبَارَاتٌ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

وَالِى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ سَيِّبُورِيهِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ قَالَ^(٢) : «وَأَعْلَمُ إِنَّكَ لَا تَقُولُ فِي (حُبَلَى) وَ(مُوسَى) وَ(عِيسَى) إِلَّا : حُبْلُونٌ، وَعِيسُونٌ، وَمُوسُونٌ، وَعِيسُونٌ، وَمُوسُونٌ خَطَأً».

قَالَ^(٢) : «وَلَوْ كُنْتَ لَا تَحْذِفُ ذَا - يَعْنِي الْأَلْفَ - لَنَلَّا يَلْتَقَى سَاكِنَانِ، وَكُنْتَ إِنَّمَا تَحْذِفُهَا وَأَنْتَ كَأَنَّكَ تَجْمَعُ : حُبْلٌ، وَمُوسٌ، لَحْذَفْتَهَا فِي التَّاءِ فَقُلْتَ : حُبَارَاتٌ، وَشُكَاعَاتٌ».

وَأَيْضًا فِكَلَامُ الْعَرَبِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ، فَلَا يُعْذَلُ عَنْهُ إِلَى مَا لَمْ يَوْجَدْ فِي كَلَامِهِمْ^(٣).

ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ الْمُقْصُورِ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَقَالَ : «وَأِنْ جَمَعْتَهُ بَيَاءً وَأَلِفٌ، فَالْأَلِفُ أَقْلَبُ قَلْبَهَا فِي الثُّنْيَةِ».

الْهَاءُ مِنْ «جَمَعْتَهُ» ضَمِيرُ «الْمُقْصُورِ» الْمَذْكُورِ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ، يَقُولُ إِذَا جَمَعْتَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَإِنَّكَ تُقَلِّبُ الْأَلْفَ فِيهِ، كَمَا قَلَّبْتَهَا فِي الثُّنْيَةِ سَوَاءً، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُقْصُورَ فِي الثُّنْيَةِ إِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ رَابِعَةً وَصَاعِدًا / ٢١١ قَلَّبْتَهَا يَاءً مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ فَكَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ فِي اسْمٍ جَامِدٍ وَقَدْ سُمِعَتْ فِيهِ الْإِمَالَةُ. وَمَاعِدَا ذَلِكَ تُقَلَّبُ فِيهِ الْأَلْفُ وَآوًا،

(١) الشُّكَايُ : نَبْتُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الشُّكَايُ : مِنْ بَقِ النَّبَاتِ، وَهِيَ دَقِيقَةُ الْعِيدَانِ ، صَغِيرَةٌ ، خَضِرَاءُ، وَالنَّاسُ يَتَدَاوَنَ بِهَا، اللِّسَانُ.

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ مِنْ قَرِيبٍ.

(٣) ز : كَلَامُهُ .

وكذلك الحكمُ فيه إذا جُمع هذا الجمع، فتقول في (حُبْلَى) : حُبْلَيَاتُ، وفي (قَتَاة) : قَتَيَاتُ، وفي (مَتَى) اسمَ امرأةٍ : مَتَيَاتُ، وفي (قَنَآة) : قَنَوَاتُ، وفي (غَزَاة) : غَزَوَاتُ، وفي (عَلَى) اسمَ امرأةٍ : عَلَوَاتُ.

ولم يُفَرِّق في هذا بين ما كَثُرَتْ حروفه ومالم تَكْثُر، فدل على التزامه مذهبَ البصريين.

وأهل الكوفة يُسْقِطُونَ الألف إذا كانت خامسة فصاعداً، كما يُسْقِطُونَها في التثنية، فيقولون في (قَبَعْتُرى) اسمَ أنثى : قَبَعْتُرَاتُ، وفي (بَاقِلَى) : بَاقِلَاتُ، وكذلك ما أشبهه.

وأثبتته المؤلف سماعاً فقال في «التسهيل»^(١) : «وربما حُذِفَتْ خامسةٌ في التثنية، والجمع بالآلف والتاء»، ولم يَحْكِ من السَّمَاعِ في الجمع إلا (هَرَاوَاتِ) في بيت شعر لم أَقْبِده^(٢). وقال : وقال إنه جمع (هَرَاوَى) الذى هو جمع (هَرَاوَة). وكذلك سَمِعَ مفتوحَ الهاء، والمحذوفة ألف (هَرَاوَى) التى منقلبة عن واو (هَرَاوَة)، وهذا من الشذوذ والتكلف بحيث لا يُبْنَى عليه السَّمَاعُ فضلاً عن أن يكون مَقْيِيساً. وقد تقدم مثلُ هذا في التثنية.

وفي كلام الناظم هنا نظراً، وذلك أن الجمع بالآلف والتاء جارٍ في حكمه على التثنية في جميع أقسامها، إلا ما يَسْتَثْنِيهِ من حَذْفِ هَاءِ^(٣) التانيث، وتحريكِ العين الساكنة هنا، فالصحيحُ الآخرُ لا يغيّرُ في الجمع هنا، والمنقوصُ

(١) السهيل : ١٧ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٩٥ - ٩٦ . والبيت

تَرْوُجُ فِي عُمَيْيَةٍ وَأَعَانَهُ عَلَى الْمَاءِ قَوْمٌ بِالْهَرَاوَاتِ هُوجُ

وهو في معانى القرآن للفراء : ٨١/٢، وفيه رَأَغَاثُهُ . وَالْعُمَيْيَةُ - بضم العين وكسرها : الضلالة والكبر.

(٣) سقط من الاصل .

إن كان بقياس رُدٍّ ماحذَف، فيُقال في (راحٍ) و(قَاضٍ) و(شَجٍ) اسمَ امرأةٍ: قَاضِيَّاتٌ، ورَاميَّاتٌ، وشَجِيَّاتٌ، كما تقول في (حائِضٍ) و(قائِمٍ) و(قاعِدٍ) أعلامًا للمؤنث : حائِضَاتٌ، وقائِمَاتٌ، وقاعِدَاتٌ، وإن كان بغير قياس فكَذلك^(١)، تقول في (يَدٍ) و(دَمٍ) اسمَ امرأةٍ : يَدَاتٌ، ودَمَاتٌ، ولا تَرُدُّ ماحذَف والمقصورُ كذلك كما ذَكَر.

والممدودُ أيضًا كذلك، فإن كان الهمزة أصليةً (قلت)^(٢): امرأةٌ وُضَاءَةٌ، ونساءٌ وُضَاءَاتٌ، وكذلك قُرَاءَاتٌ في قُرَاءَةٍ.

وإن كانت للتأنيث قلت / : صَحْرَاوَاتٌ، وفي (حَمْرَاءٍ) علمًا للمؤنث : ٢١٢ (حَمْرَاوَاتٌ).

وإن كانت منقلبةً عن أصل، أو حرفاً عن^(٣) إلحاقٍ فالوجهان، فتقول في (عَلِبَاءٍ) و(حَرِبَاءٍ) و(كِسَاءٍ) و(رِدَاءٍ) أسماءٌ مؤنث : عَلِبَاوَاتٌ وَعَلِبَاءَاتٌ، و(حَرِبَاءَاتٌ) و(حَرِبَاوَاتٌ)، و(كِسَاءَاتٌ) و(كِسَاوَاتٌ)، و(رِدَاءَاتٌ) و(رِدَاوَاتٌ)، فلا يختلف الحكم في هذا الجمع مع التثنية أصلاً.

وإذا تقررَ هذا فالناظم قد بنى على ما علم حكمه من «نظمه» فلا يذكره، ولذلك لم يذكر كيفية تثنية الصحيح الآخر، ولا المنقوص الآخر لَمَّا كان معلوماً. ولم يذكر كيفية جمع الممدود بالواو والنون لَمَّا قد ذكر ذلك في التثنية وإنما ذَكَرَ المقصور فيه لمخالفته لها كما تَقَدَّم .

فإذا كان من حَقِّه ألا يذكر من أقسام المجموع بالالف والتاء واحداً، ولا من أحكامه حكماً إلا حكم حَذْفِ التاء؛ إذ كان يكون بتركه مُحْيِلاً على ما تقدم، لَذِكْرِهِ ذلك كله في التثنية، وإن سلَّم أن لا مُشَاحَةً في

(١) أى : فكذلك حكمه حكم المثنى.

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

نذكره أحد الأقسام تكراراً، فكان من الأولى أن يكرر على ذكر الجمع^(١) بكلمة عامة بأن يذكر أن حكم الجمع^(١) بالالف والتاء حكم التثنية، فكان يقول مثلاً :

وَمَا جَمَعْتُهُ بِتَاءٍ وَالْفِ

فالحكم فيه مثل حكم التثنية

أو نحو هذا، ولا يحصل له فيه تطويل إلا مثل ما حصل في ذكر أحد الأقسام؛ بل في ذكره أحد الأقسام خصوصاً إيهاماً، وهو أنه لما ذكر المقصور، وأنه في الحكم كالتثنية، ربّما يتوهم أن ما عداه من الأقسام ليس حكمه ذلك الحكم، فيرجع فيه إماً إلى الأصل من عدم التغيير مطلقاً، فيلحق الممدود عند ذلك بالصحيح، في عدم التغيير، وذلك فاسد، وإماً إلى أمر لا يعرف، وهذا كله شنيع.

والجواب عن هذا أن ما فعله الناظم هو الواجب في الموضع، وهو أنه لا يخلو أن يسكت عن ذكر جميع الأقسام، أو يذكرها كلها، وعلى كل تقدير يلزم محذور.

أما سكوته عن الجميع فمؤمّم في المقصور لحكم غير صحيح، وذلك أن آخر حكم ذكر فيه حكم الجمع بالواو والنون، وهو حذف الألف، وهو أقرب إلى هذا الموضع من التثنية، فلا بد أن يستصحب له هذا الحكم^{٢١٣} لقربه، ويبقى سائر الأقسام على حكم التثنية، لأنه لم يذكر لها في الجمع بالواو والنون حكماً زائداً على ما ذكر في التثنية.

(١) في الأصل : الجميع.

ولأجل إحالته على الأقرب، واعتماده على ذلك لم يذكر حكم الممدود في الجمع بالواو والنون، لذكره في التثنية، وهي أقرب مما أحال عليه في تثنية الصحيح، فلا يمكنه.

وأما ذكره للجمع فجاء مجرى الحشو والتكرار من غير فائدة وأما ذكره ما ذكر وحده فلأنه لما اقتصر في الجمع بالواو والنون على ذكر المقصور وحده، فلو سكّت عنه في هذا الجمع لم يسبق إلى الذهن فيه إلا ما قرب ذكره وهو الحذف، وهو فاسد.

وأما الممدود فيذكر حكمه في التثنية، فوجب الإحالة عليه.

وأما غيرهما من الأقسام فهو من المسكوت عنه للعلم به، فلذلك اقتصر على قسم المقصور وحده، وهو التفات حسن، وقد تقدم له شيء من هذا النوع من الالتفات في مواضع، كباب المصادر وغيره.

ثم قال : «وتاء ذى التاء الزمن تنحية».

«تاء» مفعول أول لـ «الزمن» و«تنحية» مفعول ثانٍ له، و«تاء التاء» هو ما فيه تاء التانيث من الأسماء المجموعة.

يعنى أن ما كان فيه تاء التانيث فإزالة تلك التاء منه، إذا جمع بالالف والتاء، لازمة، فلا يجمع بينهما، فتقول في (طلحة) طلحات، وفي (فاطمة) فاطمات، ولا تقول : طلحات، ولا فاطمات. ووجه ذلك كراهة اجتماع علامتي تانيث متماثلتين؛ إذ كانت تاء الجمع تاء تانيث، فاجتنبوا ذلك بحذف تاء الاسم المفرد، وبقيت تاء الجمع كالنائب عنها.

والتنحية : مصدر : نحيت كذا، أى : جعلته في ناحية، وذلك عبارة عن إزالة التاء عن موضعها.

واعلم أن الناظم نَقَّصه هنا أمرٌ ضروريٌّ في المجموع بالتاء، وهو ذكر ما يُجمع كذلك مما لا يجمع، والذي يُجمع من ذلك باطراد خمسة أنواع :

أحدها : مافيه تاءُ التانيث مطلقا، ماعدا أربعة أسماء، وهي : امرأةٌ، وأمةٌ^(١)، وشفةٌ^(٢)، وشاةٌ، استغنت / العرب عن التصحيح فيها ٢١٤ بالتكسير.

والثاني : المؤنث بالآلف الممدودة أو المقصورة، ماعدا (فَعْلَاءَ أَفْعَلْ) و(فَعْلَى فَعْلَانِ)، لَمَّا لم يجمعوا مؤنثاتها بالآلف والتاء.

والثالث : عَلِمُ المؤنث للعاقل الذي لا علامة فيه، لأن مافيه علامة داخل في النوع الأول.

والرابع : صفةُ المذكر غيرِ العاقل، نحو : (أَيَّامٌ مَعْدُودَاتٍ)^(٣).

والخامس : مُصَغَّرٌ مالا يَعْقِل، نحو : دُرِّيهِمَات.

وما عدا ذلك موقوفٌ على السماع، خلافاً لابن عُصْفُور^(٤) القائل

(١) في لسان العرب : «وجمع الأمة أموات، وإماء، وأمر، وإموان، وأموان»، وفيه عن التهذيب : «قال ابن كيسان : يقال : جاعى إماء الله، وأموان الله، وأموات الله، ويجوز أمات الله، على النقص».

(٢) في اللسان أيضا : «وزعم قوم أن الناقص من الشفة وار ، لأنه يقال في الجمع شفوات. قال ابن برى - رحمه الله - : المعروف في جمع شفه شفاة، فكسراً غير مُسَلَّم، ولامه هاء عند جميع البصريين، ولهذا قالوا : الحروف الشفهية، ولم يقولوا : الشفوية... ونقل عن الليث : «إذا تلتوا الشفة قالوا : شفهات وشفوات، والهاء أقيس، والواو أعم».

(٣) سورة البقرة : ٢٠٣.

(٤) الذي في شرحه على الجمل ١/١٤٩ أنه مقصور على السماع، قال بعد ذكره بعض المقيس : «وما عدا لا يجوز جمعُه بالآلف والتاء إلا حيث سُمِعَ نحو حمامات وِسْرَادِقَات وإصْطِبِلَات وسَجِلَات، ولذلك لَحَنَ المتنبي في قوله : =

بأن مذكّر ما لا يعقل إن لم تُكسّرهُ العربُ جُمع بالتاء قياساً، نحو : حَمَامَاتٍ،
وسُرَادِقَاتٍ، وإن كُسِرَ استُغْنِيَ بتكسيـره.

وردّ عليه الأستاذ - رحمه الله - بأن التصحيح فيها قليل، فالواجبُ
الرجوعُ إلى أوسع البايّن، وهو التّكسِير.

فإذن كان حق الناظم أن يبيّن هذا، إمّا هنا وإمّا في «المعرب والمبني»
حيث بيّن شروطَ الجمع بالواو والنون، فلو قال :

وَقِسْمُهُ فِي ذِي الثَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرِي
وَدِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَخْرًا
وَزَيْتَبٍ وَوَصْفٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ
وَغَيْرُ ذَا مُسَلِّمٍ لِلنَّاقِلِ

لَحَصَلَ بِهِ الْمَقْصُودُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَالسَّالِمَ الْعَيْنُ مُؤَنَّنًا بَدَا

مُخْتَلَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

هذا فصلٌ يذكّر فيه حكماً آخرَ للمجموع بالالف والتاء، زائداً على ما تقدّم
ذكره من حذف التاء، ممّا خالف فيه التثنية، وهو تحريك العين بحركة مُتَّبَعَةٍ أو
غير مُتَّبَعَةٍ كما سيذكر.

ويريد أن كل اسم اجتمعت فيه أوصافُ خمسة فإن عينه تُحرّك بحركة
فائه إتباعاً عند الجمع بالالف والتاء.

= إذا كان بعضُ الناس سيفاً لدولةٍ ففي الناس بوقات لها وطبول

فجمع بوقاً على بوقاتٍ، وليس ذلك بابه.

والمعروف - فيما نعلم - أن أول من قال بالقياس في مثل هذا هو الفراء، انظر شرح الكافية
للرّضى ٢٨٩/٢.

أحد الأوصاف : أن يكون سالمَ العين، ومعنى كونه سالمَ العين أن يكون صحيحَ العينِ لا مُعْتَلِّها، فلو كانت معتلة لم تُحرَّك، نحو : جَوْزَةٌ، وَبَيْضَةٌ، وكذلك دَيْمَةٌ، وَسَيْرَةٌ، ودُولَةٌ، وصُوفَةٌ، وثُومَةٌ، فلاتقول : جَوَزَاتُ، ولا بَيْضَاتُ، ولا دَيْمَاتُ، وكذلك لاتقول في العَيْرِ : عَيْرَاتُ، ولا ما أشبه ذلك.

ووجهُ عدم التحريك : استثقالُ الحركات على حروف العلة على الجملة، وعلى أن هُذَيْلًا تفتح مثل : جَوْزَةٌ وَبَيْضَةٌ / فتقول : جَوَزَاتُ، ٢١٥ وَبَيْضَاتُ، كما سيذكر إثر هذا إن شاء الله.

الوصف الثاني : أن يكون ثلاثيًا، فإنه إذا كان كذلك جاز فيه التحريك، فإن كان رباعياً فأكثر لم يَجُزْ ذلك، فنحو : مَهْدَدٌ، وَجَدُولٌ، وَيُرْتُنٌ، وَذَبْرَجٌ، أَسْمَاءٌ مؤنثٌ، لا يحركُ فيها الساكن ولا يتبع، لأنهم إنما فعلوا ذلك في الثلاثي لخِفَّتِه، بخلاف الرباعي، ولما يُؤدِّي إليه في الرباعي من تَوَالِي الحركات، وهو مُسْتَثْقَلٌ، وليس المراد بالثلاثي هنا الثلاثي الأصول خاصة؛ بل على الإطلاق، فكلُّ اسم زاد على الثلاثة بحرفٍ أصليٍّ أو زائد فلا تَعْلُقُ لهذا الحكم به، فنحو : جَدُولٌ، وَجَرُولٌ، وَأَرْطَى، وَخِرْوَعٌ، عَثِيرٌ، وَحَمِيرٌ، إذا كانت أسماءً إناث، لا يُحرَّكُ فيه شيءٌ لعلة الاستثقال.

الوصف الثالث : أن يكون اسماً غيرَ صفةٍ، وهو قولُ الناظم : «اسماً» أي بشرط ألا يكون صفة، وإلا فالمجموعُ كُلُّه لا يكون إلا اسماً، ولكن الاسم يُطلق عند النحويين بإطلاقات.

فتارة يُطلق في مقابلة الفعل والحرف، فيقال : هذا اسمٌ ليس بفعل ولا حرف.

وتارة يُطلق ويراد به (في)^(١) مامُقابِلُهُ المصدرُ، كما يقال في : كَلَامٌ، وَسَلَامٌ : هذا اسمٌ، أى ليس بمصدر لكَلَّمْتُ وَسَلَّمْتُ.

وتارة يُطلق في مقابلة الصفة، وهو المراد هنا.

فإذا كان الثلاثى هنا غيرَ صفة أُتْبِعَتْ عَيْنُهُ فَاوَهُ^(٢) ، وإلا فلا تُتْبَعُ، فلاتقول في (ضَخْمَةٌ) : ضَخَمَاتٌ، ولا فى (سَمْحَةٌ) سَمَحَاتٌ ولا نحو ذلك.

وبسبب هذا الوصف فَعَلُوا مافَعَلُوا من التحريك، كأنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة، فحَرَكُوا الاسمَ لَخِفَّتِهِ وأَبْقُوا الصفة على حالها من السكون لِثِقَلِهَا، لِقُرْبِهَا من الفعل الذى هو أثقلُ من الاسم.

فأما قولهم : شاةٌ لَجَبَةٌ، أى قَلٌ لِبَنُهَا - بالسكون - وشِياةٌ لَجَبَاتٌ، بالفتح إتباعاً مع أنه وصفٌ، فليس على ظاهره عند المؤلف، وإنما لَجَبَاتٌ عنده جمعُ لَجَبَةٍ - بالفتح - إذ يقال : شاةٌ لَجَبَةٌ وَلَجَبَةٌ، وكذلك قولهم :

رجلٌ رَبَّعةٌ، للمعتدل، ورجالٌ رَبَّعاتٌ، بالسكون في المفرد، والإتباع في الجمع، ليس عنده على مظهر، وإنما رَبَّعاتٌ عنده على / رَبَّعةٌ؛ إذ يقال ٢١٦ في المفرد بفتح الباء وإسكانها، فليس ذلك إذاً من النادر؛ بل من المقيس.

وقال في «الشرح»^(٣) : «إن النحويين يظنون في (لَجَبَاتٍ) أنه جمع (لَجَبَةٍ) الساكنِ الجيم، فيحكمون عليه بالشذوذ، لأن فَعْلَةً صفةٌ لا تُجمع على (فَعَلَاتٍ) بل على على (فَعَلَاتٍ).

(١) عن من .

(٢) فى الأصل : لامه .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٠٢ .

قال^(١) : وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الأفراد ثابت قال^(٢) : وكذلك اعتقدوا أن (رَبَّعَات) بفتح الباء، جمع (رَبَّعَة) بالسكون، وإنما هو جمع (رَبَّعَة) بمعنى رُبَّعَة، ذكر ذلك ابن سيده، انتهى.

وإذا كا على ما قاله المؤلف وحكاه، فيلزم على قول من قال : (لَجْبَة) بالسكون [أن]^(٣) يُجَمَّع على (لَجَبَات) بالسكون أيضا، وهو القياس، وذلك مذهب المبرد^(٤)، إذ أجاز إجراء القياس فيه، وأتبعه المؤلف في «التسهيل»^(٥)، فقال^(٥) : «وَيَسُوعُ فِي (لَجْبَة) الْقِيَاسُ وَفَاقًا لِأَبِي الْعَبَّاسِ».

وهذا المذهب إنما يقال به أنه على الجواز إذا كان كلام العرب على خلافه، بأن تكون العرب القائلون (لَجْبَة) أو (لَجْبَة) يجمعون على (لَجَبَات) فحينئذ - يصح أن يقال بجواز الحمل على القياس.

أما ما يُسْتَشْعَر من كلام المؤلف، من أن مَنْ يُسَكِّن في المفرد يُسَكِّن في الجمع، ومن يَفْتَح يَفْتَح، فلا يصح أن يُقال بجواز إجراء القياس؛ بل هو اللازم ولا بُدَّ، والوجه الأول هو ظاهر كلام سيبويه^(٦) في (لَجْبَة) ونحو السيرافي، وللکلام مع المؤلف في المسألة موضع غير هذا.

الوصف الرابع : أن يكون ساكن العين، نح هِنْد، ودَعْد، وجُمْل، وتَمْرَة، وغُرْفَة، وكِسْرَة، فإنهم إنما فعلوا ذلك فيما كان هكذا، فلو كان محرك العين لم يَجْزُ ذلك، لأن العين قد سَبَقَتْ حركتها الأصلية، فلا يُنْقَل عنها، نحو : شَجْرَة،

(١) شرح التسهيل ١٠٢/١.

(٢) عن س .

(٣) قال في المقتضب ١٩٠/٢ : «ولو أسكنه يعني لَجَبَات على أنه صفة كان مصيباً».

(٤) شرح التسهيل ١٠٠/١.

(٥) س : قال .

(٦) الكتاب ٦٢٧/٤.

وسَمْرَةٌ، وَنَمْرَةٌ، فلا تقول العرب في (سَمْرَةٌ) سَمَرَاتٌ، ولا في (نَمْرَةٌ) : نَمَرَاتٌ، ولا نحو ذلك.

الوصف الخامس : أن يكون مؤنثاً لامذكراً، فإنه إذا كان مذكراً لا تفعل العرب ذلك فيه، فإنها لا تجمع مثل هذا بالالف والتاء، وهذا التحريك لا يعرض إلا في هذا الجمع، فلا سبيل إليه أصلاً وقرعاً .

والمراد بالتأنيث هنا الإطلاق، يعنى سواء كان تأنيثاً لفظياً كطَلْحَةٍ، وَحَمْرَةٍ، أم معنوياً، نحو قولك : تَمْرَةٌ، وَغُرْفَةٌ، فَرَنَكٌ تقول : طَلَخَاتٌ، وَحَمْرَاتٌ / وَتَمَرَاتٌ، وَعُرْفَاتٌ.

هذه الأوصاف التي أتى بها الناظم للاسم الذي تُحَرِّكُ عَيْنُهُ في الجمع بالالف والتاء، وسيذكر إثر هذا وصفاً آخر يستدركه، وهو ألا يُؤدِّيَ الإِتْبَاعُ إلى ياءٍ بعد ضَعَّةٍ، أو واوٍ بعد كَسْرَةٍ.

فإذا اجتمعت تَوَجَّهَ ذلك الحكمُ الذي ذكره، وهو أن تُتْبَعَ العينُ الفاءَ بحركة الفاء، فتقول في (دَعْد) و(تَمْرَةٍ) : دَعْدَاتٌ، وَتَمَرَاتٌ، وفي (جُمْل) و(غُرْفَةٍ) : جُمْلَاتٌ، وَغُرْفَاتٌ، وفي (هِنْد) و(كِسْرَةٍ) : هِنْدَاتٌ، كِسِرَاتٌ.

ثم نرجع إلى تنزيل لفظه، فقله : «السَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلِ» الخ. «السَّالِمُ الْعَيْنِ» منصوب بـ(أَنْلِ) مفعولاً أولًا، و«الثَّلَاثِي» جارٍ على «السَّالِمِ» نعتاً أو عطفَ بيان، و«مُؤَنَّثًا»^(١) حال منه، و«إِتْبَاعَ عَيْنٍ» مفعولُ (أَنْلِ) الثاني، و«فَاءُهُ» مفعول لـ«إِتْبَاعِ» ثانٍ، والمفعول الأول هو المضاف إليه، وضميرُ «فَاءُهُ» عائد على الاسم المذكور. والتقدير : أَنْلِ الاسمَ السَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي الحُرُوفِ الْحَكَمَ الذي هو إِتْبَاعُكَ عَيْنَ ذَلِكَ الاسمِ فَاءَهُ.

(١) كذا، وصوابه : «واسمًا».

«بِمَا شُكِّلَ» مُتَعَلِّقٌ بِ«إِتِّبَاعٍ» أَيْ بِمَا شُكِّلَ بِهِ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى «مَا» وَهُوَ قَلِيلٌ، وَلَكِنْ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ تَسْوِيغٌ مِمَّا أُعْطَاهُ الْنَازِمُ فِي «بَابِ الْمُوصُولِ» وَفُسِّرَ هُنَاكَ ، «سَاكِنِ الْعَيْنِ» وَ«مُؤَنَّثًا» وَ«مُخْتَتَمًا» أَحْوَالُ الْفِعْلِ فِيهَا «بَدَأَ».

وقوله : «مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا» تَبَيَّنَ لَمَّا ذَكَرَ مِنَ التَّائِيثِ، أَيْ لَا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى التَّائِيثِ اللَّفْظِيِّ دُونَ غَيْرِهِ، بَلِ الْجَمِيعُ سَائِعٌ فِيهِ حُكْمُ الْإِتِّبَاعِ. وَحَصَلَ مِنْ هَذَا التَّبَيُّنِ احْتِرَازٌ عَنِ التَّائِيثِ بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ أَوْ الْمَمْدُودَةِ؛ إِذْ لَا يُقَالُ فِي نَحْوِ (ذِكْرَى) : ذِكْرِيَّاتُ، وَلَا فِي (بُشْرِيَّاتُ، وَلَا فِي (دَعْوَى) : دَعْوِيَّاتُ.

وهو أيضًا حَاصِلٌ مِنَ الْوَصْفِ الثَّانِي، وَهُوَ كَوْنُهُ ثَلَاثِيًّا؛ إِذِ الْاسْمُ الْمَبْنِيُّ عَلَى الْأَلْفِ مُعْتَدٌّ بِهَا فِي بِنَائِهِ، فَلَا يُعَدُّ ثَلَاثِيًّا، بَلِ رِبَاعِيًّا فِي نَحْوِ (ذِكْرَى) وَخَمَاسِيًّا فِي نَحْوِ (حُبَارَى) بِخِلَافِ التَّاءِ فَإِنَّهَا كَالْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْمُرْكُبَيْنِ، وَبَيَانُ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

ويقال : أَنَالَ زَيْدٌ عَمْرًا كَذَا، وَنَالَه إِيَّاهُ، فَنَالَهُ هُوَ، أَيْ : أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ، فَآخِذَهُ وَتَنَاوَلَهُ.

وعلى كلام الناظم هنا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ؛ بَلِ نَقَصَهُ مِنْهَا.

/والآخر : أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي حُكْمِ الْإِتِّبَاعِ.

أما عَدَمُ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ فَإِنَّ النَّاسَ اشْتَرَطُوا شَرْطًا سَادِسًا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ غَيْرَ مُضَاعَفٍ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ فِيهِ التَّحْرِيكُ،

فتقول في (حَجَّةٍ) و(رَجَّةٍ) و(سَلَّةٍ) : حَجَّاتٌ، وَرَجَّاتٌ، وَسَلَّاتٌ، ولاتقول : حَجَّاتٌ، ولا رَجَّاتٌ، ولا سَلَّاتٌ، وكذلك حُجَّةٌ، وَقُبَّةٌ ومُرَّةٌ (١) وَحِجَّةٌ وَرِدَّةٌ وَهَرَّةٌ، وقد نصَّ هو على اشتراط هذا في «التسهيل» (٢) وغيره. وهذا «النَّظْم» يقتضى إطلاق التحريك في مثل هذا، وهو غير مستقيم.

وأما ذِكْرُه في الشروط مالا يُحتاج إليه فهو أنه شرط أن يكون مؤنثا، وهو غير مُحتاج إليه قَصْدًا، لأنه إنما يُشترط هذا في جواز الجمع بالالف والتاء إن كان يُشترط، فنحو : زيد، وعمرو، وكَلْبٌ، وَجِدْعٌ، وَقُفْلٌ ونحوها لا يجمع بالالف والتاء،، لأنه ليس بمؤنث، فليت (٣) شِعْرِي من أى شىء تحرز بهذا الشرط؟ وما الذى كان يدخل عليه لو لم يذكره؟ وكلامه في «التسهيل» أسهل من هذا، إذ قال (٤) : «المؤنثُ بهاء، أو مجرداً ثلاثياً صحيح العين ساكنة».

فصدَّر بالمؤنث على أنه مشروط فيه، لا على أن التانيث فيه شرط.

وأیضا فالنحويون لا يشترطون هذا الشرط؛ بل إنما يأتون به في معرض أنه مما يجمع بالالف والتاء، وأن الثلاثى الساكن العين الكذا (٥)، إلى آخر الشروط تتبّع عينه فاءه، لا أنهم يأتون بمثل هذا المساقِ المُعْتَرَضِ، ولا أجد الآن جواباً عنهما، فكان الأولى أن لو عوّض من قوله : «مؤنثاً» مضاعفاً (٦)، فلا يبقى عليه اعتراض. إلا أن يقال في الأول : إن المضاعف، في المعنى، مُعْتَلٌّ (٧)؛ إذ لم

(١) كأنها في س : ورة

(٢) التسهيل ١٨.

(٣) س : فباليت .

(٤) التسهيل ١٨.

(٥) في الأصل : كذا.

(٦) كذا، وصوابه : غير مضاعف.

(٧) سقط من س .

يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْفَتْحِ، وَالْإِدْغَامُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِعْلَالِ، فَقَدْ يَدْخُلُ لَهُ تَحْتَ شَرْطِ الْإِعْلَالِ.

وَفِي الثَّانِي : إِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى شُرُوطِ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالْتِاءِ، وَلَا عَيْنٍ مَا يُجْمَعُ بِهِمَا، ذَكَرَ التَّائِيثَ الَّذِي إِلَيْهِ يَرْجِعُ هَذَا الْجَمْعُ. وَهَذَا ضَعْفٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّازِمَ حَكَمَ فِيهَا اجْتِمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ بِاتِّبَاعِ الْعَيْنِ حَرَكَةَ الْفَاءِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَوَّلًا لَكَوْنِهِ جَائِزًا أَوْ وَاجِبًا، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، إِذْ أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا مَحْمَلُ الْأَمْرِ فِيهِ، إِلَّا فِيمَا اسْتَتَنَى بِقَوْلِهِ :

/ وَسَكَّنِ الثَّالِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ

خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فُكُلًا قَدَرَوُوا ٢١٩

فَحَصَلَ أَنَّ مَا كَانَ تَالِيًا لِلْفَتْحِ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِسْكَانُ، وَمَاجَاءُ مِنْ ذَلِكَ فَشَادُ عَلَى مَا سَيُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَذَلِكَ صَحِيحٌ، فَتَقُولُ فِي (جَفَّنَةٍ) : جَفَّنَاتُ، وَفِي (قَصْعَةٍ) : قَصْعَاتُ، وَلَا يَجُوزُ : جَفَّنَاتُ، وَقَصْعَاتُ.

وَأَمَّا الثَّالِي غَيْرَ الْفَتْحِ، وَهُوَ مَا كَانَ قَبْلَهُ ضَمَّةٌ نَحْوُ : غُرْفَةٍ، وَخُطْوَةٍ، وَظُلْمَةٍ، أَوْ كِسْرَةٍ نَحْوُ : كِسْرَةٍ، وَهِنْدٌ، فَحَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى الْإِتِّبَاعُ كَمَا تَقْدِمُ، وَزَادَ الْآنَ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ :

الْإِسْكَانُ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «وَسَكَّنِ الثَّالِي غَيْرَ الْفَتْحِ» أَيْ سَكَّنَ الْعَيْنَ الَّتِي تَبِعَتْ غَيْرَ الْفَتْحِ، فَكَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ أَوْ كِسْرَةٌ.

وَقَالَ : «الثَّالِي» وَالْمُرَادُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ : «أَوْخَفَّفَهُ» فَأَعَادَ ضَمِيرَ الْمَذْكَرِ، وَ«الْعَيْنُ» مُؤَنَّثَةٌ، اِعْتِبَارًا بِأَنَّهُ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ فِي (غُرْفَةٍ) : غُرْفَاتُ، وَفِي (خُطْوَةٍ) : خُطَوَاتُ، وَفِي (كِسْرَةٍ) : كِسْرَاتُ، وَفِي (هِنْدٍ) هِنْدَاتُ.

والآخر. الفتح، وهو قوله : «أَوْخَفَّهُ بِالْفَتْحِ» أى خَفَّفَ عَيْنَ الْكَلِمَةِ بِفَتْحِهَا، وإنما قال : «خَفَّفَهُ» لأن الفتح خفيف، وهو مما^(١) يُخَفَّفُ بِهِ، وأيضاً فَلِلتَّخْفِيفِ هُنَا مَوْقِعٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِتْبَاعِ الَّذِي قَدَّمَ، وَهُنَا الضَّمُّ أَوْ الْكُسْرُ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْفَتْحَ أَخْفُ مِنْهُ، فَقَوْلُكَ : (غُرْفَاتُ، وَكِسْرَاتُ) أَخْفُ مِنْ قَوْلِكَ : (غُرْفَاتُ وَكِسْرَاتُ) وَلِأَجْلِ ذَلِكَ لَزِمَ الْإِتْبَاعُ بِالْفَتْحِ، وَلَمْ يَجُزْ فِيهِ الْإِسْكَانُ لَمَّا كَانَ الْفَتْحُ خَفِيفًا.

وأجازوا هنا الإسكان والفتح كأنهما فراراً من ثِقَلِ الْإِتْبَاعِ، فَتَقُولُ فِي الْفَتْحِ فِي (غُرْفَةٍ) : غُرْفَاتُ، وَفِي (هِنْدٍ) : هِنْدَاتُ، وَفِي (كِسْرَةٍ) : كِسْرَاتُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فَالْمَجْمُوعُ^(٢) ثَلَاثَةُ أَوَاجٍ فِي الْعَيْنِ غَيْرِ التَّابِعَةِ فَتَحًا، وَالتَّابِعَةُ الْفَتْحُ لَهَا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْإِتْبَاعُ.

وقوله : «فَكُلًّا قَدْ رَوَّأَ» يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَوَاجَ الثَّلَاثَةَ، فِي الْمَضْمُومِ الْفَاءِ وَالْمَكْسُورِهَا، مَرْوِيَّةٌ عَنِ الْعَرَبِ، مَسْمُوعَةٌ مِنْ كَلَامِهَا، وَحَكَاهَا أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ. فَمِمَّا جَاءَ مِنْ ضَمِّ عَيْنِ (فُعْلَةٍ) فِي الْجَمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَهُمْ فِي الْغُرْفَاتِ آمِنُونَ)^(٣). وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ وَقُنْبُلٌ وَحَفْصٌ : (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ)^(٤).

وَمِمَّا جَاءَ بِالْإِسْكَانِ فِيهِ (خُطُواتِ) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ، وَحَكَى اللَّغَوِيُّونَ (غُرْفَاتُ).

(١) فِي الْأَصْلِ ، ز : وَهُوَ مَا .

(٢) س : فَالْمَجْمُوعُ ، وَهُوَ خَطٌّ .

(٣) سُورَةُ سَبَأٍ : ٣٧ .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٦٨ ، وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ لِابْنِ الْبَازِشِ ٦٠٥/٢ .

ومن الفتح ما أنشده / سيبويه^(١) :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكَّابَاتُنَا

على مَوْطِنٍ لَا تَخْلُطُ الْجِدُّ بِالْهَزَلِ

وذكر أنه سمعه ممن ينشده بفتح الكاف، وحكى أن من العرب من يفتح

العين إذا جمع بالتاء، فيقول : رُكَّابَاتُ، وَغُرَفَاتُ، وقال دُرَيْدُ^(٢) :

دَفَعْتُ إِلَى الْمُفِيزِ وَقَدْ تَجَاءتُوا

على الرُّكَّابَاتِ مَغْرِبَ كُلِّ شَمْسٍ

ثم مرجع النظر في كلام الناظم^(٣) في مسائل :

إحداها : في قوله : «وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ» فإن الظاهر لبإدبى الراى

أن لو قال : وأتركه على سكونه أو خففه بالفتح، إذ الأصل فيه السكون، وهو

الظاهر، فلا ينبغي أن يعدل عن دَعَوَاهُ إلى دَعْوَى سُكُونٍ عارضٍ بعد الإتيان،

والجواب : أن الأمر على ما يظهر من كلامه من تجدد^(٤) السكون بعد

الإتيان، وذلك أنه إن كان الأصل السكون، كما ذكر، فقد عَرَضَ له أصل ثانٍ

طارىء عليه، وهو الإتيان، فَرُقًا بين الاسم والصفة، بدليل لزومه في المفتوح

الفاء؛ إذ لا يسوغ أن يقال هنا : إنَّ الْفَرْقَ بين الاسم والصفة أتوا به على

الجواز، حتى تلجئنا الضرورة إلى ذلك، ولأن من عادة الفرق أن يكون لازماً،

(١) الكتاب ٥٧٩/٣، والمقتضب ١٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥ غير منسوب، ونسبه ابن السيرافي إلى عمرو بن شمس ٦١٣.

(٢) ديوانه ١١٩، والمفيض : هو الذى يجبل القداح يضرب بها، ورواية الديوان.

دفعتم إلى المفيض إذا استقلوا على الركبات مطلع كل شمس

(٣) س : ثم يرجع في كلام الناظم . . .

(٤) س : ز : من تجدد . . .

والألم يكن فرقا، فلا بد أن يدعى أنه سكون عَرَضٌ مُوجِبٌ، والمُوجِبُ هنا قائم، وهو ثِقَلُ تَوَالِي الضَّمَّتَيْنِ فِي نَحْوِ : (غُرُقَاتٍ) وتَوَالِي الكَسْرَتَيْنِ فِي نَحْوِ (كِسِرَاتٍ) (ومن عاداتهم الفرارُ عن ذلك ألا ترى أنهم يقولون في (رُسُلٍ) ^(١) و(كُتُبٍ) ونحوهما : رُسُلٌ، وكُتُبٌ، وفَرُّوا من بناء (فَعِلٍ) بكسرتين، فلم يأتوا منه على ما قال سيبويه ^(٢) إلا بإبِلٍ، وزاد غيره ألفاظا يسيرة، فلما كانوا يلقاهم في الإتياع هنا ما عاداتهم أن يجتنبوه ولو على الجواز، فَعَلُوا تلك العادة هنا، وما ظهر هنا من كلام الناظم هو الظاهرُ من كلام سيبويه ^(٣)، إذ قال : «ومن العرب مَنْ يَدَعُ الْعَيْنَ مِنَ الضَّمَةِ فِي (فُعْلَةٍ) فيقول : غُرَوَاتٌ، وَخُطَوَاتٌ، ثم تَكَلِّمُ عَلَى (مُدِّيَةٍ) ونحوه، وأنه لا يجوز فيه الإتياع.

ثم قال ^(٣) : «وَمَنْ خَفَّفَ قَالَ : كَلِّيَّاتٌ، وَمُدِّيَّاتٌ».

وقال في (فِعْلَةٍ) : ومن قال : (غُرُقَاتٍ) فَخَفَّفَ قَالَ : كِسِرَاتٍ ^(٤)، فظاهر هذا أن التخفيف فيها من الضمِّ أو الكسر.

وأظن أن الفارسيَّ نَصَّ على ذلك في «الحُجَّة» ^(٥) واحتجَّ له، فاستظهر عليه.

(١) سقط من ت.

(٢) قال الرضی فی شرح الشافیه ٤٥/١ - ٤٦ : «قال سيبويه : ما يعرف إلا بالإبل، وزاد الأخفش ويلز، وقال السيرافي : الحبرُ صفرةُ الأسنان، وجاء الإطل والإبط، وقيل : الإقط لغة في الأقط، وأتاك إبد، أي ولده». ونص سيبويه في كتابه ٥٧٤/٢ : «وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فعل لم تجد مثله، وهو إبل».

(٣) الكتاب ٥٨٠/٢.

(٤) الكتاب ٥٨١/٢.

(٥) انظر الحجة ٢٦٨/٢ عند آية البقرة ١٦٨.

وعلى هذا النوع / جرى الفراء في توجيه قراءة مَنْ قرأ : {خُطَوَاتِ ٢٢١ الشَّيْطَانِ} ^(١) . بالإسكان، وعلى أن ابن الضائع جرى في عبارته على مقتضى السؤال فقال ومنهم من استثقل الضمة فتركه ساكنا، فانظر فيه.

المسألة الثانية : أنه ذكر الإتياع في الاسم، والبقاء على الإسكان في الصفة، فإذا كانت الصفة قد سُمِّيَ بها ففي أي قسم تدخل له، مع أنهم قد أجازوا الوجهين، أعنى النحويين، في المسمى بالصفة إذا جُمع، اعتباراً بالأصل فسكّنوا، واعتباراً الحال فحرّكوا؟

والجواب : أن هذا القسم يدخل تحت قاعدته، وذلك أن الأصل فيما سُمِّيَ بالصفة أن تجرد عنه حالة الوضعية، وعلى ذلك جاء قولهم : العَبَلَاتُ، لقوم من قريش، لأن أهم اسمها (عَبْلَةٌ) وهي منقولة من الصفة، فلو سُمِّيَتْ بـضَخْمَةٍ لقلت : ضَخَمَاتُ، وكذلك ما أشبهه.

فعلى هذا التقدير ^(٢) تدخل الصفات المسمى بها تحت حكم الأسماء، لأنها قد انتقلت إلى الاسمية، غير أنهم أجازوا الحظ الأصل بعد التسمية رعيًا له، كما رَعَوْهُ في باب «مَا لَا يَنْصَرَفُ» فمنعوا (أَحْمَرُ) بعد التسمية، إذا نُكِّرَ، الصَّرْفُ اعتباراً بالأصل من الوصفية، وكما قال الأعشى ^(٣) :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فِيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتُ الْأَحَاوِصَا

فجمع (الأحوص) على (حُوصٍ) و(فُعُلٌ) لا يُجمع عليه إلا الوصفُ، فراعَوْ أصل (الأحوص) إذ هو وصف، فيقال : رجلٌ أَحْوَصٌ، بمعنى

(١) سورة الأنعام : ١٤٢ ، وهي قراءة نافع وأبي عمرو - وعاصم في رواية أبي بكر - وحمزة .

(٢) في الأصل : التقرير .

(٣) ديوانه ١٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٥ - ٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/١ .

ضَيِّقُ مُؤَخِّرِ الْعَيْنِ، وامرأة حَوْصَاءُ، ثُمَّ رَاجَعَ الْأَصْلَ الْمَرْجُوعَ إِلَيْهِ مِنَ التَّسْمِيَةِ، فَجَمَعَهُ عَلَى (أَحَاوِصَ) فَكَذَلِكَ يَجُوزُ هُنَا أَنْ يُجْمَعَ (ضَخْمَةٌ، وَعَبْلَةٌ) مَسْمًى بِهِمَا عَلَى (ضَخْمَاتٍ، وَعَبْلَاتٍ) عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَإِذَا كَانَ عَلَى مُرَاعَاةِ الْوَصْفِيَّةِ لَحِقَ بِالْصِفَةِ، وَخَرَجَ فِي التَّقْدِيرِ عَنْ حُكْمِ الْأَسْمَاءِ، فَلَزِمَهُ الْإِسْكَانُ الَّذِي يَلْزِمُ الْوَصْفَ، فَدَخَلَ تَحْتَ كَلَامِ النَّازِمِ.

المسألة الثالثة : أن الناظم حكى جواز الإتيان حكاية مطلقاً، فيظهر منه استواء الجواز في الأوجه الثلاثة بالنسبة إلى (فُعِلَ) و(فِعِلَ) وفيه نظران :

أحدهما : أن الإتيان في (فُعِلَ) بالضم ليس كالإتيان في (فِعِلَ) بالكسر، من جهة أن العرب لا تستعمل الجمع بالتاء في (فِعِلَ) إلا قليلاً، كراهية توالي الكسرتين، فاستغنوا ببناء الأكثر وهو (فِعِلَ) كفقرة وفقر، وكسرة وكسر، وقربة وقرب، لأنه في توالي الكسرتين يشبه (فِعِلًا)، و(فِعِلَ) في الأبنية نادر، بخلاف / (فُعِلَ)^(١) فإنه يكثر في كلامهم، فمن هاهنا كثر استعمال نحو : غُرُفَاتٍ، وَخُطُوتٍ، وَلَمْ يَكُنْ سِدْرَاتٌ وَكِسِرَاتٌ. ذَكَرَ ذَلِكَ سَيْبُوه^(٢)، (وَعَلَّ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ)^(٣)، وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْإِتْبَاعَ فِي (فِعِلَ) مُسَاوِباً^(٤) لِلْإِتْبَاعِ فِي (فُعِلَ) وَبَيْنَهُمَا مَا تَرَاهُ.

والثاني : أن مِنْ مُثَلْ (فِعِلَ) ما لا يجوز فيه الإتيان، ويجوز فيه غيره، وهو ما إذا كانت لام الكلمة ياء نحو : لِحْيَةٍ، فِرْيَةٍ، فَلَا يُقَالُ :

(١) في الأصل : فُعِلَ ، بالتسكين ، خطأ .

(٢) الكتاب ٥٨١/٣ .

(٣) ليست في س .

(٤) ما عدا س : مسارقاً .

لِحَيَاتٍ، فِرْيَات ، لتوالى الكسرات مع الياء، بخلاف (خَطَوَاتٍ) ونحوه، فإنه جائز وإن توالى الضمات مع الواو، فقد قال سيبويه^(١) : «وتقول : لِحْيَةٌ وَلِحْيٌ، وفِرْيَةٌ فِرْيٌ، ورِشْوَةٌ ورِشَاءٌ». قال^(١) : «ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة - يعنى في (رِشْوَةٌ) لو قلت : رِشَوَاتٌ - واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة - يعنى في (لِحْيَةٌ) لو قلت : لِحَيَاتٌ - قال : «فتركوا ذا استثقالاً، واجتزأوا ببقاء الأكثر». يعنى الجمع على (فِعْلٍ).

ثم ذكر^(١) أن من قال : كِسَرَات. قال : لِحَيَات.

فهذا كالصریح في المنع، ويرشحه أنه قرنه بما يمتنع اتفاقاً، وهو (رِشَوَاتٍ). فظاهرُ كلام الناظم مُشْكِلٌ.

والجواب عن النظر الأول : أن من عادته أن يأتى بمثل هذا مُجْمَلاً، فلا يُعَيِّن الأقل من الأكثر إذا كان الجميع جائزاً في الكلام؛ إذ لا محذور.

وعن الثانى : أن السِّيرافي : زعم أن الإتياع يجوز في (لِحْيَةٍ) وبابه، هكذا غير مُقَيَّد بِقَلَّةٍ. قال : لأنه لا يَنَقَلِبُ فيه حرفٌ إلى غيره، يعنى كما ينقلب في (رِشْوَةٍ) لو أُتْبِعَتْ؛ إذ لا بُدَّ مع الإتياع من قلب الواو ياءً، بخلاف (لِحْيَةٍ) لأنها ياء من أصلها، فلعلَّ الناظم اعتمد على هذا النقل، والمؤلف نقل في «التسهيل»^(٢) الخلاف في المسألة، وذكر في «الشرح»^(٢) أن من البصريين مَنْ مَنَعَ لاسْتِثْقَالَ الياء بعد الكسرتين، ومتهم من أجازها، ولم يذكر هناك^(٣) نصاً على مُرْتَضَاهُ، وظاهرُ مذهبه هاهنا^(٤) الجواز، ويكون اعتماده على ما ذكره السِّيرافي إن كان سماعاً من العرب، أو قياس منه، وعلى ما يُشِيرُ إليه رَدُّه على الفراء في مَنَعِهِ (فِعِلَاتٍ) مطلقاً، على ما أذكره على إثر هذا إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٥٨١/٣.

(٢) قال في التسهيل كما في الشرح ١٠٠/١ : «وقبل الياء نجلف» وانظر شرحه ١٠٢/١.

(٣) في الأصل نزه هنا . .

(٤) في الأصل . . هناك . .

المسألة الرابعة : في حكاية ماخالف ماتقدم من المذاهب، فمن ذلك ما ذهب إليه قُطْرُب^(١) من إجازة الإتيان في (فَعْلَة) الصُّفَة /، فيجوز ٢٢٢ عنده أن يقال في (ضَخْمَة) : ضَخَمَاتٌ، وفي امرأة (عَبْلَة) : عَبَلَاتٌ، وما أشبه ذلك، وكأنه قاس الصفة على الاسم.

قال المؤلف : وَيَعْضُدُهُ مَارَوِي أَبُو حَاتِمٍ^(٢) من قول بعض العرب : كَهَلَاتٌ، وَكَهَلَاتٌ - بالفتح (والإسكان)^(٣) - والإسكان أشهر، وهذا الحرف شاذٌ نادر، فلا يُقَاس عليه، وما ذكر من القياس على الاسم فاسدٌ، لأنه مخالف لمقاصد العرب؛ إذ علمنا بالاستقراء أنها قَصَدَتْ أن تَفَرِّقَ بين الاسم والصفة، وهو أراد أن يَجْمَعَ بينهما في الحكم، فهو بمثابة مَنْ يقيس الفاعل على المفعول فيَنْصِبُ، أو المفعول على الفاعل فيَرْفَعُ.

ومن ذلك ما ظهر من ابن مُعْطٍ في «أَرْجُوزَتِهِ»^(٤) من التَّفَرُّقَةِ في التحريك بين ما فيه الهاء، كغُرْفَةٍ، وَسِدْرَةٍ وَبَذْرَةٍ، وبين ما لا هاء فيه نحو : دَعْدٌ، وَهِنْدٌ، وَجُمْلٌ، فَأَجَازَ في نحو (خُطْوَةٌ، وَسِدْرَةٌ) ثَلَاثَةَ الْأَوْجِهَ،^(٥) وفي نحو (بَذْرَةٌ) وَجْهًا وَاحِدًا، وهو صحيح. وَأَجَازَ فيما لا هاء فيه وَجْهَيْنِ خَاصَّةً، وهما الإتيان والتخفيف، فنحو (دَعْدٌ) فيه عنده وَجْهَانِ، ونحو (هِنْدٌ) وَ(جُمْلٌ) لَا تُفْتَحُ عَيْنُهُ، هذا ظاهر كلامه، وهو مخالف لما تقدم.

وأيضا فإن سيبويه^(٦) جَعَلَ نحو (دَعْدٌ) مِثْلَ مَا فِيهِ الْهَاءُ، ذَا وَجْهٍ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٢.

(٢) لسان العرب، مادة كهل ١١/٦٠٠.

(٣) سقط من س .

(٤) قال ابن معطٍ :

ومثل هِنْدٍ جُمْلٌ دَعْدٌ اجْتَمَعَ
ومثل خُطْوَةٌ وَسِدْرَةٌ ائْتَتْ
طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا يَتَّبَعُ
في جمعها لَفِي ثَلَاثَ رُؤَيْتِ

(٥) في س : ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ .

(٦) الكتاب ٣/٣٩٧.

واحد كَجَفَنَةٍ، وأجرى نحو (جُمِلَ، وهِنْدَ) على اللُّغَاتِ فيما فيه الهاء، إلا أنه لم يَنْصُ على لغة الفتح، فقال السيرافى : يجوز في (جُمِلَ، وهِنْدَ) ثلاثُ لغات، كظُلْمَةٍ، وكِسْرَةٍ، فالظاهرُ أنه ما قاله ابنُ مُعْطٍ غيرُ ثابت. والله أعلم.

ومن ذلك ما ذهب إليه الفراء^(١) من منع الإتيان في (فِعْلَةٍ) المكسورة الفاء، فلا يقول (فِعِلَاتُ) أصلاً، سواءً كان لامها ياءً أو غيرها، واحتج بأن (فِعِلَاتُ) يتضمنُ بناءً (فِعِلَ) و(فِعِلَ) وزنُ أهمل إلا فيما ندر، كإِبِلٍ، وبِلَينٍ، ولم يثبت سيبويه منه إلا إبلاً، وما استثقل في الأفراد، حتى كاد يكون مُهْمَلاً، حقيقُ بأن يَهْمَلَ ما كان يَتَّصِفُ من الجموع، لأنَّ الجمع أثقلُ من المفرد. والذي رجَّح المؤلفُ الجواز، وهو ظاهر هذا «النَّظْم».

وأجاب عما احتج به الفراءُ من أوجه :

منها أنَّ المفرد، وإن كان أخفَّ من الجمع، قد يَسْتَثْقِلُ فيه ما لا يَسْتَثْقِلُ في الجمع، لأنَّ المفرد مُعْرَضٌ لأنَّ يَتَصَرَّفَ / فيه بثنائية وجمع ٢٢٤ ونسب. وإذا كان على هيئة مُسْتَثْقَلَةٍ تَضَاعَفَ استثقالُها بتعرض ما هي فيه إلى استعمالات متعددة، بخلاف الجمع، فإنَّ ذلك فيه مأمون.

ومنها أن (فِعِلَاتُ) كإِبِلٍ أخفُّ من (فُعِلَ) كطُنْبٍ، فمقتضى الدليل أن يكون أمثلةً (فِعِلَ) أكثرَ من أمثلة (فُعِلَ) إلا أن الاستعمال اتَّفَقَ وقوعه بخلاف ذلك فأتى تصرُّفُ أمضى إلى ما هو أحقُّ بكثرة الاستعمال فلا ينبغي أن يُجْتَنَّبَ، بل يَحِقُّ أن يؤثرَ جبراً لنا فأتى من كثرة الاستعمال، ويؤيد هذا أنهم لا يكادون يُسَكِّنُونَ عَيْنَ (إِبِلٍ) بخلاف (فُعِلَ) فإنَّ عَيْنَهُ تُسَكِّنُ كثيراً.

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٦.

ومنها أن العرب قد استعملت (فِعِلَاتٍ) جَمْعًا لِفِعْلَةٍ. وقد أشار سيبويه^(١) إلى أن العرب لم تَجْتَنِبْ استعماله، كما لم تَجْتَنِبْ استعماله (فُعُلَاتٍ).

وقد رَجَّح بعضُ العرب (فِعِلَاتٍ) على (فُعُلَاتٍ) إذ قال في جمع (جِرْوَةٍ)^(٢): جِرَوَاتٌ، فاستسهل النطق بكسر عين (فِعِلَاتٍ) في ماله واو، ولم يستسهل النطق بضم عين (فُعُلَاتٍ) في (فُعْلَةٍ) أو أولى بالجواز منه، والقاطع في هذا كله السماع، وقد حُكِيَ في غير ضرورة، فلا يُعَدَّلُ عنه.

ومن ذلك ما تقدمت الإشارة إليه مِنْ مَنْعٍ مَنْعٍ (فِعِلَاتٍ) في المعتل اللام بالياء، كَلَحِيَّةٍ، فلاتقول لَحِيَّاتٌ، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٣). ووجه المنع الاستئصال، لتوالي كسرتين مع ياء، مع عدم السماع أو ندوره.. وظاهر كلام الناظم في إطلاقه جوازٌ مِثْلُ هذا، وهو الذي يُعْطِيهِ رَدُّهُ على الفراء في منع (فِعِلَاتٍ) مطلقاً، لأن (فِعِلَاتٍ) المعتل اللام بالياء فردٌ من أفراد ذلك المطلق، فما احتجَّ به يجرى في هذا، والمعتمد في الجميع السماع، لأن التعليل بالاستئصال ثانٍ عن كونه معدوماً أو نادراً، «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسِّرْ»^(٤).

وقول الناظم : «فَكُلًّا قَدْ رَوَّأَ» ارتيَّانٌ منه في النقل في هذه الأنواع كلها.

ولمَّا كان إطلاقه جوازَ الإتيان قد تضمن إجازة ما هو ممنوع اتفاقاً أخذَ

في استثنائه من ذلك فقال :

وَمَنْعُوا إِتِّبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ

وَذُبِّيَّةٍ وَشَذُّ كَسْرِ جِرْوَةٍ

(١) الكتاب : ٣ / ٥٧٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤١١ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٨١ .

(٤) هذه عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٢٦٦ .

فاستثنى نوعين ^(١) / أعطاهما مفهوم المثالين، ويعنى أن العرب ٢٢٥
منعت الإتياع فيما كان من المؤنث المذكور على (فُعْلَةٌ) بكسر الفاء ولامه
واو وهو الذي أشار إليه بنحو ^(٢) - (ذِرْوَةٌ) أو كان على (فُعْلَةٌ) بضم
الفاء ولامه ياء، وهو الذي أشار إليه بنحو ^(٢) - (ذِرْوَةٌ) أو كان على
(فُعْلَةٌ) بضم الفاء ولامه ياء، وهو الذي أشار إليه بنحو (زُبْيَةٌ) فكأنه قال
: كل ما كان من المؤنث على (فُعْلَةٌ) ولامه ياء، أو (فُعْلَةٌ) ولامه واو، فإن
العرب امتنعت في جمعه بالالف والتاعن الإتياع، وأجازت ماعداه،
فلایجوز أن يقال في (ذِرْوَةٌ) : ذِرْوَاتٌ، ولا في (رِشْوَةٌ) : رِشْوَاتٌ، ولا ما
أشبه ذلك، لما في ذلك من الاستثقال والمنافرة بين الكسرة والواو،
لاقتضاء الكسرة قلب الواو ياء، فاجتنبوا ذلك.
وكذلك لايجوز أن تقول في (زُبْيَةٌ) : زُبْيَاتٌ، ولا في (كَلْبَةٌ) : كَلْبَاتٌ،
لما في ذلك من استثقال الخروج من الضم إلى الياء، ولاقتضاء الضمة
قلب الياء واوا، فاجتنبوه رأساً.

ثم حكى ما جاء من النوع الأول شاذاً فقال : «وشذ كسر جرّوة»
[يعنى أنه جاء هذا اللفظ، وهو (جرّوة) مكسورة العين في الجمع بالتاء،
ولامه واو، فقالوا : جرّواتٌ، وأبقوا الواو بعد الكسرة على حالها، وذلك في
غاية الشذوذ؛ إذ لم يحك منه سواه ^(٣)، ولذلك خصّه الناظم وعيّنهُ بقوله :
«وشذ كسر جرّوة» والجرّوة التي جمعت هكذا : يجوز أن تكون أنثى
الجرّ، وهو ولد الكلب والسباع، أو الجرّوة التي هي الصغيرة من القنّاء.
وذِرْوَةُ الشئ : أعلاه، وكذلك ذُرْوَتُهُ، وذُرَاهُ ^(٤)، والزُبْيَةُ : حفرة

(١) س : مضعين .

٢ - ٢ سقط ز .

(٣) الكتاب ٤/٤١١ .

(٤) في الأصل : ذروا . وفي الصحاح : «وذرى الشئ بالضم : أعاليه، الواحد، ذِرْوَةٌ، وذُرْوَةٌ أيضاً بالضم، وهي أعلى الشام».

يحفرها الصائد لما يُصاد من أسد أو صيد ونحوه . والزُّيَّة أيضا :
الرَّابِيَّةُ لايعلوها الماء، ثم قال :

وَنَادِرًا أَوْذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُمَا

قَدُمْتُهُ أَوَّلًا نَاسٍ انْتَمَى

يعنى أن ماعدا ماتقدم في الجمع بالالف والتاء، من الإتياع،
والتَّسْكِين، والتَّحْرِيك بالفتح، فهو خارجٌ عن جمهور كلام العرب، إمَّا أنه
وَقَع نَادِرًا، وإمَّا اضْطِرَارًا، وإمَّا أنه نُقِلَ عن قومٍ من العرب مَخْصُوصِينَ.
وَأَمَّا ماتقدم فإنما اثبتى على مشهور كلامهم.

وهذه الأنواع الثلاثة التى ذكر مُتَبَايِنَةٌ في المعنى.

فالنادرُ هو الذى جاء في الكلام المنثور قليلاً جداً، بحيث لايبنى

عليه لِقَلَّتْهُ.

وذو الاضطرار هو / ماجاء في الشعر لضرورة الوزن، ولولا الوزن ٢٢٦

لَتَكَلَّمُ به على مايعطيه القياس.

والذى انتمى لأُنَاسٍ هو ماكان لغةً لبعض العرب، اختصوا بالتكلم

بها دون سائر قبائل العرب، بحيث تُنسب إليهم خصوصاً دون أن تُنسب

إلى مُطلق كلام العرب، فيقال : هذه لغة بنى فلان.

وقوله : «أولُ الأُنَاسِ» يُشعر بأَقْلِيَّتِهِم بالنسبة إلى سائر العرب، وعلى

هذا النوع أحوال على ما يذكر بحول الله.

ولابدُّ من ذكر ما حَصَرَ من مثل هذه الأنواع الثلاثة وبها يتبين كلامُ

الناظم.

فأما النادرُ فمنه قولهم : عَيْرَاتُ، (في ١ - جمع عيرٍ، وهى جماعةُ

الإبل تحمل الميرة. قال في الشرح^(٢) : «وَأَمَّا عَيْرَاتُ في جمع (عيرٍ)

(١ - ١) سقط من س .

(٢) شرح التسهيل ١/٣٦٧.

فجائزُ عند جميع العرب مع شذوذِهِ عن القياس» وإنما شذُّ من جهة تحريك عَيْنِهِ، وهى حرف عِلَّة؛ إذ كان السكون فيها أخفَّ فالتزموه، وخرجوا بهذه اللفظة عن ذلك الأصل. وأما هُذَيْلُ فهم فيه على أصولهم، وإنما نذروهُ من جهة التزام جميع العرب ذلك فيه. قال سيبويه^(١): «حَرَكُوا الياءَ، وأجمعوا فيها على لُغَةٍ هُذَيْلٍ»، قال الكُمَيْتُ أنشدته السيرافي^(٢):

(عِزَاتُ الْفَعَالِ وَالْحَسْبُ الْعَوْدُ إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ^(٣))

ومنه ما تقدم من قولهم : جِرَوَاتُ، وقد تقدم وجهُ شذوذِهِ.

ومنه على مذهب سيبويه ومن تبعه قولهم : لَجَبَاتُ فِي (لَجَبَةٍ) حيث اعتزم مَنْ يُسَكِّنُ فِي الْإِفْرَادِ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى لُغَةٍ مِنْ يَحْرُكُ وَهُوَ وَصَفٌ، وعلى هذا المعنى يمكن أن يُحْمَلَ قولهم : رَبَّعَاتُ، إن ثبت أن بعض العرب يفتح في الإفراد، وأن مَنْ يُسَكِّنُ فِيهِ يَفْتَحُ فِي الْجَمِيعِ^(٤).

ووجهُ سيبويه^(٥) (رَبَّعَاتُ) بأن أصله اسم مؤنث يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فصار كالوصف بخمسة، إذا قلت : مررتُ برجالٍ خَمْسَةٍ. قال ابن الضائع : ولزومُ التاء في (رَبَّعَةٍ) يدلُّ على ذلك.

قال ابن الضائع في (لَجَبَاتُ) بعد ما ذكر قولَ سيبويه : ويمكن أن يقال : لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ مَخْتَصَّةً بِالْمُؤَنَّثِ أَشْبَهَتْ الْأَسْمَاءَ، حيث لم تكن التاء فيها

(١) الكتاب ٦٠٠/٣.

(٢) شرح السيرافي ٢٦/٥، وفيه «معدودة الأعكام» ولم أجده في ديوان الكميت، والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٥، ٣٣.

(٣) في الأصل : «الانتقال»، بدل «الأعكام»، وفي حاشية : الأعكام، كذا رأيت في غير موضع. ويقول ابن يعيش : «وقوله محطوطَة الأعكام، أى تركت الأبل بأعكامها، أى بأحمالها فيهم بالحب والرشد».

(٤) في الأصل ، ز : الجميع .

(٥) الكتاب ٦٢٧/٣.

علامة للتأنيث، لأنها كالتاء في (نَاقَة) ومن الفتح في الوصف قولهم :
كَهَلَتْ فِي (كَهَلَة) ففَتَحُوا في الجمع، وهو وصف قطرب^(١).

وقال يونس : امرأة عَدْلَةٌ، وَعَدَلَاتٌ، فحَرَكُ، وقال : قومُ رَبَّعَةٍ،
وَرَبَّعَاتٌ. وقال يونس : شاةٌ لَجَبَةٌ، وَلَجَبَاتٌ، فحَرَكُ الجمع، وقال : لأعرف
: لَجَبَةً، بالتحريك ومن الإسكان في الاسم قولهم : (أَهْلَاتٌ) في (أهل)
وَأَهْلَاتٌ أَشْهَرُ.

قال سيبويه^(٢) : «وقالوا : أَهْلَاتٌ، فَخَفَّفُوا، شَبَّهَوهَا بِصَعْبَاتٍ، حيث
كان (أهل) مُذَكَّرًا تَدْخُلُهُ الواوُ والنونُ». قال : «فَلَمَّا جَاءَ مَوْئِنًا كَمَوْئِنِ
(صَعْبٍ) فَعِلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ بِمَوْئِنِ (صَعْبٍ)». يعني أنهم أَنْثَوُا (أَهْلًا) فقالوا
: أَهْلَةٌ، وَجَنَعُوا فقالوا : أَهْلُونُ في (أهل) فصار لذلك مثل : صَعْبٌ،
وَصَعْبَةٌ، وَصَعْبُونُ، فَعُوْمِلَ معاملته.

ومِمَّا جَاءَ مِنْهُ مَوْئِنًا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣)، أَنَشَدَهُ السِّيرَافِي، وَأَنَشَدَهُ
الْفَرَاءُ أَيْضًا، قَالَ أَنَشَدَنِي الْمَفْضَلُ :

وَأَهْلَةٌ رُدُّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهْمُ

وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي

(١) في حاشية الأصل قبله « قاله » وقد تقدم قول قطرب وتخرجه من قريب .

(٢) الكتاب ٦٠٠/٣.

(٣) هو أبو الطمحان القيني، كذا نسبه ابنُ بُرَى. والبيت في كتاب المنكر والمؤنث للفراء ١٠٨،
واللسان : أهل، ويرى.

هذا وفي النسخ الثلاث مكان تَبَرَّيْتُ : تَبَرَّضْتُ، وَفَوْقَهُ رُسِمٌ : كَذَا. يقال : تَبَرَّيْتُ مَعْرُوفَهُ وَلَمَعْرُوفِهِ:
اعترض له.

وَأَمَّا الْاضْطِرَارُ فَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١) :

وَحُمِلْتُ زَقَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا
وَمَالِي بِزَقَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
فَأَسْكَنَ عَيْنَ (فَعَلَاتٍ) وَهُوَ اسْمٌ. وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ^(٢) :

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ
خُفُوقًا وَرَقَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
أَرَادَ «وَرَقَضَاتِ» فَأَسْكَنَ ضَرْبَةً، وَأَنْشَدَ ابْنُ خُرُوفٍ قَالَ أَنْشَدَهُ
الْبَاهِلِيُّ^(٣) فِي «مَعَانِيهِ» :

وَلَكِنْ نَظَرَاتٍ بَعَيْنٍ مَرِيضَةٍ
أَلَاكَ اللَّوَاتِي قَدْ مَتَّلْنَ بِنَا مَتْلًا
أَرَادَ «نَظَرَاتٍ» وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ الرَّقَّاعِ^(٤) :

يُكَابِدُ نَفَحَاتِ الْهَوَا جِرِ وَالضُّحَى
مُكَافِحَةً بِالْمُنْخَرَيْنِ وَبِالْقَمِ
وَأِنَّمَا سَهْلٌ هَذَا النَّوعُ شَيْئًا أَنَهَا مَصَادِرُ، وَالْمَصَادِرُ تُشَبِّهُ الصِّفَاتُ، فَهِيَ
أَسْهَلُ فِي الْقِيَاسِ مِنْ (تَمَرَاتٍ) لَوْ قِيلَ.
وَأَمَّا اللُّغَاتُ الْأَقْلِيَّةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ذَكَرَ، فَمِنْهَا مَا حَكَى أَبُو الْفَتْحِ^(٥) عَنْ

-
- (١) عُرْوَةُ بْنُ حَزَامٍ. وَالْبَيْتُ فِي الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٥٦٤، وَكُتِبَ النُّحْرُ الْمَتَأَخَّرَةُ.
- (٢) الْبَيْتُ فِي الْمَرْجِعِ السَّابِقِ، وَدِيوانُهُ ١٢٣٧/٢، وَالْمُقْتَضَبُ ١٩٠/٢، وَالتَّكْمِلَةُ - لِأَبِي عَلِيٍّ ١٥٥.
- (٣) هُوَ أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ حَاتِمُ الْبَاهِلِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٢٣١. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ النَّدِيمِ فِي الْفَهْرَسْتِ ٥٦ كِتَابَهُ أَبْيَاتُ الْمَعَانِي.
- (٤) دِيوانُهُ ٧٨، وَاللِّسَانُ : كَفَخَ، وَفِيهِمَا : يَكْفَحُ لُوحَاتٍ، «لِلْمُنْخَرَيْنِ».
- (٥) حَكَى ذَلِكَ عَنْهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١٠٠/١ - ١٠١.

قوم من العرب من تَسْكِنُ عين (فَعَلَاتٍ) إذا كانت اللام معتلة، فيقول في (ظَبْيَةٍ) : ظَبْيَاتٌ، وفي (شَرِيهِ) : شَرِّيَّاتٌ. واللغة المشهورة : ظَبْيَاتٌ، شَرِّيَّاتٌ.

ومنه لغة هُذَيْل^(١)، أنهم يفتحون عين (فَعَلَاتٍ) المعتلة، فيقولون في (جَوْزَةٍ) : جَوَزَاتٌ، وفي (بَيْضَةٍ) : بَيْضَاتٌ، وفي (سَيْرَةٍ) : سَيْرَاتٌ، وفي (عِيرٍ) : عَيْرَاتٌ.

قال الفارسي عن قُطْرِب : وزعم يونسُ أن (تَوْبَةً) و(تَوْبَاتٍ) بالثقل يقولها ناسٌ كثيرٌ. قال^(٢) :

أبو بَيْضَاتٍ رايحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكِبَيْنِ سَبَّوحٌ
وقال الشلوبيون : قياسُ لغة هذيل الفتحُ في نحو : دُوْلَةٌ، ودُوْلَاتٌ، وصُوفَةٌ
وصُوفَاتٌ، وكأنه إنما قال هذا لأنه لم يسمعه نقلا عن لغتهم. ولاشك أن القياس
سائغٌ.

وقولُ الناظم : «أَوَّلُ النَّاسِ انْتَمَى» أي : انتسب.
يُقال : انْتَمَى فلانٌ، إذا انتسب، و«غَيْرُ مَاقْدَمَتُهُ» مبتدأٌ خبره «نادرٌ»
وما بعده^(٣).

(١) شرح التسهيل ١٠٣.

(٢) قال أبو بِيضَاتٍ، ثم نَكَّرَ البيت، وهو سهو، قال البغدادي في الخزائن ٨/١٠٤ :
والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته. وانظر البيت
في الخصائص ٣/١٨٤، والمنصف ١/٢٤٣.

فهرس موضوعات الجزء السادس

الموضوع	الصفحة
إعراب الفعل	١
عوامل الجزم	٩٥
فَصْلٌ فِي لَوْ	١٧٨
أَمْأ وَلَوْأ وَلَوْأ	١٩١
الإخبار بالذئ والألف واللام	٢٠٥
العدد	٢٣٨
كم وكأئن وكذا	٢٩٤
الحكاية	٣٢١
التأنيث	٣٤٤
المقصور والممدود	٤٠٣
كيفية تشبة المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً	٤٢٩

إعراب الفعل

١	يرفع المضارع المتجرد من الناصب والجازم
٢	الخلافا في رافعه
٤	نواصبه : (لن)
٥	(كي)
٩	(أن)
١١	(أن) المخففة من الثقيلة المضارع بعدها مرفوع
١٣	بعض العرب أهمل (أن) فلم ينصب المضارع بعدها
١٦	(إذن)
٢٧	(أن) تنصب المضارع ظاهرة وجوباً ، ومضمرة وجوباً أو جوازاً
٢٨	وجوب إظهارها
٢٨-٢٩	جواز إظهارها وإضمائها
٣٠	مواضع نصب المضارع بـ(أن) مضمرة وجوباً - بعد لام الجحود
٣٢	- بعد (أو)
٣٦	- بعد (حتى)
٣٩	رفع المضارع بعد (حتى)
٤٦	إضمار (أن) ناصبة - وجوباً بعد فاء السببية في جواب واحد من ثمانية أشياء
٦١	واو المعية مثل فاء السببية في ذلك
٦٦	جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفي إذا قصد الجزاء
٧٤	شرط الجزم بعد النفي وضع (إن) قبل (لا) فلا يختلف المعنى
٧٧	إذا كان الأمر بغير (العل) لم ينصب جوابه ، ويجزم بقصد الجواب
٨٣	ينصب الفعل بعد فاء السببية في الرجاء بـ(أن) مضمرة مثل التمني

الموضوعات (الجزء السادس)

ص

٨٧	إن عطف فعل مضارع على اسم خالص نصيب به (أن) مذكورة أو محذوفة
٩٢	شذ نصب المضارع به (أن) محذوفة في غير المواضع المذكورة
	عوامل الجزم
٩٥	عددها : خمس عشرة أداة
٩٥	ما يجزم فعلاً واحداً : (لا) الناهية
٩٧	لام الأمر
٩٩	(لم)
١٠٠	(لما)
١٠١	ما يجزم فعلين : (إن)
١٠٢	(من)
١٠٣	(ما)
١٠٣	(مهما)
١٠٤	(أي)
١٠٤	(متى)
١٠٥	(آيان)
١٠٦	(أين)
١٠٦	(إذا)
١٠٧	(حيثما)
١٠٨	(أنى)
١٠٨	الخلاف في جواز الجزاء به (كيف) و (كم)
١١٣	(إن) و (إذا) حرفان ، والباقي أسماء
١١٧	هذه الأدوات تطلب فعلين يسمى الأول فعل الشرط والثاني جواب الشرط

الموضوعات (الجزء السابع)

ص

١١٨	 الخلاف في عامل الجزم في الجواب
١٢١	 لا يجوز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط
١٢٦	 يكون الفعلان ماضيين أو مضارعين أو متخالفين
	مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً جائز عند ابن مالك ضعيف عند
١٢٩	 غيره
١٣١	 إذا كان فعل الشرط ماضياً جاز رفع جواب الشرط المضارع
	إذا كان فعل الشرط مضارعاً لرفع جواب الشرط ضعيف نادر عند ابن مالك
١٣٥	 شاذ عند الجمهور
١٣٨	 إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء
١٤٠	 الأوصاف التي بها يصح وقوع الجملة جواباً من غير فاء
١٥٠	 تقوم (إذا) الفجائية مقام الفاء
١٥٣	 إذا غُطِف مضارع بالفاء أو الواو على جواب الشرط جاز فيه ثلاثة أوجه
١٥٥	 إذا كان العطف بغيرهما جاز الجزم أو الرفع
١٥٧	 إذا توسط المضارع المعطوف بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز فيه وجهان
١٦٣	 حذف جملة جواب الشرط أو جملة الشرط إذا دل عليه دليل
١٧٠	 إذا اجتمع شرط وقسم حُذِف جواب المتأخر منهما
١٧٣	 إذا تقدّمهما مبتدأ رُجِح الشرط فأُتِيَ بجوابه
١٧٤	 ندر ترجيح الشرط المسبوق بالقسم ولم يتقدّمه مبتدأ

فصل في (لو)

١٧٩	 (لو) تستعمل على وجهين : مصدرية وشرطية
١٨٠	 تختص (لو) بالفعل ، ومدخولها (شرطاً أو جواباً) لفعل ماضٍ صيغة أو معنى
١٨٠	 إبلاؤها فعلاً مستقبلاً قليلاً

١٨٣	تقع (أن) بعد (لو) لتفارق (إن) في ذلك
١٨٨	إذا وقع بعد (لو) فعل مضارع انصرف إلى المضي
	أما ، ولولا ، ولوما
١٩١	(أما) حرف شرط وتفصيل ، ويجب اقتران تالي تاليها بالفاء
١٩٥	حذف الفاء في الشر قليل ، فإن حُذِفَ معها قولٌ فكثيرٌ
١٩٧، ١٩٦	(لولا) و(لوما) يستعملان على وجهين : للتحضيض ، أو يكونان حرفي امتناع لوجود
١٩٧	يلزم وقوع جملة الابتداء والخبر بعد (لولا) و(لوما) الامتناعيتين
	تكونان للتحضيض فيليهما وأخواتهما (هلاً) و(ألاً) و(ألاً) الفعل ، أو اسم
٢٠١	معمول لفعل محذوف

الإخبار بالذي وبالألف واللام

٢٠٥	هذا الباب وضعه النحويون للتدريب
	الطريق إلى ذلك التدريب أن تدخل (الذي) على الكلام الذي فيه الخبر عنه
٢٠٥	ثم تبدل من ذلك الاسم ضميراً على حسب
٢٠٧	يجب تشية الموصول أو جمعه إذا كان الاسم المخبر عنه مثنى أو جمعاً
٢٠٩	شروط الاسم المخبر عنه
٢٢٧	يخبر بالألف واللام عن بعض ما يكون الفعل فيه مقدماً
٢٢٨	للإخبار بهما شرطان آخران
٢٣٤	إذا رفعت صلة (أل) ضميراً عائداً على غير (أل) وجب فصله

العدد

٢٣٩	الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وتمييزهما
٢٤٦	تمييزهما وما بينهما جمع قلة مجرور
٢٥٢	تمييز (الثنى) و(الألف) مفرد مجرور بالإضافة

الموضوعات (الجزء السادس)

ص

٢٥٧	(أحد عشر) و(تسعة عشر) في عدّ الذكور مبيان ، والشين مفتوحة
٢٥٨	يقال في العدد المؤنث (إحدى عشرة) و(تسع عشرة) والشين ساكنة وتُجَمُّ تكسرهما
٢٦٤	يقال : (اثنا عشرة) و(اثنا عشر) بإعراب (اثنا) و(اثنا) إعراب المثني
٢٦٦	ما عدا هذا المركب مبنيٌّ على فتح الجزأين
٢٧٠	تمييز الفاظ العقود مفردٌ منصوب
٢٧٣	تمييز العدد المركب مفردٌ منصوب كذلك
٢٧٦	إضافة العدد المركب إلى غير ممّيزه
٢٧٧	صياغة (فاعل) من العدد (من اثنين إلى عشرة)
٢٧٨	وذلك البناء على وجهين : من اسم العدد ، ومن المصدر
٢٨٠-٢٨١	التصدي في (ثالث ثلاثة) أحدهم (بعضهم) وفي (ثالث اثنين) جاعلهم كذلك
٢٨٦	صياغة (فاعل) من اسم العدد المركب إنما تكون بمعنى (بعض)
٢٨٨	أوجه استعمال ذلك في المركب ثلاثة

كم وكأين وكذا

٢٩٥	(كم) الاستفهامية ممّيزها مفردٌ منصوب
٢٩٦	يجوز جرّ تمييزها إذا كانت مجرورة بحرف جرّ مُظهر
٣٠٤	تمييز (كم) الخبرية جمع مجرور ، أو مفرد مجرور
٣١٤	(كأين) و(كذا) مثل (كم)
٣١٦	لكن تمييزهما منصوب

الحكاية

٣٢١	تعريفها وأقسامها
٣٢٣	الحكاية بأيّ وفروعها
٣٢٦	الحكاية بـ(مَنْ) وحالاتها

الموضوعات (الجزء السادس)

ص

٣٣٨	 حكاية المعرفة إذا اجتمعت فيها أوصاف ثلاثة
	التأنيث
٣٤٦	 علامة التأنيث التاء أو الألف مقصورة أو ممدودة
٣٥٣	 ما يدل على تأنيث ما لا علامة فيه
٣٦١، ٣٥٩	 لا تدخل التاء الفارقة على : (فَعُول) بمعنى فاعل
٣٦٢	 أو (مِفْعَال)
٣٦٣	 أو (مُفْعِل)
٣٦٣	 أو (مِفْعَل)
٣٦٤	 وما لحقته من ذلك شاذ
٣٦٦	 وكذلك لا تدخل على (فَعِيل) بمعنى مفعول
٣٦٨، ٣٦٦	 ولا متاع التاء من الدخول على (فَعِيل) شرطان
٣٧٢	 أنواع التاء المشهورة خمسة : ١- فارقة بين المذكر والمؤنث
٣٧٥	 ٢- فارقة بين الواحد والجمع
٣٧٦	 ٣- مفيدة معنى النسب
٣٧٦	 ٤- دالة على العجمة
٣٧٦	 ٥- عوض من محذوف
٣٧٩	 ألف التأنيث قسمان : مقصورة وممدودة
٣٨١	 أوزان المقصورة المشهورة اثنا عشر بناء
٣٨٨	 طُرْف من أوزانها الأخرى
٣٩٣	 أوزان ألف التأنيث الممدودة سبعة عشر بناء
	المقصود والممدود
٤٠٣	 معناهما وكيف يدركان من كلام العرب

ص	الموضوعات (الجزء السادس)
٤٠٤	ضابط المقصور القياسي
٤٠٦	أنواعه
٤١٢	الممدود القياسي : ضابطه
٤١٥	أنواعه
٤١٩	الساعي من المقصور والممدود
٤٢٠	يقصر الممدود للضرورة ، وفي مد المقصور خلاف
	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً
٤٣١	قلب ألف المقصور ياء
٤٣٤	قلبها واواً
٤٣٧	تثنية المنقوص الساعي والقياسي
٤٤٢	قلب همزة الممدود واواً
٤٤٥	جواز قلبها وإبقائها همزة
٤٤٦	تصحيح همزته (تركها على حالها)
٤٥٢	جمع المنقوص جمعاً مذكراً سالماً
٤٥٢	جمع الممدود تصحيحاً كسبته
٤٥٤	إذا جمع المقصور حذف آخره وأبقيت الفتحة دالة على الحذف
٤٥٦	ألف المقصور تقلب ياء عند جمعه بالألف والتاء
٤٦١	ما يطرد جمعه بالألف والتاء
٤٦٢	ما اجتمعت فيه أوصاف خمسة فإن عينه تحرك بحركة لاته عند جمعه بالألف والتاء
٤٦٩	يجوز في العين بعد الضمة والكسرة التكين والفتح ، ويمتنع التكين بعد الفتحة
٤٧٩	مما لا يجوز اتباع عينه فاءه في جمع المؤنث نحو (ذروة) و(زينة)
٤٨٠	فإن جاء نحوه متبعاً فهو نادر أو لغة قليلة